بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـــرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : خالد منصور عبدالله إدريس كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : الكتاب والسنة
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : الحديث
عنوان الأطروحة : ((آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٤/ ١ /١٤٢١هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ،وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : د. وصي الله عباس	الاسم : أ.د محمد رياض القناوي	الاسم : د. شاكر فياض
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : ....

يعتمد

رئيس قسم
الاسم : د . حسنين فلمبان
التوقيع :

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة





آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره

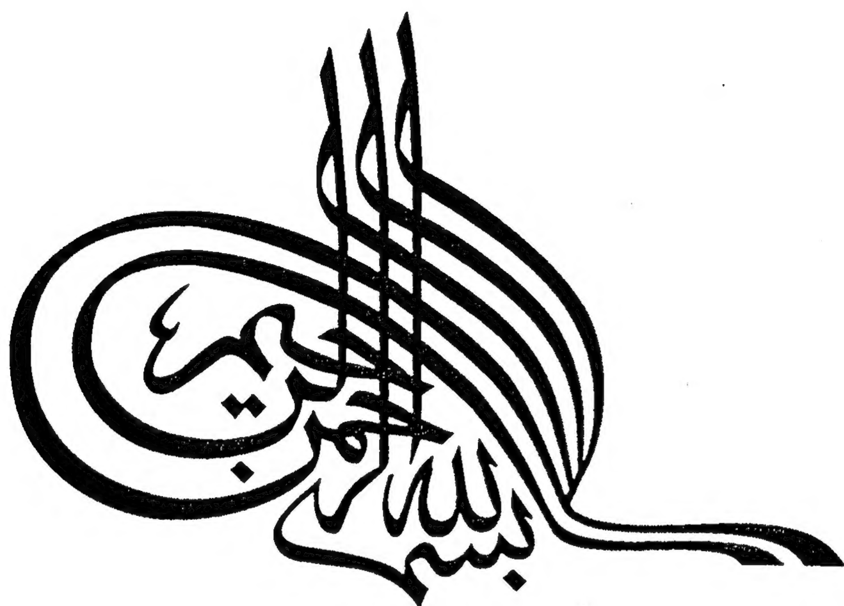
بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب
خالد بن منصور بن عبد الله بن إدريس

إشراف
د. وصي الله بن محمد عباس

الجزء الأول

١٤٢٠هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

" ملخص " رسالة الدكتوراه

" آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره "

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده .

وبعد .

فإن الحديث الحسن بنوعيه يعد القسم الثاني من أقسام الحديث الثلاثة ، ويأتي في المرتبة بعد الصحيح وقبل الضعيف ، ولذا صرح عدد من علماء الحديث بأن مسائل " الحسن " من أصعب مسائل علم المصطلح وأدقها ، وسعياً لتحقيق مسائله وتحريرها ، قسم البحث إلى أربعة أبواب رئيسة :

الباب الأول : بعنوان : استعمالات " الحسن " عند المحدثين ، وتم التطرق فيه إلى استقراء المصطلح عند كبار أئمة النقد الحديثي من نصوصهم التطبيقية المتناثرة مع التحليل لها ، وتبين أن استعمال الحسن إلى قرب عهد ابن الصلاح كان متنوعاً جداً ، ولكن لا تخرج تلك الاستعمالات عن معنيين : الحسن الاحتجاجي ، والحسن الإعجابي .

الباب الثاني : بعنوان : مصطلح " الحسن " عند الإمام الترمذي ، وقد تم التطرق فيه إلى شرح تعريف " الحسن " عند الترمذي ، بربط ذلك بنصوصه التطبيقية الموجودة في " جامعه"، واستلزم ذلك القيام بدراسة مركزة للأحاديث التي قال فيها : " حسن " و" حسن غريب " ، نتج عنها تقييدات مهمة لبعض كلام العلماء الوارد في ذلك .

الباب الثالث : بعنوان : الحسن لذاته ، وقد عرض فيه إلى تحرير الأقوال المختلفة في تعريف الحسن ، وما يتعلق به من مسائل ، مع التوسع في بيان معنى " الصدوق" وحكم علماء الحديث على مايتفرد به ، وربط ذلك بالنصوص التطبيقية لكبار أئمة النقد ، ثم حقق الباحث عدم دقة ماورد في بعض كتب علم المصطلح من عدم احتجاج بعض العلماء بالحسن لذاته ، واستشهد بالعديد من تطبيقات أولئك العلماء على نفي ذلك الإطلاق .

الباب الرابع : بعنوان : الحسن لغيره ، وقد اعتني فيه بتحقيق شروط تقوية الأحاديث الضعيفة بتوسع ، كما تبين أن الحسن لغيره مختلف في الاحتجاج به ،ولكل فريق أدلة مهمة على ضد ما يراه بعض الباحثين المعاصرين ، وبعد المناقشة ترجح أن الحسن لغيره يصلح للاحتجاج إذا استوفى الشروط و سلم من الموانع على تفصيل ذكر في البحث .

الطالب	المشرف	العميد
خالد منصور إدريس	**د. وصي الله عباس**	**د. محمد طاهر نور ولي**



المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد

فإن علم الحديث علم جليل ونفعه عظيم، به تُعرف أحوال المصطفى **صلى الله عليه وسلم**، وتُبنى عليه الأحكام، وتؤخذ منه معرفة الحلال والحرام، وهو المبين للقرآن الكريم، والموضح لمقاصده ومعانيه. كما قال تعالى:

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال تعالى:

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

وأهم ما يجب على طالب هذا العلم الشريف هو معرفة القواعد والمعايير التي بها يميز الحديث المقبول من المردود.

قال الإمام داود بن علي الظاهري: (من لم يعرف حديث رسول الله **صلى الله عليه وسلم** بعد سماعه، ولم يميّز بين صحيحه وسقيمه، فليس بعالم) (١) .

وقال الإمام ابن دقيق العيد – موصياً طالب الحديث – : (ولتكن عنايته بالأولى فالأولى من علوم الحديث، ونحن نرى أن أهمها ما يؤدي إلى معرفة صحيح الحديث) (٢) .

لذا توجهت همتي عند اختيار موضوع بحثي في مرحلة "الدكتوراه" إلى "الحديث الحسن" ،وذلك لأن هذا النوع من الحديث في حاجة مُلحة إلى جمع ما قيل فيه من آراء، مع التحرير

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٤٥٠).

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٤٠).

والتدقيق لمسائله الكثيرة والمهمة .

وجعلتُ عنوان البحث: "آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره".

وفي الصفحات التالية بيان لأهمية البحث ونحو ذلك مما له علاقة بخطة البحث.

(١) أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط الآتية:

١- أن الحكم على الحديث "بالحُسن" أمر يكثر وجوده في الحكم على الأحاديث قديماً وحديثاً، وبما أن "الحديث الحسن" بنوعيه من القسم المحتج به عند الجمهور، كان من المهم جداً معرفة تفاصيل صفات وشروط الحديث الحسن عند المحدثين.

٢-لا يخلو كتاب في علم مصطلح الحديث من إفراد باب أو فصل لمسائل "الحديث الحسن" والملاحظ لكل دارس أن هذا النوع من أنواع الحديث تكثر في مباحثه الاعتراضات والمناقشات مما جعله في حاجة إلى التحرير والدقة.

٣-من أبرز الأمور الدالة على أهمية هذا البحث أن عدداً من كبار العلماء قديماً وحديثاً صرحوا بصعوبته وشدة غموضه، فقد قال الإمام الذهبي: (لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد فيوماً يصفه بالصحة ويوماً يصفه بالحسن، ولربما استضعفه) (١) .

كما قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: (إن الحديث الحسن لغيره – وكذا الحسن لذاته – من أدق علوم الحديث وأصعبها) (٢) .

ومن هنا يصبح من الأهمية بمكان تجلية الغامض وتخفيف الصعب.

٤-ومما يدل على أهمية هذا الموضوع، ويُظهر احتياجه للبحث الموسع الشامل أن المتخصص في علم الحديث قلما يجد مسألة لها علاقة بالحديث الحسن ليس فيها اختلاف، ومعظم هذه الاختلافات ذات أثر عملي في قبول الحديث أو رده.

٥-إن معرفة مذاهب أئمة الحديث وآرائهم في الحديث الحسن بالإضافة إلى النتائج التي توصل إليها البحث أمر يهم كل الباحثين في علم الحديث وخاصة من يتصدى منهم للحكم على الأحاديث، وقد قال الإمام البيهقي مبيناً أهمية معرفة طالب العلم بمذاهب المحدثين في الأحاديث

---

(١) الموقظة للذهبي (ص٢٨).

(٢) إرواء الغليل للألباني (٣/٣٦٣).

المختلف فيها:

(يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا في اختلافهم، ويجتهدوا في معرفة معانيهم في القبول والرد، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحها) [1] .

(٢) أهم إشكالات البحث:

لا شك أن موضوع البحث يحتوى على عددٍ من الإشكالات المهمة، والهدف الأكبر لكل باحث هو التنقيب عن إجابات علمية دقيقة لهذه المشكلات، وفيما يلي عرض موجز لأهم إشكالات البحث، وقد آثرتُ صياغتها على صورة أسئلة:

١-ما هي استعمالات المحدثين لمصطلح "الحسن" ؟

وهذا الأمر المهم يتطلب استقراءً وتتبعاً لمصطلح "الحسن" عند المحدثين من حيث نشأة المصطلح وبداية ظهوره، ثم حصر ورود هذا المصطلح عند كبار الأئمة إلى عصر الترمذي، ثم النظر في استعمالاتهم من بعد الترمذي إلى عصر ابن الصلاح ، مع مراعاة التغير والتطور ما بين وقت وآخر.

ويأتي بعد ذلك دور التحقق من دلالات "الحسن" ومعانيه عند المحدثين، وهذه قضية لا تزال موضع التباس وغموض.

٢- الإمام الترمذي هو أكثر من استخدم "الحسن" من المتقدمين في أحكامه على الأحاديث، وهناك عدد من المشكلات تتعلق بمصطلح "الحسن" عنده، ومن أهمها:

أ – هل تعريف الترمذي "للحسن" في كتابه " الجامع" شامل للحديث الحسن عند المحدثين أم أنه خاص بما حكم عليه في كتابه فقط؟

ب- إلى أي مدى تعتبر الاعتراضات التي وجهها بعض العلماء على تعريف الترمذي وجيهة وقوية؟

جـ – اشترط الترمذي في راوي "الحسن" أن لا يكون متهماً. فمن هو الراوي المتهم عند الترمذي؟ وكيف يثبت الاتهام؟ ومَنْ مِنْ الرواة الآخرين يكون في حكم المتهم؟

واشترط الترمذي في الحديث الحسن أن لا يكون شاذاً ، فهل الشذوذ عند الترمذي يعني مطلق التفرد أم المخالفة لما رواه الثقات؟

واشترط الترمذي في الحديث الحسن أن يروى من غير وجه، فهل يقصد بهذا الشرط أن

---

(١) مقدمة كتاب دلائل النبوة للبيهقي (٣٨/١)، وذكر الكلام نفسه في مقدمة كتابه معرفة السنن والآثار.

يروى عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من غير وجه؟ أم أنه يقصد أن يُروى عن الصحابي راوي الحديث من غير وجه؟

وهل يتحقق هذا الشرط عند الترمذي فيما لو روي الحديث من غير وبه عن التابعي أو من هو دونه.

ولا تتأتى الإجابة الدقيقة المدعمة بالبرهان العلمي عن هذه الاستشكالات إلا بمراعاة كلام الترمذي في كتابه "الجامع" والنظر في تصرفاته ومواقع استعماله للعبارات والمصطلحات حتى يكون شرح تعريف "الحسن" عنده من كلامه هو وأحكامه.

د- هل حَسَّن الترمذي أحاديث لم يتوفر فيها شرط من شروط "الحسن" التي ذكرها؟

وهل توقف أو ضعَّفَ أحاديث توفرت فيها شروط "الحسن" عنده؟

ولماذا حكم على عدد من الأحاديث بأنها حسنة رغم تصريحه بأن أسانيدها غير متصلة؟

هـ - ما حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي من حيث القوة؟

و - أكثر الإمام الترمذي من استعمال "الحسن" في اصطلاحاته المركبة كقوله : "حسن صحيح" ونحو ذلك وقد أوَّل العلماء ذلك بتأويلات متعددة فما هو الراجح منها؟

٣- ومن أهم المشكلات المتعلقة "بالحسن لذاته"

أ - اضطراب العلماء وتعدد آرائهم في تعريفه، حتى لا يدري الدارس ما هو الصواب منها؟

ب - لماذا أغفل كبار العلماء الذين كتبوا في علم المصطلح قبل ابن الصلاح كالرامهرمزي والحاكم والخطيب البغدادي مبحث الحديث الحسن؟ وهل يوجد في كلامهم استعمال "الحسن" ؟

ج - هل الحديث الحسن لذاته حجة؟ وما مدى الخلاف المحكي في ذلك؟

د - هل الحديث الحسن قسيم الصحيح أم أنه مندرج فيه؟

ومن هم العلماء الذين أدرجوه فيه؟

وهل في الصحيحين أحاديث حسنة لم تبلغ رتبة الصحيح لذاته؟ وما هو حكم تحسين أحاديث في الصحيحين؟

هـ - من هم الرواة الذين يحكم على حديثهم بأنه حسن لذاته؟ وهل الراوي المختلف فيه يحسن حديثه مطلقاً؟ وما هي مواقف العلماء من الرواة المختلف فيهم؟

و - هل الأصل في حديث الراوي الذي هو بمنزلة "الصدوق" ومن في حكمه، القبول أو

التوقف حتى ينظر فيما رواه؟

وما هي مواقف المحدثين من هذه القضية الخطيرة؟

وهذه القضية رغم خطورتها وأهميتها العظمى، وأنها ذات علاقة مباشرة بالحديث الحسن لذاته إلا أنني لم أر أحداً من المعاصرين – في حدود علمي – قد أعطاها حقها من الجمع والتحرير والاستدلال لآراء العلماء فيها، وقد وقع خلاف علمي بين بعض المعاصرين [1] حولها إلا أنهما لم يحققا القول فيها كما ينبغي – فيما ظهر لي – ولم يحررا مذهب المتقدمين من الأئمة النقاد تجاهها.

٤- وأهم مشكلات الحديث الحسن لغيره – وهي كثيرة – :

أ – هل الجذور التاريخية لهذه المسألة تعود إلى ما قبل الإمام الترمذي؟

والهدف من الإجابة عن هذه التساؤلات، رصد تطورات هذه القضية من بدايتها إلى أن نضجت واستقرت.

ب – ما هي حقيقة مصطلح "الاعتبار" عند المحدثين؟

ومن هم الرواة الذين يعتبر بهم؟

ج – ما هي أنواع الحديث الضعيف الصالح للتقوية؟

د – ما هي شروط تقوية الحديث الضعيف؟ وهل هناك شروط لم تذكر في كتب المصطلح وتوجد في الأحكام النقدية التطبيقية لبعض العلماء المحققين؟

وهل هناك شروط ينبغي ذكرها لوجود الحجة العلمية الدالة على ضرورة مراعاتها؟

هـ – هل "الحسن لغيره" حجة في أحاديث الأحكام؟

وما هي أدلة القائلين بحجيته؟ ومن هم؟

وما هي أدلة القائلين بعدم حجيته؟ ومن هم؟

وما هو الرأي الراجح في ذلك.

(٣) أسباب اختياري للبحث:

١-أهمية الموضوع عملياً لكل مشتغل بالسنة النبوية لاحتياجه باستمرار أن يعرف صفات الحديث المقبول من المردود.

٢-عدم وجود بحث شامل يتناول مسائل الحديث الحسن لذاته ولغيره بالتحقيق والتدقيق مع تحرير الآراء والاستدلال لها وإظهار الفروق الخفية والمستترة بين المحدثين في أقوالهم

---

(١) انظر كتاب الشيخ الألباني "آداب الزفاف" وكتاب د. نور الدين عتر "ماذا عن المرأة؟".

وآرائهم.

٣-ومما حفزني إلى اختيار هذا الموضوع صعوبة قضاياه ، وتعدد الاجتهادات والآراء في مسائله ، وأولى وأهم ما ينبغي أن يعتني به المتخصص القضايا الخلافية الصعبة، لأن في بحث هذه القضايا أعظم النفع لنفسه وللناس متى ما بذل وسعه في التتبع والجمع ثم في الفهم والاستنباط.

٤-رغبتي في الوقوف على الفروق بين مناهج الأئمة النقاد كأحمد والبخاري وأبي حاتم الرازي وغيرهم، ومناهج المحدثين المتأخرين، والدارس المدقق يشعر بوجود بعض الفروق في المنهج بين المتقدمين والمتأخرين من المحدثين، ويجد صعوبة في توضيح ما يشعر به، وصعوبة في تصوير الفروق بدقة وقد يدها.

وهذا البحث يتضمن قدراً لا بأس به من المسائل الخلافية، وأطمع – إن شاء الله تعالى – أن يزيدني عملي فيه بصيرة وعمقاً بمناهج المحدثين المتقدمين والمتأخرين ، والفروق بينهما.

٥- ومما حفزني أيضاً لاختيار هذا الموضوع أن لي – بتوفيق الله – تعلقاً بمسائله واهتماماً بها من أيام دراستي الجامعية، ولا زلتُ – بحمد الله – من ذلك الوقت إلى اليوم أتتبع جزئيات مسائله، وأتدبر النصوص التي جمعتها فيه.

(٤)الدراسات السابقة:

لم يبحث هذا الموضوع – في حدود علمي وعلم من استشرت من العلماء والباحثين – بحثاً شمولياً تحرر فيه الأقوال وتفصل فيه المسائل بالاعتماد على التتبع والاستقراء من جهة والتحليل العلمي الدقيق من جهة أخرى مع الموازنة بين الآراء والاجتهادات في كل مسألة من مسائله.

وقد وجدت ثلاثة من المعاصرين بحثوا بعض مسائل هذا الموضوع بحثاً جزئياً حيناً، وحيناً باقتضاب وإجمال، وهم:

الأول: الأستاذ الدكتور نور الدين عتر في رسالته للدكتوراه التي تحمل عنوان "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين" .

وقد بحث في رسالته هذه عن مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي، وهو ما يقابل في بحثي الباب الثاني.

والحقيقة أن بحث الأستاذ الدكتور نور الدين عتر عن مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي غير مستوعب لكل القضايا فهو مثلاً: لم يتعرض لمسألة حكم الأحاديث التي يحسنها الترمذي.

بالإضافة إلى أن بحثه يفتقر إلى استقراء الأحاديث التي حسنها الترمذي لمعرفة مدى دقة تعريفه للحديث الحسن وتطبيقه له في كتابه، وما هي الأحاديث التي لا يتوفر فيها شرط من شروط الحسن عنده؟

والذي أراه أن كل ترجيح في هذه المسألة لا يعتمد على الاستقراء والإحصاء الدقيق المفصل فلا يمكن التسليم به.

فرسالة الدكتور العتر تشترك مع بحثي في بعض مباحث الباب الثاني فقط ثم إن بحثه لا يزال يحتاج إلى تتميم وتكميل وهو ما أحاول القيام به – إن شاء الله – .

الثاني: الأستاذ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي كتب كتاباً سماه "تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن ، وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين" والكتاب رد على بعض المعاصرين.

وهذا الكتاب يتناول مسألة واحدة وهي هل استعمل السابقون للترمذي "الحسن" بمعناه الاصطلاحي أم أنهم كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف فقط؟ مع مناقشة لاستعمالات بعض المحدثين للفظ "الحسن" في أحكامهم على الأحاديث.

والحقيقة أن هذا الكتاب أجمع وأشمل ما صنف حتى الآن في هذه الجزئية إلا أنه بقيت عليه نصوص مهمة لم يذكرها كما أن هذا الكتاب مؤسس على أنه رد ونقض مما أدى إلى بعض النقص في الشمولية ودقة الاستنتاج.

الثالث: وهو الدكتور المرتضى الزين أحمد، كتب رسالته في الدكتوراة بعنوان : "مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة"، وكتابه هذا نشر سنة ١٤١٥هـ في مكتبة الرشد بالرياض.

والموضوع الأساس لهذه الرسالة كما قال كاتبها: (لم أر كتاباً في المكتبة الإسلامية يجمع أقوال الأئمة في بيان العواضد التي تتقوى بها الأحاديث الحسنة والضعيفة مع ذكر الأمثلة على كل عاضد، فاستعنت الله على القيام بهذا) [(١)] .

فالرسالة بيان لأنواع الحديث الضعيف الصالح للترقية مع ذكر أمثلة لكل نوع من كتب التخريج ونحوها.

وبعض مباحث هذه الرسالة تشترك مع مباحث الباب الرابع في بحثي بصفة خاصة ولكن هناك بعض الفروق المهمة بيننا في منهج البحث وشموليته، وفي النقاط الآتية إيضاح لهذه الفروق:

١- تعرض للحديث الحسن لذاته بإيجاز فلم يذكر إلا أربعة مباحث فقط هي:

---

(١) مناهج المحدثين لمرتضى الزين أحمد (ص٩).

المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن.

المبحث الثاني : إطلاقات الحسن.

المبحث الثالث: الاحتجاج بالحسن.

المبحث الرابع: أقوال العلماء في بلوغ الحسن مرتبة الصحيح.

وفي كل هذه المباحث الأربعة كان العرض يتسم بالإجمال وترك التفاصيل، وبمقارنة هذه المباحث بما كتبته يظهر مدى الاختلاف في الشمولية بين البحثين.

٢- توسع الدكتور المرتضى في تعريف أنواع الضعيف المنجبر والأمثلة على تقوية كل نوع، وقد أجاد في ذلك ولكنه أغفل قضايا مهمة جداً تتعلق بالجانب التأصيلي في هذا الموضوع، من ذلك أنه:

* لم يزد في مبحث شروط تقوية الحديث الضعيف على ما ذكر في كتب المصطلح.
* ولم يذكر الألفاظ المشابهة لمصطلح "الحسن لغيره" في المعنى والتي استعملها المحدثون، مثل قولهم: "له أصل" ، و "يشد بعضها بعضاً"، ونحو ذلك.
* ولم يتعرض لحجية "الحسن لغيره" في أحاديث الأحكام ، مع أهمية هذه المسألة وخطورتها البالغة.
* ولم يتعرض بأي وجه من الوجوه إلى حكم بعض النقاد المتقدمين على بعض الأحاديث بقولهم: "لا يثبت في هذا الباب شيء" ونحو ذلك من العبارات، وهل يتعارض مثل هذا القول مع تقوية الحديث الضعيف؟
* ولم يتعرض من قريب أو بعيد إلى مسألة حكم الأئمة المتقدمين على السند بصورة منفردة دون النظر إلى شواهده، مع أن هذه القضية ذات ارتباط وثيق "بالحديث الحسن لغيره".
* ولم يتعرض بالبحث لمعنى قول بعض المحدثين: "كثرة الطرق للحديث الضعيف ربما زادت ضعفه" فضلاً عن النظر في تحليل هذا القول والتفتيش عن أسبابه.
* ولم يبين الاختلاف في الحكم على الأحاديث الضعيفة المتعددة الطرق بين عدد من العلماء القائلين بتقويتها. ولا يخفى أن دراسة مثل هذه الاختلافات فيها إثراء لجوانب البحث المختلفة.

٣- انطلق د. المرتضى في رسالته من أن تقوية الحديث الضعيف بتعدد الطرق قضية متفق عليها ولا خلاف فيها؛ ونقل عن الزركشي [١] قوله: إن ابن حزم شذ فخالف في هذه المسألة، ولم يبحث عن براهينه وحجته التي دعته إلى مثل هذا الرأي. وهذا التصرف يثبت

(١) مناهج المحدثين (ص٧٧).

أن د. المرتضى نظر للمسألة على أنها محل اتفاق بين المحدثين.

ولا أوافق د. المرتضى فيما ذهب إليه، بل أرى أن هذه المسألة خلافية كما سترى ذلك. فطريقة التناول لهذه المسألة مختلفة جداً بين بحثي وبحث د. المرتضى لاختلاف القاعدة التي ننطلق منها.

وبما تقدم يعلم أن تلك الأبحاث قد عرض كل واحد منها لجانب من جوانب موضوع بحثي ولكن مع عدم الاستيعاب ووجود اختلاف بيننا في المنهج وطريقة التناول، وليس هذا غضاً من جهود أولئك الباحثين ولا تنقصاً لأعمالهم، وأسأل المولى عز وجل أن يجزيهم خيراً على ما قدموا فلولا عمل السابق لما أضاف اللاحق.

(٥) منهجي في البحث:

المنهج المستخدم في مثل هذه البحوث العلمية هو المنهج الاستقرائي – التحليلي. وأهم الأسس المنهجية التي بُني عليها البحث:

١-قمت بحمد الله بالرجوع إلى كتب علم مصطلح الحديث المعتمدة في كل قضية من قضايا البحث مع المناقشة والنقد – إذا وجد ما يستدعي ذلك – .

٢-عرضتُ في كل مسألة لآراء المحدثين فيها مع بيان الحجج والترجيح، ولم أعتمد على كتب المصطلح فقط ، بل بذلت كل ما بوسعي لأستمد من كتب علم الرجال، والعلل، والتخريج ماله صلة بالموضوع.

٣-قمتُ بفضل من الله باستقراء لاستعمالات المحدثين لكلمة "الحسن" وخاصة من كان منهم قبل الترمذي مع الدراسة التحليلية.

٤- قمت بتوفيق من الله بدراسة للأحاديث التي حكم عليها الترمذي بقوله: "حسن" والتي يقول فيها "حسن غريب" ، وذلك لتحديد مدى دقة تطابق تعريفه للحسن مع أحكامه التطبيقية، واعتمدت على مخطوطة من رواية الكروخي – سيأتي وصفها في الباب الثاني – في استخراج تلك الأحكام .

توضيحات:

أولاً: استعملتُ في هذا البحث بعض العبارات التي أرى أنها واضحة المعنى، ولكن حتى لا يكون هناك أي التباس أو اشتباه سأُحدد معانيها:

١-**(كبار أئمة النقد)**: أقصد بهذه العبارة أئمة علم الحديث الذين يكثر في كتب الجرح

والتعديل نقل أقوالهم، كشعبة بن الحجاج ، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة الرازي وأبي حاتم الرازي وغيرهم ممن عُرف بكثرة كلامه في جرح الرواة وتعديلهم وعُرف بنقد الأحاديث وبيان صحيحها من سقيمها حتى بلغ في ذلك درجة الاجتهاد، والغالبية العظمى من أولئك الأئمة الكبار عاشوا في القرن الثالث الهجري، وبعضهم تأخرت وفاته حتى أوائل القرن الرابع كالنسائي والعقيلي وابن خزيمة.

٢-(**الضعيف المعتضد بمثله**): أقصد بهذه العبارة وما يشبهها أن الحديث الضعيف الصالح للتقوية اعتضد بحديث آخر ضعيف صالح للتقوية أيضاً ، ولا أعني بقولي "مثله" أنه مثله في سبب الضعف ، بل أعني أنه مثله في صلاحية التقوية مع ضعفه فقد يكون سبب ضعف أحدهما الإرسال، والآخر سبب ضعفه وجود راو سيئ الحفظ.

٣-(**المتأخرون**): أقصد بهذه الكلمة تحديداً من عصر ابن الصلاح ومن جاء بعده من علماء الحديث إلى عصرنا هذا .

ثانياً: لم يحدث أي تغيير في مضمون أو تفاصيل خطة البحث التي تقدمت بها لمجلس قسم الكتاب والسنة، ولكن أثناء كتابة البحث رأيت أنه من الأنسب دمج فصلين في بعضهما بدل أن يجعل كل واحد منهما فصلاً مستقلاً، وهذا تغيير شكلي لم يمس مضمون أي فصل من الفصول، وفيما يلي تحديد لذلك:

١-في الباب الأول : دمجت الفصل الأول والذي كان في الخطة تحت اسم: تعريف "الحسن"، بالفصل الثاني والذي كان اسمه: نشأة مصطلح "الحسن" عند المحدثين ، ليصبح الاسم بعد الدمج: الفصل الأول: تعريف الحسن ونشأته عند المحدثين وتحته مبحثان.

٢-في الباب الثالث : دمجت الفصل الثامن والذي كان اسمه: مظان الحسن لذاته، بالفصل الرابع ليصبح اسمه بعد الدمج: مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها.

٣-في الباب الرابع: دمجت فيه أربعة فصول بغيرها وذلك بسبب قلة المعلومات الموجودة فيها، ورغبة مني في جمع النظير بالنظير كي لا يكون الكلام مشتتاً ، والفصول المدمجة هي:

أ – الفصل الثاني وكان اسمه: الاصطلاحات المشابهة للحسن لغيره، وأصبح الاسم بعد أن دُمج مع الفصل الأول: تعريف الحسن لغيره وما يشبهه.

ب – الفصل العاشر وكان اسمه: مظان الحسن لغيره، وقد دمجته مع الفصل الثالث ليكون اسمه: أنواع الحديث الصالح للتقوية ومظان وجوده.

ج – الفصل التاسع وكان اسمه: هل يتقوى حديث المتروك والمتهم ؟، وقد دمجته في الفصل الخامس المسمى: شروط تقوية الحديث الضعيف، وذكرت ذلك تحت الشرط الأول الخاص بأن لا يكون الراوي متهماً.

د – الفصل الحادي عشر كان اسمه: دراسة لبعض الأحاديث المتعددة الطرق التي اختلف فيها المتأخرون، دمجته مع الفصل الثاني عشر والذي كان اسمه: مراتب العلماء من حيث التساهل في تقوية الأحاديث الضعيفة، ليصبح بعد الدمج في الفصل السادس واسمه: اختلاف المتأخرين في تقوية بعض الضعيف المعتضد بمثله، وتحته مبحثان: الأول منهما: أمثلة لتلك الأحاديث المختلف فيها، والثاني أسميته: توسع بعض مشاهير العلماء المتأخرين في تقوية الضعيف المعتضد بمثله.

ولا ريب أن الباحث يكون تنظيمه لبحثه بعد أن يكتمل أفضل وأحسن من تنظيمه له وهو لم يزل جنيناً ، وكان باستطاعتي أن أُبقي البحث على حاله ولكن ترجح لي أنه سيخل بقوته التنسيقية، كما أن فضيلة المشرف قد اطلع على ذلك ووافق عليه لأن حقيقة التغيير لا تتعدى تبديل مسمى فصل إلى مبحث كما هو ظاهر فيما سبق.

ثالثاً: إذا عزوت في تخريج الأحاديث إلى أسماء الأئمة فالمقصود أشهر كتاب لذلك الإمام فمثلاً إذا قلت : أخرجه أحمد (١/٣٠) فالمقصود كتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل ، وكذا إذا قلت: البخاري أو مسلم أو ابن خزيمة أو ابن حبان فالمقصود صحاحهم، وكذا إذا قلت أخرجه أبو داود أو الترمذي أو ابن ماجه فالمقصود سننهم، والنسائي إذا عزوت إلى سننه الكبير قيدت ذلك وإذا لم أقيد فالمقصود سننه الصغرى.

وكذا إذا قلت: البيهقي ولم أُحدد فالمقصود سننه الكبرى ، ويشمل ذلك الحاكم في كتابه المستدرك وابن الجارود في المنتقى والدارقطني في سننه وعبدالرزاق في مصنفه والطيالسي في مسنده ، فإذا عزوت في تخريج الحديث إلى هؤلاء الأئمة ولم أُسمّ الكتاب ، فمقصودي كتبهم الآنفة.

ويدخل في ذلك أيضاً اختصار بعض أسماء الكتب ، فإذا قلت:

- التقريب، فأُريد تقريب التهذيب لابن حجر.
- التهذيب، فأريد تهذيب التهذيب لابن حجر.

- الجامع، فأريد جامع الترمذي.
- العلل برواية عبدالله، فأريد العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه عبدالله.
- اللسان، فأريد لسان الميزان لابن حجر.
- المشكل، فأريد شرح مشكل الآثار للطحاوي.
- الميزان، فأريد ميزان الاعتدال للذهبي .
- النبلاء، فأريد سير أعلام النبلاء للذهبي.

أبواب البحث وفصوله (١)

الباب الأول: استعمالات "الحسن" عند المحدثين.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: تعريف الحسن ونشأته عند المحدثين.

الفصل الثاني: المحدثون الذين استعملوا "الحسن" إلى عصر الترمذي.

١-الإمام الشافعي.

٢-الإمام علي بن المديني .

٣-الإمام أحمد بن حنبل.

٤-الإمام البخاري.

٥-الإمام يعقوب بن شيبة.

٦-الإمام أبو زرعة الرازي.

٧-الإمام أبو حاتم الرازي.

الفصل الثالث: المحدثون الذين استعملوا "الحسن" من بعد الترمذي إلى وقت استقرار المصطلح.

الفصل الرابع: دلالات الحسن ومعانيه عند المحدثين.

---

(١) يتضمن الفهرس العام تفصيلاً أكثر لمباحث الرسالة ومطالبها فنأمل التكرم بالرجوع إليه في آخر المجلد الثالث.

الباب الثاني: مصطلح "الحسن" عند الإمام الترمذي.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول : شرح تعريف الترمذي للحسن.

الفصل الثاني: دراسة للأحاديث التي أطلق الترمذي فيها التحسين والتي قال فيها: "حسن غريب".

الفصل الثالث: حكم الحديث الذي يحسنه الترمذي.

الفصل الرابع: الاصطلاحات المركبة عند الترمذي وموقع الحسن فيها.

الباب الثالث: الحسن لذاته

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: اختلاف المحدثين في تعريف الحسن لذاته.

الفصل الثاني: الاصطلاحات المشابهة للحسن لذاته.

الفصل الثالث: موقف المحدثين من إدخال الحسن لذاته في الصحيح أو استقلاله عنه.

الفصل الرابع: مراتب الأسانيد الحسنة ومظانها.

الفصل الخامس: الرواة الذين يُحسن حديثهم.

الفصل السادس: آراء المحدثين في تفرد الصدوق.

الفصل السابع: حجية الحسن لذاته.

الباب الرابع: الحسن لغيره

وفيه ثمانية فصول:

الفصل الأول: تعريف الحسن لغيره وما يشبهه.

الفصل الثاني: نشأة الرأي القائل باعتضاد الضعيف وتطوره.

الفصل الثالث: أنواع الحديث الضعيف الصالح للتقوية ومظان وجوده.

الفصل الرابع: الاعتبار والرواة المعتبر بهم.

الفصل الخامس: شروط تقوية الحديث الضعيف.

الفصل السادس: اختلاف المتأخرين في تقوية بعض الضعيف المعتضد بمثله.

الفصل السابع: منهج النقاد المتقدمين في الضعيف المعتضد بمثله.

الفصل الثامن: الخلاف في حجية الحسن لغيره في أحاديث الأحكام.

ويطيب لي هنا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة الملك سعود التي أتاحت لي فرصة الابتعاث والتفرغ لإنجاز هذه الأطروحة.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة أم القرى التي أتاحت لي فرصة إعداد هذه الأطروحة.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر لسعادة الدكتور وصي الله بن محمد عباس حفظه الله، المشرف على هذه الرسالة لما لقيته منه من عون كبير، وخلق حسن، وسعة أفق، ودقة علمية في نصائحه وتوجيهاته التي كان لها أكبر الأثر على البحث.

كما لا يفوتني أن أشكر جزيل الشكر وعظيمه والديَّ الكريمين حفظهما الله ووفقهما لما يحب ويرضى ، وكذلك زوجتي أم عبدالله على معاناتهم معي طوال مدة إعداد البحث.

والشكر موصولاً أيضاً لمشايخي وأساتذتي وزملائي، وكل من أعانني على إنجاز هذا البحث ، وأخص بالذكر سعادة الدكتور عبدالله بن محمد دمفو رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بالمدينة المنورة على جهوده الكبيرة التي بذلها في سبيل حصولي على بعض المخطوطات ورسائل الدكتوراه والماجستير فله مني أبلغ الشكر وأجزله.

وأخيراً أسأل المولى سبحانه وتعالى أن يرزقني حسن الإخلاص في القول والعمل، وأن يجعل ثواب هذا العمل في موازين حسناتي، وأن يُجزل سبحانه المثوبة لوالدي ولأستاذي المشرف ولمشايخي وأساتذتي ، والحمد لله أولاً وآخراً.

الباب الأول

استعمالات "الحسن" عند المحدثين

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: تعريف الحسن ونشأته عند المحدثين.

الفصل الثاني: المحدثون الذين استعملوا "الحسن" إلى عصر الترمذي.

الفصل الثالث: المحدثون الذين استعملوا "الحسن" من بعد الترمذي إلى وقت استقرار المصطلح.

الفصل الرابع: دلالات الحسن ومعانيه عند المحدثين.

الفصل الأول

تعريف "الحسن" ونشأته عند المحدثين.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف "الحسن" لغةً.

المبحث الثاني: نشأة مصطلح "الحسن" عند المحدثين.

المبحث الأول: تعريف الحسن لغةً [١]:

عَرَّف ابن فارس الحسن في معجم مقاييس اللغة بقوله: (الحاء والسين والنون أصلٌ واحد. فالحُسن ضد القبح. يُقال: رجل حسن، وامرأة حسناءُ أو حُسَّانة...) [٢] .

وفي مختار الصحاح: (الحُسن ضد القبح، والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع مَحْسَن، وقد حَسُن الشيء بالضم حُسناً، ورجل حَسَن، وامرأة حَسَنة وقالوا: امرأة حسناء، ولم يقولوا: رجل أَحْسَن، وهو اسمٌ أُنّث من غير تذكير كما قالوا: غُلام أمرد، ولم يقولوا جارية مرداء؛ فذكروا من غير تأنيث، وحَسَّنَ الشيء تحسيناً: زيَّنَه، وأحسن إليه وبه، وهو يُحسن الشيء أي يعلمه ويستحسنه أي يَعُده حسناً، والحسنة ضد السيئة، والمحاسن ضد المساوئ، والحُسنى ضد السوءى) [٣] .

وفي لسان العرب: (الحُسْنُ ضد القبح ونقيضه. الأزهري: الحُسْن نعت لما حَسُن. حَسُن وحَسَن يَحْسُنُ حُسناً فيهما؛ فهو حاسِنٌ وحَسَن) [٤] .

وفي القاموس المحيط: (الحُسنُ بالضم: الجمال ج: محاسن على غير قياس. وحَسُنَ كَكَرُمَ ونَصَرَ، فهو حَاسِنٌ وحَسَنٌ وحَسِينٌ كأَمير وغُراب ورُمَّان ج: حِسانٌ وحَسَّانونَ، وهي حَسَنَةٌ وحَسْناءُ وحُسَّانَةٌ كرُمَّانةٍ ج: حِسانٌ وحُسَّاناتٌ، ولا تقل: رجل أَحْسَن في مُقابَلةِ امرأةَ حسناءَ، وعَكْسُه: غلام أمرد، ولا يقال: جاريةٌ مرداءُ، وإنما يُقالُ: هو الأحسن على إرادة أفعل التفضيل ج: الأحاسِنُ ، وأحاسِنُ القوم: حِسانهم. والحُسنى بالضم : ضدُ السُوأى، والعاقبةُ الحسنةُ، والنظر إلى الله عز وجل، والظَّفرُ والشهادةُ، ومنه: ﴿...إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ...﴾ [التوبة: ٥٢]ج: الحُسنيات، والحُسَنُ كصُرَد. والمحاسِنُ: المواضعُ الحسنةُ من البدن، الواحِدُ: كمقْعَدٍ أو لا واحد له، ووَجْهٌ مُحَسَّنٌ: حَسَنٌ، وقد حَسَّنه الله. والإحسانُ ضدُ الإساءة ، وهو محسنٌ ومِحْسانٌ، والحسنة ضد السيئة ج: حسنات. وحُسيناهُ أن يفعل كذا، ويُمدُ، أي: قُصاراهُ. وهو يُحسِنُ الشيء إحساناً أي: يَعْلَمُه. واستحسنه: عَدَّهُ حسناً ... والحَسَنُ – محركةً – : ما حَسُن من كل شيءٍ...) [٥] .

---

(١) سأُرجئ التعريف الاصطلاحي إلى الفصل الأول من الباب الثالث – إن شاء الله – لأنه المقام الأنسب والأقوى ملاءمة، وكذلك فالرسالة تخاطب المتخصصين لا المبتدئين في هذا العلم.

(٢) معجم مقاييس اللغة (٥٧/٢).

(٣) مختار الصحاح للرازي وترتيب محمود خاطر (ص١٣٦).

(٤) لسان العرب (١١٤/١٣) وقد أسهب في ذلك ولكن ليس في أكثر ما ذكره ما يفيد بالنسبة لموضوعنا.

(٥) القاموس المحيط (ص١٥٣٥).

وقال الراغب الأصبهاني: (الحُسنُ عبارةٌ عن كُلِّ مُبْهِجٍ مرغُـوبٍ فيـه، وذلـك ثلاثـة أضرُب: مستحسنٌ من جهة العقل، ومستحسن من جهة الهوى، ومستحسن من جِهـةِ الحِـس ... والحُسنُ أكثرُ ما يُقالُ في تَعَارُفِ العامة في المستحسن بالبصر... وأكثرُ ما جاءَ في القرآن مـن الحُسْنِ فللمستحسنِ من جهة البصيرة) [١] .

وقال أبو البقاء الكفوي: (ثم إن كلاًّ من الحسن والقبح يطلق على معانٍ ثلاثة:

الأول: صفة الكمال وصفة النقص كما يقال: العلم حسن، والجهل قبيح.

والثاني: ملاءمة الغرض ومنافرته، وقد يُعبَّر عنهما بالمصلحة والمفسدة.

والثالث: تعلق المدح والذم عاجلاً، والثواب والعقاب آجلاً) [٢] .

وورد في المعجم الوسيط: (حسَّن الشيء: جعله حسناً وزيَّنه. ورقَّاه وأحسن حالته) [٣].

وقد أشار ابن الصلاح إلى أن الحسن معناه في اللغة: (هو ما تميل إليه النفس ولا يأبـاه القلب) [٤] ، وقال برهان الدين الجعبري: (الحسن لغة: الملائم) [٥] .

وخلاصة ما تقدم: أن الحَسَن ضد القبيح ونقيضه، وأنه صفـة كمـال ملازمـة للمـدح والثناء، وأن استحسان الأشياء راجع إلى ما تميل إليه النفس وترغب فيه وتشتهيه [٦] .

ويُفهم من ذلك أن تحسين بعض الأمور قد لا يكون موضع اتفاق لأن النفـوس تختلـف فيما تميل إليه، وتتباين فيما ترغب فيه، وتتضاد فيما تأباه لذا فلا يخلو التحسين من النسبية بسبب اختلاف طبائع البشر.

وأما وجه العلاقة بين التعريف اللغوي للحَسَن وإضافته للحديث فقد كشف عنـها الشـيخ جمال الدين القاسمي بقوله: (وإنما سُمِّي حَسَناً لحُسْنِ الظنِ براويه) [٧] . وليس الأمر مقصـوراً على ذلك، فقد أطلق بعض المحدثين الحُسن على بعض الأحاديث الموضوعة والمنكرة والغريبـة ومقصدهم في ذلك حُسن المتن لا الإسناد – وسيأتي بسط ذلك لاحقاً إن شاء الله – والله تعـالى أعلم.

---

(١) المفردات في غريب القرآن (ص١١٨، ١١٩).

(٢) الكليات (ص٤٠٢)، ونحو ذلك في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/٣٨٤).

(٣) المعجم الوسيط (١/١٧٤).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٥).

(٥) البحر الذي زخر (ص١٠٣٧).

(٦) لا شك أن الاستحسان في قضايا العلم ومسائله خاضع ومقيد بالمقاييس والضوابط المُراعاة في ذلك، وليـس الأمر متروكاً للهوى أوالتشهي ، وأما اختلاف العلماء فله أسبابه الموضوعية.

(٧) قواعد التحديث (ص١٠٢).

المبحث الثاني: نشأة مصطلح "الحسن" عند المحدثين:

من المؤكد أن تتبع واستقصاء مصطلح أو لقب "الحسن" الوارد في كلام المحدثين الأوائل وقدماء نقاد الأثر أمرٌ عظيم الأهمية، لأننا بذلك نقف على البدايات الأولى لاستعمال "الحسن" وكيفية ذلك الاستعمال، مما يُفيدنا في رصد التطور الذي دخل على هذا المصطلح بمرور الزمن على أيدي أئمة المحدثين إلى أن أخذت ملامحه تتشكل في آخر الأمر، وبدأت مرحلة استقراره.

وأقدم نص وجدتُ فيه إطلاق لقب الحسن على الحديث مع عدم صحته، هو ما رُوي عن محمد بن المنكدر مرسلاً عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** في حديث أخرجه الحافظ أبو عمر ابن عبدالبر بقوله: (أخبرنا أحمد بن محمد بن هشام، ثنا علي بن عمر، نا الحسن بن سعيد، نا عبدالله بن [أبي] داود، ثنا عبدالله بن محمد بن النعمان، نا كثير بن يحيى، نا يحيى بن سليم، ثنا عمر بن محمد بن المنكدر عن أبيه قال: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** :

"من أفضل الفوائد حديث حسن يسمعه الرجل فيحدث به أخاه") [١] .

قال الحافظ العراقي بعد أن خرَّج الحديث من كتاب "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبدالبر: (وهو مرسل حسن الإسناد، قال ابن عيينة: لم يدرك أحد أجدر من أن يقبل الناس منه إذا قال: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من ابن المنكدر) [٢] .

وهذا الحديث ضعيف لإرساله، ولأن يحيى بن سليم كثير الوهم [٣] ، كما أنني لم أجد ترجمة لمن اسمه عبدالله بن داود أو ابن أبي داود ممن هو في طبقة المذكور في هذا السند. كما أن في المتن ألفاظاً يسبق إلى القلب أنها منكرة عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** .

وإنما ذكرته مع ضعفه للمعرفة وللتنبيه على ما فيه، ومحل الشاهد في هذا الحديث قوله: "حديث حسن" وهذه العبارة يدخل فيها حديث رسول الله **صلى الله عليه وسلم** وحديث غيره الذي يروى عن الحكماء وأهل الفصاحة والبيان.

وقد وقفتُ على عدة نصوص لعدد من المحدثين الأوائل، وبعضهم من متقدمي كبار الأئمة النقاد ورد فيها استعمال لقب "الحسن" في وصف الحديث، وسأورد فيما يلي أقوالهم بحسب الترتيب التاريخي لوفيات القائلين مع توضيح مرادهم فيما ظهر لي ، وهؤلاء هم:

(أولاً): عبدالله بن شدَّاد بن الهاد وهو من كبار التابعين الثقات، مات رحمه الله في

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٣٢١) .

(٢) تخريج أحاديث الإحياء (١/٧٥).

(٣) انظر تهذيب الكمال (٣١/٣٦٥)، وتقريب التهذيب (٧٥٦٣) وقال فيه الحافظ: (صدوق سيئ الحفظ).

وقعة الجماجم المشهورة سنة ٨١ أو ٨٣ هـ [(١)].

والنص المروي عنه أخرجه الرَّامَهُرْمُزي بقوله: (حدثنا الحضرمي، ثنا يحيى، ثنا أبو عَوانة وخالد عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: إحياء الحديث مذاكرتُه، فقال عبدالله بن شدَّاد: رحمك الله كم من حديثٍ حسن قد ذكرتنيه) [(٢)].

ومعنى الحسن هنا – فيما يظهر لي – باعتبار متنه وما يحتويه من معاني.

(ثانياً): عروة بن الزبير بن العوام – رضي الله عنه –، من أئمة التابعين الثقات مات رحمه الله سنة ٩٤هـ [(٣)].

والنص المروي عنه ذكره الإمام الشافعي بقوله: (أخبرنا عمي محمد بن علي بن شافع عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إني لأسمع الحديث أستحسنه فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدثه عمن أثق به، وأسمعه من الرجل أثق به قد حدثه عمن لا أثق به) [(٤)].

والاستحسان هنا بمعنى الإعجاب بمتن الحديث إما لغرابته أو لأن المتن يتضمن معنى ينفرد به الراوي لا يذكره غيره.

(ثالثاً): إبراهيم النخعي، وهو إمام ثقة من كبار الفقهاء في طبقة صغار التابعين ولم يثبت له السماع عن أحد من الصحابة، مات رحمه الله سنة ٩٦هـ [(٥)].

والنص المروي عنه ذكره الرامهرمزي بقوله: (حدثني عبدالوهاب بن رواحة العدوي،

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (١٥/٨١-٨٥)، وتقريب التهذيب (٣٣٨٢).

(٢) المحدث الفاصل (ص٥٤٦)، وهذا النص أخرجه ابن أبي خيثمة في كتاب العلم (٧٢)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (١/٣٦٦)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (١/٤٢٦) وليس عندهم ذكر "حسن" وإنما بدله "كم من حديث أحييته في صدري" ، ولكن جميعهم لم يذكروا الحديث من طريق أبي عوانه وخالد بن عبدالله الواسطي بل من طريق محمد بن فضيل فقط.

ويزيد بن أبي زياد ضعيف كما حكم بذلك جمهور النقاد. انظر تهذيب الكمال (٣٢/١٣٥-١٤٠)، ولكن روايته لهذه المحاورة مقبولة لأنها ليست مرفوعة إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثم لأنه يُخبر عن أمر قد حضره وشاهده فقد حضر ذلك كما في المدخل للبيهقي (ص٢٩٤) وهذا أدعى للحفظ والضبط.

(٣) انظر تهذيب الكمال (٢٠/١١-٢٥).

(٤) كتاب الأم (٦/٩١)، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (١/١٤١)، والكامل لابن عدي (١/٦٦)، الكفاية (ص٤٨) جميعهم من طريق الشافعي به .

(٥) انظر تهذيب الكمال (٢/٢٣٣-٢٤٠).

ثنا معاوية بن محمد القرشي، ثنا أشهل عن ابن عون قال: كان إبراهيم يقول: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يُخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده) [١] .

قال الحافظ الخطيب البغدادي بعد أن أخرج هذا النص: (عنى إبراهيم بالأحسن الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة) [٢] .

وقد ورد عن إبراهيم أيضاً قوله: (لا تُحدث الناس بأحسن ما عندك فيرفضوك) [٣] .

و"الحسن" هنا ينطبق عليه كلام الخطيب البغدادي السابق.

(رابعاً): محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، الإمام الحافظ المتقن، وهو من التابعين والفقهاء المعروفين، مات رحمه الله سنة ١٢٥هـ وقيل غير ذلك [٤] .

والنص المروي عنه في ذلك أورده الحافظ ابن عدي بقوله: (حدثنا موسى بن الحسن الكوفي، حدثنا عمرو بن سوّاد، نا ابن وهب، حدثني يونس عن ابن شهاب قال: إذا سُرِق الحديث زِيد فيه وحُسِّن) [٥] .

ومقصد الإمام الزهري أن الحديث الذي يسرقه أحد الرواة سيضيف إلى إسناده إن كان منقطعاً ما يجعله متصلاً وإن كان موقوفاً رفعه، وإلى متنه ما يجعل ذلك الحديث مرغوباً فيه ومُحتاجاً إليه لرفع خلاف أو تحديد مبهم أو تخصيص عام ... إلى غير ذلك من الأمور التي تجعل الحديث مستحسناً في أعين طلابه.

وقريب من قول الزهري السابق قول له آخر يذكر فيه أهل العراق وحديثهم فيقول: (إن الحديث ليخرج من عندنا شبراً فيرجع من عندهم ذراعاً) [٦] .

يعني الزيادة في الحديث.

---

(١) المحدث الفاصل (ص٥٦١)، وأخرجه أيضاً ابن أبي خيثمة في "العلم" برقم [٣٧] ولكن ليس بتمامه كما في المحدث الفاصل، وأخرجه الخطيب في الجامع (١٣٨/٢)، وابن السمعاني في أدب الإملاء (ص٥٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١٣٨/٢). ونقله ابن السمعاني بحروفه دون أن يعزوه في أدب الإملاء (ص٥٩).

(٣) المحدث الفاصل (ص٥٦١-٥٦٢).

(٤) انظر تهذيب الكمال (٤١٩/٢٦-٤٤٤).

(٥) الكامل في الضعفاء (٧٠/١)، وموسى بن الحسن بن موسى الكوفي قال ابن عدي أنه حدثه (٤٩٣/٢) وهو المترجم له في لسان الميزان (١١٥/٦) قال ابن يونس في تاريخ مصر: يعرف وينكر وقال مسلمة ابن القاسم : تكلم فيه. وللمزيد حول ترجمته انظر اللسان أيضاً (١٢٩/٥) ترجمة أخيه محمد بن الحسن ابن موسى.

(٦) الكامل (٧٠/١).

(خامساً): شعبة بن الحجاج، أمير المؤمنين في الحديث وإمام النقاد، المتوفى إلى رحمــة الله سنة ١٦٠هـ [١] .

وقفت له على أربعة نصوص في ذلك، وهي:

١- ما أورده ابن أبي حاتم عن والده : (نا محمد بن أبي صفوان، حدثني أمية – هـو ابن خالد – قال: قلت لشعبة: مالك لا تحدث عن عبدالملك بن أبي سليمان؟ قال: تركتُ حديثــه، قال: قلت: تحدث عن فلان وتدع عبدالملك بن أبي سليمان ؟! قال: تركته، قلتُ: إنه كان حســن الحديث، قال: من حسنها فررت) [٢] .

وقد استشهد الخطيب البغدادي بهذا النص ليثبت أن الحسن هو الغريب غــير المــألوف الذي يستحسن أكثر من المشهور المعروف. وأن أصحاب الحديث يعبرون بــهذه العبــارة عــن المناكير [٣] .

وعبدالملك بن أبي سليمان جمهور النقاد على توثيقه [٤] ، ولكن شعبة ظهر له من حديثـه بعض النكارة، قال أبو عيسى الترمذي: (وقد كان شعبة حَدَّث عن عبدالملك بن أبي سليمان ثــم تركه، ويُقال إنما تركه لمّا تفرد بالحديث الذي روى عن عطاء بن أبي رباح عــن جــابر بــن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**الرجل أحق بشفعته يُنتظر به وإن كــان غائبــاً إذا كان طريقهما واحداً**") [٥] .

وقد أنكر هذا الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معيــن [٦] ، والبخــاري [٧] ، وغــيرهم ورأوا أن عبدالملك تفرد به مخالفاً لما رواه ثقات أصحاب جابر الآخرين [٨] .

فيكون مقصود شعبة بحُسن حديث عبدالملك ما أُنكر عليه من أحاديث تفرد بها وخــالف

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/٤٧٩-٤٩٥).

(٢) مقدمة كتاب الجرح والتعديل (١/١٤٦)، وأخرجه أيضاً الخطيب في الجامع (٢/١٣٨)، وابن السمعاني فــي أدب الإملاء (ص٥٩) والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٠٦) ومعرفة السنن والآثار (٨/٣١٦-٣١٧).

(٣) الجامع للخطيب البغدادي (٢/١٣٨).

(٤) انظر تهذيب الكمال (١٨/٣٢٢-٣٢٩).

(٥) العلل الصغير الملحق بآخر كتاب الجامع (٥/٧٥٦)، وقد أخرج الترمذي الحديــث فــي جامعــه (١٣٦١)، وكذلك أبو داود برقم (٣٥١٨)، وابن ماجه برقم (٢٤٩٤).

(٦) ورد إنكار أحمد ويحيى عند أبي زرعة الدمشقي في تاريخه (١/٤٦٠).

(٧) إنكار البخاري ورد في العلل الكبير للترمذي (١/٥٧٠-٥٧١).

(٨) انظر اختلاف الحديث للشافعي (ص٢٢٠)، ونصب الراية (٤/١٧٤).

فيها الثقات – مع قلتها [١] –، ويدل على ذلك ما ذكره الحافظ ابن رجب إذ قال: (وقد ذكر الإمام أحمد أن له منكرات – يعني عبدالملك بن أبي سليمان – ، وأنه يوصل أحاديث يرسلها غيره... وقال أبوبكر بن خلاد: سمعت يحيى هو ابن سعيد يقول: كأن صفة حديث عبدالملك ابن أبي سليمان شيء منقطع يوصله، وموصل يقطعه) [٢] .

وهذه المُخالفات والتفردات هي المستحسنة في حديث عبدالملك بن أبي سليمان في نظر بعض رواة الحديث، ولكن أئمة النقاد يرون تلك الأمور من المنكرات ويفرون من حسنها كما قال أبو بسطام رحمه الله .

٢- قال أبو حاتم الرازي : (كان شعبة يقول: إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حُسن حديثه، وكان – أي شعبة – يهاب هذا الحديث يقول: حكم من الأحكام عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** لم يُشاركه أحد) [٣] .

ومعنى حُسن الحديث مفسر هنا في هذا النص النفيس بأنه حكم من الأحكام مرفوع إلى رسول الله **صلى الله عليه وسلم** لا يوجد إلا من رواية هذا الرجل.

وإسماعيل بن رجاء ثقة [٤]، والحديث الذي رواه عنه شعبة وقال بسببه ما سبق حديث إسماعيل بن رجاء قال: سمعت أوس بن ضَمَعَج يقول: سمعتُ أبا مسعود يقول: قال لنا رسول الله **صلى الله عليه وسلم** : **"يؤمُ القومَ أقرؤهم لكتاب الله وأقدمهم قِراءة. فإن كانت قِراءتهم سواءً فيؤمهم أقدمهم هِجرةً فإن كانوا في الهجرة سواء فيؤمهم أكبرهم سناً، ولا تؤُمن الرجل في أهله ولا في سلطانه، ولا تجلس على تَكْرِمَتِه في بيته إلا أن يأذن لك أو بإذنه"** رواه مسلم [٥] وأصحاب السنن.

وقد ورد عن شعبة أيضاً أنه قال في أوس بن ضمعج راوي هذا الحديث: (والله ما أراه كان إلا شيطاناً، يعني لجودة حديثه) [٦] . والمعنى واحد ولكن النص السابق أتم وأحسن سياقاً.

---

(١) قد يُقال أليس من التشدد والتعنت من شعبة أن يترك حديث الثقة لحديث واحدٍ أخطأ فيه؟! ويجابُ عن هذا بما قاله ابن رجب في شرح العلل (١/٣٣٤): (وإنما ترك شعبة حديثه لرواية حديث الشفعة لأن شعبة من مذهبه أن من روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه ولم يتهم نفسه فيتركه، تُرِك حديثه).

(٢) شرح العلل (١/٣٣٣).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/٩٢).

(٤) تهذيب الكمال (٢/٩٠-٩١).

(٥) صحيح مسلم (٦٧٣)، وأبوداود (٥٨٢،٥٨٣،٥٨٤)، والترمذي (٢٣٥)، والنسائي (٢/٧٦)، وابن ماجه (٩٨٠) جميعهم عن إسماعيل به.

(٦) تهذيب الكمال (٢/٣٩٠) وصف هذا الراوي "بالشيطان" محل نظر لا يخفى.

وشعبة هنا قصد المدح وكان يُطري هذا الحديث ويقول: (هو ثلث رأس مالي) [١] .

٣- قال شعبة: (يحيى بن أبي كثير أحسن حديثاً من الزهري) [٢] .

والحُسن هنا ورد بصيغة أفعل التفضيل بما يعني القوة، ويشهد لهذا نص آخر جاء فيه أن شعبة : (كان يقدم يحيى بن أبي كثير على الزهري) [٣] . كما أن الإمام أحمد قال في يحيى ابن أبي كثير: (إذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى بن أبي كثير) [٤] ، وقال أيضاً: (يحيى بن أبي كثير ثقة مأمون.. بخٍ بخٍ نقي الحديث جداً لا نكاد نجد في حديثه شيئاً) [٥] ، وقد قال أبو حاتم في يحيى: (إمام لا يحدث إلا عن ثقة) [٦] . والزهري مع إمامته روى عن بعض المتروكين كسليمان بن أرقم ونحوه وقليلاً ما فعل ذلك، فلعل شعبة قصد بالأحسن أي الأقوى شيوخاً والأرجح عند الاختلاف.

٤- قال شعبة: (لم يروِ عمرو بن مرة أحسن من هذا الحديث) [٧]

وقال : (لا أروي أحسن منه عن عمرو بن مرة).

وقال: (هذا ثلث رأس مالي).

وهنا أيضاً أراد المدح والإطراء.

(سادساً): قيس بن الربيع أحد شيوخ الحديث المشهورين ولكن تكلم فيه بسبب سوء حفظه، توفي سنة ١٦٨هـ وقيل غير ذلك [٨] .

قال: (كنا إذا أتينا المشايخ، قدَّمنا سفيان الثوري، فكتب لنا، وكان أخفنا كتابة، فكان إذا مر بحديث صغير حسن، حفظه فلم يكتبه، ففطنا له، وعزلناه) [٩] .

والحسن هنا راجع للغرابة، ومن المعلوم أنه في الانتقاء على المشايخ تكتب الأحاديث الغريبة إما سنداً أو متناً، أو الأسانيد العالية لعظم شأنها عند المحدثين وهذا مدلول قوله: "حديث

---

(١) مسند ابن الجعد (٨٨٤)، والجامع لأخلاق الراوي (١٧١/٢).

(٢) الجرح والتعديل (١٤١/٩).

(٣) المصدر نفسه (١٤٢/٩).

(٤) المصدر نفسه .

(٥) سؤالات أبي داود (ص٣٢٤-٣٢٥).

(٦) الجرح والتعديل (١٤٢/٩).

(٧) تهذيب الكمال (٥٣/١٥).

(٨) تهذيب الكمال (٢٨/٢٤-٣٨).

(٩) الجامع لأخلاق الراوي (٢٠٩/٢) وضبط المحقق حسن هكذا "حسَّن" فيصبح المعنى أن الثوري يُحسن حفظ ذلك الحديث، والراجح عندي أن حسن صفة للحديث وليس لحفظ سفيان.

صغير حسن".

(سابعاً): الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة من كبار الثقات الأثبات ومن أئمة الفقه الأعلام، توفي رحمه الله سنة ١٧٩هـ [١].

النص المروي عنه في ذلك أورده ابن أبي حاتم بقوله: (نا أحمد بن عبدالرحمن بن أخي ابن وهب قال: سمعتُ عمي يقول: سمعت مالكاً سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال: ليس ذلك على الناس ، قال: فتركته حتى خفَّ الناس، فقلتُ له: عندنا في ذلك سنة.

فقال : وماهي؟

قلت: حدثنا الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المَعَافِري عن أبي عبدالرحمن الحُبُلي عن المُستَورِد بن شداد القرشي قال: "**رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه**".

فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعتُ به قط إلا الساعة، ثم سمعته بعد ذلك يُسأل فيأمر بتخليل الأصابع) [٢] .

وقد انتقد الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي سند هذه القصة فقال: (أقول: إن هذه القصة لا تثبت:

أولاً: إن ابن أبي حاتم لم يلق أحمد بن عبدالرحمن بن أخي ابن وهب، وليس من شيوخه. لذا تجده يسأل أباه وغيره عن حاله، ولو كان لقيه وسمع منه لعده في شيوخه ولعرف حاله وعرفه للناس.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سألت محمد بن عبدالله بن عبدالحكم عنه فقال: ثقة ما رأينا إلا خيراً، قلت: سمع من عمه؟ قال: إي والله، قال عبدالرحمن: سمعتُ أبا زرعة يقول: أدركناه ولم نكتب عنه، وسمعت أبي يقول: أدركته وكتبت عنه.

سمعت أبا زرعة وأتاه بعض رفقائي فحكى عن أبي عبدالله بن أخي ابن وهب أنه رجع

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/٩١-١٢١).

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١/٣١-٣٢)، ومن طريق ابن أبي حاتم أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/٧٧)، وذكره ابن عبدالبر في التمهيد (٢٤/٢٥٩) معلقاً بالجزم عن ابن أخي ابن وهب وذكره مختصراً بحذف السند في الاستذكار (٢/٥٣)، والإرشاد للخليلي (١/٣٩٩، ٤١٤) وعنده لم يذكر تحسين الإمام مالك، كما أنه جعل الحديث من طريق أبي عشانة عن عقبة بن عامر، ومن المعلوم أن كتاب الإرشاد المطبوع هو منتقى من أصل الكتاب انتقاه أبو طاهر السلفي ، لذا أخشى من الحذف والاختصار.

وقد تعقب ابن حجر الترمذي في قوله: لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة فقال: (وهو متعقب فقد أخرجه ابن أبي حاتم... وصححه ابن القطان من هذا الوجه) انظر النكت الظراف (٨/٣٧٦).



عن تلك الأحاديث، فقال أبوزرعة: إن رجوعه مما يحسن حاله، ولا يبلغ به المنزلة التـي كـان قبل ذلك.

فهذه النصوص تفيد أنه ما لقيه ولا سمع منه، وانظر إلى تعبير شيخه أبي زرعة وتعبـير أبيه بــ"أدركناه" مما يبعد جداً أن يكون لقيه عبدالرحمن بن أبي حاتم، وبناء على هذا لا يكـــون حديثه عن أحمد بن عبدالرحمن إلا بوسائط.

ثانياً: لو فرضنا أنه لقيه لما كان هذا اللقي إلا بعد اختلاط أحمد بن عبدالرحمـــن، فإنـه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر، كما ذكر ذلك الحاكم أبو عبدالله، وابــن أبي حاتم صغيرٌ لا يحتمل سماعه قبل اختلاط أحمد بن عبدالرحمن فتكون روايتـــه عنــه بعــد الاختلاط ضعيفة.

ثالثاً: وبناء على ما سبق يتبين أن صيغة التحديث "نا" رمز حدثنا حصل فيــها تحريـف من النساخ لكتاب الجرح والتعديل أو حصل هذا التحريف من الطابعين للكتاب - والله أعلم) [1].

ولا أتفق مع فضيلة الشيخ الدكتور فيما ذهب إليه لما يلي:

١- القول بخطأ الناسخ أو تحريف الطابع أمر مستبعد؛ لأن البيهقي أخرج الحديـــث من طريق ابن أبي حاتم وفي سنده "نا" كما في المطبوع، ثم إن ابن القطان الفاسي أيضاً تشـــكك في سماع ابن أبي حاتم من ابن أخي بن وهب وقوى احتمال أنه أخذ عنه إجازة - كما ســيأتي - وهذا يدل على أن صيغة الأداء "نا" ثابتة وليس ثمة تصحيف أو تحريف.

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن الخليلي في "إرشاده [2] " أخرج هذا الحديث عن خمســة مــن شيوخه يروونه عن ابن أبي حاتم بصيغة "حدثنا".

كما وجدتُ ابن أبي حاتم في "مناقب الشافعي [3]" و"الجرح والتعديـــل [4] " قـد صـرح بالتحديث عن ابن أخي ابن وهب في أسانيد أخرى، وكذلك ابن [5] عدي والخليلي [6] أخرجا لـــه عن ابن أخي ابن وهب أحاديث أخرى وفيها التصريح بالسماع.

وأما لُقيه له فلا ريب فيه، فقد قال أبو حاتم الرازي لما أرسل إليه ابن أخي ابــن وهــب يشكو سعيد بن عمرو البرذعي لأنه تكلم فيه: (فلما خرج ابني عبدالرحمن كتبت له إلـــى يونــس

---

(١) تقسيم الحديث (ص١١٨-١١٩).

(٢) الإرشاد (٣٩٩/١)، وأعاده مرة أخرى (٤١٤/١).

(٣) مناقب الشافعي (ص٢١،١٣٤).

(٤) الجرح (٢١/١)، (٧٢/٨).

(٥) الكامل (١٨٩/١).

(٦) الإرشاد (٤٣٣/١).

وابن عبدالحكم، ولم أكتب إليه – يعني ابن أخي ابن وهب – ، وقلت لعبدالرحمن : قل له كتبت إلي في أمر البرذعي بما كفيتني مؤنة نفسك...) [١] .

وقال الحاكم: (فأما أبو حاتم الرازي، محمد بن إدريس، رحمنا الله وإياه، فحدثونا عن ابنه [٢] أنه عرض كتاب أبيه إليه على أحمد بن عبدالرحمن يسأله الرجوع عن أحاديث) [٣] .

وقد نُص على أن عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي المشهور بابن أبي حاتم قد دخل مصر [٤] سنة ٢٦٢هـ، وأحمد بن عبدالرحمن ابن أخي ابن وهب توفي في سنة ٢٦٤هـ بمصر [٥] .

فلقاؤه له ثابت بيقين، وسماعه منه ثابت بيقين في عدة أسانيد وعدة مصادر مختلفة في أسماء مصنفيها، وناسخيها، وأزمنة الناقلين لها.

وما ذكره فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي – حفظه الله وأجزل له المثوبة – قرائن ضعيفة إذا ما قورنت بالنصوص السابقة ذات الدلالة القطعية في محل النزاع.

٢- الصحيح أن ابن أخي ابن وهب لم يختلط بمعنى الاختلاط الاصطلاحي الذي من لوازمه التخريف الذهني وذهاب العقل، وأما التخليط الوارد في ترجمة ابن أخي ابن وهب كما يظهر من مجموع الأقوال الواردة في الرجل فمعناه: اختلط حديثه بما ليس منه، بمعنى أنه كان يُدخل عليه ما ليس من حديثه فيحدث به، كما قال هو بنفسه: (ليس هذا الحديث من حديثي، ولا حديث عمي، وإنما وضعه لي أصحاب الحديث ، ولست أعود إلى روايته حتى ألقى الله) [٦] ، فالرجل كان سليم العقل.

ويؤكد ذلك قول ابن أبي حاتم : (سمعت أبي يقول: حدثنا أبوعبيدالله ابن أخي ابن وهب ثم قال: كتبنا عنه وأمره مستقيم ثم خلط بعدُ، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط، وسئل أبي عنه بعد ذلك فقال: كان صدوقاً) [٧] .

فقوله: "رجع عن التخليط" دال على أن المراد ليس الاختلاط المعروف اصطلاحاً؛ لأن

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (٢/٧١٢-٧١٣).

(٢) تصحفت في الأصل إلى "أبيه" وهذا خطأ.

(٣) المدخل إلى الصحيحين (ص٥٨٠) تحقيق د. الكليب.

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٦٦).

(٥) المرجع السابق (١٢/٣٢٣).

(٦) الضعفاء لأبي زرعة (٢/٧١٦).

(٧) الجرح والتعديل (٢/٥٩).

الاختلاط أمر خارج عن إرادة الإنسان، ولا يقال: فلان رجع عن تخليطه، ومن تـأمل ترجمة الرجل يتبين له أن المراد بذلك تلك الأحاديث المنكرة التي خالطت أحاديثه، ولهذا قال الذهبي: (وقد روى ألوفاً من الحديث على الصحة، فخمسة أحاديث منكرة في جنب ذلك ليست بموجبة لتركه، نعم ولا هو في القوة كيونس بن عبدالأعلى وبُندار) (١) ، وقال ابن حجر: (وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أُنكرت عليه، ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين، وابن القطان من المتأخرين) (٢) .

وقد ورد استعمال لفظ "خَلَط" و"خَلَّط" ونحوها على غير المعنى الاصطلاحي في "الاختلاط" . فمن ذلك على سبيل المثال:

قول وكيع: (يحيى بن الضُريس من حفاظ الناس، لولا أنه خَلَّط في حديثين) (٣) ، ويحيى من المحدثين الأثبات ولم يوصف بالاختلاط أبداً (٤) .

وقال ابن معين في إسماعيل بن عياش: (إذا حدث عن الشاميين ، وذكر الخبر، فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خَلَّط ما شئت) (٥) .

وقال دُحيم فيه أيضاً: (في الشاميين غاية، وخَلَّط عن المدنيين) (٦) .

وقال وكيع فيه: (قدم علينا، فأخذ مني أطرافاً لإسماعيل بن أبي خالد، فرأيته يُخلِّط في أخذه) (٧) .

وقال ابن عدي في بقية بن الوليد: (إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت ، وإذا روى عن غيرهم خَلَّط) (٨) .

ففي هذه النصوص وغيرها استعمال لفظة "خلط" بمعناها اللغوي الذي يعني الجمع والضم بين الأشياء دون تمييز ومنه قولهم: (أخلط فلان في كلامه إذا صار ذا تخليط) (٩) ، ومنه قول المولى عز وجل : ﴿وَءَاخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾

---

(١) النبلاء (٣٢٣/١٢).
(٢) التهذيب (٥٦/١).
(٣) الجرح والتعديل (٢٢٤/١)، (١٥٩/٩) .
(٤) تهذيب الكمال (٣٨٥/٣١-٣٨٦) والنبلاء (٥٠٠/٩).
(٥) تهذيب الكمال (١٧٤/٣).
(٦) التهذيب (٣٢٤/١).
(٧) الجرح والتعديل (١٩١/١-١٩٢).
(٨) الكامل (٥١٢/٢).
(٩) المفردات للراغب (ص١٥٥).

[التوبة: ١٠٢].

٣- أن ابن أبي حاتم لم يتفرد برواية هذا الحديث عن ابن أخي ابن وهب بل تابعه أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي [١] ، فتبين بهذا أن الحديث لم يتفرد به ابن أبي حاتم.

قال الإمام الحافظ تقي الدين ابن دقيق العيد في كتابه الإمام: (فأما رواية أبي بشر فأخرجها الحافظ أبو الحسن الدارقطني في غرائب حديث مالك راوياً لها عن أبي جعفر الأسواني عن أبي بشر قال: ثنا أحمد بن عبدالرحمن بن وهب قال: سمعت عمي يقول: سئل مالك بن أنس...) الحديث بمثل حديث ابن أبي حاتم وفيه تحسين الإمام مالك للحديث.

ثم قال : (ولما ذكر ابن القطان رواية ابن لهيعة قال: هو ضعيف، ولكنه قد رواه غيره فصحّ، ثم قال: أما الإسناد الصحيح فقال أبو محمد بن أبي حاتم: أخبرنا أحمد بن عبدالرحمن...).

ثم نقل عن ابن القطان: (وإنما الذي يجب أن يُتفقد في هذا الحديث قول أبي محمد بن أبي حاتم أخبرنا أحمد بن عبدالرحمن، فإني أظنه يعني في الإجازة ، فإنه لما ذكره في بابه قال: إن أبا زرعة أخبره أنه أدركه ولم يكتب عنه ، وأن أباه قال: أدركته وكتبت عنه، فظاهر هذا أنه لم يسمع منه فإنه لم [يقل] كتبتُ عنه مع أبي وسمعت منه، كما هي عادته أن يقول فيمن يشترك فيه مع أبيه. انتهى . وقد استغنينا عن هذا التفقد الذي أشار إليه ابن القطان بما قدمناه من رواية أبي بشر عن أحمد بن عبدالرحمن) [٢] .

وقد تلخص لنا مما مضى بوضوح أن ذلك النص ثابت عن الإمام مالك. ومعنى قول الإمام مالك: إن هذا حديث حسن - فيما يظهر لي - أن ذلك باعتبار أنه لأول مرة يسمعه ولم يكن عنده، فلذا استغربه مستحسناً ومعجباً بمتنه وعده حسناً لأنه أضاف لعلمه ما لم يكن عنده من قبل.

وأما قول الشيخ عبدالفتاح أبو غدة إن مالك بن أنس عنى بالحسن هنا الحسن الاصطلاحي فهذا قول غير دقيق وبعيد عن التحقيق إذ لم يكن في ذاك الوقت قد استقر مصطلح

---

(١) الدولابي قال فيه الدارقطني: (تكلموا فيه وما تبين من أمره إلا خير) سؤالات السهمي (ص١١٥) وقول الدارقطني في شأنه هو أعدل الأقوال، ذلك لأن طعن ابن عدي فيه لأنه كان قوي الميل لأهل الرأي وأما قول ابن يونس : كان يضعف ففي الأنساب (٥١١/٢) كان يُصنف ولم يترجح لي أي الكلمتين أصح.
انظر لترجمة الدولابي النبلاء (٣٠٩/١٤) والميزان (٤٥٩/٣) واللسان (٤١/٥) وفيهما تصحيف شنيع لكلمة الدارقطني قُلبت من المدح للذم، ووفيات الأعيان (٣٥٢/٤).

(٢) كتاب الإمام شرح الإلمام - النسخة المصورة عن المكتبة الأزهرية - (١/ق ١٧١ - ١٧٢)، ونقل هذا التحرير النفيس ابن الملقن في البدر المنير - نسختي المصورة - (٣٠١/١-٣٠٢).

الحسن بل ولم يكن شائعاً.

(ثامناً): الإمام عبدالله بن المبارك ، أحد الأئمة الثقات الأثبات، توفي رحمه الله سنة ١٨١هـ [١] .

والنص المروي عنه في ذلك أخرجه ابن أبي حاتم بقوله: (نا محمد بن سعيد المقرئ نا عبدالرحمن بن الحكم بن بشير عن نوفل – يعني ابن مطهر – قال: كان بالكوفة رجل يقال له حبيب [٢] المالكي ، وكان رجلاً له فضل وصحبة، فذكرناه لابن المبارك فأثنينا عليه ، قلت: عنده حديث غريب، قال: ما هو؟ قلت: الأعمش عن زيد بن وهب قال: سألت حذيفة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحسن، ولكن ليس من السنة أن تخرج على المسلمين بالسيف.

فقال: هذا حديث ليس بشيء، قلت: إنه، وإنه، فأبى، فلما أكثرت عليه في ثنائي عليه فقال: عافاه الله في كل شيء إلا في هذا الحديث، هذا حديث كنا نستحسنه من حديث سفيان عن حبيب عن أبي البختري عن حذيفة) [٣] .

ومقصد ابن المبارك رحمه الله بقوله: كنا نستحسنه أي لغرابته وتفرد سفيان الثوري به، ولو كان طريق الأعمش محفوظاً وصحيحاً لما كان لحديث سفيان ميزة الغرابة لا سيما وأن سند الأعمش – لو كان محفوظاً – أشهر وأصح مما يجعل رغبة سفيان وغيره من الحفاظ فيه أكثر. وأبو البَخْتري سعيد بن فيروز لم يسمع من حذيفة بن اليمان [٤] .

وفي **(نص ثانٍ)** قال الحسن [٥] بن عيسى مولى ابن المبارك: (حدثتُ ابن المبارك بحديث لأبي بكر بن عياش عن عاصم عن النبي **صلى الله عليه وسلم** فقال: حسن.

فقلت لابن المبارك : إنه ليس فيه إسناد ؟!

فقال: إن عاصماً يُحتمل له أن يقول: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** .

قال: فغدوتُ إلى أبي بكر ، فإذا ابن المبارك قد سبقني إليه، وهو إلى جنبه، فظننته سأله

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٦/٥-٢٥).

(٢) هو حبيب بن أبي فضلان أو فضالة المالكي قال فيه ابن معين: مشهور، وذكره ابن حبان في ثقاته – التهذيب (١٨٩/٢).

(٣) مقدمة الجرح والتعديل (٢٧٠/١)، والضعفاء للعقيلي (٢٦٤/١) عن شيخ ابن أبي حاتم محمد بن سعيد الرازي نفسه.

(٤) انظر تهذيب الكمال (٣٢/١١).

(٥) الحسن ثقة. انظر التهذيب (٣١٣/٢).

عن هذا الحديث) [١] .

وعاصم هو ابن بهدلة أبي النجود الأسدي سمع من كبار التابعين ولم يلق أحداً من الصحابة ، فمرسله على هذا يكون سقط منه اثنان في الغالب: التابعي والصحابي .

ولهذا قال الحسن: (ليس فيه إسناد) لعدم اتصاله.

والظاهر أن ابن المبارك حسنه لمتنه، ولأن عاصماً عنده محتمل الإرسال، ويدل على أهمية الحديث عند ابن المبارك مبادرته لسماعه منه بسرعة، مما يدل على شدة رغبته في الحديث واشتهائه له.

وفي **(نص ثالث)** : قال الحسن بن عيسى أيضاً : (قلت لابن المبارك : حدثنا أبو نُعيم بحديث حسنٍ.

قال: ما هو؟

قلت: حدثنا أبو نعيم عن مِسْحاج عن أنس بن مالك قال: "كنا مع رسول الله **صلى الله عليه وسلم** في سفر، ونزلنا منزلاً، فقلنا: زالت الشمس أو لم تَزُل؟ [صلى بنا] صلاة الظهر، ثم ارتحل" [٢] .

فقال ابن المبارك: وما حُسن هذا الحديث ؟! أنا أقول كان النبي **صلى الله عليه وسلم** يُصلي قبل الزوال، وقبل الوقت!!) [٣] .

مسحاج بن موسى الضبي وثقه ابن معين وأبو داود، وقال أبو زرعة: لا بأس به [٤]، وأما ابن حبان فذكره في "المجروحين" بسبب حديثه السابق وقال: (روى حديثاً واحداً منكراً في تقديم صلاة الظهر قبل الوقت للمسافر، لا يجوز الاحتجاج به) [٥] .

ومراد ابن المبارك هنا، أي حُسن في متن هذا الحديث؟!، أي ما هو الحكم الذي ذُكر فيه ولم يذكر في غيره حتى يُستحسن؟!، وأبى أن يوصف بالحُسن لنكارته عنده ومخالفته لأحاديث المواقيت الكثيرة.

---

(١) العلل برواية عبدالله (٢٠٣/٣)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٢٦)، وشرح علل الترمذي (٣١٧/١-٣١٨).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١١٣/٣) وأبو داود (١٢٠٤)، والضياء في المختارة (٢١٢/٧ - ٢١٣)، والحديث رواه مسحاج عن أنس موقوفاً كما في مصنف ابن أبي شيبة (٣٥٠/١).

(٣) كتاب المجروحين (٣٢/٣).

(٤) تهذيب الكمال (٤٤٢/٢٧-٤٤٣).

(٥) كتاب المجروحين (٣٢/٣).

(تاسعاً): الإمام وكيع بن الجرّاح أحد الأئمة الأثبات الثقات توفي سنة ١٩٦هـ أو ١٩٧هـ [١] .

قال رحمه الله تعالى: (كل حديث حسن، عبدالسلام بن حرب يرويه) [٢] وأظنه أراد ذمه بذلك كما في قول أبي داود (أنا لا أحدث عن فضل الأعرج، كان لا يفوته حديث جيد) [٣]، وكان أهل الكوفة ومنهم وكيع يستنكرون بعض حديث عبدالسلام [٤] ، مع أن الأكثرين على توثيقه [٥].

فكأن وكيعاً يقول: من أين له كل هذه الأحاديث الغرائب الحسان ؟! وربما أراد وكيع مدح عبدالسلام وإظهار مدى سعة مروياته وكثرة غرائبه الحسان.

وفي (نص ثانٍ) قال: (سعيد بن السائب: حسن الحديث) [٦] .

وسعيد ثقة زاهد [٧] ، فالظاهر أن وكيعاً عنى بحسن حديثه هنا صحته واستقامته.

وكذا قوله في يزيد بن أبي صالح: (كان دباغاً، وكان حسن الحديث) [٨] إن صح لأني وجدت في المسند لأحمد ينقل عنه أنه قال: (وكان حسن الهيئة) [٩] ، فإن معناه مثل ما سبق لأن يزيد بن أبي صالح ثقة [١٠] من غير خلاف.

(عاشراً): الإمام سفيان بن عيينة ، وهو من الأئمة الحفاظ ، توفي رحمه الله في سنة ١٩٨هـ [١١] .

والنص المروي عنه أخرجه الرامهرمزي بقوله: (حدثنا ابن نبهان، ثنا عيسى بن أبي حرب قال: سمعت علي بن المديني يقول: كنا في مجلس سفيان بن عيينة، فحدَّث بحديث عن النبي **صلى الله عليه وسلم** فقال رجل: ما أحسنه، فقال سفيان: أتقول لحديث النبي **صلى الله عليه وسلم** ما أحسنه؟! ألا قلتَ هو أحسن من الجوهر أحسن من الدر أحسن من الياقوت أحسن

---

(١) تهذيب الكمال.
(٢) الضعفاء للعقيلي (٦٩/٣)، وتهذيب الكمال (٦٨/١٨).
(٣) تاريخ بغداد (٣٦٥/١٢).
(٤) التهذيب (٣١٧/٦).
(٥) المصدر نفسه.
(٦) العلل للميموني (ص٢٤٨).
(٧) التهذيب (٣٥/٤).
(٨) تعجيل المنفعة (ص٤٥٠).
(٩) المسند (١٨٣/٣).
(١٠) العلل للميموني (ص٢٤٨).
(١١) انظر تهذيب الكمال (١٧٧/١١-١٩٧).

من الدنيا كلها) [١] .

والمقصود بالحُسن هنا هو البهاء والجمال، ومقتضى هذا النص أن كل حديث رسـول الله صلى الله عليه وسلم يُقال له حسن بالمعنى اللغوي لكلمة حسن.

وفي (نص آخر): (سئل ابن عيينة عن حديث حسن فقال: أخبرنا بقية بن الوليد، أخبرنـا أبو العجب) [٢] . وفي لفظٍ: (سئل سفيان بن عيينة عن حديث من هذه المُلح، فقال: أبو العجـب أخبرنا بقية بن الوليد أخبرنا) [٣] .

قال ابن حبان معلقاً على ذلك: (هذا الذي أنكره سفيان وغيره من حديث بقيـة هـو مـا روى أولئك الضعفاء والكذابون والمجاهيل الذين لا يعرفون) [٤] .

فكأن ابن عيينة لما سئل عن "الحسن" فهم أنهم يريدون حديثاً في متنه عجائب فقـال مـا قال معرضاً بأن ما طلبتموه تجدونه عند أبي العجائب بقية بن الوليد.

(الحادي عشر): يحيى بن سعيد القطان، من كبار أئمة النقـد، توفـي رحمـه الله سـنة ١٩٨هـ [٥].

والنص المذكور عنه في ذلك هو قوله: (ما رأيتُ أحداً أحسن حديثاً من شعبة) [٦] .

والمقصود بالأحسن هنا الأنقى والأقوى والأسلم من العلل وما يكـدر صفـو الحديـث وسلامته، وقد كان شعبة إماماً لا نظير له في براعة النقد والتفتيش عن علل الأسانيد وبحثه عـن سماعات الرواة ونحو ذلك فحديثه من هذا الجانب هو الأحسن كما يرى يحيى بن سعيد القطان.

وقد قال أحمد في شعبة عن الأعمش: (شعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار، أبـو معاوية عن عن...) [٧] .

وقال : (كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن يعني في الرجال وبصره بـالحديث وتثبتـه وتنقيته للرجال) [٨] .

---

(١) المحدث الفاصل (ص٥٧٨)، وأخرجها الخطيب في الجامع (٢/١٧٧-١٧٨) من طريق الرامهرمزي.
(٢) كتاب المجروحين (١/٢٠١).
(٣) النبلاء (٨/٥٢٣).
(٤) كتاب المجروحين (١/٢٠١).
(٥) انظر تهذيب الكمال (٣١/٣٢٩-٣٤٣).
(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد برواية عبدالله (٢/٣٦٧)، مقدمة الجرح والتعديل (١/١٧٦).
(٧) العلل برواية عبدالله (٢/٣٧٧).
(٨) العلل برواية عبدالله (٢/٥٣٩).

(الثاني عشر): الإمام الحافظ عبدالرحمن بن مهدي من كبار أئمة النقد وقد توفي رحمه الله سنة ١٩٨هـ [١] .

قال علي بن المديني: (سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول: اثنان إذا كتبت حديثهما هكذا، رأيت فيه ، وإذا انتقيتها كانت حساناً: معمر وحماد بن سلمة) [٢] .

قال علي: (فنظرت ، فإذا هو كما قال، معمر يروي عن أبان بن أبي عياش وغيره وهذا الضرب، وحماد بن سلمة إذا كتبت حديثه على الوجه، جاء فيه كل شيء أبو حمزة، وأبان ، فإذا انتقيت حديثه كتبت عمار بن أبي عمار وثابت - البناني -) [٣] .

وهذا تفسير جيد لمعنى "الحسن" الوارد في النص السابق ويعني سلامة الإسناد وقوته.

وفي **(نص ثانٍ)** قال أحمد بن حنبل: (رأى رجلٌ ابن مهدي وهو يُسرع المشي بعبَّادان [٤] فقال: يا أبا سعيد إلى أين؟

فقال: أُبادر وكيعاً يحدث عن محمد بن قيس الأسدي أحاديث حساناً) [٥] .

ومحمد بن قيس ثقة [٦] ، ولا أدري ما هي تلك الأحاديث التي استحسنها ابن مهدي، وهل استحسنها لقوتها أم لغرابتها عنده وكونه لم يسمعها من قبل؟، وإلى هذا الأخير أميل.

وفي **(نص ثالث)** قال بشار بن موسى: (دخلت أنا وعبدالرحمن بن مهدي على هُشيم.

فقال له عبدالرحمن : يا أبا معاوية بلغني عنك بالبصرة حديث حسن، قد نسيته، فقال له هشيم: في أي باب هو؟

قال: في التفسير.

قال: أنا أُحدثك: أخبرنا الحجاج عن عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤] فقال: نفخنا فيه الروح.

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٧/٤٣٠-٤٤٣).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/١٥٧).

(٣) تاريخ دمشق (١٧/٣٩) المخطوط.

(٤) عَبَّادان.موضع قرب البصرة كما في معجم البلدان (٤/٧٤).

(٥) العلل برواية عبدالله (٢/٥٠٦).

(٦) تهذيب الكمال (٢٦/٣١٩-٣٢١).

قال عبدالرحمن: هو والله بعينه) [١] .

ولا أدري هل استحسن ابن مهدي متنه أم استحسن شيئاً آخر، والعجب من فطنة هشـــيم كيف عرف مراد ابن مهدي ؟!

(الثالث عشر): عبدالله بن داود الخُريبي، وهو ثقة ، مات سنة ٢١٣هـ رحمه الله [٢].

والنص المروي عنه ساقه الرامهرمزي بقوله: (حدثنا أبو عمر بن سهيل ثنا زيـــد بـــن أخزَم ثنا عبدالله بن داود قال: قلت لسفيان : يا أبا عبدالله حديث مجوس هجر؟ قال: فنظر إليَّ ثـم أعرض، فقلتُ: يا أبا عبدالله حديث مجوس هجر؟ قال: فنظر إليَّ ثم أعرض عني، ثـــم ســـألته، فقال له رجل إلى جنبه، فحدثني به، وكان إذا كان الحديث حسناً لم يكد يحدث به) [٣].

والحسن هنا -فيما يظهر - يعني الغرابة والتفرد بحديث مع عدم المشـــارك والمتـــابع، وسفيان هو الثوري، وحديث مجوس هجر الذي يرويه ، أخرجه أبو عبيد فـــي كتـــاب الأمـــوال فقال: (حدثنا الأشجعي وعبدالرحمن بن مهدي عن سفيان عن قيس بن مسلم عـــن الحســـن بـــن محمد قال: "كتب رسول الله **صلى الله عليه وسلم** إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام، فمـــن أسلم قبل منه، ومن لا ضُربت عليه الجزية، على أن لا تؤكل له ذبيحة ولا تنكح له امرأة") [٤] .

وهذا الحديث بهذا السند والمتن تفرد به سفيان الثوري - رحمه الله - ولم أجده - بعـــد البحث - إلا من طريقه، وهو إمام ثبت حجة في كل ما يرويه سواء تابعه غيره أم لـــم يُتـــابع ، كما أن في متن هذا الحديث زيادة مهمة لا تجدها في غيره من الأحاديث المرفوعة الواردة فـــي المجوس [٥] ، وهي قوله: "على أن لا تؤكل له ذبيحة ولا تنكح له امرأة"، وفي هذا إيضاح لما قد يُستشكل من أن المجوس يعاملون كأهل الكتاب في كل شيء حتى في أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم لما ورد من قول لبعض السلف: "سنوا بهم سُنة أهل الكتاب".

(الرابع عشر): وهو مروي عن رجل بصري من تلامذة ثـــابت البُنـــاني ولـــم أســـتطع تحديده، أخرجه الرامهرمزي بقوله: (أخبرني أبي أن القاسم بن نصر حدثهم قال: حدثنـــي أبـــو

---

(١) تاريخ بغداد (٨٩/١٤).

(٢) انظر تهذيب الكمال (٤٥٨/١٤-٤٦٧).

(٣) المحدث الفاصل (ص٥٦٣-٥٦٤).

(٤) الأموال لأبي عبيد (ص٣٩-٤٠)، وعبدالرزاق في المصنف (٦٩/٦)(٣٢٦/١٠)، وابن أبـــي شـــيبة فـــي المصنف (٢٤٢/١٢، ٢٤٦)، وابن زنجويه في الأموال (١٣٧/١)، والبيهقي في السنن الكـــبرى (١٩٢/٩، ٢٨٥)، وقال: (هذا مرسل، وإجماع أكثر الأمة عليه يؤكده).

(٥) انظر صحيح البخاري (٣١٥٦، ٣١٦١)، وانظر سنن أبي داود (١٦٨/٣).

عبدالرحمن قال: سمعت أبي يقول – وذكر أهل الكوفة – فقال: ليس فيهم من يُحسن هذا ، ابـــنُ أبي ليلى [١] عندهم ما حدثونا عنه بشيء فيه خير، قَدِم عليه ثابت البُناني من عندنا قدمةً: فجـــاء عنه بكل شيء حسن) [٢] .

والحسن هنا يحتمل عدة معانٍ، ولو عرفتُ شخصية القائل لتيسر عليَّ تقريب الاحتمـــال الأقوى من المعاني المحتملة، ويغلب على ظني أن مقصده أحاديث ابن أبي ليلى التي فيها علـــم زائد على أحاديث الرواة الآخرين أي التي لا تجدها عند غيره أو قل أن تجدها عند أحدٍ ســـواه، وقد ساق الرامهرمزي النص السابق تحت عنوان: "الانتخاب".

وختاماً لهذا المبحث يترجح لدي أن معظم النصوص السابقة جاء استعمال الحسن فيـــها ليس بالقصد الاصطلاحي عند المتأخرين، وإنما استعمل الحسن فيها باعتبـــاره وصفـــاً أو لقبـــاً يُترجم عن شعور الإعجاب والميل اللذين يحصلان في نفس السامع.

---

(١) هو عبدالرحمن بن أبي ليلى التابعي الثقة.

(٢) المحدث الفاصل (ص٤٠٦).

الفصل الثاني

المحدثون الذين استعملوا مصطلح "الحسن" إلى عصر الترمذي

وفيه سبعة مباحث:

يهدف هذا الفصل إلى رصد المرحلة الثانية في تطور مصطلح "الحسن" عند المحدثين، فقد كانت المرحلة الأولى – كما علمنا مما تقدم – هي الإرهاصات الأولى والبدايات المبكرة لاستعمال "الحسن" ، وفي هذا الفصل سأتناول – إن شاء الله تعالى – المرحلة الأخرى التالية لمرحلة النشأة وهي مرحلة أهم ما يميزها أمران:

١- أن أعلامها الذين سأتحدث عن استعمالهم للحسن هم من كبار أئمة النقد الحديثي في تاريخ الإسلام، واشتهروا بالمعرفة النقدية أكثر من الرواية وذلك بعكس أغلب أعلام المبحث السابق.

١- أن ورود "الحسن" في كلامهم أكثر ممن تقدمهم.

وقد قسمت هذا الفصل إلى سبعة مباحث، جعلت كل مبحث يتناول إماماً من الأئمة الذين نصت كتب مصطلح الحديث على أنه ورد في كلامه استعمال "الحسن" مع تقدمه زمنياً من حيث تاريخ الوفاة على الإمام الترمذي .

والهدف الرئيس من هذا الفصل هو معرفة استعمالات الحسن عند المحدثين إلى عصر الترمذي، وعلى ماذا كانوا يطلقونه؟ وهل هم متشابهون في ذلك أم لا؟ ... الخ .

المبحـــث الأول

تحسينات الإمـــام الشافعـــي

المبحث الأول: الإمام الشافعي:

ذكر الحافظ العراقي [١] ، ومن بعده الحافظ ابن حجر العسقلاني [٢] أن الإمام الشـــافعي ورد في كلامه على الأحاديث استعمال "الحسن" ، وذكر العراقي مثالين على ذلك، ووافقه ابـــن حجر على أحدهما وزاد آخر ليُصبح مجموع نصوص الإمام الشافعي في التحسين – كمـــا فـــي كتب المصطلح – ثلاثة نصوص.

وقد قمت بتتبع لتحسينات الإمام الشافعي من كتاب "معرفة السنن والآثار"، للبيهقي، وهـــو مطبوع في أربعة عشر مجلداً غير الفهارس، قرأتها كاملةً لاستخراج نصوصه في ذلـــك ، وقـــد يسر لي المولى سبحانه وتعالى الوقوف على خمسة نصوص زيادة على ما في كتب المصطلـــح، وإنما اخترت كتاب "معرفة السنن والآثار" ليكون ميدان تتبعي لذلك لأن الإمام البيـــهقي صـــرح بأنه استقصى وجمع في كتابه كلام الشافعي على الأخبار فقال:

(ونقلتُ ما وجدتُ من كلامه على الأخبار بالجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل) [٣] .

أضف إلى ذلك أن كتاب "المعرفة" يتميز بأنه جمع أحـــاديث الشـــافعي وأقوالـــه علـــى الأحاديث من كتب المذهب القديم والجديد، لهذا فقد أُتيح لنا الاطلاع على أشياء يصعب اطلاعنـــا عليها لو لم يتوفر لنا هذا الكتاب الفذ.

وبعد استخراج تلك النصوص وثّقتها من كتـــب الشـــافعي التـــي وردت فيـــها، وذلـــك للاطمئنان على سلامتها ولتحديد مواضعها من المصدر الأصلي.

وهذه النصوص هي:

(النص الأول): قال الشافعي – في أثناء كلامه على حكم غسل القدميـــن – : (وروي أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** رشَّ ظهورهما. أما أحد الحديثين فليس ممايثبت أهل العلـــم بالحديث لو انفرد.

وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد، ولو كان منفرداً ثبت ، والذي خالفـــه أكـــثر وأثبـــت منه) [٤] .

وقد بَيَّنَ البيهقي هذين الحديثين فقال: (وإنما أراد بالحديث الأول ما أخبرنا أبو سعيد بـــن

---

(١) انظر التقييد والإيضاح (ص٥٢).

(٢) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٢٥/١).

(٣) انظر معرفة السنن والآثار (٢١٦/١).

(٤) كتاب اختلاف الحديث (ص٥٢٢)، ومعرفة السنن والآثار (٢٨٩/١).

أبي عمرو في كتاب "علي وعبدالله" (١) قال: حدثنا أبو العباس قال: أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي حدثنا سفيان بن عيينة.

وأخبرنا علي بن أحمد بن عبدان قال: أخبرنا أحمد بن عبيد الصفّار قال: حدثنا إبراهيم بن صالح الشيرازي قال: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: حدثني أبو السوداء عمرو النهدي عن ابن عبد خير عن أبيه قال: **"رأيتُ علي بن أبي طالب يمسح على ظهور قدميه ويقول: لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ظهورهما لظننت أن بطونهما أحق به".**

لفظ حديث الحميدي، وهذا حديث تفرد به عبد خير الهمذاني عن علي، وعبد خير لم يحتج به صاحبا الصحيح، وقد اختلف عليه في متن هذا الحديث: فروي هكذا ، وروي عنه أن ذلك كان في المسح على الخفين) (٢) .

وابن عبد خير اسمه المسيب، وهو ووالده ثقتان (٣) ، ويظهر لي أن الشافعي لم يثبت هذا الحديث لأحد أمرين:

١- لجهالة ابن عبد خير - عنده - ويؤيد ذلك أن الشافعي لم يسمه في روايته كما أن ابن عبد خير لم يروِ إلا عن أبيه فقط مما يجعل حديثه قليلاً وبالتالي يكون ليس بالمشهور جداً، ويشهد لهذا أنه وثقه ابن معين وابن حبان (٤) فقط، ونُقل عن الأزدي تضعيفه (٥) ولم يخرج حديثه من الستة إلا أبو داود في السنن والنسائي في مسند علي ، وأظن أن الشافعي ضعف الحديث لعدم معرفته لابن عبد خير.

وأما ما ذهب إليه البيهقي - رحمه الله - من أن الضعف بسبب عبد خير، فإني أستبعد ذلك؛ لأن عبد خير وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل والعجلي وابن حبان وابن عبدالبر وهو من كبار التابعين وممن أدرك زمن النبي **صلى الله عليه وسلم** ، وحديثه أشهر والرواة عنه أكثر، وقد أخرج له أصحاب السنن الأربعة (٦) .

١- نكارة المتن لمخالفته ما رواه الثقات عن علي - رضي الله عنه - من أنه

---

(١) يعني كتاب "اختلاف علي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود" وهو من كتب الشافعي الصغيرة وقد طبع ملحقاً بكتاب الأم .

(٢) معرفة السنن والآثار (٢٨٩/١).

(٣) ترجمة عبد خير في تهذيب الكمال (٤٦٩/١٦-٤٧١)، وترجمة ابنه المسيب في تهذيب الكمال (٥٨٨/٢٧-٥٨٩).

(٤) تهذيب الكمال (٥٨٩/٢٧).

(٥) ميزان الاعتدال (١١٦/٤)، وتهذيب التهذيب (١٥٣/١٠-١٥٤) وفي آخر الترجمة سقط.

(٦) تهذيب الكمال (٤٧٠/١٦-٤٧١).

غسل قدميه (١) . ولمخالفته أيضاً لما رواه أبو إسحاق السبيعي وغيره عن عبد خير عن علي قال: لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخفين أحق بالمسح من ظاهرهما، ولكني رأيت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يمسح على ظاهرهما (٢) .

والحديث الثاني الذي حسن الشافعي إسناده بينه البيهقي بقوله: (وأراد الشافعي بالحديث الثاني ما أخبرنا علي بن أحمد بن عَبْدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا عُبيد بن شَريك، حدثنا أبو الجُماهر، حدثنا عبدالعزيز بن محمد – الدَّرَاوَرْدي – عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أنه قال: "توضأ رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فأدخل يده في الإناء فاستنشق ومضمض مرة واحدة، ثم أدخلها فصبَّ على وجهه مرة، وعلى يده مرة ومسح برأسه وأذنيه مرة، ثم أخذ بملء كفه ماءاً فرشَّ على قدميه وهو منتعل) (٣) .

ثم أخرج طريقاً آخر عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بنحوه، ثم قال البيهقي:

(وهذا حديث رواه هشام بن سعد، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن زيد بن أسلم هكذا، ورواه سليمان بن بلال ، ومحمد بن عجلان، وورقاء بن عمر، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد والمتن، وذكر كلَ واحد منهم في حديثه أنه أخذ غرفة من ماء فغسل رجله اليمنى ثم أخذ غرفة أخرى فغسل رجله اليسرى، أو ما في معنى هذا .

وأخرجه البخاري في الصحيح من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم، وهشام ابن سعد وعبدالعزيز بن محمد ليسا من الحفظ بحيث يقبل منهما ما ينفردان به كيف وقد خالفهما عدد من الثقات) (٤) .

وهشام بن سعد قال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوق له أوهام) (٥) ، وقال في عبدالعزيز ابن محمد الدراوردي: (صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيدالله العمري منكر) (٦) .

والشافعي رحمه الله يقول عن هذا الحديث: (وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد ولو كان منفرداً ثبت، والذي خالفه أكثر وأثبت منه).

فرجال السند وبالأخص هشام والدراوردي في المرتبة الوسطى من حيث التثبت ومثلهما يُحسن حديثهما لذاته إذا لم يُخالف – عند جمهور المتأخرين – ، فيكون تحسين الشافعي هنا

---

(١) انظر معرفة السنن (٢٩١/١).

(٢) المصدر السابق (٢٩٠/١).

(٣)المصدر السابق (٢٩١/١). وأبو الجماهر هو محمد بن عثمان التنوخي الدمشقي ثقة– تهذيب الكمال (٩٧/٢٦).

(٤) معرفة السنن (٢٩٢/١).

(٥) التقريب (٧٢٩٤).

(٦) التقريب (٤١١٩).

قصد به الثبوت والصحة ولكن منعه من ذلك أن المخالف أكثر وأثبت.

وقد يقال: أليس في هذا النص دلالة على أن الشافعي أقدم من استعمل الحسن بمعنى الحسن لذاته؟ ويرد على هذا : بأن الشافعي حكم على هذا الحديث لولا المخالفة القوية بأنه ثابت، ومن نظر في كلامه – رحمه الله – علم أنه أطلق الثبوت على الأحاديث الصحيحة وهذا هو قصده منه كما ظهر لي من قراءتي في كتاب معرفة السنن والآثار.

(النص الثاني): ذكر الشافعي – رحمه الله – حديثاً مرسلاً عن طاووس مرفوعاً: "**إذا أتى أحدكم البراز فليكرم قِبلة الله عز وجل، فلا يستقبلها ولا يستدبرها...**" ثم قال:

(حديث طاووس هذا مرسل، وأهل الحديث لا يثبتونه، ولو ثبت كان كحديث أبي أيوب [١] ، وحديث ابن عمر مسند حسن الإسناد، وأولى أن يثبت منه لو خالفه) [٢] .

وحديث ابن عمر أخرجه الشافعي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبدالله بن عمر أنه كان يقول: "إن ناساً يقولون إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس، قال ابن عمر: لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** على لَبِنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته" [٣] .

وهذا الحديث مخرج في الصحيحين والموطأ [٤] وغير ذلك فيكون الشافعي أطلق الحسن هنا على الحديث الصحيح المتفق عليه.

ونصُ الشافعي هذا ذكره الحافظ العراقي [٥] ، والحافظ ابن حجر [٦] وقال: (فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر – رضي الله تعالى عنهما – في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسناً خلاف الاصطلاح بل هو صحيح متفق على صحته).

(النص الثالث): قال الشافعي: (وسمعتُ من يروي بإسناد حسن أن أبابكرة ذكر للنبي **صلى الله عليه وسلم** أنه ركع وراء الصف فقال له النبي **صلى الله عليه وسلم** : "**زادك الله حرصاً ولا تَعُدْ**") [٧] .

---

(١) حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً: "إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها" أخرجه البخاري (١٤٤) ومسلم (٢٦٤) .

(٢) اختلاف الحديث للشافعي (ص٥٣٨)، معرفة السنن والآثار (١/٣٣٥-٣٣٦).

(٣) اختلاف الحديث للشافعي (ص٥٣٨)، وبين الشافعي أن من استقبل بيت المقدس فيكون حينئذ مستدبراً للكعبة.

(٤) انظر صحيح البخاري (١٤٥)، وصحيح مسلم (٢٦٦)، والموطأ (٤٠٧).

(٥) التقييد والإيضاح (ص٥٢).

(٦) كتاب النكت (١/٤٢٥).

(٧) اختلاف الحديث (ص٥٢٥)، ومعرفة السنن والآثار (٤/١٨١).

وسند حديث أبي بكرة يدور على زياد الأعلم الذي يرويه عن الحسن عن أبي بكرة .

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١) وأبو داود والنسائي في السنن (٢) وغيرهم، وبهذا يتبين أن الشافعي – رحمه الله – عنى بالحُسن هنا الصحة والثبوت.

وقد ذكر الحافظ العراقي هذا النص عن الشافعي مع الذي قبله ولم يذكر للشافعي غيرهما (٣) .

(النص الرابع): قال الشافعي : (وقد بلغني عن الحارث بن عبدالرحمن فضلٌ ، وعنده أحاديث حسان، ولم أحفظ عن أحد من أهل الرواية عنه إلا ابن أبي ذئب، ولا أدري هل كان ممن يحفظ الحديث أو لا؟) (٤) .

والحارث بن عبدالرحمن هو القرشي العامري أبو عبدالرحمن المدني خالُ ابن أبي ذئب، ليس له راوٍ إلا محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب نصَّ على ذلك ابن سعد وأبو أحمد الحاكم، وقال ابن معين فيه: يُروى عنه وهو مشهور، وقال أحمد بن حنبل: لا أرى به بأساً ، وقال النسائي :ليس به بأس، وذكره ابن حبان في ثقاته (٥) ، وقال الذهبي: صدوق (٦) ، وكذلك الحافظ ابن حجر (٧) ، وأما الإمام علي بن المديني فقد حكم عليه بالجهالة (٨) لأنه لم يرو عنه إلا واحد، وذكر ابن سعد أنه قليل الحديث (٩) ، ويظهر لي أن تقوية حال الحارث بن عبدالرحمن مع كونه ليس له إلا راو واحد يرجع لعدة قرائن حفت به جعلت عدداً من النقاد يقوي أمره ، ومن أهمها: أن المتفرد بالرواية عنه إمام ثبت ثم هو قريبه، ثم إن الحارث من طبقة التابعين وهو أيضاً مدني، وهذه القرائن تقوي من حاله وإن كان الأصل أن من ليس له إلا راو واحد فهو مجهول، ولكن يستثنى من هذا الأصل من قامت القرائن على عدالته وتثبته كما هو الحال في الحارث بن عبدالرحمن.

والحديث الذي بسببه ذكر الشافعي الحارث بن عبدالرحمن هو ما رواه عن الحارث عن

---

(١) صحيح البخاري (٧٨٣).

(٢) وصرَّح الحسن بسماعه من أبي بكرة، عند النسائي (١١٨/٢).

(٣) انظر التقييد والإيضاح (ص٥٢).

(٤) اختلاف الحديث (ص٥٣١)، ومعرفة السنن والآثار (٣٧/١٣) وفيه سقط وتصحيف صوبته من الأصل.

(٥) تهذيب الكمال (٢٥٥/٥-٢٥٧).

(٦) ميزان الاعتدال (٤٣٨/١).

(٧) التقريب (١٠٣١).

(٨) تهذيب التهذيب (١٤٩/٢).

(٩) الطبقات القسم المتمم (ص٢٧٠).

أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: "**إذا سكر فاجلدوه، ثـم إن سـكر فـاجلدوه، ثـم إن سـكر فاجلدوه، فإن عاد الرابعة فاقتلوه**" (١) .

ويظهر لي أن الشافعي – رحمه الله – عنى بأحاديث حسان أي غرائب بدليل أنـــه فـي النصوص السابقة بالإضافة إلى ما سيأتي يضيف الحُسن إلى الإسناد، أما هنـا فتغـير تركيـب العبارة من إسناد حسن إلى وعنده أحاديث حسان. لذا أستبعد أن يكون عنى بالحُسن هنا الصحـة لا سيما أنه لم يقف على حال الحارث وبين أنه لا يدري عن قوة حفظه، وأميل إلى أن الشـافعي في هذا النص قصد بالحسن الغرابة أو التفرد، والله أعلم.

(النص الخامس): قال الشافعي : (أخبرني مطرف بن مازن ، وهشـام بـن يوسـف بإسناد لا أحفظه غير أنه حسن "أن النبي **صلى الله عليه وسلم** فرض على أهل الذمة من اليمـن ديناراً كل سنة".

فقلت لمطرف بن مازن: فإنه يقال: وعلى النساء أيضاً . فقال: ليس أن النبي **صلـى الله عليه وسلم** أخذ من النساء ثابتاً عندنا) (٢) .

ولم يبين البيهقي – رحمه الله – هذا الإسناد الذي لم يحفظه الشافعي ، كما أني لم أجـد فيما بحثت حديثاً عن مطرف أو عن هشام بن يوسف في الباب .

والذي يظهر لي أن الشافعي – رحمه الله – قصد بحسن الإسناد هنا صحتـه، ويشـهد لذلك سياق النص فقد سأل مطرفاً عن النساء فأشار إلى أن ذلك ليس ثابتاً عن رسول الله **صلـى الله عليه وسلم** ، ومفهوم هذا أن ما رواه آنفاً يكون ثابتاً، والله أعلم.

(النص السادس): قال الشافعي : (وسليمان بن يسار وعروة أحسن مرسلاً عن عمـر ممن رويتَ عنه – يريد مبارك بن فضالة عن الحسن – فإن مراسـيل الحسـن غـير قويـة ، ومبارك بن فضالة ليس بحجة عند أهل العلم بالحديث) (٣) .

والشافعي هنا يفاضل بين ما يرويه سليمان بن يسار وعروة بن الزبير عن عمـر، ومـا يرويه الحسن البصري عن عمر وكل ذلك منقطع فإن أحداً منهم لم يسمع من عمر.

وقَصدَ الشافعي بالحُسن هنا القوة كما هو ظاهر من النص، والحُسن نسبي لأنه مضـاف

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٨٤) والنسائي (٣١٣/٨) وابن ماجه (٢٥٧٢) وابن حبان (٢٩٧/١٠).

(٢) كتاب الأم للشافعي (١٧٩/٤)، ومعرفة السنن والآثار (٣٧٢/١٣).

(٣) كتاب الأم (٢٤٧/٦) ولم يذكر فيه فإن مراسيل الحسن ... الخ، معرفة السنن والآثار (٣٧٠/١٤) ومنه نقلتُ النص لتمامه عنده.

إلى الإرسال الذي هو نوع من أنواع الحديث الضعيف.

(النص السابع): قال الشافعي مناظراً غيره: (زعمتم بأحسن إسناد عندكم أن عبداً كان لعبدالرحمن بن يزيد وهو صغير فيه حق...) (١) .

وبين البيهقي هذا الحديث فقال: (أما الأثر الأول فقد رواه الأعمش عن إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد، وهذا إسناد صحيح كما قال الشافعي) (٢) .

ويلاحظ أن الشافعي لم يقل إسناد صحيح ولكن أحسن إسناد عندكم – يعني الكوفيين – ولكن البيهقي فهم من ذلك أن الشافعي يقصد الصحة، وما ذهب إليه هو الأوجه والأصوب فيما أرى.

(النص الثامن): قال الشافعي : (ولم أسمع في هذا الباب أن الحدود تكون كفارة لأهلها شيئاً أحسن من هذا الحديث) (٣) .

يعني حديث عبادة بن الصامت (٤) ، والأحسن هنا بمعنى الأصح.

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى وجود نص فيه تحسين للشافعي ولكني لم أجده، قال: (فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسناً خلاف الاصطلاح بل هو صحيح متفق على صحته، وكذا قال الشافعي – رضي الله تعالى عنه – في حديث منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود – رضي الله تعالى عنه – في السهو) (٥) .

ولم أجد تحسين الشافعي لحديث ابن مسعود في السهو من هذا الطريق، وإنما وجدت في كتاب المعرفة (٦) : (وهذا الحديث من أحسن حديث العراقيين) ولكن هذا النص من كلام البيهقي وليس للشافعي كما في النسخة المطبوعة، فالله أعلم بالصواب. وليس في كتاب الأم باب للسهو على حده إنما جمع ما جاء في ذلك السراج البلقيني من كلام الشافعي في الأبواب المختلفة، ولهذا لم يذكر باب السهو إلا في نسخة البلقيني (٧) .

---

(١) ومعرفة السنن والآثار (٣٩٩/١٤).

(٢) معرفة السنن (٣٩٩/١٤).

(٣) الجامع للترمذي (٤٦/٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٨)، ومسلم (١٧٠٩)، و الترمذي (١٤٣٩) وقال حسن صحيح.

(٥) كتاب النكت ابن حجر (٤٢٥/١).

(٦) معرفة السنن والآثار (٢٨٤/٣).

(٧) انظر كتاب الأم (١٢٨/١) عنوان الباب: باب سجود السهو ليس في التراجم وفيه نصوص ثم انظر الهامش.

وعلى أية حال لو ثبت أن الشافعي قد حَسَّن هذا الحديث، فإنه بذلك أطلق الحسن على الحديث الصحيح المتفق عليه في الصحيحين [١] . والحديث هو : "**أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلَّى الظهر خمساً فقيل له: زيد في الصلاة أو قالوا له: صليت خمساً، فاستقبل القبلة فسجد سجدتين**".

وبما تقدم اتضح لنا أن الشافعي – رحمه الله – استعمل الحسن وبالأخص ما قال فيه حسن الإسناد ونحوه بمعنى الحديث الثابت أو الصحيح باستثناء النص الرابع فقط وتوصلنا إلى هذه النتيجة من خلال وسيلتين:

الأولى : النظر في سياق النص وتدبره وفهم معانيه.

الثانية: دراسة تلك الأحاديث التي حسنها بتخريجها مع النظر فيها.

وقد أشار ابن حجر إلى أن الشافعي حَسَّن أحاديث صحيحة قد اتفق عليها الشيخان [٢] ، وكذا السخاوي قال: (ووجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته) [٣] . وقال البقاعي نقلاً عن ابن حجر: (فإن المتقدمين الذين أطلقوا وصف الحسن على ما هو صحيح كالشافعي وغيره لم يكن تقرر عندهم الاصطلاح على أن الحسن قاصر عن الصحيح ولا تقرر لما خالفوه) [٤] . فلا يكون الشافعي – رحمه الله – استعمل الحسن بمعناه الاصطلاحي عند المتأخرين من علماء المصطلح.

وختاماً لهذا المبحث يجدر أن أنبه إلى أن الشافعي استعمل الحسن بمعنى حُسن المتن ولكن بتقييد بحيث يتميز عن الحسن بمعنى الثبوت، من ذلك:

١- قوله وهو يصف حديث جابر في الحج : (بتقدم صحبة جابر، وحُسن سياقه لابتداء الحديث وآخره) [٥] .

١- قوله: (وهكذا حفظ أهل المغازي وساقوه أحسن من هذا السياق) [٦]

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٤)، ومسلم (٥٧٢).

(٢) النكت لابن حجر (٤٢٥/١).

(٣) فتح المغيث (٨٢/١).

(٤) النكت الوفية (ق٦٦/ب) ومضمون الكلام للحافظ ابن حجر كما يفهم من خطبة كتاب النكت الوفية (ق١/ب ٢/أ).

(٥) معرفة السنن (٧٥/٧).

(٦) معرفة السنن (٤٠٥/١٣).

المبحث الثانـــي

تحسينات الإمـــام علي بن المدينـــي

المبحث الثاني: الإمام علي بن المديني:

نصَّ الحافظ ابن حجر العسقلاني – وهو أقدم من أشار لذلك ممن كتب في مصطلح الحديث – على أن الإمام علي بن المديني استعمل وصف "الحسن" للحكم على الأحاديث فقال: (وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وعلله، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح ، وعنه أخذ البخاري ويعقوب بن شيبة وغير واحد، وعن البخاري أخذ الترمذي) (١) .

ومن بعده قال السخاوي: (ووجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته ، ولابن المديني في الحسن لذاته) (٢) .

وقبل الشروع في إيراد ما وقفتُ عليه من تحسينات الإمام علي بن المديني ، لابد من بيان بعض الملاحظات على ما أورده فضيلة الأستاذ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي من نقدٍ لكلام الحافظ ابن حجر السابق، فقد نقله ثم عقَّب عليه بقوله:

(أقول: في كلام الحافظ هذا نظر.

وذلك أن علي بن المديني وإن كان إماماً كبيراً في الحديث وعلومه، وإن كان لا يشك في أن الإمام البخاري ويعقوب وغيرهما قد استفادوا من علومه وارتووا من غيرها. لكن الذي يظهر لي أن الحافظ ومن في عصره بل وقبل عصره لم يدركوا من مؤلفات علي بن المديني إلا القطعة الموجودة إلى الآن من "علله" ، و"الإخوة والأخوات"، و"سؤالات محمد بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني".

ومن الأدلة على ذلك:

أولاً: أن المسند قد تلف في حياة الإمام علي بن المديني نفسه.

قال الحافظ يعقوب بن سفيان (٣) – رحمه الله – المتوفى سنة سبع وسبعين ومائتين عن بضع وثمانين سنة وأحد الأعلام، من تلاميذ علي بن المديني – رحمه الله – في سياق قصة لعلي بن المديني في تأريخه (٤) .

"... فأخبرني العباس بن عبدالعظيم ، أو هذا الذي من ولد جويرية قال: قال علي: كنتُ صنعتُ المسند على الطرق مستقصى، وكتبته في قراطيس، وصيرته في قمطر كبيرة، وخلفته في المنزل، وغبتُ هذه الغيبة، فلما قدمت ذهبت يوماً لأطالع ما كنت كتبت، قال: فحركت القمطر

---

(١) النكت (٤٢٦/١).

(٢) فتح المغيث (٨٢/١).

(٣) في الأصل: (يعقوب بن شيبة) وهو وهم.

(٤) المعرفة والتاريخ (١٣٧/٢) ، وانظر تاريخ بغداد (٤٦٢/١١)، وسير أعلام النبلاء (٤٩/١١).

فإذا هي ثقيلة رزينة بخلاف ما كانت ، ففتحتها فإذا الأَرَضة قد خالطت الكتب، فصارت طينـــاً، فلم أنشط بعدُ لجمعه".

هذه قصة المسند صارت أخباراً تروى من حياة المؤلف وتلاميذه إلى يومنا هذا، فكيـــف اطلع عليه الحافظ ؟

لا شك أن كلام الحافظ قام على الظن لا على الاطلاع على المسند وسبره ومعرفة منهج مؤلفه فيه.

ثانياً: وأما العلل فأعتقد أن مصيرها مصير المسند وسائر كتب علي بن المديني المفقــود معظمها من قِبَلِ الخطيب البغدادي، وما أعتقد بقي من العلل من وقت سابق لعهد الحـــافظ ابـــن حجر إلا القطعة الصغيرة الموجودة الآن بأيدي الناس.

ومن أجل معرفة ما إذا كان الحافظ قد وقف على العلل لابن المديني وقرأها فعلاً رجعتُ إلى كتابه " تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة " المســـمى (بـــالمعجم المفـــهرس) للحافظ ابن حجر والذي هو مظنة ذكر هذا الكتاب، وهو مصور بقسم المخطوطـــات بالجامعـــة الإسلامية تحت رقم ١٧١٩ عن نسخة دار الكتب المصرية، راجعتُ الباب الثـــالث فـــي فنـــون الحديث ذكر فيه كتب علوم الحديث مثل" المحدث الفاصل" للرامهرمزي و"علوم الحديث" للحـــاكم أبي عبدالله، و"الكفاية" للخطيب البغدادي، وغيرها.. ومن هذا الباب فصل في العلل، ذكـــر فيـــه جزءاً فيه سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل، وسؤالات خطاب بن بشـــر للإمـــام أحمـــد، وكتاب "العلل" لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، وكتاب "العلل" لابن أبي حـــاتم، وكتـــاب "العلل" للخلال، وكتاب "العلل" للدارقطني، و"جزء في المسائل" لأبي محمد عبدالله بن مسلم بـــن قتيبة.

ولم أجد ذكراً لكتاب "العلل" لابن المديني، أفترى أن لو كان كتاب "العلل" لابن المدينـــي في حوزته وداخل ضمن مروياته يهمله وفيه شرف كبير له؟ بل لو كان موجـــوداً لذكـــره فـــي طليعة هذا الفصل لأهميته ومكانته التي يعرفها الحافظ أكثر من غيره...

بل أعتقد أن القطعة المذكورة لم تصل إلى يد الحافظ ابن حجر إذ لو وصلت إليه لذكرهـا – والله أعلم – إذ همم أهل العلم لا تقصر عن مثل هذا لاسيما الحافظ ابن حجر –رحمه الله–.

وفي ضوء ما سبق أستطيع القول: بأن قول الحافظ ابن حجر – رحمـــه الله – ... هـــو قول قائم على ظن مجرد دفعه إليه شهرة ابن المديني لدى أهـــل الحديـــث بالمعرفـــة الواســـعة بالحديث وعلله.

وإذن فلا ينبغي التشبث بكلام الحافظ بعد معرفة واقع هذين الكتابين، وهذه أكبر قـــاعدة لبحث الشيخين أبي غدة وتلميذه محمد عوامة قد تهاوت والحمد لله تحت معاول البحـــث الجـــاد

المنصف الذي يتحرى الحق ويأنف المغالطات والتلبيسات والتعصب الأعمى) [١] .

وما أورده فضيلة الدكتور من نقد لكلام الحافظ ابن حجر – مع موافقتي بأن تفسير ابن حجر أن ابن المديني قصد بالحسن المعنى الاصطلاحي غير مُسلَّم به – محل نظر عندي لما يلي:

١- ورد في كلام عدد من العلماء ما يدل على وجود مسند لعلي بن المديني:

- الإمام الدارقطني قال: (وقال علي بن المديني في المسند...) [٢] ، وقال : (أخرج علي بن المديني هذا الحديث في مسند أبي بكر) [٣] ، وقال: (وروى هذا الحديث علي بن المديني في مسند علي) [٤] ، وقال: (ذكر علي بن المديني هذا الحديث في المسند فقال: ...) [٥]
- الإمام ابن حزم الأندلسي قال في الرد على من قدَّم الموطأ على كل كتب السنة : (بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم... ثم قال: ومسند البزار، ومسند ابن أبي شيبة ومسند أحمد بن حنبل... ومسند علي بن المديني ... وما جرى مجرى هذه الكتب التي أُفردت لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم صيرفاً...) [٦] .

وقد قال عن نفسه : (أما المشهور من المسندات والمصنفات الموعبة للأخبار، فقد جمعناها ولله الحمد، ولا يشذ عنا خبر فيه خير أصلاً) [٧] .

فأستبعد جداً أن يذكر ابن حزم كتاباً لم يره أو يطلع عليه.

- ثم الحافظ ابن كثير قال في كتابه "مسند الفاروق": (وقد رواه الإمام علي بن المديني في مسنده عن سفيان بن عيينة وعبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي ويزيد بن هارون كلهم عن يحيى بن سعيد به، ثم قال: هذا حديث صحيح جامع، وهو أصح حديث رُوي عن عمر مرفوعاً، ولا نرويه من وجه من الوجوه إلا من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري) [٨] ، وهذا هو أول نص ينقله عن علي بن المديني في كتابه هذا

---

(١) تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف (٢٨-٣١)، وقد تابع الدكتور المرتضى الزين أحمد ما قاله د. ربيع بن هادي في كتابه "مناهج المحدثين" (ص٤٤ – ٤٥).

(٢) كتاب التتبع (ص٣١٦).

(٣) العلل للدارقطني (١/٢٨٩).

(٤) المصدر السابق (٤/٨٣).

(٥) المصدر السابق (٥/٢٣٦).

(٦) النبلاء (١٨/٢٠٢ – ٢٠٣)، تذكرة الحفاظ (٣/١١٥٣)، وطبقات علماء الحديث (٣/٣٤٨).

(٧) مجموع رسائل ابن حزم (٣/٩٣).

(٨) مسند الفاروق لابن كثير (١/١٠٧).

لذا صرَّح باسم الكتاب.

وقال في موضعٍ آخر: (قال علي بن المديني في مسند عمر : وأما حديث مــهاجر عــن سالم فيمن دخل السوق، فإن مهاجر بن حبيب ثقة من أهل الشام، ولم يلقه أبــو خــالد الأحمــر، وإنما روى عنه ثور بن يزيد والأحوص بن حكيم وفرج بن فضالة، وأهل الشام ، وهذا حديــث منكر من حديث مهاجر من أنه سمع سالماً، وإنما روى هذا الحديث شيخ لم يكن عندهــم بثبــت يُقال له عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير حدثناه زياد بن الربيع عنه به.

فكان أصحابنا ينكرون هذا الحديث أشد الإنكار لجودة إسناده. قال : وقد روى هذا الشيخ حديثاً آخر عن سالم عن أبيه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسـلم أنــه قــال: "مــن رأى مبتلى..." فذكر كلاماً لا أحفظه، وهذا مما أنكروه ولو كان مهاجر يصح حديثه في الســوق، لــم يُنكر على عمرو بن دينار هذا الحديث انتهى كلامه رحمه الله وإيانا) (١).

ونقلت هذين النصين بأكملهما ليتبين منهج هذا "المسند"، وأما قول ابن كثير: قــال علــي في مسند عمر فيعني كما يظهر لي مسند عمر من مسند علي بن المديني والله أعلم.

وقد أكثر ابن كثير في كتابه "مسند الفاروق" من ذكر نقول عن علي بن المدينــي تــدل على أنه وقف على كتاب مسند أو قطعة منه لعلي – أظنه علل المسند – لأنه كما تقــدم نــصَّ على اسم "مسند علي بن المديني" ولم يذكر ابن كثير في كتابه لعلي بن المديني من الكتب غــير "مسند علي بن المديني و"مسند عمر" له أيضاً وقد ساق مباشرة عن علي بالسند والمتــن ســبعة أحاديث (٢) ، واعتمده في أكثر من أربعين (٣) موضعاً مصدراً من مصادره، ويحيل عليه بمثــل قوله: (رواه علي بن المديني من طرق ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ثبت) (٤) .

وقوله: (هكذا رواه علي بن المديني عن فلان ... وقال : ...) (٥) .

وقوله: (وقال علي بن المديني بعد ما رواه من طرق: هذا حديث صحيح ثبت) (٦) .

وقوله: (وقد روى هذا الحديث بطوله الإمام علي بن المديني عن يحيى بن ســعيد عــن

---

(١) المرجع نفسه (٢/٦٤٢-٦٤٣).

(٢) المرجع السابق (ص٢٢٠، ٢٥٩، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٧٠، ٤٣٢، ٦١٣).

(٣) المرجــع نفســـه (ص ١٣٢، ١٨٢، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٤٢، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٠، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٥٧، ٤٣٠، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧٢، ٥١٢، ٥٢٦، ٥٣٢، ٥٤٤، ٥٥٤، ٥٦٤، ٥٦٧، ٥٧٦، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٩٧، ٦٠٠، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦١٠، ٦٣٠، ٦٣٧، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٧١).

(٤) المرجع نفسه (١/٤٣٠).

(٥) المرجع نفسه في مواضع كثيرة جداً منها (٢/٥٩٧).

(٦) المرجع نفسه (٢/٦٠٣).

عثمان بن غياث كما تقدم ، وعن وكيع عن كهمس عن عبدالله بن بريدة به ...) [(١)] .

ونقل ما يقارب العشرين نصاً عن الإمام ابن المديني غير ما سبق ولكنـــي أظنـــها مـــن كتاب العلل لعلي بن المديني كما ظهر لي من منهج تلك النصوص وأسلوب سياق الكلام فيها لـذا لم أُدخلها في إحصائي السابق.

وعلى فرض أن الحافظ ابن حجر لم ير "علل المسند" و"العلل" لعلـــي بـــن المدينـــي ألا يُحتمل أنه أصدر حكمه السابق من خلال اطلاعه على كتاب مسند الفاروق لابن كثير أو غـــيره من المصنفات التي عُني واضعوها بنقل أقوال علي بن المديني ؟! وهذا احتمال قـــوي يؤكـــد أن ابن حجر لم يبنِ حكمه على مجرد الظن بل على الاطلاع المباشر لكلام علي بن المدينـــي ولـــو من خلال واسطة.

وبعد ابن كثير وجدتُ الحافظ ابن رجب يقول: (وكذلك مسند علي بن المديني، ومســـند يعقوب بن شيبة هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث) [(٢)] .

وهذا النص صريح في أن مسند علي بن المديني موضوع للعلل – وهذا ما رجحته كمـــا سيأتي – ، ويظهر من النص أن ابن رجب اطلع على مسند ابن المديني أو على قطعة منه لـــذا صرح بأنه في الحقيقة موضوع لعلل الحديث، ويشهد لذلك أن عصريه الحافظ ابن كثير – كمـــا تقدم بالنص الصريح – قد اطلع عليه أو على جزء منه، كما أن الحافظ ابن القيم [(٣)] نقل مباشـــرة وبدون أي واسطة عن علي بن المديني حديثين بالإسناد والمتن والله تعالى أعلم.

١- ظاهر عبارة ابن حجر تشير إلى أنه اطلع على كمٍ وافر مـــن تحســـينات ابـــن المديني فهو يقول: (...فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي ...) وهذه الجملة كـــالنص فـــي أنه وقف بنفسه على ذلك ، وهو إمام عدل إليه المنتهى في سعة الاطلاع والعناية بعلم الحديـــث، فالأولى أخذ عبارته على ظاهرها وعدم تأويلها بتأويل يجافي ظاهر النص وروحه كما فعـــل د. ربيع بقوله: (هو قول قائم على ظنٍ مجرد دفعه إليه شهرة ابن المدينـــي لـــدى أهـــل الحديـــث بالمعرفة الواسعة بالحديث وعلله)، ولا أدري هل مجرد الشهرة كافية لأن تكون دافعاً لإطـــلاق "الحسن" على الأحاديث؟! ولو ثبت ذلك لكان ابن حجر غير عمدة في نقله لأنـــه يرمـــي القـــول ومستنده فيه التخرص والظن!!

وحاشا لله أن يكون كذلك، ويؤيد هذا ما يلي.

١- صنَّف علي بن المديني كتاباً أسماه "علل المسند" وهو غـــير "العلـــل المتفرقـــة" وغير "العلل" برواية ابن البراء وغير "العلل" برواية إسحاق القاضي، وله – رحمـــه الله – عـــدة

---

(١) المرجع نفسه (٦٣٠/٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٨٠٥/٢).

(٣) انظر زاد المعاد (٣٥٢/١) (٦٨٢/٥).

مصنفات في العلل، قال الذهبي : (وجمع كتاب "العلل" في عدةِ كتب علـــي بـــن المدينـــي إمـــام الصنعة) [١] .

وكتابه "علل المسند" قد يطلق عليه اختصاراً اسم "المسند" ليميز عن كتب العلل الأخـــرى التي صنفها ابن المديني ، وأظن أنه هو الذي عناه ابن حجر لأن المسند الكبير قد تلف في حيـــاة علي كما تقدم، ولأن ذلك "المسند" كما يبدو لم يكن معللاً بحيث يحكم فيه على الأحاديث ويُتكلـــم على صحيحها من ضعيفها وراجحها من مرجوحها ويؤيد ذلك وصف علي له بأنه قد اســـتقصى فيه الطرق فهو أشبه – والله أعلم – بمسند الإمام أحمد ليس فيه نقد حديثي وإنما جمعٌ لأســـانيد أحاديث كل صحابي على حِدة ، أما "علل المسند" وهو أشبه – فيما أظن – بمسند البزار المعلـــل المسمى بالبحر الزخار فهو مظنة وجود التعليقات النقدية على الأحاديث بما فيـــها الحكـــم علـــى الأسانيد والأحاديث بالحسن. يؤكد ذلك قول ابن رجب: (ومسند علي بن المديني ويعقـــوب بـــن شيبة هما في الحقيقة موضوعان لعلل الحديث) [٢] .

لذا فالذي أميل إليه أن ابن حجر لم يقصد ذلك المسند الذي تلف ، وإنمـــا قصـــد "علـــل المسند" واختُصِر الاسم إلى : "المسند" وهذا سائغ في عرف أهل العلم، ثم إننا بهذا الإيضاح نسلم من اتهام أحد الأئمة المحققين بأنه قال قولاً ظاهره يدل أنه اعتمد فيه على الاطـــلاع المباشـــر ، والواقع – كما يقول الاتهام – قاله ظناً لا علماً. وهذا الذي ذهبتُ إليه ليـــس فيـــه أي تكلـــف أو تأويل مستبعد بل هو الأولى في حق إمامٍ غزير الاطلاع كالحافظ ابن حجر.

١- ما ذكره فضيلة د. ربيع من ظنه أن ابن حجر لم يطلع حتى على القطعة التـــي طبعت من علل ابن المديني، وقوله أيضاً أنه يعتقد أنه لم يبقَ من علل ابن المديني حتى قبل ابـــن حجر غير القطعة التي بين أيدينا الآن. ليس صحيحاً لما يلي:

- في كتاب "النكت" للحافظ ابن حجر – والـــذي حققـــه د. ربيـــع نفســـه – قـــال الحافظ : (وقد ذكر علي بن المديني في "كتاب العلل" أن أبا عثمان النهدي لقـــي عمـــر وابن مسعود وغيرهما ، وروى عن أُبي بن كعب وقال في بعض حديثه: حدثني أُبي بـــن كعب، انتهى) [٣] .

وهذا النص موجود في القطعة التي وصلتنا من العلل لابن المديني [٤] فلم يُصب فضيلـــة الدكتور في ظنه.

---

(١) النبلاء (١٩/١٢٤).
(٢) شرح علل الترمذي (٢/٨٠٥).
(٣) النكت (٢/٥٩٦).
(٤) انظر العلل لابن المديني (ص٦٤).

• كذلك نقل الحافظ ابن حجر في كتابه "فتح الباري" [١] في أربعة مواضع من كتاب "العلل" لابن المديني وقد نقل في مواطن أخرى أكثر من ذلك أقوالاً لعلي بن المديني ولكن اقتصرتُ على المواضع التي صَرَّح فيها باسم كتاب "العلل" لابن المديني ليرتفع أي احتمال آخر، كما أن جميع هذه المواضع غير موجودة في القطعة المطبوعة من علل ابن المديني.

• كذلك ذكر الحافظ ابن حجر في كتابه "تخريج الأذكار" [٢] نصاً عن الإمام علي بن المديني في تعليل حديث - يظهر لي أنه من كتابه العلل - وليس هذا النص في القطعة المطبوعة من علله.

• ومما يدل على أن كتاب "العلل" لابن المديني قد وجد منه قبل عصر ابن حجر أكثر مما بين أيدينا الآن أن الحافظ ابن كثير [٣] نقل عنه مصرحاً باسمه نصاً لم أجده في المطبوع . بل أكثر من ذلك نقل ابن كثير عدة نقول [٤] عن ابن المديني - أظن مع شيء من التردد - أنها من كتاب " العلل " وقد تكون من كتاب آخر في العلل لابن المديني أيضاً ، ومعظمها غير موجودة في المطبوع من "العلل".

١- أن عدم ذكر الحافظ ابن حجر لكتاب "العلل" لابن المديني في كتابه "تجريد أسانيد الكتب" ربما كان بسبب أنه ليس له إسناد يروي به الكتاب ، ويدعم ذلك أن السخاوي قال عن "العلل" للدارقطني" (مع عدم وقوعه هو وغيره من كتب العلل لي بالسماع بل ولا لشيخي من قبلي) [٥] .

فيبقى احتمال أنه اطلع عليه وجادة فاستفاد منه كما ذكر البقاعي أن شيخه ابن حجر لم يرو من مسند يعقوب بن شيبة إلا الجزء الثالث من مسند عمار ثم قال: (قال شيخنا : رأينا من غيره قليلاً لم تقع لنا روايته) [٦] .

وحدوث مثل ذلك أمر واقع عند كبار العلماء ، فها هو أبو عبدالله الحاكم مع قربه من عصر النسائي يقول: (ومن نظر في كتاب "السنن" له تحيَّر من حُسن كلامه ، وليس هذا الكتاب

---

(١) انظر فتح الباري (٣/٦٦٣)، (٤/٢٠٨)، (٧/٤٣) ، (١١/٤٨٧).

(٢) تخريج الأذكار لابن حجر (٢/١٩٤).

(٣) مسند الفاروق (١/١٢٧).

(٤) انظر مثلاً (ص١٢٧، ١٨٣، ١٩٩، ٢٢٦، ٣٦٠) من كتاب مسند الفاروق لابن كثير.

(٥) فتح المغيث (٣/٣١٣)، ثم استدرك بعدُ فقال: (بلى أروي كتاب الدارقطني بسندٍ عالٍ عن أبي عبدالله محمد ابن أحمد الخليلي...).

(٦) النكت الوفية (ق٢٥٢/ب).

بمسموع عندنا) [١] .

وأما النصوص التي وقفتُ عليها للإمام علي بن المديني مستعملاً فيها لقب "الحسن" فقد جمعتها من عدة مصادر أهمها: كتاب "العلل" لابن المديني ولم يوجد منه إلا قطعة صغيرة حققها فضيلة العلامة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ثم من كتاب "مسند الفاروق" لابن كثير وقد نقل فيه ما يقارب السبعين نصاً عن الإمام علي بن المديني منها عشرة نصوص فيها تحسينات ، ثم كتاب "الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال" للأستاذ إكرام الله إمداد الحق، هذه المصادر جمعتُ منها كل ما له علاقة باستعمال "الحسن" ، كما أنني - وبتوفيق من المولى تعالى - تسنى لي الاطلاع على نصوص لم تذكر في المصادر الآنفة وذلك أثناء البحث والقراءة لجمع المعلومات لأبواب البحث.

وقد وجدتُ الإمام ابن المديني أطلق "الحسن" على الأحاديث ، كما أطلقه أيضاً على بعض رواة الحديث ولكن نادراً. لذا سأتحدث على كل نوعٍ بحدة.

أولاً: إطلاقه الحسن على الأحاديث .

وهذا النوع وجدتُ نصوص الإمام ابن المديني فيه على ثلاثة أقسام هي:

١- أحاديث حسنها وأشار إلى صحتها ، وعددها سبعة.

١- أحاديث حسنها وفي إسنادها من ليس بمشهور، وعددها سبعة.

١- أحاديث أطلق عليها الحسن مقيداً، وعددها خمسة.

ثانياً: إطلاقه الحسن على بعض رواة الحديث.

ورد ذلك عنه في أربعة نصوص.

وفيما يلي تفصيل ما تقدم إجماله.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٨٢).

أولاً: إطلاقه الحسن على الأحاديث:

١- أحاديث حسنها وأشار إلى صحتها:

(النص الأول): ذكر الحافظ ابن عبدالبر: (حديث عمر بن الخطاب قال: "**صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم** " وهو حديث رواه عبدالرحمن ابن أبي ليلى عن عمر، وقال ابن معين وعلي بن المديني : لم يسمعه من عمر، ورجاله ثقات) (١).

ثم قال : (ورواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن زُبيد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن عمر عن النبي – **صلى الله عليه وسلم**– مثله، فزاد كعب بن عجرة أدخله بين عبدالرحمن بن أبي ليلى وعمر، وليس لهذا الحديث غير هذا الإسناد ، ومن أهل الحديث من يعلله ويضعفه، ومنهم من يصحح إسناد يزيد بن أبي الجعد هذا فيه، قال علي بن المديني: هو أسندها وأحسنها وأصحها) (٢) .

ونرى هنا الإمام ابن المديني استعمل "الحسن" ونص كذلك على الصحة، ويعني بقوله: أسندها أي أنه متصل سالم من الانقطاع الذي ورد في الطرق الأخرى، وليس بمستبعد أن يكون ابن المديني قصد بقوله : وأحسنها بمعنى أن هذا الطريق جاء فيه زيادة في السند وصلت محل الانقطاع ، فبسببها هذه الزيادة استحسن الحديث.

والذي لا ريب فيه أن ابن المديني كما أنه حَسَّن هذا السند فقد صححه أيضاً، وهذا ما فهمه ابن عبدالبر، وهذا هو المراد إيضاحه هنا، ويزيد بن أبي الجعد وثقه أحمد وابن معين والعجلي وابن حبان، وذكر أبو حاتم والنسائي أنه ليس به بأس (٣) .

وقال الحافظ الذهبي : ثقة (٤) ، وأما ابن حجر فقال: صدوق (٥) ، وظاهر صنيع ابن المديني أنه وثقه لأنه قبل زيادته في الحديث مع أن شعبة وسفيان الثوري وغيرهما رووه عن زبيد عن ابن أبي ليلى عن عمر، وانفرد يزيد بذكر كعب بن عجرة بين ابن أبي ليلى وعمر

---

(١) التمهيد لابن عبدالبر (٢٩٥/١٦) والحديث أخرجه أحمد في المسند (٣٧/١) ، وعبدالرزاق في المصنف (٥١٩/٢) وابن ماجه (١٠٦٣) والنسائي (١١١/٣، ١١٨، ١٨٣) وغيرهم ، وأما حديث يزيد بن أبي الجعد فقد أخرجه ابن ماجه (١٠٦٤) والنسائي في الكبرى (١٨٣/١) وابن خزيمة (١٤٢٥) والبيهقي في الكبرى (١٩٩/٣) وغيرهم .

(٢) التمهيد لابن عبدالبر (٢٩٦/١٦).

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٣٠/٣٢-١٣١).

(٤) الكاشف (٢٤٣/٣).

(٥) التقريب (٧٧١٤).

رضي الله عنه وقد قال أبو حاتم الرازي : (الثوري أحفظ) [١] ، وقال البزار: (وشعبة والثـــوري فلم يذكرا كعب بن عجرة وهما حافظان ويزيد بن زياد فغير حافظ) [٢] ، وأطال الدارقطني فـــي ذكر الاختلاف في هذا الحديث ولكن لم يصرح بما يراه صواباً [٣]، وقد صحـــح ابـــن خزيمـــة طريق يزيد بن أبي الجعد [٤] ، وصحح ابن حبان طريق الثوري الذي ليس فيه ذكر كعـــب بـــن عجرة [٥] ، وقد نص النسائي على أن ابن أبي ليلى لم يسمع من عمر [٦] ، وظاهر صنيعه فـــي السنن الكبرى أنه يرجح رواية سفيان الثوري وشعبة فقد ذكر حديث شعبة ثم ذكر حديث يزيـــد ابن أبي الجعد ثم ذكر حديث الثوري ولم يخرج في الباب غير ذلك [٧] .

والذي أراه أن الإمام ابن المديني رجح حديث يزيد بن زياد بن أبي الجعد لأنه قد حفـــت به عدة قرائن تؤكد أرجحيته منها:

١- أن الإمام يحيى القطان [٨] قد روى هذا الحديث عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الثقة عن عمر. فبين بروايته هذه أن هناك واسطة بين ابن أبي ليلـــى وعمـــر، وجـــاء حديث ابن أبي الجعد موضحاً هذه الواسطة وسمى الراوي وهو كعب بن عجرة رضي الله عنـــه، وحديث يحيى القطان يشهد لحديث يزيد بن أبي الجعد ويقويه ، قال البيهقي: (رواه الثوري عـــن زُبيد فلم يذكر في إسناده كعب بن عجرة إلا أنه رفعه بآخره) [٩] ثم ذكر سند يحيى القطان معلقاً، وابن المديني ملازم ليحيى بن سعيد القطان فلا يُستبعد أن يكون سمع منه هذا.

١- أن عبدالرحمن بن أبي ليلى ثبت سماعه من كعب بن عجرة وروى عنـــه عـــدة أحاديث اتفق الشيخان على حديثين منها [١٠] ، فلا يكون يزيد بن أبي الجعد قد زاد في السند مـــا يُنكر.

١- يغلب على الظن أن الواسطة بين ابن أبي ليلى وعمر رضي الله عنه أحد الصحابـــة، فقد قال أبوبكر بن أبي داود في ترجمة عبدالرحمن بن أبزى المختلف في صحبته: (لم يحـــدث

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/١٣٨) و(١/٢٠٤).

(٢) مسند البزار (١/٤٦٥).

(٣) العلل للدارقطني (٢/١١٥-١١٨).

(٤) صحيح ابن خزيمة (١٤٢٥).

(٥) صحيح ابن حبان (٧/٢٢-٢٣).

(٦) النسائي (٣/١١١).

(٧) النسائي في الكبرى (١/١٨٢-١٨٣).

(٨) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٤٢٢).

(٩) السنن الكبرى للبيهقي (٣/١٩٩ - ٢٠٠).

(١٠) انظر تحفة الأشراف (٨/٢٩٨-٣٠٣)، والمعجم الكبير للطبراني (١٩/١٠٧-١٣٤).

ابن أبي ليلى عن رجل من التابعين إلا عن ابن أبزى) (١)، ويؤكد ذلك أنني تأملت فيمن روى عنهم عبدالرحمن بن أبي ليلى في تهذيب الكمال (٢) فإذا كلهم صحابة ما عدا اثنين من المخضرمين عبدالله بن رُبيِّعة السلمي وعبدالله بن عُكيم وقد قال أبو حاتم: (بعض أهل العلم يُدخل بينه وبين عمر كعب بن عجرة) (٣)، وهذا مما يشهد لزيادة يزيد بن أبي الجعد.

١- أن بعض أهل العلم قد صحح سماع ابن أبي ليلى من عمر - كالإمام مسلم الذي قال في ابن أبي ليلى: (وقد حفظ عن عمر بن الخطاب) (٤) كما وردت عدة أحاديث فيها ما يدل على سماع ابن أبي ليلى من عمر ذكرها ابن كثير (٥) والزيلعي (٦) ، إلا أن كبار الأئمة النقاد كشعبة وابن معين وابن المديني وأبي حاتم والنسائي على أنه لم يسمع منه، فإذا كان ابن أبي ليلى - كما يرى ابن المديني - لم يسمع من عمر فلابد من واسطة سمع منه هذا الحديث فمن يكون ؟ فجاء الجواب في حديث يزيد بن أبي الجعد مصرحاً باسم كعب بن عجرة مؤكداً أن ابن أبي ليلى لم يسمعه من عمر .

١- ليس في متن الحديث ما يُنكر بل له شواهد كثيرة جداً تغني شهرتها عن الإشارة إليها.

١- أن يزيد بن أبي الجعد كان أسهل عليه أن يحفظ السند عن ابن أبي ليلى عن عمر بدون ذكر كعب بن عجرة، فلما زاد في السند دل هذا على أنه حفظه ، والله أعلم.

(النص الثاني): ذكر الحافظ ابن كثير من طريق (قتادة عن سالم بن أبي الجعد الغطفاني عن معدان بن طلحة اليعمري أن عمر بن الخطاب قام على المنبر يوم جمعة فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، وذكر أبابكر رضي الله عنه ثم قال: رأيتُ رؤيا لا أراها إلا لحضور أجلي، رأيتُ كأن ديكاً نقرني نقرتين ... الحديث) (٧) .

ثم نقل عن الإمام علي بن المديني قوله: (هذا حديث حسنٌ وهو من حديث قتادة وهو بصري عن سالم بن أبي الجعد وهو كوفي عن معدان وهو شامي) (٨) .

---

(١) تهذيب الكمال (٥٠٢/١٦) وأكثر العلماء على أن ابن أبزى صحابي انظر تهذيب التهذيب (١٣٣/٦).
(٢) انظر تهذيب الكمال (٣٧٣/١٧-٣٧٤).
(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٠٨).
(٤) مقدمة صحيح مسلم (ص٣٤).
(٥) انظر مسند الفاروق (٢٠٣/١-٢٠٤).
(٦) انظر نصب الراية (٥) (١٨٩/٢-١٩٠).
(٧) مسند الفاروق لابن كثير (٥٢٥/٢). والحديث في صحيح مسلم (٥٦٧، ١٦١٧) والنسائي (٤٣/٢) وابن ماجه (١٠١٤) وغيرهم .
(٨) مسند الفاروق(٥٢٦/٢ - ٥٢٧).

وقد صحَّح ابن المديني هذا الحديث في موضع آخر، قال ابن كثير: (ورواه الإمام علي ابن المديني عن يحيى بن سعيد ومعاذ بن هشام كلاهما عن هشام الدستوائي به، وعن محمد بن بكير عن سعيد عن قتادة، وعن حَرَمي [١] بن عُمارة عن شعبة عن قتادة به ثم قال: وهذا من صحيح الحديث.

وهكذا كان يقول قتادة : معدان بن أبي طلحة، وتابعه على ذلك زائدة عن السائب بن حبيش الكلاعي عن معدان بن أبي طلحة، وخالفهم الأوزاعي في نسبه فقال: معدان بن طلحة.
قال: وكنا نُحِب أن نعلم أن معدان لقي عمر أو لا؟ فحدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعي، حدثني الوليد بن هشام المعيطي، حدثنا معدان بن أبي طلحة اليعمري قال: قدمتُ على عمر بن الخطاب من الشام فذكر حديثاً فيه كلام لم نحفظه، وإنما كتبناه لنعلم أن معدان لقي عمر حتى يصح ما روى عن عمر) [٢] .

فهذا الحديث حسنه ابن المديني في موضع ، وصححه في آخر فدل على أن الحديث عنده صحيح وأن تحسينه له ليس تنزيلاً لمرتبة الحديث من الصحة إلى ما دونها كما هو مصطلح المتأخرين ، كما أن الحديث أخرجه مسلم في صحيحه [٣] ، إلا أن الدارقطني قال في كتابه التتبع: (وقد خالف قتادة في إسناده ثلاثة ثقات رووه عن سالم بن أبي الجعد عن عمر مرسلاً، لم يذكروا فيه معدان، وهم: منصور بن المعتمر وحصين بن عبدالرحمن وعمرو بن مرة، وقتادة وإن كان ثقة وزيادة الثقة مقبولة عندنا فإنه يدلس، ولم يذكر سماعه من سالم فاشتبه أن يكون بلغه عنه فرواه) [٤] . ولكن الدارقطني نفسه قال في علله بعد أن ذكر الخلاف في رواية الحديث: (والصحيح قول شعبة وهشام وابن أبي عروبة ومن تابعهم عن قتادة والله أعلم) [٥] .

والحديث قال فيه البزار: (ولا نعلم روى معدان عن عمر إلا هذا الحديث، وإسناده صحيح) [٦] . وعدم تصريح قتادة بالسماع لا يضر لأن الراوي عنه شعبة، والمعروف أن شعبة لا يحمل عنه إلا ما صرح فيه بالسماع [٧] .

---

(١) تصحفت في المطبوع "حربي" وهذا خطأ، الصواب حرمي.
(٢) المصدر السابق (٢/٥٢٦).
(٣) صحيح مسلم (٥٦٧، ١٦١٧) والنسائي (٢/٤٣).
(٤) كتاب التتبع (ص٣٧٠).
(٥) العلل للدارقطني (٢/٢٢٠).
(٦) مسند البزار (١/٤٤٦).
(٧) انظر تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص١٩٢).

(النص الثالث): ذكر الحافظ ابن كثير من طريق (عكرمة بن عمار، حدثني سماك الحنفي أبو زُمَيل، حدثني عبدالله بن عباس، حدثني عمر بن الخطاب قال : لما كان يوم خيبر أقبل نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: فلان شهيد حتى مروا على رجل فقالوا: فلان شهيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "كلا إني رأيته في بردة غَلَّها أو عباءة..." الحديث) [١] .

ثم قال: (ورواه علي بن المديني عن أبي الوليد الطيالسي عن عكرمة بن عمار به، وقال: لا نحفظه إلا من هذا الوجه، وهو حديث جيد الإسناد حسن) [٢] .

وقوله هذا عنى به الصحة فيما ظهر لي لأنه في حديث آخر يرويه عكرمة بن عمار عن سماك الحنفي عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال فيه: (الحديث صحيح، ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار وسماك من أهل اليمامة ومسكنه الكوفة) [٣] .

فحسن هذا الإسناد في موضع، وصححه في آخر مما يؤكد أنه حَسَّن أحاديث هي صحيحة عنده، والحديث صححه مسلم أيضاً.

وقد يقال لعله حسَّن إسناد الحديث الأول لتفرد عكرمة به، ولكن يردُ على هذا أن السند الثاني الذي صححه قد تفرد به عكرمة أيضاً.

وقد قال علي في عكرمة بن عمار: (كان عند أصحابنا ثقةً ثبتاً) [٤] ، وقال: (أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك مناكير كان يحيى بن سعيد يضعفها) [٥] .

وسماك الحنفي وثقه أحمد وابن معين والعجلي وأبو زرعة وابن حبان وابن عبدالبر، وقال أبو حاتم والنسائي: لا بأس به [٦] .

(النص الرابع): ذكر الحافظ ابن كثير حديث الصُبي بن معبد وقصته مع عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – عندما أهل بالعمرة والحج ثم قال: (قال الإمام علي بن المديني: لا أعلم أحداً رواه عن الصُبي بن معبد غير [٧] أبي وائل، ومما حَسَّن الحديث أن مسروقاً سأل

---

(١)مسند الفاروق (٤٦٦/٢). والحديث أخرجه مسلم (١١٤) والترمذي (١٥٤٧) وقال: حسن صحيح غريب .

(٢) مسند الفاروق (٤٦٦/٢).

(٣) مسند الفاروق (٥٨٤/٢).

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص١٣٣).

(٥) تاريخ بغداد (٢٦٠/١٢).

(٦) تهذيب الكمال (١٢٧/١٢-١٢٨)، وتهذيب التهذيب (٢٣٥/٤).

(٧) في المطبوع (الصبي بن سعيد) والصواب ابن معبد، وفيه (عن أبي وائل) وأظن الصواب (غير أبي وائل حتى يستقيم المعنى.

الصُبَي بن معبد عن هذا الحديث [يعني قول أبي وائل في بعض طرق هذا الحديث: كثيراً ما ذهبت أنا ومسروق إلى الصبي نسأله عنه] (١) ثم قال: وهو عندي حديث صحيح) (٢) .

قوله: ومما حَسَّن الحديث أي مما قواه وجعله صحيحاً، لأن الصُبَي (٣) لم يرو عنه هذا الحديث إلا أبو وائل لذا قال الحافظ ابن كثير: (هو على شرط البخاري ومسلم فعجباً لهما إذ لم يخرجاه والظاهر أنهما عدلا عنه لأنه لم يروِ عن الصُبَي بن معبد إلا أبو وائل وحده، لكن في الصحيحين من هذا الضرب من الأحاديث قطعة ثم قد سمعه منه مسروق ولهذا قال الإمام علي ابن المديني...) (٤) .

وفي هذا النص أيضاً استعمل الإمام ابن المديني التحسين بمعنى صحة الحديث ولم يُرِد به الحسن الاصطلاحي كما هو عند المتأخرين ، كذلك صحح الدارقطني هذا الحديث فقال: (وهو حديث صحيح، وأحسنها إسناداً حديث منصور والأعمش عن أبي وائل عن الصُبَي عن عمر) (٥) . وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما (٦) .

والصُبَي بن معبد ، ذكره ابن حبان في ثقاته (٧) ، وقال مسلمة بن قاسم: (تابعي ثقة رأى عمر بن الخطاب وعامة أصحاب النبي **صلى الله عليه وسلم**) (٨) ، ولم أجد لمن قبلهما من الأئمة فيه كلاماً ، وتصحيح ابن المديني وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني يدل على توثيقه لأن ذلك من التوثيق العملي.

(النص الخامس): قال علي بن المديني : (حديث ملازم هذا أحسن من حديث بُسرة) (٩).

وحديث ملازم الذي يعنيه هو ما رواه ملازم بن عمرو عن عبدالله بن بدر عن قيس بن طلق بن علي عن أبيه عن النبي **صلى الله عليه وسلم** أنه سئل عن الرجل يمس ذكره في

---

(١) ما بين الحاجزين زيادة مني للإيضاح.

(٢) مسند الفاروق (١/٣٠٢-٣٠٣) والحديث أخرجه أحمد في المسند (١/١٤،٢٥)، وأبوداود (١٧٩٩)، وابن ماجه (٢٩٧٠)، والنسائي (٥/١٤٦-١٤٧).

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٣/١١٣-١١٤)، وذكر له المزي عدد من الرواة عنه.

(٤) مسند الفاروق (١/٣٠٢-٣٠٣) والحديث أخرجه أحمد في المسند (١/١٤،٢٥)، وأبوداود (١٧٩٩)، وابن ماجه (٢٩٧٠)، والنسائي (٥/١٤٦-١٤٧).

(٥) العلل للدار قطني (٢/١٦٦).

(٦) صحيح ابن خزيمة (٣٠٦٩)، وصحيح ابن حبان (٩/٢١٩-٢٢٠).

(٧) الثقات لابن حبان (٤/٣٨٤).

(٨) انظر تهذيب التهذيب (٤/٤١٠).

(٩) شرح معاني الآثار (١/٧٥ - ٧٦).

الصلاة فقال: "**هل هو إلا بُضعة منك؟**" [١] .

وأما حديث بُسرة بنت صفوان فهو ما رواه الإمام مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير قال: دخلتُ على مروان فذكر ما يكون منه الوضوء فقال مروان: أخبرتني بُسرة بنت صفوان أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال: "**من مس ذكره فليتوضأ**" [٢] .

وقصد علي بن المديني – رحمه الله – بالأحسن هنا أي الأصح والأقوى والأولى بالاحتجاج ، وقد خالفه في ذلك عدد من أهل الحديث منهم الإمام البخاري الذي قال: (أصح شيء عندي في مس الذكر حديث بُسرة بنت صفوان [٣] والله أعلم) .

ويشبه هذا النص قول ابن المديني : (قلت ليحيى – القطان – أيما أحسن حديث سفيان أو شعبة عن يحيى بن وثاب في الغسل يوم الجمعة؟ قال: حديث سفيان هو أقرب إلى حديث نافع)[٤].

وقوله (سفيان بن عيينة أحسن حديثاً من سفيان – يعني الثوري – وشعبة) [٥] .

(النص السادس): ذكر الحافظ ابن كثير من طريق سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى قال: قدمت على رسول الله **صلى الله عليه وسلم** وهو بالبطحاء فقال: "**بِمَ أهللت؟**" فقلت: بإهلالٍ كإهلال النبي **صلى الله عليه وسلم** فقال: "**هل سقت من هدي؟**" قلتُ : لا قال: "**طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حُلّ**" [٦] ... الحديث .

ثم قال: (ورواه ابن المديني عن غندر عن شعبة عن قيس بن مسلم وقال: هذا إسناد حسن) [٧] .

والحديث متفق عليه من طريق غندر به، فهو من أعلى درجات الحديث الصحيح، لهذا فمن المؤكد أن ابن المديني لم يقصد بتحسينه لهذا الإسناد المعنى الاصطلاحي للحسن عند المتأخرين بل الصحيح الذي لا ريب في صحته.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٨٢) والترمذي (٨٥) والنسائي (١٠١/١) وابن ماجه (٤٨٣) وابن حبان (٤٠٢/٣) وللاستزادة حول الحديث انظر نصب الراية (٦٠/١).

(٢) أخرجه أبوداود (١٨١) والترمذي (٨٣) والنسائي (١٠٠/١) وابن ماجه (٤٧٩) وابن حبان (٣٩٦/٣) وقبلهم مالك في الموطأ (٤٢/١) وللاستزادة حول هذا الحديث انظر نصب الراية (٥٤/١ – ٥٦).

(٣) العلل الكبير للترمذي (١٥٦/١).

(٤) مقدمة الجرح والتعديل (٢٣٩/١).

(٥) تاريخ بغداد (١٨٠/٩).

(٦) أخرجه البخاري (١٥٥٩) ومسلم (١٢٢١) وغيرهما.

(٧) مسند الفاروق (٣٠٧/١).

(النص السابع): قال علي بن المديني : (حديث الحسن عن سمرة حديث حســـن وقـــد سمع منه) [١] .

والمراد أنه حديث صحيح ، وعلي – رحمه الله – يرى صحة سماع الحسن عن ســـمرة – رضي الله عنه – ، واحتج بهذا السند في "قتل من قتل عبده [٢] ".

٢- أحاديث حسنها وفي إسنادها من ليس بمشهور:

(النص الثامن): ذكر الحافظ ابن كثير حديثاً من طريق الجُريري – سعيد بن إيـــاس – عن أبي نضرة عن أبي فِراس قال: خطب عمر بن الخطاب فقال : يا أيها الناس ألا إنا إنما كنـــا نعرفكم إذ بين ظهرينا النبي **صلى الله عليه وسلم** وإذ ينزل الله الوحي ... الحديث [٣].

ثم قال: (وقد رواه علي بن المديني عن عبدالأعلى وربعي بن إبراهيـــم كلاهمـــا عـــن الجُريري بطوله، وقال: إسناده بصري حسن، وقال في موضع آخر: لا نعلم في إســـناده شـــيئاً يُطعن فيه، وأبو فراس رجل معروف من أسْلَم روى عنه أبو نضرة وأبو عمران الجوني) [٤] .

الظاهر من السياق أن علياً – رحمه الله – يقوي هذا الحديث الذي حسن إسناده بمعنـــى ثبوته بدلالة قوله في موضع آخر لا نعلم في إسناده شيئاً يُطعن فيه ثم بين أن أبا فِـــراس، وهـــو محل النظر في رجال هذا السند، رجل معروف من بني أسْلَم وقد روى عنه أبو نضـــرة وأبـــو عمران الجوني، وموضع النظر في أبي فراس هل هو معروف أم لا؟ ولا كلام في خفة ضبطـــه ونحو ذلك، كما أنه لم يُشر إلى أنه حسن الحديث بسبب شواهده بل الظاهر أنه قواه لذاته لقولـــه : "لا نعلم في إسناده ..." .

وأبو فِراس هذا قال فيه أبو زرعة: لا أعرفه [٥] ، وقال ابن حبان في ثقاته: (أبو فـــراس يروي عن عمر، روى عنه أهل البصرة) [٦] . وقال الذهبي: (لا يُعرف) [٧] ، وقال ابن حجـــر:

---

(١) جامع الترمذي – مخطوط – برواية الكروخي (ق ١٦/ب) وفي المطبوع (٣٤١/١، ٣٤٢): "صحيح" بـــدل حسن ، وقد وضح أحمد شاكر في الهامش أن عدداً من النسخ فيها "حسن" ولكنه اختار لفظ "صحيح".

(٢) العلل الكبير (ص٢٢٣).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٤١/١) وأبو داود (٤٥٣٧) والنسائي (٣٤/٨).

(٤) مسند الفاروق (٥٤٤/٢)، وهذا النص النفيس لم يُنقل في شيء من كتب الرجال التي ترجمت لأبي فـــراس النهدي.

(٥) الجرح والتعديل (٤٢٣/٩).

(٦) الثقات (٥٨٥/٥).

(٧) الميزان (٥٦١/٤)، وفي ديوان الضعفاء (ص٤٦٥) قال: (مجهول).

(مقبول) [١] ، وذهب إسحاق بن راهويه أن أبا فراس هو الربيع بن زياد الحارثي ولكن تعقب أبو أحمد الحاكم هذا القول ورجح بطلانه [٢] .

والمهم عندنا هو موقف ابن المديني من أبي فراس لأننا نحاول معرفة قصده من تحسينه لهذا الحديث، والملفت للنظر هنا أن أبا فراس تابعي صرَّح بسماعه من عمر [٣] فيكون بهذا من كبار التابعين ، وقد رأيتُ الإمام علي بن المديني يقوي عدداً من الأحاديث يكون في سندها تابعي غير مشهور من ذلك:

١- حديث عثمان بن المغيرة عن إياس بن أبي رملة الشامي قال: شهدتُ معاوية ابن أبي سفيان وهو يسأل زيد بن أرقم قال: أشهِدتَ مع رسول الله **صلى الله عليه وسلم** عيدين اجتمعا في يوم واحد؟

قال: نعم، قال : فكيف صنع ؟ قال: صلى العيد ثم رخَّص في الجمعة فقال: "من شاء أن يُصلِّي فليصلِّ" [٤] .

هذا الحديث فيه إياس بن أبي رملة الشامي لم يرو عنه إلا عثمان بن المغيرة، لذا قال ابن خزيمة لما أخرج الحديث في صحيحه : (إن صح الخبر فإني لا أعرف إياس بن أبي رملة بعدالة ولا جرح) [٥] . كما جهله ابن المنذر وابن القطان الفاسي [٦] ، والذهبي [٧] ، وابن حجر [٨] وذكره ابن حبان – كعادته – في ثقاته [٩] ولكن لم يخرج حديثه في صحيحه.

ومع ذلك فقد صحح الإمام ابن المديني هذا الحديث [١٠] ولعل ذلك فيما أرى لما يلي:

---

(١) التقريب (٨٣٠٦).

(٢) انظر الاستغناء لابن عبدالبر (١٥٠٨/٣)، وتهذيب الكمال (١٨٣/٣٤-١٨٤)، ومال الحافظ ابن حجر في التهذيب (٢٠١/١٢) إلى قول إسحاق ولكن بدون أدلة، والراجح هو قول أبي أحمد الحاكم لأنه فرق بينهما بأدلة واضحة.

(٣) انظر سنن أبي داود (٤٥٣٧) فقد قال: خطبنا عمر، وانظر الجرح والتعديل (٤٢٣/٩) فقد ذكر أنه قال شهدتُ خطبة عمر.

(٤) أخرجه أبو داود (١٠٧٠) والنسائي (١٩٤/٣) وابن ماجه (١٣١٠) وابن أبي شيبة في المصنف (١٨٨/٢) وابن خزيمة (١٤٦٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٨٦/٣)، والحاكم في المستدرك (٢٨٨/١) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، والبيهقي في المعرفة (١١٦/٥) وفي السنن الكبرى (٣١٧/٣).

(٥) صحيح ابن خزيمة (١٤٦٤)

(٦) تهذيب التهذيب (٣٨٨/١)

(٧) الميزان (٢٨٢/١).

(٨) التقريب (٥٨٧).

(٩) ثقات ابن حبان (٣٦/٤) . ولمعرفة درجات توثيق ابن حبان انظر كلام المعلمي في التنكيل (٤٥٠/١ - ٤٥١).

(١٠) انظر التلخيص الحبير (٨٨/٢).

لأن إياساً تابعي، وقد صح سماعه من معاوية وزيد بن أرقم رضي الله عنهما ، ثم إن ما رواه ليس منكراً بل له شواهد صحيحة، وأيضاً فالمتن المرفوع قصير لا يحتاج إلى حافظة قوية لا سيما وأن القصة والمحاورة شهدها وحضرها وهذا أدعى للحفظ واستبعاد احتمال الوهم أو الخطأ لا سيما والحادثة نادرة الوقوع.

٢- روى الإمام علي بن المديني عن سُفيانَ بن عُيينةَ عن عُبيدِ الله بن أبي يزيد عن أبيه أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** :"**الولدُ للفِراشِ**" ثم قال علي: (وهذا حديث صحيح، وعبيدالله بن أبي يزيد رجل رضا معروف ثقة ، وأبوه لم يرو عنه غيره ولم نسمع أحداً يقول فيه شيئاً) [١] .

ويلاحظ هنا أن علياً غيرُ خافٍ عليه أن أبا يزيد ليس له راو إلا ابنه فقط [٢] ومع ذلك صحح الحديث؛ لأنه تابعي كبير، وثبت سماعه من عمر في هذا الحديث، ثم ليس فيما رواه ما يُنكر بل له شواهد صحيحة، ثم إن المتن قصير جداً من السهل حفظه لذا لا يحتاج أن يكشف عن مدى حفظه وضبطه.

٣- روى الإمام علي بن المديني عن يحيى القطان عن شعبة عن سلمة بن كهيل قال: "سمعتُ أبا الحكم قال: سألت ابن عمر عن الجر؟ فحدثنا عن عمر: "أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** نهى عن الجرّ ، وعن الدبَّاء، وعن المُزفَّت" [٣] .

ثم قال الإمام ابن المديني : (صالح الإسناد، ولا يحفظ عن عمر إلا من هذا الوجه، وأبو الحكم هذا لا أعلم من روى عنه إلا سلمة بن كهيل، وقد روي هذ الحديث من وجوه كثيرة عن الصحابة) [٤] .

وأبو الحَكَمِ: هو عِمْرَانُ بن الحَارِثِ الكوفي أخرج له مسلم في صحيحه عن ابن عمر، وقال فيه أبو حاتم: صالح الحديث ، ووثقه العجلي وابن حبان [٥] .

٤- وقال رحمه الله أيضاً في حديث رواه زِيادُ بن مَيناءِ: (إسناد صالح يقبله القلب، ورُب إسناد يُنكره القلب، وزياد بن ميناء مجهول لا أعرفه) [٦] .

---

(١) مسند الفاروق لابن كثير (٤٢٥/١)، وحديث عمر أخرجه أحمد (٢٥/١) وأبو يعلي (١٧٧/١) والضياء في المختارة (٤٢٦/١)..

(٢) انظر تهذيب الكمال (٤١٠/٣٤).

(٣) انظر مسند أحمد (٥٠/١).

(٤) مسند الفاروق (٥١١/٢-٥١٢).

(٥) تهذيب الكمال (٣١٤/٢٢).

(٦) تهذيب الكمال (٥٢١/٩).

٥- وقد قال : (الوليد بن جميل لا أعرف أحداً روى عنه غير يزيد بن هارون) فقيل له: كيف أحاديثه؟ فقال: (تشبه أحاديث القاسم بن عبدالرحمن، ورضيه) [١] .

وقد ذكر الحافظ ابن رجب أن الإمام علي بن المديني قد سلك في المجهولين مسلكاً مغايراً لما استقر عليه الأمر عند المتأخرين فقال: (والظاهر أنه - أي ابن المديني - ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء، وكثرة حديثه ونحو ذلك، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه)[٢].

ومما يدل على أن الجهالة في طبقة التابعين لا يُتشدد فيها قول الإمام الذهبي : (وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتُلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيُتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك ، وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به) [٣] .

وقال الذهبي في ترجمة "حفص بن بُغيل": (قال ابن القطان: لا يعرف له حال ولا يُعرف، قلتُ : لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا ، فإن ابن القطان يتكلم في كل مَنْ لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته ، وهذا شيء كثير ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعَّفهم أحد ولا هم بمجاهيل) [٤] .

وقال ابن القيم في حديث طعن فيه أبو محمد بن حزم بسبب راويته: (فأما تعليله حديث ندبة بكونها مجهولة فإنها مدنية روت عن مولاتها ميمونة وروى عنها حبيب، ولم يعلم أحد جرحها ، والراوي إذا كانت هذه حالته إنما يخشى من تفرده بما لا يتابع عليه، فأما إذا روى ما رواه الناس، وكانت لروايته شواهد ومتابعات؛ فإن أئمة الحديث يقبلون حديث مثل هذا ولا يردونه ولا يعللونه بالجهالة ، فإذا صاروا إلى معارضة ما رواه بما هو أثبت منه وأشهر عللوه بمثل هذه الجهالة وبالتفرد.

ومن تأمل كلام الأئمة رأى فيه ذلك فيظن أن ذلك تناقض منهم، وهو بمحض العلم والذوق والوزن المستقيم، فيجب التنبه لهذه النكتة، فكثيراً ما تمر بك في الأحاديث ويغلط بسببها) [٥] .

---

(١) العلل لابن المديني (ص٩٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٨٣/١) وانظر ما قبله (٨٢/١) فقد نقل نصوصاً عدة تثبت أن ابن المديني يحكم بالجهالة حتى لمن روى عن أكثر من ثقتين.

(٣) ديوان الضعفاء (ص٤٧٨).

(٤) الميزان (٥٥٦/١)، وصاحبا الصحيحين لم يخرجا لمثل هؤلاء إلا في المتابعات والشواهد وتحاشا الإخراج لهم في الأصول .

(٥) تهذيب سنن أبي داود (١٧٦/١).

بل أكثر من ذلك قال العلامة الشيخ عبدالرحمن المعلمي – وهو من أهل الاطلاع الواسع والنظر الثاقب في علم الجرح والتعديل – : (والعجلي قريب منه – يعني من ابن حبان – في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد...) [١] .

وقال: (وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ، نص على ذلك في "الثقات" ، وذكره ابن حجر في (لسان الميزان) ج١ ص١٤ واستغربه، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولم يبلغه ما يوجب طعناً في دينه وثقه) [٢] .

ولا شك أن حديث المجهول – بنوعيه مجهول العين والحال وإن كان هذا التقسيم لا يؤثر عن كبار أئمة النقد المتقدمين – الأصل فيه الرد وعدم القبول، ولكن إذا كانت الجهالة في طبقة التابعين وخاصة قدماء التابعين فإنه ينبغي أن يتسامح فيها بعض الشيء إذا لم يكن فيما يروى مخالفة لحديث الثقات أو نكارة، أو تفرد غير محتمل؛ لأن عصر التابعين كان الكذب فيه قليلاً كما أن أغلب الناس لم تزل فيهم بقايا من العناية بالحفظ وصحة الأذهان ، فإذا أضيف إلى ذلك بعض القرائن المقوية لحال الحديث من ثبوت السماع وقصر المتن ونحو ذلك؛ فلا بأس إن شاء الله من قبول تلك المرويات والله أعلم.

(النص التاسع): روى بكير بن الأشج عن عُبيد بن تِعْلَى قال : "غزونا مع عبدالرحمن ابن خالد بن الوليد ، فأُتي بأربعة أعلاج من العدو، فأمر بهم فقتلوا صبراً، فبلغ ذلك أبا أيوب الأنصاري فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم "ينهى عن قتل الصبر" ، فوالذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ما صَبَرْتُها، فبلغ ذلك عبدالرحمن بن خالد بن الوليد فأعتق أربع رقاب [٣].

قال الإمام علي بن المديني: (وإسناده حسن إلا أن عُبيد بن تِعلى لم يُسمع به في شيء من الأحاديث، ويقويه رواية بكير بن الأشج عنه ، لأن بكيراً صاحب حديث، ولا نحفظه عن أبي أيوب إلا من هذا الطريق) [٤] .

الحديث روي من وجوه عن بكير عن أبيه – عبدالله بن الأشج – عن عُبيد به ، بزيادة

---

(١) التنكيل (٦٩/١).

(٢) المرجع السابق (٦٩/١-٧٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٦٨٧) واللفظ له وأحمد (٤٢٢/٥) وابن حبان (٤٢٤/١٢) والبيهقي (٧١/٩).

(٤) تهذيب التهذيب (٦٠/٧ – ٦١).

"عن أبيه" ، قال المزي: (والصحيح قول من قال عن أبيه) [١] .

وظاهر كلام ابن المديني أنه يرى أن بكيراً هو الراوي عن عُبيد بدون واسطة – ولعله لم يطلع على الوجوه الأخرى – بدليل أنه احتج بذلك على تقوية حال ابن تعلى، لأن بكيراً صاحب حديث فروايته عنه تقوي حاله، لأن صاحب الحديث ينتقي مشايخه ولا يحمل العلم عن مطعون فيه عنده كما هو الغالب.

وعُبيد تابعي وقد صرح بسماعه من أبي أيوب [٢] ، ولهذا حسن ابن المديني حديثه مع عدم شهرته، وأما المرفوع من المتن فله شواهد قوية [٣] .

فيظهر لي – والله أعلم – أن ابن المديني أراد بالحسن هنا قوة السند وسلامته عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

(النص العاشر): ذكر الحافظ ابن كثير من طريق الليث بن سعد عن بكير عن عبدالملك بن سعيد الأنصاري عن جابر بن عبدالله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: هششتُ يوماً فقبّلتُ وأنا صائم فأتيت النبي **صلى الله عليه وسلم** فقلت: صنعتُ اليوم أمراً عظيماً... الحديث [٤] .

قال : (ورواه علي بن المديني عن أبي الوليد الطيالسي عن الليث بن سعد به ثم قال: لا أحفظه إلا من هذا الوجه، وهو حديث بصري يرجع إلى أهل المدينة، وهو إسناد حسن) [٥].

وهذا الحديث صححه ابن حبان [٦] ، والحاكم في مستدركه [٧]، وأما النسائي فقال: (هذا حديث منكر، وبكير مأمون، وعبدالملك بن سعيد روى عنه غير واحد، ولا ندري ممن هذا) [٨].

ولعل إنكار النسائي بسبب ما روي عن عمر من طريق آخر أنه كان ينهى الصائم أن يُقبل ولكن السند فيه ضعف كما قال ابن كثير[٩]. وعبدالملك وثقه العجلي وابن حبان[١٠] وابن

(١) تهذيب الكمال (١٩/١٩١)، وانظر الاختلاف فيه ، وفي المعجم الكبير (٤/١٥٩-١٦٠).

(٢) صحيح ابن حبان (١٢/٤٢٣) والمعجم الكبير للطبراني (٤/١٦٠).

(٣) انظر صحيح مسلم (١٩٥٦)، (١٩٥٧)، (١٩٥٨)، (١٩٥٩).

(٤) الحديث أخرجه أحمد في المسند (١/٢١، ٥٢) وابن أبي شيبة في المصنف (٣/٦٠)، وأبو داود (٢٣٨٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٨٩).

(٥) مسند الفاروق لابن كثير (١/٢٧٧).

(٦) صحيح ابن حبان (٨/٣١٣-٣١٤).

(٧) المستدرك (١/٤٣١).

(٨) تحفة الأشراف (٨/١٧) وسقط هذا النص المهم من السنن الكبرى للنسائي المطبوع (٢/١٩٨-١٩٩) فقد وجدتُ الحديث ولم أجد كلام النسائي عليه، وذكره الذهبي في الميزان (٢/٦٥٥) وابن كثير في مسند الفاروق (١/٢٧٧).

(٩) انظر مسند الفاروق (١/٢٧٨).

(١٠) تهذيب الكمال (١٨/٣١٦).

حجر [١] ، وقال النسائي : ليس به بأس [٢] .

ويظهر لي أن تحسين ابن المديني قصد به صحة السند عنده والله أعلم.

(النص الحادي عشر): ذكر الحافظ ابن عبدالبر من طريق يزيد بن أبي حبيب عـــن عبدالعزيز بن أبي الصعبة عن أبي أفلح الهمداني عن عبدالله بن زرير الغـــافقي ســـمعه يقـــول: سمعت علي بن أبي طالب يقول: أخذ رسول الله **صلى الله عليه وسلم** حريراً بشـــماله، وذهبـــاً بيمينه ثم رفع بهما يديه فقال: **"إن هذين حرام على ذكور أمتي"** [٣] .

قال علي بن المديني : (هو حديث حسن ، رجاله معروفون، ولا يجيئ عن علي إلا مـــن هذا الوجه) [٤] .

قال ابن القطان الفاسي: (هكذا قال، وأبو أفلح مجهول، وعبـــدالله بـــن زريـــر مجـــهول الحال) [٥] .

وعبدالعزيز بن أبي الصعبة المصري قال فيه ابن المديني : ليس به بـــأس معـــروف ، وذكر ابن يونس أن يزيد بن أبي حبيب تفرد بالرواية عنه [٦] ، ولكن المزي ذكـــر لـــه راويـــاً آخر [٧].

وأبو أفلح الهَمْداني المصري وثقه العجلي [٨] ، وعبدالله بن زُرير وثقه العجلـــي وابـــن سعد [٩] .

وقد صحح هذا الحديث ابن حبان [١٠] ، ولكن ذكر طريقاً شاذاً عن زيد بن أبـــي أُنيســـة عن يزيد عن حميد بن أبي الصعبة عن عبدالله بن زُرير به، فأبدل عبدالعزيز بحميد بـــن أبـــي الصعبة وسقط أبو أفلح من هذا المسند ، وقد نبّه الدارقطني في علله على مخالفة ابن أبي أُنيســـة

(١) التقريب (٤١٨٢).

(٢) تهذيب الكمال (٣١٦/١٨).

(٣) أخرجه أحمد (٩٦/١، ١١٥) وابن أبي شيبة (٣٥١/٨) وأبو داود (٤٠٥٧) وابن ماجه (٣٥٩٥) والنســـائي (١٦٠/٨، ١٦١) وغيرهم .

(٤) التمهيد لابن عبدالبر (٢٤٨/١٤)، ونقل تحسين ابن المديني أيضاً لهذا الحديث عبدالحق في أحكامه كما فـــي نصب الراية (٢٢٣/٤).

(٥) نصب الراية (٢٢٣/٤)

(٦) تهذيب التهذيب (٣٤١/٦).

(٧) تهذيب الكمال (١٤٦/١٨).

(٨) ثقات العجلي (ص٤٩٠).

(٩) تهذيب الكمال (٥١٨/١٤).

(١٠) صحيح ابن حبان (٢٤٩/١٢-٢٥٠).

ثم قال: (والصحيح عن ابن إسحاق قول يزيد بن هارون وجرير عنه لمتابعة عبدالحميد بن جعفر والليث إياهما) [١] يعني كما ورد آنفاً.

(النص الثاني عشر): روى الرُكين بن الربيع عن نُعيم بن حنظلة عن عمَّار بن ياسر مرفوعاً: "**من كان ذا وجهين في الدنيا جعل الله له لسانين من نار يوم القيامة**" [٢] .

قال علي بن المديني: (إسناده حسن، ولا نحفظه عن عمار عن النبي **صلى الله عليه وسلم** إلا من هذا الطريق) [٣] .

ونعيم بن حنظلة لم يذكروا له راوياً إلا الرُكين فقط [٤]، وقد وثقه العجلي وابن حبان [٥]، ولكن بقي هل ثبت عند ابن المديني لقاؤه لعمار أم لا؟ وقد بحثتُ عن ذلك فلم أقف عليه إلى الآن .

ولعل الذي حمل ابن المديني على التساهل في تحسين سند هذا الحديث أن نُعيماً من التابعين ، وأن حديثه الذي يرويه قصير المتن فالظن الغالب أنه حفظه، كما أن الحديث في باب الترهيب وأكثر المحدثين على أنه لا يُتشدد في أحاديث الترهيب والترغيب وما شابهها مما لا يضع حكماً ولا يرفعه، أضف إلى ذلك أن متن الحديث لا يُخالف ما رواه الثقات في هذا الباب وهو حديث أبي هريرة مرفوعاً: "**تجدون من شر عباد الله يوم القيامة ذا الوجهين الذي يأتي هؤلاء بحديث وهؤلاء بحديث هؤلاء**" [٦] ، ورُوي عن أنسٍ – بسند فيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف – عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** مرفوعاً : "**من كان له لسانان في الدنيا جُعِل له لسانان من نار يوم القيامة**" [٧] .

والظاهر من مذهب الإمام علي بن المديني – كما تقدم – أنه يقوي بعض أحاديث التابعين ممن لم يرو عنهم إلا راو واحد إذا وجدت بعض القرائن التي من شأنها تقوية أحاديثهم وهي يصعب حصرها وقد حاولت فيما سبق ذكر ما لاح لي منها .

---

(١) العلل للدارقطني (٣/٢٦١-٢٦٢).

(٢) البخاري في الأدب المفرد (١٣١٦) وأبو داود (٤٨٧٣) والدارمي (٢/٣١٤) والصمت لابن أبي الدنيا (٢٧٦).

(٣) تهذيب الكمال (٢٩/٤٨٢).

(٤)المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٠٥٨)، ومسلم (٢٥٢٦).

(٧) أخرجه هناد بن السري في الزهد (١١٣٧)، وأبو نعيم في الحلية (٢/١٦٠).

(النص الثالث عشر): قال في حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً: "**أول ما خلق الله القلم، فقال له : اجرِ ، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة**": (هذا من حديث أهل الشام، وإسناده حسن) [١] .

والحديث يرويه معاوية بن صالح عن أيوب بن زيد عن عبادة بن الوليد بن عُبادة عن أبيه عن جده [٢] .

وأيوب بن زيد: (قال ابن القطان: لا يعرف، وحسن ابن المديني حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات) [٣] . وقد صرح أيوب بسماعه من عبادة بن الوليد عند الإمام أحمد في المسند [٤] .

والحديث له طريق أخرى عن عُبادة – رضي الله عنه – [٥] ، ورواه جمعٌ عن الوليد ابن عُبادة عن أبيه [٦] ، والوليد ثقة [٧] ، كما أن للحديث شواهد عديدة [٨] .

والظاهر أن مراد ابن المديني بتحسينه لهذا الحديث أنه في حكم المقبول، ومع أن أيوب ابن زيد ليس للقدماء فيه كلام مما يدل على عدم اشتهار حديثه إلا أننا قد قدمنا أن علياً – رحمه الله – لا يتشدد في مثل ذلك لاسيما مع وجود التصريح بالسماع ووجود المتابعات والشواهد .

(النص الرابع عشر): قال الحافظ ابن كثير: (قال الإمام أحمد: حدثنا عبدالله بن يزيد، حدثنا حيوة، أخبرنا أبو عقيل زُهرة بن مَعْبَد عن ابن عمه عن عقبة بن عامر أنه خرج مع رسول الله **صلى الله عليه وسلم** في غزوة تبوك فجلس رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يحدث أصحابه فقال:

"**من قام إذا استقلَّت الشمس فتوضأ فأحسن الوضوء ثم قام فصلَّى ركعتين خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه**" ... الحديث [٩] .

وقال علي بن المديني : هذا حديث حسن) [١٠] .

---

(١) بيان الوهم (٣/٦١٠).
(٢) أخرجه أحمد (٥/٣١٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٧).
(٣) لسان الميزان (١/٤٨١).
(٤) أخرجه أحمد (٥/٣١٧).
(٥) انظر السنة لابن أبي عاصم (١٠٢) في سنده من لا يُعرف.
(٦) انظر السنة لابن أبي عاصم (١٠٣، ١٠٤،١٠٥).
(٧) تهذيب الكمال (٣١/٣١-٣٢).
(٨) انظر السلسلة الصحيحة (١٣٣).
(٩) مسند أحمد(١/١٩).
(١٠) مسند الفاروق (١/١١٠-١١١).

ابن عم زُهرة لم يسم ولا يُدرى من هو، وللأسف لا نستطيع الجزم كيـف حَسَّـن ابـن المديني هذا الحديث هل لهذا الإسناد أم لأن الحديث مروي بطريق صحيحة ثابتة عن عقبة بـن عامر بنحو المتن السابق أخرجها مسلم [1] وغيره؟ وذلك لأن ابن كثير لم ينقل إلا قـول علـي: (هذا حديث حسن) فقط، وعادته أن يقول : رواه علي بن المديني عن فلان بـه وقـال: ، ممـا يسمح للناظر أن يعرف أي سند يريد ابن المديني.

كما أنني أخشى من تصرف المحقق في وضع النص لأنه ذكر في مقدمـة الكتـاب أن المخطوطة الوحيدة التي هي بخط ابن كثير بنفسه قد ملأ هوامشها بإضافات وزيادات، ولم يذكـر منهجه في إدخال تلك الهوامش في صلب الكتاب ، وليست مخطوطة الكتاب لدي لأتحقـق مـن ذلك.

وعلى أية حال فإن حديث عقبة بن عامر الذي حسنه ابن المديني ثابت وصحيـح ولـه أكثر من طريق، وليس لدينا برهان على أن ابن المديني إنما حسن إسناد زُهرة بن معبد عن ابـن عمه الذي لا يعرف أحد – ممن طالعت كلامه – من هو أو ما اسمه؟ لأن ابن كثير لم يورد عن ابن المديني ما يوضح مراده من طرق حديث عقبة بن عامر، والله أعلم.

---

(١) صحيح مسلم (٢٣٤).

٣- أحاديث أطلق عليها الحسن مقيداً.

(النص الخامس عشر): ورد في كتاب "العلل" لابن المديني: (قال علي في حديث عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"إني ممسك بحجزكم عن النار"** [1] .

قال : هذا حديث حسن الإسناد، وحفص بن حميد مجهول [2] ، لا أعلم أحداً روى عنه إلا يعقوب القمي [3] ، ولم نجد هذا الحديث عن عمر إلا من هذا الطريق، وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة [4]) [5] .

وتحسين ابن المديني هنا مقيد بشرط، كأنه يقول: إن هذا الإسناد حسن لولا حفص بن حميد فإنه مجهول، ويشهد لهذا أن ابن كثير نقل هذا النص عن علي بن المديني هكذا: (ولم نجده عن عمر إلا من هذا الطريق ، وهو حسن الإسناد إلا أن حفص بن حميد مجهول) [6] . وقال تلميذ ابن المديني يعقوب بن شيبة : (هذا حديث حسن الإسناد غير أن في إسناده رجلاً مجهولاً) [7] .

وقد استعمل ابن المديني مثل ذلك في قوله: (وإسناده كله جيد إلا أن داود بن خالد هذا لا يحفظ عنه إلا هذا الحديث من وجه من الوجوه) [8] ، وفي قوله: (هذا حديث بصري.. وهو معروف الإسناد إلا رجلاً واحداً ابن أغيد، لا أعرف عنه حديثاً غير هذا) [9] .

وكثيراً ما نرى لأهل العلم مثل ذلك نحو قولهم: "هذا حديث صحيح لولا أنه منقطع"، "هذا حديث حسن إلا أن فيه فلاناً ضعيف"، "ولولا فلان لكان الحديث ثابتاً" ، لذا أرى أن النص السابق هو في حقيقته رد للحديث كما يظهر من السياق.

وقد يقال: ما دام ابن المديني ضعَّف هذا الحديث، فلماذا لم يقل بصريح العبارة إنه ضعيف الإسناد؟

أقول: ربما فعل ذلك لأن جهالة حفص بن حميد قد تنتفي عنده في المستقبل، ويؤيد هذا

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١١/٤٥١-٤٥٢) ، والبزار في مسنده (١/٣١٤)، ويعقوب بن شيبة في مسند عمر (ص٨٤).

(٢) في التقريب (١٤٠٣): (لا بأس به).

(٣) في التقريب (٧٨٢٢): (صدوق يهم).

(٤) أخرجه البخاري (٣٠٧٣)، ومسلم (١٨٣١)، ومسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٨٥-٨٨).

(٥) العلل (ص٩٤).

(٦) مسند الفاروق (٢/٦٠٠)، وتفسير ابن كثير (٥/٣٠).

(٧) مسند عمر (ص٨٢).

(٨) العلل لابن المديني (ص٩٦).

(٩) المرجع السابق (ص٩٥).

الاحتمال أنه وجد راو آخر غير القمي قد روى عنه [١] ، ولهذا قوى أمره بعض المحدثين [٢] .

وقد يقال: ألا يكون ابن المديني عنى بالحسن هنا الحسن لغيره لأن الحديث تقوى بما رواه أبو هريرة من وجه آخر؟

أقول: أستبعد ذلك لأنه لم يُشر رحمه الله إلى شيء من ذلك ، والظاهر أنه لما ضعف إسناد عمر رضي الله عنه، ذكر ما يغني عنه وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(النص السادس عشر): ذكر الحافظ ابن كثير من طريق داود بن أبي الفرات [٣] عن عبدالله بن بُريدة عن أبي الأسود [٤] عن عمر مرفوعاً: "**أيّما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة، فقلنا : وثلاثة ؟ قال: وثلاثة، قلنا: واثنانِ؟ قال: واثنانِ، ثم لم نسأله عن الواحد**" [٥].

ثم نقل عن الإمام علي بن المديني قوله: (لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وفي إسناده بعض الانقطاع ، لأن عبدالله بن بُريدة يُدخل بينه وبين أبي الأسود يحيى بن يعمر، وقد أدرك أبا الأسود ولم يقل فيه: سمعتُ أبا الأسود.

وهو حديث حسن الإسناد إن كان عن أبي الأسود ، انتهى كلامه) [٦] .

قصد ابن المديني أن هذا الحديث يكون قوياً إن كان ابن بُريدة رواه عن أبي الأسود سماعاً منه، وابن المديني هنا بين ضعف السند بسبب الانقطاع ثم أوقف تحسين السند على ثبوت سماع ابن بُريدة من أبي الأسود، وقصده من هذا التحسين صحة الحديث كما يظهر إذ لا علة في السند إلا شبهة الانقطاع، لذا لاحظ دقة الإمام ابن المديني في قوله: (وفي إسناده بعض الانقطاع) فلو زال لصح الحديث.

وفي هذا النص يُلاحظ أن ابن المديني استخدم أسلوب التحسين المقيد بشرط ، وهذا يشبه من حيث المعنى ما ذهبت إليه من تأويل النص السابق برقم (١٥).

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه وقال الحافظ في الفتح: (ولم أره من رواية

---

(١) تهذيب الكمال (٧/٨-٩).

(٢) المرجع السابق والجرح والتعديل (٣/١٧١) والتمهيد (٢/٣٠٠-٣٠١) والترغيب للمنذري (١/٥٦٥).

(٣) هو داود بن بكر بن أبي الفرات الأشجعي مولاهم المدني صدوق – انظر التقريب (١٧٧٧).

(٤) هو ظالم بن عمرو بن سفيان مشهور بكنيته أبو الأسود الدؤلي أو الدّيلي ثقة فاضل مخضرم – انظر التقريب (٧٩٤٠).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٦٨) والترمذي (١٠٥٩) وقال: حسن صحيح، والنسائي (٤/٥٠) وقد ذكر كلام علي هنا باختصار الحافظ الدارقطني في التتبع (ص٣١٦) وذكر أن علياً أعله في كتابه المسند.

(٦) مسند الفاروق (١/٢٤٢-٢٤٣) وفيه (إن كان من أبي الأسود) وأظنه خطأ والصواب عن أبي الأسود.

عبدالله بن بريدة عنه – أي عن أبي الأسود – إلا معنعناً ... وابن بُريدة ولد في عهد عمر فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة فلعله أخرجه شاهداً ، واكتفى للأصل بحديث أنس) (١) . وقال في هدي الساري: (ولم أره إلى الآن من حديث عبدالله بن بُريدة إلا بالعنعنة فَعِلَّتُهُ باقية، إلا أن يعتذر للبخاري عن تخريجه بأن اعتماده في الباب إنما هو على حديث عبدالعزيز بن صهيب عن أنس بهذه القصة سواء... وأخرج البخاري حديث أبي الأسود كالمتابعة لحديث عبدالعزيز بن صهيب فلم يستوفِ نفي العلة عنه كما يستوفيها فيما يخرجه في الأصول) (٢) .

(النص السابع عشر): قال الحافظ ابن كثير: (قال علي بن المديني: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا عبدالرحمن المحاربي عن الحجاج بن دينار عن محمد بن سيرين عن عَبيدة قال: جاء عيينة بن حصن والأقرع بن حابس إلى أبي بكر رضي الله عنه فقالا: يا خليفة رسول الله إن عندنا أرضاً سبخة ليس فيها كلأ ولا منفعة فإن رأيت تقطعناها؟ قال: فأقطعها إياهما وكتب لهما كتاباً، وأشهد عمر وليس في القوم، فانطلقا إلى عمر ليشهداه، فلما سمع عمر ما في الكتاب تناوله من أيديهما ثم تفل فيه فمحاه فتذمَّرا وقالا له مقالة سيئة فقال: إن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** كان يتألفكما والإسلام يومئذٍ قليل، وإن الله أعزَّ الإسلام فاذهبا فاجهدا جهدكما....

ثم قال: هذا حديث منقطع الإسناد لأن عَبيدة لم يدرك، ولم يرد عنه أنه سمع عمر ولا رآه ، ولا يحفظ هذا الحديث عن عمر بأحسن من هذا الإسناد ، وقد رواه طاووس مرسلاً، وأول هذا الحديث كوفي ثم يرجع إلى واسطي ثم يرجع إلى بصري، ثم يرجع إلى عَبيدة وهو كوفي انتهى كلامه رحمه الله) (٣) .

عَبيدة هو ابن عمرو السَّلْماني الكوفي، أسلم قبل وفاة النبي **صلى الله عليه وسلم** بسنتين، وسمع عبدالله بن مسعود وعلياً رضي الله عنهما (٤) وذكر الواقدي – وهو ليس بحجة – أن عَبيدة هاجر في زمن عمر (٥) . ونصَّ البخاري أنه سمع من عمر (٦) ، وأما علي بن المديني فالظاهر أنه لم يثبت عنده لُقي عَبيدة لعمر، وأما قوله: لم يدرك فيقصد لم يدرك تلك القصة أي لم يحضرها وأما معاصرته لأبي بكر وعمر فهي ثابتة من غير شك.

---

(١) فتح الباري (٣/٢٧٢).

(٢) هدي الساري (ص٣٧٤).

(٣) مسند الفاروق (١/٢٥٩-٢٦٠). والحديث أخرجه البيهقي في الكبرى (٧/٢٠).

(٤) انظر تهذيب الكمال (١٩/٢٦٦-٢٦٨).

(٥) طبقات ابن سعد (٦/٩٣).

(٦) التاريخ الكبير (٦/٨٢).

وقول الإمام علي بن المديني: ولا يحفظ هذا الحديث عن عمر بأحسن من هذا الإسناد، مع بيانه أنه يراه منقطعاً مثل قولهم: أصح شيء في الباب فلا يلزم منه الصحة المطلقة ولكن يُقصد بذلك أنه أقوى ما ورد ولو كان ما ورد كله فيه ضعف، فمثل ذلك يحمل على النسبية، ويظهر أنه عنى بالأحسن أي الأقوى والأصح ولم يُرِدْ المعنى الذي اصطلح عليه لدى متأخري علماء مصطلح الحديث.

(النص الثامن عشر): أخرج الإمام البخاري في صحيحه : (وقال لي عليُ بن عبدالله: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن عبدالملك بن سعيد ابن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "خرج رجل من بني سَهمٍ معَ تميم الداري وعدي بن بَدَّاء [1] . فمات السهمي بأرضٍ ليس بها مسلم، فلما قَدِما بتركته فقدوا جاماً [2] من فضةٍ مُخَوَّصاً من ذهب، فأحلفهما رسول الله **صلى الله عليه وسلم** . ثم وُجِد الجامُ بمكة فقالوا: ابتعناه من تميمٍ وعدي، فقام رجلانِ من أولياء السهمي فحلفا: لشهادتنا أحقُ من شهادتهما وإن الجامَ لصاحبهم، قال: وفيهم نزلت هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ...﴾ [المائدة : ١٠٦]) [3] .

وقال البخاري: (قال علي: لا أعرف محمد بن أبي القاسم، وقال علي: هو حديث حسن) [4] .

وقال عمر بن محمد بن بُجير عن البخاري: (لا أعرفُ محمد بن أبي القاسم كما أشتهي قيل له: رواه غير محمد بن أبي القاسم؟ قال: لا. قال: وكان علي بن عبدالله يستحسن هذا الحديث حديث محمد بن أبي القاسم. قال – أي البخاري – : وروى عنه أبو أسامة إلا أنه غير مشهور) [5] .

---

(١) عدي بن بَدَّاء قال ابن حبان: له صحبة وأنكر ذلك ابن منده وأبونُعيم وابن عطية والراجح أنه مات نصرانياً ولا يعرف له إسلام، انظر الإصابة (٢/٤٦٧).

(٢) الجام هو الإناء كما في فتح الباري (٥/٤٨٢).

(٣) صحيح البخاري (٢٧٨٠).

(٤) تهذيب الكمال (١٨/٣١٢)، وأيضاً في الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني (١/٣١٥-٣١٦)، ومختصر سنن أبي داود للمنذري (٥/٢٢٢-٢٢٣)،. وهذا النص عن علي بن المديني استفدته من رسالة "الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال" (ص٦٢٠).

(٥) تهذيب الكمال (٢٦/٣٠٦)، تهذيب التهذيب (٩/٤٠٨)، وبنحوه في فتح الباري (٥/٤٨١)، وابن بُجير من الحفاظ انظر النبلاء (١٤/٤٠٢٩).

وروى النسفي عن البخاري قال: (لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي (وفي نسخة الصغاني: كما أشتهي). وقد روى عنه أيضاً أبو أسامة، وكان علي بن عبدالله – يعني ابن المديني – استحسنه) [١] .

ومحمد بن أبي القاسم الكوفي وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن حبان [٢] ، ولكن البخاري وشيخه علي بن المديني لم يعرفاه، لذا أرى أن تحسين ابن المديني لهذا الحديث لم يقصد به صحة السند ولا الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين لتصريحه بعدم معرفة محمد بن أبي القاسم بل قصد به حُسن المتن لما تضمنه من إيضاح وبيان لعدد من القضايا المختلف فيها حتى إن الآيتين التي ذكر في الحديث أنهما نزلت بسبب القصة الواردة فيه، قال فيهما الزجّاج في "المعاني":

(هذه الآيات الثلاث من أشكل ما في القرآن إعراباً وحكماً ومعنى) [٣].

ووضّح ابن القيم في كلامٍ له أن حديث ابن عباس مرجح لبعض الأقوال المختلفة في تفسير الآيات فقال: (وقد تأول قوم الآية تأويلات باطلة، فمنهم من قال: كلها في المسلمين وقوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ يعني من غير قبيلتكم وهذا باطل.

فإن الله افتتح الخطاب بـ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ثم قال: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ ، ومعلوم أن غير المؤمنين هم الكفار ... وحديث ابن عباس صريح في المراد بها، وأن الشهود من أهل الكتاب)[٤] .

كما أن هناك احتمالاً آخر في معنى تحسين ابن المديني لهذا الحديث، وهو أن يكون قصد به أن هذا الحديث لا يحفظ عن ابن عباس بإسناد أحسن منه لا سيما وأن محمد بن إسحاق روى عن أبي النضر عن باذان مولى أم هانيء عن ابن عباس نحو القصة السابقة ولكن قال أبو عيسى الترمذي: (هذا حديث غريب وليس إسناده بصحيح، وأبو النضر الذي روى عنه محمد بن إسحاق هذا الحديث هو عندي محمد بن السائب الكلبي يُكنّى أبا النضر وقد تركه أهل الحديث وهو صاحب التفسير) [٥] ، ثم قال: (وقد روي عن ابن عباس شيء من هذا على الاختصار من غير هذا الوجه) [٦] . فساق الحديث السابق عن يحيى بن آدم به ثم قال: (هذا حديث حسن

---

(١) فتح الباري (٥/٤٨١).

(٢) انظر تهذيب الكمال (٢٦/٣٠٥) وهدي الساري (ص٤٦٤).

(٣) فتح الباري (٥/٤٨٠) يعني بالآيات الثلاث ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨ من سورة المائدة.

(٤) تهذيب مختصر سنن أبو داود لابن القيم (٥٢٢٢).

(٥) الجامع للترمذي (٥/٢٥٩).

(٦) المصدر السابق .

غريب، وهو حديث ابنُ أبي زائدة) [١] .

ولا شك أن الحديث الذي أخرجه البخاري وحسنه ابن المديني أمثل من هذا الذي ذكره الترمذي ، ومما يقوي هذا الاحتمال أن ابن المديني استخدم هذا الأسلوب في النص السابق برقم (١٧).

ومما يحسن التنبيه عليه هنا أن الحافظ المنذري ذكر أن البخاري ألمح إلى كون هذا الحديث ليس على شرطه بقوله في أوله: (قال لي علي) [٢] . وأكَّد ذلك الحافظ ابن حجر - الخبير بصحيح البخاري - بقوله: (أخرجه المصنف في التاريخ فقال: حدث علي بن المديني، وهذا مما يقوي ما قررته غير مرة من أنه يعبر بقوله: "وقال لي" في الأحاديث التي سمعها لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر أو حيث تكون موقوفة) [٣].

وقد يُقال: ألا يحتمل أن ابن المديني قصد بالحُسن هنا أن هذا الحديث له طرق أخرى يتقوى به ويحسن حاله، لاسيما مع قول ابن كثير في تفسيره [٤]: (وقد ذكر هذه القصة مرسلة غير واحد من التابعين منهم عكرمة ومحمد بن سيرين وقتادة، وذكروا أن التحليف كان بعد صلاة العصر، رواه ابن جرير، وكذا ذكرها مرسلة مجاهد والحسن والضحاك ، وهذا يدل على اشتهارها في السلف وصحتها)؟

والرد على هذا القول: بأن علياً لم يشر من قريب أو من بعيد إلى أنه قوى الحديث لتعدد طرقه، وهذا تحميل لكلامه أكثر مما يحتمل، ولا ينبغي أن نفسر كلام الأئمة المتقدمين بما يتوافق مع ما استقر الاصطلاح عليه عندنا والأولى أن يفسر كلامهم بما هو معروف عندهم.

وتقوية الحديث الضعيف بتعدد الطرق - لم أجد فيه حتى الآن نصاً صريحاً عن الإمام علي بن المديني يدل على أنه يقول به - وهذا بعكس التفسيرين اللذين ذكرتُهما في معنى تحسينه لهذا الحديث حيث يوجد ما يشهد لهما من اصطلاح متقدمي أهل الحديث أو من كلام ابن المديني

---

(١) المصدر السابق.

(٢) مختصر سنن أبي داود (٥/٢٢٢)، وقد اعترض ابن القيم على المنذري وقال: (هذا تعليل فاسد، فإن البخاري رواه في صحيحه مسنداً متصلاً)، ولكن ما قاله المنذري هو الراجح لما قاله الحافظ ابن حجر.

(٣) فتح الباري (٥/٤٨١)، وقد تكلف الأستاذ إكرام الله في رسالته "الإمام علي بن المديني" في رده على المنذري بإيراده نصوصاً عن ابن الصلاح وابن كثير تؤكد على أن ما قال فيه البخاري: قال لنا أو قال لي لا يدل على الانقطاع، قلتُ: والمنذري لم يذكر الانقطاع إنما قال ليس على شرطه يعني في الرجال وفرق بين الأمرين، ولا شك أن ما قال فيه البخاري: قال لي لا يعد معلقاً لأنه نص جلي في السماع واتصال السند ولكن بالنسبة لهذا الحديث أشار البخاري بنفسه بأن محمد بن أبي القاسم غير مشهور وقال: لا أعرفه كما ينبغي، لذا أرى أن ما حققه الحافظ ابن حجر هنا هو المتعين ويدل عليه هذا الحديث الذي تكلم فيه البخاري وأخرجه بتلك الصفة والله أعلم.

(٤) تفسير ابن كثير (٢/٦٧٤).

نفسه.

(النص التاسع عشر): روى حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عـن عطاء بن يسار عن زيد بن خالد قال: "سألتُ عنه خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليـه وسلم عثمان وعلياً وطلحة والزبير وأُبي بن كعب فقالوا: الماء من الماء" [١] .

قال علي بن المديني: (إسناد حسن، ولكنه حديث شاذ غير معـــروف، وقـد روي عـن عثمان وعلي وأبي بن كعب بأسانيد جياد أنهم أفتوا بخلافه) [٢] .

ومراده أن رجال السند ثقات فهو بهذا الاعتبار إسناد حسن ولكن الحديث شـــاذ لوجـود المخالفة كما هو واضح بجلاء من النص.

فالتحسين هنا مقيد بالسند أما المتن فهو شاذ عند علي رحمه الله تعالى.

---

(١) الاستذكار لابن عبدالبر (٣/٨٣) ، وهذا النص في التمهيد أيضاً (٢٣/١١٠) ولكن بلفظ "إسناده جيـد" بـدل "حسن".

(٢) المصدر السابق، (٣/٨٣) .

ثانياً: إطلاقه الحسن على بعض رواة الحديث:

وصف الإمام ابن المديني مرويات بعض الرواة بالحُسن ، وقد وقفتُ على أربعة نصوص في ذلك:

١- قال يعقوب بن شيبة: (سمعت علي بن المديني يضعف ما حَدَّث به ابن أبي الزناد بالعراق ، ويصحح ما حدث به بالمدينة) قال: (وسمعت ابن المديني يقول: "ماروى سليمان الهاشمي عنه فهي حِسان ، نظرت فيها فإذا هي مقارِبة، وجعل علي يستحسنها") [١] .

وسليمان هو ابن داود بن داود بن علي بن عبدالله بن عباس القرشي أبو أيوب الهاشمي، سكن بغداد ، وهو ثقة بالاتفاق [٢] ، ويظهر أنه مدني نشأةً ثم سكن بغداد بعدُ إذ لاحظتُ أن جُل شيوخه من المدينة، ولم أجد ما يدل على مكان سماعه من ابن أبي الزناد هل كان بالمدينة أم بالعراق؟ ولكن ظاهر كلام ابن المديني أنه يصحح روايته عن ابن أبي الزناد، ومعنى قوله "مقارِبة" [٣] بفتح الراء المهملة أو بكسرها أي أن حديثه عنه يقارب المرويات الصحيحة عن ابن أبي الزناد. ويؤكده أن ابن المديني قال في ابن أبي الزناد : (حديثه بالمدينة حديث مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب، وقد نظرت فيما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة) [٤] وفي لفظٍ آخر قال: (ما حدث عبدالرحمن بن أبي الزناد بالمدينة فهو صحيح، وما حدث به ببغداد أفسده البغداديون) [٥] .

ففي هذين النصين دلالة على أن لفظ "المقاربة" مرادف "للصحة" في مفهوم ابن المديني – على الأقل في هذا الموضع- . ومما يشهد لذلك أن البخاري تلميذ ابن المديني قال في حديث: (هو حديث صحيح، وكثير بن زيد سمع من الوليد بن رباح ، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة والوليد بن رباح مقارب الحديث) [٦] .

فدل ذلك على أن من قيل فيه أحاديثه مقاربة قد يصحح له في بعض الأحيان فإذا تأملنا مع ذلك سياق كلام ابن المديني بتمامه كما نقله يعقوب بن شيبة نجد معنى الحسن هنا يندرج ضمن صحيح حديث ابن أبي الزناد لا ضعيفه.

٢- ذكر يعقوب بن شيبة عن ابن المديني أنه قال: (أبو معاوية حسن الحديث عن

---

(١) شرح علل الترمذي (٦٠٦/٢).

(٢) انظر تهذيب الكمال (٤١٠/١١-٤١٣).

(٣) حول ضبط لفظة مقارب الحديث انظر التقييد والإيضاح (ص١٦٢) وفتح المغيث (١١٥/٢).

(٤) تاريخ بغداد (٢٢٩/١٠).

(٥) المرجع السابق.

(٦) علل الترمذي الكبير (٦٧٧/٢).

الأعمش حافظ له، وكان غير حديث الأعمش يُقرأ عليه [من] الكتب) (١) ، قال ابن رجب: (يعني أنه كان لا يحفظه) (٢) .

أبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير، راوية الأعمش، ويُفهم من سياق الكلام أن علياً يعني بحسن الحديث الصحة بدليل قوله: "حافظ له" ، ثم بإشارته إلى أنه فيما يرويه عن غير الأعمش لم يكن بذاك الحافظ، ويشهد لهذا قول الإمام أحمد : (هو في حديث الأعمش أثبت منه في غيره) (٣) ، وقول عثمان بن أبي شيبة: (أبو معاوية حجة في حديث الأعمش، وفي غيره لا) (٤) .

٣- قال يعقوب بن سفيان: حدثني محمد قال: سمعت علياً: (من روى من أصحاب ابن عباس عن أبي هريرة ... قال: وسألت علياً : لقي محمد بن إبراهيم التيمي أحداً من أصحاب النبي **صلى الله عليه وسلم** ؟ قال : أنس بن مالك ورأى ابن عمر.

فقلت له : جابر؟

قال: لا، وهو حسن الحديث، مستقيم الرواية ، ثقة إذا روى عنه ثقة ، رأيت على حديثه النور، وأما رواية أهل الكوفة عن ابنه عنه فليس بشيء، ابنه ضعيف منكر الحديث)(٥).

وظاهر سياق النص يبين أنه قصد بالحسن هنا الصحة.

٤- قال ابن محرز: (سمعت علياً يقول: ليس أحد أثبت في سعيد بن أبي سعيد المقبري من ابن أبي ذئب، وليث بن سعد، ومحمد بن إسحاق، هؤلاء الثلاثة يسندون أحاديث حِسان، ابنُ عجلان كان يخطئ فيها) (٦) .

ووصفه لأحاديثهم بالحِسان يعني صحيحة ثابتة بدلالة وصفه لهم بأنهم الأثبت.

وبعدما تقدم من نصوص علي بن المديني يأتي - الآن - دور تحديد مفهوم الحسن عنده، وما هو مقصوده منه؟

ابتداءً نجد أن التصور النظري يقدم لنا خمسة افتراضات أو احتمالات هي:

أولاً: أنه قصد بالحسن الحُسن اللغوي.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٧٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المعرفة والتاريخ (١/٤٢٥-٤٢٦).

(٦) معرفة الرجال لابن محرز (٢/٢٠٧). وهذا النص فات الأستاذ إكرام الله فلم يذكره في رسالته، وأظنه بسبب وقوع تصحيف في الأصل إذ فيه "يسندون أحاديث حسان بن عجلان" وهذا خطأ بلا ريب والصواب ما أثبته.

ثانياً: أنه قصد به الغرابة والتفرد سنداً أو متناً.

ثالثاً: أنه قصد به الحسن لغيره.

رابعاً: أنه قصد به الحسن لذاته.

خامساً: أنه قصد به الصحيح.

فعلينا أن نناقش هذه الافتراضات على ضوء النصوص التطبيقية السابقة لنصل إلى اختيار الصواب منها – إن شاء الله تعالى – .

أولاً: يَبْعُدُ جداً أن يكون الإمام ابن المديني قصد في كل أو معظم النصوص المتقدمة بالحسن الحُسن اللغوي أي ما تميل له النفوس وتطلبه. لأن معنى ذلك أنه حكم بالحسن نظراً للمتون دون التفات إلى درجة الحديث من صحة أو ضعف، وهذا ما يأباه النظر الصحيح في نصوص الإمام رحمه الله، فقد رأيناه صحَّح عدداً من الأحاديث التي حسنها، كما أنه حكم على عدد من الأحاديث بأنها حسنة الإسناد مما يؤكد أنه لم ينظر لحسن المتن حين استخدم كلمة "الحسن"، يضاف إلى ذلك أنه لم يشر أدنى إشارة في نصوصه المتقدمة إلى الحسن عنده بمعناه اللغوي.

إلا أننا وجدنا النص الثامن الذي قال فيه الإمام ابن المديني: (لا أعرف محمد بن أبي القاسم، وهو حديث حسن)، أنه ربما عنى بالحسن هنا حسن المتن لأنه بين أن في السند من لم يعرف، ولأن المتن يتضمن إيضاحاً وبياناً لعدد من القضايا الخلافية مما جعله حديثاً يُحتاج إليه.

ولكن رجحت هناك أنه قصده، أي أن الحديث أحسن من الحديث الآخر من حيث السند، وهذا تحسين نسبي لذلك الحديث من حيث النظر إلى شدة ضعف الحديث الآخر.

ثانياً: نستبعد أن يكون قصد الإمام ابن المديني من تحسيناته لوجود غرابة في المتن لأنه لا يوجد في كلامه ما يشير إلى أنه التفت إلى ذلك .

أما الغرابة أو التفرد في السند فقد جاء في عدد من النصوص السابقة قوله: ولا يحفظ إلا من هذا الطريق ونحو هذه العبارة، فهل هذا هو قصده من الحسن؟

يظهر لي أنه لم يقصد ذلك بدليل أنه قال مثل ذلك في عددٍ من الأحاديث الصحيحة كقوله: (صحيح من حديث عمر، ولا يحفظ إلا من هذا الوجه، ورجاله معروفون) [١] . وقوله: (صحيح، لا أحفظه إلا من حديث زائدة عن عاصم) [٢] ، وقوله : (والحديث صحيحٌ ولا يحفظ

---

(١) مسند الفاروق (٢٠١/١).

(٢) المرجع السابق (٥٣٢/٢).

إلا من طريق عكرمة بن عمار) [١] .

فلو كان مجرد التفرد أو الغرابة هما سبب التحسين لقال في هذه الأحاديث إنـــها حســنة بدل تصحيحه لها.

ويؤكد ذلك أنه صرح بتفرد الروايات في عدد من النصوص المتنوعة الأحكــام كقولــه: (لا نحفظه إلا من هذا الوجه، وعاصم بن عبيد الله فيه ضعف) [٢] . وقوله: (لم نجده عن عمــر إلا من هذه الطريق ، وقد روي عن علي من وجوه صحيحة) [٣] وقوله: (لم نجده إلا مــن هــذا الوجه ، وإسناده مصري، ورجاله معروفون عند أهل مصر) [٤] . وقوله: (هذا إسناد بصـــري، ولا نعرفه إلا من حديث حماد) [٥]. وكقوله: (هذا حديث صالح الإسناد، ولم يرو عن عمــر إلا من هذا الوجه) [٦] وقوله: (هذا إسناد مدني صالح ولم نُصبْهُ مسنداً إلا من هــذا الطريــق) [٧] . وكقوله: (هذا إسناد مجهول لا نحفظه إلا من هذا الطريق ، وسيار بن المعرور مجهول لا نعلــم أحداً روى عنه إلا سماك) [٨] .

فدلت هذه النصوص المتنوعة الأحكام على أنه لا خصوصية أو ترابط بيــن التحسـين والحديث الغريب الفرد عند ابن المديني وبهذا نستبعد أن يكون معنى الحسن عنده يعني الغرابــة أو التفرد في السند.

ثالثاً: ونستبعد أن يكون أراد بالحسن الضعيف المعتضد بغيره، وذلك لما يلي:

١- ظاهر سياق النصوص أنه حكم بالحسن على الحديث لذات الطريق التــي تكلـم عليها وليس باعتبار شواهد أو متابعات، وهذا أمر ظاهر لكل من تدبر سياق كلامه.

٢- عدد من الأحاديث التي حسنها هي في الحقيقة صحيحــة لذاتــها بـل بعضــها صححها هو بنفسه في مواضع أخرى كما هو ظاهر مما تقدم، فلا يستقيم في عُرف أهل الفـن أن يُقال في مثلها هي من قبيل الحسن لغيره!!

---

(١) المرجع السابق (٢/٥٨٤).
(٢) المرجع السابق (١/٣٢٦).
(٣) المرجع السابق (٢/٦١٣).
(٤) المرجع السابق (٢/٦٣٧).
(٥) المرجع السابق (٢/٦٧١)
(٦) المرجع السابق (١/٣١٠).
(٧) المرجع السابق (١/٣٥٧).
(٨) المرجع السابق (١/٢٠٨).

٣-لم ترد عنه – رحمه الله – أي إشارة إلى أنه أراد الحسن لغيره فيما حسنه من أحاديث، بينما رأينا له عدة نصوص أخرى قد صرَّح فيها بوجود روايات أخرى كقوله: (وهو حديث صالح ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به، وقد روي عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** تثبيت هذا الحديث) [1] .

وقوله: (صالح الإسناد ، ولا يحفظ عن عمر إلا من هذا الوجه، وأبو الحكم هذا لا أعلم من روى عنه إلا سلمة بن كهيل، وقد روي هذا الحديث من وجوه كثيرة عن الصحابة) [2] .

وقوله: (هذا حديث كوفي ضعيف الإسناد، منكر، مع أنه منقطع من قبل سعيد بن المسيب، وقد روي عن عمر قوله في الحكرة من طريق أخرى) [3] ، وهنا لم يصرح بالتقوية ولكن ضعف السند وصرح أن له طريقاً آخر. ومبيناً تعدد الروايات، فلو أراد مفهوم الحسن لغيره فيما حسنه من أحاديث لأشار إلى تعدد الروايات من متابعات أو شواهد.

رابعاً: ذهب الحافظ ابن حجر إلى أن وصف ابن المديني للأحاديث بالحسن يقصد به المعنى الاصطلاحي كما تدل عليه ظاهر عبارته [4] ، وذهب السخاوي إلى أنه أطلقه على الحسن لذاته [5] .

ولا أدري ما هو مراد الحافظ من الحسن الاصطلاحي هل هو الحسن لذاته أم لغيره أم كلاهما؟ ومطلق العبارة تدل على الحسن لذاته ولغيره فكلاهما يسمى حسناً اصطلاحاً.

أما أن يكون مراد ابن المديني الحسن لغيره فقد بينت في النقطة السابقة أنه لا يستقيم، وأما أن يكون مراده هو الحسن لذاته فهذا أيضاً لا يستقيم لما يلي:

١- أن تعريف الحسن لذاته كما رجحه الحافظ ابن حجر – ومن جاء بعده – يختلف عن الصحيح في ضبط الراوي فقط، فالصحيح راويه تام الضبط، وأما الحسن لذاته فيكون راويه خفيف ضبطه.

وإذا سبرنا النصوص الماضية نجد أن الرواة الذي حَسَّن لهم ابن المديني على نوعين: إما رواة ثقات، أو رواة غير معروفين، إذ لم يرو عنهم إلا واحد أو اثنان .

وكلا النوعين لا ينطبق عليه تعريف الحسن لذاته – كما استقر عند المتأخرين-.

٢- حقيقة الحديث الحسن لذاته أنه مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف، وقد رأيت

(١) مسند الفاروق (٢٨٨/١).
(٢) مسند الفاروق (٥١٢/٢).
(٣) مسند الفاروق (٣٤٨/١).
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٢٦/١).
(٥) فتح المغيث (٨٢/١).

ابن المديني تنوعت استعمالاته في المرتبة الوسطى ففي بعض الأحيان يريد بها ما ليس بمتروك ويعبر عن ذلك بقوله : "ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به" كقوله في أحد الأحاديث: (هو حديث صالح، ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به) [١] .

وكقوله: (هذا حديث صالح الإسناد ، وليس بالصافي، وهو حديث كوفي لا نحفظه إلا من هذا الوجه، وأبو عقيل ضعّفه أبو أسامة) [٢]، أبو عقيل هو عبدالله بن عقيل الثقفي الكوفي صدوق [٣] .

وقد حكم على عدد من الأحاديث بأنها صالحة [٤] ، وبيَّن بنفسه معنى هذا الوصف بقوله: (ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به). كما أنه قال في عدد من الرواة : (كان صالحاً وسطاً) [٥] . وقال في آخرين: (كان صالحاً وسطاً ولم يكن بالقوي) [٦] . وقال في غيرهم: (صالح ليس بالقوي) [٧] . وحيناً يريد بها ما لا بأس به وقال مرة : (صالح وسط ليس به بأس) [٨] وقال أخرى: (صالح لا بأس به) [٩] وقال: (وسط ولم يكن به بأس) [١٠] ، فهنا أظهر أن الصالح عنده ما كان وسطاً ولا بأس به فهو أقرب ما يكون لمرتبة "الصدوق" في بعض استعمالاته.

خامساً: يترجح لي أن ابن المديني قصد الصحة بدرجاتها المتفاوتة فيما حسنه من أحاديث تقدم الكلام عليها في هذا المبحث ، وذلك لما يلي :

١- أطلق الصحة بألفاظ صريحة لا لبس فيه على عدد من الأحاديث التي حسنها، ولم نجد عنه أي إشارات أو أحكام أخرى تدل على أنه أراد احتمالاً من الاحتمالات المتقدمة، بل وجدنا له عبارة تكاد تكون مفسرة لمعنى الحسن عنده، فقد حسن حديثاً في موضع وقال في

---

(١) مسند الفاروق (٢٨٨/١).

(٢) مسند الفاروق (٣٣٣/١)، وأبو أسامة هو حماد بن أسامة أحد الحفاظ انظر التقريب (١٤٨٧).

(٣) التقريب (٣٤٨١) وانظر أقوال أهل العلم فيه في تهذيب الكمال (٣١٤/١٥-٣١٧) وليس فيه تضعيف أبي أسامة.

(٤) انظر مسند الفاروق (١٣٢/١، ٣٠٧، ٣٥٧) و (٤٦٦/٢، ٥١٢، ٥٦٧).

(٥) انظر سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ص٥٢، ٥٩، ٧٧، ٨٩، ٩٨، ١٠١، ١١٢، ١٣٦، ١٤٧، ١٧٤).

(٦) المرجع السابق (ص٤٨،١٦٢).

(٧) المرجع السابق (ص٥٩، ٦٤، ٩٥، ١٠٢، ١٣٧، ١٦٩).

(٨) المرجع السابق (ص١٧١).

(٩) المرجع السابق (ص٧٤).

(١٠) المرجع السابق (ص١٢٥).

آخر: (لا نعلم في إسناده شيئاً يُطعن فيه...) [١] .

٢-أن عدداً من الأحاديث التي حسنها – غير التي صححها بنفسه – وجدناها أحاديث صحيحة، كما قد تبين لنا أنه يصحح بعض أحاديث التابعين ممن ليس لهم إلا راو أو راويان إذا حفت بهم بعض القرائن المقوية لحديثهم، وقد وجدناه حَسَّن لأمثالهم، فاستنبطنا من ذلك أن مراده من التحسين هو الصحة – وإن كانت بدرجة أنزل في أحاديث أولئك النفر – .

٣-لم نجد في كلامه رحمه الله ما يدل على أن الحسن عنده أحط رتبةً من الصحيح ، في حين وجدنا ما قال فيه "حديث صالح" أنه أحط رتبة عنده من الصحيح لتصريحه في أحد الأحاديث بقوله : (هو حديث صالح، ليس مما يسقط ، وليس مما يحتج به...)[٢] ، إلى غير ذلك مما تقدم بيانه.

بل وجدناه في عدد من النصوص يصحح ما حسنه، وفي نصٍ يقول: (هو حديث جيد الإسناد حسن) [٣] ، وفي نصٍ آخر: (لا نعلم في إسناده شيئاً يُطعن فيه...) مما يشير إلى أن الحسن عنده ليس أحط رتبة من الصحيح.

ولا ريب أن الصحة درجات تتفاوت من حيث القوة ، وفي كلام ابن المديني وغيره من الأئمة ما يدل على ذلك، وقد سئل عن أعلى أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه (فبدأ بابن المسيب ، وذكر جماعة قيل له : فالأعرج؟ قال: هو دون هؤلاء وهو ثقة ، فقيل له: فعبدالرحمن ابن يعقوب مولى الحُرَقَة به قال: هو ثقة وهو دون هؤلاء) [٤] .

وقال: (لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة، ثم بعده سليمان بن المغيرة، ثم بعده حماد بن زيد، وهي صحاح) [٥] . ويوضح ذلك أكثر ما قاله أبو داود في رسالته عن كتابه "السنن" : (وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض) [٦] .

ولا يخفى أن الأحاديث التي حسنها وفي أسانيدها بعض من فيهم جهالة هي أقل رتبةً من حيث القوة من الأحاديث التي حَسَّنها ورجال أسانيدها من العدول الثقات.

٤- أن استعمال "الحسن" بمعنى الصحة ثابت عن المتقدمين، قال ابن دقيق العيد: (...يلتزم ذلك ويؤيده: ورود قولهم: هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود في

---

(١) مسند الفاروق (٢/٥٤٤).
(٢) مسند الفاروق (١/٢٨٨).
(٣) مسند الفاروق (٢/٤٦٦).
(٤) تاريخ دمشق (١٠/١٢٠أ) نقلاً عن كتاب الإمام علي بن المديني لإكرام الله إمداد الحق (ص٥٦٥).
(٥) العلل لابن المديني (ص٧٢).
(٦) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص٢٨).

كلام المتقدمين) [١] .

وقال الذهبي: (وعليه عبارات المتقدمين ، فإنهم قد يقولون فيما صحَّ: هذا حديث حسن) [٢] .

فما اخترناه من أن الحسن يعني الصحة عند ابن المديني لا يخرج عن عُرف الأئمة المتقدمين وتصرفاتهم، ويؤكد ذلك أن الحسن بمعناه الاصطلاحي عند المتأخرين لم يكن معروفاً في ذلك الزمن كما قال الحافظ ابن حجر : (إن المتقدمين الذي أطلقوا وصف الحسن على ما هو صحيح كالشافعي وغيره لم يكن تقرر عندهم الاصطلاح على أن الحسن قاصر عن الصحيح ، ولو تقرر ما خالفوه) [٣] .

وفي ختام هذا المبحث لابد من تسجيل هذه الملاحظات:

١-الأحاديث التي ذكرتها بعنوان: "أحاديث أطلق عليها الحُسن مقيداً" هي في حقيقة الأمر أحاديث ضعفها ابن المديني، وورود وصف الحسن في كلامه عليها مقيد بأحد أمرين:

أ – زوال المانع كما في النصين (١٥) ، (١٦)، فلو زالت الجهالة في الأول أو ثبت السماع في الثاني لكانت أحاديث قوية كما قد ألمح إلى ذلك في أثناء كلامه عليهما.

ب-النسبية، فتحسينه للنصين (١٧)، (١٨) أي بالنظر إلى غيرهما، فتحسينه نسبي ومقيد بالأحاديث الأخرى في الباب فبهذا الاعتبار تكون هي أحسنها ، وهذا صريح في النص (١٧) بالذات وأما النص (١٨) فوجهنا النص على أن هذا هو مراده لما ذكرناه في موضعه.

وهي مع ذلك لا تتنافى مع ما اخترته من أن الحسن عنده يعني الصحة، لأنني وضحتُ أن ورود الحسن جاء في كلامه مقيداً لا مطلقاً ولو زال القيد لكان الحسن في تلك النصوص يعني الصحة بدون شك.

٢- لا أستبعد أنه لو أتيح لنا الاطلاع على نصوصٍ عن الإمام ابن المديني أكثر مما وصلنا، فلربما تغير حكمنا أو لتنبهنا لأشياء كانت خافية علينا، ولكن ما قررته سابقاً في هذا المبحث هو على ضوء ما اطلعتُ عليه من النصوص التي ذكرتها ، وبذلت جهدي وأقصى استطاعتي في فهمها الفهم الصحيح المنضبط بالمنهج العلمي الدقيق، وفوق كل ذي علم عليم.

---

(١) الاقتراح (ص١١).

(٢) الموقظة (ص٣٢).

(٣) النكت للبقاعي (ق٦٦/ب).

المبحث الثالث

تحسينات الإمام أحمد بن حنبل

المبحث الثالث : تحسينات الإمام أحمد بن حنبل :

ذكر ابن الصلاح [١] وابن رجب [٢] وابن حجر [٣] أن الإمام أحمد ممن استعمل الحسن قبل الترمذي، وكذا قال الشيخ عبدالفتاح أبوغدة [٤] ومحمد عوامه ، وفضيلة الشيخ الدكتور ربيـــع بـــن هادي [٥] .

وعدد النصوص التي ذكروها للإمام أحمد أربعة نصوص، ذكر الحافظ ابن حجر أحدها كما ستراه في النص الأول، وذكر أبو غدة ثلاثة نصوص، أحدها تبين لي أن أحمد لم ينص على تحسينه وهو حديث ركانة في الطلاق، وإنما ذكر ابن القيم أن أحمد قَبِل مثل إسناده وصححـــه فـــي بعـــض المواضع واحتج به [٦] ، ولذا استبعدته لعدم تحققي من إطلاق أحمد للفظ "الحسن" عليه.

والنص الآخر ستراه في النص الخامس، والنص الأخير قول أحمد في ابـــن إسـحاق: إنـه حسن الحديث وسيأتي في القسم المخصص للرواة.

وقد وفقني المولى عز وجل إلى الوقوف على سبعة وستين نصاً منها ثمانية وعشرون فـــي الحكم على الأحاديث وتسعة وثلاثون في الحكم على الرواة، فتكون الزيادة بهذا أربعة وستين نصـــاً لم تذكر في كتب المصطلح أو في بحوث من تصدى لمعنى الحسن عند الإمام أحمد.

وقد جمعتُ النصوص من كتب هي:

١-العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله بن أحمد.

٢-العلل للمروذي والميموني.

٣-سؤالات أحمد لأبي داود.

٤-مسائل ابن هانيء النيسابوري.

٥-المنتخب من علل الخلال للمقدسي. (القطعة المخطوطة).

٦-مسائل صالح بن أحمد.

---

(١) علوم الحديث (ص٣٢).

(٢) شرح العلل (٣٤٣/١).

(٣) النكت (٤٢٤/١-٤٢٦).

(٤) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٣).

(٥) تقسيم الحديث (ص٦٧-٨٥).

(٦) انظر إعلام الموقعين (٣١/٣)، (٣٥٠/٤) وزاد المعاد (٢٦٣/٥).

٧-بحر الدم لابن عبدالهادي، وإذا وجدت العبارة فيه أنقلها من الأصل.

٨-شرح علل الترمذي لابن رجب.

وقد وقفت على نصوص عديدة خارج هذه المصادر ولكني استقصيت جميع ما في المصادر السابقة وقرأتها بأكملها بحثاً عن تحسينات الإمام رحمه الله.

وقد رتبت النصوص على النحو الآتي:

أولاً: تحسيناته المتعلقة بالأحاديث .

وهذا ينقسم أيضاً إلى فرعين:

١-تحسيناته المستعملة بمعنى قوة الحديث.

٢-تحسيناته المستعملة بمعنى الإعجاب لما في الحديث من زيادة أو ميزة أو غرابة بغض النظر عن قوته.

ثانياً:استعماله "للحسن" في حكمه على الرواة.

وقد تنوع استعماله لهذا القسم إلى ثلاثة استعمالات:

١-بمعنى الإتقان وجودة ضبط الراوي.

٢-بمعنى القبول العام للراوي.

٣-بمعنى سعة رواية الراوي.

ويجدر أن أُنبه هنا إلى أن هناك بعض النصوص التي تتعلق بلفظة "الحسن" لم أُدخلها هنا لأحد الأسباب التالية:

١-أن لا يترجح لي أن النص للإمام أحمد كما في المسند [١] : (حدثنا عبدالله قال: سمعت أبي يقول: قلت لعبدالرزاق: يا أبابكر أفضل يعني هذا الحديث كأنه أعجبه حُسن هذا الحديث وجودته قال: نعم). فهذا النص يظهر لي أن لفظ الحسن فيه لعبدالله كما أنني لم أفهم معنى كلام الإمام أحمد فكأن في النص سقطاً، وقد ذكر الكلام السابق بعد حديث: "**الكافر يأكل في سبعة أمعاء...**" وهو جزء من صحيفة همام عن أبي هريرة لذا ذكر بدون سند اكتفاء بالسند الأول الذي ذكر متقدماً عند سياقه هذه الصحيفة في المسند.

---

(١) مسند أحمد (٣١٨/٢).

٢-أن تكون لفظة الحسن من كلام تلميذ الإمام أحمد مثل:

قول أبي داود في شعبة مولى ابن عباس: (ورأيت أحمد كأنه يُحسِّن أمره ولا يدفعه) [(١)].
فهذه العبارة ليست من كلام أحمد ولا يفهم منها بالضرورة أنه قال فيه: هو حسن الحديث.

وقول المروذي: (سألت أبا عبدالله عن موسى الجهني فقال: ليس به بأس، وأحسن القول فيه) [(٢)] .

وكقول بعضهم سئل أحمد عن عبدالله بن رجاء فحسَّن أمره [(٣)] .

٣-أن تكون لفظة الحسن لا علاقة لها بالحديث والعلم.

كقول الإمام أحمد: (حيوة بن شريح رجل صالح، له أشياء حسان وزاد قول ابن المبارك فيه: ما وصف أحد إلا رأيته دون ما وصف إلا حيوة فإني رأيته فوق ما وصف لي) [(٤)] .

فالذي ترجح لي من سياق الكلام ووصفه لحيوة بالصلاح أن تلك الأشياء الحسان ترجع إلى عبادة الرجل وزهده وصلاحه وليس للعلم والحديث.

(١) سؤالات أبي داود (ص٢٠٩).
(٢) العلل برواية المروذي (ص٦٧).
(٣) الجرح والتعديل (٥/٥٤).
(٤) العلل برواية الميموني (ص٢٣٢).

أولاً: استعماله الحسن في حكمه على الأحاديث:

١- استعماله الحسن بمعنى قوة الحديث.

أ- إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح وما في حكمه.

(النص الأول): قال الخلال : (حدثنا أحمد بن أصرم [١] أنه سأل أحمد عن حديث أم حبيبة – رضي الله عنها – في مس الذكر ، فقال: هو حديث حسن) [٢] .

وذكر أبو زرعة الدمشقي قال: (كان أحمد بن حنبل يعجبه حديث أم حبيبة في مس الذكر، ويقول: هو حسن الإسناد) [٣] .

ونقل ابن عبدالبر عن الإمام أحمد قوله: (في مس الذكر أيضاً: حديث حسن ثابت، وهو حديث أم حبيبة) [٤] .

والحديث هو ما رواه الهيثم بن حميد عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها سمعت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يقول: **"من مس فرجه فليتوضأ"** [٥] . وليس هو في مسند أحمد، ولكنه يرويه عن أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر عن الهيثم به، قال أبو زرعة الدمشقي: (وسمعت أبا مسهر يقول: لم أسأل الهيثم بن حميد إلا عن حديث أم حبيبة، كتب إليَّ أحمد بن حنبل لأكتب إليه بحديثه في مس

---

(١) أحمد بن أصرم المزني، من ولد الصحابي عبدالله بن مغفل، روى عن أحمد مسائل، مات سنة ٢٨٥هـ. طبقات الحنابلة (٢٢/١).

(٢) النكت لابن حجر (٤٢٥/١).

(٣) التمهيد لابن عبدالبر (١٩٢/١٧)، والاستذكار (٣٠/٣) وهذا النص لم أجده في تاريخ أبي زرعة الدمشقي.

(٤) التمهيد لابن عبدالبر (١٩١/١٧).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٨٩/١)، والترمذي في العلل الكبير (١٥٩/١)، وأشار إليه في جامعه معلقاً (١٣٠/١)، وابن ماجه في السنن (٤٨١)، وأبو يعلى في مسنده (٦٥/١٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٥/١)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣٥/٢٣) ومسند الشاميين (١٥١٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٣٠/١)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٩١/١٧) والاستذكار (٣٠/٣) وغيرهم وأسنده ابن الجوزي في التحقيق (١٧٩/١) ووقع عنده ذكر أحمد في المسند وهو ابن الجعد شيخ عبدالعزيز بن جعفر غلام خليل وليس الإمام أحمد بن حنبل، كما أن في سنده وهماً فقد أقحم اسم الأوزاعي بين الهيثم والعلاء.

الفرج) [١] .

وقد ورد عن أحمد تصحيح هذا الحديث، قال الحافظ ابن حجر: (وأما أحمد فإنه سئل فيما حكاه الخلال عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر فقال: أصح ما فيها حديث أُم حبيبة – رضي الله تعالى عنها – قال: وسئل عن حديث بُسرة – رضي الله عنها – فقال : صحيح) [٢].

وقال مضر [٣] بن محمد ليحيى بن معين – بعد أن سأله عن بعض أحاديث الباب – : (فإن أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول: أصح حديث فيه حديث الهيثم بن حميد عن العلاء عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من مس ذكره فليتوضأ، فسكت) [٤] .

ونقل عدد من العلماء أن أحمد قال في هذا الحديث: هو صحيح [٥] . كما صححه أبوزرعة الرازي فيما نقله عنه أبو عيسى الترمذي في جامعه بقوله: (وقال أبو زرعة: حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح) [٦] ، وأما في العلل الكبير فقال: (وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه ورأيته كأنه يعده محفوظاً) [٧] . وممن صححه أيضاً أبو عبدالله الحاكم قال: (هذا حديث صحيح حدَّث به الإمام أحمد ويحيى بن معين وأئمة الحديث عن أبي مسهر...) [٨].

وذهب عدد من كبار الأئمة النقاد إلى أن الحديث لا يصح، ووجدتُ كلامهم في الطعن عليه من وجهين:

---

(١) تاريخ أبي زرعة (٣٩٦/١)، والخبر في تاريخ بغداد (٧٣/١١) عن أبي زرعة مع ذكر سند الحديث ومتنه وفي المحدث الفاصل (ص٤٤٤) بالسند إلى أبي زرعة الدمشقي ووقع خطأ لم ينبه عليه المحقق وهو ورود اسم أحمد بن صالح بدل أحمد بن حنبل، والذي في تاريخ أبي زرعة بن حنبل.

(٢) النكت لابن الصلاح (٤٢٥/١).

(٣) مضر بن محمد بن خالد، أبو محمد الأسدي البغدادي ، ولي قضاء واسط، وثقه الدارقطني، ومات سنة سبع وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد (٢٦٨/١٣-٢٦٩).

(٤) التمهيد لابن عبدالبر (١٩٢/١٧-١٩٣).

(٥) انظر الاستذكار (٣٠/٣) عارضة الأحوذي (١١٨/١)، والمغني لابن قدامة (١٣٢/١)، وتنقيح التحقيق (٤٥٧/١-٤٥٨، ٤٦٠) والبدر المنير – مخطوط – (٣٤/٢)، والتلخيص الحبير (١٢٤/١).

(٦) جامع الترمذي (١٣٠/١).

(٧) العلل الكبير (١٦١/١).

(٨) البدر المنير – مخطوط – (٣٤/٢)، ونقل الحافظ في التلخيص الحبير (١٢٤/١) تصحيح الحاكم لهذا، ولم أجد في المستدرك نص كلام الحاكم ويظهر أن في المطبوع في ذلك الموطن سقطاً (١٣٨/١) إذ ذكر حديث أم حبيبة ثم بُتر الكلام ، وعلى أية الحال فإن النسخة المطبوعة في غاية السقم والسوء.

١- أنه سند منقطع لأن مكحولاً لم يسمع من عنبسة ، فقد قال أبو مسهر: (لم يسمع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان، ولا أدري أدركه أم لا؟) [١] ، وكذلك قال هشام بن عمار [٢] وأبو زرعة الرازي [٣] وأبو حاتم الرازي [٤] ، والبخاري [٥] ، والنسائي [٦]، والطحاوي [٧] وابن السكن [٨] ، والخليلي [٩] ، وروي ذلك عن يحيى بن معين [١٠] .

والدليل على هذا القول ذكره الإمام البخاري بقوله: (مكحول لم يسمع من عنبسة ، روى عن رجل عن عنبسة عن أم حبيبة "**من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة**") [١١] .

وقال في التاريخ الكبير: (وروى سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى عنبسة عن [عنبسة] عن أم حبيبة: عن النبي **صلى الله عليه وسلم** مثله) [١٢] . يعني حديث "**من حافظ على أربع قبل الظهر وأربعٍ بعدها حرمه الله على النار**".

وبنحو هذا استدل أبو حاتم الرازي، فقد قال ابنه: (قلت لأبي : فحديث أم حبيبة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** فيمن مس ذكره فليتوضأ . قال: روى ابن لهيعة في هذا الحديث مما يوهن الحديث أي تدل روايته أن مكحولاً قد دخل بينه وبين عنبسة رجلاً) [١٣] .

وفي موضعٍ آخر سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث "**من حافظ على ثنتي عشرة ركعة...**" -

---

(١) التاريخ لابن معين برواية الدوري (٤/٤٣٩). وكذلك تاريخ دمشق لابن عساكر - مخطوط - (١٦٧/١٧) من غير طريق ابن معين .

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٦٥).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٦٦).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (٣٩/١).

(٥) الجامع للترمذي (١٣٠/١) والعلل الكبير (١٦٠/١).

(٦) سنن النسائي (٢٦٥/٣).

(٧) شرح معاني الآثار (٧٥/١).

(٨) التمهيد لابن عبدالبر (١٩٣/١٧-١٩٤).

(٩) الإرشاد للخليلي (٤٦٦/٢).

(١٠) انظر تنقيح التحقيق (٤٥٧/١-٤٥٨)، وذكر ابن الملقن في البدر المنير - مخطوط - (٣٣/٢) أن ذلك في رواية عن ابن معين.

(١١) العلل الكبير للترمذي (١٦٠/١) وبنحوه في جامعه (١٣٠/١).

(١٢) التاريخ الكبير (٣٧/٧).

(١٣) العلل لابن أبي حاتم (٣٩/١).

فقال: (لهذا الحديث علة رواه ابن لهيعة[١] عن سليمان بن موسى عن مكحول عن مولى لعنبسة بن أبي سفيان عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – . قال أبي: هذا دليل أن مكحولاً لم يلق عنبسة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة: قلت لأبي: لِمَ حكمتَ برواية ابن لهيعة ؟ فقال: لأن في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه) [٢] .

ويعضد ما قاله البخاري وأبو حاتم أن مكحولاً يُرسل كثيراً [٣] وقد وضعه ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين [٤] ، ولم يأتِ في نص صحيح ثبوت سماعه أو لقائه لعنبسة. والتفتيش عن سماعه مطلوب حتى على مذهب من يكتفي بالمعاصرة لكونه مدلساً.

وابن لهيعة وإن كان ضعيفاً إلا أنه يُعتبر به بدون شك، والاعتبار به هنا استعمل للتأكيد والاستدلال بذلك، لأن رواية مكحول عن عنبسة من حيث الأصل في السند المعنعن لا يحكم باتصالها لأنه مدلس لم يثبت لقاوه لمن عنعن عنه، بالإضافة إلى تصريح أبي مسهر بعدم الاتصال، فجاءت رواية ابن لهيعة مؤكدة لذلك وعاضدة له، وزيادة على ما سبق بين أبو حاتم أن زيادة رجلٍ في السند قرينة تدل على حفظه لأن النقصان كان أسهل عليه.

٢- المخالفة: قال البخاري: (وروى الهيثم بن حميد عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** "في مس الذكر"، ويرونه وهماً، لأن النعمان ابن المنذر قال: عن مكحول أن ابن عمر – مرسل – كان يتوضأ منه) [٥] . وانفرد البخاري – رحمه الله – بهذا الإعلال للحديث.

ويجاب عما قيل من طعن في حديث أم حبيبة بما يلي:

١- لا يُسلم بأن مكحولاً لم يسمع من عنبسة . فقد خالف في ذلك دُحيم، وهو أعرف بحديث الشاميين فأثبت سماع مكحول عن عنبسة [٦] . وقال ابن عبدالبر: (قد صح عند أهل العلم

---

(١) رواية ابن لهيعة هذه أخرجها الطبراني في الكبير (٢٣/٢٣٦) عن سعيد بن أبي مريم عنه ولكن متن الحديث "من صلى أربعاً قبل الظهر".

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/١٧١).

(٣) التقريب (٦٨٧٥).

(٤) طبقات المدلسين لابن حجر (ص١١٣).

(٥) التاريخ الكبير (٧/٣٧-٣٨)، ومكحول لم يسمع عن ابن عمر كما قال البخاري هنا. انظر جامع التحصيل (ص٢٨٥).

(٦) انظر التلخيص الحبير (١/١٢٤).

سماع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان، ذكر ذلك دحيم وغيره) [١] . وقال أبـــو عبـداالله الحـــاكم: (وكان يحيى بن معين يثبت سماع مكحول من عنبسة، فإذا ثبت سماعه فـــهو أصـــح حديـــث فـــي الباب) [٢] . وقال أبو زرعة الدمشقي: (وحدثني محمد بن زرعة الرعيني [٣] قال: ســـألت مـــروان ابن محمد [٤] عن مكحول سمع من عنبسة بن أبي سفيان ؟ فلم يُنكر ذلك) [٥] .

كما أني وقفت على سندٍ فيه تصريح مكحول بالسماع فقد قال البخاري : (وقال هشـــام بـــن عمار، نا يحيى بن حمزة عن النعمان عن مكحول قال: أنا عنبسة بن أبـــي ســـفيان عـــن أم حبيبـــة أخبرته عن النبي صلى الله عليه وسلم)[٦] ، يعني حديث فضل الأربع قبل الظهر، وأخشى مـــن أن التصريح بالخبر هنا خطأ، لأن البخاري كما تقدم حكم بانقطاع رواية مكحول عن عنبسة فكأنـــه لـــم يلتفت لهذا السند كما أن شيخه هشام بن عمار [٧] وهو ثقة تغير حفظه وصار يتلقن قد ثبـــت عنـــه القول بالانقطاع، ويظهر أن الإمام أحمد وأبا زرعة وغيرهما ممن صحح الحديث لم يلتفتوا لروايـــة ابن لهيعة السابقة لأنه خولف ممن هو أوثق منه وأثبت، فقد روى الطبراني بسندٍ صحيح إلى ســـعيد ابن عبدالعزيز – وهو ثقة إمام – عن سليمان بن موسى عن مكحول عن عنبســـة عـــن أم حبيبـــة مرفوعاً "من ركع أربع ركعات قبل الظهر... الحديث" [٨] . فلم يقل كما قال ابن لهيعة، ورواية الثقـــة أصح وأولى من الاعتماد على ضعيف مضطرب الحفظ مشهور بكثرة أوهامه.

٢- لا يسلم للإمام البخاري إعلاله للحديث بالمخالفة؛ لأن مقتضى قوله أن النعمان بـــن المنذر أوثق من العلاء بن الحارث في مكحول، والراجح خلاف ذلك فإن العلاء متفق على توثيقـــه

---

(١) التمهيد (١٧/١٩٤).

(٢) البدر المنير – مخطوط – (٢/٣٤).

(٣) محمد بن زرعة بن روح الرعيني الدمشقي ثقة مأمون من أصحاب الوليد بن مسلم مات ســـنة ســـت عشـــرة ومائتين – تاريخ دمشق (١٥/٣٣٨).

(٤) هو مروان بن محمد بن حسان الطَّاطَري الدمشقي ثقة – التقريب (٦٥٧٣).

(٥) تاريخ أبي زرعة (١/٣٢٨).

(٦) التاريخ الكبير (٧/٣٦).

(٧) انظر ترجمة هشام بن عمار في تهذيب الكمال (٣٠/٢٤٢-٢٥٥).

(٨) المعجم الكبير (٢٣/٢٣٥، ٢٣٦)، مسند الشاميين (٣٢٧) والراوي عن سعيد هو مروان الطاطري وهو مـــن الملازمين له فأُمن بذلك – إن شاء الله – مما قيل عن اختلاط سعيد بن عبدالعزيز، وقد تابعه أبو عاصم عـــن سعيد به.

وأنه من أثبت أصحاب مكحول قال دحيم: (كان مقدماً على أصحاب مكحول : ثقةً) [١] ، وقال أبو حاتم: (لا أعلم في أحدٍ من أصحاب مكحول أوثق منه) [٢] .

وقال ابن سعد: (كان قليل الحديث، ولكنه أعلم أصحاب مكحول وأقدمهم) [٣] .

وكذلك أبو مسهر كان يراه من المقدمين في مكحول [٤] ، وأيضاً هشام بن عمار كان يرى ذلك [٥] .

وقد أشار أبو داود وابن سعد إلى أنه تغير عقله واختلط [٦] .

وأما النعمان بن منذر فقد وثقه دحيم وأبو زرعة الرازي وابن حبان، وقال أبوداود: ضرب أبو مسهر على حديث النعمان بن المنذر ، فقال له يحيى بن معين: وفقك الله . قال أبو داود: وكان داعية في القدر وضع كتاباً يدعو فيه إلى القول القدر، وقال النسائي : ليس بذاك القوي [٧] .

فإذا كان لابد من الترجيح بينهما فقول العلاء هو المقدَم، والأرجح في ذلك أن مكحولاً – رحمه الله – على سعة علمه وكثرة روايته يُحتمل له أنه حفظ الحديثين، وهو القائل: (طفتُ الأرض كلها في طلب العلم) [٨]، وذكر أنه دخل مصر والعراق والمدينة والشام فلم يدع فيها علماً إلا احتواه فيما يرى [٩] . فالقول بالجمع هنا أولى من الترجيح فيما يظهر، ويبدو أن البخاري – رحمه الله – مال إلى ترجيح رواية النعمان بن منذر لأن حديث مكحول عن عنبسة منقطع عنده كما صرح بذلك ومن هنا أعل الحديث بالمخالفة كقرينة مؤكدة لضعفه، ويُضاف إلى ذلك أن الهيثم بن حميد تفرد برواية الحديث وهو ثقة عند الأكثر إلا أن أبا مسهر كان يضعفه ويبين سبب ضعفه بقوله: (حدثنا الهيثم بن حميد، وكان صاحب كتب ولم يكن من الأثبات ولا من أهل الحفظ، وقد كنت أمسكتُ عن

(١) تهذيب الكمال (٢٢/٤٨٠).
(٢) الجرح والتعديل (٦/٣٥٤).
(٣) طبقات ابن سعد (٧/٤٦٣).
(٤) تاريخ أبي زرعة (١/٣٩٤).
(٥) المعرفة والتاريخ (٢/٣٩٦).
(٦) الكواكب النيرات (ص٦٦).
(٧) تهذيب الكمال (٢٩/٤٦٢-٤٦٣).
(٨) الجرح والتعديل (٨/٤٠٧) وفيه "طبقت" بدل طفت انظر تهذيب الكمال (٢٨/٤٧٠).
(٩) تاريخ أبي زرعة (١/٣٢٨).

الحديث عنه استضعفته) [١] .

وعلى ضوء ما سلف أرى أن الحكم على حديث أم حبيبة بأنه أصح ما في الباب، فيه بعض النظر؛ لأن في الباب حديثاً آخر بسند مدني نقي هو حديث بُسرة بنت صفوان [٢] وهو الأصح – فيما يظهر – وبهذا قال يحيى بن معين.

ويظهر أن الإمام أحمد جعل حديث أم حبيبة أصح ما في الباب لأن حديث بسرة وقع فيه خلاف في طرقه وتشكك في عدالة بعض رواته كمروان بن الحكم والشرطي الذي سمعه من بُسرة ، وإن كان ذلك لا يضر الحديث لثبوت سماع عروة بن الزبير لهذا الحديث منها رضي الله عنها، ويبدو لي أن الإمام أحمد كان متوقفاً في نقض الوضوء بمس الذكر لذلك، فلما جاءه خبر أم حبيبة أُعجب به وترجح عنده القول بنقض الوضوء. يشهد لهذا أن الإمام أحمد كان يقول – كما ورد في مناظرة تمت بين ابن معين وابن المديني بحضوره: (فمن شاء أخذ بهذا ، ومن شاء أخذ بهذا) [٣] . كما روي عنه أنه قال: (قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **"من مس ذكره فليتوضأ"**، وروي عنه أنه قال: **"إنما هو بضعة منك"**، وكلا الحديثين فيهما شيء إلا أني أذهب إلى الوضوء) [٤] ثم استقر قوله بعد على أن من مس ذكره انتقض وضوؤه [٥] لثبوت الحديث عنده.

وبما تقدم نعلم أن تحسين الإمام أحمد لحديث أم حبيبة قصد به الصحة، لتصريحه بأن الحديث: "حسن ثابت" وبقوله: "هو صحيح" وبقوله: "هو أصح ما في الباب" مع علمنا بأنه صحح حديث بُسرة [٦] أيضاً. وهذا ما اختاره الحافظ ابن حجر فقد أكَّد أنه لم يتبين له من أحمد أنه أراد بتحسينه المعنى الاصطلاحي بل ظاهر عبارته خلاف ذلك [٧] ، ثم ساق تصحيح أحمد للحديث وقوله أنه أصح ما في الباب ثم قوله بتحسينه وعلق على ذلك بقوله: (فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي، لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح) [١] .

(١) تهذيب الكمال (٣٧٢/٣٠).

(٢) أخرجه أحمد (٤٠٦/٦، ٤٠٧) وأبو داود (١٨١)، والنسائي (١٠٠/١) وابن حبان (٣٩٦/٣) وللمزيد انظر نصب الراية (٥٤/١-٦٨).

(٣) انظر سنن الدارقطني (١٥٠/١)، والمستدرك للحاكم (١٣٩/١). وقد طعن ابن التركماني في صحة القصة من حيث السند في كتابه الجوهر النقي (١٣٤/١-١٣٥).

(٤) الأوسط لابن المنذر (٢٠٣/١).

(٥) انظر مسائل أبي داود (ص١٢) ، ومسائل عبدالله (ص١٦-١٧).

(٦) مسائل أبي داود (ص٣٠٩).

(٧) النكت لابن حجر (ص٤٢٤).

الاصطلاحي، لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح) [١] .

وأرى أن في هذا الاستدلال نظراً.

(النص الثاني): حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة، نقل الترمذي في كتابه الجـــامع أن الإمام أحمد بن حنبل قال فيه: (هو حديثٌ حسن صحيح) [٢] .

وهذا النص ثبت في كتاب الجامع للترمذي المطبوع بتحقيق أحمد شاكر ولم يُشر إلى وجـــود أي اختلاف بين النسخ في إثباته أو في الاختلاف حول كلماته، كما وجدتُه في نسخة الكروخـــــي [٣] وهي من أوثق نسخ الجامع وأضبطها، ووجدته أيضــاً فـــي كتـــاب الأحكـــام للطوســـي [٤] وهـــو كالمستخرج على جامع الترمذي مما يزيد ثقتنا في صحة ثبوت هذا النقل عن الترمذي، كما أن ابـــن الجوزي [٥] والمنذري [٦] وابن الملقن [٧] جميعهم نقلوه بدون أي اختلاف.

إلا أن الترمذي – وهو لم يأخذ عن الإمام أحمد مباشرة وإنما يروي عنه بواسطة – قد انفرد بهذا النقل، ونقل عن البخاري أن أحمد كان يقول: (هو حديث صحيح) [٨] . ولم يقل فيه "حســن"، إلا أن حرباً نقل عن أحمد أنه قال في هذا الحديث: (نذهبُ إليه، ما أحسنَهُ من حديث) [٩] .

وخالفهما أبو داود فقال: (قال أحمد: ويروى في الحيض حديث ثالث، حديـــثُ عبـــداالله بـــن محمد بن عقيل في نفسي منه شيء) [١٠] ، وقال في سننه بعد إخراجه للحديث: (سمعت أحمد يقـــول: حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء) [١١] . وقد نقل ابن عبدالبر [١٢] مثل ذلك عن أبي داود ولكـــن

---

(١) النكت لابن حجر (ص٤٢٦).

(٢) الجامع للترمذي (٢٢٦/١).

(٣) الجامع للترمذي من طريق الكروخي (ق١٢/ب).

(٤) الأحكام للطوسي (٣٤٢/١).

(٥) التحقيق (٢٥٧/١).

(٦) مختصر سنن أبي داود (١٨٦/١).

(٧) البدر المنير – مخطوط – (١٥٦/٢).

(٨) العلل الكبير (١٨٨/١).

(٩) فتح الباري لابن رجب (٦٤/٢).

(١٠) مسائل أبي داود (ص٢٣).

(١١) سنن أبي داود (٧٧/١). وهذا النص زيادة من بعض نسخ السنن.

(١٢) انظر التمهيد (٦١/١، ٦٣) وبنحوه الاستذكار (٢٣٦/٣).

بتحديد وتسمية الحديثين الآخرين في الباب ثم قال: قال أبو داود: (وما عدا هذه الثلاثة الأحاديث ففيها اختلاف واضطراب) [١] .

وفي المسائل لابن هانيء قال: (قيل له: حديث حمنة عندك قوي؟ قال: ليس هو عندي بذاك، حديث فاطمة أقوى عندي وأصح إسناداً منه) [٢] .

وآخر القولين عن أحمد هو الاحتجاج به، قال ابن رجب: (ذكر أبو بكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بحديث حمنة، والأخذِ به) [٣] ، وهذا نص نفيس جداً يبين أن الاحتجاج بحديث حمنة هو الرأي الذي استقر عليه الإمام رحمه الله.

وعلى أية حال فلا يعني ذلك عدم صحة نقل الترمذي مع غرابة هذا التركيب بالنسبة للمعهود من أساليب أحمد في الحكم على الأحاديث، لذا سنحاول تفسير هذا النص على اعتبار أنه قول يحتمل ثبوته ، كما أن ما نقله حرب عن أحمد من استحسانه لهذا الحديث يجعلنا نطمئن إلى ذكر هذا الحديث في مبحث تحسينات أحمد بن حنبل.

وحديث حمنة بنت جحش المشار إليه أخرجه الإمام في مسنده قال: (حدثنا عبدالملك بن عمرو قال ثنا زهير يعني ابن محمد الخراساني عن عبدالله بن محمد يعني ابن عقيل بن أبي طالب عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش قالت: كنت أستحاض حيضة شديدة كثيرة فجئتُ رسول الله **صلى الله عليه** وسلم أستفتيه وأخبره فوجدته في بيت أختي زينت بنت جحش قالت: فقلت: يا رسول الله إن لي إليك حاجة فقال: "**وماهي**" ؟ فقلتُ: يا رسول الله إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة، فما ترى فيها قد منعتني الصلاة والصيام . قال: "**أنعتُ لك الكُرسُف** [٤] **فإنه يذهب الدم**". قالت: هو أكثر من ذلك. قال: "**فتلجمي** [٥] " قالت: إنما أثج ثجاً. فقال لها: "**سآمرك بأمرين أيهما فعلتِ فقد أجزأ عنكِ من الآخر فإن قويتِ عليهما فأنتِ أعلم**" **فقال لها: إنما هذه ركضة** [٦] **من ركضات الشيطان ، فتحيضي ستة أيام أو سبعة في علم الله ثم**

---

(١) المصدر السابق .

(٢) مسائل ابن هانيء (١/٣٣).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٢/٦٤).

(٤) الكُرسُف: هو القطن. النهاية لابن الأثير (٤/١٦٣).

(٥) التلجم: جعل موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم، تشبيهاً بوضع اللجام في فم الدابة . النهاية (٤/٢٣٥).

(٦) الركض: أصله: الضرب بالرجل والإصابة بها، والمعنى أن الشيطان لبَّس عليها في أمر طهرها وصلاتها حتى أنساها عادتها المصدر السابق (٢/٢٥٩).

اغتسلي حتى إذا رأيتِ أنكِ قد طهرت واستنقيتِ واستنقأت [١] فصلي أربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها، وصومي فإن ذلك يجزئكِ ، وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن بميقات حيضهن وطهرهن، وإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر فتغتسلين ثم تصلين الظهر والعصر جميعاً ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي، وتغتسلين مع الفجر وتصلين وكذلك فافعلي وصلي وصومي إن قدرتِ على ذلك"، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"وهذا أعجب الأمرين إليّ".)** [٢] وعبدالملك هو أبو عامر العَقَدي بصري، ورواية البصريين عن زهير بن محمد لا مطعن فيها إنما يخشى من رواية الشاميين عنه.

كما أخرجه [٣] بسندٍ آخر عن يزيد بن هارون عن شريك عن ابن عقيل بـه، ولكـن بمتـنٍ أقصر من السابق، وله طرق متعددة عن ابن عقيل.

وهذا الحديث لا يروى إلا عن عبدالله بن محمد بن عقيل، وهو مختلف فيه، فقد قال فيه البخاري: (كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم ، والحميدي، يحتجون بحديث عبدالله بن محمد ابن عقيل، وهو مُقارِب الحديث) [٤] .

وقال الترمذي: (هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه) [٥] .

وقال أبو أحمد الحاكم: (كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه يحتجان بحديثه) [٦] .

وقال عمرو بن علي الفلاس: (سمعت يحيى وعبدالرحمن يحدثان عنه) [٧] .

---

(١) الاستنـــقاء: المبالغة في تنقية البدن. تحفة الأحوذي (٣٩٧/١).

(٢) مسند أحمد (٤٣٩/٦)، وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٣٠٦/١) والشافعي في الأم (٦٨/١) ، والبخاري في التاريخ الكبير (٣١٦/١)، وأبو داود (٢٨٧)، والترمذي (١٢٨)، وابن ماجه (٦٢٢، ٦٢٧)، والطوسي في أحكامه (٣٤٠/١)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٤٢/٧-١٤٥)، وابن المنذر في الأوسط (٢٢٢/٢-٢٢٣)، والطبراني في الكبير (٢١٧/٢٤-٢١٩)، والدارقطني في سننه (٢١٤/١)، والحاكم في المستدرك (١٧٣/١)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٨/١) وفي معرفة السنن والآثار (١٥٧/٢، ١٥٩)، والتمهيد لابن عبدالبر (٦٢/١٦-٦٣).

(٣) المسند لأحمد (٣٨١/٦).

(٤) الجامع للترمذي (٩/١).

(٥) المصدر السابق.

(٦) تهذيب الكمال (٨١/١٦).

(٧) المصدر السابق.

وقال أبو عبدالله الحاكم في موضع: (مستقيم الحديث) [١] .

وقال ابن عبدالبر في موضع (شريف عالم، لا يطعن عليه إلا متحامل، وهو أقوى من كل من ضعفه وأفضل) [٢]. عقب ابن حجر بقوله: (هذا إفراط).

وقال الذهبي: (حديثه في مرتبة الحسن) [٣] .

وقال ابن القيم: (ثقة صدوق، لم يُتكلم فيه بجرح أصلاً، وكان الإمام أحمد ، وعبدالله بن الزبير الحميدي، وإسحاق بن راهويه يحتجون بحديثه، والترمذي يصحح له، وإنما يخشى من حفظه إذا انفرد عن الثقات أو خالفهم ، أما إذا لم يخالف الثقات ، ولم ينفرد بما يُنكر عليه فهو حجة) [٤] .

وأما من ضعفه فهم جمهور النقاد: فلم يكن مالك يروي عنه [٥] ، وقال ابن عيينة: (كان في حفظه شيء فكرهت أن ألقنه) [٦] . وقال ابن المديني : (كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه) [٧]، وقال يحيى بن سعيد في عاصم بن عبيد الله – وكان ضعيفاً – : (هو عندي نحو ابن عقيل) [٨] ، وقال عمرو بن علي الفلاس: (والناس يختلفون عليه) [٩] . وضعفه علي بن المديني [١٠] ، وكذلك يحيى بن معين [١١] في عدة رواياتٍ عنه ولم يختلف حكمه عليه بأنه ضعيف لا يحتج بحديثه، وسئل عنه وعن خالد بن ذكوان فقال: (عبدالله هالك دامر، لو كان هذا مثله كان قد هلك، ولكن لا بأس به، وعبدالله بن محمد بن عقيل من بابة أصحاب الحديث الرّقاقة) [١٢] . كأنه يشير إلى أنه يشبه رواة الرقائق من الضعفاء الذين لا بأس برواية ذلك عنهم.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٥/٦).

(٢) النفح الشذي (٣٨٩/١)، والتهذيب (١٥/٦).

(٣) ميزان الاعتدال (٤٨٥/٢).

(٤) تهذيب سنن أبي داود (١٨٣/١).

(٥) تهذيب الكمال (٨٠/١٦).

(٦) المصدر السابق (٨١/١٦).

(٧) المصدر السابق (٨٠/١٦).

(٨) تهذيب التهذيب (١٥/٦).

(٩) تهذيب الكمال (٨١/١٦).

(١٠) المصدر السابق (٨٣/١٦).

(١١) المصدر السابق (٨١/١٦، ٨٢-٨٣).

(١٢) معرفة الرجال لابن محرز (١١٣/١).

وقال أحمد بن حنبل: (ابن عقيل منكر الحديث) [١] ، وقال ابن سعد: (كان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه) [٢] . وقال أبو زرعة: (يختلف عنه في الأسانيد) [٣] ، وقال أبو حاتم: (لين الحديث، ليس بالقوي، ولا بمن يُحتج بحديثه ، يكتب حديثه) [٤] ، وقال النسائي: (ضعيف) [٥] ، وقال ابن خزيمة: (لا أحتج به لسوء حفظه) [٦] ، وقال أبو داود: (كان سيء الحفظ) [٧] ، وقال يعقوب بن شيبة: (وابنُ عقيل صدوق، وفي حديثه ضعف شديد) [٨] ، وقال الجوزجاني: (تُوقِّف عنه، عامَّة ما يرويه غريب) [٩] ، وقال أبو حاتم بن حبان: (كان رديء الحفظ، يحدث على التوهم فيجيء بالخبر على غير سَنَنه) [١٠] . وضعفه يعقوب بن سفيان الفسوي، وابن عدي، والدارقطني، والعقيلي، وابنُ خراش والساجي وأبو أحمد الحاكم والخطيب البغدادي [١١] ، وقال ابن حجر: (صدوق في حديثه لين، ويُقال تغير بأخرة) [١٢] .

وقد قال أبو عبدالله الحاكم في موضعٍ : (عُمِّر فساء حفظه، فحدَّث على التخمين) [١٣] ، وهذا يخالف ما نُقل عنه من أنه قال فيه: (مستقيم الحديث).

كذلك ابن عبدالبر خالف قوله المُبالَغ فيه جداً في الثناء على ابن عقيل، وقال في كتابه التمهيد: (وعبدالله بن محمد بن عقيل ليس بالحافظ عندهم، وقد اختلف عنه في هذا) [١٤] .

ويظهر لي أن قول البخاري أن أحمد بن حنبل وغيره يحتجون بحديثه أي ببعض حديثه لا

---

(١) تهذيب الكمال (٨٢/١٦).
(٢) المصدر السابق (٨٠/١٦).
(٣) الجرح والتعديل (١٥٣/٥) .
(٤) المصدر السابق.
(٥) تهذيب الكمال (٨٤/١٦) .
(٦) المصدر السابق .
(٧) المصدر السابق (٨٥/١٦) من تعليقات المحقق.
(٨) المصدر السابق (٨١/١٦).
(٩) المصدر السابق (٨٣/١٦).
(١٠) تهذيب التهذيب (١٥/٦).
(١١) انظر تهذيب التهذيب (١٥/٦) وتعليقات محقق تهذيب الكمال (٨٥/١٦).
(١٢) التقريب (٣٥٩٢).
(١٣) تهذيب التهذيب (١٥/٦).
(١٤) التمهيد (١٢٥/٢٠).

كله بدليل أن أحمد قال فيه: (منكر الحديث) وهذا موافق لقول أقرانه علي ويحيى بن معين، كذلك فالحميدي هو الذي حَدَّث بقول ابن عيينة في أن ابن عقيل في حفظه شيء فلا أظنه يحتج بكل حديثه.

لذا يبْعد جداً – في نظري – أن يكون أحمد بن حنبل احتج بكل حديثه أو أكثره ، بل الذي يتوجه أن يفسر كلام البخاري على أنه قصد الاحتجاج ببعض حديثه أي بعددٍ قليل مما حدَّث به، وكأن البخاري بقوله السابق يريد أن يثبت أن ابن عقيل ليس شديد الضعف، فاستدل باحتجاج أحمد وغيره ببعض حديثه على أن هذا مما يقوي أمره مع ما فيه من لين، والله أعلم.

واستتباعاً للخلاف في ابن عقيل، وقع أيضاً خلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث:

فذهب أحمد إلى صحة الحديث واحتج به الشافعي [*] ، وقال البخاري: "هو حسن" [١] كما في جامع الترمذي ، وأما في العلل الكبير فقال: (حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن، إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم، ولا أدري سمع منه عبدالله بن محمد بن عقيل أم لا؟ وكان أحمد بن حنبل يقول: هو حديث صحيح) [٢] .

وبين في تاريخه الكبير أن ابن جريج قد أخطأ في روايته لهذا الحديث عن ابن عقيل فقال في السند عمر بن طلحة والصواب عمران كما قال الآخرون [٣] .

وقال الترمذي: (حسن صحيح) [٤] ، وقال الطوسي: (يُقال: حسن) [٥] ، ونقل ابن الملقن أن الترمذي قال في هذا الحديث: (حسن) [٦] .

والحديث ذكره الحاكم في المستدرك وقال: (وشواهده حديث الشعبي عن قمير امرأة مسروق عن عائشة رضي الله عنها، وحديث أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن بهية عن عائشة، وذِكْرُها في

(*) انظر كتاب الأم (٦٠/١) قال: (وبهذه الأحاديث الثلاثة نأخذ) ومنها حديث حمنة.

(١) الجامع للترمذي (٢٢٦/١).

(٢) العلل الكبير (١٨٧/١-١٨٨)، وقد بين ابن الملقن في البدر – مخطوط – (١٥٧/٢-١٥٨) أن ابن عقيل معاصر لإبراهيم بيقين ويظهر من قول البخاري أن إبراهيم قديم أنه يشك في المعاصرة ولم أجده ذكرهما في الأوسط المطبوع باسم الصغيرِ وهو يذكر فيه الوفيات فكأنه لم يعرف وفاتهما.

(٣) التاريخ الكبير (٣١٦/١).

(٤) جامع الترمذي (٢٢٥/١) وكذلك في نسخة الكروخي (ق١٢/ب).

(٥) الأحكام للطوسي (٣٤٢/١).

(٦) البدر المنير – مخطوط – (١٥٦/١).

هذا الموضع يطول) [١] . ويفهم من هذا أنه يقويه.

وقال النووي: (وهذا الراوي إن كان مختلفاً في توثيقه وجرحه فقد صحح الحفاظ حديثه هـذا، وهم أهل هذا الفن) [٢] . وظاهر صنيع ابن القيم أنه يقوي الحديث [٣] . وذهب الشيخ الألبـاني إلـى تحسين الحديث [٤] .

وأما من ذهب إلى تضعيف الحديث فأحمد في رواية ابن هانيء كما تقدم، وذكـر أبـو داود عنه أن في نفسه شيئاً منه بمعنى في ثبوته من حيث السند لا كما قال الشيخ أحمد شاكر أنه يعني من جهة الفقه والجمع بينه وبين أحاديث الباب [٥] .

وممن ضعف الحديث أبو حاتم الرازي فقد سأله ابنه عنه: فوهنه ولم يقوّ إسناده [٦] ، وكذلـك ابن خزيمة [٧] ، وقال ابن المنذر: (وأما حديث ابن عقيل... فليس يجوز الاحتجاج به مـن وجـوه: كان مالك بن أنس لا يروي عن ابن عقيل... وفي متن الحديث كلام مستنكر زعمتْ أن النبي **صلـى الله عليه وسلم** جعل الاختيار إليها فقال لها: تحيض في علم الله ستاً أو سبعاً... وليس يخلـو اليـوم السابع من أن تكون حائضاً أو طاهراً، فإن كانت حائضاً فيه واختارت أن تكون طاهراً فقد ألزمـت نفسها الصلاة في يومٍ هي فيه حائض وصلت وصامت وهي حائض، وإن كانت طاهراً اختـارت أن تكون حائضاً فقد أسقطت عن نفسها فرض الله عليها في الصلاة والصوم، وحَرَّمـت نفسـها علـى زوجها في ذلك اليوم وهي في حكم الطاهر، وهذا غير جائز، وغير جائز أن تُخـير مـرة بيـن أن تلزم نفسها الفرض في حال، وتسقط الفرض عن نفسها إن شاءت في تلك الحال) [٨]. وهذا فيه نظـر على قول من احتج بالحديث، فرسول الله لم يخيرها في اليوم السابع وإنما دعاها لأن تتحرى[٩] كمـا قال تعالى ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ...﴾[التغابن:١٦]، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾[البقرة: ٢٨٦].

---

(١) المستدرك (١/١٧٣).

(٢) المجموع للنووي (٢/٣٥٦).

(٣) تهذيب أبي داود (١/١٨٣-١٨٧).

(٤) إرواء الغليل (١/٢٠٢).

(٥) جامع الترمذي (١/٢٢٧).

(٦) العلل لابن أبي حاتم (١/٥١).

(٧) تهذيب سنن أبي داود لابن القيم (١/١٨٣-١٨٤).

(٨) الأوسط لابن المنذر (٢/٢٢٤) وساق الكلام على نكارة المتن على أنه لغيره ولم يبين من هو؟

(٩) انظر للاستزادة في دفع هذا الإشكال كتاب مشكل الآثار للطحاوي (٧/١٤٦).

وقال الدارقطني: (تفرد به ابن عقيل، وليس بقوي) [١] ، وقال ابن منده: (حديث حمنة لا يصح عندهم من وجه من الوجوه لأنه من رواية ابن عقيل، وقد أجمعوا على ترك حديثه) [٢]، عقب ابن حجر عليه بقوله: (وتعقبه ابن دقيق العيد ، واستنكر منه هذا الإطلاق، لكن ظهر لي أن مراد ابن منده بذلك من خرَّج الصحيح ، وهو كذلك) [٣] .

وأشار الخطابي [٤] وابن حزم [٥] والبيهقي [٦] إلى ضعف الحديث.

ومما يجدر التنبيه عليه أن بعض العلماء كابن خزيمة وابن حزم تعلق نظرهم ببعض طرق الحديث فطعنوا فيه بسبب ذلك، والحقُّ أن أكثر ما قالوه غير مؤثر لأن له طرقاً متعددة عن عبدالله بن محمد بن عقيل، وينظر في الرد على هذه الانتقادات ما بسطه ابن القيم [٧] وابن الملقن [٨] في الدفاع عن الحديث.

وعلى ضوء ما تقدم يطرح سؤال عن تحسين الإمام أحمد لهذا الحديث ماذا أراد به مع العلم بتصحيحه له كما ذكر البخاري ونقله الترمذي ؟

هل أراد بتحسينه أنه صحيح محتج به؟ أم أراد غير ذلك؟

الذي يظهر لي في تفسير الجمع بين التحسين والتصحيح – إن كان محفوظاً – عن أحمد أنه يحتمل أمرين يصعب ترجيح أحدهما على الآخر ، ولا أظن معنى الحسن في هذا النص يخرج عنهما:

أحدهما: أن أحمد قصد بإقرانه اسم "الحسن" مع "الصحيح" ليؤكد ثبوت الحديث عنده كأنه يقول هو حديث ثابت صحيح أو جيد صحيح أو صحيح قوي أو كما يقول هو رحمه الله في بعض الرواة: ثقة ثقة، ثقة مأمون، ثقة حسن الحديث ونحو هذه العبارات في شأن الرواة كما سنرى في

---

(١) انظر التنقيح لابن عبدالهادي (٦٠٧/١) والمحرر له (١٤٨/١) وليس هذا الكلام في كتابه السنن – المطبوع –.

(٢) تهذيب أبي داود لابن القيم (١٨٤/١) والجوهر النقي (٣٣٩/١).

(٣) التلخيص الحبير (١٦٣/١).

(٤) معالم السنن (١٨٥/١).

(٥) المحلى (١٩٥/٢).

(٦) معرفة السنن والآثار (١٥٩/٢–١٦٠).

(٧) تهذيب أبي داود (١٨٣/١–١٨٧).

(٨) البدر المنير – مخطوط – (١٥٧/٢).

القسم الثاني من هذا المبحث .

والآخر: أن الحسن هنا لم يأتِ بمعنى الصحة لأنه صُرِّح بها ، ولكن بمعنى آخر خارج عن قضية قبول الحديث وتقويته، وهو أن متن الحديث تضمن زيادة مهمة لا توجد في غيره من أحاديث المستحاضات مما دعى أحمد إلى وصفه "بالحسن" استحساناً لها، يشهد لهذا قوله في رواية حرب: (ما أحسنه من حديث)، وهي قوله عليه الصلاة والسلام : "**تحيضي ستة أيام أو سبعة في علم الله ... وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن بميقاتِ حيضهن وطهرهن**"، ولما كان هذا الحديث يتضمن من التفصيل ما لا يتضمنه غيره قال الطحاوي: (وهذا الحديث من أحسن الأحاديث المروية في هذا الجنس) (١) .

ويوضح ذلك أن أحمد (٢) أخذ بحديث حمنة هذا في باب المستحاضة وحمله على المرأة التي كانت لها عادة ولكنها نسيت وقتها ولم تميز دمها الخارج من رحمها هل هو دم حيض أم غيره؟ وكذلك المُبتدأة التي لم يتقدم لها أيام معلومة ولا هي مميزة لدمها مع استمرار خروج الدم منها بدون انقطاع.

والحكم الشرعي المأخوذ من الحديث أن يُرجع في ذلك إلى العُرف الظاهر والأمر الغالب من أحوال النساء، لذا قال الخطابي: (وهذا أصل في قياس أمر النساء بعضهن على بعض في باب الحيض والحمل والبلوغ، وما أشبه هذا من أمورهن، ويشبه أن يكون ذلك منه **صلى الله عليه وسلم** ... على معنى اعتبار حالها بحال من هي مثلها وفي مثل سنها من نساء أهل إقليمها، فإن كانت عادة مثلها منهن أن تقعد ستاً قعدت ستاً ، وإن سبعاً فسبعاً) (٣) . فلعل هذا هو سبب تحسين الحديث عند أحمد.

ويبقى تساؤل: لماذا قوى الإمام أحمد هذا الحديث واحتج به مع ما في ابن عقيل من كلام معروف؟ وقد تأملت ذلك فظهر لي أن هناك ثلاثة أسباب مجتمّعة قد تكون وراء ذلك:

١- أن سبب ضعف ابن عقيل هو سوء الحفظ والتحديث بالتوهم مما يؤدي إلى الأخطاء ومخالفة الآخرين، ونظرنا فإذا هو تفرد برواية هذا الحديث، ولم نجد له متابعاً أو مشاركاً لنعارض

---

(١) مشكل الآثار (١٤٧/٧).

(٢) المسائل برواية عبدالله (ص٤٨-٤٩)، وابن هانيء (٣٥/١)، والمسائل لأبي داود (ص٢٢)، والشرح الكبير (١٦٥/١، ١٧٠-١٧١).

(٣) معالم السنن (١٨٤/١) مع بعض التصرف اليسير.

روايته، ثم نظرنا فإذا هذا الحديث قد رواه عنه عدد من الرواة هم:

١-زهير بن محمد الخراساني كما في مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وغيرهم.

٢-عبيداالله بن عمرو الرقي كما عند ابن المنذر والحاكم وغيرهما.

٣-ابن جريج كما عند عبدالرزاق في مصنفه والطبراني في الكبير.

٤-شريك بن عبدالله النخعي كما عند أحمد وابن ماجه والطوسي.

٥-عمرو بن ثابت أشار لروايته أبو داود وساق سندها الدارقطني ثم قال بنحوه أي حديث زهير .

٦-إبراهيم بن أبي يحيى كما عند الشافعي في "الأم" ، وإبراهيم كما هو معلوم "متروك"، لكن حديث الشافعي عنه أقوى من غيره لذا اعتبرتُ به هنا لهذه الخصوصية.

ومن هذه الروايات لم أقف على الخامسة أما الباقي فقد وقفتُ عليها فوجدتها متطابقة، والاختلافات يسيرة جداً في بعض الكلمات القليلة، إلا أن شريك – وهو موصوف بسوء الحفظ – لم يسق الحديث كما ساقه الباقون ونقص منه ، ولكن في روايته ذكر للحكم الذي أشرنا إلى انفراد ابن عقيل به.

وهذا الاتفاق والتطابق يدل على أن عبدالله بن محمد بن عقيل قد أجاد حفظ هذا الحديث، لأننا اعتبرنا حفظه له برواية من رواه عنه، فوجدناه قد حفظه سنداً ومتناً ولم يختلف عليه فيه ولم يضطرب فيه حفظه ، وقد نقلنا سابقاً قول أبي حفص الفلاس الذي بين فيه سبب ضعف ابن عقيل بقوله: (والناس يختلفون عليه)، وهذا ما لم نجده هنا، فاتفاق هؤلاء النقلة عنه مما يقوي الظن بأن هذا الحديث من صحيح حديثه، وقد جرى عمل بعض كبار أئمة النقد كالإمام البخاري على أن أحاديث المتكلم فيهم من الجائز أن يُنتقى منها ما عُلم أنه من صحيح حديثهم، وقد أخرج – رحمه الله – في صحيحه لبعض المتكلم فيهم كإسماعيل بن أبي أويس وعبدالله بن صالح – كاتب الليث – وغيرهما، ولكن لم يخرج إلا ما علم أنه من صحيح حديثهم كما بين ذلك الحافظ ابن حجر [1] ، وعملاً بهذه القاعدة فقد قال البخاري : (أبو معشر المديني نَجيح مولى بني هاشم ضعيف لا أروي عنه شيئاً، ولا أكتب حديثه، وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب

---

(١) انظر هدي الساري (ص٤١٠ ، ٤٣٥).

حديثه) [١] ، وقال: (محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق إلا أنه لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه، وضعف حديثه جداً) [٢] .

وذكر رواية عبدالرحمن بن إسحاق فقال: (ولا نعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا؟) [٣].

وإذا تمعنا في هذه القاعدة النفيسة جداً ثم ربطناها بما قاله البخاري في ابن عقيل من أنه مقارب الحديث مع تحسينه لحديثه، علمنا أنه ممن يروي عنهم البخاري – خارج الصحيح – ويكتب حديثهم لأنه ممن عُرف صحيح حديثه من سقيمه، هذا مع أن في حفظه شيئاً ولكنه لم يبلغ درجة ابن أبي ليلى في سوء الحفظ الذي أشار إلى أنه لا يروي عنه .

ومما يدل على أن أحمد عمل بهذه القاعدة قوله لما سئل عن عبيدالله بن موسى أخرجت عنه شيئاً: (ربما أخرجتُ عنه، وربما ضربتُ عليه، حدث عن قوم غير ثقات، فإن كان من حديث الأعمش فعلى ذاك) [٤] . وقال في عمرو بن شعيب: (ربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه) [٥] . وقال في عبدالملك بن عمير: (مضطرب الحديث قل من روى عنه إلا اختلف عليه) [٦] فأوضح أن سبب ضعفه تبين باختلاف الرواة عليه مما يعني أن عدم الاختلاف على راو يدل على ضبطه، وهذه قاعدة مقررة عند النقاد عَبَّر عنها عبدالرحمن بن مهدي في قوله : (إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ) [٧].

ولا ريب أن الأصل في حديث الضعيف هو الرد وعدم الاحتجاج، ولكن إذا قامت القرائن على أنه حفظ فيجوز لمن صح ذلك عنده أن يحتج به، ولا يعد هذا تناقضاً بل هو من تمام العدل الذي أُمرنا به كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ...عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ اعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة : ٨].

٢- ليس في الحديث ما يُنكر أو يخالف الأحاديث الصحيحة الأخرى الواردة في الباب،

---

(١) العلل الكبير للترمذي (٢/٩٧٨).
(٢) المرجع السابق (٢/٩٧٣).
(٣) جزء القراءة للبخاري (ص٤).
(٤) العلل للمروذي (ص١٧٤).
(٥) الجرح والتعديل (١/٢٣٨).
(٦) العلل للمروذي (ص١١٨).
(٧) الكفاية (ص٤٧٥).

وموضع التفرد فيه الذي لم يرد في أحاديث الباب الأخرى هو أن حكم المستحاضة غير المميزة أن تتحيض لمدة ستة أيام أو سبعة تترك فيها الصلاة والصيام من كل شهر "كما تحيض النساء، وكما يطهرن بميقاتِ حيضهن وطهرهن".

وهذا الحكم الشرعي موافق لأصول الشريعة القاضية باستعمال العرف وتحكيم العادة في المواطن التي لا نص فيها .

٣- هذا الحديث يرويه عن حمنة رضي الله عنها ابنها عمران بن طلحة، وعنه ابن أخيه إبراهيم بن محمد بن طلحة، وحمنة هي جدة إبراهيم [١] هذا، وهذا مما يعطي بعض الاختصاص لهذا الحديث بالنسبة لعمران وإبراهيم إذ يتعلق بحادثة وقعت لامرأة من أقرب أقربائهم، وقد يحمل هذا على أن يداخلهما بعض الحياء في رواية هذه القصة لكل أحد لاسيما إذا استحضرنا ما قيل عن إبراهيم من صرامة وهيبة وعزة نفس حتى لقب "أسد قريش" ، والمعروف أن ابن عقيل هاشمي قرشي من كبار الأشراف وقد عرف بسعة العلم ، فتفرده برواية هذا الحديث عن إبراهيم بن محمد مما يُحتمل له لاسيما وأن إبراهيم قليل الحديث [٢] ولم أجد في ترجمته ولا فيما اطلعت عليه من مروياته أن له تلاميذ مكثرين عنه أو ملازمين له مما يدل على أن تفرد ابن عقيل هنا عن ابن طلحة ليس منكراً بل يُحتمل له.

والذي أراه – فيما يبدو لي – أن هذه الأسباب الثلاثة مجتمعة قرائن لا بأس بها، وقد تكون هي التي دعت الإمام أحمد لتقوية الحديث والاحتجاج به والله تعالى أعلم.

(النص الثالث): قال الإمام أحمد: (رويت الصلاة على القبر عن النبي **صلى الله عليه وسلم** من ستة وجوه حسان كلها) [٣] .

قال ابن عبدالبر: (وأما الستة وجوه التي ذكر أحمد بن حنبل أنه روي منها أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** صلى على قبر فهي والله أعلم:

حديث سهل بن حنيف [٤] .

---

(١) الطبقات لابن سعد (٥/٥٢).

(٢) المرجع السابق (ص٩٣)، جزء تابعي أهل المدينة.

(٣) التمهيد لابن عبدالبر (٦/٢٦١)، والمغني (٢/١٩٤) ط دار الفكر. وكشاف القناع للبهوتي (٢/١٢١).

(٤) أخرجه النسائي (٤/٤٠) والطبراني في المعجم الكبير (٦/٨٤) وابن عبدالبر في التمهيد (٦/٢٦١) والبيهقي في الكبرى (٤/٣٥) وأعله بالإرسال.

وحديث سعد بن عبادة [١] .

وحديث أبي هريرة رُوي من طرق [٢] .

وحديث عامر بن ربيعة [٣] .

وحديث أنس [٤] .

وحديث ابن عباس [٥]) [٦] .

ثم ساقها بأسانيده [٧] ، ثم قال: (وقد روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبر من ثلاثة أوجه سوى هذه الستة الأوجه المذكورة وكلها حسان... فالله أعلم أيها أراد أحمد بن حنبل) [٨]. وقد أخرج أحمد في مسنده [٩] حديث يزيد بن ثابت ولم يخرج حديث سهل ولا سعد بن عبادة فهو أولى بالذكر لذلك ولقوة إسناده، والسادس حديث جابر [١٠] وسنده أقوى أيضاً.

والظاهر من سياق كلام أحمد أنه يريد بالحسان أي الثابتة وإن كان بعضها أصح من بعض بدليل قوله : (ومن يشك في الصلاة على القبر؟ ! يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ستة وجوه كلها حسان) [١١] .

وأحاديث أبي هريرة وابن عباس وأنس في الصحيحين، مما يدل على أن أحمد يطلق الحسن على الصحيح وما في حكمه.

---

(١) أخرجه الترمذي (١٠٣٨) ، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/٦)، والبيهقي في الكبرى (٤٨/٤) وتكلم عليه.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤٠٦/٢) والبخاري في صحيحه (٤٥٨، ٤٦٠، ١٣٣٧) ومسلم في صحيحه (٩٥٦).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٤٤٤/٣) وابن ماجه (١٥٢٩).

(٤) أخرجه أحمد في المسند (١٣٠/٣) ومسلم في صحيحه (٩٥٥) وابن حبان (٣٥٣/٧) والبيهقي في الكبرى (٤٦/٤).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٣٣٨/١) والبخاري في صحيحه (١٢٤٧، ١٣١٩) ومسلم في صحيحه (٩٥٤) وابن حبان (٣٥٤/٧).

(٦) التمهيد (٣٦٢/٦-٣٦٣) .

(٧) المصدر السابق (٢٦٣/٦-٢٧١).

(٨) المصدر السابق (٢٧١/٦).

(٩) مسند أحمد (٣٨٨/٤).

(١٠) أخرجه النسائي (٨٥/٤).

(١١) المغني (١٩٤/٢) ط دار الفكر، وكشاف القناع (١٢١/٢).

(النص الرابع): قال الإمام أحمد: (حديث حماد بن سلمة هو حسن، يعني حديث ثمامة في الصدقات) [١] .

والحديث رواه أحمد في المسند [٢] بقوله: (حدثنا أبو كامل ثنا حماد بن سلمة قال: أخذتُ هذا الكتاب من ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس بن مالك أن أبابكر رضي الله تعالى عنه كتب لهم: إن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله **صلى الله عليه وسلم** على المسلمين التي أمر الله عز وجل بها رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سأل فوق ذلك فلا يعطه.

فيما دون خمس وعشرين من الإبل ففي كل خمس ذود شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها ابنة مخاض...).

وقد أخرجه عدد من الأئمة [٣] في مصنفاتهم عن حماد بن سلمة بنحوه.

وأصله في صحيح البخاري [٤] وغيره [٥] عن محمد بن عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس ابن مالك عن أبيه عن ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس رضي الله عنه بنحوه.

وحديث حماد بن سلمة قال فيه الدارقطني: (إسناد صحيح، وكلهم ثقات) [٦] وقال الحاكم: (حديث صحيح على شرط مسلم) [٧] .

فالظاهر – والله أعلم – أن الإمام أحمد أراد بتحسينه للحديث الآنف تصحيحه وتقويته.

(النص الخامس): ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الإمام أحمد حسن حديث **"من كنتُ مولاه فعلي مولاه"** .

فقال – رحمه الله – : (وأما قوله: "**من كنتُ مولاه فعلي مولاه**" ، فليس هو في الصحاح،

---

(١) كتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد (٢/٦١٠).

(٢) المسند (١/١١-١٢).

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٦٧) والنسائي (٥/٢٢) والدارقطني (٢/١١٣) والحاكم (١/٣٩٠-٣٩٢) والبيهقي في الكبرى (٤/٨٦).

(٤) صحيح البخاري (١٤٥٣، ١٤٥٤).

(٥) صحيح ابن خزيمة (٢٢٦١) وابن حبان (٨/٥٧-٦٠) وغيرهما.

(٦) سنن الدارقطني (٢/١١٥).

(٧) المستدرك (١/٣٩٢).

لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته، فنُقل عن البخاري وإبراهيم الحربـــي وطائفـة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه، ونُقل عن أحمد بن حنبل أنه حســـنه كمـا حسـنه الترمذي، وقد صنَّف أبو العباس بن عقدة مصنفاً في جمع طرقه) (١) .

ولم يُحدد هنا السند الذي توجه تحسين الإمام أحمد إليه، ولم نقف على نص كلامـــه لـنرى سياقه ونفهم مقصوده وهل أراد بالحسن غرابة سنده أو حُسن متنه أو أنه أراد تقويته وتثبيته.

وقال الإمام الحافظ الحجة ابن حجر العسقلاني: (وأما حديث **"من كنت مولاه فعلـي مـولاه"** فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثـير من أسانيدها صحاح وحسان) (٢) .

وقد خرَّج شيخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني هذا الحديث من رواية عدد من الصحابة رضوان الله عليهم في كتابه السلسلة الصحيحة (٣) وانتهى إلى أنه حديث متواتر عنده وانتقد تضعيف شيخ الإسلام ابن تيمية له (٤).

والحديث قد أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥) وفي فضائل الصحابة (٦) من وجـوه كثـيرة. ولكن لا أدري أي الطرق أراد بتحسينه؟! والغالب أنه عنى بتحسينه الصحة أو قوة الحديث من حيث الإجمال، وهذا هو رأي فضيلة الشيخ ربيع بن هادي (٧) .

(النص السادس): حديث عوف بن مالك **"أن رسول الله صلى الله عليه وسـلم كـان إذا أتاه الفيء قسمه من يومه فأعطى الآهل حظين وأعطى العزب حظاً"** .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والإمام أحمد في رواية أبي طالب قال: حديث حسن) (٨) .

والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٩) قال: (ثنا أبو المغيرة قال: ثنا صفوان قـال: ثنـا

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/٣٢٠-٣٢١).

(٢) فتح الباري (٧/٧٤) ط دار المعرفة.

(٣) السلسلة الصحيحة (٤/٣٣٠-٣٤٤).

(٤) السلسلة الصحيحة (٤/٣٤٣، ٣٤٤).

(٥) انظر المسند (١/٨٤)، (٤/٢٨١)، (٥/٣٤٧) من رواية أحمد نفسه وللحديث أسانيد أخرى من زيادات ابنه.

(٦) فضائل الصحابة (٩٥٩، ٩٨٩، ٩٩١، ١٠١٦، ١٠٢١) من رواية أحمد نفسه وليست من الزيادات.

(٧) تقسيم الحديث (ص٨٤-٨٥).

(٨) مجموع الفتاوى (٢٨/٥٨٤) بتصرف يسير.

(٩) المسند (٦/٢٥) .

عبدالرحمن بن جُبير بن نُفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال: كان رسول الله **صلى الله عليه وسلم** إذا جاء فيء قسمه من يومه، فأُعطي الآهل حظين، وأُعطي العزب حظاً واحداً ، فدعينا وكنت أُدعى قبل عمار بن ياسر، فدعيت فأعطاني حظين وكان لي أهل، ثم دعا بعمار بن ياسر فأعطي حظاً واحداً، فبقيت قطعة سلسلة من ذهب فجعل النبي **صلى الله عليه وسلم** يرفعها بطرف عصاه فتسقط ثم رفعها وهو يقول: كيف أنتم يوم يكثر لكم من هذا).

ورواه بسند آخر [١] عن يحيى بن آدم قال: ثنا ابن المبارك عن صفوان بن عمرو بنحوه. وقد رواه الآخرون [٢] عن صفوان بنحوه.

وصفوان وثقه أحمد [٣] وغيره، وأما عبدالرحمن بن جبير فلم أجد لأحمد كلاماً في حاله ولكن وثقه أبو زرعة والنسائي وابن سعد وابن حبان ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث [٤] ، وأبوه جُبير من كبار الثقات [٥] ولم أجد أيضاً لأحمد كلاماً فيه.

ومراد أحمد من تحسين هذا الحديث – فيما ظهر لي – أنه صحيح عنده أو هو قوي من حيث الإجمال على أقل تقدير، وقد أخرج مسلم في صحيحه [٦] حديثاً عن صفوان عن عبدالرحمن ابن جبير عن أبيه عن عوف بن مالك رضي الله عنه، فهذا سند يصححه مسلم – رحمه الله – وكذلك البخاري خارج الصحيح [٧] ، وابن حبان وغيرهم.

(النص السابع): قال الإمام أحمد في حديث علي بن شيبان مرفوعاً : **"لا صلاة لرجل فرد خلف الصف"** :(هو حديث حسن) [٨] .

---

(١) المسند (٢٩/٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٩٥٣) وابن الجارود (١١١٢) وابن حبان (١٤٥/١١) والبيهقي في السنن الكبرى (٣٤٦/٦).

(٣) العلل برواية عبدالله (٣٤٧/٢) وسؤالات أبي داود (ص٢٥٧)، وتهذيب الكمال (٢٠٤/١٣-٢٠٥).

(٤) تهذيب الكمال (٢٧/١٧).

(٥) المصدر السابق (٥١١/٤).

(٦) صحيح مسلم (١٧٥٣).

(٧) العلل الكبير (ص٢٥٨).

(٨) التلخيص الحبير (٣٧/٢)، وأصل الكلام موجود في المغني لابن قدامة (٢٢/٢-٢٣) ط دار الفكر ، وذكره ابن رجب في فتح الباري (١٣١/٧).

والحديث رواه الإمام أحمد في مسنده [(١)] قال: (حدثنا عبدالصمد وسُريج قالا: ثنا ملازم بن عمرو، ثنا عبدالله بن بدر أن عبدالرحمن بن علي حدثه أن أباه علي بن شيبان حدثه أنه خرج وافداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فصلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلمح بمؤخر عينيه إلى رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **"يا معشر المسلمين إنه لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود"** . قال: ورأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"استقبل صلاتك، فلا صلاة لرجل فرد خلف الصف"**).

وقد روى الحديث غير واحد من الأئمة [(٢)] عن ملازم بن عمرو بنحوه.

وملازم وثقه الإمام أحمد [(٣)] ، وأما عبدالله بن بدر فقال فيه : (ليس به بأس) [(٤)] ووثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي وابن حبان [(٥)] ، وأما عبدالرحمن بن علي بن شيبان فلم أجد للإمام فيه كلاماً ، ولكن وثقه العجلي وابن حبان وأبو العرب التميمي وابن حزم [(٦)] ، وابن حجر [(٧)] .

وقد صحح الحديث ابن خزيمة وابن حبان وابن حزم [(٨)] ، وقال ابن رجب: (رواته كلهم ثقات من أهل اليمامة) [(٩)] ، وقال البوصيري: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات) [(١٠)] ، وصححه أحمد شاكر [(١١)] والألباني [(١٢)] .

وقد تكلم البزار في هذا الحديث فقال: (وعبدالله بن بدر ليس بالمعروف، إنما حدث عنه

---

(١) مسند أحمد (٢٣/٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٠٠٣) وابن خزيمة (١٥٦٩) وابن حبان (٥/٥٨٠-٥٨١) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٥/٣) وغيرهم.

(٣) العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٣٧٩/١) ، والجرح والتعديل (٤٣٥/٨).

(٤) سؤالات أبي داود (ص٣٥٦).

(٥) تهذيب التهذيب (١٣٥/٥) ط دار الفكر .

(٦) تهذيب التهذيب (٢١٢/٦) ط دار الفكر.

(٧) التقريب (٣٩٦٠).

(٨) المحلى (٥٣/٤).

(٩) فتح الباري لابن رجب (١٣١/٧).

(١٠) مصباح الزجاجة (١٠٨/١).

(١١) جامع الترمذي (٤٤٦/١).

(١٢) إرواء الغليل (٣٢٩/٢).

ملازم بن عمرو ومحمد بن جابر، فأما ملازم فقد احتمل حديثه وإن لم يحتج به، وأما محمد بن جابر فقد سكت الناس عن حديثه. وعلي بن شيبان لم يحدث عنه إلا ابنه، وابنه هذه صفته، وإنما ترتفع جهالة المجهول إذا روى عنه ثقتان مشهوران ، فأما إذا روى عنه من لا يحتج بحديثه لم يكن ذلك الحديث حجة، ولا ارتفعت جهالته) [١] .

والذي يعنينا أن الإمام أحمد حين حَسَّن الحديث لم يكن عنده محل نظر، بل ظاهر كلامه يدل على الاحتجاج والقبول والعمل، كما هو مذهبه الفقهي رحمه الله في هذه المسألة، ويؤكد ذلك توثيقه لملازم وتقويته لحال عبدالله بن بدر.

فلا ريب أن عمل الإمام أحمد بالحديث مع تحسينه له دال على أنه يقويه ويحتج به، ولا يضر الحديث أن عبدالرحمن بن علي لم ينتشر حديثه ويشتهر عند المحدثين، لأنه كان يقطن أرض اليمامة ولم يكن طلب العلم فيها كما هو في الحجاز أو العراق من حيث الشهرة وكثرة العلماء وطلبة العلم ، ولذا قل من روى عنه، وهو يروي هذا الحديث عن أبيه عندما وفد على رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فدواعي الحفظ والضبط موجودة لأهمية الحدث وجلالته في نفس علي بن شيبان رضي الله عنه وكذلك أبنائه.

كما أن للحديث شواهد من أهمها حديث وابصة بن معبد [٢] رضي الله عنه وقد قواه الإمام أحمد واحتج به [٣] ، وكذلك قواه غيره [٤] .

وليعلم أن ابن قدامة في المغني [٥] نقل أن أحمد حسن حديث وابصة، ولكنه في الكافي [٦] نقل أنه قال في حديث علي بن شيبان وفي حديث وابصة هذا: حديث حسن، فلا أدري هل فهم ذلك ابن قدامة من رواية الأثرم عن أحمد قوله : (حديث ملازم في هذا أيضاً حسن) [٧] . أم أنه وقف على نص صريح في ذلك؟ ولم أجد في الكتب الأخرى إلا تحسين حديث علي بن شيبان، ولذا قام

---

(١) نصب الراية (٣٨/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٦٨٢) والترمذي (٢٣٠، ٢٣١) وابن ماجه (١٠٠٤) وابن الجارود (٣١٩) وابن حبان (٥٧٥/٥-٥٧٩) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٤/٣-١٠٥).

(٣) الكافي لابن قدامة (١٩٠/١) والمغني (٢٢/٢) ط دار الفكر، والمبدع (٨٧/٢).

(٤) انظر ما ورد في المراجع الواردة في الحاشيتين الآنفتين، وانظر كذلك إرواء الغليل (٣٢٣/٢-٣٢٧).

(٥) المغني (٢٢/٢) ط دار الفكر.

(٦) الكافي (١٩٠/١).

(٧) المغني (٢٣/٢) ط دار الفكر، وفتح الباري لابن رجب (١٣١/٧).

احتمال عندي أن ابن قدامة فهم من قول أحمد: "أيضاً" أي أن حديث وابصة حسن أيضاً.

وقد يكون أحمد – رحمه الله – حكم على حديث وابصة بلفظ آخر من ألفاظ الثبوت والتقوية غير الحسن [١] .

(النص الثامن): نقل الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال في حديث لعبيد الله بن عدي بن الخيار في من تحق له الزكاة: (ما أحسنه وأجوده من حديث) [٢] .

ونقل عنه أنه قال فيه: (ما أجوده من حديث ، وقال: هو أحسنها إسناداً) [٣] .

وهذا الحديث أخرجه الإمام في مسنده فقال: (ثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال: حدثني أبي أن عبيد الله بن عدي حدثه أن رجلين أخبراه أنهما أتيا النبي **صلى الله عليه وسلم** يسألانه من الصدقة فقلّب فيهما البصر، ورآهما جلْدين ، فقال: "**إن شئتما أعطيتكما، ولاحظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب**")، وأخرجه عن وكيع وعبدالله بن نمير كذلك عن هشام بن عروة به [٤]، وعليه مدار الإسناد [٥] .

وقد جاء حديث في معناه وهو قوله **صلى الله عليه وسلم**: "**لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرَّةٍ سوي**" رواه سبعة من الصحابة رضي الله عنهم مرفوعاً [٦] .

وسند حديث ابن الخيار صحيح، قال ابن عبدالهادي: (هو حديث صحيح ورواته ثقات) [٧]،

---

(١) للوقوف على كلام العلماء في حديث وابصة انظر نصب الراية (٢/٣٨) وتحفة المحتاج (١/٤٦١) ، ونيل الأوطار (٣/٢٢٧) ط دار الجيل ، والتمهيد لابن عبدالبر (١/٢٦٨-٢٦٩) وإرواء الغليل (٢/٣٢٣-٣٢٧).

(٢) التمهيد (٤/١٢١).

(٣) الشرح الكبير (١/٧٠٨) والتنقيح (٢/١٥٢٢).

(٤) المسند (٤/٢٢٤) و(٥/٣٦٢).

(٥) أخرجه الشافعي في الأم (٢/٧٣) وعنه البيهقي في المعرفة (٩/٣٢٤)، وعبدالرزاق في مصنفه (٤/١٠٩-١١٠)، وابن أبي شيبة (٣/٢٠٨)، وأبو داود (١٦٣٣) والنسائي (٥/٩٩-١٠٠) ، وأبو عبيد في الأموال (ص٦٥٨) وابن زنجويه في الأموال (٣/١١١٧)، والطحاوي في معاني الآثار (٢/١٥) وفي المشكل (٦/٣١٦-٣١٧) ، والدارقطني في سننه (٢/١١٩) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/١٤).

(٦) انظر نصب الراية (٢/٣٩٩-٤٠١) فقد ذكرها ، وخرج الألباني بعضها في الإرواء (٣/٣٨١-٣٨٥).

(٧) التنقيح (٢/١٥٢٢).

وصححه الشـيخ الألبـاني [١] ، وعبيـدالله بـن عـدي بـن الخيـار ولـد علـى عـهد النبـي صلى الله عليه وسلم [٢] وقد ذكر أنه سمع من هذين الرجلين وهما من الصحابة ولا تضر الجهالـة بأسمائهم لا سيما وقد نص ابن الخيار على أنهما أخبراه ، أنهما أتيا النبي **صلى الله عليه وسلم** .

ويظهر لي أن معنى قول أحمد: (ما أحسنه وأجوده من حديـث) أراد بـه ثبـوت الحديـث وصحته وكذلك قوله: (هو أحسنها إسناداً) يعني أصح ما روي في الباب ، فقد روي هـذا الحديـث بنحو معناه من طرق متعددة عن الصحابة، ولكن الظاهر أن أحمد يرى أن هذا الحديث هو أصحـها وأثبتها. والله أعلم.

(النص التاسع): قال أبو داود: (سمعتُ أحمد وسئل عن الرجـل يـأتي امرأتـه وهـي حائض، قال: ما أحسن حديث عبدالحميد فيه ، قلت: وتذهب إليه ؟ قال: نعم، إنما هو كفارة فدينـار أو نصف دينار، قال: كيف شاء) [٣] .

عبدالحميد هو ابن عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب القرشي المدني، وثقه العجلي والنسـائي وابن خراش وابن حبان ، وقال ابن أبي داود: ثقة مأمون [٤] ، واحتج بـه البخـاري ومسـلم فـي صحيحيهما.

وحديثه أخرجه الإمام أحمد بقوله: (حدثنا يحيى عن شعبة، ومحمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن عبدالحميد بن عبدالرحمن عن مِقْسَم عن ابن عباس عن النبي **صلى الله عليه وسلم** "فـي الذي يأتي امرأته وهي حائض، يتصدق بدينار أو بنصف دينار" قال عبدالله بن أحمد: قال أبي: ولـم يرفعه عبدالرحمن ولا بهز) [٥] .

---

(١) الإرواء (٣/٣٨١).

(٢) انظر تهذيب الكمال (١٩/١١٢-١١٧).

(٣) مسائل أبي داود (ص٢٦).

(٤) تهذيب الكمال (١٦/٤٤٩-٤٥٢).

(٥) مسند أحمد (٣/٣٢٥-٣٢٦) بتحقيق شاكر، (٤/٢٠٤) عن محمد بن جعفر ، وهذا الحديث أخرجـه أبـو داود (٢٦٤)، والنسائي (١/١٥٣) وفي سننه الكبرى (١/١٢٧) و (٥/٣٤٦)، وابن ماجه (٦٤٠)، وابـن الجـارود (١٠٨)، والطبراني في الكبير (١١/٣٨٢)، والحاكم في المستدرك (١/١٧١-١٧٢)، والبيـهقي فـي الكـبرى (١/٣١٤)، والمزي في تهذيب الكمال (١٦/٤٥١) عن طريق أبي بكر عبدالله بـن سـليمان بـن الأشـعث المعروف بابن أبي داود، وقال بعده: (هذه سنة تفرد بها أهل المدينة).

وقد أخرج هذا الحديث من طرق أخرى هي :

١- عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مقسم عن ابن عباس قال: "أمر رســـول الله **صلى الله عليه وسلم** الذي يأتي امرأته وهي حائض أن يتصدق بدينار أو نصف دينار" [١].

٢- عن حماد بن سلمة عن عطاء العطار عن عكرمة عن ابن عبـــاس أن رســـول الله **صلى الله عليه وسلم** قال: "يتصدق بدينار"، يعني الذي يغشى امرأته حائضاً [٢]، وبلفـــظ "يتصـــدق بدينار فإن لم يجد ديناراً فنصف دينار" . وعطاء هذا هو ابن عجلان الحنفي، قال فيه ابـــن حجـــر: (متروك ، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب) [٣].

٣-عن عبدالرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عبدالكريم وغيره عن مقسم مولـــى عبـــدالله ابن الحارث أن ابن عباس أخبره أن النبي **صلى الله عليه وسلم** جعل في الحائض نصـــاب دينـــار، فإن أصابها وقد أدبر الدم عنها ولم تغتسل فنصف دينار كل ذلك عن النبي **صلى الله عليه وسلم** [٤].

٤-عن شريك عن خُصيف عن مقسم عن ابن عباس عن النبي **صلى الله عليه وسلم**: فـــي الرجل يأتي امرأته وهي حائض قال : يتصدق بنصف دينار [٥] .

وخالفه سفيان الثوري فقد أخرج أحمد من طريقه عن خُصيـــف عـــن مقسم عـــن النبـــي **صلى الله عليه وسلم** بمثله قال أحمد : وقال شريك عن ابن عباس [٦] ، يعني أنه وصلـــه وســـفيان أرسله.

٥-عن سفيان بن عيينة عن عبدالكريم أبي أمية عن مقسم عن ابن عباس: إذا أتى امرأتـــه وهي حائض ، قيل لسفيان: يا أبا محمد هذا مرفوع، فأبى أن يرفعه وقال: أنا أعلـــم بـــه – يعني أبا أمية – [٧] .

وحديث ابن عباس هذا اضطرب فيه جداً، قال المنذري: (وهذا الحديث قد اضطرب الـــرواة

---

(١) مسند أحمد (٣٦١/٣، ٣٦٢)(٣٠٣/٤)(٥٥/٥).

(٢) مسند أحمد (٤٠/٤،٢٨١-٢٨٢) (١٤٣/٥).

(٣) التقريب (٤٥٩٤).

(٤) مسند أحمد (١٥٩/٥)، وانظر مصنف عبدالرزاق (٣٢٨/١-٣٢٩) مع بعض الاختلاف.

(٥) مسند أحمد (١٥٢/٤)، وسنن أبي داود (٢٦٦) والجامع للترمذي (١٣٦) والدارمـــي (٢٤٥/١) والدارقطنـــي (٢٨٦/٣-٢٨٧) والأحكام للطوسي (٣٦٣/١) والبيهقي في الكبرى (٣١٦/١).

(٦) مسند أحمد (٣/٥)، وانظر مصنف عبدالرزاق (٣٢٨/١)، والبيهقي في الكبرى (٣١٦/١).

(٧) العلل برواية عبدالله (٤٥٦/١).

فيه اضطراباً كثيراً في إسناده ، وفي متنه ، فروي تارة مرفوعاً، وتارة موقوفاً، وتارة مرسلاً عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتارة معضلاً عن عبدالحميد بن عبدالرحمن عن النبي **صلى الله عليه وسلم** [١]، (وأما الاضطراب في متنه فروي "بدينار أو نصف دينار" على الشك ، وروي "**يتصدق بدينار فإن لم يجد فبنصف دينار**" ، وروى فيه التفرقة بين أن يصيبها في الدم أو في انقطاع الدم، ... ، وروي "**إذا كان دماً أحمر فدينار، وإذا كان دماً أصفر فنصف دينار**"...) [٢] .

وقال الحافظ ابن حجر: (والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كثير جداً) [٣].

وقال الشيخ أحمد شاكر : (روي بأسانيد كثيرة، وبألفاظ مختلفة ، واضطربت فيه أقوال العلماء جداً... وقد وجدتُ له نحواً من خمسين طريقاً أو أكثر) [٤].

فحصر اضطرابات الرواة هنا يوقعنا في التطويل والإسهاب [٥] ، ولكن سأقتصر في هذا المقام على بيان الاختلافات الواقعة في رواية شعبة عن عبدالحميد لهذا الحديث وذلك لأن الإمام وجه تحسينه لهذا الطريق بالتحديد، مما أغنانا عن التوسع في الطرق الأخرى لهذا الحديث، وقد أشرت إلى ما أخرجه الإمام أحمد منها، فيكتفى بذلك.

اختلف الرواة عن شعبة في روايته لهذا الحديث في موضعين:

الأول: رفعه بعضهم ، ووقفه آخرون ، فقد رفعه يحيى بن سعيد القطان وغندر والنضر بن شميل وعبدالوهاب بن عطاء الخفاف، ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي وآخرون [٦].

ووقفه عبدالرحمن بن مهدي وبهز بن أسد – كما أشار أحمد إلى ذلك – ، وعفان بن مسلم

---

(١) مختصر سنن أبي داود (٨٤/٣).

(٢) مختصر سنن أبي داود (١٧٥/١).

(٣) التلخيص الحبير (١٦٦/١).

(٤) الجامع للترمذي (٢٤٦/١).

(٥) للاستزادة ينظر سنن الدارمي (٢٤٤/١-٢٤٦) والسنن الكبرى للنسائي (٣٤٦/٥-٣٥٠)، ومصنف عبدالرزاق (٣٢٨/١-٣٣٠) ومشكل الآثار للطحاوي (٤٢٨/١٠-٤٣٩)، والسنن الكبرى للبيهقي (٣١٤/١-٣١٩) والبدر المنير لابن الملقن – مخطوط – (١٦٣/٢-١٧٧) وقد أطال وأجاد جداً، وتحقيق الشيخ أحمد شاكر على جامع الترمذي (٢٤٦/١-٢٥٤) وقد أجاد في تلخيص علل الحديث إلا أنه وقع في بعض الأوهام عدا ما عُرف عنه من تساهل في التوثيق والتصحيح.

(٦) انظر تخريج الحديث فيما تقدم، والسنن الكبرى للبيهقي (٣١٤/١).

وسليمان بن حرب وجماعة آخرون [١] .

والصحيح أن هذا الاختلاف من شعبة نفسه فقد كان يروي الحديث أولاً مرفوعاً ثم رجع عن رفعه ، وحدث عنه ابن مهدي بهذا الحديث موقوفاً وقال فيه: (قيل لشعبة إنك كنت ترفعه، قال: إني كنتُ مجنوناً فصححت) [٢]، كما حدَّث به سعيد بن عامر عنه مرفوعاً، وقال فيه: (قال شعبة : وزعم فلان أن الحكم لا يرفعه ، فقيل لشعبة حدثنا بما سمعتَ ودَعْ قولَ فلانٍ وفُلان، فقال: ما يسرني أن أُعَمَّر في الدنيا عُمر نوح، وإني تحدثتُ بهذا أو أسكتُ عن هذا) [٣].

قال أبو داود : (وربما لم يرفعه شعبة) [٤]، وقال البيهقي: (رجع عن رفعه بعدما كان يرفعه) [٥].

الثاني: رواه الأكثر عن شعبة **"يتصدق بدينار أو نصف دينار"** ولكن روى حجاج بن منهال عنه هذا الحديث موقوفاً على ابن عباس وفيه قول شعبة: (شك الحكم) [٦]يعني شك في التصدق هل هو بدينار أم بنصفه؟، ويقوي رواية حجاج ما جاء عن عبدالرزاق عن ابن جريج قال: (وكان الحكم بن عتيبة عن مقسم يقول: لا أدري قال مقسم ديناراً أو قال: نصف دينار) [٧].

وهذا يشير إلى أن الحكم لم يضبط متن الحديث، وأن أصل الحديث ليس فيه تخيير من الرسول **صلى الله عليه وسلم** .

وقد أجاب ابن القطان الفاسي عن هذين الاختلافين بما يلي:

١- أجاب عما جاء في رواية سعيد بن عامر عن شعبة – المتقدمة – بقوله: (فهذا غاية التثبت منه ، وهب أن أوثق أهل الأرض خالفه فيه، فوقفه على ابن عباس، كان ماذا؟ أليس إذا روى الصحابي حديثاً عن النبي **صلى الله عليه وسلم** يجوز له بل يجب عليه أن يُقلِّد مقتضاه فيفتي به؟!

---

(١) انظر السنن الكبرى للبيهقي (١/٣١٤-٣١٥).

(٢) المنتقى لابن الجارود (ص٤٦)، والسنن الكبرى للبيهقي (١/٣١٥) من طريق عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، ولم أجده في العلل ولا في المسند.

(٣) المنتقى لابن الجارود (ص٤٦).

(٤) سنن أبي داود (١/٦٩).

(٥) معرفة السنن والآثار (١٠/١٥٢) والكبرى (١/٣١٥).

(٦) مشكل الآثار للطحاوي (١٠/٤٢٩).

(٧) مصنف عبدالرزاق (١/٣٢٨).

هذا قوة للخبر لا توهينٌ له) [١].

وأجاب عما نقله عبدالرحمن بن مهدي عن شعبة أيضاً بقوله: (نظن أنه رضي الله عنه – يعني شعبة – لما أُكثر عليه في رفعه إياه توقى رفعه، لا لأنه موقوف لكن إبعاداً للظنة عن نفسه ، وأبعد من هذا الاحتمال أن يكون شك في رفعه في ثاني حال فوقفه، فإن كان هذا، فلا نبالي ذلك أيضاً بل لو نسي الحديث بعد أن حدَّث به لم يضره) ثم قال: (فإن أبيت إلا أن يَكون شعبة رجع عن رفعه، فأعلم أن غيره من أهل الثقة والأمانة أيضاً قد رواه عن الحكم مرفوعاً كما رواه شعبة فيما تقدم، وهو عمرو بن قيس الملائي وهو ثقة، قال فيه : عن الحكم ما قاله شعبة من رفعه إياه إلا أن لفظه فأمره أن يتصدق بنصف دينار ولم يذكر ديناراً، وذلك لا يضره فإنه إنما حكى قضية معينة قال فيه: واقع رجل امرأته وهي حائض فأمره عليه السلام أن يتصدق بنصف دينار، ذكره النسائي [٢] ، فهذه حالٌ تجبُ فيها نصف دينار، وهو مؤكد لما قلناه من أن ديناراً أو نصفه إنما هو باعتبار حالين لا تخيير ولا شك ، ورواه أيضاً مرفوعاً هكذا عن عبدالحميد بن عبدالرحمن المذكور قتادة وهو من هو) ثم ساق حديثه من سنن النسائي [٣] ثم قال: (فهذا شأن حديث مقسم، وإن تقدم عنه فيه وقفاً وإرسالاً وألفاظاً أُخر لا يصح منها شيء غير ما ذكرناه) [٤].

٢- يجاب عن التخيير الوارد في الحديث بأنه من النبي صلى الله عليه وسلم وليس شكاً من الراوي، يفهم هذا من قول أبي داود بعدما أخرج حديث شعبة عن عبدالحميد: (هكذا الرواية الصحيحة دينار أو نصف دينار) [٥]وأيد ذلك أحمد شاكر فقال: (وهذه الرواية هي اللفظ في جميع الروايات التي ذكرناها عن الحكم وتابعه عليها قتادة ويعقوب بن عطاء وكذلك عبدالكريم عن مقسم

---

(١) بيان الوهَم والإيهام (٢/ق ١٤٥/ب). ليعلم أن من منهج ابن القطان كما يظهر من كتابه "البيان" أنه إذا اُختلف في حديث فوصله ثقة وأرسله ثقات آخرون أو رفعه وخالفه غيره فوقفه أن القول قول من زاد ويرى كما قال هنا أن هذا تقوية للخبر ، وهو في هذا متابع لابن حزم الأندلسي، وليس هذا منهج متقدمي المحدثين من أئمة النقد فهم يعتمدون القرائن في مثل ذلك ولا يأخذون بالزيادة دوماً.

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٥/٣٤٦-٣٤٧).

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٥/٣٤٧).

(٤) هذا النص أكثر من بيان الوهم والإيهام (٢/ت ١٤٥/ب – ق ١٤٦/أ) ولكن في النسخة طمس مقدار سطرين نقلتها من البدر المنير (٢/١٧٤)، وهذا الطمس في أصل مخطوطة الكتاب المحفوظة في دار الكتب المصرية وتوجد في أكثر أوراق المجلد الثاني للأسف الشديد.

(٥) سنن أبي داود (١/٦٩).

في بعض الروايات عنه، ... فهذا يدل على أنه ليس شكاً في الحكم [١] .

واختار ابن القطان أن قوله "دينار أو نصف دينار" ليس شكاً من الراوي ولا للتخيير وإنما باعتبار حالين [٢] من حالات إتيان الحائض، ويظهر أنه يقصد بالنظر إلى لون الدم أو بالنسبة لأول الحيض وآخره حيث يقل تدفقه .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض بيانه أن التخيير مرفوع وليس شكاً من الراوي ولا باعتبار حالين: (وهذا كما يخير الحاج بين أن يبيت الليلة الثالثة بمنى ويرمي الجمرة من الغد وبين أن لا يفعل، وكمن وجب عليه الهدي فإن أخرج سُبْعَ بدنة جاز وإن أخرج بدنة فهو هدي أيضاً وهو أفضل ...) [٣] ، أو كتخيير المسافرين بين القصر والإتمام [٤] ، واستدل الطحاوي [٥] على أن التمييز يدل على أن الحكم هو للقُربة وليس كفارة، وكذلك ذهب أحمد شاكر إلى أن التخيير صارف للأمر من الوجوب إلى الندب [٦] .

ولهذا ذهب بعض أهل العلم إلى تصحيح حديث شعبة عن عبدالحميد السابق، وهم:

- إسحاق بن راهويه قال: (هذه السنة الصحيحة التي سنها رسول الله **صلى الله عليه وسلم** في غشيان الحائض) [٧] .
- أبو عبدالله الحاكم قال: (قد أرسل هذا الحديث وأوقف أيضاً، ونحن على أصلنا الذي أصلناه أن القول قول الذي يُسند ويصل إذا كان ثقة) [٨].
- ابن القطان الفاسي وقد تقدم كلامه آنفاً في الدفاع عن الحديث، وانتقد عبدالحق لتضعيفه للحديث.

---

(١) جامع الترمذي (٢٥٢/١) مع بعض التصرف.
(٢) انظر البدر المنير – مخطوط – (١٧٣/٢) وكلام ابن القطان في ورقه (١٤٥/أ) وهي ساقطة .
(٣) شرح العمدة في الفقه "كتاب الطهارة" (ص٤٦٧).
(٤) انظر توضيح الأحكام من بلوغ المرام لابن بسام (٤٠٨/١).
(٥) مشكل الآثار (٤٣٩/١٠).
(٦) جامع الترمذي (٢٥٢/١) مع بعض التصرف.
(٧) شرح العمدة لابن تيمية (ص٤٦٥).
(٨) المستدرك (١٧٢/١).

- ابن دقيق العيد – كما نقل عنه ابن الملقن – [١] .
- شيخ الإسلام ابن تيمية [٢] .
- ابن الملقن فقد أنكر على ابن الصلاح قوله إن الحاكم تساهل في تصحيحه للحديث وقال: (لم يتساهل في ذلك بل الحق معه) [٣].
- ابن التركماني [٤] .
- وذهب الحافظ ابن حجر إلى تقويته فقد قال عن تصحيح ابن دقيق العيد لهذا الحديث: (وهو الصواب) [٥].
- واختلف قول ابن القيم فيه فمرة رد على من ضعفه، ومرة نقل قول من ضعفه وسكت [٦] .
- وممن صححه من المعاصرين الشيخ أحمد شاكر [٧] والشيخ الألباني [٨] وغيرهم.

وأما من ضعف الحديث فهم:

- الإمام أحمد – في رواية عنه – قال الخلال : (وقال غير الميموني عنه عن أحمد: لو صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كنا نرى عليه كفارة، فقيل له: هل في نفسك منه شيء، قال: نعم لأنه من حديث فلان، أظنه عبدالحميد) [٩]، وقد طعن ابن دقيق العيد في هذه الرواية بقوله: (وهذا لا يلزم الرجوع إليه لوجهين أحدهما: ذلك الغير مجهول، وقد روى أبو داود عن أحمد أنه قال: ما أحسن حديث عبدالحميد فيه، قيل له: تذهب إليه ، قال: نعم إنما هو كفارة، والثاني: أن ذلك الغير لم يجزم بأن فلاناً هو عبدالحميد بل قال: أظنه، والظن لا

---

(١) البدر المنير – مخطوط – (٢/١٧٠).

(٢) شرح العمدة (ص٤٦٦).

(٣) البدر المنير – مخطوط – (٢/١٧٦)، وقد جمع في هذا الحديث جمعاً لا يوجد عند غيره حتى إنه قال في آخره: (وأختم الكلام على هذا الحديث ولا يُسأم من طوله فقد حصل فيه مهمات يرحل إليها ، وجواهر يُغاص عليها) وصدق فيما قاله رحمه الله.

(٤) الجوهر النقي (١/٣١٤-٣١٩).

(٥) التلخيص الحبير (١/١٦٦).

(٦) تهذيب مختصر أبي داود (١/١٧٣-١٧٥) فقد دافع عنه ، (٣/٨٤) سكت عمن ضعفه.

(٧) انظر تحقيقه على جامع الترمذي (١/٢٤٦-٢٥٤).

(٨) الإرواء (١/٢١٧-٢١٨).

(٩) البدر المنير – مخطوط – (٢/١٧٦) ، وأشار إلى هذه الرواية في الشرح الكبير (١/١٥٨).

يقدح فيمن تُيقِنَ تعديله) [١].

وقد ورد عن أحمد كلام آخر يدل على أنه لم يحتج بالحديث مطلقاً، فقد روي عنه أنه قال: (إن كانت له مقدرة تصدق بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم) [٢].

- وقال الشافعي : (وقد روي فيه شيء لو كان ثابتاً أخذنا به، ولكنه لا يثبت مثله) [٣].
- وقال الخطابي: (وقال أكثر العلماء: لا شيء عليه، ويستغفر الله ، وزعموا : أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس، ولا يصح متصلاً مرفوعاً، والذمم بريئة إلا أن تقوم الحجة بشغلها) [٤].
- وقال ابن عبدالبر : (وحجة من لم يوجب عليه كفارة إلا الاستغفار والتوبة، اضطراب هذا الحديث عن ابن عباس وأن مثله لا تقوم به حجة، وإن الذمة على البراءة، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين، ولا غيره، إلا بدليل لا مدفع فيه، ولا مطعن عليه، وذلك معدوم في هذه المسألة) [٥].
- وقال ابن كثير: (قد روي مرفوعاً، وموقوفاً وهو الصحيح عند كثير من أئمة الحديث)[٦].

وقد ضعف هذا الحديث ابن المنذر [٧] ، وأبو علي بن السكن [٨] ، وابن حزم والبيهقي [٩] ، وابن العربي [١٠] ، وعبدالحق [١١] ، وابن الصلاح [١٢] ، والمنذري [١٣]، والنووي [١٤].

---

(١) المرجع السابق.
(٢) الشرح الكبير (١/١٥٨).
(٣) معرفة السنن والآثار (١٠/١٥٢).
(٤) معالم السنن (١/١٧٣).
(٥) التمهيد (٣/١٧٨).
(٦) تفسير ابن كثير (١/٤٦٠).
(٧) الأوسط (٢/٢١٢).
(٨) التنقيح (١/٥٩٨).
(٩) السنن الكبرى (١/٣١٤-٣١٩).
(١٠) عارضة الأحوذي (١/٢١٧-٢١٩).
(١١) البدر المنير – مخطوط – (٢/١٧٢).
(١٢) البدر المنير – مخطوط – (٢/١٧٦).
(١٣) مختصر سنن أبي داود (١/١٧٣-١٧٥) و(٣/٨٤).
(١٤) المجموع (٢/٣٦٠).

وقد ألمح الترمذي إلى تضعيفه فقال: (روي عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً) [١] ولم يحكم عليه بشيء، ولكن عدم وصفه له ولو "بحسن" يدل على استضعافه له فيما يظهر لي، وربما كان متوقفاً.

ويظهر مما تقدم أن الإمام أحمد عندما حسَّن الحديث – كما في رواية أبي داود – فقد أراد بقوله : "ما أحسن حديث عبدالحميد..." أن روايته هي الأصح والأسلم من مجموع روايات الحديث التي وقع فيها اضطراب شديد في سندها ومتنها، لذا قال ابن دقيق العيد: (ومن هذا الوجه صحح الحديث من صححه) [٢] يعني حديث شعبة عن عبدالحميد، وقال أبو داود في الحديث نفسه: (هكذا الرواية الصحيحة دينار أو نصف دينار) [٣] ، ومع أن أحمد لا يخفى عليه أن شعبة قد أوقف الحديث إلا أنه اختار رواية يحيى بن سعيد القطان وهو من كبار الأئمة الحفاظ المتقنين.

وبهذا يظهر أن أحمد احتج بالحديث وأخذ به معتمداً على رواية عبدالحميد بن عبدالرحمن لأنها الأصح سنداً ومتناً، وقوله فيها "ما أحسن..." أي ما أجود أو ما أصح، وهي على أية حال من أساليب المدح والثناء.

---

(١) الجامع (١/٢٤٥).
(٢) البدر المنير – مخطوط – (٢/١٧٠).
(٣) سنن أبي داود (١/٦٩).

ب – إطلاقه الحسن على الحديث الضعيف المنجبر:

(النص العاشر): ذكر الحافظ ابن رجب أقوال النقاد في حَكيم بن جُبَيـر – راوي حديث الصدقة – ثم قال: (وقال أحمد في رواية عنه في حديث الصدقة: "هو حسن"، واحتج به)[1].

وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده فقال: (حدثنا وكيع، حدثنا سفيان عن حكيم بن جُبير عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبدالله – بن مسعود – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **" من سأل وله ما يُغنيه جاءت مسألتُه يومَ القيامة خُدوشاً أو كدوحاً في وجهه، قالوا: يا رسول الله ، وما غِنَاه؟ قال: خمسون درهماً أو حسابُها من الذهب"** [2] .

ولم يسُق غير هذا السند لحديث حكيم في مسنده [3] ، في حين ذكر في العلل برواية عبدالله قال: (سمعتُ يحيى بن آدم قال: حَدَّث سفيان بهذا الحديث عن حكيم بن جبير حديث ابن مسعود في المسألة من سأل جاء وفي وجهه خدوش أو كدوح، فقال سفيان لعبدالله بن عثمان – يعني صاحب شعبة – : أبو بسطام يحدث عن حكيم بن جبير؟ فقال عبدالله بن عثمان: لا، فقال سفيان: حدثناه زُبيد الإيامي عن محمد بن عبدالرحمن. قال أبي: وكان شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير، وكان عبدالرحمن لا يحدثنا عنه، ترك حديثه، وهو أبو جعفر المدايني هو ابن مسور) [4] .

حكيم سيأتي الكلام عليه، وأما محمد بن عبدالرحمن فثقة [5]، وكذلك أبوه [6]، وسفيان هو الثوري الإمام أشهر من أن يُعرف، ويحيى بن آدم من الحفاظ الثقات [7]، وقد انفرد يحيى بن آدم بذكر هذه المتابعة، وقد رواه جمع من الرواة عن سفيان بدونها وهم: أبو عاصم الضحاك بن

---

(١) شرح علل الترمذي (٣٣١/١).

(٢) مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر (٢٤٨/٥) و (١١٤/٦) والسياق من الموضع الثاني لأنه أتم مع أن السند في الموضعين واحد.

(٣) لمزيد من التأكد رجعت لأطراف المسند لابن حجر (١٧٧/٤) فوجدت الأمر كذلك كما في طبعتي المسند.

(٤) العلل لأحمد (٢٤١/١-٢٤٢)، وبنحو هذا في الكامل لابن عدي (٦٣٦/٢) من طريق أبي بكر الأثرم عن أحمد.

(٥) انظر تهذيب الكمال (٦٤٨/٢٥-٦٥٢).

(٦) انظر تهذيب الكمال (١٢/١٨-١٤).

(٧) انظر تهذيب الكمال (١٨٨/٣١-١٩٢).

مخلد [١]، وعبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي [٢]، ومحمد بن يوسف الفريابي ووكيع [٣]، ويحيـــى ابن سعيد القطان .

وإسرائيل بن أبي إسحاق السبيعي [٤]، وحماد بن شعيب الحماني [٥]، قد تابعوا الثـوري فـي روايته عن حكيم، لكن لم أجد – بعد التفتيش – من روى هذا الحديث عن زُبيد غير سفيان على مـا ذكره يحيى بن آدم عنه، وقد رويت الزيادة التي انفرد بها يحيى بن آدم بألفاظ متقاربـــة [٦]، ولكـن لأهميتها قمتُ بحصر ألفاظها، وسأذكر هنا أهم الاختلافات:

١-ذكر أبو داود في سننه عن الحسن بن علي عن يحيى بن آدم أنه قال: (فقال عبدالله ابـن عثمان لسفيان: حفظي أن شعبة لا يروي عن حكيم بن جبير، فقال سفيان: فقد حدثناه زُبيد عن محمد ابن عبدالرحمن بن يزيد).

وذكرها ابن ماجه عن الحسن بن علي ... بها" وذكرها الحاكم والبيهقي عن الحسن بن علـي العامري عن ابن آدم بها، وذكر الدارقطني في العلل بنحوها عن أبي هشام الرفاعي عن ابن آدم .

٢-ذكر الترمذي في جامعه عن محمود بن غيلان عن ابن آدم قال: (فقال له عبـــدالله بـن عثمان – صاحب شعبة – : لو غير حكيم حَدَّث بهذا الحديث فقال له سفيان: وما لحكيم ! لا يحـــدث عنه شعبة؟ قال: نعم. قال سفيان: سمعتُ زُبيداً يُحدِّث بهذا عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد).
وذكرها الطوسي .

٣-ذكر النسائي عن أحمد بن سليمان عن ابن آدم قال: (قال سفيان: وسمعتُ زُبيداً يُحـــدِّث

---

(١) أخرجه الدارمي (٣٨٦/١)، والطحاوي في شرح معـــاني الآثـــار (٢٠/٢)(٣٧٢/٤)، وفـــي مشـــكل الآثـــار (٤٢٨/١)، والكامل لابن عدي (٦٣٦/٢).

(٢) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص٦٥٩-٦٦٠).

(٣) أخرجه أحمد كما تقدم، وابن أبي شيبة في المصنف (١٨٠/٣)، وأبو يعلى في مسنده (١٣٨/٩-١٣٩).

(٤) أخرجه الدارقطني (١٢٢/٢) وابن حبان في المجروحين (٢٤٦/١-٢٤٧).

(٥) أخرجه ابن عدي (٦٦١/٢).

(٦) أخرج حديث يحيى بن آدم عن سفيان المتضمن ذكر سفيان بأنه سمع زُبيداً يرويه عن محمد بن عبدالرحمـــن: أبو داود (١٦٢٦) ، والترمذي (٦٥٠)، وابن ماجه (١٨٤٠)، والنسائي (٩٧/٥) وفي الكبرى (٥٢/٢) بنفـــس السند، والطوسي في الأحكام (٢٤٦/٣)، والطحاوي في المعاني (٢٠/٢) (٣٧٢/٤)، وفي المشـــكل (٤٢٩/١)، وابن عدي في الكامل (٦٣٦/٢)، والدارقطني في العلل (٢١٦/٥-٢١٧)، والحاكم (٤٠٧/١) ولم يتكلم عليـــه، والبيهقي في الكبرى (٢٤/٧).

عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد).

٤-ذكر ابن عدي فقال: (حدثنا ابن حماد قال: حدثني أبو الحسين محمد بن عبدالله بن مخلد، ثنا إسحاق بن راهويه قال: قال يحيى بن آدم : قال سفيان الثوري: شعبة يُنكر على حكيم بن جبير حديث الصدقة، أما إني قد سمعته من زُبيد).

ابن حماد هو محمد بن أحمد أبو بشر الدولابي – وثقه الدارقطني [(١)] – ، وأبو الحسين بن مخلد لم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً [(٢)] .

٥-ذكر الدارقطني في علله عن يحيى بن محمد بن صاعد عن عبدالأعلى بن واصل – وهو ثقة – عن ابن آدم قال: (قال سفيان : وقد سمعتُ زُبيداً يحدث عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد نحوه أو شبهه).

وقد خالف أبو بكر البزار ابنَ صاعد في سياقها وزاد فيها فقال بعد أن روى الحديث عن شيخه ابن واصل: (قال يحيى بن آدم: فعلمتُ أن شعبة لا يرضى حكيم بن جبير، فقلت له: حدثنيه سفيان عن زُبيد عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد عن أبيه، هكذا ولم يقل عن عبدالله) [(٣)].

ولم أر أحداً ساق هذه الزيادة عن يحيى بمثل هذا السياق المفسر، وقد خالف ابنُ صاعد البزار في الرواية هنا وأجمل قول سفيان كما أجمله كل من روى عن يحيى ، والبزار مع حفظه وجلالته يخشى عليه من الوهم هنا لأنه خولف، وقد ذكر بعض النقاد كالنسائي وأبي أحمد الحاكم والدارقطني أن عنده أوهاماً [(٤)].

ومما يجب التنبيه عليه أن في موضع من شرح معاني الآثار للطحاوي أخرج من طريق أبي هشام الرفاعي عن يحيى عن سفيان: (حدثناه زبيد عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد مثله) [(٥)]. وكلمة "مثله" هنا خطأ ربما كانت من أحد النساخ أو غيره وذلك لأن الطحاوي أخرج هذا النص بالسند نفسه في موضع آخر من الكتاب نفسه [(٦)] ولم توجد فيه، كذلك أخرجه بالسند نفسه في كتابه

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٣٠٩/١٤-٣١١).

(٢) انظر ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٣٣٩/٢-٣٤٠) وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٥٤/١٥-٥٥٥) مخطوط.

(٣) مسند البزار (٢٩٥/٥).

(٤) انظر تاريخ بغداد (٣٣٥/٤)، وسير أعلام النبلاء (٥٥٦/١٣)، ولسان الميزان (٢٣٨/١).

(٥) شرح المعاني (٢٠/٢).

(٦) المرجع السابق (٣٧٢/٤).

مشكل الآثار [١] ولم توجد، كما أنها ليست عند الدارقطني في علله [٢]وقد أخرجها من طريـق أبـي هشام الرفاعي أيضاً، فثبت بجلاء أنها خطأ، ولو ثبتت من طريق صحيح لكانت نصاً قاطعاً فـي أن حديث زُبيد كحديث حكيم بن جبير متصل مرفوع.

ويظهر من الألفاظ السابقة أن جميع من روى حديث يحيى بن آدم – ما عدا رواية الـبزار – قد أجملوا ولم يفسروا كلام الثوري هل سمع من زُبيد الحديث متصلاً مرفوعاً كما رواه حكيـم أم أن الأمر خلاف ذلك؟

وأقوى الألفاظ من حيث الدلالة على أن زُبيداً قد تابع حكيماً متابعة تامة قول سفيان كما فـي رقم (٢) (سمعتُ زُبيداً يحدث بهذا عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد)، ثم جاء في (٤) ولكـن فـي سند الرواية من لم يعدل ولم يجرح ، وأضعف الألفاظ من حيث الدلالة على متابعة زُبيد ما جاء فـي بند (٥) وذلك لقوله: (نحوه أو شبهه).

وأما أقوى الألفاظ من حيث السند وهو الذي رواه الأكثر ، لذا فهو الأرجح ما جاء في رقـم (١) و (٣) وهو الذي رواه الإمام أحمد – كما تقدم – وهو قول سفيان (فقد حدثنا زُبيد عن محمد بـن عبدالرحمن بن يزيد) هكذا مُجملاً.

والذي دعانا إلى حصر ألفاظ رواية يحيى بن آدم أن زُبيد بن الحـــارث اليـامي – ويقـال الإيامي- هو ثقة ثبت بالاتفاق [٣]، فلو جاء بلفظ صريح أنه تابع حكيم بن جبير متابعة تامـــة لصـح الحديث بذلك لأن حكيماً مضعف عند جمهور أهل العلم.

وقد ترك شعبة حديثه بسبب روايته لحديث الصدقة [٤]، وسأله غير واحد أن يحدثهم بحديـث حكيم بن جبير فقال: (أخافُ النار) [٥]، وأما عبدالرحمن بن مهدي فقال: (إنما روى أحاديث يســيرة وفيها أحاديث منكرات) [٦] وقال الإمام أحمد : (ضعيف الحديث، مضطرب) [٧]، وقال ابــن معيــن:

---

(١) مشكل الآثار (٤٢٩/١).

(٢) علل الدارقطني (٢١٧/٥).

(٣) انظر تهذيب الكمال (٢٨٩/٩-٢٩٢).

(٤) انظر الكامل لابن عدي (٦٣٤/٢، ٦٣٥) والضعفاء للعقيلي (٣١٦/١).

(٥) انظر الكامل (٦٣٤/٢) وكتاب المجروحين لابن حبان (٢٤٦/١)، والضعفاء للعقيلي (٣١٦/١).

(٦) الكامل لابن عدي (٢م٦٣٥).

(٧) العلل برواية عبدالله (٣٩٦/١).

(ليس بشيء) [١]، وقال أبو حاتم الرازي: (ضعيف الحديث، منكر الحديث، له رأي غـــير محمـــود، نسأل الله السلامة) [٢]، وقال أبو داود: (ليس بشيء) [٣]، وقال الجوزجاني: (كذاب) [٤] – كعادته فـــي الشدة على غلاة الشيعة – ، وقال النسائي: (ليس بالقوي) [٥] و (ضعيف) [٦] وقال ابن حبان: (كـــان غالياً في التشيع كثير الوهم فيما يروي، كان أحمد ابن حنبـــل لا يرضـــاه) [٧]، وقـــال الدارقطنـــي: (متروك) [٨] .

وقد حدَّث يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عنه ولم ير بحديثه بأساً [٩]، وسأل ابـــن أبي حاتم أبا زرعة عنه فقال: (في رأيه شيء، قلتُ: ما محله؟ قال: الصدق إن شاء الله) [١٠]، وقـــال البخاري كما نقل الترمذي: (وحكيم بن جبير لنا فيه نظر، ولم يعزم فيه علـــى شـــيء) [١١]، وقـــال الذهبي: (ضعفه غير واحد، ومشاه بعضهم وحسَّن أمره ، وهو مقل) [١٢] .

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى تقوية الحديث بسبب ما ذكره الثوري من أنه ســـمع الحديـــث من زُبيد، فمن هؤلاء أحمد بن حنبل كما يظهر من تحسينه الحديث – وسيأتي تفصيل ذلك لاحقـــاً –، والترمذي قال: (حسن) [١٣] وذكر المتابعة مما يدل على تقويته للحديث، وابن العربـــي قـــال: (وقـــد سمعه سفيان من زُبيد فصح) [١٤] وكذلك الزبيدي قال : (فصار الحديث بهذا الطريـــق قويـــاً) [١٥] ،

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٢٠٢).
(٢) المصدر السابق.
(٣) تهذيب التهذيب (٢/٤٤٦).
(٤) أحوال الرجال (ص٤٨).
(٥) تهذيب الكمال (٧/١٦٨).
(٦) الضعفاء للنسائي (ص١٦٦).
(٧) كتاب المجروحين (١/٢٤٦).
(٨) السنن للدارقطني (٢/١٢٢).
(٩) العلل الصغير للترمذي (٥/٧١٠).
(١٠) الجرح والتعديل (٣/٢٠٢).
(١١) العلل الكبير (٢/٩٦٩).
(١٢) المغني في الضعفاء (١/١٨٦).
(١٣) الجامع (٣/٤١).
(١٤) عارضة الأحوذي (٣/١٤٨).
(١٥) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٢/٥٨٦).

وصحح الحديث للسبب نفسه الشيخ أحمد شاكر [(١)] ، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني [(٢)] .

وأما من ضعَّف الحديث فهم:

- شعبة بن الحجاج ضعَّف حكيم بن جبير بسبب روايته لهذا الحديث [(٣)] ، ولما سـأله يحيـى بـن سعيد القطان أن يحدثه بهذا الحديث قال له: (إني أخاف الله أن أحدثك به) [(٤)] .
- يحيى بن معين. قال الدوري: (سمعتُ يحيى وسألته عن حديث حكيم بن جبـير. حديـث ابـن مسعود" **لا تحل الصدقة لمن كان عنده خمسون درهماً**"، يرويه أحد غير حكيم؟ فقال يحيى بـن معين : نعم يرويه يحيى بن آدم عن سفيان عن زُبيد، ولا نعلم أحداً يرويه إلا يحيـى بـن آدم، وهذا وهم، لو كان هذا هكذا لحدَّث به الناس جميعاً عن سفيان، ولكنه حديث منكر. هذا الكـلام قاله يحيى أو نحوه) [(٥)] .

وقصد ابن معين أن حديث زُبيد لو كان كحديث حكيم تماماً لحدَّث به سفيان وانتشـر عنـه ولكن الحال أننا لا نجد من ذكره إلا يحيى بن آدم فقط، وقد يقال إن سبب ذلـك أن يحيـى توافـق وجوده في تلك اللحظة التي وقع فيها الحوار بين عبدالله بن عثمان – صاحب شعبة – وسفيان، لـذا سنحت فرصة له لم تسنح لغيره بأن ينفرد بهذه المتابعة المهمة، ولكن يبقى إشكال وهو أن:

سفيان الثوري لا يخفى عليه طعن شعبة في حكيم بن جُبير فلماذا لم يرو حديث زُبيد وهـو أوثق وأثبت، ولماذا اختار رواية حكيم على رواية زُبيد إذا كانت مثلها متصلة مرفوعة؟!

- الإمام أحمد بن حنبل جاءت عنه رواية في تضعيف هذا الحديث، قال ابن عـدي: (سـمعت أحمد بن حفص يقول: سئل أحمد بن حنبل وهو حاضر: متى تحل الصدقة؟ قال: إذا لم يكن خمسون درهماً أو حسابها من الذهب، قيل له: حديث حكيم بن جبير؟ قال: نعم، ثم حكى عن يحيى بـن آدم أن الثوري قال يوماً: قال أبو بسطام يحدث – يعني شعبة – هذا الحديث عن حكيم بن جبـير؟ قيـل له: [لا] ، قال: حدثني زُبيد عن محمد بن عبدالرحمن ، ولم يزد عليه، قال أحمد: كأنـه أرسـله أو كره أن يحدث به، أما تعرف الرجل؟!، كلاماً نحو ذا) [(٦)] .

---

(١) مسند أحمد (٢٤٨/٥) وتعليقه على المحلى لابن حزم (١٥٤/٦).

(٢) في كتابه الصحيحة (٨١٨/١-٨١٩).

(٣) العلل الصغير للترمذي (٧١٠/٥)، والجرح والتعديل (٢٠١/٣).

(٤) الكامل (٦٣٦/٢)، ومقدمة الجرح والتعديل (ص١٤٠).

(٥) تاريخ يحيى بن معين (٣٤٦/٣)، وذكره ابن عدي في الكامل (٦٣٤/٢).

(٦) الكامل (٦٣٦/٢)، وما بين القوسين المعكوفين من تنقيح التحقيق (١٥١٤/٢-١٥١٥) وهي مقتضى السـياق ،

=

أحمد بن حفص السعدي قال الإسماعيلي فيه: (كان يعرف الحديث صدوقاً، وكان ممروراً) [1]، وقال ابن عدي: (حدَّث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها) (وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يُشبَّهُ عليه فيغلط فيحدث به من حفظه) [2] ولم ينفرد بهذا النقل عن أحمد فقد قال الحافظ ابن حجر: (ونص أحمد في "علل الخلال" وغيرها على أن رواية زُبيد موقوفة) [3].

ويظهر لي أن قصد أحمد بقوله: (كأنه أرسله أو كره أن يحدث به، أما تعرف الرجل؟!) يعني أن سفيان عُرِف بالتدليس ، فأوهم بقوله: حدثني زُبيد بن محمد بن عبدالرحمن أنه تابع حكيماً متابعة تامة والواقع أن زُبيداً خالف حكيماً ولم يروه مرفوعاً أو متصلاً، وقول أحمد: أما تعرف الرجل؟! يعني أن سفيان الثوري من كبار الحفاظ فلو كان السند عن زبيد ليس فيه شيء يعيبه لصاح به. هذا ما ظهر لي في فهم كلام الإمام رحمه الله ويشهد لذلك ما جاء في رواية أبي بكر الأثرم عن الإمام رحمه الله وسيأتي ذكرها قريباً.

- يعقوب بن سفيان الفسوي ذكر حكاية يحيى بن آدم بلاغاً ثم قال: (هي حكاية بعيدة ، لو كان حديث حكيم بن جبير عن زُبيد ما خفي على أهل العلم) [4].

يقصد لو كان زبيد روى هذا الحديث مثل ما رواه حكيم لما خفي ذلك على أهل العلم فلم يجدوا عند تخريج الحديث إلا رواية حكيم مع ضعفه.

- أبو بكر البزار بعد أن ذكر حكاية يحيى بن آدم قال: (وحكيم بن جبير هذا رجل من أهل الكوفة ضعيف الحديث، وزبيد فلم يُسند هذا الحديث عن عبدالله) [5] .
- النسائي قال: (لا نعلم أحداً قال في هذا الحديث "عن زبيد" غير يحيى بن آدم، ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم بن جبير، وحكيم ضعيف ، وسئل شعبة عن حكيم بن جبير فقال: أخاف النار ، وقد كان روى عنه قديماً) [6] .

والنص أخرجه أيضاً المنذري في مختصر أبي داود (٢/٢٢٦-٢٢٧).

(١) تاريخ جرجان (ص٧١) وليست هذه العبارة في معجم شيوخ الإسماعيلي (١/٣٥٥).

(٢) الكامل (١/٢٠٢، ٢٠٣)، وانظر لسان الميزان (١/١٦٢-١٦٣).

(٣) فتح الباري (٣/٤٠٠).

(٤) المعرفة والتاريخ (٣/٢٣٤-٢٣٥) وفيه سقط أكملته من السنن الكبرى للبيهقي (٧/٢٤) والتنقيح لابن عبدالهادي (٢/١٥١٦).

(٥) مسند البزار (٥/٢٩٦).

(٦) تحفة الأشراف (٧/٨٥)، وذكره المنذري في مختصر أبي داود (٢/٢٢٧) وهذا النص لم أجده في سننه =

- قال ابن حبان : (وليس له طريق يعرف، ولا رواية إلا من حديث حكيم بن جبير) [١] .
- وقال الدارقطني: (ورواه زُبيد، ومنصور بن المعتمر عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد لم يجاوزا ابنه محمداً، وقولهما أولى بالصواب) [٢] .
- وقال ابن حزم : (حكيم بن جبير ساقط، ولم يُسنده زُبيد، ولا حجة في مرسل) [٣] .
- وقد ضعف هذا الحديث أيضاً ابن عبدالبر [٤]، والبيهقي [٥]، وابن حجر [٦] .

والسؤال المهم: لماذا حَسَّن الإمام أحمد هذا الحديث مع تضعيفه لحكيم بن جبير، ومع كونه لا يرى حديث زُبيد متصلاً كما روي عنه ؟!

الصحيح أن الروايات عن الإمام أحمد اختلفت في رواية زُبيد ومتابعته لحكيم، فمرة روي عنه أنه لا يراها موصولة كما تقدم آنفاً، ومرة أخرى روي عنه أنها مقوية لحديث حكيم، وليس يعنينا – الآن – ما هو الراجح عنه وإنما نريد أن نعرف ماذا عنى بالحسن عندما حسن الحديث والذي يبدو لي أن تحسين أحمد لحديث حكيم بن جبير لم يكن لذاته فالرجل عنده كان ضعيفاً، ولكن حديثه تقوى بمتابعة زُبيد وبأمورٍ أخرى.

ويوضح ذلك بجلاء هذا النص النفيس جداً الذي ساقه ابن عبدالبر بسنده عن أبي بكر الأثرم قال: (قال أبو عبدالله: لا يأخذ من الصدقة من له خمسون درهماً، ولا يأخذ منها أكثر من خمسين درهماً، قيل له: وما الأصل في أن لا يُعطى أكثر من خمسين؟ قال: لأنه إذا أخذ خمسين صار غنياً إلا أن يكون له عيال، أو يكون غارماً، أو يكون عليه دين.

ثم قال: حديث عبدالله بن مسعود في هذا حديث حسن، وإليه نذهب في الصدقة.

قلتُ له: ورواه زُبيد، وهو لحكيم بن جبير فقط؟ فقال: رواه زُبيد فيما قال يحيى بن آدم: سمعت سفيان يقول: فحدثنا زبيد عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد ، قلت لأبي عبدالله : لم يجز [٧]

الصغرى ولا الكبرى.

(١) كتاب المجروحين (٢٤٧/١).

(٢) العلل للدارقطني (٢١٦/٥).

(٣) المحلى (١٥٤/٦).

(٤) التمهيد (١٠٢/٤-١٠٣).

(٥) معرفة السنن والآثار (٣٢٩/٩).

(٦) فتح الباري (٤٠٠/٣).

(٧) في الأصل (لم يخبر به) والصواب ما أثبته (لم يَجزِ به) أي أن سفيان لم يذكر إلا محمد بن عبدالرحمن ولم =

به محمد بن عبدالرحمن؟ فقال: لا.

قال: وسمعته ، وذكر حديث أبي سعيد الخدري عن النبي **صلى الله عليه وسلم : "من سأل وله أوقية أوقية، فهو ملحف"** [١] **فقال: هذا يقوي حديث عبدالله بن مسعود.**

قيل لأبي عبدالله : حديث (عبدالله بن مسعود) [٢] من حديث مَن هو؟ فقال : من حديث عمارة بن غزية عن عبدالرحمن بن أبي سعيد عن أبيه) [٣] .

ويظهر في هذا النص النادر أن أحمد يرى متابعة زُبيد لم يجز بها سفيان محمد بن عبدالرحمن، ولكن قوى الحديث لوجود شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رغم أن الأوقية تساوي أربعين درهماً لا خمسين ولكن كأن الإمام – رحمه الله – رأى أن في ذلك دلالة على أن للحديث أصلاً رغم الاختلاف في حد المسألة هل هو خمسون درهماً أو أربعون؟

وفي نص آخر يجلي لنا الأمر أكثر قال عبدالله بن أحمد: (قلت لأبي: متى لا يحل للرجل أن يأخذ من الزكاة؟ قال: إذا كان عنده خمسون درهماً أو حسابها من الذهب، لم يحل له أن يأخذ منها. قلت لأبي : إن الشافعي يقول: يأخذ من الزكاة وإن كان عنده ألف دينار. قال : قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة:٦٠] ، فإذا أخذ الرجل خمسة آلاف فمتى يصير إلى الفقير شيء، أذهب فيه إلى حديث حكيم بن جبير، وقد رواه زُبيد، وقد روي عن سعد وابن مسعود وعلي: من كان له خمسون درهماً غناً) [٤] .

ثم قال: (حدثني أبي حدثنا هشيم قال أخبرنا حجاج عن الحسن بن عطية – كذا قال هشيم – عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص قال: لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب.

حدثني أبي حدثنا هشيم أخبرنا حجاج عمن حدثه عن ابن مسعود أنه كان يقول مثل

يتجاوزه إلى غيره كما في السند الآخر فيكون حديث زُبيد ليس بمتصل ولا مرفوع كحديث حكيم بن جبير.

(١) أخرجه أبو داود (١٦٢٨) وابن خزيمة (٢٤٤٧).

(٢) هذا خطأ فادح من المحققين للكتاب أو من النساخ والصواب حديث أبي سعيد الخدري لأن السند الذي ساقه الإمام أحمد هو سند حديث أبي سعيد الخدري المتقدم ، وعمارة بن غزية يروي عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري وعبدالرحمن يروي عن أبيه وليس له رواية عن ابن مسعود مطلقاً وعبارة (حديث عبدالله بن مسعود) وقعت بين قوسين في الأصل وبيَّن المحققان في ص ١٢٠ أن ما بين القوسين مُضاف من نسخة أخرى لكتاب التمهيد، وهذا مما يؤكد وجود خطأ.

(٣) التمهيد (٤/١٢٣-١٢٤).

(٤) مسائل عبدالله (ص١٥٤).

ذلك) [١].

حجاج هو ابن أرطاة قال فيه ابن حجر: (صدوق كثير الخطأ والتدليس) [٢]، والحسن قد يكون ابن سعد وليس ابن عطية – فيما ظهر لي – وقد ألمح أحمد إليه بقوله : كذا قال هشيم يعني أن في الأمر احتمال خطأ وكذلك روى أبو عبيد هذا السند عن هشيم عن الحسن بن سعد [٣]، فإن كان الحسن هو ابن عطية بن سعد العوفي فهو ضعيف [٤]، وإن كان هو ابن سعد بن معبد الهاشمي مولاهم فهو ثقة [٥]، وليس لأبيه راوٍ غيره [٦]كما أننا لا ندري هل عاصر ابن مسعود أم لا؟ وكذلك معاصرته لعلي غير ثابتة.

وقد روى الحجاج عن الحسن بن سعد عن أبيه عن علي وعبدالله بن مسعود قالا: **"لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب"** أخرجه ابن أبي شيبة [٧] والدارقطني [٨] .

كما روى الحجاج عن الحكم عن علي نحوه أخرجه أبو عبيد [٩]وابن زنجويه [١٠] في الأموال ، وفيه انقطاع لأن الحكم ولد سنة ٥٠هـ بعد وفاة علي رضي الله عنه .

ويظهر من النصين السابقين أن أحمد قصد بتحسينه لحديث الصدقة الذي رواه حكيم بن جُبير أنه صالح للاحتجاج ، ولم يعتمد عليه لذاته ، وإنما احتج به لما رأى ما يعضده ويشهد بأن له أصلاً، وهذه العواضد في نظري هي:

١- متابعة زُبيد التي انفرد بروايتها يحيى بن آدم عن سفيان بها، قال ابن رجب في حديث الصدقة : (وقد احتج أحمد في رواية عنه، وعضده بأن سفيان رواه عن زُبيد عن محمد ابن

---

(١) المرجع السابق (ص١٥٥).

(٢) تقريب التهذيب (١١١٩) وانظر تهذيب الكمال (٤٢٠/٥-٤٢٨).

(٣) انظر الأموال لأبي عبيد (ص٦٦٠).

(٤) انظر الجرح والتعديل (٢٦/٣)، وتهذيب الكمال (٢١١/٦-٢١٢).

(٥) انظر الجرح والتعديل (٢١٦/٣) ، وتهذيب الكمال (١٦٣/٦-١٦٦).

(٦) انظر تهذيب الكمال (٣٠٥/١٠).

(٧) المصنف (١٨٠/٣).

(٨) سنن الدارقطني (١٢٢/٢).

(٩) الأموال لأبي عبيد (ص٦٦٠).

(١٠) الأموال لابن زنجويه (١٣٠٢/٣).

عبدالرحمن بن يزيد) [١]، وإن كان هناك شكاً لدى الإمام أحمد كما – في رواية عنه – فـــي كيفيــة رواية زُبيد فقد تكون مرسلة، ولكن الإمام – رحمه الله – كما في رواية عبدالله رأى أن هذه الروايــة تقوي حديث حكيم كما يدل على ذلك ظاهر سياق الحكاية التي رواها يحيى بن آدم إذ لـــو ثبــت أن رواية زُبيد مخالفة لرواية حكيم لكان ذلك دليلاً على ضعف حديث حكيم ولما صلح الاستشهاد بـــها على تعضيد الحديث وتقويته، وبهذا يترجح احتمال أن تكون رواية زُبيد متابعة تامة لحكيم وليســت مخالفة إذ لا يوجد نص صحيح صريح يبين أن زُبيداً خالف حكيماً في هذا الحديث، وما رواه الـبزار ذكرت فيما سبق أنه قد خولف في ذلك ... ، وكذلك ما ذكره الدارقطني أن رواية زُبيد لم يجاوز بـها محمد بن عبدالرحمن يُشبه أن يكون قال ذلك نتيجة فهمه لنص يحيى بن آدم وما ذكره أيضـــاً عـن المعتمر بن سليمان لم يسق ذلك بالإسناد حتى يعلم كيف هو؟

وفي نظري أن رواية زُبيد تحتمل الأمرين معاً من حيث مطابقتها أو مخالفتها لحديث حكيـم من حيث الإسناد ولا يوجد نص قاطع يُرجح أحد الأمرين، ومن قال إنها مطابقـــة فظـاهر سـياق الحكاية يعضد قوله، ومن قال إنها قد تكون مخالفة فيعضد قوله أن سفيان الثوري لم يصرح بكيفيتـها ولم يروها بتمامها مع أن زُبيداً ثقة بالاتفاق بعكس حكيم وما ترك ذلك إلا لعلة ما.

وبالنسبة لهذا الإشكال: لماذا روى سفيان حديث حكيم وما برح يرويه ويحمله الناس عنـــه، ولم يأتِ عنه أنه روى حديث زُبيد بتمامه ولم يحمله أحد عنه إلا ما أشار إليه يحيى بن آدم فقط؟

أقول للإجابة عن هذا إنه من المحتمل أن الثوري سمع الحديث من حكيم ثم سأل زُبيداً عنـــه لمعرفته بأنه يروي عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد فأقر به وأخبره أن الأمر كما قال حكيم وهـذا في المحدثين معروف ومشتهر، لذا لم يرو الثوري الحديث عن زُبيد لأنه لم يسمعه منه سنداً ومتنـاً فاقتضى ورعه رحمه الله أن يرويه عمن سمعه منه وهو حكيم مع علمه بمتابعة زُبيد المؤكدة بـــأن هذا من صحيح حديث حكيم بن جبير، ويشهد لأن الثوري كان مطمئناً لثبوت الحديث أنه كان يفتـي به [٢] ، وقد قال : (إني لأحمل الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع من الرجل الحديـث اتخـذه دينـاً ، وأسمع من الرجل الحديث لا أستطيع جرحه أوقف أمره [وفي رواية: أعتبر به]، وأسمع الحديث من رجل لا أعبأ بحديثه أحب معرفته) [٣] .

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٣١).

(٢) انظر المصنف لابن أبي شيبة (٣/١٨١)، والأموال لأبي عبيد (٦٦٤٢٥)، والأموال لابن زنجويه (٣/١٢٠٢).

(٣) الكامل لابن عدي (١/٩٥)، وبنحوه في الجامع للخطيب (٢/٢٨٤).

ومما لا شك فيه أنه تدين بحديث حكيم بن جبير.

ولعل مما قوى الحديث عند أحمد زيادة على ما سلف أن الثوري كان يفتي به، مما يـــدل – كما تقدم – على أن الحديث عنده حجة وأنه اطمأن إلى ثبوته وأن له أصلاً، ولقـــد كـــان أحمـــد – رحمه الله – شديد الإعجاب بالثوري – مع إدراكه له – حتى إنه قال فيه: (ما يتقدمه في قلبي أحـــد، تدري من الإمام ؟ الإمام سفيان الثوري) [١] .

٢-ذكر أحمد كما تقدم في نص الأثرم أن مما يقوي حديث ابن مسعود حديث أبـــي ســـعيد الخدري : "من سأل وله أوقية" ، وبين في النص الذي رواه ابنه عبدالله أنه قد روي عن سعد بن أبي وقاص وعلي بن أبي طالب وابن مسعود أن من كان له خمسون درهماً غناً وهذا مما يعضد حديـــث ابن مسعود الذي رواه حكيم أو على الأقل أراد الإمام – رحمه الله – أن يبين أنه لـــم يعتمـــد علـــى حديث حكيم بن جبير فقط في هذه المسألة .

وبهذا – يظهر لي – أن تحسين أحمد لهذا الحديث مشابه لما يُسمى لدى المتأخرين بالحســـن لغيره والله أعلم.

ويحسن أن ننبه هنا إلى ما قاله الأثرم فقد قال : (كان أبو عبدالله ربما كـــان الحديـــث عـــن النبي **صلى الله عليه وسلم**، وفي إسناده شيء، فيأخذ به إذا لم يجيء خلافه أثبت منه، مثل حديـــث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهجري، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه) [٢].

وهذا ليس بقاعدة مطردة وإنما يفعل ذلك أحياناً حيث تحف قرائن تقوي ذلك الحديث – كمـــا مر معنا هنا في حديث الصدقة – يوضح ذلك قول الحافظ ابن رجب: (ولم يصحح أحمـــد المرســـل مطلقاً، ولا ضعفه مطلقاً، وإنما ضعف مرسل من يأخذ عن غير ثقة) [٣]، ثم بين أنه لا تعـــارض أو تناقض في ذلك فقال: (اعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفـــاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً وهو ليس بصحيح على طريقتهم لانقطاعه وعـــدم اتصال سنده إلى النبي **صلى الله عليه وسلم**، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليـــه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظـــن بصحـــة مـــا دل عليـــه،

---

(١) تاريخ بغداد (١٧٠/٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٤٠/٧).
(٢) شرح علل الترمذي (٣١٣/١).
(٣) شرح علل الترمذي (٣١٠/١).

فاحتج به مع ما احتف به من القرائن) [١] .

وهذا التحقيق الذي ذكره ابن رجب في "المرسل" وهو نوع من أنواع الحديث الضعيف يُثبت أن القرائن لها دور كبير وأثر عظيم في الاحتجاج بالحديث من عدمه، كما أفاد كلامه أن الاحتجاج بالقرائن يعتمده الفقهاء خاصةً، وأن مرادهم بذلك صحة المعنى الموجود في الحديث ، ولا يخفى أن هذا مطابق لما تقدم معنا في حديث حكيم بن جبير في الصدقة ، والله أعلم.

---

(١) المرجع السابق (١/٢٩٧).

ج – إطلاقه الحسن بمعنى الأقل ضعفاً:

(النص الحادي عشر): قال الأثرم: (قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: التسمية في الوضوء؟ فقال: أحسن شيء فيه حديث رُبيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي سعيد الخدري) [١] .

وهذا الحديث أخرجه الإمام في مسنده فقال: (حدثنا زيد بن الحباب قال: حدثني كثير بن زيد الليثي قال: حدثني رُبيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"**) ثم رواه عن أبي أحمد عن كثير به [٢]، أبو أحمد محمد بن عبدالله بن الزبير بن عمر بن درهم الزبيري [٣] .

وكثير بن زيد قال فيه أحمد: (ما أرى به بأساً) [٤] ، ووثقه ابن معين – في رواية – ومحمد ابن عبدالله بن عمار الموصلي وابن حبان، وضعفه ابن معين – في عدة روايات – ، ويعقوب بن شيبة وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي [٥] وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ) [٦] .

ورُبيح قال فيه أحمد: (ليس بمعروف) [٧]، وقال أبو زرعة : (شيخ) [٨]، وذكره ابن حبان في ثقاته [٩]وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به [١٠]، وقال البخاري: (منكر الحديث) [١١]، وقال ابن حجر: (مقبول) [١٢] .

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/١٧٧) والمستدرك للحاكم (١/١٤٧).
(٢) مسند أحمد (٣/٤١).
(٣) التقريب (٦٠١٧).
(٤) العلل برواية عبدالله (٢/٣١٧).
(٥) تهذيب الكمال (٢٤/١١٥-١١٦).
(٦) التقريب (٥٦١١).
(٧) الكامل (٣/١٠٣٤).
(٨) تهذيب الكمال (٩/٦٠).
(٩) الثقات (٦/٣٠٩) .
(١٠) الكامل (٣/١٠٣٤) .
(١١) العلل الكبير للترمذي (١/١١٣).
(١٢) التقريب (١٨٨١).

وأما عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري فثقة [١] .

وهذا الحديث مداره على كثير بن زيد [٢]، وله شواهد، وقد وافق إسحاق بن راهويه الإمام أحمد على أن هذا الحديث أصح ما في الباب [٣].

ولكي نعرف مقصود الإمام – رحمه الله – من قوله في هذا الحديث أنه أحسن شيء في حديث التسمية في الوضوء ، فيجب أن ننظر في نصوص أخرى وردت في الموضوع نفسه.

فقد نقل ابن الجوزي عن الأثرم قوله: (سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول: ليس في هذا حديث يثبت ، وأحسنها حديث كثير بن زيد ... وقال : أنا لا آمره بالإعادة ، وأرجو أن يجزيه الوضوء لأنه ليس في هذا حديث أحكم به) [٤] .

وقال ابن عدي: (ثنا أحمد بن حفص السعدي قال: سئل أحمد بن حنبل – يعني وهو حاضر – عن التسمية في الوضوء فقال: لا أعلم فيه حديثاً يثبت، أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيح ، وربيح رجل ليس بمعروف) [٥] .

ونقل ابن الجوزي عند كلامه على حديث أبي سعيد السابق: (قال المروزي: لم يصححه أحمد ، وقال : ربيح ليس بالمعروف، وليس الخبر بصحيح) [٦] .

وقال عبدالله بن أحمد: (سألت أبي عن حديث أبي سعيد الخدري عن النبي **صلى الله عليه وسلم**: **"لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"**، قال أبي : لم يثبت عندي هذا) [٧] .

وقال ابن هانيء: (سألت أبا عبدالله : عن التسمية في الوضوء؟ فقال: لا يثبت حديث النبي **صلى الله عليه وسلم** فيه، وسألته : عن الذي ينسى التسمية عند الوضوء؟ قال أبو عبدالله: يجزئه

---

(١) انظر التقريب (٣٨٧٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١/٢–٣) وابن ماجه (٣٩٧) وسنن الدارمي (١/١٧٦) والدارقطني (١/٧١) والحاكم (١/١٤٧) والبيهقي (١/٤٣).

(٣) شرح العمدة لابن تيمية (ص١٧٣).

(٤) التحقيق (١/١٤٣).

(٥) الكامل (٣/١٠٣٤) و (٦/٢٠٨٧) وأحمد بن حفص تكلم فيه ابن عدي – كما سبق – ولكنه اعتمد عليه في نقل بعض أقوال أحمد وهو هنا لم يخالف بل ما نقله عن أحمد هنا مستفيض عنه.

(٦) العلل المتناهية (١/٣٣٧).

(٧) مسائل عبدالله (ص٢٥).

ذلك، حديث النبي **صلى الله عليه وسلم** "التسمية ..." ليس إسناده بقوي) [١].

وقال الكوسج: (قلت: إذا توضأ ولم يسمّ؟ قال: لا أعلم فيه حديثاً له إسناد جيد) [٢]ونقل عنه أنه قال: (لا أعلم فيه حديثاً يثبت) [٣].

وفي مسائل صالح قال: (والحديث الذي يروى فيه لا أُراه ثبت) [٤]، وقال في موضع آخر: (لا يثبت عندي، إسناده ضعيف) [٥].

وورد في نصٍ نفيس للغاية مزيد بيان من أحمد حول حديث التسمية نقله عنه تلميذه أبو زرعة الدمشقي قال: (قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: فما وجه قوله: "**لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه**"؟ قال: فيه أحاديث ليست بذاك ، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ...﴾ [المائدة: ٦]، فلا أوجب عليه ، وهذا التنزيل، ولم تثبت سنة) [٦].

ويظهر لنا من هذه النصوص أن أحمد يرى أن حديث أبي سعيد الخدري غير ثابت، وإذا أخذنا بعموم ما نقله صالح عنه فيكون حكم عليه بالضعف، وصرّح أن رُبيحاً ليس بمعروف وهذا مما يدلنا على أنه قصد بقوله "أحسن..." أي أحسن الضعيف أو أفضل ما ورد مع ضعفه، فهو تحسين نسبي وليس بمطلق.

وسيأتي في الباب الرابع مزيد إيضاح حول موقف الإمام أحمد من هذا الحديث.

(النص الثاني عشر) : قال أبو داود: (سمعت أحمد – غيرَ مرةٍ – يقول: أحسن شيء فيه – يعني في تخليل اللحية – حديث شقيق عن عثمان يعني عن النبي **صلى الله عليه وسلم**)[٧].

هذا الحديث لم أجده في المسند في الطبعة الأميرية ولا في الطبعة التي حققها أحمد شاكر

---

(١) مسائل ابن هانيء (٣/١).

(٢) مسائل الكوسج لأحمد وإسحاق بن راهويه (كتاب الطهارة) (ص٨٣، ١٨١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) مسائل صالح (١٣١/٢)، (٣٨١/١).

(٥) المصدر السابق.

(٦) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٦٣١/١-٦٣٢).

(٧) مسائل أبي داود (ص٣٠٩).

ولا في أطراف المسند للحافظ ابن حجر في مسند عثمان ، ولكن أخرج أحمد أصله فقال: (حدثنا وكيع عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** توضأ ثلاثاً ثلاثاً) [١] .

ولكن الحاكم أورد الحديث من طريق أحمد فقال: (أخبرنا أحمد بن القطيعي، ثنا عبدالله ابن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثني عبدالرزاق، أنبأ إسرائيل عن عامر بن شقيق عن شقيق بن سلمة قال: رأيت عثمانَ توضأ فغسل وجهه، واستنشق ومضمض ثلاثاً، ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما، وخلل لحيته ثلاثاً حين غسل وجهه قبل أن يغسل قدميه، ثم قال: رأيت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يفعل الذي رأيتموني فعلت) [٢] ، وقد ساق ابن كثير هذا الحديث عن أحمد بإسناده واختصر في المتن [٣] ، ومدار الحديث على إسرائيل [٤] .

وعامر بن شقيق ضعفه ابن معين وأبو حاتم الرازي، وقال النسائي: ليس به بأس ووثقه ابن حبان [٥]، وقال ابن حجر: (لين الحديث) [٦] .

وهذا الحديث قال فيه البخاري كما نقل عنه الترمذي: (أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان. قلت: إنهم يتكلمون في هذا الحديث، فقال: هو حسن) [٧] .

وقال ابن المنذر: (والأخبار التي رويت عن النبي **صلى الله عليه** وسلم أنه خلل لحيته قد تكلم في أسانيدها ، وأحسنها حديث عثمان) [٨] .

وقد صحح الحديث الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم.

وذهب غيرهم إلى أن ليس في تخليل اللحية أي حديث ثابت، فمن هؤلاء أحمد – كما يأتي–

---

(١) المسند بتحقيق شاكر (١/٣٣٢).

(٢) المستدرك (١/١٤٩).

(٣) تفسير ابن كثير (٢/٥٠٨).

(٤) أخرجه عبدالرزاق (١/٤١) ، وابن أبي شيبة (١/١٣)، والدارمي (١/١٧٨) والترمذي (٣١)، وابن ماجه (٤٣٠) وابن خزيمة (١٥١)وابن الجارود (٧٢) وابن حبان في صحيحه (٣/٣٦٢-٣٦٣) والدارقطني (١/٨٦،٩١) والحاكم (١/١٤٨-١٤٩) والبيهقي في الكبرى (١/٥٤).

(٥) انظر تهذيب الكمال (١٤/٤١-٤٢).

(٦) التقريب (٣٠٩٣).

(٧) العلل الكبير (١/١١٥).

(٨) الأوسط (١/٣٨٥).

وأبو حاتم الرازي قال: (لا يثبت عن النبي **صلى الله عليه وسلم** في تخليل اللحية حديث) (١)، وكذلك قال ابن المنذر وابن حزم (٢) وألمح ابن دقيق العيد إلى عدم قوة الحديث عنده بقوله : (وقد أخرج الشيخان حديث عثمان في الوضوء من عدة طرق ، وليس في شيء منها ذكر التخليل) (٣) .

و لا يتم لنا معرفة مراد الإمام أحمد من تحسينه السابق إلا بعد أن نعرف أن أبا داود نفسه الذي نقل النص السابق قد قال: (قلت لأحمد بن حنبل: تخليل اللحية؟ فقال: يخلل، قد روي فيه أحاديث ليس يثبت فيها حديث) (٤) .

وقال عبدالله بن أحمد: (قال أبي: ليس يصح عن النبي **صلى الله عليه وسلم** في التخليل شيء) (٥) .

وقد سئل عمن نسي أن يخلل لحيته وقد صلى هل يعيد فقال: (لا يعيد) (٦) .

وعلى ضوء ما سبق يتضح لنا أن أحمد أراد التحسين النسبي، أي أن حديث شقيق عن عثمان مع ضعفه هو أصح وأقوى ما روي في الباب وذلك لأن ضعفه أقل من غيره من أحاديث تخليل اللحية.

ولكن جاء عن الإمام أحمد ما يدل على أنه رأى حديث ابن عمر الموقوف عليه في تخليل اللحية أحسن ما في الباب، فقد قال الخلال: (أخبرنا محمد بن الحسن بن هارون، حدثني أبو الفضل جعفر بن محمد المخرمي، ثنا عفان، ثنا بشر بن منصور عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: "أنه كان إذا توضأ خلل لحيته" قال جعفر بن محمد: قال أحمد: ليس في التخليل أحسن من هذا) (٧) .

ونقل ابن القيم وابن الملقن قول أحمد ولكن عندهما "أصح" بدل "أحسن" (٨).

ويظهر لي والله أعلم أن أحمد يعني عندما قال حديث عثمانَ أحسن ما روي في الباب أي

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٤٥/١).

(٢) المحلى (٣٦/٢).

(٣) نصب الراية (٢٤/١).

(٤) مسائل أبي داود (ص٧).

(٥) تهذيب مختصر أبي داود (١١٠/١) والبدر المنير – مخطوط – (٢٨٥/١).

(٦) مسائل صالح (٤٨١/١)، ونحو هذا في مسائل الكوسج (ص٨٨).

(٧) النفخ الشذي لابن سيد الناس (ت٨١/ب).

(٨) تهذيب مختصر أبي داود (١١٠/١)، والبدر المنير – مخطوط – (٢٨٤/١).

من الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، وأما عندما قال : "ليس في التخليل أحسن من هذا" فهو يريد الآثار الموقوفة، ولا يبعد أنه يقصد العموم أي أحسن ما روي من مرفوع وموقوف لقوة السند في ذلك ، ولكن في الأحاديث المرفوعة فإن أحسنها حديث عثمان لأنه الأقل ضعفاً.

(النص الثالث عشر): قال الأثرم: (قال أحمد بن حنبل : أحسن ما في الرخصة حديث عائشة ، وإن كان مرسلاً، فإن مخرجه حسن، قلت له: فإن عراكاً يرويه مرة ويقول: سمعتُ عائشة، فأنكره، وقال: من أين سمع عراك عائشة، وإنما يروي عن عروة عنها) (١).

وقال ابن المنذر: (وقال أحمد بن حنبل: أما من ذهب إلى حديث عائشة فإن مخرجه حسن) (٢)وقال ابن عبدالبر: (وذكر الأثرم عن أحمد بن حنبل – رحمه الله – أنه قال: من ذهب إلى حديث عائشة ، يعني حديث خالد بن أبي الصلت، فإن مخرجه حسن...) (٣) .

والحديث أخرجه أحمد في المسند قال: (حدثنا بهز قال: حدثنا حماد بن سلمة، ثنا خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال: ذكروا عند عمر بن عبدالعزيز – رحمه الله – استقبال القبلة بالخروج فقال عراك بن مالك قالت عائشة: ذكروا عند رسول الله **صلى الله عليه وسلم** أن قوماً يكرهون ذلك، قال: فقال: "قد فعلوها!، حولوا مقعدتي نحو القبلة") (٤) .

وقد رواه أيضاً عن وكيع وأبي كامل مظفّر بن مُدرِك ويزيد بن هارون كلهم عن حماد بنحوه (٥).

ورواه عن عبدالوهاب الثقفي، ثنا خالد الحذاء عن رجل عن عمر بن عبدالعزيز ... فحدث عراك بن مالك بنحوه (٦).

ورواه عن علي بن عاصم عن الحذاء عن خالد بن أبي الصلت كنت عند عمر بن

(١) نصب الراية (١٠٦/٢) نقلاً عن كتاب "الإمام" لابن دقيق العيد، وهذا النص ذكره المقدسي في الشرح الكبير (٣٣/١)، وابن رجب في شرح العلل (٣١١/١-٣١٢)، وابن حجر في التهذيب (١٧٣/٧-١٧٤).
(٢) الأوسط لابن المنذر (٣٢٨/١).
(٣) التمهيد (٣٠٩/١).
(٤) المسند (٢١٩/٦).
(٥) أخرج حديثهم في المسند بالترتيب أعلاه (١٣٧/٦، ٢٢٧، ٢٣٩).
(٦) المسند (١٨٣/٦).

عبدالعزيز... فقال عراك حدثني عائشة [١] .

والحديث يدور على خالد الحذاء عن ابن أبي الصلت عن عراك عن عائشة [٢] ، وهذا أضبط إسناد لهذا الحديث كما قال الدراقطني [٣] ، ولكن رُوي عن الحذاء بإسقاط ابن أبي الصلت [٤]، وروي عنه عن رجل عن عراك [٥] وهذا الرجل هو خالد بن أبي الصلت كما يظهر من رواية حماد بن سلمة.

وخالد الحذاء وعراك بن مالك ثقتان [٦] ، وأما خالد بن أبي الصلت فقد قال الإمام أحمد: (ليس معروفاً) [٧] ، وقال أبو ثور: (ليس بمعروف) [٨]، وقال ابن حزم: (هو مجهول) [٩]وقال عبدالحق: (ضعيف) [١٠]وقد ذكره ابن حبان في ثقاته [١١]، وقال في مشاهير علماء الأمصار: (من متقني أهل المدينة، وكان عامل عمر بن عبدالعزيز عليها، مات بها) [١٢] ، وقال ابن مفوز: (هو مشهور بالرواية معروف بحمل العلم ولكن حديثه معلول) [١٣] ، وقال الذهبي: (لا يكاد يعرف ... وما علمتُ أحداً تعرض إلى لينه، لكن الخبر منكر) [١٤] ، وقال ابن حجر: (مقبول) [١٥] ولم يُوافق

---

(١) المسند (١٨٤/٦).

(٢) مسند الطيالسي (١٥٤١) وسنن ابن ماجه (٣٢٤) والطحاوي في معاني الآثار (٢٣٤/٤) وسنن الدارقطني (٥٩/١-٦٠)، والسنن الكبرى للبيهقي (٩٣/١).

(٣) السنن للدارقطني (٦٠/١).

(٤) سنن الدارقطني (٥٩/١).

(٥) ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٧/١) وعنه الدارقطني (٦٠/١)، وإسحاق بن راهويه في المسند (٥٥٠)، ومسند عمر بن عبدالعزيز للباغندي (ص١٨٤-١٨٦).

(٦) انظر التقريب (١٦٨٠، ٤٥٤٩).

(٧) تهذيب التهذيب (٩٨/٣).

(٨) الأوسط لابن المنذر (٣٢٧/١). وهو من الزيادات على كتب الجرح والتعديل.

(٩) تهذيب التهذيب (٩٨/٣).

(١٠) المرجع السابق.

(١١) الثقات لابن حبان (٢٥٢/١).

(١٢) مشاهير علماء الأمصار (ص١٣١) وهو من الزيادات على كتب الجرح والتعديل.

(١٣) تهذيب التهذيب (٩٨/٣).

(١٤) ميزان الاعتدال (٦٣٢/١).

(١٥) التقريب (١٦٤٣).

ابن حبان على قوله.

وهذا الحديث ذهب بعض المتأخرين إلى تحسينه كالنووي [١]، والبوصيري [٢] ، وأحمد شاكر [٣] ، ولكن خالفهم في ذلك الأكثر من المتقدمين والمتأخرين ، ومجمل طعون العلماء فيه ترجع إلى خمسة أسباب هي:

١- أنه منقطع بين عراك وعائشة رضي الله عنها فهو لم يسمع منها، كما صرح بذلك الإمام أحمد – كما تقدم – ، وقد جاء التصريح بسماع عراك من عائشة في بعض طرق هذا الحديث ولكن لم يأخذ الأئمة النقاد بذلك لشذوذه أو نكارته عندهم، قال الأثرم: (قلت له: عراك بن مالك قال: سمعتُ عائشة رضي الله عنها؟ فأنكره ، وقال : عراك بن مالك من أين سمع عائشة ؟ ! ماله ولعائشة إنما يروي عن عروة، هذا خطأ. قال: من روى هذا ؟ قلتُ: حماد بن سلمة عن خالد الحذاء، فقال: رواه غير واحد عن خالد الحذاء ليس فيه "سمعتُ" ، وقال غير واحد أيضاً : عن حماد ابن سلمة ليس فيه سمعتُ) [٤] . وكذا نقل إبراهيم بن الحارث وأبو طالب عنه بنحو هذا [٥] .

وقد أخرج أحمد في مسنده – كما تقدم – حديث علي بن عاصم عن خالد الحذاء وفيه قول عراك سمعتُ عائشة ولكن الإمام – رحمه الله – لم يعبأ بذلك مع علمه به لأن علياً له منكرات عن خالد الحذاء [٦] مع ما قيل عن سوء حفظه وكثرة أخطائه [٧] ، وكذلك لم يعبأ بما شذ به بعض الرواة عن حماد بن سلمة وبين أن الأكثرين على عدم التصريح بالسماع ، وقال أبو حاتم الرازي: (من قال فيه عن عراك سمعت عائشة مرفوعاً وهم فيه سنداً ومتناً) [٨] . هذا وقد قال الحافظ موسى بن هارون : (عراك بن مالك لا نعلم له سماعاً من عائشة) [٩] .

وقد رد بعض المتأخرين على من ضعف الحديث بالانقطاع كابن دقيق العيد الذي دفع ذلك

---

(١) شرح صحيح مسلم (١٥٤/٣).
(٢) مصباح الزجاجة (٤٧/١).
(٣) تعليقه على المحلى لابن حزم (١٩٦/١-١٩٨).
(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٣٤-١٣٥).
(٥) تهذيب التهذيب (٩٨/٣).
(٦) انظر التاريخ الكبير (٢٩٠/٦) والكامل (١٨٣٨/٥) وتاريخ بغداد (٤٥٤/١١).
(٧) انظر تهذيب الكمال (٥٠٤/٢٠-٥٢٠) .
(٨) تهذيب التهذيب (٩٨/٣).
(٩) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم لأبي الفضل بن عمار الشهيد (ص١٢٧).

بقوله: (ولكن لقائل أن يقول: إذا كان الراوي عنه قوله: "سمعتُ" ثقةً فهو مقدم لاحتمـــال أنــه لقــي الشيخ بعد ذلك فحدثه ، إذا كان ممن يمكن لقاؤه، وقد ذكروا سماع عراك مـــن أبـــي هريـــرة ولـــم ينكروه، وأبو هريرة توفي هو وعائشة في سنة واحدة، فلا يبعد سماعه من عائشة مع كونـــهما فـــي بلدة واحدة ، ولعل هذا هو الذي أوجب لمســـلم أن أخـــرج فـــي صحيحـــه حديـــث عـــراك عـــن عائشة ...) [١] .

وفي هذا الكلام نظر من ثلاثة أوجه – أوجزها – فيما يلي:

أ – يوجد فرق بين حديث عراك عن أبي هريرة وحديثه عن عائشة ، فهو لم يُدْخِـــل بينــه وبين أبي هريرة أحداً فيما رواه، وصرّح بالسماع منه وكان تصريحه من طرق صحيحـــة لا هـــي شاذة ولا منكرة [٢] ، أما حديثه عن عائشة فعامته عن عروة عنها – رضي الله عنها – ولـــم يثبــت سماعه منها من طرق صحيحة بل جاء عن بعض الرواة كعاصم بن علـــي وهـــو كثـــير الأخطـــاء والأوهام ويحدث عن الحذاء بمنكرات وهذا منها، وجاء من طريق موسى بن إســـماعيل التبوذكـــي وهو ثقة عن حماد بن سلمة وخالف ذلك جمع من الحفاظ الثقات الذين رووه عن حماد بـــدون قولـــه "سمعتُ" كما أشار الإمام أحمد إلى ذلك.

ب – لا يستقيم هنا الاحتجاج بمذهب الإمام مسلم في الاكتفاء بالمعـــاصرة لأن مســـلماً – رحمه الله – ذكر ضوابط مهمة جداً للاكتفاء بالمعاصرة منها قوله: (إلا أن يكون هناك دلالة بينـــة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر بمهم على الإمكان الذي فســـرنا، فالرواية على السماع أبداً، حتى تكون الدلالة التي بينا) [٣] . وإدخال الواسطة لمن لم يثبت ســـماعه عدها أئمة النقد من الدلالات البينة على عدم السماع ومنهم مسلم – رحمه الله – الذي قال : (محمـــد ابن علي لا يعلم له سماع من ابن عباس ولا أنه لقيه أو رآه) [٤] ، وذلك لأنه يروي عن ابن عبـــاس بواسطة [٥] والده علي بن عبدالله بن عباس فلم يكتف بمعاصرته لذلك وأصبح اشتراط العلم باللقـــاء

---

(١) نصب الراية (٢/١٠٧).

(٢) انظر تحفة الأشراف (١٠/٢٥٣-٢٥٤) فقد أخرج له البخاري في صحيحه ثلاثة أحاديث وهو ممـــن يشـــترط العلم باللقاء، وقال في تاريخه الكبير (٧/٨٨): (سمع أبا هريرة) ولم يتكلم أحد في روايته عـــن أبـــي هريـــرة مطلقاً.

(٣) مقدمة صحيح مسلم (١/٣٠).

(٤) التمييز للإمام مسلم (ص٢١٥).

(٥) انظر صحيح مسلم (١/٥٣٠).

واجباً لاتصال السند حتى عند مسلم كما هنا [١] .

ج – أخرج مسلم لعراك عن عائشة في صحيحه موضعاً واحداً فقط [٢] وأخرجه في الشواهد والمتابعات واعتمد في الباب على سند آخر صحيح عن عائشة ثم ساق بعده حديث عراك، ومثل هذا في المتابعات سائغ ومعمول به في الصحيحين وغيرهما، فلا يصلح الاحتجاج بذلك لأن المتابعات مظنة الضعف.

٢- الوقف، فقد روي هذا الحديث بسند صحيح عن عراك عن عروة عن عائشة موقوفاً عليها، قال البخاري : (وقال ابن بكير: حدثني بكر عن جعفر بن ربيعة عن عراك عن عروة أن عائشة كانت تنكر قولهم: "لا تُستقبل القبلةُ"، وهذا أصح) [٣] يعني أصح من حديث خالد بن أبي الصلت الذي تقدم ذكره وتخريجه، وسأله الترمذي عنه فقال: (هذا حديث فيه اضطراب، والصحيح عن عائشة قولها) [٤] .

وقال أبو حاتم الرازي: (فلم أزل أقفو أثر هذا الحديث حتى كتبت بمصر عن إسحاق ابن بكر بن مضر أو غيره عن بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة موقوف ، وهذا أشبه) [٥] .

وابن بكير الذي ورد في سند البخاري هو يحيى بن عبدالله بن بكير، وبكر هو ابن مضر، وهو والد إسحاق في سند أبي حاتم ، وهؤلاء مع جعفر بن ربيعة كلهم ثقات [٦] فصح السند بذلك.

قال ابن القيم: (وقال بعض الحفاظ : هذا حديث لا يصح، وله علة لا يدركها إلا المعتنون بالصناعة، المعانون عليها، وذلك أن خالد بن أبي الصلت لم يحفظ متنه، ولا أقام إسناده، خالفه فيه الثقة الثبت صاحب عراك بن مالك المختص به، الضابط لحديثه جعفر بن ربيعة الفقيه، فرواه عن

---

(١) لأهمية هذا الموضوع وحتى لا أطيل فيه أحيل لمن أراد الاستزادة إلى كتابي: "موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن" وهو رسالتي للماجستير (ص٤١٥-٤١٨).

(٢) انظر صحيح مسلم (٢٦٣٠) كتاب البر والصلة، باب فضل الإحسان إلى البنات ، أول حديث ساقه مسلم في الباب من طريق الزهري عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم عن عروة عن عائشة ثم أتبعه بحديث عراك عن عائشة بنحوه، فدل صنيعه على أنه لم يعتمد بمفرده في هذا الباب.

(٣) التاريخ الكبير (١٥٦/٣).

(٤) العلل الكبير (٩٠/١-٩١).

(٥) العلل لابن أبي حاتم (٢٩/١).

(٦) انظر التقريب بحسب ترتيبهم أعلاه (٧٥٨٠،٧٥١،٣٤٣،٩٣٨) .

عراك عن عروة عن عائشة: أنها كانت تنكر ذلك، فبين أن الحديث لعراك عن عروة ولم يرفعه ولا يُجاوز به عائشة، وجعفر بن ربيعة هو الحجة في عراك بن مالك ، مع صحة الأحاديث عن النبي **صلى الله عليه وسلم** وشهرتها بخلاف ذلك) [١] .

٣- جهالة خالد بن أبي الصلت – تقدم قول الإمام أحمد وأبي ثور وابن حزم أن خالداً غير معروف، وقد نقل ابن عبدالبر أن الإمام أحمد بن حنبل تكلم في حديث عائشة لأن خالداً انفرد به [٢]. فكأنه يشير بذلك إلى وجود سبب يمنع من قبول تفرده وأظنه الجهالة بحال خالد بن أبي الصلت.

٤- الاضطراب ، ذكر البخاري في إجابته للترمذي بأن في هذا الحديث اضطراباً [٣]، وألمح إلى ذلك في تاريخه [٤] ، كما رأيت للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني تفصيلاً جيداً حول اضطراب الروايات في هذا الحديث على حماد بن سلمة وخالد الحذاء [٥] مما يؤيد ويبين كلام البخاري.

٥- نكارة المتن قال ابن حزم: (من الباطل المحال أن يكون رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ينهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط، ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك، هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم، فلو صح لكان منسوخاً بلا شك) [٦] .

وبنحو ما قال ابن حزم تكلم الشيخ الألباني على نكارة المتن وفصَّل تفصيلاً حسناً [٧] .

ويتحصل لنا مما سلف أن الحديث ضعيف لخمسة أسباب نصَّ الإمام أحمد على اثنين منها هما: الانقطاع ، وجهالة بعض رواته – بحسب ما أتيح لنا الاطلاع عليه من كلامه – ، وعلى ضوء هذا يأتي دور التساؤل عن مغزى ومقصد أحمد من تحسينه للحديث؟

من المؤكد أنه لم يقصد صحة الحديث ولا ثبوته لأنه تكلم فيه من جهة إرساله بين عراك وعائشة ثم هو تكلم في خالد بن أبي الصلت بأنه غير معروف وقد انفرد بالحديث مرفوعاً، إضافة إلى ذلك – وهذا مهم جداً – أنه لم يروَ عنه أنه رخَّص أو أباح استقبال واستدبار القبلة عند قضاء

---

(١) تهذيب مختصر أبي داود (١/٢٢).
(٢) التمهيد (١/٣٠٩).
(٣) العلل الكبير (١/٩٠).
(٤) انظر التاريخ الكبير (٣/١٥٦).
(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢/٣٥٤-٣٥٥).
(٦) المحلى (١/١٩٧-١٩٨).
(٧) السلسلة الضعيفة (٢/٣٥٩-٣٦٠)، وتكلم رحمه الله على هذا الحديث فأطال وأجاد بما لا تجده عند غيره.

الحاجة مطلقاً كما يدل عليه ظاهر الحديث والمنقول عنه في كتب الفقه المعتنية برواياته أن النهي عن ذلك في الصحاري لا خلاف فيه، وأما في البنيان فقد روي عنه روايتان بالإباحة والنهي قال القاضي أبو يعلى: (نقل الأثرم، وإبراهيم بن الحارث تحريم ذلك في الصحاري والبنيان، ونقل بكر ابن محمد منع ذلك في الصحاري وجوازه في البنيان، وهو أصح) (١) ، وقال ابن الجوزي: (لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها للحاجة في الصحراء، وهل يجوز في البنيان ؟ على روايتين أصحهما: الجواز) (٢).

والأثرم هو الذي نقل تحسين أحمد للحديث السابق فدل نقله هنا على أن أحمد لم يأخذ بالحديث ولم يحتج به على الرخصة في ذلك مطلقاً ولا مقيداً بالبنيان فهذا ما سمعه ونقله عن الإمام رحمه الله .

ومن هنا قال ابن القيم: (ولا يقتضي كلام الإمام أحمد تثبيته ولا تحسينه) (٣) ، وهذا هو الحق، إذن فما هو قصد الإمام بقوله (أحسن ما في الرخصة...)؟ أجاب عنه ابن سيد الناس بجواب جيد فقال: (وقول الإمام أحمد في حديث عراك عن عائشة : إنه أحسن ما روي في الرخصة ، لعله يريد أحسن في الاستدلال ، وأصرح في الرخصة، وإلا فحديث ابن عمر مخرج في الكتب الستة – كما قلنا – ولا عِلة تلحقه فيما نعلم، وفي حديث عراك ما تقدمت الإشارة إليه من الخلاف في الاتصال ، والراجح عدمه) (٤) .

وهذا هو ما ظهر لي أن مراده أن حديث عائشة أحسن من حيث الوضوح والظهور فهو أوضح وأصرح في الدلالة على الرخصة، ويؤكد هذا أني نظرت في أحاديث الرخصة الواردة في الباب فوجدتها من السنة الفعلية إلا هذا الحديث ففيه قول الرسول **صلى الله عليه وسلم**، ولا شك أن السنة القولية أقوى في الدلالة من السنة الفعلية، قال الإمام أحمد: (فالأمر من أمر النبي **صلى الله عليه وسلم**، [أقوى] [من] الفعل، لأن النبي **صلى الله عليه وسلم** قد يفعل الشيء على جهة الفضل، ولأن النبي **صلى الله عليه وسلم** قد يفعل الشيء وهو له خاصة، وإذا أمر بالشيء فهو للمسلمين عامة، وأمره توكيد) (٥) .

---

(١) كتاب الروايتين لأبي يعلى (٨٠/١) بتصرف يسير.

(٢) التنقيح (١/١١٣-١١٤) وانظر المغني (١٦٢/١) والإنصاف للمرداوي (١٠٠/١).

(٣) زاد المعاد (٣٨٥/٢).

(٤) النفح الشذي (٢/٦٩١-٦٩٢).

(٥) مسائل ابن هانيء (٩/١) ومابين القوسين تصحف في المطبوع إلى [سوى] وسقطت [عنه] وصوبتها بحسب ما =

وأما قوله: "وإن كان مرسلاً، فإن مخرجه حسن"، فقد فسره الحافظ ابن رجب بقوله: (فلعله حسنه لأن عراكاً قد عُرِف أنه يروي حديث عائشة عن عروة عنها) [١] ، ولعله قصد أن الحديث مدني المخرج لأن ابن أبي الصلت وعراكاً وعائشة مدنيون، وأهل المدينة أصح إسناداً من غيرهم فكأنه بذلك يُعطي الحديث بعض القوة، قال الخطيب البغدادي في أول باب "مخارج السُنن" : (أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة، فإن التدليس فيهم قليل، والاشتهار بالكذب ووضع الحديث عندهم عزيز) [٢] . وهذا يدعم ما ذهبتُ إليه، وهو لا يخالف تفسير ابن رجب وإنما يزيده وضوحاً.

والذي يبدو لي أنه لم يقو الحديث مطلقاً بقوله الآنف وإنما أراد أنه مرسل قوي أو لا بأس به لأن المراسيل فيها الضعيف والقوي كما يقال: (أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب) ، فالحديث وإن كان منقطعاً – مرسلاً – فإنه من قبيل المنقطع الجيد، فيكون بهذا ضعيفاً ولكن ليس من أسوأ الضعيف.

وقد يقال: لماذا يحسنه الإمام مع طعنه فيه، وعدم احتجاجه به؟

يجاب عن ذلك بأحد احتمالين: إما أن يكون الإمام تأول الحديث على أنه في شأن استقبال واستدبار القبلة عند قضاء الحاجة في البنيان، وأنه لا يعقل أن يكون مراد الحديث على إطلاقه لأنه لو أخذ على إطلاقه وظاهره لكان منكراً جداً.

وإما أن يكون الإمام حَسَّنه من باب الاعتذار لغيره لمن رأى أن النهي الوارد في الباب منسوخ كما ذهب لذلك بعض السلف وداود الظاهري [٣] ، ويكون بذلك موافقاً للإمام عبدالله بن المبارك الذي يقول: (إني لأسمع الحديث فأكتبه، وما من رأيي أن أعمل به، ولا أُحدث به، ولكني اتخذه عدة لبعض أصحابي، إن عمل به أقول : عمل بالحديث) [٤] .

وعلى أية حال فالتحسين الوارد في النص المتقدم مقيد بالإضافة للإرسال فحقيقة القول أن الحديث "مرسل حسن" بمعنى أنه ليس من المراسيل الساقطة، والله أعلم.

ظهر من السياق.

(١) شرح العلل (٣١٢/١).

(٢) الجامع للخطيب البغدادي (٤٣٤/٢).

(٣) انظر الأوسط (٣٢٦/١) والمحلى (١٩٤/١).

(٤) مقدمة الكامل لابن عدي (١١٥/١).

(النص الرابع عشر): ذكر عبدالله بن أحمد أن أباه قال: (حسين بن قيس يقال له: حنـش، متروك الحديث، له حديث واحد حسن)، قال عبدالله: (روى عنه التيمي في قصة البيع أو نحو ذلـك الذي استحسنه أبي) (١) .

وقد وقع بعض الاختلاف في هذا النص، فقد ذكره ابن عدي من طريق عبدالله أيضاً ولكـن بلفظ : (روى عنه التيمي في قصة الشؤم، استحسنه أبي) (٢) ، وفي "تاريخ دمشق"(٣): (قصة السـوم)، والصحيح ما أثبتناه أولاً كما سيأتي.

وحسين بن قيس هذا قال فيه أحمد : (ليس حديثه بشيء، لا أروي عنه شـيئاً) (٤) . وقـال البخاري: (ترك أحمد حديثه) (٥) ، وقال ابن حبان: (كذبه أحمد) (٦) ، ولقبه حنش.

ولقد مكثت أكثر من ثلاث سنوات لم أستطع التوصل لهذا الحديث، لأن الإمام رحمه الله لـم يحدده، وقد جمعت ما يقارب من خمسة عشر متناً من عدة مصادر كلها من رواية سـليمان التيمـي عن حنش، ولم أجد فيها ما له علاقة "بالبيع" أو "بالشؤم" أو "بالسوم"، وقد قال ابن عـدي: (ويـروي سليمان التيمي عنه ويسميه حنشاً عن عكرمة عن ابن عباس بضعة عشـر حديثـاً يشـبه بعضـها بعضاً) (٧) .

وقد تتبعت حديثه في مسند ابن عباس من كتب المسانيد والأطراف وكتب الضعفـاء التـي ترجمت لحنش والفهارس ، فلم أصل لنتيجة، وقبل طباعة البحث بفترة وجيزة كنت أقرأ فـي كتـاب "أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل" لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، فإذا بـي أجد ذلك الحديث من غير قصد مني، لأني كنت أبحث عن أمر آخر لا علاقة له بالبيوع أو "الشـؤم"، وإذا الحديث يتعلق بالبِيَع جمع بيعة وهي دور عبادة النصارى المسماة أيضاً بالكنائس، وإذا بـالحديث موقوف وليس مرفوعاً كما توهمت سابقاً.

---

(١) العلل برواية عبدالله (٢/٤٨٦)، ومثله في الطبعة التركية (٢/٣٣) من دون اختلاف.
(٢) الكامل (٢/٧٦٣)، وكذا في تهذيب الكمال (٦/٤٦٦)، أما في التهذيب (٢/٣٦٤) ففيه "الشبرم" وهذا تصحيف.
(٣) تاريخ دمشق (٥/٣٦٥) المخطوط.
(٤) الجرح والتعديل (٣/٦٣).
(٥) التاريخ الكبير (٢/٣٩٣).
(٦) كتاب المجروحين (١/٢٤٢).
(٧) الكامل (٢/٧٦٤).

قال الخلال في كتاب "الفتوح" ، باب : "الحكم فيما أحدث النصارى مما لم يصالحوا عليه":

(أخبرنا عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل قال: كان المتوكل إذا حدث من أمر النصـــارى ما حدث كتب إلى القضاة ببغداد يسألهم – إلى أبي حسان الزيادي وغيره – فكتبوا إليـــه واختلفـــوا ، فلما قرأه عليه عبدالله قال: ابعث بما أجابوا فيه هؤلاء إلى أحمد بن حنبل، ليكتب إلي بما يرى فـــي ذلك.

قال عبدالله: ولم يكن في أولئك الذين كتبوا أحداً يحتج بالأحاديث إلا أبو حسان الزيادي.

واحتج بأحاديث الواقدي.

فلما قُرئ على أبي، عرفه وقال: هذا جواب أبي حسان.

وقال: هذه أحاديث ضعاف. فأجابه أبي واحتج بحديث ابن عباس مع مسائل أيضاً.

[قال الخلال]: أخبرني عبدالله بن أحمد قال: حدثني أبي قال: حدثنا معتمر بن سليمان التيمـــي عن أبيه عن حنش عن عكرمة قال: سئل ابن عباس عن أمصار العرب أو دار العرب هل للعجـم أن يحدثوا فيها شيئاً؟

قال: أيما مصر مصَّرته العرب فليس للعجم أن يبنوا فيه بيعة ولا يضربوا فيه ناقوســـاً، ولا يشربوا فيه خمراً ، ولا يتخذوا فيه خنزيراً.

وأيما مصر مصرته العجم ففتحه الله تبارك وتعالى على العرب، فنزلوه، فإن للعجم ما فـــي عهدهم، وللعرب أن يوفوا بعهدهم، ولا يكلفوهم فوق طاقتهم) [١].

وسئل الإمام أحمد عن الحجة في منع أهل الذمة أن يبنوا بيعة أو كنيسة إذا كـــانت الأرض ملكهم، وهم يؤدون الجزية، وقد منعنا من ظلمهم وأذاهم؟

فقال: (حديث ابن عباس: أيما مصر مصرته العرب) [٢]، وسئل عن بيع النصارى التي فـــي سواد العراق، فأجاب عن ذلك "واحتج فيه بحديث ابن عباس" [٣]، وذكر عبدالله [٤] بن أحمـــد نحـــو ذلك.

---

(١) أحكام أهل الملل (ص٣٤٥-٣٤٦).

(٢) أحكام أهل الملل (ص٣٤٧-٣٤٨).

(٣) أحكام أهل الملل (ص٣٤٦-٣٤٧).

(٤) المسائل برواية عبدالله (ص٢٦٠) ولم يذكر سند الحديث وكذا لم يذكر متنه كاملاً كما نقل عنه الخلال آنفاً.

والحديث الآنف رواه عن حنش سليمان التيمي [١] كما تقدم ، وأيضاً علي بن عاصم[٢] كلاهما عنه عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً.

وقد احتج به أحمد مع شدة ضعف حنش عنده، ولعله اضطر لذلك لأن المتن موقوف ولأن عمل الصحابة موافق لمضمون ما قاله ابن عباس، فلعل الإمام أحمد رأى صلاحية الحديث للاحتجاج لهذه الأسباب أو لغيرها.

ويحمل تحسينه للحديث السابق مع شدة ضعف حنش عنده على أن الحديث أقل ضعفاً – في نظر الإمام – من أحاديث أخرى في الباب ، واحتج به لأنه نص صريح في المسألة وخف ضعفه فيما يبدو لأن حنشاً رواه موقوفاً وليس مرفوعاً ولأنه قد عضده ظاهر عمل الصحابة في الأمصار التي مصروها وبنوها بأن لا تقام فيها كنائس ولا يُباع فيها خمر ولا خنازير.

---

(١) أخرجه أبو يوسف في الخراج (ص١٤٩)، وعبدالرزاق (٦/٦٠)، (١٠/٣٢٠) وابن زنجويه في الأموال (٤١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩/٢٠١، ٢٠٢)، استفدت هذا التخريج من تحقيق شيخنا الدكتور شاكر ابن ذيب فياض على كتاب الأموال لابن زنجويه ، ويزاد الخلال في أحكام أهل الملل كما سبق.

(٢) أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص١٢٦) وعنه ابن زنجويه (٤١٣).

٢- استعمال الحسن بمعنى الإعجاب بالحديث لميزة فيه بغض النظر عن مدى قوته :

أ – إطلاقه الحسن على متن الحديث:

(النص الخامس عشر): قال عبدالله بن أحمد: (قال أبي: وحدثنا يعلى بن عبيد قال: حدثنا الأعمش عن شقيق قال: كنت جالساً مع عبدالله وأبي موسى فذكر الحديث – ، نحو حديث أبي معاوية، وحديث أبي معاوية أتم وأحسن) [1] .

وقبل هذا الكلام ذكر حديث أبي معاوية محمد بن خازم، ولكنه اختصره، لذا سأورد فيما يلي حديث أبي معاوية وحديث يعلى بتمامهما من المسند كي يتسنى لنا أن نرى الفرق الذي أدى بالإمام أحمد إلى وصف حديث أبي معاوية بأنه أتم وأحسن.

قال أحمد: (حدثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش عن شقيق قال: كنت جالساً مع أبي موسى وعبدالله، قال: فقال أبو موسى: يا أبا عبدالرحمن أرأيت لو أن رجلاً لم يجد الماء، وقد أجنب شهراً ما كان يتيمم؟ قال: لا، ولو لم يجد الماء شهراً، قال: فقال له أبو موسى: فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [آية ٦]، قال: فقال عبدالله : لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد ثم يصلوا، قال : فقال له أبو موسى: إنما كرهتم ذا لهذا ؟! قال: نعم، قال له أبو موسى: ألم تسمع لقول عمار: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فأجنبت فلم أجد الماء؛ فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ثم أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له، فقال: **"إنما كان يكفيك أن تقول، وضرب بيده على الأرض ثم كل واحدة منهما بصاحبتها، ثم مسح بها وجهه"** – لم يُجِزْ الأعمش الكفين – قال: فقال له عبدالله : ألم تزعموا لم يقنع بقول عمار [2] ؟!

قال أبو عبدالرحمن: قال أبي: وقال أبو معاوية مرةً: قال: فضرب بيده على الأرض ثم نفضها ثم ضرب بشماله على يمينه، ويمينه على شماله على الكفين، ثم مسح وجهه) [3] .

ثم أخرج أحمد حديث يعلى بن عبيد فقال: (ثنا يعلى بن عبيد، ثنا الأعمش عن شقيق

---

(١) العلل برواية عبدالله (٣/٣٧٠).

(٢) يعني عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يقنع بقول عمار.

(٣) المسند (٤/٢٦٤-٢٦٥) وذكره مختصراً في (٤/٣٩٦)، والحديث أخرجه البخاري (٣٤٧) ومسلم (٣٦٨) وأبو داود (٣٢١)، والنسائي (١/١٧٠-١٧١) جميعهم عن أبي معاوية به.

قال: كنت جالساً مع عبدالله وأبي موسى ، فقال أبو موسى: يا أبا عبدالرحمن الرجل يجنب ولا يجد الماء أيصلي ، قال: لا، قال: ألم تسمع قول عمار لعمر : إن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** بعثنا أنا وأنت فأجنبت فتمعكت بالصعيد فأتينا رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فأخبرناه فقال: "**إنما كان يكفيك هكذا ، ومسح وجهه، وكفيه واحدة**"، فقال: إني لم أر عمر قنع بذلك، قال: فكيف تصنعون بهذه الآية ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة:٦]، قال: إنا لو رخصنا لهم في هذا كان أحدهم إذا وجد الماء البارد ؛ تمسح بالصعيد.

قال الأعمش: فقلت لشقيق: فما كرهه إلا لهذا ؟!) [١] .

وبهذا ظهر لنا أن الإمام أحمد لم يقصد بقوله عن حديث أبي معاوية "أحسن" أي أنه أصح وأثبت لأن السند واحد، وأبو معاوية ويعلى كلاهما يرويان الحديث عن الأعمش، والظاهر أنه أراد أن حديث أبي معاوية أتم – أي أطول وأكثر وضوحاً – وأحسن بمعنى أحسن سياقاً للمناظرة فسياقه كما يظهر أكثر دقة في ترتيب أجزاء الحوار بالإضافة إلى أنه أتم .

وكلمة "أحسن" لغة تعني أفضل والمقصود بها هنا الأفضل سياقاً للمتن، فيكون تحسين الإمام – رحمه الله – لهذا الحديث يرجع إلى ما قام في نفسه من إعجاب بحديث أبي معاوية من حيث سياقته للمتن وتمام ألفاظه، ولا دخل لقوة الحديث في ذلك.

(النص السادس عشر): قال الإمام أحمد : (ما رأيتُ أحداً أكثر رواية عن هشام بن عروة من أبي أسامة، ولا أحسن رواية منه، ثم ذكر حديث تركة الزبير، فقال : ما أحسن ما جاء بذلك الحديث وأتمه. قال: وحديث الإفك حسَّنه وجوده) [٢] .

وأبو أسامة حماد بن أسامة ثقة عند أحمد وغيره [٣] .

وحديث تركة الزبير رواه البخاري في صحيحه [٤] عن إسحاق بن راهويه عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن الزبير في وصية الزبير بن العوام رضي الله عنه لابنه عبدالله في قضاء ما عليه من ديون وتقسيم ورثه، والحديث طويل وفيه تفصيل يؤكد قول الإمام أحمد: (ما أحسن ما جاء بذلك الحديث وأتمه). واستحسنه هنا إعجاباً بسياقه وتمام الرواية.

---

(١) المسند (٤/٢٦٥).
(٢) شرح علل الترمذي (١/٤٨٨).
(٣) تهذيب الكمال (٧/٢٢٢-٢٢٣).
(٤) صحيح البخاري (٣١٢٩).

وأما حديث الإفك فرواه الإمام أحمد [١] عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في حادثة الإفك.

وهذا النص استعمل فيه الإمام أحمد الحسن بمعنى الإعجاب ببعض المزايا المتوفرة في رواية أحد الرواة.

(النص السابع عشر) : قال الخلال: (أخبرنا يوسف بن موسى أن أبا عبدالله قيل له: كيف كان عبدالله بن سعيد بن جبير؟ قال: ما أعلم إلا خيراً عبدالله ثقة .

قيل له: رُوي عن سفيان عن أيوب قال: "كانوا يعدون عبدالله بن سعيد بن جبير أفضل من أبيه"! قال أبو عبدالله : مَنْ سفيان؟ قيل له: ابن عيينة ، فاستحسنه) [٢] .

ويبدو لي أن الإمام أحمد استحسن هذا النص بعد أن تأكد من أن سفيان هو ابن عيينة؛ لأن فيه مبالغة في مدح عبدالله بن سعيد بن جبير، وأيضاً لأنه لم يبلغه هذا النص من قبل كما يبدو من السياق، فيكون استحسانه له لغرابته عنده.

(النص الثامن عشر) : قال الميموني: (حدثنا أبو عبدالله بحديث استحسنه عن محمد ابن إسحاق فقلت له : يا أبا عبدالله، ما أحسن هذه القصص التي يجيء بها ابن إسحاق !! فتبسم إلي متعجباً) [٣] .

لم يأتِ في هذا النص بيان يُحدّد الحديث المشار إليه ؛ لذا فلا ندري ما هو المقصود، وإن كان ظاهر النص يفيد أن الاستحسان راجع إلى المتن وليس السند بدلالة قول الميموني: (ما أحسن هذه القصص...) ، والمقصود بالحسن هنا هو الحسن اللغوي أي ما تميل له النفوس وترغب فيه من مضمون هذه القصص.

ويجدر التنبيه إلى أنه في النص السابق وهذا النص لم يرد تحديد الكيفية التي عُرف بها استحسان الإمام أحمد، فقد يكون ذلك من طريق الفعل أو من طريق القول، كذلك لم يرو تحديد القول الذي فهم منه الاستحسان إلا أنه في النص الثاني أقر أحمد قول تلميذه : (ما أحسن...).

---

(١) مسند أحمد (٦/٥٩-٦٠) والترمذي (٣١٨٠) وعلقه البخاري في صحيحه كتاب تفسير القرآن – باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ...﴾ ، وأخرجه مسلم في صحيحه (٢٧٧٠) ولكن لم يذكره كاملاً وإنما ذكره متابعة لحديث الزهري.

(٢) المنتخب من علل الخلال للمقدسي (ق٢١٥/أ) . وقول أيوب المذكور أخرجه الترمذي في جامعه (٣/٢١٩) من طريق ابن أبي عمر عن ابن عيينة عن أيوب السختياني.

(٣) العلل للميموني (ص١٩٥).

(النص التاسع عشر): قال الأثرم : (قلت لأبي عبدالله : المكاتب [١] يَسأل فيفضل منه فضلة؟ فذكر حديث أبي موسى.

قلتُ: كأنك تستحسن حديث أبي موسى؟

قال: إي لعمري وإنه حسن) [٢] .

والحديث المقصود – فيما أظن – ما رواه عبدالله بن المبارك عن سعيد – بن أبي عروبة – عن عبدالله الداناج أن فلاناً الحنفي حدثه قال: (شهدت يوم جمعة فقام مُكاتب إلى أبي موسى رضي الله تعالى عنه، فكان أول سائل رأيته، فقال: إني إنسان مثقل مُكاتَب ، فحث الناس عليه، فقُذفتْ إليه الثياب والدراهم حتى قال: حسبي، فانطلق إلى أهله فوجدهم قد أعطوه مُكاتبته وفضل ثلاثمائة درهم، فأتى أبا موسى فسأله، فأمره أن يجعلها في نحوه من الناس) [٣] ، وفلان الحنفي لم أعرفه.

وروى القصة أبوبكر بن أبي شيبة عن ابن علية عن يونس عن الحسن البصري قال: (مكاتب سأل في رقبة أو رقبتين فأعطي عطاء، فلما كثر في عين أبي موسى ما أُعطي أمر به وبما أعطي فأدخل، ثم نظر الذي سأل فيه فأعطاه إياه، وأخذ الفضل فجعله في رقبة أو رقاب) [٤] . والحسن لم يسمع من أبي موسى [٥] .

ويبدو لي أن الإمام أحمد استحسن الحكم الوارد في الحديث وهو أن ما تبرع به للمكاتب فزاد عن قدر مكاتبته فلا يستأثر به وإنما يدفع الفضل إلى أمثاله من المكاتبين . ومع عدم قوة ما مضى فالظاهر أن الإمام أحمد أُعجب بفتوى أبي موسى لأن الأحاديث غير المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يُتشدد فيها كما قال أحمد في صدقة السمين: (ما كان من حديثه مرفوعاً منكر، وما كان من حديثه مرسلاً عن مكحول فهو أسهل) [٦] .

(النص العشرون): قال الميموني: (سألته عن ابني بُريدة فقال: سُليمان أحلى في القلب، وكأنه أصحهما حديثاً، وعبدالله له أشياء إنا ننكرها من حُسنها، وهو جائز الحديث) [٧] .

---

(١) المُكاتَب هو العبد الذي يكتب مع سيده كتاباً على أن يُعتق إذا أدى إليه مبلغاً من المال مؤجل –انظر المغني (٣٣٣/١٠) ط دار الفكر.

(٢) تهذيب الأجوبة (ص١٧٩).

(٣) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٢١/٧).

(٤) المصنف لابن أبي شيبة (٤٢٤/٦).

(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٣٧) وجامع التحصيل (ص١٦٥).

(٦) العلل برواية عبدالله (٣٠٠/١).

(٧) العلل للميموني (ص١٩٩).

ومراد أحمد – رحمه الله – مرويات عبدالله بن بُريدة عن أبيه تحديداً – فيما ظهر لي – فقد قال محمد بن علي الجوزجاني [١] : (قلت لأبي عبدالله – يعني أحمد بن حنبل – : سمع عبدالله من أبيه شيئاً ؟ قال: ما أدري، عامة ما يروي عن بُريدة عنه، وضعَّف حديثه) [٢] ، وقال تلميذه إبراهيم الحربي : (روى عبدالله عن أبيه أحاديث منكرة، وسليمان أصح حديثاً) [٣] .

وسأورد فيما يلي نصوصاً لأحمد في عبدالله بن بُريدة تزيد الأمور وضوحاً، فقد قال عبدالله : (سألت أبي: أيما أوثق سليمان بن بريدة أو عبدالله؟ قال: سليمان أوثق وأفضل. قال أبي: قال وكيع: يرون أن سُليمان أصحهما حديثاً يعني ابني بُريدة) [٤] ، وقال: (سمعت أبي يقول: قال وكيع: يقولون: إن سليمان أصحهما حديثاً – يعني ابن بريدة – . قال أبي: عبدالله بن بريدة الذي روى عنه حسين بن واقد ما أنكرها، وأبو المُنيب [٥] أيضاً، يقولون: كأنها من قِبل هؤلاء) [٦] ، وقال أبوبكر الأثرم: (قلت لأبي عبدالله: ابنا بُريدة سُليمان وعبدالله؟ قال: أما سليمان فليس في نفسي منه شيء، وأما عبدالله ، ثم سكت، ثم قال: كان وكيع يقول: كانوا لسُليمان بن بُريدة أحمد منهم لعبدالله بن بُريدة، أو شيئاً هذا معناه) [٧].

ويظهر مما تقدم أن النكارة في حديث عبدالله بن بريدة من طريق حسين بن واقد المروزي وأبي المنيب العتكي تحديداً، والملاحظ في النص موضع الدراسة هنا أن أحمد أطلق الحسن على الحديث المنكر في نظره ، والحُسن هنا في المتن وليس في الإسناد لأن عبدالله بن بُريدة يروي عن أبيه ليس بينهما أحد فلا يعقل أن يكون الحُسن المقصود في النص بالنظر للسند، ومن شدة حُسن تلك المتون أنكرها الإمام ، ويجب التنبه إلى أنه أنكرها لحسنها ، وليس لأنها منكرة استحسنها، ولا أدري على وجه التحديد ما هي الأمور التي أنكرها الإمام – رحمه الله – من أحاديث عبدالله بن بريدة عن أبيه، وقد رأيته أخرج من طريق حسين بن واقد عن عبدالله عن أبيه جملة صالحة في مسنده [٨] ، ولا أدري هل أخرج حتى ما يراه منكراً منها أم لا؟

---

(١) هو محمد بن علي أبو جعفر الجوزجاني ، قال ابن أبي يعلى : سأل إمامنا عن أشياء ولم يذكر في شأنه غير هذه، طبقات الحنابلة (٣٠٧/١).

(٢) التهذيب (١٥٨/٥) وانظر حول سماع عبدالله بن بريدة من أبيه كتابي موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا في السند المعنعن (ص١٧٦).

(٣) المرجع السابق.

(٤) العلل لعبدالله (٤٠٩/١).

(٥) هو عبيدالله بن عبدالله أبو المنيب العتكي صدوق يخطئ، التقريب (٤٣١٢).

(٦) العلل لعبدالله (٢٢/٢).

(٧) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٣٨/٢).

(٨) انظر مسند الإمام أحمد – مسند بريدة الأسلمي (٣٤٦/٥-٣٦١).

ولعله قصد أنها تتميز بزيادات وإضافات مفصلة وأحكام لا توجد في غيرها مما يجعلـــها حسنة في النظر، ولذلك أنكرها أحمد لأن عبدالله بن بُريدة عنده ليس في وزن من تُحتمل له تلـــك التفردات، والله أعلم.

ب – إطلاقه الحسن على الحديث الغريب الذي لا يعرفه من قبل:

(النص الحادي والعشرون) : قال عبدالله بن أحمد: (خرجتُ إلى الكوفة سنة ثلاثين ومائتين فلما قدمتُ جعلتُ أعرضُ على أبي أحاديث أبي بكر بن أبي شيبة عن شريك ، فقال: فيها غرائب حِسان، لو كان ها هنا سمعناها منه) [١] .

وقال أحمد – رحمه الله – : (عند أبي بكر بن أبي شيبة أحاديث حسان غرائب عن شريك لو كان ها هنا سمعناها منه) [٢] .

والظاهر بجلاء في هذا النص أن أحمد أطلق الحسن على الغريب ويعني به أن لدى ابن أبي شيبة أحاديث عن شريك بن عبدالله النخعي لم يعرفها أحمد من قبل لتفرد ابن أبي شيبة بها وعدم وجود من يشاركه فيها وذلك بالطبع في نظر الإمام أحمد وحسبما بلغه علمه.

ويحسُن أن أوضح أنني وقعتُ في الحَيرة من هذا النص هل أضعه في قسم الرواة أو أضعه هنا؟ ثم استقر رأيي على وضعه هنا في قسم الأحاديث لأني وجدتُ وصف الغرابة يتعلق بالحديث وليس بالراوي ، ثم إن الإمام – رحمه الله – لم يحكم على كل مرويات ابن أبي شيبة عن شريك بالغرابة ، وإنما قال: "فيها غرائب..." وهذا وصف لبعض أحاديثه وليس بياناً لحالته ومكانة روايته عن شريك، والله أعلم.

(النص الثاني والعشرون): قال أبو داود: (حدثنا محمد بن عمرو الرازي، حدثنا عبدالرحمن بن قيس عن حماد بن سلمة عن أبي العُشَرَاء الدارمي عن أبيه: أن رسول الله – **صلى الله عليه وسلم** – سئل عن العتيرة فحسنها . قال ابن أبي داود: قال أبي : فذكرته لأحمد بن حنبل فاستحسنه ، وقال: هذا حديث غريب، وقال لي : اقعد ، فدخل فأخرج محبرة وقلماً وورقة، وقال: أمله عليَّ، فكتبه عني، ثم شهدته يوماً آخر، وجاءه أبو جعفر بن أبي سمينة فقال له أحمد بن حنبل: يا أبا جعفر عند أبي داود حديث غريب اكتبه عنه، فسألني فأمليته عليه) [٣] .

وقال الحافظ ابن حجر: (قال أبو داود في موضع آخر: سمعه مني أحمد بن حنبل فاستحسنه جداً) [٤] .

---

(١) العلل لعبدالله (٤٧٠/١).

(٢) المصدر السابق (٣٥٠/٣).

(٣) تاريخ بغداد (٥٧/٩-٥٨) ، وهذا الحديث أخرجه تمام الرازي في "حديث أبي العشراء الدارمي" (ص٣٥)، والمزي في تهذيب الكمال (٨٧/٣٤) عن أبي داود به.

(٤) تهذيب التهذيب (١٦٨/١٢).

وأحمد إنما استحسن هذا الحديث لغرابته، ولأنه كما قال عن نفسه: (ما أعرف أنه يُروى عن أبي العُشَراء حديثٌ غير هذا – يعني حديث الذكاة –) [١] يعني ما رواه حماد بن سلمة عن أبي العشراء عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله ما تكون الذكاة إلا من اللَّبَّة أو من الحلق، قال: "**لو طعنت في فخذها لأجزأك**" [٢] ولم يخرج له في المسند غيره.

فلما أخبره أبو داود بذاك الحديث استحسنه أحمد لأنه ليس عنده، ولم يسمع به من قبل مع غرابة سنده.

ولا ندري على وجه التحديد ما هو قول أحمد الذي فهم منه أبو داود أنه استحسان إلا قوله "هذا حديث غريب"، وعلى أية حال فإن أحمد لم يستحسن الحديث لقوته بل لندرته وغرابته يتضح ذلك جلياً إذا عرفنا أن أبا العُشَراء قال فيه البخاري: (في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر) [٣] وقال ابن حجر: (أعرابي مجهول) [٤] .

(النص الثالث والعشرون): قال الخلال في علله : (أخبرنا المروذي قال: ذكرتُ لأبي عبدالله حديث محمد بن سلمة الحراني عن أبي عبدالرحيم، حدثني زيد بن أبي أنيسة عن المنهال عن أبي عبيدة عن مسروق، ثنا عبدالله بن مسعود عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: "**يقول الله تعالى:** ﴿فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] **من العرش إلى الكرسي**".

قال أبو عبدالله : هذا حديث غريب لم يقع إلينا عن محمد بن سلمة ، واستحسنه، وقال: قد رواه الأعمش موقوفاً، ورواه أبو [خالد] يزيد الدالاني مرفوعاً.

وأخبرني زكريا بن يحيى، ثنا أبو طالب أنه سأل أبا عبدالله عن هذا الحديث فجعلتُ أقرؤُه عليه فقال : ما أحسنه! إنما سمعناه عن أبي عوانة عن الأعمش مرسلاً) [٥] .

حديث محمد بن سلمة الحراني أخرجه عبدالله بن أحمد في كتاب "السُنة" [٦] قال: (حدثني إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني أبو أحمد أملاه علينا إملاءً في دار كعب، حدثني محمد ابن سلمة عن أبي عبدالرحيم خالد بن أبي يزيد، حدثني زيد بن أبي أنيسة عن المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة بن عبدالله عن مسروق بن الأجدع قال: حدثنا عبدالله بن مسعود عن النبي **صلى**

---

(١) تهذيب الكمال (٨٥/٣٤).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣٣٤/٤) وأبو داود (٢٨٢٥) والترمذي (١٤٨١) وابن ماجه (٣١٨٤) والنسائي (٢٢٨/٧) وغيرهم .

(٣) التاريخ الكبير (٢٢/٢).

(٤) التقريب (٨٢٥١).

(٥) المنتخب من علل الخلال (ق ٢٠٩/ب) باب أخبار الصفات.

(٦) السنة لعبدالله بن أحمد (٥٢٠/٢-٥٢٤).

الله عليه وسلم قال: "يجمع الله الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم قياماً أربعين سنة شاخصة أبصارهم إلى السماء ينتظرون فصل القضاء ، قال: فينزل الله – عز وجل – في ظلل من الغمام من العرش إلى الكرسي ... الحديث" (١) وهو طويل جداً.

وإسماعيل ثقة يُغرب (٢) ، قال أبو بكر الجعابي: (يحدّث عن محمد بن سلمة بعجائب) (٣) ، ومحمد بن سلمة الحراني ثقة (٤) ، وخالد بن أبي يزيد الحراني ثقة (٥) ، وزيد بن أبي أنيسة ثقة له أفراد (٦) ، قال الإمام أحمد: (إن حديثه لحسن مقارب، وإن فيها لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث) (٧) ، وسأله المروذي عنه، فحرك يده وقال: صالح وليس هو بذاك (٨) ، وقد وثقه جماعة من كبار الحفاظ (٩) .

والمنهال بن عمرو قال عنه ابن حجر: (صدوق ربما وهم) (١٠) وقد اختلف فيه (١١) ، وأبوعبيدة هو ابن عبدالله بن مسعود ثقة لم يسمع من أبيه (١٢) ، ومسروق بن الأجدع ثقة من كبار التابعين (١٣) .

وقد تابع أبو خالد يزيد بن عبدالرحمن الدالاني (١٤) محمد بن سلمة في روايته لهذا الحديث عن المنهال بن عمرو مرفوعاً ، وأبو خالد وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي ولينه

---

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية (٤/٣٦٥-٣٦٧)، والطبراني في الكبير (٩/٤١٧)، والبيهقي في البعث والنشور (ص٢٥٢-٢٥٤) والدارقطني في الرؤية (ص٢٦٦-٢٦٧)، وابن منده في التوحيد (٣/١١٩-١٢٢) وفي كتابه الإيمان (٢/٨٢٠) ولكن لم يسق متنه، جميعهم عن إسماعيل به.

(٢) التقريب (٤٦٨).

(٣) تهذيب الكمال (٣/١٥٤).

(٤) تهذيب الكمال (٢٥/٢٨٩-٢٩١) والتقريب (٥٩٢٢) .

(٥) تهذيب الكمال (٨/٢١٧-٢١٨).

(٦) التقريب (٢١١٨).

(٧) الضعفاء للعقيلي (٢/٧٤).

(٨) العلل للمروذي (ص٨٥).

(٩) انظر تهذيب الكمال (١٠/١٨-٢٣).

(١٠) التقريب (٦٩١٨).

(١١) انظر تهذيب الكمال (٢٨/٥٦٨-٥٧٢).

(١٢) التقريب (٨٢٣١).

(١٣) التقريب (٦٦٠١).

(١٤) أخرج حديثه الطبراني في الكبير (٩/٤١٧-٤١٨) والدارقطني في الرؤية (ص٢٦٤-٢٦٦)، والحاكم في المستدرك (٤/٥٨٩ – ٥٩٢).

آخرون [١] ، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس) [٢] .

وأما حديث الأعمش الذي ذكره الإمام أحمد فقد أخرجه الدارقطني في كتاب "الرؤية" [٣] بسنده إلى أبي عوانة عن سليمان – هو الأعمش – عن المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة وقيس ابن السكن قالا : (قال عبدالله وهو يحدث عمر، وعمر يقول : ويحك يا كعب ألا تسمع ما يقول عبدالله ، قال عبدالله: إذا حشر الناس قاموا على أرجلهم أربعين عاماً شاخصة أبصارهم إلى السماء.... الحديث) قال الدارقطني: (وساق الحديث بطوله ولم يرفعه ، ولم يذكر مسروقاً) [٤] .

وأبو عوانة وقيس بن السكن كلاهما من الثقات [٥] .

وقد ساق الدارقطني في علله الاختلاف الوارد في هذا الحديث ثم قال: (والصحيح حديث أبي خالد الدالاني وزيد بن أبي أُنيسة عن المنهال عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبدالله مرفوعاً) [٦] .

وقد صحح الرواية المتصلة المرفوعة ابن منده [٧] ، والحاكم [٨] ، والمنذري [٩] ، والهيثمي [١٠] ، وابن حجر [١١] ، والذهبي في كتابه "الأربعين" [١٢] .

وحسنه الذهبي في "العلو" [١٣]، وقال الألباني معلقاً على تحسينه: (هو كما قال أو أعلى) [١٤].

ولكن الذهبي في مختصر المستدرك قال: (ما أنكره حديثاً على جودة إسناده) [١٥] .

والذي يظهر لي أن الإمام أحمد إنما استحسن حديث محمد بن سلمة الحراني لغرابته

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٣٣/٢٧٣-٢٧٥).
(٢) التقريب (٨٠٧٢).
(٣) الرؤية للدارقطني (ص٢٦٧-٢٦٨) وأشار ابن منده في التوحيد (١٢٣/٣) وفي الإيمان (٨٢٠/٢) إلى رواية الأعمش وذكر سندها.
(٤) الرؤية للدارقطني (ص٢٦٨).
(٥) انظر التقريب (٧٤٠٧) و(٥٥٧٨).
(٦) العلل للدارقطني (٢٤٤/٥).
(٧) الإيمان (٨٢٠/٢).
(٨) المستدرك (٥٩٢/٤).
(٩) الترغيب والترهيب (٣٩٥/٤).
(١٠) مجمع الزوائد (٣٤٣/١٠).
(١١) المطالب العالية (٣٦٧/٤).
(١٢) كتاب الأربعين في صفات رب العالمين (ص١٣١).
(١٣) العلو (ص٧٣).
(١٤) مختصر العلو (ص١١١).
(١٥) مختصر المستدرك (٥٩٣/٤).

عنده كما يدل عليه قوله: (هذا حديث غريب لم يقع إلينا عن محمد بن سلمة)، ففهم المروذي من هذا أنه يستحسنه، ويُحتمل أن الإمام أحمد بالإضافة إلى ما سبق استحسن هذا الحديث لأن فيه متابعة لحديث أبي خالد الدالاني المتصل المرفوع ، يوضح ذلك بأنه لم يكن لديه إلا حديث الأعمش عن المنهال وهو حديث فيه انقطاع وموقوف ، وحديث أبي خالد الدالاني وهو مرفوع متصل؛ فلما سمع بحديث محمد بن سلمة الحراني الذي فيه متابعة تامة لرواية الدالاني استحسن ذلك لأنه لم يكن عنده من قبل، ولأنه يقوي الظن أيضاً بأن الراجح في الحديث هو الاتصال والرفع كما ذهب إلى ذلك الدارقطني.

هذا ما ظهر لي من تحسين الإمام أحمد في النص السابق.

(النص الرابع والعشرون) : قال عبدالله بن أحمد: (قلت لأبي : الجُريري عن أبي الورد من هذا ؟ قال: هذا أبو الوَرْد بن ثمامة، حَدَّث عنه الجريري أحاديث حسان، لا أعرف له اسماً غير هذا) [(١)] .

الجُريري هو سعيد بن إياس ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين [(٢)] ، وأبو الوَرْد لم أجد له اسماً [(٣)] ، قال ابن سعد: (أبو الورد بن ثمامة بن حَزْ القُشيري، وكان معروفاً قليل الحديث) [(٤)] ، وقال الذهبي: (شيخ) [(٥)]، وقال ابن حجر: (مقبول) [(٦)] ، وذكر الدارقطني أنه لم يحدث عنه إلا الجريري، فتعقبه المزي [(٧)] بأن شداداً أبا طلحة الراسبي قد روى عنه أيضاً، ورواية الجريري عنه هي الأشهر بدلالة أن من ترجم له كالبخاري وابن أبي حاتم والدارقطني وقبلهم الإمام أحمد لم يذكروا غيرها.

ويظهر لي أن الإمام – رحمه الله – عنى بوصفه لتلك الأحاديث بالحسان أي أنها مستقيمة ليس فيها ما يستنكر، لاسيما الرجل غير مشهور بما فيه الكفاية فالمقام يستدعي بيان ما يقدح فيه إن وجد، كما لا يستبعد أن يكون الإمام أحمد عنى بذلك أن أبا الورد روى أحاديث عن بعض شيوخه لا تروى من غير طريقه فتكون بهذا من الغرائب وقد سمى أحمد أحاديث أبي بكر

---

(١) العلل لعبدالله (٤٤٠/١) ، وهذا النص النفيس لم يذكره المزي في تهذيب الكمال ولا ابن حجر في تهذيبه.

(٢) التقريب (٢٢٧٣).

(٣) انظر التاريخ الكبير (الكنى) (٧٩/٨)، والجرح والتعديل (٤٥١/٩) وفيه قول أبي زرعة: (لا يسمى) ولم أجد له ذكراً في كنى أحمد ولا الكنى لمسلم ولا الكنى للدولابي ولا في ثقات ابن حبان .

(٤) الطبقات الكبرى (٢٢٦/٧).

(٥) الكاشف (٣٤٣/٣).

(٦) التقريب (٨٤٣٤).

(٧) تهذيب الكمال (٣٨٩/٣٤)، وتهذيبه لابن حجر (٢٧٢/١٢).

ابن أبي شيبة عن شريك بأنها غرائب حسان [١] .

وقد أخرج أحمد – رحمه الله – في مسنده [٢] ثلاثة أحاديث من طريق الجريـــري عـــن أبي الورد يظهر منها أنها غرائب.

(النص الخامس والعشرون) : قال عبدالله بن أحمد : (انتخبت على أبي أحـــاديث، وحديث سهيل فاستحسنه) [٣] يعني حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعـــاً: **"من كان له شعر فليكرمه"** كما وضح ابن حامد.

والحديث رواه عبدالرحمن بن أبي الزناد [٤] ، وابن أبي ذئب [٥] كلاهما عن سهيل بـــه، ولا أدري هل استحسنه أحمد لقوته أم لضيق مخرجه عن ابن أبي الزناد لأن رواية ابن أبي ذئب لم أجدها إلا في مصدر واحد فقط وبسند تفرد به أبو نعيم الأصبهاني وهو متأخر من أهل القـــرن الخامس ، لذا فربما أن أحمد استحسن حديث ابن أبي الزناد لغرابته وانفراده عـــن ســـهيل بـــه بحسب ما بلغه.

وقد حسن الحافظ ابن حجر [٦] سند ابن أبي الزناد.

(النص السادس والعشرون): قال الإمام أحمد: (اكتبوا عن علي بن الجعـــد، فـــإن عنده أشياء حساناً) [٧] .

ولم يحدد تلك الأشياء ويغلب على ظني أنه يريد الغرائب التي انفرد بها علي بن الجعـــد وهو من الثقات [٨] ، ولكن الإمام أحمد كان ينهى عن الكتابة عنه في آخر أمره لأنه كان يقع فـــي بعض الصحابة ، ولأنه كان لا يُعنف من قال: إن القرآن مخلوق [٩] .

---

(١) العلل برواية عبدالله (٤٧٠/١) و (٣٥٠/٣).

(٢) المسند (١٥٣/١) عن أبي الورد عن ابن أعبد عن علي رضي الله عنه في حق الطعام.
والمسند (٢٣٥/٥) عن أبي الورد عن اللجلاج عن معاذ رضي الله عنه في الدعاء بالصبر وتمام النعمة.
والمسند (١٣/٦) عن أبي الورد عن عمرو بن مرداس في وصف بلال رضي الله عنه .

(٣) تهذيب الأجوبة (ص١٧٩).

(٤) أخرجه أبو داود (٤١٦٣) وابن عبدالبر في التمهيد (١٠/٢٤) والبيهقي في شعب الإيمـــان (٢٢٤/٥) ط دار الكتب العلمية .

(٥) تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن سعيد بن منصور عالياً (٢٢).

(٦) فتح الباري (٣٦٨/١٠) دار المعرفة .

(٧) أسامي من روى عنه البخاري لابن عدي (ص١٥٦) والتعديل والتجريح للباجي (٩٥٥/٣).

(٨) تهذيب الكمال (٣٤٨/٢٠-٣٥١).

(٩) الضعفاء للعقيلي (٢٢٤/٣-٢٢٥).

ويبدو أن الإمام كان يثني عليه قديماً ولما ظهر منه بعض ما سلف نهى عن الكتابة عنه.

(النص السابع والعشرون): وقال في الوليد بن القاسم: (قد كتبنا عنه أحاديث حساناً عن يزيد بن كيسان، فاكتبوا عنه) [1] .

وقد وثق – رحمه الله – الوليدَ [2] ، ولم أجد في مسند أحمد مرويات للوليد بن القاسم عن يزيد بن كيسان، وغالب ظني أنه استحسن تلك الأحاديث لتفرد الوليد بها عن يزيد.

(النص الثامن والعشرون): قال أحد طلبة الإمام أحمد في محاورة له معه: (وعن حفصة في الحلي ، فاستحسنه واستعادنيه) [3] .

ولما قيل له: (فإن مؤملاً الحراني حدث عن الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن إسماعيل بن أمية عن نافع أن حفصة أوقفت حُلِيّاً على قوم.

فأنكره أبوعبدالله، وقال: ليس لهذا أصل يعني الحديث) [4] .

وفي موضع آخر لما سأل الإمام أحمد عن حديث حفصة وحدثوه به كما في الإسناد السابق قال الراوي: (فأنكره أبو عبدالله، وعَجِب منه، واستعاده الذي ذكره غير مرة، ثم قال: يروون عن زهير بن محمد ذلك الذي يروي عنه أصحابنا.

ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة: عبدالرحمن بن مهدي وأبو عامر مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه، فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا) [5] .

فظاهر مما سبق أن استحسان أحمد كان تعجباً من الحديث، واستعاده لأنه لم يسمع به سابقاً، بدليل حكمه على الحديث بالنكارة ، وطعنه في بعض ما يُروى عن زهير بن محمد.

وينبغي أن يعلم أن أحمد لم يحسن الحديث ولكن تلميذه عَبَّر عن تعجبه واستغرابه بالاستحسان.

---

(١) تهذيب الكمال (٣١/٦٧).

(٢) المرجع السابق.

(٣) كتاب الوقوف من مسائل الإمام أحمد (٢/٤٨٩).

(٤) المرجع السابق (٢/٤٩٥-٤٩٦).

(٥) المرجع السابق (٢/٤٩٨-٤٩٩).

ثانياً: استعماله الحسن في حكمه على الرواة:

وقفت على تسع وثلاثين نصاً، وجدت فيها إطلاق الإمام أحمد الحسن على بعض الرواة، وبعد دراستها ترجح لي أن الحسن فيها لا يخرج عن ثلاثة معانٍ هي:

أ – بمعنى الإتقان وجودة الضبط، وعدد النصوص المندرجة تحت هذا خمسة عشر نصاً.

ب – بمعنى القبول العام، وعدد النصوص المندرجة تحت هذا واحد وعشرون نصاً .

ج – بمعنى سعة الرواية ، وعدد النصوص المندرجة تحت هذا ثلاثة نصوص.

وتفصيل ذلك كما يلي:

أ – إطلاقه الحسن بمعنى الإتقان وجودة الضبط:

وجدتُ الإمام أحمد – رحمه الله – أطلق الحسن على بعض الرواة، ويعني بذلك أنهم مع ثقتهم تميز حديثهم كله أو بعضه بأنه في غاية الإتقان وجودة الضبط، مثل شدة العناية بألفاظ الأداء الموجودة في الأسانيد أو لندرة التصحيف والخطأ والوهم في روايتهم عامة أو خاصة ولم يظهر لي أنه عنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين بل استبعد ذلك بالمرة وهؤلاء الرواة هم:

١– إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري وهو ثقة حجة [١]، قال الإمام أحمد: (إبراهيم بن سعد من أحسن الناس حديثاً عن محمد بن إسحاق ، فإذا جمع رجلين يقول: حدثني فلان وفلان لم يحكمه) [٢] .

ويبين مقصود أحمد هنا نص آخر له يقول فيه: (كان ابن إسحاق يدلس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يبين إذا كان سماع قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال – ثم قال أحمد – : يقول: قال أبو الزناد: قال فلان. قال – أحمد – : وتنظر في كتاب يزيد بن هارون: "عن أبي الزناد" كلها) [٣] وقال: (إبراهيم بن سعد صحيح الحديث عن ابن إسحاق) [٤] .

فيكون معنى قوله : (من أحسن الناس حديثاً عن محمد بن إسحاق) أي أن إبراهيم يبين ما سمعه ابن إسحاق مما لم يسمعه، ولا يعنعن فيما يرويه عنه في كتابه فيشتبه الأمر على

---

(١) التقريب (١٧٧).

(٢) مسائل ابن هانئ (٢/٢٢٥).

(٣) العلل للمروذي (ص٣٨–٣٩). وحتى يتضح النص ولا يقع القارئ في اللبس أضفت اسم أحمد مرتين بين شرطتين.

(٤) سؤالات أبي داود (ص٢٢٤).

الناقد هل دلَّس ابن إسحاق في ذلك الحديث أم لا؟ فمن هنا حَسُن حديث إبراهيم عنه.

ويؤكد ذلك بجلاء قول ابن المديني : (ليس كتاب عن ابن إسحاق أصح من كتاب إبراهيم ابن سعد...) [١] .

٢- إسماعيل بن أبي خالد الأحْمَسي مولاهم البَجَلي ثقة ثبت [٢] . قال ابن هـــانيء : (قلت لأبي عبدالله مَنْ أحب إليك من أصحاب الشعبي؟ قال: إسماعيل أحـــب إلـــيَّ ، وأحســـنهم حديثاً) [٣].

ويفسر هذا نص آخر عن الإمام – رحمه الله – قال فيه: (أصح الناس حديثاً عن الشـــعبي إسماعيل بن أبي خالد، قلتُ : فزكريا وفراس وابن أبي السفر؟ قال : ابن أبي خالد يشرب العلـــم شرباً، ابن أبي خالد أحفظهم...) [٤] .

وقال أبو حاتم: (لا أُقدِّم عليه أحداً من أصحاب الشعبي، وهـــو ثقـــة، أروى مـــن بيـــان وفِراس، وأحفظ من مجالد) [٥] .

فظهر مما تقدم أن معنى قوله: (وأحسنهم حديثاً) أي أصحهم وأضبطـــهم عـــن الشـــعبي بالإضافة إلى أنه واسع الرواية عنه كما هو ظاهر من قوله: (يشرب العلم شرباً)، وقـــول أبـــي حاتم: (أروى من بيان وفراس).

٣- سفيان بن عيينة وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة [٦] ، قال الإمام أحمـــد: (ســـفيان أثبت الناس في عمرو بن دينار، وأحسنه حديثاً) [٧] .

وقد قال أحمد في نصٍ آخرٍ: (أعلم الناس بعمرو بن دينار ابنُ عيينة، ما أعلم أحداً أعلـــم به من ابن عيينة...) [٨] . وكذلك قال ابن معين [٩] ، وقال اللالكائي في ابـــن عيينـــة: (وأجمـــع

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز (٢/٢٠٠).

(٢) التقريب (٤٣٨).

(٣) مسائل ابن هانئ (٢/٢١٤).

(٤) العلل برواية عبدالله (١/٣٣٤).

(٥) الجرح والتعديل (٢/١٧٥).

(٦) التقريب (٢٤٥٤).

(٧) العلل برواية عبدالله (١/١٨٨).

(٨) شرح علل الترمذي (٢/٤٩٣).

(٩) المرجع السابق.

الحفاظ أنه أثبت الناس في عمرو بن دينار) [١] .

فيكون قوله: (وأحسنه حديثاً) أي أثبته بالإضافة إلى سعة روايته عن عمرو بن دينار.

٤- شعبة بن الحجاج وهو ثقة حافظ متقن إمام [٢] . قال الإمام أحمد: (شعبة حسن الحديث عن أبي إسحاق - السبيعي - وعن كل من يحدث عنه) [٣] ، وفي نص آخر قال: (وشعبة أحسن حديثاً من الثوري، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه، قُسِم له من هذا حظ) [٤] .

ولعل ما يبين معنى قول أحمد في النص الأول: (حسن الحديث عن أبي إسحاق) أن شعبة كان لا يحمل عن أبي إسحاق السبيعي - وهو مدلس - إلا ما صرح فيه بالسماع، فقد قال: (كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق ، وقتادة) [٥] ، وهذا مما يجعل حديثه عنه سالماً من التدليس وهذه ميزة جليلة جداً، ويؤكد ذلك قول عبدالرحمن بن مهدي: (ليس أحد أصح حديثاً عن أبي إسحاق من شعبة) [٦] ، وأما قول أحمد: (وعن كل من يحدث عنه) فيبين ذلك قولُ شعبة نفسه: (كل شيء حدثتكم به فذلك الرجل حدثني به أنه سمعه من فلان إلا شيئاً أُبينه لكم) [٧] ، وقول يحيى بن سعيد القطان: (كل شيء يحدث به شعبة عن رجل فلا تحتاج أن تقول عن ذلك الرجل أنه سمع فلاناً ؟ قد كفاك أمره) [٨] ، وقال الإمام أحمد: (ما رأيت قوماً سود الرؤوس في هذا الشأن مثل أهل البصرة، يعني الحديث والألفاظ، كأنهم تعلموه من شعبة) [٩] ، وسأل عبدالله ابن أحمد أباه : (أبو معاوية فوق شعبة أعني في حديث الأعمش؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم يعني علمه بالأعمش، شعبة صاحب حديث يؤدي الألفاظ والأخبار، أبو معاوية: "عن""عن"...) [١٠] .

وفي النص الثاني ذكر الإمام - رحمه الله - أن شعبة أحسن حديثاً من الثوري ، وجاء

---

(١) التهذيب (١٢٢/٤).

(٢) التقريب (٢٧٩٠).

(٣) مقدمة الجرح والتعديل (١٧٦/١).

(٤) الجرح والتعديل (٣٧٠/٤).

(٥) مسألة التسمية لابن طاهر المقدسي (ص٤٧) بسنده إليه وهذا النص النفيس أخرجه البيهقي في المعرفة (١٥٢/١) ولكن بدون إسناد ، وكذلك ابن حجر في طبقات المدلسين (ص١٥١).

(٦) تاريخ بغداد (٢٦٥/٩).

(٧) مقدمة الجرح والتعديل (١٧٣/١).

(٨) المرجع السابق (١٦٢/١).

(٩) سؤالات أبي داود (ص٢٠٠).

(١٠) العلل برواية عبدالله (٣٧٧/٢).

في نص آخر بيان ذلك، فقد سئل : مَنْ أثبت شعبة أو سفيان؟ فقال: (كان سفيان رجلاً حافظاً، وكان رجلاً صالحاً، وكان شعبة أثبت منه، وأنقى رجالاً...) [١] ، وقال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم، قيل لأبي: ألم يكن للثوري بصر بالحديث كبصر شعبة؟ قال: كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً فَهِماً له، كأنه خلق لهذا الشأن) [٢] .

ويبين قول الإمام – رحمه الله – أن شعبة (ليس في زمانه مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه) قوله: (كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن يعني في الرجال، وبصره بالحديث وتثبيته، وتنقيته للرجال) [٣] ، ومن هنا قال الحافظ ابن حجر إن شعبة لا يحمل عن شيوخه إلا صحيح حديثهم [٤] .

وأخبار شعبة في التثبت والاحتياط كثيرة جداً [٥] ، ولعل فيما ذكرناه كفاية إن شاء الله في توضيح معنى قول أحمد عنه إنه حسن الحديث، وأحسن حديثاً من غيره ممن كان في زمنه فهو إنما قصد بذلك أن شعبة لا يحدث إلا بأحاديث منتقاة سالمة من التدليس ومن الخطأ البين ومن الرجال الضعفاء غالباً ومنهجه في ذلك كما قال ابن حجر: لا يحمل عن شيوخه إلا صحيح حديثهم.

٥- عبدالله بن سعيد بن أبي هند. قيل فيه (صدوق ربما وهم) [٦] . قال الإمام أحمد: (عبدالله بن سعيد بن أبي هند ما أحسن حديثه وأصحه) [٧] .

وقد قال أحمد عنه: (ثقة ثقة) وفي رواية : (ثقة مأمون) [٨] ، وقد ضعفه يحيى بن سعيد القطان وأبو حاتم وأبو زرعة ، والأكثرون من النقاد على توثيقه [٩] ، والذي يعنينا هنا موقف أحمد بن حنبل بالتحديد لأن غرضنا هو معرفة مقصوده من قوله: (ما أحسن حديثه)، والذي

---

(١) تاريخ بغداد (٢٦٣/٩).
(٢) مقدمة الجرح والتعديل (١٢٨/١-١٢٩).
(٣) العلل برواية عبدالله (٥٣٩/٢).
(٤) فتح الباري (٣٠٠/١).
(٥) للمزيد انظر ترجمة شعبة في مقدمة الجرح والتعديل.
(٦) التقريب (٣٣٥٨).
(٧) سؤالات أبي داود (ص٢١٣).
(٨) تهذيب الكمال (٣٩/١٥).
(٩) انظر تهذيب الكمال (٣٩/١٥-٤١).

يظهر لي من ذلك بناءً على ما نقل عنه من توثيقه له بعبارة تعدُ من أرفع منازل التوثيـــق أنـــه عنى بقول ما أحسن حديثه أي ما أجوده وأثبته كما يدل على ذلك تمام عبارته التي عطف فيـــها قوله السابق بقوله: (... وأصحه) فهو يريد بذلك تأكيد صحة حديثه وقوته وأنه تام الضبط جيـــد الإتقان.

٦- عبدالله بن وهب المصري، وهو ثقة حافظ [(١)] ، قال الإمام أحمد لما ســئل عـــن رِشْدين بن سعد وهو من الضعفاء [(٢)] : (كان سهل الأخذ ، وابن وهب أحسن حديثاً منه) [(٣)] .

وقد وردت عن أحمد بعض النصوص التي تبين كلامه هذا، فقـــد قـــال عـــن رشـــدين: (رشدين بن سعد ليس يبالي عمن روى ، ولكنه رجل صـــالح) [(٤)] ، وقـــال أيضـــاً: (بلغنـــي أن رشدين بن سعد جاء إلى إبراهيم بن أبي يحيى، فقال له إبراهيم: تعال حتى أقرأ عليك . قـــال: لا أريده، أجِزه لي) [(٥)] . وهذا مقصد أحمد أنه كان سهل الأخذ فقد رغب عن السماع مـــن الشـــيخ وهو أعلى منازل التحمل وفضل عليه الإجازة وقد يكون له عذره، ومما يبين بجـــلاء ووضـــوح معنى قول أحمد أن ابن وهب أحسن حديثاً منه هو قوله: (عبدالله بن وهـــب صحيـــح الحديـــث يفصل السماع من العرض، والحديث من الحديث، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له: أليـــس كـــان – يعني ابن وهب – يُسيء الأخذ؟ قال: قد كان يسيء الأخذ، ولكن إذا نظرت في حديثـــه، ومـــا روى عن مشايخه وجدته صحيحاً) [(٦)]، وكذلك قوله: (كان حديثه بعضه سماع وبعضه عـــرض وبعضه مُناولة، وكان ما لم يسمعه يقول : قال حيوة ، قال فلان) [(٧)] . فمدحه أحمد لدقتـــه فـــي إيضاح مروياته وتفريقه بين السماع من العرض من الإجازة والمناولة، وتحريـــه أن لا يحـــدث عن شيوخه إلا بما صح أنه من حديثهم مع ما كان من توسعه في قبول الإجازة والمناولة علـــى مذهب المصريين أهل بلده، وقد كان الإمام أحمد وغيره من كبار النقاد فـــي عصـــره لا يـــرون الإجازة والمناولة إلا بعد التحري والتثبت، وقد سئل أحمد عن المناولة فقال: (ما أدري مـــا هـــذا حتى يعرف المحدث حديثه، وما يدريه ما في الكتاب) ثم قال: (وأهل مصر يذهبون إلـــى هـــذا،

---

(١) التقريب (٣٦٩٤).
(٢) التقريب (١٩٤٢).
(٣) مسائل ابن هانئ (٢/٢٣٠).
(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/٦٧).
(٥) سؤالات أبي داود (ص٢٤٧).
(٦) الجرح والتعديل (٥/١٨٩-١٩٠) والمعرفة والتاريخ (٢/١٨٣).
(٧) العلل للمروذي (ص٤٩).

وأنا لا يعجبني) [١] ، قال الخطيب البغدادي معلقاً على ذلك: (وأراه في قولــه: "وأهـل مصـر يذهبون إلى هذا" يعني المناولة للكتاب وإجازة روايته من غير أن يعلم للراوي هل ما فيـه مـن حديثه أم لا) [٢] ، وذكر الميموني أنه سمع أحمد قال: (كان عبدالله بن وهب المصـري رجـلاً صالحاً ، إيش كان عنده من الحديث؟! – يعني كثرة حديثه – ، فأثنى عليه ، وذكر أبو عبـدالله تسهيله في الأخذ. قلتُ له: كذا أصحابه المصريون أو عامة أصحابه في التسهيل في الأخذ ؟ قال لي : نعم) [٣] ولم يسمع أحمد من ابن وهب مع أنه أدركه فقد قال: (رأيت ابـن وهـب، وكـان يبلغني تسهيله يعني في السماع، فلم أكتب عنه شيئاً...) [٤] ، وجاء في نص آخر أن ابن وهـب كان نائماً في مجلس ابن عيينة وهو يُعرض عليه [٥] ، وللسبب نفسه لم يسمع ابن المديني منـه مع أنه رآه واجتمع به وقال: (قال لي ابن وهب: هات كتاب عمرو بـن الحـارث حتـى أقـرأه عليك، فتركته على عمد حين كان رديء الأخذ) [٦] ، ومثل ذلك كان موقف عثمان بن أبي شـيبة وأخيه أبي بكر [٧] .

والمقصود من ذلك بيان أن ابن وهب مع ما وصف به من تسـاهل فـي تحمـل العلـم – والتساهل بالنظر إلى مقاييس عصره وإلا فالعمل استقر على جواز الإجـازة والمناولـة مـع مراعاة الشروط في ذلك [٨] – أقول: مع ذلك فقد كان يقظاً متنبهاً لما يرويه فلم تقع في روايتـه منكرات كما أكد ذلك أبو زرعة والنسائي [٩] ، فلهذا الإتقان والضبط وصف أحمد حديثـه بأنـه أحسن من رشدين لأنه وإن كان كلاهما لديه تساهل في الأخذ كما هو حال معظم أهل بلدهما فـي ذلك الوقت إلا أن رشدين ضعف ولم يكن لديه من الإتقان والضبط ما لدى ابن وهب.

٧- عفان بن مسلم وهو ثقة ثبت [١٠] ، قال الإمام أحمد : (ما رأيـت أحـداً أحسـن حديثاً عن شعبة من عفان ، يقول : أبو إسحاق "أنبأنا" ، والحكـم "أنبـأني"، وقتـادة "أخـبرني"،

---

(١) الكفاية (ص٣٦٥).
(٢) المرجع السابق.
(٣) العلل للميموني (ص٢٣٢).
(٤) الكفاية (ص١٨٢) .
(٥) العلل برواية عبدالله (١٣٠/٣) وأيضاً الكفاية (ص١٨٣).
(٦) الكفاية (ص١٨٣).
(٧) المرجع السابق.
(٨) انظر الوجيز للسلفي (ص٥٣-٥٩)، وفتح المغيث (٢٢٣/٢-٢٢٥، ٢٧٧-٣١٧).
(٩) انظر التهذيب (٧٢/٦،٧٤).
(١٠) التقريب (٤٦٢٥).

و"أنبأني" عمرو بن مرة...) [١] .

وهذا النص يُفسر نفسه بنفسه فأحمد – رحمه الله – استحسن من حديث عفان عن شعبة أنه كان يذكر صيغ الأداء التي كان يتلفظ بها شعبة في أسانيده مما يدل على مزيد إتقان وضبط لدى عفان ، ومن أجل ذلك كان حديثه عن شعبة حسناً في نظر الإمام أحمد.

٨- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي وهو ثقة مأمون [٢] ، قال ابن هانئ: (وسمعته، وقال له ابنه عبدالله: أيما أحب إليك حديثه – يعني عيسى – أو حديث أبيه أو أخيه؟ قال : حديثه حسن – يعني عيسى –) [٣] .

وهذا النص موجود مع بعض الاختلاف في العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد برواية ابنه عبدالله، فقد أخرجه بقوله: (سألت أبي: أيما أصح حديثاً عيسى أو أبوه يونس؟ قال: لا، عيسى أصح حديثاً. قيل له: عيسى أو أخوه إسرائيل؟ فقال: ما أقربهما، وفي حديث إسرائيل اختلاف عن أبي إسحاق أحسب ذلك من أبي إسحاق) [٤] .

فهذا النص يوضح أن المقصود من قول أحمد: (حديثه حسن) أي أصح وأقوى من حديث أبيه وأخيه، وهذا لما عرف عن عيسى من جودة الإتقان والضبط، ويزيد الأمر وضوحاً أن عبدالله بن أحمد قال: (سألته – يعني أباه – عن عيسى بن يونس؟ قال: عيسى يُسأل عنه!!) [٥]. ووصفه بأنه ثقة ثبت [٦] ، وكذلك ابن المديني لما سئل عنه قال: (بخٍ بخٍ ثقة مأمون) [٧] ، وقال أبو زرعة : (كان حافظاً) [٨] ، وقال ابن حبان : (كان متقناً) [٩] ، وقال عبدالله بن عمار الموصلي: (إسرائيل وعيسى ابني يونس، عيسى هو حجة، وهو أثبت من إسرائيل) [١٠]، ومما يدل على مبلغ إتقانه هذه القصة التي رواها بشر بن الحارث قال: (كان عيسى بن يونس يعجبه خطي، فكان يأخذ القِرطاس فيقرأه علي، قال: فكتبتُ من نسخةِ قومٍ شيئاً ليس من حديثه. قال: كأنهم لما رأوا إكرامه لي أدخلوا عليه في حديثه، قال: فجعل يقرأ

---

(١) العلل برواية عبدالله (٣٦٢/٢).

(٢) التقريب (٥٣٤١).

(٣) المسائل لابن هانئ (١٩٧/٢).

(٤) العلل برواية عبدالله (٥٥٩/١-٥٦٠).

(٥) العلل برواية عبدالله (٤٧٩/٢).

(٦) العلل للمروذي (ص٥٣-٥٤).

(٧) الجرح والتعديل (٢٩٢/٦).

(٨) المرجع السابق .

(٩) الثقات لابن حبان (٢٣٨/٧).

(١٠) تاريخ بغداد (١٥٥/١١).

ويضرب على تلك الأحاديث، فغمني ذلك ، فقال: لا يغمك لو كان واواً ما قدروا على أن يُدخلوه علي، أو قال: لو كان واواً لعرفتُه) (١) .

٩- قرة بن خالد السدوسي وهو ثقة ضابط (٢) ، قال أحمد : (ثقة ثقة حسن الحديث) (٣)، والظاهر أن الإمام أحمد يقصد بحسن حديثه مع توثيقه له بلفظ ثقة مكرراً أنه من أهل الإتقان والضبط والفهم في هذا الشأن، ومن صور الإتقان المحتملة لدى قرة بن خالد أنه ذو انتقاء لمن يحدث عنهم أو ذو اهتمام بضبط ألفاظ السماع وصيغ الأداء الواردة في الأسانيد التي يرويها وما شابه ذلك ، وإنما قلت ذلك لأن وصفه بحسن الحديث أمر زائد على مجرد التوثيق فقط ويدل على أن في حديثه ميزة لا توجد دائماً عند غيره من الرواة.

ويشهد لذلك أن يحيى بن سعيد القطان – وهو من المعروفين بالتشدد – قال: (كان قرة ابن خالد عندنا من أثبت شيوخنا) (٤) ، وقال أبو حاتم: (قرة بن خالد ثبت عندي) (٥) ، وقال ابن حبان: (كان متقناً) (٦) . وقال الطحاوي : (ثبت متقن ضابط) (٧) .

١٠- الليث بن سعد المصري وهو ثقة ثبت (٨) . قال الأثرم سمعت أبا عبدالله يقول: (لا أعلم أحداً أحسن حديثاً عن بكير بن عبدالله من ليث بن سعد، وقال: هو أحسن حديثاً عندي من عمرو بن الحارث، ومن ابن لهيعة . قلت له: ومَنِ ابن عجلان؟ قال: وكم يروي ابن عجلان عن بكير ؟! ما أيسرها! قلت : إن أبا الوليد يتكلم في روايته ويقول: مناولة، أعني ليث بن سعد؟ فقال: ما أدري أي شيء هذا ، وأنكر قوله، وقال: أي شيء ينكر من حديث ليث، وليث حسن الحديث صحيحه) (٩) .

ويظهر لي أن أحمد – رحمه الله – يريد بقوله: "أحسن" أي أثبت وأصح، كما أنه حين قال: (ليث حسن الحديث صحيحه) يريد أنه متقن ضابط له معرفة وفهم بهذا العلم مما جعل مروياته صحيحة، ويشهد لذلك ما يلي من نصوص عن الإمام أحمد نفسه في مدح وإطراء الليث

---

(١) تهذيب الكمال (٧٣/٢٣).
(٢) التقريب (٥٥٤٠).
(٣) سؤالات أبي داود (ص٣٢٥).
(٤) الجرح والتعديل (١٣١/٧).
(٥) المرجع السابق.
(٦) الثقات لابن حبان (٣٤٢/٧).
(٧) التهذيب (٣٧٢/٨).
(٨) التقريب (٥٦٨٤).
(٩) شرح علل الترمذي (٥٥٠/٢).

ابن سعد، فقد قال : (ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد، لا عمرو بن الحارث ولا أحد) [١] ، وقال: (ليث بن سعد ما أصح حديثه وجعل يثني عليه) [٢] ، وقال : (كثير العلم صحيح الحديث) [٣] ، وقال: (ثقة ثبت) [٤] ، وقال:(أصح الناس حديثاً عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ليث بن سعد، يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما عن أبيه عن أبي هريرة، هو ثبت في حديثه جداً)[٥]، وفي هذا النص ما يدل على مبلغ وإتقان الليث بن سعد. مما حدى بالإمام أحمد لأن يصف حديثه بالصحة مع الحسن، ولا يعني بذلك أن كل أحاديثه صحيحة السند والمتن وإنما المقصود – كما هو متبادر – أنه صحيح الرواية أي أنه متقن للحديث عند سماعه ومتقن له وقت أدائه له معرفة بقوانين الرواية ومما يشهد لهذا قصته المشهورة مع أبي الزبير المكي [٦]، ولهذه الفطنة والتثبت لم يكتفِ الإمام أحمد بأن يقول صحيح الحديث بل زاد وحسن الحديث .

١١- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المتفق على جلالته وإتقانه [٧] . قال الإمام – رحمه الله – : (الزهري أحسن الناس حديثاً، وأجود الناس إسناداً) [٨] .

ويلاحظ على هذا النص أنه فرّق بين الحديث والإسناد ، ويظهر لي أنه يقصد بقوله: (الزهري أحسن الناس حديثاً) أي بالنسبة للمتون، فهو جيد السياقة لها لا يدع كلمة فيها إلا ذكرها لما عُرف عنه واشتهر به من قوة الحفظ، كما أن من حُسن سياقته للمتون أنه يجمع ما قاله عدد من الرواة في بعض الأحاديث ثم يسوق ذلك مجموعاً في متن واحد كما فعل في حديث الإفك الطويل [٩] ، ومن ذلك تفسيره لبعض الألفاظ في متن الحديث فقد فسَّر التحنث بالتعبد في روايته لحديث بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم [١٠] ، ويشهد لذلك أن عمر ابن

---

(١) الجرح والتعديل (١٧٩/٧).
(٢) تاريخ بغداد (١٢/١٣).
(٣) الجرح والتعديل (١٧٩/٧) ، وتاريخ بغداد (١٢/١٣).
(٤) تاريخ بغداد (١٢/١٣).
(٥) العلل برواية عبدالله (٣٥٠/١).
(٦) انظر المعرفة والتاريخ (١٤٢/٣، ٤٤٣) ، والكامل لابن عدي (٢١٣٦/٦) والنبلاء (٣٨٢/٥).
(٧) التقريب (٦٢٩٦).
(٨) مقدمة الكامل لابن عدي (٧١/١).
(٩) انظر صحيح البخاري (٤٧٥٠)، وحول هذا التصرف عن الزهري انظر فتح الباري (٣١٠/٨) وشرح علل الترمذي (٦٧٦/٢).
(١٠) انظر فتح الباري (٣٠/١،٣١).

عبدالعزيز قال: (ما رأيتُ أحداً أحسن سوقاً للحديث إذا حَدَّث من الزهري) [١] ، وقال عمرو ابن دينار: (ما رأيتُ أنصَّ للحديث من الزهري) [٢] .

وقال ابن حبان : (وكان من أحفظ أهل زمانه، وأحسنهم سياقاً لمتون الأخبار) [٣] ، ويضاف إلى ذلك أن من حُسن حديثه أيضاً أنه انفرد بأشياء لم توجد إلا عنده، قال الإمام مسلم: (للزهري نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي **صلى الله عليه وسلم**، لا يشاركه فيه أحد، بأسانيد جياد) [٤] .

ولهذا الإتقان الرائع في ضبط وحفظ المتون مع التفرد بأحاديث كثيرة مما يُحتاج إليها لا توجد إلا عنده مما يدل على أنه من أهل المعرفة والفهم في هذا الفن، لذا وصفه الإمام أحمد بأنه أحسن الناس حديثاً.

١٢- معمر بن راشد البصري وهو ثقة ثبت [٥] سأل ابن هانئ الإمام أحمد عمن هو الأثبت في الزهري؟ فقال: (معمر أحبهم إليَّ، وأحسنهم حديثاً وأصح بعد مالك) [٦].

وهذا النص يوضح نفسه بنفسه ويبين أن معمراً أحسن تلاميذ الزهري أي أتقنهم وأضبطهم بعد مالك [٧] .

١٣- هشام بن عبدالملك أبو الوليد الطيالسي وهو ثقة ثبت [٨] .قال المروذي للإمام أحمد: (أيما أحب إليك الحَوْضي أو أبو الوليد؟ فقال: الحوضي أكيس من أبي الوليد وأثبت ، كان متيقظاً، وإن كان أبو الوليد حسن الحديث عن شعبة) [٩] .

الحوضي هو حفص بن عمر بن الحارث الحَوْضي قال أحمد في شأنه: (ثبت ثبت، متقن متقن، لا تأخذ عليه حرفاً واحداً) [١٠] . والظاهر أن الإمام أحمد يقصد بحسن حديث أبي

---

(١) مقدمة الكامل لابن عدي (٧١/١) والجرح والتعديل (٧٢/٨).

(٢) الجرح والتعديل (٧٣/٨).

(٣) الثقات لابن حبان (٣٤٩/٥).

(٤) صحيح مسلم (١٢٦٨/٣).

(٥) التقريب (٦٨٠٩) وتمام عبارته (إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة).

(٦) مسائل ابن هانئ (٢٣١/٢).

(٧) انظر حول ذلك الجرح والتعديل (٢٠٥/٨) وتهذيب الكمال (٣٠٨/٢٨-٣٠٩).

(٨) التقريب (٧٣٠١).

(٩) العلل للمروذي (ص١٣٦).

(١٠) الجرح والتعديل (١٨٢/٣).

الوليد عن شعبة أي أنه ثبت متقن له كما نص هو بنفسه على ذلك فقد سأله ابنه عبدالله: (هشام كان ثبتاً؟ قال: في حديث شعبة) [١] ، وفي موضع آخر قال: (كان أبو الوليد ثبتاً؟ قال – يعني أحمد – : لا، ما كان كتابه منقوطاً ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متقن، وقال مرة: أتقن حديث شعبة) [٢] .

١٤- الهيثم بن حبيب الصيرفي وهو ثقة [٣] ، قال الإمام أحمد: (ما أحسن أحاديثه وأشد استقامتها، ليس كما يروي عنه أصحاب الرأي) [٤] .

وسياق هذا النص يفسر نفسه بنفسه ويبين أن المقصود الثناء على هذا الرجل بأن أحاديثه متقنة صحيحة، وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم [٥] .

١٥- يحيى بن سعيد القطان وهو ثقة متقن من كبار الحفاظ [٦] . قال الإمام أحمد: (يحيى أحسن الناس حديثاً عن إسماعيل يعني ابن أبي خالد ، يقول: لأن فيها أخباراً: حدثنا قيس، حدثنا حكيم بن جابر) [٧].

والإمام – رحمه الله – يبين هنا وجه استحسانه لحديث يحيى القطان عن إسماعيل بن أبي خالد لأن فيها ذكر السماع والتحديث مما يدل على فهم وإتقان لهذا العلم، ومحافظة على الدقة في نقل صيغ الأداء دون اللجوء إلى التخفف باستعمال العنعنة، وإنما حَسُن ذلك أعني ضبط صيغ أداء مرويات إسماعيل بن أبي خالد لأنه كان يرسل ويحدث عن بعض من لم يسمع منهم [٨] حتى إن النسائي وصفه بالتدليس [٩] .

---

(١) العلل لعبدالله (٢/٣١٥).
(٢) المرجع السابق (٢/٣٦٩).
(٣) انظر تهذيب الكمال (٣٠/٣٦٩-٣٧٠). ولا أدري لماذا قال عنه ابن حجر "صدوق" وشح عليه بثقة ؟!
(٤) الجرح والتعديل (٩/٨١).
(٥) انظر الجرح والتعديل (٩/٨١) وتهذيب الكمال (٣٠/٣٦٩-٣٧٠).
(٦) انظر التقريب (٧٥٥٧).
(٧) العلل برواية عبدالله (٣/٨٩).
(٨) انظر جامع التحصيل (ص١٤٥) والتهذيب (١/٢٩٢).
(٩) طبقات المدلسين لابن حجر (ص٥١).

ب – إطلاقه الحسن بمعنى القبول بمختلف درجاته:

وجدتُ في كلام الإمام أحمد على الرواة وصفه لبعضهم بأنه حسن الحديث، وبعد الدراسة تبين – فيما ظهر لي – أنه يقصد بذلك القَبول بمختلف درجاته يعني بما يساوي قوله ثقة، أو ليس به بأس ، أو صالح الحديث، ونحو ذلك من عبارات تدل على قبول الراوي، ولا يعني ذلك أن كل الرواة الذين سيرد ذكرهم في هذا القسم هم في منزلة واحدة بل بعضهم يستحق وصف الثقة والبعض الآخر يستحق وصفاً أقل مثل صدوق، أو لا بأس به، أو صالح الحديث، وكان من الممكن فصل هذا القسم إلى جزأين أحدهما يتعلق بمن وثق، والآخر بمن كان يستحق أقل من كلمة "ثقة" مع كونه مقبولاً في الجملة ، ولكن لم أفعل ذلك لأني رأيت في عدد من التراجم أن الإمام أحمد يصف الراوي حيناً بثقة، وحيناً بلا بأس به ونحو ذلك، ولا أعلم ما هو الراجح في ذلك عند الإمام – رحمه الله – ، لذا رأيت من الملائم لحل هذا الإشكال أن أجعل الجميع في قسم واحد لأن لقب القبول يشملهم .

١– إسماعيل بن سالم الأسدي وهو ثقة ثبت [١] . سئل الإمام أحمد عن فراس بن يحيى الهمداني وإسماعيل بن سالم فقال: (إسماعيل أوثق منه – يعني في الحديث – ، فراس فيه شيء من ضعف، وإسماعيل بن سالم أحسن استقامة منه في الحديث) [٢].

يقصد – رحمه الله – بأحسن أي أفضل كما هو استخدامها في اللغة، وكثيراً ما تستعمل أحسن للتفضيل ، وإسماعيل قال فيه الإمام أحمد: ثقة ثقة، وقال مرة: ليس به بأس، وقال مرة صالح الحديث [٣] ، والظاهر من النص الذي معنا أنه يريد توثيقه وتقديمه على فراس وهو ثقة عند أحمد أيضاً كما وصفه بذلك في عدة روايات [٤] ، ولعل تفضيل أحمد راجع إلى حديثهما عن الشعبي إذ كلاهما يروي عنه.

٢– إسماعيل بن عبدالرحمن السُدي : قيل فيه : (صدوق يهم) [٥] . قال الإمام أحمد : (هو حسن الحديث، وحديثه مقارب، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه، فجعل

---

(١) التقريب (٤٤٧).
(٢) العلل برواية عبدالله (٣١٨/١).
(٣) تهذيب الكمال (١٠٠/٣-١٠١).
(٤) انظر العلل برواية عبدالله (٧٤/٢) ومسائل ابن هانئ (٢١٣/٢-٢١٤) وسؤالات أبي داود (ص٢٩٨) وتهذيب الكمال (١٥٣/٢٣).
(٥) التقريب (٤٦٣).

يستعظمه، ويقول: من أين قد جعل له أسانيد، ما أدري ما ذاك ؟!) [١] .

وفي نصٍ آخر يُعين على فهم هذا، سأل المروذي أحمد عن السُدي فقال: (ليس به بـــأس هو عندي ثقة، إلا أن عبدالرحمن بن مهدي قال لي شعبة في حديث حَدَّث به عن السدي رفعـــه وأنا لا أرفعه، قال ابن مهدي: قلت: إن إسرائيل حدَّث به مرفوعاً، فأومـــأ شـــعبة برأســـه – أي نعم –) [٢] ، وقال أحمد أيضاً: (السُدي وابن مهاجر ثقتان، ثم قـــال: منصـــور وأيـــوب أثبـــت منهما) [٣]، وقد قال فيه: (ثقة) ، وقال: (مقارب الحديث صالح) [٤] .

ونخلص من ذلك إلى أن أحمد قصد بقوله عنه "حسن الحديث" أي أن حديثـــه كحديـــث الثقات أو من دونهم من المقبولين ، ومما لا شك فيه أن حديث الثقة ومن في معناه يستحسن لمـــا في مروياتهم من استقامة وبُعد عن الخطأ والوهم، ولهذا استحسن أحمد حديث السُدي ونســـتثني من ذلك تفسيره الذي يرويه أسباط عنه، ومما يستدل به علـــى أن الثقـــة والصـــدوق يستحســـن حديثهما ويُطلب ويُرغب فيه، وتميل النفوس إليه أن المروذي قال لأحمد في شـــأن علـــي بـــن مسهر: (الناس يشتهون حديثه، قال: لأن حديثه حديث أهل الصـــدق) [٥] . وهـــذا يشـــمل الثقـــة ومن دونه من أهل الصدق .

٣- إسماعيل بن عياش الحمصي وهو صدوق في روايته عن الشاميين مخلِّط فـــي غيرهم [٦] . قال المروذي: (سألتُه عن إسماعيل بن عياش فحسَّن روايته عن الشـــاميين، وقـــال: هو عنهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم) [٧] .

وقد قال الإمام – رحمه الله – : (إسماعيل بن عياش ، ما روى عـــن الشـــاميين فـــهو صحيح، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح) [٨] ، وقال: (ما روى عـــن الشـــاميين فـــهو صحيح، وما روى عن أهل المدينة وأهل العراق ففيه ضعف، يغلـــط) [٩] . وســـأله أبـــو حـــاتم الرازي عنه فقال: (في روايته عن أهل العراق وأهل الحجار بعض الشيء، وروايته عـــن أهـــل

---

(١) شرح العلل (٢/٦٥٩).
(٢) العلل للمروذي (ص٦٦).
(٣) المرجع السابق (ص٧٨).
(٤) الجرح والتعديل (٢/١٨٤).
(٥) العلل للمروذي (ص١٣٢).
(٦) التقريب (٤٧٣).
(٧) العلل للمروذي (ص١٤١).
(٨) الكامل لابن عدي (١/٢٨٨).
(٩) المصدر السابق (١/٢٨٩).

الشام كأنه أثبت وأصح) [١] .

فالظاهر من هذه النصوص أن أحمد يرى حديث إسماعيل عن الشاميين صحيـــح، ولـــم يظهر لي أنه أراد الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين.

٤- جرير بن حازم الأزدي ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حـــدَّث من حفظه [٢] ، وقد سئل الإمام أحمد عنه وعن أبي هلال محمد بن سُليم الراسبي فقال: (جريـــر أحسن حديثاً ، وأحبُ إلي ، وأوسع في العلم، وأقرب إلى السنة من أبي هلال، وأما أبـــو هـــلال فقال: لا يحفظ وليَّن حديثه) [٣] .

والنص مقارنة بين راويين ويظهر منه بجلاء أن معنى أحسن أي أقوى وأصح حديثاً من أبي هلال الذي ليَّن حديثه الإمام أحمد، وقال فيه أيضاً: (يُحتمل في حديثه، إلا أنه يخـــالف فـــي قتادة، وهو مضطرب الحديث) [٤] ، وسأله المروذي عن مبارك بن فضالة وأبي هـــلال فقـــال: (هما متقاربان، ليس هما بذاك) [٥] .

وأما جرير بن حازم فقال فيه: (في بعض حديثه شيء ، وليس بـــه بـــأس) [٦] ، وقـــال: (ثقة) [٧] . وقال: (كان حافظاً) [٨] ، وفي رواية أخرى: (كثير الغلط) [٩] ، وقال: (حدَّث بـــالوهم بمصر ولم يكن يحفظ) [١٠] ، وقال: (كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء ويُســـند أشياء ، ... ، رجل صالح صاحب سُنة وفضل وديانة) [١١] . ويقيد الضعف في حديثـــه بروايتـــه عن قتادة وبما رواه في مصر حتى تستقيم الأقوال الواردة عن الإمام أحمد في شأنه .

وأحمد حين قال عنه أنه أحسن حديثاً من أبي هلال فهو يريد بذلك أنه أثبت وأصح كمـــا هو ظاهر من مدلول كلمة "أحسن" التي تعني التفضيل والترجيح.

---

(١) الجرح والتعديل (١٩٢/٢).
(٢) التقريب (٩١١).
(٣) مسائل ابن هانئ (٢٠٨/٢).
(٤) التهذيب (١٩٦/٩).
(٥) العلل للمروذي (ص٧٢).
(٦) المرجع السابق .
(٧) العلل برواية عبدالله (٥١٢/١).
(٨) العلل للمروذي (ص٩٥)
(٩) التهذيب (٧١/٢).
(١٠) المرجع السابق.
(١١) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٩٩/١).

٥- جويبر بن سعيد الأزدي وهو ضعيف جداً [١] . سأل الفضل بن زياد الإمام أحمد: (مَنْ أحب إليك جويبر أو كثير؟ قال: جويبر أكثر قد روى عن الضحاك في التفسير أحاديث حساناً، ما لم يُسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلا بأس بحديثه) [٢].

وكثير هو ابن سُليم الضبي وهو ضعيف أيضاً [٣] ، ويبدو لي أن قصد السائل هو الموازنة بينهما في روايتيهما عن الضحاك بن مزاحم إذ كلاهما يروي عنه فسأل أحمد عنهما فأجاب بأن جويبراً أكثر أي ألزم وأكثر رواية عن الضحاك من كثير.

والإمام أحمد ضعَّف حديث جويبر [٤] وقال عنه: (لا يشتغل بحديثه) [٥] ، وقال: (جويبر ما كان عن الضحاك فهو على ذاك أيسر، وما كان يُسند عن النبي صلى الله عليه وسلم فهي منكرة) [٦] ، ويفسر هذا النص ما قاله يحيى بن سعيد القطان: (تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، ثم ذكر الضحاك وجويبراً ومحمد بن السائب، وقال: هؤلاء لا يحمل حديثهم ويكتبُ التفسير عنهم) [٧] ، وما قاله أحمد بن سيَّار المروزي [٨] : (جويبر بن سعيد كان من أهل بلخ، وهو صاحب الضحاك ، وله رواية ومعرفة بأيام الناس، وحاله حسن في التفسير، هو لين في الرواية) [٩] .

وبما تقدم يظهر لي أن أحمد عنى بتحسينه لأحاديث جويبر عن الضحاك في التفسير أنها لا بأس بها وذلك بدلالة السياق إذ قال: (ما لم يُسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلا بأس بحديثه)، ولا شك أن رواياته عن الضحاك في التفسير داخلة في ذلك ، ويوضح ذلك قوله الآخر: (ما كان عن الضحاك فهو على ذاك أيسر) يعني لكونها غير مرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن كل حديثه عن الضحاك حسن عند أحمد وذلك لأنه قال: (قد روى عن الضحاك في التفسير أحاديث حساناً) وهذا يفيد البعض كما هو

(١) التقريب (٩٨٧).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/١٧٤).

(٣) تهذيب الكمال (٢٤/١١٨-١٢١) والتهذيب (٨/٤١٦-٤١٧).

(٤) انظر العلل لعبدالله (١/٤١٥)(٢/٥٢٥).

(٥) أحوال الرجال للجوزجاني (ص ٦٩) "والنص لا يشتغل بحديثهم" يعني الكلبي وعبيد وجويبر.

(٦) الجرح والتعديل (٢/٥٤١).

(٧) التهذيب (٢/١٢٤).

(٨) وهو ثقة حافظ كان إمام أهل الحديث في بلده قال ابن أبي حاتم: رأيت أبي يطنب في مدحه ويذكره بالفقه والعلم، وقال ابن حبان: كان من الجماعين للحديث، والرحالين فيه مع التيقظ والإتقان، ومات سنة ثمان وستين ومائتين – رحمه الله – ، انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٤/١٨٧-١٨٩) وتهذيب الكمال (١/٣٢٣-٣٢٦).

(٩) التهذيب (٢/١١٤).

ظاهر من السياق، ويؤيد هذا قول علي بن المديني: (جويبر أكثر على الضحاك، روى عنه أشياء مناكير) (١) ، وقال ابن معين: (جويبر لم يكن بالقوي عن الضحاك) (٢) ، ولذلك لا أرى أن قول الإمام : (روى أحاديث حساناً) يعني الحُسن الاصطلاحي عند المتأخرين؛ لأن الرجل هو في نظر الإمام ضعيف ولكن مع ضعفه روى أحاديث في التفسير غير مرفوعة عن الضحاك ابن مزاحم بالذات لا بأس بها من حيث إنها غير منكرة، والله أعلم.

٦- حارثة بن مُضَرِّب العبدي، وهو ثقة (٣) . قال عنه الإمام أحمد: (حسن الحديث) (٤)، وقد نص الإمام – رحمه الله – ويحيى بن معين على أنه لم يرو عن حارثة أحد غير أبي إسحاق السبيعي (٥) ، ولم أجد عن أحمد غير هذا النص فقط في شأن حارثة، وقد وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان (٦) وأما ما نقله ابن حجر (٧) عن أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي قال سألتُ أبا عبدالله عن الثبت في علي فذكر أشخاصاً منهم حارثة بن مضرب، فهذا النقل ضعيف جداً – سواء كان المسؤول هو أحمد بن حنبل أو غيره ممن يكنى بأبي عبدالله – وسبب ضعفه هو أبو جعفر هذا، قال عنه ابن حجر: (له أسئلة عن يحيى بن معين وغيره فيها عجائب وغرائب، قال ابن الوراق [أظن الصواب ابن المواق]: محمد بن الحسين عندي متهم ولا يقبل ما يقال) (٨) ، وقد وقفت له على نقول في غاية الشذوذ والنكارة وأكثر من ينقل عنه المغاربة والأندلسيون – ولا يناسب المقام هنا لتفصيل ذلك.

والذي يظهر لي – والله أعلم – أن أحمد استحسن حديث حارثة لأنه كحديث الثقات والمحتج بهم من حيث الاستقامة وعدم المخالفة ، بالرغم أن أبا إسحاق قد تفرد بالرواية عنه إلا أن حارثة يعد من كبار التابعين فقد سمع من عمر وعلي رضوان الله عليهم (٩) ، وذكره بعض المصنفين في الصحابة كأبي موسى المديني لكونه قد أدرك زمن الرسول صلى الله عليه

---

(١) تهذيب الكمال (٣٦٩/٥).
(٢) هامش تهذيب الكمال (١٧٠/٥).
(٣) التقريب (١٠٦٣).
(٤) الجرح والتعديل (٢٥٥/٣).
(٥) انظر العلل لعبدالله (٣٣/٣، ١١٩).
(٦) انظر تهذيب الكمال (٣١٧/٥-٣١٨).
(٧) انظر التهذيب (١٦٧/٢) وقد أخذها ابن حجر من الحافظ مغلطاي صاحب الإكمال (١/ق ٢١٤/أ).
(٨) لسان الميزان (١٤١/٥).
(٩) التاريخ الكبير (٩٤/٣).

وسلم [١] ؛ لذا لم ينعته أحد بالجهالة وقد أشرت في مبحث علي بن المديني المتقدم أن مثل ذلــك معروف في تصرفات بعض كبار الأئمة النقاد رحمهم الله تعالى.

ولا يظهر لي أن الإمام أحمد عنى بقوله: "حسن الحديث" هنا الحسن الاصطلاحي عنــد المتأخرين لأني وجدتُ أحمد قد قال في هُبيرة بن يريم لما سأله عنه أبو داود فقال: (قلت لأحمد: روى عن هُبيرة غير أبي إسحاق ؟ قال: لا، قال أحمد : ما أصح حديث هُبــيرة، يمدحــه) [٢] ، كما أننا رأينا أحمد فيما سبق يطلق الحُسن على أحاديث هي صحيحة عنده، وعلى رواة هم عنـده غاية في الإتقان والضبط، لذا رأيت من الأوفق والملائم لمنهج أحمد وبالمقارنة بأقوال غيره مــن معاصريه كابن معين والعجلي أن يكون مراده بالحُسن في ترجمة حارثة التوثيق لا غــيره، والله أعلم.

٧- خالد بن سُمير السدوسي، وهو صدوق يهم قليلاً [٣] . قال فيه الإمام أحمــد: (لا أعلم روى عنه أحداً سوى الأسود بن شيبان، ولكنه حسن الحديث) [٤] .

ويبين المقصود من هذا النص ما نقله الحافظ ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال: (وقــال مرة أخرى: حديثه عندى صحيح) [٥] ، وقد نقله موصولاً بالنص السابق فظهر أن أحمد استحسن حديثه لما رآه فيه من صحة، ولا شك أن الناقد المدقق يميل ويعتني ويرغب في جمــع وســماع الأحاديث الصحيحة لحُسنها عنده .

وخالد بن سمير وثقه النسائي والعجلي وابن حبان [٦] ، وذكر ابن حجر أنــه وهــم فــي لفظة من حديث [٧] .

٨- زيد بن أبي أُنيسة الجزري، وهو ثقة له أفراد [٨] . قال الإمام رحمــه الله فــي شأنه: (إن حديثه لحسن مقارب، وإن فيها لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث) [٩].

---

(١) انظر الإصابة (٣٧٢/١).
(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٨٨).
(٣) التقريب (١٦٤٢).
(٤) شرح علل الترمذي (٨٤/١).
(٥) المرجع السابق.
(٦) انظر تهذيب الكمال (٩٠/٨).
(٧) انظر التهذيب (٩٧/٣) ووقع فيه ابن شُمير والصواب سُمير.
(٨) التقريب (٢١١٨).
(٩) الضعفاء الكبير للعقيلي (٧٤/٢).

وقد جاء عنه أيضاً في شأنه قوله: (ليس به بأس) [١] ، وقال المروذي: (سألته عن زيد ابن أبي أُنيسة كيف هو؟ فحرّك يده، وقال: صالح، وليس هو بذاك) [٢] .

وقال الأثرم: (قلت لأحمد: إن له أحاديث إن لم تكن مناكير فهي غرائب، قال: نعم) [٣] .

ولم أر من تكلم فيه غير الإمام أحمد، والباقون على توثيقه وهو محتج به في الصحيحين [٤] .

ومعنى قول أحمد: "إن حديثه لحسن مقارب، وهو على ذلك حسن الحديث" معناه كما هو ظاهر من النص نفسه أن حديثه مقارب أو كما قال في موضع آخر: ليس به بأس ، ومعنى ذلك أنه في مرتبة وسطى لا يبلغ درجة الثقة ولا ينزل إلى الضعيف ووضح أن بعض أحاديثه منكرة، وفي ذلك مطابقة لمعنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين، وهذا النص هو الوحيد الذي وجدتُ فيه أحمد استعمل الحسن في راوٍ بما يتفق مع تعريف الحديث الحسن لذاته عند المتأخرين من علماء المصطلح ، ولكن أستبعد جداً أن يكون أحمد حَسَّن حديث زيد فقط لأنه في مرتبة وسط أقل من الثقة وأعلى من الضعيف، والذي أراه أن أحمد حَسَّن حديثه لاستقامته ومشابهته لحديث الثقات واستثنى من ذلك بعض أحاديثه التي تفرد بها فاستنكرها لذلك – كما يفهم من محاورة الأثرم معه – ، ومما يشهد بأن أحمد إنما استحسن معظم أحاديث ابن أبي أُنيسة لاستقامتها ومقاربتها لأحاديث الثقات؛ اتفاق عدد من كبار النقاد على توثيق ابن أبي أُنيسة بما فيهم البخاري ومسلم في صحيحيهما مما يدل على أنه ثقة – على الأقل في معظم ما رواه – وقد رأينا أن أحمد يوثّق بعض الرواة الذين قال عنهم في بعض الروايات أحاديثهم مقاربة، وليس بهم بأس كما جاء في ترجمة السدي المتقدمة برقم (٢) وكما سيأتي في الترجمة الآتية برقم (٩)، والله أعلم.

٩- سَلْم بن أبي الذيّال البصري، وهو ثقة . قال الإمام أحمد: (سلم بن أبي الذيال ، حسن الحديث، وهو صاحب رأي، ومسائل دقيقة، كتبنا عن معتمر عنه كتاباً) [٥] .

قال أبو داود: (وسمعت أحمد ذكره مرة أخرى فقال: حديثه مقارب) [٦] .

وقال أحمد: (ثقة) [٧] ، وقال: (ثقة صالح الحديث، ما سمعتُ أحداً حدَّث عنه غير

---

(١) سؤالات أبي داود (ص٢٧٩).

(٢) العلل للمروذي (ص٨٥).

(٣) شرح العلل (١/٤٥٥).

(٤) انظر التهذيب (٣/٣٩٧-٣٩٨).

(٥) سؤالات أبي داود (ص٣٣٦).

(٦) المرجع السابق.

(٧) مسائل ابن هانئ (٢/٢٤٧).

معتمر) [١] ، وقال: (ما أصلح حديثه) [٢] ، وقال: (ما أرى بحديثه بأس) [٣] ، وقـــال: (أحاديثـه متقاربة، لم يرو عنه غير معتمر) [٤] ، وقال عثمان الدارمي : (سألت يحيى بن معين قلت: سَـلْم ابن أبي الذيال؟ فقال: ثقة، قلت: روى عنه غير المعتمر؟ قال: نعم هو مشهور ثقة) [٥] .

والذي يظهر لي أن أحمد حسَّن حديثه لكونه صحيحاً، ولأن سَلْماً ثقةٌ عنده، ولا ريـب أن من كان شأنه كذلك استحسن حديثه.

١٠- شريك بن عبدالله النخعي، وهو صدوق يخطئ كثيراً [٦] . ســئل أحمــد: (مَــنْ أصحاب أبي إسحاق المتثبتون؟ قال: شعبة وسفيان ، وقال: شريك حســن الروايــة عــن أبــي إسحاق) [٧] .

ومقصده من تحسين رواية شريك عن أبي إسحاق السبيعي أي أنه من المتثبتين عنه يـدل على ذلك قول أحمد: (زهير وإسرائيل وزكريا في حديثهم عن أبي إسحاق ليــن، ســمعوا منــه بأخرة، وشريك كان أثبت في أبي إسحاق منهم، سمع قديماً) [٨] ، وقوله : (قال شريك عن أبـــي إسحاق كان ثبتاً فيه) [٩] ، وقال ابن رجب: (ونقل جماعة عن أحمد تقديم شريك علــى إســرائيل في أبي إسحاق، وقال: إنه أضبط عنه وأقدم سماعاً، قال: ويختلف على إسرائيل في حديث أبـــي إسحاق ، وقدَّمَ شريكاً في أبي إسحاق على يونس وأبي الأحوص أيضاً) [١٠] .

فاستحسن أحمد من أحاديث شريك ما رواه عن أبي إسحاق السبيعي لمَّا رأى أنها قويــة مستقيمة تأتي في الثبوت والصحة بعد مرويات الثوري وشعبة وهمـــا مــن أســاطين الإتقـان والتثبت، ويبعدُ أن يكون قصد الحسن الاصطلاحي.

---

(١) العلل برواية عبدالله (٢/٢٩٨) ، وفي الجرح والتعديل (٤/٢٦٥) عن عبدالله بن أحمد عن أبيه: (ثقة ثقـــة، صالح الحديث ، ما أصلح حديثه).

(٢) المرجع السابق (٢/٤٩١).

(٣) المرجع السابق (٣/١١٤).

(٤) الجرح والتعديل (٤/٢٦٥).

(٥) تاريخ عثمان الدارمي (ص١٢٧-١٢٨) والجرح والتعديل (٤/٢٦٦).

(٦) التقريب (٢٧٨٧).

(٧) العلل للمروذي (ص٤٨).

(٨) مسائل أحمد لابنه صالح (٢/٤٥٧).

(٩) العلل برواية عبدالله (١/٢٥١).

(١٠) شرح العلل (٢/٥٢١).

١١- صالح بن نبهان المدني مولى التَّوْأَمَة وهو صدوق اختلط [١] . قال الإمام أحمد: (من سمع من صالح – مولى التوأمة – قديماً فسماعه حسن، ومن سمع منه أخيراً كأنه يضعف سماعه) [٢] .

يريد أحمد بذلك أن سماع القدماء منه قبل اختلاطه يُعد قوياً ويدل عليه قوله: (ما أرى به بأس ، من سمع منه قديماً) [٣] ، وقوله : (من سمع منه قبل الاختلاط فكأنه) [٤] ، وقوله : (من سمع منه قديماً فذاك، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة ، وهو صالح الحديث، ما أعلم به بأساً) [٥] . أي قبل الاختلاط.

واستحسان أحمد هنا لحديث من سمع منه قديماً بالنظر إلى ما في سماع المتأخرين عنه بعد الاختلاط من منكرات، لذلك يصبح حديث المتقدمين أحسن وأسلم وأقوى، ولم يظهر لي أن الحسن هنا بمعناه الاصطلاحي لدى المتأخرين، والراجح في نظري أنه بمعنى أحسن أي أفضل لأنه جاء في سياق النظر بين حالتين أحدهما أفضل وأقوى من الأخرى الضعيفة.

١٢- عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي ، وهو ثقة [٦] ، قال الإمام أحمد: (ابن جابر حسن الحديث) [٧] . وقد وثقه الإمام [٨] في قول ، وفي آخر قال: (ليس به بأس) [٩] ، وقد قال أيضاً: (يزيد بن يزيد بن جابر هو أخو عبدالرحمن بن جابر، وعبدالرحمن أقدم موتاً وأثبت منه إن شاء الله تعالى) [١٠] . وقد سئل عن يزيد فقال: (بخٍ) [١١] يعني بذلك توثيقه وإطراءه، وقال أيضاً : (ليس به بأس) [١٢] .

وبهذا يتضح أن أحمد استحسن حديث عبدالرحمن لقوته وصحته فيما يظهر لي، وأستبعد

---

(١) التقريب (٢٨٩٢).
(٢) العلل الكبير للترمذي (ص٣٤) تحقيق السامرائي ، وقد سقط هذا النص من النسخة الأخرى التي حققها حمزة ذيب.
(٣) العلل برواية عبدالله (١١٥/٣).
(٤) العلل للمروذي (ص٦٩).
(٥) الجرح والتعديل (٤١٧/٤).
(٦) التقريب (٤٠٤١).
(٧) سؤالات أبي داود (ص٢٥٧).
(٨) العلل برواية عبدالله (٣٤٧/٢) وسؤالات أبي داود (ص٢٥٧).
(٩) سؤالات أبي داود (ص٢٦١).
(١٠) شرح العلل (٥٤٧/٢) والنص موجود في مسائل ابن هانئ (٥٤٨/٢).
(١١) سؤالات أبي داود (ص٢٥٧).
(١٢) الجرح والتعديل (٢٩٦/٩).

أن يكون قصد الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين.

١٣- عبدالله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعاني، وهو صدوق [١] . قال الإمام أحمد : (ما أحسن حديثه من شيخ) [٢] .

يظهر لي - والله أعلم - أن أحمد قصده توثيق شيخه هذا ، وما عدا هذا النص فإني لم أجد عن أحمد أو عن أحدٍ من أقرانه كلاماً في ابن كيسان، وقد قال أبو حاتم: (صالح الحديث) [٣] ، وقال النسائي: (ليس به بأس) [٤] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٥] ، وقد روى عنه أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح المصري وعلي بن المديني وغيرهم ورواية هؤلاء الحفاظ تقوية لأمره لا سيما وأن أحداً منهم أو من غيرهم لم يجرحه.

وصيغة استحسان أحمد هنا ظاهرة بأنه لم يُرِد الحُسن الاصطلاحي عند المتأخرين.

١٤- قتادة بن دعامة السدوسي، وهو ثقة ثبت [٦] ، ذكر الإمام أحمد بعض الرواة الذين حدَّث عنهم قتادة ولم يسمعهم ثم قال: (وسمع عطاء بن أبي رباح وسالم بن أبي الجعد أشياء أسندها حِسان) [٧] .

وحديث قتادة عن عطاء وسالم محتج به في الصحيحين [٨] ، وحسنها لأنها صحيحة ثابتة سالمة من الانقطاع والتدليس اللذين يخشى منهما في مرويات قتادة [٩] .

١٥- محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم، وهو صدوق يدلس [١٠] وأما في المغازي فإمام، سأل المروذي الإمام أحمد عنه فقال: (هو حسن الحديث، ولكنه إذا جمع عن رجلين، قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري ورجل آخر، فيُحمل حديث هذا على هذا) [١١] وقال الأثرم: (سألته عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو حسن الحديث، ولقد قال مالك حين

---

(١) التقريب (٣١٩٨).

(٢) مسائل ابن هانئ (٢/٢٣٦) وهذا النص من الزيادات على تهذيب الكمال وفروعه.

(٣) الجرح والتعديل (٥/٣).

(٤) تهذيب الكمال (١٤/٢٧٣).

(٥) الثقات لابن حبان (٨/٣٣٣).

(٦) التقريب (٥٥١٨).

(٧) المعرفة والتاريخ (٢/١٤١).

(٨) انظر تهذيب الكمال (٢٣/٥٠٠،٥٠١).

(٩) انظر طبقات المدلسين لابن حجر (ص١٠٢) والمراسيل لابن أبي حاتم (ص١٣٩-١٤٢).

(١٠) التقريب (٥٧٢٥).

(١١) العلل للمروذي (ص٦١).

ذكره: دجال من الدجاجلة) (١) .

والظاهر من رواية المروذي أن أحمد يعني بحسن حديثه أي أنه لا بأس به بدلالة أنه عاب عليه عطفه الأسانيد ثم الرواية عنهم بدون تمييز لحديث أحدهم من الآخر ومقتضى هذا أنه إذا لم يفعل ذلك فحديثه حسن أي مقبول أو لا بأس به، ولكن السؤال: هل هذا هو العيب الوحيد في مرويات ابن إسحاق عند أحمد؟ أي هل كل حديث ابن إسحاق يُعد حسناً إذا لم يعطف رواة السند؟

والجواب عن ذلك يظهر من نص مهم عن المروذي نفسه نقل فيه عن أحمد قوله: (كان ابن إسحاق يُدلِّس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يُبين إذا كان سماعاً قال: حدثني ، وإذا لم يكن قال: قال...) (٢) ، وسئل : ما تقول في ابن إسحاق فقال: (هو كثير التدليس جداً، فقال له السائل: فإذا قال : حدثني وأخبرني فهو ثقة؟ قال : هو يقول: أخبرني؛ ويخالف) (٣) وفي نصٍ آخر قال: (كثير التدليس جداً، وأحسن حديثه عندنا قال: أخبرني وسمعت) (٤) .

وبالإضافة إلى ذلك فقد قال العباس بن محمد الدوري: (سمعت أحمد بن حنبل يقول – وهو على باب أبي النضر – وسأله رجل، فقال: يا أبا عبدالله ما تقول في محمد بن إسحاق ، وموسى بن عُبيدة الرَبَذي؟ فقال: أما موسى بن عُبيدة، فكان رجلاً صالحاً، حدَّث بأحاديث مناكير، وأما محمد بن إسحاق فيكتبُ عنه هذه الأحاديث – يعني المغازي ونحوها – فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا . قال أحمد بن حنبل بيده وضم يديه وأقام أصابعه الإبهامين) (٥)، وسئل عبدالله بن أحمد عن أبيه هل كان يحتج بابن إسحاق فقال: (لم يكن يحتج به في السنن) (٦) ، وقيل لأحمد: (يا أبا عبدالله ؛ ابن إسحاق إذا تفرد بحديث تقبله؟ قال: لا والله ، إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا) (٧) ، وقال: (ابن إسحاق ليس بحجة).

فكأن أحمد – إذا جمعنا كل أقواله – يرى أن حديث ابن إسحاق يكون حسناً إذا جمع شروطاً :

١- إذا كان حديثه ليس عن جماعة يعطف أسانيدهم على بعض من غير فصل لكلام

---

(١) تاريخ بغداد (١/٢٢٣).
(٢) العلل للمروذي (ص٣٨-٣٩).
(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/٢٨).
(٤) عيون الأثر (١/١٢).
(٥) التاريخ ليحيى بن معين (٣/٢٤٧).
(٦) تاريخ بغداد (١/٢٣٠).
(٧) المرجع السابق.

بعضهم عن بعض.

١- إذا صرح بالتحديث أو السماع.

٢- إذا لم يخالف من هو أوثق منه، وهذا أخذته من قول أحمد السابق: هو يقول أخبرني ويخالف .

٣- إذا كان حديثه في المغازي ونحو ذلك ، أو في الأحكام ولكن بشرط عدم التفرد. وهذا الأخير أخذته من قول أحمد عنه : (هو صالح الحديث، واحتج به أيضاً) [(١)] ، ومن المؤكد أنه لم يحتج به مطلقاً.

فحديث ابن إسحاق يكون حسناً إذا توفرت فيه هذه الأمور المأخوذة من مجموع أقوال الإمام أحمد في شأن ابن إسحاق ، ومن غير الممكن – في نظري – أن يكون أحمد قصد بحُسن حديثه المعنى الاصطلاحي للحسن عند المتأخرين لأنه جاء عنه أنه لا يحتج بما ينفرد به في السُنن ، وليس هذه صفة من يُحسَّن له عند المتأخرين من علماء الحديث.

والذي أميل إليه أن الإمام أحمد يرى حديث ابن إسحاق حسناً في المغازي ونحوها، وأما في السُنن والأحكام فليس بذاك القوي ، والله أعلم.

١٦- محمد بن فضيل بن غزوان وهو صدوق [(٢)] ، قال الإمام أحمد: (كان يتشيع ، وكان حسن الحديث) [(٣)] .

والظاهر أن أحمد يريد أنه مستقيم الحديث، وقد سأله الفضل بن زياد فقال: (يجري عندك ابن فضيل مجرى عبيد الله بن موسى ؟ قال: لا ، كان ابن فضيل أستر، وكان عبيدالله صاحب تخليط وروى أحاديث سوء – يعنى في التشيع – . قلتُ: فأبو نعيم يجري مجراهما؟ قال: لا ، كان أبو نعيم يقظان في الحديث) [(٤)] . وقوله : (أستر) أي ليس في التشيع كعبيدالله بل هو أستر منه وحذّر أحمد من عبيدالله وقال لأحد تلامذته لا تأتي عبيدالله بن موسى فإنه بلغني عنه غلواً) [(٥)] ، وسئل عنه ثم عن ابن فضيل فقال: (لم يكن مثله، كان أستر منه، وأما هو – يعني عبيدالله – فأخرج تلك الأحاديث الردية) [(٦)] .

---

(١) مسائل ابن هانئ (٤٢/٢).

(٢) التقريب (٦٢٢٧).

(٣) الجرح والتعديل (٥٧/٨).

(٤) المعرفة والتاريخ (١٧٣/٢).

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٢٧/٣).

(٦) تهذيب الكمال (١٦٧/١٩-١٦٨).

وقد وثق ابن معين [١] ابن فضيل، وكذلك علي بن المديني قال: (كان ثقةً ثبتاً في الحديث ما أقل سقطه) [٢] ، وهما أقران أحمد، ولكنه لا يبلغ منزلة الثقة المتفق على توثيقه عند أحمد فيما ظهر لي وذلك لما يلي:

١- لما سئل أحمد عن أبي نعيم الفضل بن دكين هل يجري مجرى ابن فضيل وعبيدالله بن موسى؟ قال: "لا، كان أبو نعيم يقظان في الحديث" ، وهذا بلا أدنى شك فأبو نعيم غاية في الإتقان والتثبت وصحة الحديث [٣] ولا يبلغ ابن فضيل مبلغه.

٢- ثبت أن ابن فضيل أخطأ في عدة أحاديث نبَّه على بعضها الإمام أحمد [٤] ، ولعل بسببها قال أبو حاتم : (شيخ) [٥] ، وقال ابن سعد: (كان ثقة صدوقاً... وبعضهم لا يحتج به) [٦] ، وقال عثمان بن أبي شيبة: (كان صدوقاً وكان كثير الوهم، كثير الخطأ) [٧] ، وهذا فيه مبالغة لا تخفى فليس هو في حد من كثرت أوهامه فضعف ، ودليل ذلك أنه محتج به في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة ، ولكن له أخطاء تقصر به عن درجة الثقة الثبت إلى الثقة الذي لا بأس به.

وقد يقال: أليس في ذلك مطابقة لمعنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين؟ إذا ابن فضيل أقل من درجة الثقة الضابط لوجود بعض الأوهام في حديثه مما جعل ضبطه يخف!

ويُجاب عن هذا السؤال بسؤالين هما : هل من منهج الإمام أحمد أن كل من خف ضبطه يُحسَّن حديثه ؟! وهل من قال فيه "حسن الحديث" يُحكم على كل حديثٍ يرويه إذا تجرد من المتابعة وسلم من المخالفة بأنه حسن كما هو الحال عند المتأخرين ؟!

والجواب بإيجاز أن الذي ظهر لي بالتأمل في الكثير من أقوال الإمام - رحمه الله - ونصوصه أنه أبعد ما يكون عن الالتزام بإطلاق "حسن الحديث" على كل أو أغلب الرواة الثقات الذين خف ضبطهم ، بل ليس له عبارة محددة في شأن أولئك الرواة ، لأننا وجدناه يطلق "حسن الحديث" وما يُشتق منها في حق الثقات الأثبات المتقنين كشعبة بن الحجاج كما تقدم.

ولو قلنا إن قصد أحمد من قوله في ابن فضيل: "حسن الحديث" هو الحسن الاصطلاحي بمفهومه عند المتأخرين لكان معنى ذلك أن كل حديث لابن فضيل ليس له فيه متابع، ولا

---

(١) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص١٥٧).

(٢) الثقات لابن شاهين (ص٢٠٨).

(٣) انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٣/١٩٧-٢١٩).

(٤) انظر شرح العلل (١/٤٢١)، (٢/٥٣٥، ٧٥٥-٧٥٦).

(٥) الجرح والتعديل (٨/٥٨).

(٦) طبقات ابن سعد (٦/٣٨٩).

(٧) الثقات لابن شاهين (ص٢١٠).

مخالف ممن هو أوثق منه يعد حسناً لا صحيحاً ولا ضعيفاً، والحق – حسبما أفهمه – أن مثل ذلك من أبعد ما يكون عن الروح العلمية للإمام أحمد وإلزام له بما لا يلتزمه، والراجح – في نظري – أن قصد الإمام – رحمه الله – أن حديث ابن فضيل مستقيم لا بأس به حيث لا يخالفه من هو مثله أو أقوى منه فهو على هذا مقبول بدون أن يكون هناك حكم مُطّرِد "بالحُسن" على كل ما يرويه بل ربما يكون أكثر ما يرويه يُصحح والله أعلم.

١٧- محمد بن يونس الكُدَيْمي وهو ضعيف جداً [١] ، قال الإمام أحمد: (كان محمد بن يونس الكُديمي حسن الحديث، حسن المعرفة، ما وُجِد عليه إلا صحبته لسليمان الشاذكوني) [٢] .

والكديمي هذا متروك متهم بالوضع لدى أكثر النقاد الذين جاؤوا بعد عصر الإمام أحمد [٣] ، والظاهر أن أحمد – رحمه الله – لم يعرفه حق المعرفة، أو أن الكديمي ساء حاله بعد وفاة أحمد وأظهر من سيء حديثه ومنكرات رواياته ما جعل الحفاظ النقاد الذين خبروا حديثه يتهموه ويحذروا منه، ولقد سمع منه عبدالله بن الإمام أحمد ومحمد بن إسحاق بن خزيمة [٤] ، قال الخطيب البغدادي: (لم يزل الكديمي معروفاً عند أهل العلم بالحفظ، مشهوراً بالطلب مقدماً في الحديث، حتى أكثر من روايات الغرائب والمناكير ، فتوقف إذ ذاك بعض الناس عنه، ولم ينشطوا للسماع منه) [٥] ، فمن حَسَّن أمره لم يعلم بما لديه من مرويات متروكة أو سمع منه قبل أن يكثر من ذلك، قال الحافظ الدارقطني: (كان يتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يختبر حاله) [٦] .

وما قاله أحمد في الكديمي يشبه ما قاله في محمد بن حُميد الرازي وقد ذكر ابن خزيمة عذر أحمد في ذلك، قال أبو علي النيسابوري: (قلت لابن خزيمة: لو حَدَّثَ الأستاذُ عن ابن حميد! فإن أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه ! قال: إنه لم يعرفه ، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً) [٧] ، وكذلك الحال في الكديمي لم يعرفه أحمد كما ينبغي فأثنى عليه بقوله: "حسن الحديث".

---

(١) التقريب (٦٤١٩).

(٢) تاريخ بغداد (٤٣٩/٣) عن عبدالله بن أحمد وليس في العلل لعبدالله.

(٣) انظر تاريخ بغداد (٤٤٠/٣-٤٤٢).

(٤) تاريخ بغداد (٤٤١/٣).

(٥) المصدر السابق (٤٤٠/٣).

(٦) سؤالات السلمي (ص٢٨٨).

(٧) الميزان (٥٣٠/٣) وفيه تصحيف أصلحته من التهذيب (١٣١/٩).

١٨- معمر بن راشد الأزدي مولاهم وهو ثقة ثبت [١] ، قال الإمام أحمـــد: (ومعمـــر حسن الحديث عن ثابت).

وسياق النص بأكمله يوضح مراد الإمام فقد قال: (ليس أحدٌ أثبت ولا أعـــرف بحديـث ثابت من حماد – يعني ابن سلمة – قال: وسليمان بن المغيرة، قلتُ: معمر؟ قال: ومعمر حســـن الحديث عن ثابت) [٢] .

وقد ذكره الحافظ ابن رجب في الطبقة الأولى من أصحاب ثابت البنـــاني [٣] ، وظـــاهر سياق النص عن أحمد يدل على أنه جيد الحديث عن ثابت، ولكن خالف في ذلك ابن معين وابـــن المديني وغيرهما فقد ذكروا أن حديث معمر عن ثابت ضعيف [٤] ، ولم يتفق أحمد معـــهم فـــي ذلك فقد سئل عما روى معمر عن ثابت ؟ فقال: (ما أحسن حديثه) [٥] ، وهذا يؤكد أن أحمد يرى أن معمراً قوي الرواية عن ثابت وإن لم يبلغ منزلة حماد بن سلمة الذي هو أثبت الناس في ثـابت من غير خلاف.

١٩- هُبيرة بن يَريم وهو لا بأس به [٦] . قال الإمام أحمد: (هبيرة بن يريـــم لا بـــأس بحديثه، هو أحسن استقامة من غيره. يعني الذين روى عنهم أبو إسحاق – الســـبيعي – وتفـــرد بالرواية عنهم) [٧] .

ويفسر هذا النص نص آخر قال فيه أبو داود: (قلت لأحمد : روى عن هُبيرة غير أبـــي إسحاق قال : لا . قال أحمد : ما اصح حديث هُبيرة ، يمدحه) [٨] .

ونرى هنا أنه صحح حديثه مع أنه قال فيه لا بأس بحديثه ومقصده من قولـــه : "أحســـن استقامة من غيره" بينه قوله الآخر: (ما أصح حديث هبيرة).

٢٠- يزيد بن خُمير الرَّحْبي ، وهو صدوق [٩] ، قال الإمام أحمد: (يزيد بـــن خمـــير

---

(١) الميزان (٥٣٠/٣) وفيه تصحيف أصلحته من التهذيب (١٣١/٩).
(٢) العلل للمروذي (ص٤٠).
(٣) شرح العلل (٤٩٩/٢).
(٤) المرجع السابق (٥٠١/٢، ٦٥٧).
(٥) المعرفة والتاريخ (١٦٦/٢).
(٦) التقريب (٧٢٦٨).
(٧) الجرح والتعديل (١٠٩/٩) وهذا التفسير لعله من ابن أبي حاتم.
(٨) سؤالات أبي داود (ص٢٨٨).
(٩) التقريب (٧٧٠٩).

كان كيِّساً، وحديثه حسن) (١) .

وورد في رواية أخرى عن الإمام أحمد قوله: (ما أحسن حديثه وأصحه ، ورفع أمره) (٢) ، فبيَّن أنه يصحح حديثه، وقد قال في رواية عبدالله ابنه: (صالح الحديث) (٣) ، ولا تنافي بين تصحيح حديثه وقوله: "صالح الحديث"؛ لأني رأيت أحمد يجمع بين ثقة وصالح الحديث كما ورد في قوله في عاصم بن بهدلة (٤) ، وعمر بن أبي زائدة (٥) ، وقال في ابن إسحاق: "صالح الحديث، واحتج به أيضاً" (٦)، وسئل عن صالح بن كيسان : فقال: "بخٍ بخٍ" وقال مرة أخرى: "صالح" (٧) وقال: (صدقة بن خالد ثقة ثقة أثبت من الوليد بن مسلم، صالح الحديث) (٨) . إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة . وبعضها قد تقدم معنا في هذا المبحث.

---

(١) الجرح والتعديل (٩/٢٥٩).

(٢) تهذيب الكمال (٣٢/١١٨).

(٣) العلل برواية عبدالله (٢/٢٨٨، ٥٦٣).

(٤) العلل للميموني (ص٢٠١).

(٥) بحر الدم (ص٣١٤) وانظر تعليق فضيلة المحقق.

(٦) المسائل لابن هانئ (٢/٢٤٢).

(٧) بحر الدم (ص٢١٠).

(٨) العلل لعبدالله (١/٣٠٠).

ج – إطلاقه الحسن بمعنى سعة الرواية والتفرد بما لا يوجد عند غيره:

وجدت في كلام الإمام أحمد إطلاق الحسن على بعض الرواة بمعنى أنهم أوسع في الرواية من غيرهم سواء كانت هذه السعة خاصة أو عامة أي أوسع في الرواية في حديثه عن شيخٍ معين أو أوسع رواية من أقرانهم في معظم ما رووه.

ومن ذلك :

١- زكريا بن أبي زائدة وهو ثقة مدلس [١] . قال الإمام أحمد عندما سأله ابن هانئ أيما أحب إليك زكريا أو فراس؟: (ما فيهما إلا ثقة، وزكريا حسن الحديث) [٢] .

وهذا السؤال المقصود به – فيما يبدو لي – حديثهما عن الشعبي بدلالة أن ابن هانئ بعد هذا النص مباشرة قال: (قلت لأبي عبدالله : من أحب إليك من أصحاب الشعبي؟ قال: إسماعيل – ابن أبي خالد – أحب إليَّ ، وأحسنهم حديثاً. قلت: أيما أحب إليك بيان أو فراس؟ قال: ما فيهما إلا ثقة) [٣] ، ويؤكد ذلك نص آخر سأورده بعد قليل.

وفراس بن يحيى الخارفي وثقه أحمد كما سبق ، ولكنه لما سئل عنه وعن إسماعيل بن سالم قال: (فراس فيه شيء من ضعف) [٤] ، وقال: (مُطرِّف وفراس ليس لهما إسناد، ابن أبي خالد أسند منهما، فراس إنما هو الشعبي وعطية...) [٥] ، ومعنى قوله: "ليس لهما إسناد" وضحه د. وصي الله بن محمد عباس فقال: (ويبدو أن الإمام يريد به قلة شيوخهما) [٦] .

وأما زكريا فقال أحمد فيه: (ثقة ، حلو الحديث، شيخ ثقة) [٧] وقال : (صالح الحديث ثقة) [٨] . وقال : (زكريا عن الشعبي وغيره جيد الحديث ثقة) [٩] ، وقال: (ثقة ما أقر به من إسماعيل بن أبي خالد) [١٠] ، وقد قال في إسماعيل: (أصح الناس حديثاً عن الشعبي، قلتُ – القائل ابنه عبدالله – : فزكريا وفراس وابن أبي السفر؟ قال : ابن أبي خالد يشرب العلم

---

(١) التقريب (٢٠٢٢).
(٢) مسائل ابن هانئ (٢/٢١٣).
(٣) المرجع السابق (٢/٢١٤).
(٤) العلل برواية عبدالله (٣١٨٩).
(٥) المرجع السابق (٢/٧٤).
(٦) المرجع السابق هامش رقم (١).
(٧) المرجع السابق (٢/٣٣٨).
(٨) المرجع السابق (٢/٧٤).
(٩) العلل للميموني (ص٢٠٢).
(١٠) المرجع السابق (١/٤١٠).

شرباً... وقال في حديث ابن أبي السفر وزكريا: كلاهما كان يختلفان إلى الشعبي جميعاً) [١] .

وسأله أبو داود قال : (قلت لأحمد: أصحاب الشعبي، من أحب إليك ؟ قال: ليس فيهم عندي مثل إسماعيل، قلت: ثم من ؟ قال: مُطرِّف – بن طريف الكوفي – ، قلت: بَيان؟ قال: بيان من الثقات، ولكن هؤلاء أروى عنه.

قلت لأحمد: زكريا بن أبي زائدة؟ قال: ثقة لا بأس به ، قلت: هو مثل مُطرِّف؟ قال: لا ثم قال لي أحمد: كلهم ثقات، كان عند زكريا كتاب فكان يقول فيه: سمعت الشعبي، ولكن زعموا كان يأخذ عن جابر، وبيان ، ولا يُسمّي ، يعني ما يروي من غير ذاك الكتاب يُرسلها عن الشعبي . قال أحمد : زعموا أن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قال: لو شئت أن أُسمي كل من يُنبئ أبي عن الشعبي لسميت.

سمعت أحمد قيل له: فِراس ؟ قال: فِراس ثقة، روى عنه إسماعيل، وإسماعيل أكبر منه سناً، وروى عنه زكريا وشعبة وسفيان) [٢] .

ويستفاد من هذا النص النفيس ما يلي:

١- وصفُ إسماعيل بن أبي خالد ومطرِّف بن طريف بأنهما أروى عن الشعبي من بيان، وجاء معنا فيما تقدم أن أحمد قال عن زكريا: (ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد) ويعني ما أقربه من إسماعيل من حيث الكثرة في الرواية عن الشعبي، وإلا فهو بصريح النص السابق ليس كإسماعيل من حيث التثبت وصحة الحديث عن الشعبي، وأيضاً هو ليس في طبقة إسماعيل وسنه لأن إسماعيل أكبر منه، فيترجح بهذا أن المعنى قريب منه في كثرة الرواية.

٢- بين أحمد أن زكريا ليس في صحة الحديث عن الشعبي كمطرف وبين السبب بأنه يدلس عن الشعبي [٣] ، وأكَّد ذلك أبو زرعة الرازي فقد قال في زكريا: (صويلح، يدلس كثيراً عن الشعبي) [٤] ، وقال أبو حاتم : (لين الحديث، كان يدلس ... يقال: إن المسائل التي يرويها زكريا عن الشعبي لم يسمعها منه إنما أخذها عن أبي حريز) [٥] ، وقال أبو داود: (زكريا ثقة ولكنه يدلس) [٦] ، وقال ابن حجر: (قال أبو حاتم : كان يدلس عن الشعبي وابن جريج ، ووصفه الدارقطني بالتدليس) [٧] .

---

(١) المرجع السابق (٣٣٤/١).

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٩٧-٢٩٩).

(٣) سؤالات الآجري (ص١٨٥) قال أحمد : (كان يدلس).

(٤) المرجع السابق .

(٥) الجرح والتعديل (٥٩٤/٣).

(٦) تهذيب الكمال (٣٦٢/٩).

(٧) طبقات المدلسين (ص ٦٢).

والذي يترجح لي وأميل إليه في قول أحمد في زكريا: "حسن الحديث" مع وصفه له في النص ذاته بأنه ثقة أن تفسيره ومعناه أن حديث زكريا ومروياته أوسع وأكثر تنوعاً وأشمل، لذا يجد فيها المحدث ما يلبي رغبته ويحقق غرضه في المعرفة ويشفي غلته من الروايات الكثيرة المتنوعة عن مشايخ كُثر وفي مواضيع عدة، وقد وصفه أحمد زكريا – كما تقدم – بأنه ثقة حلو الحديث، ويبعد عندي أنه يعني بحسن حديثه الإتقان والضبط لأن الرجل كان مدلساً، كما يبعد أنه عنى بأنه مقبول محتج به لأنه وثقه بعبارة صريحة وأضاف معها حسن الحديث مما يدل على أن حُسن حديثه أمر زائد على التوثيق، كما أنه يبعد جداً أن يكون عنى بحسن حديثه الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين، ويشهد إلى ما ذهبت إليه ما يلي :

١–ذكر أحمد – فيما تقدم – أن فِراساً ليس له إسناد كما لإسماعيل بن أبي خالد، وقد فسر فضيلة د. وصي الله ذلك بأنه يقصد إن فِراساً قليل الشيوخ، وهذا واضح من ترجمته في تهذيب الكمال [١] ، ويلزم من قلة الشيوخ قلة الحديث في الغالب، وقد قال العجلي : (فراس بن يحيى كوفي ثقة، من أصحاب الشعبي، في عداد الشيوخ، ليس بكثير الحديث) [٢] ، وقال علي بن المديني: (له نحو أربعين حديثاً) [٣] . فهو مع ثقته ليس في سعة العلم وكثرة الرواية عن الشعبي كزكريا.

٢–وصف أحمد زكريا بأنه ثقة ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد ، وبينت فيما مضى بأن الذي يظهر لي أنه قريب من ابن أبي خالد في كثرة الرواية عن الشعبي وأقل منه درجة في التثبت ، وقد قال ابن سعد في زكريا : (كان ثقة كثير الحديث) [٤] ، ورأيت نصاً ليحيى بن سعيد القطان قد يُفهم منه أن زكريا واسع الرواية قال: (لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة –وذكر زكريا بن أبي زائدة – كان هؤلاء أصحاب الحديث) [٥] .

٣–ومما يدل على أن المحدثين يطلقون على الراوي الثقة المكثر عن شيخ بأن حديثه حسن ما قاله هشام بن عبيد الله : (سألت ابن المبارك: من أروى الناس أو أحسن الناس رواية عن المغيرة أجرير؟ قال: أبو عوانة) [٦] ، وقد ورد عن الإمام أحمد ما يدل على اهتمامه بمسألة سعة الرواية فقد قال له عبدالله: (أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس وعُقيلاً يؤديان الألفاظ ، وشعيب بن أبي حمزة – يعني مثلهما – وليس هم مثل معمر،

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣/١٥٢).
(٢) الثقات للعجلي (ص٣٨٢).
(٣) الطبقات (٦/٣٥٥).
(٤) المرجع السابق.
(٥) المعرفة والتاريخ (٢/٦٤٦).
(٦) الجرح والتعديل (٩/٤٠).

معمر يقاربهم في الإسناد قلت: فمالك ؟ قال: مالك أثبت في كل شيء ، ولكن هؤلاء الكثرة، كم عند مالك؟! ثلاثمائة حديث أو نحو ذا ، وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث، ثم قال: هؤلاء الذين رووا عن الزهري الكثير يونس وعُقيل ومعمر... قلت: أثبتهم مالك؟ قال: نعم مالك أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين قد بقروا [1] علم الزهري، يونس وعقيل ومعمر...) [2] ، ويفهم من هذا النص أن سعة رواية هؤلاء الثلاثة ميزة حديثهم عند الإمام أحمد، وقوله في زكريا حسن الحديث مع توثيقه له ما يدل على أن لحديثه ميزة زائدة على التوثيق وأظنها سعة روايته عن الشعبي وغيره أكثر من فراس.

ولو أن أحدنا مثلاً وجد جزءاً لطيفاً في حديث الشعبي ، وعلم بوجود كتاب آخر في الموضوع نفسه وهو في مجلد كبير لرغب في الآخر وحرص عليه مستحسناً ما فيه من الجمع والشمولية والسعة ، ولا ريب أن سعة الحديث وكثرة الروايات تستحسن جداً في نظر المحدث إذا كانت من مقبولي الرواية والله أعلم.

٢- شهر بن حوشب ، وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام [3] ، قال حرب بن إسماعيل: (قلت لأحمد بن حنبل: شهر بن حوشب؟ قال: ما أحسن حديثه ، ووثقه وهو شامي من أهل حمص. وأظنه قال: هو كندي روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً) [4] .

وشهر بن حوشب مختلف فيه [5] ، ولكن الذي يعنينا هنا هو رأي الإمام أحمد فيه بالتحديد ، فقد قال أبو داود: (سمعت أحمد سئل عن شهر فقال: لا بأس به) [6] ، ثم قال: (قال أحمد : أنا أحتمله وأروي عنه، من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده) [7] .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي : (بلغني أن أحمد بن حنبل كان يثني على شهر بن حوشب) [8] .

وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد: (ليس به بأس) [9] .

---

(١) يعني توسعوا فيه، قال في القاموس (ص٤٥٠): (بَقَرَه كمَنَعَه: شقه، ووسَّعه)(وتبيقَرَ: توسع)
(٢) العلل برواية عبدالله (٢/٣٤٨-٣٤٩).
(٣) التقريب (٢٨٣٠).
(٤) الجرح والتعديل (٤/٣٨٣) في تاريخ دمشق – مخطوط – (٨/١٤٠): وأوثقه .
(٥) انظر تهذيب الكمال (١٢/ ٥٧٨-٥٨٩) وتهذيبه (٤/٣٧٠-٣٧٢).
(٦) سؤالات أبي داود (ص٣٤٩).
(٧) المرجع السابق.
(٨) تاريخ دمشق (٨/١٤٠).
(٩) المرجع السابق.

فقول أحمد: (ما أحسن حديثه) وقوله: (روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً) يفسره ما قاله في رواية أبي داود عنه: (من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده)، ذلك أن شهراً قد تفرد برواية كثير من الحديث مع عدم ضعفه عند أحمد، فاستحسن حديثه لذلك ، يشهد لهذا ما قاله صالح بن محمد البغدادي في شهر: (وكان رجلاً يتنسك إلا أنه روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فيها أحد... يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث في القراءات لا يأتي بها غيره...) [١].

ونظرت في مسند أسماء بنت يزيد من مسند أحمد [٢] فإذا غالب ما فيه من طريق شهر عن أسماء مما يؤكد أن استحسان أحمد لحديث شهر عنها يرجع - فيما أظن - إلى أنه روى عنها أحاديث ليست بالقليلة تفرد بها لم يشاركه فيها أحد.

وعلى أية حال لا أجد أبلغ من قول أحمد نفسه: (من يصبر عن تيك الأحاديث التي عنده) في تفسير وتوضيح معنى استحسانه لأحاديث شهر التي عبر عن إعجابه وشهوته لها بوصفها بالحِسان وبقوله: (ما أحسن حديثه).

٣- عبدالرزاق بن همام الصنعاني، وهو ثقة حافظ تغيَّر آخر عمره [٣] . قال أحمد ابن صالح المصري: (قلت لأحمد بن حنبل: رأيتَ أحسن حديثاً منه - يعني عبدالرزاق - ؟ قال: لا) [٤] .

علَّق الذهبي على هذا النص فقال: (ما أدري ما عنى أحمدُ بحسن حديثه؟ هل هو جودة الإسناد أو المتن أو غير ذلك؟) [٥] .

ولا أظن أن أحمد قصد جودة الإسناد فإن يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي وسفيان بن عيينة وأبا نعيم الفضل بن دكين وغيرهم من شيوخه أجود إسناداً وأنقى رجالاً وأصح وأثبت من عبدالرزاق ، أما حُسن المتن فغير وارد هنا؛ لأنه سئل عن أحسن من رأى في الحديث مطلقاً، ولو قلنا ذلك لكان عبدالرزاق أحسن متوناً من كل مشايخ أحمد، ولا أظن هذا صحيحاً ولم أجد ما يشهد له من كلام أحمد وغيره أن متون أحاديثه حسنة، والذي يترجح لي وأميل إليه أن معنى "حُسن حديثه" عند أحمد هو سعة العلم وغزارته بما يشفي غلة المحدث الفقيه ويستهويه، ولا شك أن كثرة الرواية تتضمن غزارة الأحاديث الغريبة التي يتفرد بها

---

(١) المرجع السابق (٨/١٤٢).
(٢) مسند أحمد (٦/٤٥٢-٤٦١).
(٣) التقريب (٤٠٦٤).
(٤) تاريخ دمشق (١٠/٣٠٧).
(٥) النبلاء (٩/٥٦٩).

المكثر ولا يشاركه فيها أحد ، ويستدل على ما قلتُ بما يلي:

١- إن عبدالرزاق من أروى الناس وأثبتهم في حديث معمر بن راشد الذي يقول فيه أحمد : (لا تضم أحداً إلى معمر إلا وجدته يتقدمه في الطلب، كَان من أطلب أهل زمانه للعلم) [١] ، قال أبو حاتم الرازي: (انتهى الإسناد إلى ستة نفر أدركهم معمر وكتب عنهم لا أعلم اجتمع لأحدٍ غير معمر، من الحجاز: الزهري وعمرو بن دينار، ومن الكوفة: أبو إسحاق والأعمش ، ومن البصرة : قتادة، ومن اليمامة: يحيى بن أبي كثير) [٢] ، وعبدالرزاق جالس معمراً ما بين سبع إلى ثمان سنين [٣] : لذا قال أحمد : (إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبدالرزاق) [٤] ، وقال أبو زرعة الدمشقي: (قلت لأحمد بن حنبل: كان عبدالرزاق يحفظ حديث معمر ؟ قال: نعم) [٥] ، وقال أحمد، (حديث عبدالرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان - يعني معمراً - يتعاهد كتبه وينظر فيها - يعني باليمن - ، وكان يحدثهم حفظاً بالبصرة) [٦]، وقد قال ابن معين: (ما كان أعلم عبدالرزاق بمعمر وأحفظه عنه) [٧] ، وقال أحمد: (جالس عبدالرزاق معمراً تسع سنين وكان يكتب عنه كل شيء يقول) [٨] ، وإذا جمعت بين قول أحمد هذا وقوله في معمر وعرفت أن عبدالرزاق لم يقتصر على معمر بل جمع إليه علم آخرين علمت إلى أي مدى كان واسع العلم.

٢- مما يدل على سعة علم عبدالرزاق وكثرة مروياته قول الإمام أحمد : (كتب عبدالرزاق ثلثي العلم) [٩] ، وقوله: (عبدالرزاق أوسع علماً من هشام بن يوسف، وهشام أنصف منه) [١٠] .

وقال ابن عدي: (ولعبدالرزاق بن همام أصناف، وحديث كثير) [١١] ، وقال الذهبي: (وصنَّف الجامع الكبير، وهو خزانة علم) [١٢] .

---

(١) تهذيب الكمال (٣٠٧/٢٨).
(٢) الجرح والتعديل (٢٥٦/٨-٢٥٧).
(٣) المرجع السابق.
(٤) شرح العلل (٥١٦/٢).
(٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٤٥٧).
(٦) تهذيب الكمال (٥٧/١٨).
(٧) تاريخ دمشق (٣٠١/١٠).
(٨) المرجع السابق (٣٠٢/١٠).
(٩) تاريخ دمشق (٣٠٠/١٠).
(١٠) المرجع السابق، وكلمة [أنصف منه] لعلها (أثبت منه).
(١١) الكامل لابن عدي (١٩٥٢/٥).
(١٢) الميزان (٦٠٩/٢) والجامع الكبير هو مصنف عبدالرزاق المطبوع المشهور.

وقال عبدالرزاق عن نفسه: (كنا نظن أن كثرة الحديث خير، فإذا هو شر كله) [1] ، وفي رواية أخرى: (غريب الحديث) [2] ، والغريب من لوازم الكثرة، كما أنه يعبر عنه لدى المحدثين بالحسن لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف [3] ، وورد عن عبدالرزاق أنه قال: (كنتُ أسمع الحديث من العالم فأكتمه حتى يموت العالم) [4] ، وذلك رغبة منه في التفرد عنه وحتى يُحتاج إليه في ذلك الحديث، وقال لعلي بن المديني حيث ودعه: (إذا ورد حديث عني لا تعرفه فلا تنكره، فإنه ربما لم أحدثك به) [5] .

وهذا كله يدل على سعة علمه ، وكثرة روايته ، ووفرة ما يتفرد به مع الشهرة بالصدق والعدالة وعلو الإسناد عن كثير من العلماء الثقات، مما جعل الناس يحتاجون إليه فحسُن حديثه بذلك فيما نرى، ولعل ذلك هو الذي دعى الإمام يحيى بن معين ليقول: (لو ارتد عبدالرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه) [6] ، وقال الحافظ ابن رجب: (قيل: إنه لم يُرحل إلى أحد بعد رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ما رُحِل إلى عبدالرزاق) [7] وما ذلك إلا لعلو إسناده وحُسن حديثه بالمعنى الذي بيناه، والله أعلم.

---

(١) شرف أصحاب الحديث (ص١٢٩).
(٢) الجامع للخطيب (٢/١٣٧).
(٣) المرجع السابق (٢/١٣٨).
(٤) المرجع السابق (٢/٢٠٨).
(٥) المرجع السابق (٢/٢٠٩).
(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/١١٠).
(٧) شرح العلل (٢/٥٧٧).

خاتمة المبحث:

ظهر لنا فيما تقدم تنوع استعمالات الإمام أحمد لكلمة "الحسن" تنوعاً متعدد الاستعمالات، فقد استعمله في الحكم على الأحاديث وعلى الرواة.

وتنوع استعماله للحسن في الحكم على الأحاديث بيـــن الصحيـــح والضعيـــف المنجـــبر والحديث الأقل ضعفاً.

وكذا تنوع استعماله للحسن في الحكم على الرواة فمرة استعمله بمعنى الإتقـــان وجـــودة ضبط الراوي، ومرة بمعنى القبول العام أي أن الراوي مقبول من حيث الجملة من دون تحديـــد دقيق لمنزلة بعض من وصفهم بذلك ، ومرة بمعنى سعة الرواية.

ولا شك أن الإمام أحمد كما ظهر من النصوص السابقة من أقدم الأئمة الذين أكثروا مـــن استعمال الحسن من حيث الكمية ، ومن أكثرهم من حيث تنوع الاستعمال وتعدد المعاني وهـــذا من حيث كيفية استعماله.

المبحث الرابع

تحسينات الإمام البخاري

المبحث الرابع: تحسينات الإمام البخاري:

صرَّح عدد من العلماء ممن كتب في علوم الحديث وأصوله أن الإمام البخاري ممن استعمل الحسن في كلامه على الأحاديث.

قال أبو عمرو ابن الصلاح في معرض كلامه عن إكثار الترمذي من استعمال الحسن : (ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري، وغيرهما) (١) .

وقال ابن رجب : (وقد نسب طائفةٌ من العلماءِ الترمذيَّ إلى هذا التفرد بهذا التقسيم (٢) ، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة.

وقد سبقه البخاري إلى ذلك ، كما ذكره الترمذي عنه في كتاب العلل أنه قال في حديث البحر: "**هو الطهور ماؤه**": هو حديث حسن صحيح (٣) ، وأنه قال في أحاديث كثيرة: "هذا حديث حسن".) (٤) .

وذكر ابن حجر أن البخاري أخذ وصف الأحاديث بالحسن من شيخه علي بن المديني وأن الترمذي أخذ ذلك عن البخاري، ثم ذكر حديثين حسنهما البخاري، ورجح أن أحدهما على شرط الحسن لذاته والآخر على شرط الحسن لغيره، وسأورد كلامه بتمامه عند مناقشتي لهذين الحديثين، ثم قال: (فبان أن استمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري) (٥) .

وذكر السخاوي أنه وُجد للبخاري إطلاقه الحسن في الحديث الحسن لغيره (٦)، ولم يذكر أمثلة.

وقال ابن الوزير اليماني: (ذهب البخاري إلى أن الحديث الحسن لا يعمل به في التحريم والتحليل) (٧) ، ولم يذكر دليله على هذا القول وهذا في غاية الشذوذ، والمعروف في كتب المصطلح أن أبا حاتم الرازي هو الذي لا يحتج بالحسن كما سيأتي بيانه إن شاء الله في الباب الثالث من هذه

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣٢).
(٢) يعني إدخال الحسن بين الصحيح والضعيف ليكون قسماً من أقسام الحديث .
(٣) الذي في العلل الكبير (ص٤١): قال البخاري: (هو حديث صحيح)، وفي جامع الترمذي (١/١٠١) لم ينقل كلاماً للبخاري على الحديث ونسخة الكروخي (ق ٧/ب).
(٤) شرح العلل لابن رجب (١/٣٤٢-٣٤٣).
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٢٦-٤٢٩).
(٦) فتح المغيث (١/٨٢).
(٧) توضيح الأفكار (١/١٨٠).

الأطروحة ولا أستبعد وقوع تصحيف في ذلك، وأما احتمال أنه قصد بخارياً آخر غير الإمام محمد بن إسماعيل صاحب الصحيح فهو بعيد جداً، وسيأتي خلال مناقشة نصوص البخاري في التحسين أنه يحتج بالحسن ويعمل به مما يثبت بُطلان هذا القول – إن كان ثابتاً عن ابن الوزير – .

وقد قمت بجمع تحسينات البخاري من كتاب العلل الكبير للترمذي، وكذلك من جامع الترمذي، وقد رجعت إلى مؤلفات البخاري نفسه – ما عدا كتابه "الصحيح" – التي هي مظنة وجود بعض التحسينات لطابعها النقدي وهي:

١- التاريخ الكبير.
٢- التاريخ الصغير – وهو الأوسط في الحقيقة وإنما غلبت عليه تسمية الصغير بالنسبة للكبير.
٣- الضعفاء الصغير.
٤- جزء القراءة خلف الإمام.
٥- جزء رفع اليدين.
٦- خلق أفعال العباد.

ولم أجد فيها إلا نصاً واحداً فقط في التاريخ الكبير [١] ، وهو موجود في العلل الكبير ولكن مع بعض الاختلاف – كما سيأتي بيانه – .

وكنت قد جمعتُ تحسينات البخاري سابقاً من كتاب العلل الكبير بتحقيق الأستاذ حمزة ديب مصطفى، ولكني لم أعتمد على ذلك لأني وجدت تحقيقاً آخر للكتاب نفسه قام به السيد صبحي السامرائي مع آخرين ، وظهر لي بالمقارنة أنه أضبط وأدق من تحقيق الأستاذ حمزة الذي سقط من تحقيقه بعض النصوص والعبارات المهمة بالإضافة إلى كثرة الأخطاء المطبعية. لذا اعتمدت على تحقيق السامرائي، ولم أُهمل العزو إلى طبعة حمزة ديب لأنها الأوسع انتشاراً.

وأما التحسينات التي في جامع الترمذي فقد وثقتها من مخطوطة قرئت على الكروخي وهي – فيما أعلم إلى هذا الوقت – أضبط النسخ المخطوطة الكاملة من رواية المحبوبي عن الترمذي وسأوضح ذلك في الباب الثاني – إن شاء الله – .

وكل التحسينات الواردة عن البخاري فمصدرها الإمام الترمذي في كتابيه العلل الكبير والجامع وأغلب ذلك وأكثره من العلل ، وقد وجدت أربعة نصوص نقل فيها الترمذي تحسين

---

(١) انظر (٣٩٠/١).

البخاري ولم أجدها في علله ولا في جامعه أحدها في كتاب معرفة السنن والآثار [١] ، الثـــاني فـــي تهذيب الكمال [٢] ، والثالث في معرفة السنن للبيهقي[٣] ، والرابع في السنن الكبرى [٤]، وقد أدخلتـــها من ضمن النصوص لعدم وجود ما يطعن أو يشكك في ثبوتهما لقوة احتمال وجودهـــا فـــي إحـــدى روايات كتاب الجامع التي لم نطلع عليها أو في نسخة من نسخ العلل الكبير لم يقف عليها أبو طـــالب القاضي الذي رتب كتاب العلل على الأبواب، وترتيبه هو الذي بين أيدينا الآن ولا نعلم عن وجـــود الأصل شيئاً.

وبلغ مجموع النصوص التي ورد تحسين أو استحسان البخاري لها ثمـــان وثلاثيـــن نصـــاً، بعضها يتضمن تحسين أكثر من حديث واحد.

ورغبة مني للتأكد من أنه لم يَفتْني شيئاً من ذلك قارنت ما جمعتُـــه بمـــا ورد فـــي كتـــاب "التصريح بما صحح البخاري في غير الصحيح" للأستاذ عثمان فاضل، فوجدتُ أني قد زدت عليـــه بعدد من النصوص التي فاتته من العلل الكبير وجامع الترمذي، كما أنه وقع في وهم إذ اشتبه عليـــه كلام الترمذي بكلام البخاري فعزى تحسين أحد الأحاديث للبخاري وهو للترمذي كمـــا يظـــهر مـــن سياق النص [٥] .

وبعد ذلك نظرتُ في النصوص المتعلقة بتحسينات البخاري بغرض ترتيبها فوجدتـــها علـــى نوعين:

أولاً: إطلاقه الحسن على الأحاديث.

وهذا على ضربين:

أ – أحاديث صرح بتحسينها وخرجت مخرج الحكم على الحديث.

ب – أحاديث حكم عليها بصيغة "أحسن".

ج – أحاديث لم يصرح بتحسينها ولكن الترمذي نقل عنه استحسانه لها .

---

(١) انظر (١٣/٥١).

(٢) انظر (٢٤/١٣٩).

(٣) انظر (١٣/٥١).

(٤) انظر (١/٤٥٦).

(٥) انظر كتاب التصريح (ص٢١) والنص في جامع الترمذي (٤/ص١٩٣/١٦٧٤).

ثانياً: إطلاقه الحسن على الرواة .

ولم أجد ذلك له إلا في راويين فقط.

وقد وجدت من تعرض لتحسينات البخاري من العلماء قديماً وحديثاً لم يتفقوا علـــى تفسير معنى الحسن عنده واختلفوا في ذلك على ثلاثة آراء:

١- ذكر ابن سيد الناس كلامَ ابن الصلاح أن "الحسن" وجد في كلام أحمــد بــن حنبــل والبخاري ثم عقَّب عليه بقوله: (ولكن لم يذكر الإمام أبو عمرو: هل هو في مصطلح من تقــدم الترمذي كما هو في مصطلحه أو لا؟ بل لعله عند قائليه من المتقدمين يجري مجرى الصحيـــح ويدخل في أقسامه، فإنهم لم يرسموا له رسماً يقف الناظر عنده، ولا عرَّفوا مرادهم منه بتعريـف يجب المصير إليه، ولم يذكر الترمذي في التعريف به ما ذكر حاكياً عن غيره، ولا مشيراً إلـــى أنه هو الاصطلاح المفهوم من كلام من تقدمه، بل ذكر ما ذكر من ذلك حاكياً عن مصطلحه مع نفسه في كتابه الجامع) [١] ، وقال في موضع آخر: (وإشارةُ من أشار إلى أن ما وقع من ذلـــك في كلام أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما، محمول على الصحيح، جديرةٌ بالصحـــة، خليقـةٌ بالعثور على المراد) [٢] .

والظاهر من هذا أن ابن سيد الناس يتوجَّه عنده احتمال أن الحسن عند البخاري وغيره مــن المتقدمين على الترمذي يدخل في معنى الصحيح ويجري مجراه.

٢- ذهب الحافظ ابن حجر -كما نقلتُ عنه آنفاً- أن البخاري استعمل الحســـن بمعنـاه الاصطلاحي عند المتأخرين بقسميه الحسن لذاته ولغيره [٣]، وكذلك السخاوي صــرح بوجــود الحسن لغيره في تحسينات البخاري [٤]، وهذا هو الراجح لـــدى عبدالفتــاح أبوغــدة ومحمــد عوامه[٥]. ووجدتُ البقاعي نقل عن ابن حجر خلاف هذا فقد ذكر عنه أن الحسن عند البخــاري يعني الصحيح [٦] .

٣- يرى فضيلة الشيخ الدكتور: ربيع بن هادي المدخلي أن البخاري لـــم يــرد فيمـــا

---

(١) النفح الشذي (١/١٩٦-٢٠٥).

(٢) المصدر السابق (١/٢٩٦).

(٣) النكت لابن حجر (١/٤٢٦-٤٢٩).

(٤) فتح المغيث (١/٨٢).

(٥) قواعد في علوم الحديث (ص١٠١-١٠٣).

(٦) النكت الوفية (ق٧/ب) وسأنقل نص كلامه في آخر المبحث.

حسنه من أحاديث الحسن الاصطلاحي ، وإنما أطلق الحسن ويريد به الحسن اللغوي فهو إما يستحسن الحديث لغرابته أو لنكارته أو لصحته، وأنه أطلق الحسن على أحاديث ضعيفة وأخرى صحيحة ولم يستعمل الحسن بمعناه الاصطلاحي [١]، وبعد أن استعرض عدداً من تحسينات البخاري، قال في خاتمة ذلك المبحث: (وأعتقد أن بعض هذه الأمثلة المتنوعة عن الإمام البخاري في استعماله لفظ الحسن استعمالاً لغوياً كافٍ لدحض المزاعم القائلة بأن البخاري يطلق الحسن ولا يريد به إلا المعنى الاصطلاحي) [٢] .

وسأرجئ مناقشة هذه الآراء إلى شرح نصوص هذا المبحث، وسأوضح في خاتمة المبحث ما هو الراجح عندي في مراد البخاري من استعماله "الحسن" إن شاء الله .

ولابد قبل أن نبدأ في دراسة تحسينات البخاري من تحديد الطريقة المنهجية التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة، وما هي ركائزها ومميزاتها؟ .

فأما الطريقة المنهجية المناسبة لمثل هذه البحوث هي المنهج الاستقرائي التحليلي، وأهم ركائزه:

١- الاستقراء والتتبع للجزئيات وهي في موضوعنا هنا تحسينات البخاري، فلابد من الاستقصاء والجمع ليتحقق الإلمام والإحاطة بمفردات البحث.

٢- تحليل النصوص بدراستها في ضوء ما أُثِر عن الإمام البخاري من أقوال أخرى في الحديث موضوع الدراسة أو في أقواله في رجال السند ويدخل في ذلك ملاحظة أسلوبه وسياقه في النص نفسه محل الدراسة.

٣- تحليل النصوص بمقارنة أقوال البخاري بغيره ممن هم في طبقة شيوخه ومعاصريه ممن تأثر بهم أو تأثروا به.

٤- تحليل النصوص في الختام بصورة كلية بربطها بمنهج البخاري في التصحيح والتضعيف بل وبمنهجه في علم الحديث بشكل عام حتى يتسنى لنا معرفة مراده بدقة.

وأهم مميزات هذه الطريقة هي الاستيعاب والشمول اللذان ينتج عنهما – بتوفيق الله – الدقة في النتائج، والاطمئنان إلى التفسيرات والترجيحات التي تقدم الحلول للمشكلات العلمية.

وقد رأيت أن من تطرق لمناقشة نصوص البخاري في التحسين اعتمدوا منهجاً ينقصه التكامل والشمولية ذلك أنهم وقعوا في أمرين:

---

(١) انظر كتاب تقسيم الحديث (ص٣٨-٦٦) وقد لخصتُ رأيه من مجمل كلامه على تحسينات البخاري.

(٢) المرجع السابق (ص٦٦).

الأول: لم يستوعبوا نصوص التحسين الواردة عن الإمام البخاري، فمثلاً الحافظ ابن حجر لم يذكر إلا نصين فقط استنبط منهما وقرَّر أن مراد البخاري من الحسن هو المعنى الاصطلاحي، وكذلك الشيخ ربيع بن هادي ذكر أمثلة من تحسينات البخاري ولم يستوعبها .

الثاني: اكتفوا في معرفة مراد البخاري من تحسيناته بأن حكموا على رجال الأسانيد ثم قالوا: هذا حديث حسن لذاته لأن فلاناً صدوق له أوهام، وذاك حديث حسن لغيره لأن فيه فلاناً وهو ضعيف ولكن للحديث شواهد يتقوى بها، وهذا حديث ضعيف وليس له شواهد فتحسين البخاري له من قبيل استعمال الحسن اللغوي ... الخ.

وهذا المنهج لا يسلم من قصور، فإن عدم استقراء نصوص البخاري في التحسين يؤدي بنا إلى عدم الثقة في أي تفسير لمعنى الحسن عنده، كما أن اعتماد معرفة أقوال النقاد في رجال السند وسيلة إلى فهم مراد البخاري من الحسن دون مراعاة لمنهجه بشكل عام تفضي بنا إلى الابتعاد عن الدقة في معرفة مراده، لأننا متى ما سلكنا هذا المسلك غير المتكامل نكون قد أصدرنا أحكامنا على تحسيناته بما استقر لدينا من اصطلاحات، والمطلوب ليس هذا بل شيء آخر، وهو تحديد ومعرفة مراده هو من الحسن، هل أراد به الصحة أم القصور عن درجة الصحيح أم غير ذلك؟

وللتغلب على النقص في هذين الأمرين أرى أنه لابد مما يلي:

١- ضرورة استقصاء النصوص قدر الاستطاعة.

٢- ضرورة تحليل النصوص بالصورة التي وضحتها في الركائز السابق ذكرها بحيث لا يقتصر البحث عن لفظ "حسن" دون الأخذ في الاعتبار أن هناك أموراً شديدة الارتباط بموضوع "الحسن" ترد تحت مسميات وألفاظ أخرى، إذ من المسلم به أن البخاري ومن في عصره لم تستقر عندهم هذه الفروقات بين الحسن لذاته والصحيح لذاته ، وبين الحسن لذاته والحسن لغيره... الخ، لذا كان من الواجب البحث عما يتعلق بهذا الموضوع ولو لم يرد بصيغة "حسن"، ولن يتم لنا ذلك حتى نتعرف ونلم بمنهج البخاري في التصحيح والتضعيف، ومن ذلك مثلاً: هل كل رجال الأسانيد التي صححها من الثقات أم أن منهم من يقصر عن ذلك؟

وهل يستخدم عبارات متعددة في تقوية الأحاديث؟ إلى غير ذلك من أمور في منهج هذا الإمام ستوضح لنا بصورة أدق ما هو مراده من تحسيناته.

وقبل البدء في استعراض نصوص البخاري في التحسين، لا بد من الإشارة إلى بعض القواعد التي سيكثر الاحتياج إليها أثناء تفسير تلك النصوص.

(القاعدة الأولى): إذا تَرجم البخاري في تاريخه الكبير لراوٍ ولم يذكر فيه جرحاً فإنه

يكون عنده ممن يُحتمل حديثه، قال الحافظ الحجة أبو الحجاج المزي في آخر ترجمة عبدالكريم بـن أبي المخارق: (قال الحافظ أبو محمد عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي: بيَّن مسلم جَرْحَـهُ في صدر كتابه، وأما البخاري، فلم يُنبِّه من أمره على شيء، فدل أنه عنده على الاحتمال؛ لأنه قـد قال في "التاريخ" : كلُ من لم أُبين فيه جُرْحَةً فهو على الاحتمـــال، وإذا قلـتُ: فيـه نظـر، فـلا يُحتمل) [1] ، وفي موضع آخر قال ابن يربوع في عثمان بن عمر التيمي: (هو على أصل البخـــاري مُحتمل) [2].

وابن يَرْبوع الإشبيلي الذي نقل هذا النص من كلام البخاري في تاريخه ولد سنة ٤٤٤هـــ وتوفي سنة ٥٢٢هـ وقد قال فيه تلميذه ابن بشكوال: (كان حافظاً للحديث وعللـه، عارفـاً بأسـماء رجاله ونقلته، يُبصر المعدَّلين منهم والمجرحين، ضابطاً لما كتبه، ثقة فيما رواه، وكتب بخطه علمـاً كثيراً، وصحب أبا علي الغساني كثيراً واختصَّ به وانتفع بصحبته، وكان أبو علي يكرمه ويُفضلـه، ويعرفُ حقَّه، ويصفه بالمعرفة والذكاء، وجمع أبو محمد هذا كتباً حِساناً منها: كتاب الإقليد في بيـان الأسانيد، وكتاب تاج الحلية وسراج البُغية في معرفة أسانيد الموطأ، وكتاب لسان البيـان عمـا فـي كتاب أبي نصر الكُلاباذي من الإغفال والنقصان، وكتاب المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج، وغـير ذلك) [3].

وقال ابن الأبَّار فيه : (الحافظ المحقق .. وله تواليف مفيدة وكـان ظـاهري المذهـب) [4]، وقال الذهبي: (الأُستاذ الحافظ المجوِّد الحجة) [5] ، وفتشتُ عن مصنفاته في فـهارس المخطوطـات فلم أقف له على شيء موجود فيا للأسف والحسرة على ضياع مثلها.

وعلى أية حال أردتُ من ذكر كلام أهل العلم في الحافظ ابن يربوع أن أُبين أنه مـن أهـل الاعتناء الشديد بعلم الجرح والتعديل كما يظهر من كلام تلميذه ابن بشكوال ومن أسـماء مصنفاتـه التي تدل دلالة واضحة على تخصصه في هذا الشأن، فنقلُ مثل هذا الحافظ المحقق يُعتـدُّ بـه – إن شاء الله – لعدم وجود طعن في صحة النقل، وإن كان هذا النص غير موجود فـي كتـاب التـاريخ الكبير المطبوع فإني قرأته بأكمله ولم أقف على هذا النص، ومن هنا أصبح من المُلح أن ننظر فـي

---

(١) تهذيب الكمال (١٨/٢٦٥).
(٢) المرجع السابق (١٩/٤١٦).
(٣) الصلة لابن بشكوال (١/٢٨٣).
(٤) المعجم لابن الأبار (ص٢٠٦).
(٥) النبلاء (١٩/٥٧٨).

بعض القرائن التي تجعل ثبوت ذلك النقل ممكناً وغير مدفوع، فمن ذلك:

١-من الاحتمالات القوية جداً أن يكون ابن يربوع الإشبيلي نقل ذلك النص عن البخاري عن إحدى روايات التاريخ الكبير التي لم تُعتمد في النسخة المطبوعة، والأندلسيون[١] يروون كتاب التاريخ الكبير من ثلاثة طرق عن البخاري هي: رواية محمد بن عبدالرحمن بن الفضل الفسوي، ورواية محمد بن سليمان بن فارس الدلال، ورواية محمد بن سهل بن عبدالله المقريء والمطبوع اعتمد في طبعه على عدة نسخ[٢] ولم يذكر المحققون له إلا رواية محمد بن سهل[٣].

ومما يؤكد اختلاف نسخ التاريخ الكبير ورواياته أنه في المطبوع ما صورته: (عبدالرحمن ابن عائش الحميري) [٤] فقط، ووجدت البيهقي يذكر بسنده إلى أبي أحمد محمد بن سليمان بن فارس قال أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: (عبدالرحمن بن عائش الحضرمي، له حديث واحد إلا أنهم يضطربون فيه) [٥]، فهذه الزيادة المهمة وردت في رواية ابن فارس ولم ترد في المطبوع فإما سقطت من إحدى النسخ أو من رواية ابن سهل المقريء أو يكون البخاري حذفها، ولكن الشاهد أن هناك زيادات وإضافات في روايات أو نسخ التاريخ الكبير.

ومما يؤكد ذلك أن ابن القطان الفاسي نقل عن البخاري أنه: (قال في كتابه "الأوسط" : كل من قلتُ فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه) [٦] ، والتاريخ المطبوع باسم "الصغير" يطلق عليه "الأوسط" كما حقق ذلك غير واحد من الباحثين ولا يوجد هذا النص فيه، ولكن المطبوع من رواية زنجويه بن محمد النيسابوري عن البخاري ، وابن القطان ينقل ذلك النص من رواية الخفاف عن البخاري، يقطع بذلك ويؤكده قول الحافظ ابن حجر معلقاً على نقل الذهبي لتلك الكلمة من طريق ابن القطان، قال: (وهذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبدالله بن محمد الخفاف عن البخاري) [٧]، وقد وجدتُ هذا النص في رواية الخفاف [٨] .

---

(١) فهرست ابن خير الإشبيلي (ص٢٠٤-٢٠٥).
(٢) انظر التاريخ الكبير (٢/٣٩٨-٤٠٠) و(٨/٤٥٦) خاتمة الطبع.
(٣) انظر التاريخ الكبير (١/٣،٢).
(٤) التاريخ الكبير (٥/٢٥٢).
(٥) الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٨٠).
(٦) بيان الوهم والإيهام (ق١٥٩/ب).
(٧) لسان الميزان (١/٢٠).
(٨) رواية الخفاف (ق٢٣٠/ب، ٢٥٧/ب).

ورواية الخفاف للتاريخ الأوسط موجودة في الظاهرية وعندي صورة منها، وقد قال العلامة محمد ناصر الدين الألباني: (وهي غير المطبوعة في الهند ... وبين النسختين تباين كبير في المقدمة والخاتمة، وما بين ذلك، وإن كان ترتيبها على السنين) [١] ، وقد قارنت بين التاريخ الصغير المطبوع وهو كما أسلفت من رواية زنجويه، وكتاب "التاريخ" برواية الخفاف عن البخاري فاتضح أن مادة الكتاب واحدة ولكن رواية الخفاف تتميز بزيادات مهمة لا توجد في الرواية الأخرى كما أن المطبوع فيه عدم دقة في إيراد التراجم وتداخل بعكس رواية الخفاف، وسأضرب مثالاً واحداً يتبين فيه الفرق بين الروايتين، ورد في المطبوع: (وتوفي يعقوب بن حُميد ، يقال: ابن كاسب المدني، سكن مكة أول سنة إحدى وأربعين أو آخر أربعين) [٢] يعني بعد المئتين، وفي رواية الخفاف المخطوطة ذكر الكلام السابق ثم زاد: (قيل له – يعني البخاري – يعقوب بن كاسب، ما تقول فيه؟ قال: نحن لم نر إلا خيراً، فيه بعض سهولة، وأما في الأصل صدوق، قال أبو محمد الخفاف: قال محمد بن يحيى – يعني الذهلي – : ليس بصدوق في الأصل، وكان حَدَّث عنه ثم ضرب عليه، فقال: كتبتُ عنه ثم سقط) [٣] وكل هذا النص غير موجود في المطبوع.

وبما تقدم يقوى الظن بأن ما نقله ابن يربوع من كلام للبخاري يكون وجده في رواية من روايات التاريخ الكبير أو في نسخة من نسخه، والرجلُ كما ذكروا عنه من أهل التحقيق والإتقان والشهرة بالضبط.

٢- رأيت البخاري استعمل مصطلح "الاحتمال" الذي ذكره في كلمته السابقة، فقد قال في ضعفائه الصغير: في عبدالله بن أبي لبيد المدني (وهو محتمل) [٤]، وعبدالملك بن أعين: (يحتمل في الحديث) [٥]، وعبدالوهاب بن عطاء الخفاف: (ليس بالقوي عندهم ... وهو محتمل) [٦]، ومُجِل بن مُحرز الضبي: (قال يحيى القطان: لم يكن بذاك . قال ابن عيينة: لم يكن بالحافظ، وهو محتمل)[٧].

ووجدته يقول في كتابه "القراءة خلف الإمام" في عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله المدني:

---

(١) المنتخب من مخطوطات الحديث للألباني (ص٢٣٠).

(٢) التاريخ الصغير (٢/٣٤٣).

(٣) التاريخ للبخاري برواية الخفاف (ق٢٨٨/ب) – لم يذكر عليه "الأوسط" ولا "الصغير" مما يدل على أنها من إضافات الذين جاؤوا بعد البخاري.

(٤) الضعفاء الصغير (ص٦٩).

(٥) المصدر السابق (ص٧٦).

(٦) المصدر السابق (ص٨٠).

(٧) المصدر السابق (ص١١٧).

(وليس هو ممن يُعتمد على حفظه، إذا خالف من ليس بدونه، وكان عبدالرحمن ممن يُحتمل في بعض) [١] ، وقد قال عنه أيضاً في العلل الكبير للترمذي: (هو ثقة) [٢] وقال في التاريخ الكبير : (ربما وهم) [٣].

فهذا الاصطلاح يستعمله البخاري ولا يعني به التوثيق المطلق كما ظهر لنا من النصوص الخمسة السابقة، وإنما يقوله في حق الرجل الذي له أوهام ولا يسقط حديثه ويضعف مطلقاً، وربما كانت قريبة الشبه بمرتبة "صدوق يخطئ" والله أعلم.

وعلى أية حال فإن استعمال البخاري للفظة "الاحتمال" مما يدل على أن ليس في النص الذي نقله ابن يربوع ما يُستنكر أو يخالف منهج البخاري واستعمالاته للمصطلحات.

٣-من خلال اطلاعي على كتاب التاريخ الكبير لاحظت أن نصوص البخاري في تعديل الرواة وتوثيقهم قليلة جداً بل نادرة، إذا ما قورنت بنصوصه التي ينتقد فيها الرواة بمثل قوله "فيه نظر"، و"منكر الحديث" ، و"لا يتابع عليه"، و"لم يصح حديثه" ونحو هذه العبارات النقدية التي فيها طعن وجرح لبعض الرواة.

وكنتُ قبل أن أطلع على ما نقله ابن يربوع أُسائل نفسي: لماذا يكثر البخاري من جرح الرواة، ولا يكاد يوثق في تاريخه الكبير الكثير من ثقات المحدثين ومشاهيرهم؟ فلما وقفتُ على كلامه تجلى لي منهجه وتبين الأمر.

ولعل في هذه الأمور ما يجعل القلب يركن إلى ثبوت الكلام الذي نُقل عن البخاري في بيان منهجه في كتابه التاريخ الكبير.

ويظهر أن قول البخاري: "ومن لم أُبين فيه جُرحةً فهو على الاحتمال" يدخل فيه الثقة ومتوسط الحفظ وكل راوٍ ضُعِّف ولم يشتد ضعفه، ويوضح الأمر أكثر ويُفسِّر مقصوده أنه قد قال: (كل من لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه)، فغير المحتمل عنده من يترك هو الرواية عنده، وكل من تميز صحيح حديثه من سقيمه فهو يروي عنه وهو المحتمل عنده فيما يظهر لي.

والقاعدة السابقة لم أر من نبَّه عليها، وإنما رأيت لبعض المشتغلين بالحديث وهو الشيخ

---

(١) جزء القراءة (ص٣٨-٣٩).

(٢) العلل الكبير (ص١٧٩).

(٣) التاريخ الكبير (٥/٢٥٨).

عبدالفتاح أبو غدة رسالة [1] يذهب فيها إلى أن الرجل إذا سكت عنه المتكلمون في الرجال كالبخاري وأبي حاتم وابن عدي وغيرهم يعد سكوتهم توثيقاً له، وهذا كلام فيه نظر وقد تولى غير واحد من الباحثين الرد على الشيخ عبدالفتاح، ولم أر أحداً من الطرفين وقف على نص البخاري السابق ، وهو فيما أظن يحسم النزاع إذ إن لفظ الاحتمال لا يعني التوثيق المطلق، بل هو – أعني النص السابق المروي عن البخاري – أشبه ما يكون بقول أبي داود في سننه: (وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض) [2] ، ولا يخفى أن حديثنا عن البخاري فقط ولا يدخل ابن أبي حاتم أو غيره معنا هنا.

(القاعدة الثانية): الانتقاء من حديث الراوي المتكلم فيه، ركيزة من أهم ركائز منهج البخاري في علم الحديث، يدل على ذلك قوله في عدة مواطن: (كل من لا يُعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه شيئاً) .

فمن ذلك قوله في أيوب بن عتبة: (كان أيوب لا يُعرف صحيح حديثه من سقيمه، فلا أُحدِّث عنه، وضعَّف أيوب بن عتبة جداً) [3] .

وقوله في زمعة بن صالح: (ذاهب الحديث ، لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه) [4] ، وقال في موضع آخر: (هو منكر الحديث، كثير الغلط... ولا أروي عنه شيئاً، وما أراه يكذب ولكنه كثير الغلط) [5] .

وقال في أبي معشر المديني نجيح مولى بني هاشم: (ضعيف لا أروي عنه شيئاً، ولا أكتب حديثه، وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه، لا أروي عنه ولا أكتب حديثه، ولا أكتب حديث قيس بن الربيع) [6] .

وقال في غياث بن إبراهيم: (وغياث ذهب حديثه، ولا يُعرف صحيحُ حديثه من غيره) [7].

---

(١) مضمنة في تعليقه على كتاب الرفع والتكميل (ص٢٣٠-٢٤٨) وعنوانها: "سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجرح ولم يأت بمتن منكراً يُعدُ توثيقاً".

(٢) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص٢٧-٢٨).

(٣) العلل الكبير (ص٣٥).

(٤) المصدر السابق (ص٣٨٩).

(٥) المصدر السابق (ص١٥٨).

(٦) المصدر السابق (ص٣٩٤).

(٧) التاريخ الصغير (٢/١٧٩).

وقال : (محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى صدوق، إلا أنه لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه، وضعّف حديثه جداً) [١] .

وقال في عبدالرحمن بن إسحاق المدني: (عبدالرحمن ربما روى عن الزهري ثم أدخل بينه وبين الزهري غيره ولا نعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا؟) [٢] ، وقال أيضاً: (وغير معلوم صحيح حديثه إلا بخبر بين) [٣] أي حتى يصرح بالتحديث.

وقال في زيادة جاء بها أبو خالد الأحمر في متن حديثٍ : (ولا يُعرف هذا من صحيح حديث أبي خالد الأحمر، قال أحمد: أراه كان يُدلس) [٤] ، وقال: (أعلم الناس بالثوري يحيى بن سعيد لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه) [٥] .

وكل هذه النصوص السابقة تدل على أن مفهوم صحة الحديث عام يدخل فيه:

١- التأكد من أن ذلك الحديث قد صح سماع ذلك الراوي له عمن يرويه عنه، فلا يكون دلسه ولا يكون ذلك الراوي ممن يقبل التلقين فيحدث بما ليس بحديثه ونحو ذلك.

٢- الحديث الذي يخطيء فيه الراوي أو يهم فيه ويُخالف من هو أولى منه لا يُقال فيه إن ذلك من صحيح حديثه، لأنه عُلم خطؤه وأنه حديث غير محفوظ.

والبخاري يذكر في تلك النصوص منهجاً أسسه والتزم به لا سيما في قوله السابق: (كل رجل لا أعرفُ صحيح حديثه من سقيمه، لا أروي عنه ولا أكتب حديثه)، ففي هذا بيان واضح أن ذلك قاعدة كُلية عنده، وقد سار على هذه القاعدة في صحيحه فأخرج لبعض الرواة المتكلم فيهم ولكنه لم يُخرج إلا ما عَلِم هو أنه من صحيح حديث ذلك المتكلم فيه، ومثال ذلك عبدالله بن صالح كاتب الليث، قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري : (إن الذي يورده - يعني البخاري - من أحاديثه صحيح عنده قد انتقاه من حديثه) [٦] ، وكذلك إسماعيل بن أبي أويس ذكر ابن حجر أن البخاري لم يخرج عنه إلا ما كان من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله [٧] .

ويؤكد ذلك قول الحافظ ابن عبدالهادي: (وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه، فإنهم

(١) العلل الكبير (ص٣٩٢).
(٢) جزء القراءة خلف الإمام (ص٤).
(٣) المصدر السابق (ص٤٠).
(٤) المصدر السابق (ص٦٥).
(٥) الكامل لابن عدي (١/١١١).
(٦) هدي الساري (ص٤٣٥).
(٧) هدي الساري (ص٤١٠).

يدعون من حديثه ما تفرد به، وينتقون ما وافق فيه الثقات ، وقامت شواهده عندهم) [١] .

وذكر الحافظ ابن القيم كلاماً جيداً يعيب فيه صنيع بعض المتأخرين في الرواة المتكلم فيهم، فقال: (يعرضُ لمن قَصُرَ نقده وذوقه عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن نوعان من الغلط، نُنبِّه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما.

أحدهما: أن يرى رجلاً قد وثق وشُهِد له بالصدق والعدالة، أو خُرِّج حديثه في الصحيح، فيجعل كل ما رواه على شرط الصحيح، وهذا غلط ظاهر، فإنه إنما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلة، والشكوك، والنكارة ، وتوبع عليه، فأما مع وجود ذلك أو بعضه فإنه لا يكون صحيحاً ولا على شرط الصحيح، ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه، عَلِم إمامته وموقعه من هذا الشأن .

النوع الثاني من الغلط: أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه، وضُعِّف في شيخ أو في حديث فيجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجده كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم، وهذا أيضاً غلط، فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط، لا يوجب التضعيف لحديثه مطلقاً، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد، واعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات) [٢] .

وقال في إخراج الإمام مسلم في صحيحه لمطر الوراق: (ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب، ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلِط فيه، فغلِط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعَّف جميع حديث سيئ الحفظ ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقةُ مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن) [٣] ومنهم البخاري فإن هذا الكلام منطبق عليه أيضاً.

وبهذا يعلم أن المتكلم فيه قد يصحح له متى ما عُلِم أن ذلك الحديث من صحيح حديثه.

(القاعدة الثالثة): أن البخاري لا يرد السند المضعف إذا كانت المعاصرة ثابتة بيقين ولمدة ليست بالقصيرة، ثم حفت بذلك السند قرينة تدل على قوة احتمال اللقاء كأن يُدرك سعيد بن الحارث المدني خارجة بن زيد المدني أكثر من أربعين سنة، وهما يسكنان بلداً واحدة فمثل هذا لا

---

(١) نصب الراية (٢/٤٨٠).
(٢) الفروسية (ص٦٢).
(٣) زاد المعاد (١/٣٦٤).

يرده البخاري لثبوت المعاصرة وظهور قوة احتمال اللقاء، ولكن شريطة أن لا يوجد ما يدفع احتمال اللقاء وأن لا يكون ما يُروى بذلك السند فيه نكارة أو مخالفة.

دليلنا على ذلك أن البخاري أخرج بسنده إلى يوسف بن عبداالله بن الحارث قال: (كنتُ عند الأحنف بن قيس، وهو يوسف بن أُخت محمد بن سيرين.

وعبداالله بن الحارث – أبو الوليد – ، روى عن عائشة وأبي هريرة، ولا نُنكر أن يكون سمع منهما لأن بين موت عائشة والأحنف قريب من اثنتي عشرة سنة) [١] .

فلو كان سماع عبداالله بن الحارث ثابتاً عن عائشة وأبي هريرة لم يقل: (ولا ننكر أن يكون سمع منهما)، يدل على هذا أن البخاري قال في تاريخه الكبير: (عبداالله بن الحارث أبو الوليد البصري، هو الأنصاري، نسيب ابن سيرين عن عائشة وابن عباس، روى عنه عاصم الأحول وخالد...) [٢] ولاحظ قوله: (عن عائشة) ولم يقل كما هي عادته في الحرص على إثبات سماعات الرواة: "سمع عائشة" ، فدل هذا على أن سماع عبداالله بن الحارث من عائشة لم يثبت عنده، ولذا قال: (ولا نُنْكِر ..) يقصد مع عدم وجود السماع أو ما يثبت اللقاء، فإنا لا ننكر أن يكون عبداالله بن الحارث سمع منهما؛ لأن ابنه المسمى يوسف ثبت أنه جالس الأحنف بن قيس، والأحنفُ مات بعد عائشة باثنتي عشر سنة، وهي رضي االله عنها ماتت قبل أبي هريرة بقليل، ومن كان ابنه رجلاً مدركاً للأحنف بن قيس ؛ فهو بلا ريب قد أدرك زمن عائشة وأبي هريرة بيقين، ويؤكد ذلك بل ويقطع به أن البخاري ذكر بسنده عن ابن سيرين أنه قال: (حجَّ بنا أبو الوليد عبداالله بن الحارث، ونحن ولد سيرين سبعة، فمر بنا على المدينة، فأدخلنا على زيد بن ثابت فقال: هؤلاء ولد سيرين، فقال زيد: هذان لأم، وهذان لأم ، وهذا لأم، فما أخطأ ، وكان يحيى أخو محمد لأمه) [٣] .

ويستفاد من هذا أن أبا الوليد عبداالله بن الحارث أكبر من ابن سيرين، وأنه ثبت لقاؤه لزيد ابن ثابت رضي االله عنه المتوفى سنة أربع وخمسين كما ذكر البخاري عن ابن المديني [٤] ، ولا خلاف بين المحدثين أن ابن سيرين قد سمع من أبي هريرة [٥] ، وابن سيرين ولد لسنتين بقيتا من

---

(١) التاريخ الصغير (١٨٧/١) وتصحفت "نُنكر" إلى "نفكر" وأصلحتها من الطبعة الهندية (ص٨١) ومن مخطوطة الظاهرية (ق٩٨/ب) وهي من رواية الخفاف، والمطبوع من رواية زنجويه كلاهما عن البخاري.

(٢) التاريخ الكبير (٦٤/٥).

(٣) المصدر السابق (٦٥/٥)، وهذه القصة أخرجها أيضاً الخطيب في تاريخ بغداد (٣٣٢/٥-٣٣٣) ومدار سندها على سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بها وهذا سند صحيح.

(٤) التاريخ الصغير (١٢٨/١).

(٥) انظر التاريخ الكبير (٩٠/١) وتاريخ بغداد (٣٣٣/٥)، والعلل لأحمد (٢٤٠/١،٣٥١).

خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه [١] ، ويظهر بوضوح بما سبق أن عبدالله بـن الحـارث قـد عاصر عائشة وأبا هريرة رضي الله عنهما معاصرة طويلة؛ لأنه أكبر من ابن سيرين كمـا يظـهر من قوله: (حجَّ بنا...) ، ولهذه القرائن القوية قال البخاري: إنه لا ينكر أن يكون سمع مـن عائشـة وأبي هريرة مع أنه لم يثبت عنده أنه لقيهما، ولكن قال ذلك لأن المعاصرة ثابتة بيقين ولمدة طويلـة ومن الثابت أيضاً دخوله للمدينة قبل وفاتهما في حياة زيد بن ثابت رضي الله عنهم كما في قول ابـن سيرين: "فمر بنا على المدينة...".

والمتأمل في النص السابق لا يخفى عليه مدى نفاسته وأهميته، ولم أر من أشار إليه أو ذكره في كتب المصطلح أو في الكتب التي تناولت منهج البخاري قديماً وحديثاً، فلله الحمد على ما تفضـل به، وهناك أدلة وشواهد أخرى من كلام البخاري تؤكد هذه القاعدة المهمة، وقد أفردت لها فصلاً فـي أُطروحتي للماجستير [٢] عنوانه: "هل قوَّى البخاري أحاديث لم يثبت فيها اللقاء؟" فمن رغـب فـي الاستزادة أمكنه الرجوع إليه.

وقد وقفتُ مؤخراً على نصٍ لابن رجب فيه تأكيد لما ذكرته فقد قال: (البخاري لا يـرى أن الإسناد يتصل بدون ثبوت لقي الرواة بعضهم لبعضٍ خصوصاً إذا روى بعض أهل بلدٍ عن بعـضِ أهل بلدٍ ناءٍ عنه، فإن أئمة أهل الحديث ما زالوا يستدلون على عدم السماع بتباعد بلدان الرواة) [٣] .

وفي قوله "خصوصاً" إشارة بدلالة مفهوم المخالفة إلى أنه قد يقبل ما رواه راو من بلدٍ هـي بلد المروي عنه نفسها، ويضاف إلى ذلك وجود المعاصرة والسلامة من التدليس وعدم وجود مـانع من احتمال اللقاء، وانتفاء النكارة أو المخالفة.

(النص الأول): قال الترمذي: (سألت محمداً، قلتُ: أي الروايات في صلاة الخوف أصح؟ فقال: كل الروايات عندي صحيح، وكلٌ يستعمل، وإنما هو على قدر الخوف إلا حديث مجاهد عـن أبي عياش الزرقي فإني أراه مُرسلاً.

وحديث سهل بن أبي حثمة هو حديث حسن، وهو مرفوع رفعه شعبة عن عبدالرحمـن بـن القاسم.

---

(١) التاريخ الكبير (٩١/١).

(٢) عنوانها: موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السـند المعنعـن بيـن المتعـاصرين (ص١٤١-١٥٧).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٣٧/١).

وحديث عبدالله بن شقيق عن أبي هريرة حسن.

وحديث عروة بن الزبير عن أبي هريرة حسن) (١) .

حديث سهل أخرجه البخاري في صحيحه (٢) قال: حدثنا مُسدَّد، حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوَّات عن سهل بن أبي حثمة قال: (يقوم الإمام مستقبل القبلة، وطائفةٌ منهم معه، وطائفةٌ من قبل العدو، وجوهُهم إلى العدو...) الحديث في صفة صلاة الخوف. ثم أتبعه البخاري فقال: حدثنا مُسدد، حدثنا يحيى عن شعبة عن عبدالرحمن ابن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوَّات عن سهل بن أبي حثمة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** مثله.

حدثني محمد بن عبيدالله، حدثني ابن أبي حازم عن يحيى سمع القاسم أخبرني صالح بن خوات عن سهلٍ حدثه قوله.

وقد نص البخاري أن كل الروايات عنده صحيحة ثم حسَّن حديث سهل هذا، وأخرجه في صحيحه ونص هنا على أن الراجح عنده أنه مرفوع كما رواه شعبة، فاتضح بجلاء أنه أطلق الحسن على الحديث الذي هو عنده صحيح من أعلى درجات الصحة(٣) لأنه خرَّجه في كتابه الصحيح ، كما واتفق معه مسلم والترمذي وابن خزيمة على تصحيح هذا الحديث (٤)أما حديث عبدالله بن شقيق عن أبي هريرة ، فقد رواه عبدالصمد بن عبدالوارث قال: حدثني سعيد بن عُبيد الهُنائي قال: حدثنا عبدالله بن شقيق العقيلي قال: حدثني أبي هريرة أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** نزل بين ضَجْنَان وعُسفان فحاصر المشركين... فذكر الحديث في صفة صلاة الخوف (٥) .

والحديث ظاهر فيه الاتصال، فعبدالصمد، ثقة احتج به البخاري في صحيحه (٦)، وسعيد ابن

---

(١) العلل الكبير (ص٩٨)، وفي الأخرى (١/٣٠٢).

(٢) صحيح البخاري (٤١٣١).

(٣) انظر هدي الساري (ص٤٣٥).

(٤) أخرجه أحمد (٣/٤٤٨) والدارمي (١/٣٥٨) ومسلم (٨٤١) وأبو داود (١٢٣٩) وابن ماجه (١٢٥٩) والترمذي (٥٦٦) والنسائي (٣/١٧٠، ١٧١، ١٧٨) وابن خزيمة (١٣٥٦، ١٣٥٨) والبيهقي (٣/٢٥٣).

(٥) أخرجه أحمد (٢/٥٢٢) والترمذي (٣٥٣٠) والنسائي (٣/١٧٤) وابن حبان (٧/١٢٣).

(٦) انظر تهذيب الكمال (١٨/٩٩-١٠٢).

عبيد وثقه ابن معين [١] وابن حبان [٢] ، وقال البزار [٣] : ليس به بأس، فقال أبو حـاتم [٤]: شـيخ، وقال الدارقطني [٥] : صالح. وعبدالله بن شقيق، ثقة بالاتفاق [٦] .

وهذا الحديث صححه الترمذي – كما في بعض النسخ [٧] ، وابن حبان، وواضح من سـياق النص أن البخاري حكم على هذا الحديث بالصحة في قوله: (كل الروايات عندي صحيح) ثـم قـال: حسن، مما يدل أن الحسن عنده يأتي مرادفاً للصحيح، مع التسليم بأن الصحيح درجات تتفاوت مـن حيث القوة.

وأما حديث عروة بن الزبير عن أبي هريرة فقد رواه [٨] عبدالله بن يزيد المقريء، ثنا حيـوة ابن شريح وابن لهيعة – وبعضهم حذف ابن لهيعة منه – قالا: ثنا أبو الأسود يتيم عروة أنـه سـمع عروة بن الزبير يحدث عن مروان بن الحكم أنه سأل أبا هريرة: "هل صليت مع رسـول الله **صلـى الله عليه وسلم** صلاة الخوف؟ فقال أبو هريرة: نعم، فقال: متى؟ قال: عام غـزوة نجـد..." وذكـر الحديث في صفة صلاة الخوف، وقد علقه البخاري في صحيحه [٩] .

وتابعهما محمد [١٠] بن إسحاق فقال: حدثني محمد بن عبدالرحمن بن نوفل – وكان يتيماً فـي حجر عروة بن الزبير – عن عروة بن الزبير قال: سمعت أبا هريرة ومروان بن الحكم يسأله عـن صلاة الخوف... فذكر الحديث بنحو الأول.

وأبو الأسود ثقة احتج به البخاري، وأخرج له عن عـروة [١١] ، وعـروة إمـام مشـهور

---

(١) من كلام ابن معين رواية الدقاق (ص٦٩).

(٢) الثقات (٣٥٢/٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٦٢/٢).

(٤) الجرح والتعديل (٤٧/٤).

(٥) سؤالات البرقاني (ص٣٣).

(٦) انظر تهذيب الكمال (٩١/١٥-٩٢).

(٧) انظر تحفة الأشراف (١٣٥/١٠-١٣٦) وتحفة الأحوذي (٣٩٤/١) وأما المطبوع ففيه: (حسن غريب).

(٨) أخرجه أحمد (٣٢٠/٢) وأبو داود (١٢٤٠) والنسائي (١٧٣/٣) صحيح ابن خزيمة (١٣٦١)، الطحاوي فـي شرح المعاني (٣١٤/١) والأوسط لابن المنذر (٣٥/٥) والحـاكم (٣٣٨/١-٣٣٩) والبيـهقي فـي الكـبرى (٢٦٤/٣).

(٩) فتح الباري (٧/ص٤٩١/٤١٣٧).

(١٠) أخرجه ابن خزيمة (١٣٦٢) وابن حبان (١٣١/٧).

(١١) انظر تهذيب الكمال (٦٤٥/٢٥-٦٤٨).

بالإتقان والثقة احتج به البخاري، وأخرج له عن مروان بن الحكم [١] وعن أبي هريرة ، ومروان بن الحكم احتج به البخاري [٢] ، ولم يذكر له صحبة في تاريخه بل قال: (ســمع عثمـان بـن عفـان وبُسرة) [٣] ، ونقل عنه أنه قال: (لم ير النبي **صلى الله عليه وسلم**) [٤] ، وقد عيب علـى البخـاري احتجاجه بمروان لقتله طلحة بن عبيدالله يوم الجمل، ولما بدر منه من أعمال سوء حين وثب علـى الخلافة بالسيف [٥] ، واعتذر ابن حجر عن البخاري (بأن مروان كان متأولاً في قتله لطلحة رضـي الله عنه، كما أن البخاري إنما أخرج أحاديث عن رجالٍ سمعوا منه وهو أمير على المدينة قبـل أن يبدو منه ما بدا حين نازع ابن الزبير على الخلافة ، وقد قال عروة : كـان مـروان لا يُتـهم فـي الحديث ، واعتمد مالك على حديثه ورأيه) [٦] ، وعروة سمع الحديث من أبي هريـرة ، كمـا هـو ظاهر من رواية ابن إسحاق وإنما ورد اسم مروان لأنه كان حاضراً المجلس وسـأل أبـا هريـرة وتكلمت عليه هنا لظاهر الإسناد الأول أن عروة يرويه عن مروان.

وهذا الحديث متصل على مذهب البخاري في الاحتجاج بالسند المعنعن، وهذا ظـاهر فـي سماعات رواة السند، كما أن رجال الحديث أبا الأسود وعروة احتج بهم البخاري في صحيحه، بـل هذا الحديث على شرط البخاري، وقد صححه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم.

ويظهر بجلاء أن مراد البخاري من تحسينه لهذا الحديث أنه صحيح عنده لأنه قـال: (كـل الروايات عندي صحيح، وكل يُستعمل..) ثم حكم في السياق نفسه بأن هذا الحديث حسن، فدل هـذا على أنه يطلق الحسن على الحديث الذي يصححه.

وفي النص السابق رد بليغ على ما في كتاب تنقيح الأنظار [٧] مـن أن البخـاري لا يحتـج بالحسن؛ لأن البخاري هنا صرح بأن كل الأحاديث صحيحة وتستعمل، ثم حكم على ثلاثة منها بأنـها حسنة فهذا احتجاج صريح بالحديث الحسن عنده لا يأباه إلا مكابر.

(النص الثاني) : قال الترمذي: (حدثنا قتيبة، حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطـاء

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٢٠/١٣،١٥-٢٥).

(٢) المصدر السابق (٢٧/٣٨٧-٣٨٩).

(٣) التاريخ الكبير (٧/٣٦٨).

(٤) التهذيب (١٠/٩٢).

(٥) المرجع السابق.

(٦) هدي الساري (ص٤٦٦) بتصرف يسير.

(٧) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/١٨٠).

عن صفوان بن يعلي عن أبيه سمعت النبي **صلى الله عليه وسلم** يقرأ على المنبر: "**ونادوا يا مالك**".
سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وهو حديث ابن عيينـــة الـــذي ينفـــرد به) (١) .

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (٢) قال: حدثنا علي بن عبـــدالله المدينـــي، حدثنـــا سفيان ابن عيينة ... ، وفي موضع (٣) آخر قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، وفي موضع (٤) آخـــر قـــال: حدثنا حجاج بن منهال جميعهم عن سفيان بن عيينة – به.

وهذا الحديث صححه بإخراجه له في صحيحه وحكم عليه بالحسن، فهذا دليل قوي على أنـــه أراد بالحسن هنا صحة الحديث، وقد اتفق معه الإمام مسلم في تصحيحه (٥) وكذلك الترمذي(٦) قـــال: حسن صحيح غريب.

وقد قال فضيلة الدكتور ربيع بن هادي مبيناً رأيه في مراد البخـــاري مـــن تحســـينه لـــهذا الحديث: (هذا الحديث في غاية الصحة وقد أخرجه في صحيحه كما عرفت، والظاهر أن البخـــاري أطلق عليه الحسن لأنه من أفراد سفيان ، فالحسن هنا بمعنى الفرد الغريب، ومن الغرائب مـــا هـــو صحيح ومنه غرائب الصحيحين) (٧).

والراجح عندي أنه أراد بالحسن هنا الصحة لا الغرابة لأنه قال بعد تحسينه : (وهو حديـــث ابن عيينة الذي ينفرد به) وحمل الكلام على التأسيس أولى من التوكيد، ولو قلنا إنـــه أراد الغرابـــة لكان في كلامه تكرار ، نعم لو قال: (هذا حديث غريب، انفرد به سفيان) لما كان في الكلام تكـــرار لأنه يكون بذلك بين موضع الغرابة، لكن أن يقول حسن ثم يبين انفراد ابن عيينة بالحديث فالظـــاهر لي من هذا السياق أن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث وليس لأي غرض آخر والله أعلم.

وعلى أية حال فإن تصحيح البخاري لهذا الحديث، يوضح بجلاء أنه يطلـــق الحســـن علـــى الحديث الصحيح عنده.

---

(١) العلل الكبير (ص٨٨)، والطبعة الأخرى (٢٧٥/١).
(٢) صحيح البخاري (٣٢٣٠).
(٣) صحيح البخاري (٣٢٦٦).
(٤) صحيح البخاري (٤٨١٩).
(٥) صحيح مسلم (٨٧١).
(٦) جامع الترمذي (٥٠٨) وأخرج هذا الحديث غيرهم كالحميدي في مسنده (٧٨٧) وأحمد (٢٢٣/٤) وأبـــو داود (٣٩٩٢) ، والنسائي في الكبرى (٤٥٤/٦) والبيهقي في الكبرى (٢١١/٣) وغيرهم .
(٧) تقسيم الحديث (ص٦١).

(النص الثالث): قال الترمذي: (وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: حديث عبدالرحمن ابن كعب عن جابر بن عبدالله في شهداء أحد هو حديث حسن) (١).

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث الليث عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: (كان النبي **صلى الله عليه وسلم** يجمعُ بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد... الحديث) (٢) .

وأخرج مرة حديث ابن المبارك (٣) عن الليث وقال بعده : (وأخبرنا الأوزاعي عن الزهري عن جابر بن عبدالله ... الحديث بنحوه وقال سُليمان بن كثير: حدثني الزهري، حدثني من سمع جابراً رضي الله عنه .

وهذا الحديث تكلم فيه النسائي فقال: (لا نعلم أحداً من ثقات أصحاب الزهري تابَع الليث على هذه الرواية ، واختُلِفَ على الزهري فيه) (٤) ، وقال الدارقطني : (وأخرج البخاري حديث الليث عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب عن جابر كان يجمع بين قتلى أحد، ويُقدِّم أقرأهم، قال: رواه ابن المبارك عن الأوزاعي عن الزهري مرسلاً عن جابر، وقال سليمان بن كثير عن الزهري حدثني من سمع جابراً، وقال معمر عن الزهري عن ابن أبي صعير عن جابر، وهو مضطرب) (٥) ورد عليه ابن حجر فقال: (أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب، مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن يُفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمى في رواية الليث، وتحمل رواية معمر على أن الزهري سمعه من شيخين، وأما رواية الأوزاعي المرسلة فقصَّر فيها بحذف الواسطة، فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه، وقد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه، وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع انقطاعها؛ لأن الحديث عنده عن عبدالله – بن المبارك – عن الليث والأوزاعي جميعاً عن الزهري، فأسقط الأوزاعي عبدالرحمن بن كعب، وأثبته الليث، وهما في الزهري سواء قد صرحا جميعاً بسماعهما له منه، فقبلت زيادة الليث لثقته، ثم قال بعد ذلك: ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عمن سمع جابراً، وأراد بذلك إثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر فيه في الجملة، وتأكيد رواية الليث بذلك، ولم يرها علة توجب اضطراباً ... والبخاري لا يعل

---

(١) العلل الكبير (ص١٤٦)، والأخرى (٤١١/١).

(٢) صحيح البخاري (١٣٤٣)، (١٣٤٥)، (١٣٤٦)، (١٣٤٧)، (١٣٥٣)، (٤٠٧٩) .

(٣) صحيح البخاري (١٣٤٨).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٦٣٥/١).

(٥) التتبع للدارقطني (ص٣٦٧-٣٦٨).

الحديث بمجرد الاختلاف) [١] .

وهذا تحقيق رائع يبين سبب تصحيح البخاري للحديث رغم ما قيل فيه، ولا شك أن البخاري أراد بالحسن هنا صحة الحديث، لأنه أدخل هذا الحديث في صحيحه وهو لا يدخل فيه على سبيل الاحتجاج إلا ما كان من أعلى درجات الصحة.

(النص الرابع): قال أبو عيسى: (وسألت محمداً عن حديث أحمد بن حنبل عن غُنْدَر عن شعبة عن حبيب بن الشهيد عن ثابت عن أنس: "أن النبي **صلى الله عليه وسلم** صلى على قبر بعدما دُفِن".

فقال : هو حديث حسن.

قال محمد: حدثنا أحمد بن واقد، حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس : "أن النبي **صلى الله عليه وسلم** صلى على قبر"، وأما سليمان – بن حرب – وهؤلاء فإنما كان عندهم عن حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة.

قال: وحديث أبي هريرة هو حديث حسن) [٢] .

حديث أنس رواه جمع من الأئمة [٣] في مصنفاتهم عن غُندر محمد بن جعفر به ، وهو ثقة من أثبت الناس في شعبة احتج به البخاري وأخرج له عن شعبة [٤] ، وشعبة إمام لا يُسأل عنه، وحبيب بن الشهيد ثقة ثبت بالاتفاق وقد احتج به البخاري في صحيحه [٥] ، وثابت البناني ثقة ثبت بالاتفاق أيضاً واحتج به البخاري وأخرج له عن أنس [٦].

فرجال هذا الحديث رجال البخاري، وهو متصل على شرطه في اتصال السند المعنعن، فشعبة ثبت أنه لقي حبيباً [٧] ، وحبيبٌ سمع ثابتاً على مقتضى القاعدة التي أصلها يحيى بن سعيد القطان حينما قال: (كلُ شيء يحدثُ به شعبةُ عن رجلٍ ، فلا تحتاجُ أن تقول عن ذاك الرجل: إنه

---

(١) هدي الساري (ص٣٧٤).
(٢) العلل الكبير (ص١٤٦-١٤٧)، وفي الأخرى (٤١٣/١).
(٣) أخرجه أحمد (١٣٠/٣) ومسلم (٩٥٥) وابن ماجه (١٥٣١) والأوسط لابن المنذر (٤١٢/٥) وابن حبان (٣٥٣/٧) والدارقطني (٧٧/٢) والبيهقي في الكبرى (٤٦/٤).
(٤) انظر تهذيب الكمال (٥/٢٥-١٠).
(٥) المصدر الساق (٣٧٨/٥-٣٨٠).
(٦) المصدر السابق (٣٤٢/٤-٣٤٩).
(٧) العلل لأحمد (١٢٩/٢) .

سمع فلاناً ؟ قد كفاك أمره) [١] ، وهذه قاعدة نفيسة جداً وعظيمة النفع، يُفزع إليـــها حيـــن يرهقنـــا البحث عن سماع بعض الرواة فلا نجده، ويقوي احتمال السماع أن حبيباً مات سنة خمس وأربعيـــن وهو ابن ست وستين [٢] ، وثابت مات سنة سبع وعشرين ومئة، وهـــو ابـــن ســـت وثمـــانين [٣] ، وكلاهما من البصرة وقد تعاصرا نحواً من ثمان وأربعين سنة.

وهذا الحديث صححه مسلم وابن حبان، وقصد البخاري من تحسينه له أنه صحيح محفـــوظ من حديث ثابت، وهذا ظاهر بجلاء من حال رجال السند فجميعهم من كبار الثقات، ولا أظنـــه أراد بالحسن هنا الغرابة؛ لأن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث لاسيما وأن ثابتاً روي عنـــه هـــذا الحديث مرة عن أنس، ومرة عن أبي رافع عن أبي هريرة، وكلام البخاري كان موجهاً إلـــى ذلـــك ليبين الراجح من الروايتين، كما أننا لاحظنا في مراتٍ عديدة أن البخاري إذا أراد أن يبين مواضـــع الانفراد في الأحاديث يأتي بكلامٍ واضحٍ محدد، لذا أستبعد أنه أراد بالحسن هنا الحســـن اللغـــوي أو الغرابة.

وأما حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة فقد أخرجه البخـــاري فـــي صحيحه [٤] ، وحكم عليه هنا بأنه حسن، وهذا دليل بيِّن على أنه يطلـــق الحســـن علـــى الحديـــث الصحيح، بل على الحديث الذي هو في أعلى درجات الصحة عنده كما هو معلوم من شـــرطه فـــي كتابه "الصحيح".

والبخاري بتحسينه لهذين الحديثين يشير إلى أن الراجح عنده أن ثابتاً يحدِّث بـــهذا الحديـــث عن أنس، وعن أبي رافع عن أبي هريرة وكلا الحديثين محفوظ عنه.

(النص الخامس): قال الترمذي: (قال محمد: وحديث أنس في هذا الباب حسن.

حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة سمعت قتادة يُحدِّث عن أنس بـــن مالك عن النبي **صلى الله عليه وسلم**: "أنه أُتي برجُل قد شَرِب الخمـــر، فضربـــه بجريدتيـــن نحـــو الأربعين، وفعله أبوبكر، فلما كان عمر استشار الناس؟ فقال عبدالرحمن بن عوف: كأخفِ الحـــدود

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٦٢).

(٢) تهذيب الكمال (٥/٣٨٠).

(٣) المصدر السابق (٤/٤٣٨).

(٤) صحيح البخاري (٤٥٨، ٤٦٠) (١٣٣٧).

فأمر به عمر) [١] .

حديث أنس هذا أخرجه [٢] في صحيحه قال: (حدثنا حفص بن عمر، حدثنا هشام عن قتـــادة عن أنس أن النبي **صلى الله عليه وسلم**. وحدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا قتادة عن أنس بـــن مـــالك رضي الله عنه أن النبي **صلى الله عليه وسلم** ضربَ في الخمر بالجريد والنعـــال، وجلـد أبوبكـــر أربعين).

وساقه في باب [٣] آخر من طريق مسلم، حدثنا هشام، حدثنا قتادة ... فساقه بمثل الذي قبله.

وقد اتفق مسلم [٤] معه في إخراج هذا الحديث في صحيحه وأخرجه مـــن طريقـــي شـــعبة وهشام ولكن متنه أتم بمثل ما ذكره الترمذي آنفاً ، وقال ابن حجر: (ذكر طريق شعبة عن قتادة ولـــم يسق المتن، وتحول إلى طريق هشام عن قتادة فساق المتن على لفظه... ، وأما لفظ شعبة فأخرجـــه البيهقي في الخلافيات من طريق جعفر بن محمد القلانسي عن آدم شيخ البخاري فيـــه بلفـــظ...) [٥] فذكره بنحو ما ذكره الترمذي عن محمد بن جعفر عن شعبة.

ولا يحتاج هذا الحديث إلى مزيد شرح وتفصيل في رجاله واتصاله؛ لأن مراد البخاري مـــن تحسينه ظهر لنا بجلاء حيث أخرج الحديث في صحيحه، فتبين أنه يطلق الحســـن علـــى الحديـــث الصحيح الذي يخرجه في كتابه "المسند الجامع الصحيح"، وشرطه فيه من أعلى شروط الصحة كمـــا هو مقرر ومعلوم لدى أهل هذا الفن، وليس في الحديث غرابة أو انفراد لـــيرد احتمـــال أنـــه عنـــى بتحسينه إياه التفرد، وذلك لأن قتادة مكثر عن أنس فلا يعد تفرده غريباً كما أنه يروى عن قتادة مـــن عدة أوجه.

(النص السادس): قال الترمذي: (حدثنا محمد بن بشار، حدثنا معاذ بن هانيء أبو هـــانيء اليشكري [٦] ، حدثنا جهضم بن عبدالله عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام عـــن عبدالرحمن بن عائش الحضرمي أنه حدثه عن مالك بن يخامر السكسكي عن معاذ بن جبل رضـــي

---

(١) العلل الكبير (ص٢٣١-٢٣٢)، وفي الطبعة الأخرى (٢/٦٠٦، ٦٠٧) وقع تقديم لحديث آخـــر علـــى حديـــث أنس، والذي في التحقيق هو الأصوب والأنسب.

(٢) صحيح البخاري (٦٧٧٣).

(٣) صحيح البخاري (٦٧٧٦).

(٤) صحيح مسلم (١٧٠٦).

(٥) فتح الباري (١٢/٦٣) ط دار المعرفة.

(٦) تحرف في المطبوع إلى 'حدثنا معاذ بن هانيء حدثنا أبو هانيء اليشـــكري' وصوبتـــه مـــن العلـــل الكبـــير (ص٣٥٦) وتحفة الأشراف (٨/٤١٥).

الله عنه قال: احتُبِس عنَّا رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ذات غداة عن صلاة الصُبح حتـــى كِدنـــا نتراءى عينَ الشمس، فخرج سريعاً فثوَّب [١] بالصلاة، فصلى رسول الله **صلـــى الله عليـــه وســـلم**، وتجوز في صلاته، فلما سلَّم دعا بصوته قال لنا: على مصافكم كما أنتم انفتل إلينا ثم قال: أما إنـــي سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة: إني قمت من الليل فتوضأت وصليت ما قـــدّر لـــي فنعســـت فـــي صلاتي حتى استثقلت فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة فقال: يا محمد، قلت: لبيـــك ربِّ، قال: فيمَ يختصم الملأ الأعلى؟ قلت : لا أدري... الحديث .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقـــال: هذا حديث حسن صحيح...) [٢].

وقد ذكر الترمذي [٣] أن الوليد بن مسلم روى هذا الحديث فقال: حدثني عبدالرحمن بن يزيـد ابن جابر، حدثنا خالد بن اللجلاج قال: حدثني عبدالرحمن بن عائش الحضرمي قال: سمعتُ رســـول الله **صلى الله عليه وسلم** يقول: "رأيت ربي أو قال أتاني ربي في أحسن صورة فقال: فيـــم يختصـــم الملأ الأعلى يا محمد..." الحديث.

وفي العلل الكبير [٤] قال الترمذي: (سألت محمداً عن هذا الحديث فقـــال: عبدالرحمـــن بـــن عائش لم يدرك النبي **صلى الله عليه وسلم**، وحديث الوليد بن مسلم غير صحيح، والحديث الصحيـــح ما رواه جهضم بن عبدالله عن يحيى بن أبي كثير حديث معاذ بن جبل هذا).

والذي يعنينا هو حديث معاذ الذي رواه جهضم [٥] بن عبدالله عن يحيى به.

وأول شيء يتوجه النظر إليه في هذا الحديث هو حكم البخاري، هل قال: (حســـن صحيـــح) كما في جامع الترمذي، أم أنه قال: (صحيح) كما في العلل الكبير وبعض نسخ الجامع [٦] ؟

والمثير للشك أن تركيب "حسن صحيح" ، يندر وروده من أحدٍ من النقاد قبل الترمذي، مـــع أن الترمذي في جامعه نقل في حديث حمنة بنت جحش رضي الله عنها في المستحاضة أن البخـــاري قال فيه : "حسن صحيح"، ولكن وجدته في العلل الكبير نقل قوله: "حسن" فقط، كما أنني وجدته قـــال

---

(١) أي أمر بإقامتها.

(٢) الجامع للترمذي (٣٢٣٥)، ولم أجد هذا الحديث في نسخة الكروخي (ق ٢١٨/أ) ولكن ذكره المزي في التحفـة (٤١٥/٨) وكذا ابن حجر في النكت الظراف.

(٣) العلل الكبير (ص٣٥٦) وذكر الحديث في جامعه (٣٦٩/٥).

(٤) العلل الكبير (ص٣٥٦-٣٥٧).

(٥) أخرجه أحمد (٢٤٣/٥) وابن خزيمة في التوحيد (٥٤٠/١-٥٤٢)، والروية للدارقطني (ص٣١١-٣١٣).

(٦) في تحفة الأحوذي (١٠٨/٩) قال البخاري : "صحيح" بدون حسن.

في الجامع في حديث ابن عباس في التختم في اليمين عن البخاري "حسن صحيح"، ولكني وجدته في مخطوطة الجامع التي رواها الكروخي قال: "حسن" بدون صحيح.

ولكن في حديث معاذ السابق وجدتُ عدداً من النقول تدل على ثبوت ذلك النقل عن البخاري في عدد من نسخ الجامع القديمة فمن ذلك: وجدتُ الحافظ أبا عمرو بن الصلاح يقول: (وجدتُ في أصل الحافظ أبي حازم العبدوي (١) بكتاب الترمذي في حديث معاذ: "**فيم يختصم الملأ الأعلى**" سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال: هذا حديث حسن صحيح) (٢) .

ووجدته أيضاً في عارضة الأحوذي (٣) لابن العربي ، وفي اختيار (٤) الأولى لابن رجب ، والنكت الظراف (٥) لابن حجر ، ولا أستبعد أن يكون الترمذي تصرف في عبارة البخاري ونقلها بالمعنى ولكن لم أجد ما يشهد لهذا الاحتمال إلا قوله في علله الكبير عنه: "والحديث الصحيح ما رواه جهضم..." ، ولكن يحتمل أيضاً أنه تصرف في عبارته واختصرها، لذلك أرى أن ما نقله في الجامع لا يوجد ما يدفعه.

إذا تقرر ذلك فإن حكمه ظاهر فيه بجلاء اقتران الحُسن بالصحة، وأنه يريد صحة الحديث عنده، ولكن يُشكل على ذلك أمران:

أولهما: أن البخاري قال في عبدالرحمن بن عائش أحد رواة السند: (له حديث واحد إلا أنهم يضطربون فيه) (٦) .

وثانيهما: أن يحيى بن أبي كثير ذكر بعض النقاد أنه لم يسمع من زيد بن سلام، وعلى فرض سماعه منه، فهو مدلس ولم يصرح بسماعه منه، فالحديث بذلك يكون منقطعاً.

أما بالنسبة للإشكال الأول فأقول: إن المستقر عند المتأخرين أن الحديث إذا كان فيه اختلاف وأمكن ترجيح أحد طرقه فلا يقال فيه إنه مُضطرب أو بمعنى أدق ترتفع علة الاضطراب عنه،

---

(١) هو الحافظ عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبدويه النيسابوري من كبار الحفاظ توفي سنة سبعة عشر وأربعمئة – انظر تاريخ بغداد (٢٧٢/١١) والنبلاء (٢٣٣/١٧).

(٢) النكت للزركشي (٤٧٢/٢-٤٧٣).

(٣) عارضة الأحوذي (١٠٩/١٢).

(٤) اختيار الأولى شرح حديث اختصام الملأ الأعلى (ص٣٧).

(٥) النكت الظراف (٤١٥/٨).

(٦) تهذيب الكمال (٢٠٢/١٧) وقد سقط هذا القول من التاريخ الكبير المطبوع (٢٥٢/٥) وهو في الأسماء والصفات للبيهقي بسنده إلى البخاري (ص٣٨٠) والسند يوضح أنه من كتاب التاريخ الكبير لأنه من رواية ابن فارس عن البخاري وهو أحد رواة التاريخ الكبير.

ولكن الذي أعرفه من منهج البخاري في ذلك أنه يطلق اصطلاح الاضطراب على بعض الأحاديث ثم يرجح أحد الطرق، فكأن مقصده أن الحديث فيه اضطراب إلا ذلك الطريق فهو الصحيح، من ذلك قوله: (وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوفاً) (١) ، وكذلك حديث عبدالرحمن ابن عائش فقد اختلف عليه فيه اختلافاً كثيراً كما بينه الدارقطني (٢) وابن حجر (٣) ، ولذلك قال البخاري: "إنهم يضطربون فيه"، ولكن لم يمنعه ذلك من ترجيح طريق جهضم السابقة لأنها الأقوى والأصح، وبهذا يعلم أن الاضطراب عند البخاري في حديثٍ لا يمنع تصحيح أحد طرقه.

وبالنسبة للإشكال الثاني: فقد قال يحيى بن معين: (لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلام ، وقَدِم معاوية بن سلاَّم عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير [منه]، أخذ كتابه عن أخيه، ولم يسمعه، فدلَّسه عنه) (٤) .

وقال ابن خزيمة: (يحيى بن أبي كثير – رحمه الله – أحد المدلسين، لم يخبر أنه سمع هذا من زيد بن سلام) (٥) .

ولكن خالفهما آخرون فقال الأثرم: (قلت لأبي عبدالله – أحمد بن حنبل – : يحيى بن أبي كثير سمع من زيد بن سلام؟ قال: ما أشبهه، وأما من جده أبي سلام فقد قال حسين المعلم أخرج إلينا يحيى بن أبي كثير صحيفة لأبي سلام، فقلنا: سمعت من أبي سلام؟ قال: لا، قلت: من رجل سمعه من أبي سلام؟ قال: لا) (٦) .

وقال أبو حاتم : (قد سمع منه) يعني يحيى من زيد (ثنا أبو توبة عن معاوية – يعني ابن سلام – قال: قال يحيى : قد كان [أخوك] (٧) يجيئنا فنسمع منه) (٨) .

---

(١) العلل الكبير (ص١١٨).
(٢) العلل للدارقطني (٦/٥٤-٥٧).
(٣) الإصابة (٢/٤٠٥-٤٠٧).
(٤) تاريخ ابن معين (٢/٦٥٢).
(٥) التوحيد (١/٥٤٦).
(٦) جامع التحصيل (ص٢٩٩).
(٧) في الأصل [أبوك] وهذا خطأ لأنهم متفقون على أنه لم يسمع من أبي سلام وهو جد معاوية، وكذلك لم أجد له رواية عن سلام بن أبي سلام فتعين أن المقصود هو زيد بن سلام أخو معاوية وقد ثبت سماعه منه بلا شك.
(٨) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٨٧).

والصحيح أن يحيى بن أبي كثير سمع من زيد عدة أحاديث كما في صحيح مسلم [١]، بل وصرح بسماعه لهذا الحديث منه كما ورد في مسند الإمام أحمد من طريق أبي سعيد عبدالرحمن بن عبدالله مولى بني هاشم وهو ثقة، وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل في أكثر الروايات عنه [٢].

والغالب أن البخاري بتصحيحه لهذا الحديث يرجح سماع يحيى من زيد كما هو قول شيخه أحمد بن حنبل.

وهذا الحديث من طريق جهضم قواه الإمام أحمد بن حنبل [٣] والترمذي [٤] وأبو حاتم [٥] والدارقطني [٦] والبيهقي [٧] .

وسند هذا الحديث متصل على مذهب البخاري، فقد صرّح كل راوٍ بسماعه من الآخر كما ورد عند أحمد في المسند والدارقطني في كتاب الرؤية، وتصحيح البخاري له دال على ثقة رجاله عنده فلا حاجة لإطالة الكلام عليهم مع وجود تصريحه بصحة الحديث.

(النص السابع): قال الترمذي: (حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا معلى بن منصور عن عبدالله بن جعفر المخرمي عن عثمان بن محمد الأخنسي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي **صلى الله عليه وسلم "لعن المُحِلَ والمحلَّلَ له"**.

فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وعبدالله بن جعفر المخرمي صدوق ثقة، وعثمان بن محمد الأخنسي ثقة، وكنت أظن أن عثمان لم يسمع من سعيد المقبري) [٨] .

هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة [٩] في مصنفاتهم عن عبدالله بن جعفر به.

---

(١) انظر صحيح مسلم مع شرح النووي (٣/٩٩) (٦/٣٣٥).
(٢) تهذيب الكمال (١٧/٢١٨-٢١٩).
(٣) الكامل لابن عدي (٦/٢٣٤٤).
(٤) جامع الترمذي (٥/٣٦٩).
(٥) العلل لابن أبي حاتم وفيه قال أبو حاتم: (وهذا أشبه من حديث ابن جابر).
(٦) العلل للدارقطني (٦/٥٦) وقال: (رواه يحيى بن أبي كثير فحفظ إسناده).
(٧) الأسماء والصفات للبيهقي (ص٣٨٠).
(٨) العلل الكبير (ص١٦١)، (١/٤٣٧).
(٩) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/٢٩٦) وأحمد (٢/٣٢٣)، وابن الجارود في المنتقى (٦٨٤)، والبيهقي في الكبرى (٧/٢٠٨).

#رجال السند #

عبدالله بن جعفر المخرمي، وثقه البخاري هنا، وهو ثقة عند كثيرين وليس بـه بـأس عند آخرين [١] ، وشذ ابن حبان فقال: (كان كثير الوهم ... فاستحق الترك) [٢] ، وتعقبه الذهبـي فقـال: (وقد أسرف ابن حبان وبالغ ... كيف يُترك وقد احتج مثل الجماعة بـه سـوى البخـاري، ووثقـه أحمد؟!!) [٣] ، ونص البخاري في تاريخه [٤] أنه سمع عثمان الأخنسي.

عثمان بن محمد الأخنسي، وثقه البخاري هنا، وكذلك ابن معين، وأما ابن المدينـي فقـال: روى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أحاديث مناكير، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وقـال ابن حبان في ثقاته: يعتبر حديثه من غير رواية المخرمي عنه [٥] ، وألمح البخـاري هنـا إلـى أن عثمان سمع عن سعيد المقبري.

سعيد بن أبي سعيد المقبري، احتج البخاري بروايته عن أبي هريرة في صحيحه [٦] ، قـال ابن حجر: (صاحب أبي هريرة، مجمع على ثقته) [٧] ، وذكر البعض أنه اختلط قبـل موتـه بـأربع سنين [٨]، ولكن قال الذهبي : (ثقة حجة، شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط) [٩] ، وقال: (ما أحسـب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط) [١٠] ، (ولا يوجد له شيء منكر) [١١] ، (ولذلك احتج به مطلقـاً أربـاب الصحاح) [١٢] ، ولما ذكر ابن حجر من صرح باختلاطه قال: (وأنكر ذلك غـيرهم) [١٣] ، ويغلـب

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (٥/١٧٢-١٧٣).

(٢) كتاب المجروحين (٢/٢٧).

(٣) النبلاء (٧/٣٢٩).

(٤) التاريخ الكبير (٥/٦٢).

(٥) جميع هذه الأقوال في تهذيب التهذيب (٧/١٥٢).

(٦) انظر تهذيب الكمال (١٠/٤٦٦، ٤٦٨).

(٧) هدي الساري (ص٤٢٥).

(٨) المرجع السابق.

(٩) الميزان (٢/١٣٩، ١٤٠).

(١٠) المرجع السابق.

(١١) النبلاء (٥/٢١٧).

(١٢) تاريخ الإسلام (١٢١-١٤٠هـ) (ص١١٧).

(١٣) هدي الساري (ص٤٢٥).

على ظني أن عثمان سمع منه قديماً فقد ذكره الذهبي في الطبقة الثالثة عشر [١] ، وهم من مات بين سنة إحدى وعشرين إلى سنة ثلاثين ومئة، وهي نفس طبقة المقبري، ويشهد لقدمه ما ذكره الواقدي [٢] من أن عثمان بن محمد كان أحد عشرة فقهاء علماء كانوا يجلسون مجلساً يعرفون به، وكانت سنهم واحدة، وسماهم، ومنهم سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف [٣] وصالح بن كيسان [٤] وهما ممن ولد بين سنة خمسين إلى سنة خمس وخمسين، والمقبري في قول الأكثرين مات سنة ثلاث وعشرين ومئة، فعلى قول من قال باختلاطه يكون بدأه الاختلاط سنة تسعة عشر ومئة، ومن هنا ملتُ إلى ترجيح سماع عثمان بن محمد منه قبل اختلاطه – إن كان قد اختلط بالفعل – لقدم عثمان.

فهذا الحديث متصل على مذهب البخاري في الاحتجاج بالسند المعنعن، ورجاله موثقون عنده، وقد قواه ابن الجارود بإخراجه له في منتقاه، وصححه الزيلعي [٥] .

ويظهر لي أن مراد البخاري من تحسينه أنه حديث ثابت صحيح عنده، كما هو ظاهر من توثيقه الصريح لرجاله في نفس السياق الذي حسن فيه الحديث، كما أن المتن محفوظ عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من وجهٍ آخر من حديث عبدالله بن مسعود مرفوعاً صححه الترمذي [٦] وابن القطان [٧] وابن دقيق العيد [٨]، مما يؤكد ثبوت الحديث وصحته.

ويستفاد من النص السابق فائدة عزيزة، وهي أن البخاري صرح بتوثيق رجال ذلك الحديث مع تحسينه له، مما يؤكد أن البخاري لا يخص الحسن برواية الراوي الذي خف ضبطه – كما هو اصطلاح المتأخرين –، وأنه يطلق الحسن على حديث الراوي الثقة، مما يدل على أن الحسن عنده

---

(١) تاريخ الإسلام (١٢١-١٤٠هـ)(ص١٧٦).

(٢) طبقات ابن سعد – التكملة – (٢٧١).

(٣) انظر طبقات ابن سعد – التكملة – (ص٢٠٥) وقد ولد سنة ٥٥هـ.

(٤) انظر تهذيب الكمال (٨٢/١٣) قال ابن المديني وابن معين وأبو حاتم: هو أسن من الزهري رأى ابن عمر وابن الزبير، فعلى هذا تكون سنة ولادة صالح سنة خمسين أو قبلها بقليل لأن الزهري ولد سنة خمسين أو واحد وخمسين وقبل اثنين وخمسين ، وأما قول الحاكم إن صالحاً مات وهو ابن مئة ونيف وستين سنة فقوله ظاهر البطلان جداً، رده الذهبي في النبلاء (٤٥٦/٥).

(٥) نصب الراية (٢٤٠/٣).

(٦) جامع الترمذي (٤٢٨/٣-٤٢٩).

(٧) التلخيص الحبير (١٧٠/٣).

(٨) المرجع السابق.

ليس في رتبة أدنى من الحديث الصحيح، مع التسليم المطلق بأن الأحاديث الصحيحة تتفاوت منازلـها من حيث القوة.

(النص الثامن): قال الترمذي: (حدثنا عباس بن محمد حدثنا عبدالوهاب بن عطاء حدثنـا إسرائيل عن زيد بن عطاء بن السائب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله قال قال رسـول الله صلى الله عليه وسلم: **"غفر الله لرجُلٍ كان قبلكم، كان سهلاً إذا باع، سهلاً إذا اشـترى، سـهلاً إذا اقتضى".**

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن) [١] .

هذا الحديث أخرجه عدد من أصحاب المصنفات [٢] الحديثية في كتبهم عن عبدالوهاب به.

وقد أخرج البخاري [٣] الحديث في صحيحه من طريق أبي غسان محمد بن مُطـرّف قـال حدثني محمد بن المنكدر عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **"رحم الله رجلاً سـمحاً إذا باع ، وإذا اشترى، وإذا اقتضى".**

وهذه متابعة قوية لزيد بن عطاء بن السائب، وقد قال فيـه أبـو حـاتم : (شـيخ، وليـس بالمعروف) [٤] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٥] وذكر حديثه الذي معنا ، وقد روى عنه أربعة، ولـم أجد له ترجمة عند البخاري في التاريخ الكبير، وقد صحح الترمذي حديثه هذا فقال: (حسن صحيـح غريب من هذا الوجه) [٦] ، ولا شك أن في هذا تقوية لحاله.

ولا أدري هل سمع زيد من ابن المنكدر أم لا؟ ولم أجد ما أستدل به على معاصرتـه لـه،

---

(١) العلل الكبير (ص١٩٧)، والأخرى (١/٥٣١-٥٣٢).

(٢) أخرجه أحمد (٣/٣٤٠) والترمذي (١٣٢٠)، والبيهقي في الكـبرى (٥/٣٥٧-٣٥٨) وفـي شـعب الإيمـان (٥/٢٦٩)(٧/٥٣٦) والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/٦٠).

(٣) الحديث في صحيح البخاري (٢٠٧٦)، وأخرجه أيضاً من هذه الطريق: ابن ماجه (٢٢٠٣) والطـبراني فـي الصغير (٦٧٢) وابن حبان في صحيحـه (١١/٢٦٧)، والبيـهقي فـي الكـبرى (٥/٣٥٧) وفـي الشُعب (٥/٢٦٩)(٧/٥٣٦).

(٤) الجرح والتعديل (٣/٥٧٠).

(٥) الثقات (٦/٣١٦).

(٦) الجامع للترمذي (٣/٦١٠) وفيه (صحيح حسن غريب) وفي نسـخة الكروخـي (ق ٩٦/أ): (غريـب حسـن صحيح) والمثبت أعلاه من تهذيب الكمال (١٠/٩٠) وتحفة الأشراف (٢/٣٥٩) وهو الأصوب لموافقته عـادة الترمذي في مثل هذا التركيب.

وهو ابن عطاء بن السائب المحدث المشهور، ولكن لم أجد له رواية عن أبيه، كما أنه من الكوفة وابن المنكدر مدني، لهذا يغلب على ظني أن البخاري حسَّن الحديث؛ لأنه محفوظ من وجهٍ آخر صحيح عن ابن المنكدر به، مما يدل على قوة حديث زيد هذا وأنه حفظه، ولعل البخاري لم يتكلم في سماع زيد من ابن المنكدر لوجود متابعة تامة تجعل ذلك الانتقاد من تحصيل الحاصل.

وهذا الحديث صححه الترمذي كما تقدم ، وقال الشيخ الألباني: (إسناده حسن رجاله ثقات غير زيد هذا ... ذكره ابن حبان في الثقات ، وقد روى عنه جمع) (١) ، وأما أبو حاتم الرازي فقال: (هو عندي منكر، رواه بعض الثقات عن محمد بن المنكدر قال: بلغني أن النبي **صلى الله عليه وسلم**، قال : ولم يذكر جابراً) (٢) ، كما استنكر حديث محمد بن مطرف الذي أخرجه البخاري في صحيحه.

ولا أدري ما وجه استنكار أبي حاتم لحديث محمد بن مطرف الذي صححه البخاري؟، فإنه قد رواه عنه اثنان من الثقات هما: علي بن عياش (٣) شيخ البخاري، وعثمان بن سعيد بن كثير الألهاني (٤) ، ومحمد بن مطرف ثقة (٥) حتى عند أبي حاتم نفسه، فتصحيح البخاري لحديثه هو الراجح إن شاء الله .

ويظهر لي أن مراد البخاري من تحسينه لحديث زيد بن عطاء السابق، أن الحديث عنده من صحيح حديث زيد بن عطاء، يشهد لهذا متابعةُ محمد بن مطرف التي تؤكد أن زيداً لم يخطيء في هذا الحديث ولم يُخالف، وبهذا نعلم أن تحسينه هنا يُطابق ما اصطلح على تسميته "بالصحيح لغيره".

(النص التاسع): قال الترمذي: (حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري حدثنا الأشعث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة قالت: "**نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم** عن التَّبَتُّل".

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: حديث الحسن عن سمرة محفوظ، وحديث الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة هو حسن.

---

(١) السلسلة الصحيحة (٣/١٧٨).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/٣٨٤).
(٣) انظر تخريج الحديث.
(٤) انظر تخريج الحديث.
(٥) انظر الجرح والتعديل (٨/١٠٠) وتهذيب الكمال (٢٦/٤٧٢).

قال محمد: وقد رُوي عن سعد بن هشام عن عائشة موقوفاً) [١] .

هذا الحديث يُروى من عدة [٢] طرق عن الأشعث بن عبدالملك الحُمراني به.

رجال السند

- أشعث ، قال البخاري: (سمع الحسن) [٣] ، (وقال لي علي: حدثنا معاذ عن أشعث كل شيء حدثتك سمعته من الحسن إلا أربعة أحاديث ...) [٤] فذكرها وليس فيها حديث النهي عن التبتل، وقال البخاري: (وكان يحيى – القطان –، وبشر بن المفضل، ومعاذ بن معاذ، يثبتون الأشعث الحمراني) [٥] ، وكان يحيى بن سعيد القطان حسن الرأي فيه جداً فقد قال: (لم أدرك أحداً من أصحابنا، هو أثبتُ عندي من أشعث بن عبدالملك) [٦] ، وقال: (لم ألق أحداً يحدّث عن الحسن أثبت من أشعث بن عبدالملك) [٧] ، وهو ثقة [٨] ، ولم يُصِب ابن حجر في عده من المدلسين [٩] لقوله السابق أنه لم يسمع من الحسن أربعة أحاديث، ولم يذكره أحد من أهل الحديث المتقدمين في المدلسين.

- الحسن بن أبي الحسن البصري، هو الإمام العلم المشهور المتفق على ثقته وجلالته، احتج به البخاري في صحيحه، وسماعه من سعد بن هشام صحيح كما نص عليه ابن المديني [١٠] ، وهو موصوف بالتدليس [١١] ، ولكن البخاري لم يُشر هنا إلى ما يدل على توقفه في قبول عنعنته؛ لأنه فيما يظهر لي يرى أنه متى صح سماع الحسن البصري من الرجل الذي يروي عنه، تُحمل باقي رواياته الأخرى المعنعنة على الاتصال حتى يثبت العكس، يؤكد ذلك أن البخاري قال في حديث الحسن عن سمرة مرفوعاً "من قتل عبده قتلناه" : (كان علي بن المديني يقول بهذا الحديث،

---

(١) العلل الكبير (ص١٥٤)، (١/٤٢٤).

(٢) أخرجه أحمد (٦/١٢٥، ١٥٧، ٢٥٢)، والنسائي (٦/٥٨-٥٩) والدارمي (٢/١٣٣).

(٣) التاريخ الكبير (١/٤٣١-٤٣٢).

(٤) المصدر السابق .

(٥) المممصدر السابق.

(٦) انظر تهذيب الكمال (٣/٢٨٠).

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق (٣/٢٨٤-٢٨٥).

(٩) تعريف أهل التقديس (ص٥٣).

(١٠) علل ابن المديني (ص٥٧).

(١١) تعريف أهل التقديس (ص٥٦).

وأنا أذهب إليه) (١)، والحسن إنما سمع من سمرة حديث العقيقة، إلا أن علي بن المديني ومعه البخاري يريان أن هذا كافٍ في إثبات سماع الحسن من سمرة، قال البخاري بعد أن أخرج تصريح الحسن بأنه سمع حديث العقيقة من سمرة: (قال علي: وسماع الحسن من سمرة صحيح، وأخذ بحديثه : من قتل عبده قتلناه) (٢) وكذلك البخاري قال: (سماع الحسن من سمرة صحيح) (٣) ، مع العلم أن أكثر الحفاظ على أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة فقط كما نقل ذلك البيهقي عنهم (٤) .

وكذلك رواية الحسن عن أبي بكرة لم تثبت من طريق صحيح إلا في حديث "إنّ ابني هذا سيّدٌ، ولعل الله أن يُصلح به بين فئتين من المسلمين" ، قال علي بن المديني: (إنما صح عندنا سماع الحسن عن أبي بكرة بهذا الحديث) (٥) ، وأخرج البخاري الحديث في صحيحه ثم قال في آخره: (قال لي علي بن عبدالله: إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث) (٦) ، وقد احتج البخاري في صحيحه بعدة أحاديث للحسن عن أبي بكرة معنعنة وانتقده الدارقطني في ذلك وقال: (وأخرج البخاري أحاديث للحسن عن أبي بكرة: منها الكسوف، ومنها زادك الله حرصاً ولا تعد، ومنها لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة، ومنها ابني هذا سيد، والحسن لا يروي إلا عن الأحنف عن أبي بكرة) (٧) .

فظهر بهذا أن البخاري يقبل عنعنة الحسن ويحتج بها متى ما صح سماعه عمن يروي عنه ولو لمرة واحدة، وهو يخالف بهذا عدداً من المتأخرين الذين يردون كلَ حديث لم يصرح الحسن فيه بالتحديث، والظاهر لي من تصرف البخاري في مرويات الحسن الآنفة أنه لا يراه مدلساً وإنما ثقة يرسل.

- سعد بن هشام بن عامر الأنصاري، ثقة، احتج البخاري بروايته عن عائشة في صحيحه (٨)، وقال في تاريخه: (سمع عائشة) (٩) .

---

(١) العلل الكبير (ص٢٢٣)، (٢/٥٨٨).
(٢) التاريخ الكبير (٢/٢٩٠).
(٣) العلل الكبير (ص٣٨٦)، (٢/٩٦٣).
(٤) السنن الكبرى (٥/٢٨٨).
(٥) التاريخ الصغير (١/١٢٢).
(٦) صحيح البخاري (٢٧٠٤).
(٧) التتبع (ص٢٢٢-٢٢٣).
(٨) التعديل والتجريح (٣/١١٠٧) وتهذيب الكمال (١٠/٣٠٧).
(٩) التاريخ الكبير (٤/٦٦).

وهذا الحديث مع حديث الحسن عن سمرة قال فيـهما الـترمذي: (يُقـال : كـلا الحديثيـن صحيح) [١] .

وقال أبو حاتم الرازي: (قتادة أحفظ من أشعث، وأحسب الحديثين صحيحين، لأن لسعد بــن هشام قصة في سؤاله عائشة عن ترك النكاح يعني التبتل) [٢] .

وقال النسائي: (قتادة أثبت وأحفظ من أشعث، وحديث أشعث أشبه بالصواب) [٣] .

وهذه النصوص قاضية بتقوية رواية أشعث بن عبدالملك وأنها محفوظة عن الحســن، وقـد روى بعض أصحاب الحسن هذا الحديث عنه عن سعد أنه دخل على عائشة وســألها عــن التبتـل فقالت: "لا تتبتل" فجعلوا الحديث موقوفاً عليها، روى ذلك المبارك بن فضالة [٤] ، والحصيــن بـن نافع المازني [٥] ، والمبارك متكلم فيه [٦] ، وأما الحصين [٧] فهو ثقة ولكنه لم يلازم الحسن ويكــثر عنه كما هو حال أشعث بن عبدالملك ، كما أن الراوي عنه أبو سعيد مولى بني هاشم، وثقــه أحمـد وابن معين [٨] ولكن أحمد قال في رواية عنه : (كان كثير الخطأ) [٩] .

والظاهر من تحسين البخاري لحديث الأشعث وذكره بأن الحديث روي عن عائشة موقوفــاً، أنه لا يرى الوقف علة تقدح في رفع الحديث لمكانة الأشعث العالية وتثبته في روايته عن الحسن .

والذي يترجح لدي أن البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أنه محفوظ وثابت مــن حديـث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، ولا أظن أن هناك فرقاً بين "محفوظ" و"حسن" عنده فيما يظهر مــن سياق كلامه الذي قال فيه: (حديث الحسن عن سمرة محفوظ، وحديث الحسن عن سعد بــن هشـام عن عائشة هو حسن). فكأنه يقول: هو محفوظ أيضاً، وهذا ما فهمه الترمذي حين قال: (يُقال : كــلا الحديثين صحيح) قال الدكتور ربيع: (فلعل هذا الحكم من الترمذي استناداً على إجابة البخاري لــه...

---

(١) جامع الترمذي (٣/٣٩٣).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/٤٠٢).

(٣) النسائي (٦/٥٩).

(٤) مسند أبي يعلى (٨/٢٧٥).

(٥) النسائي (٦/٦٠).

(٦) انظر تهذيب الكمال (٢٧/١٨٣-١٩٠).

(٧) انظر تهذيب الكمال (٦/٥٤٥-٥٤٦).

(٨) انظر تهذيب الكمال (٧/٢١٨-٢١٩).

(٩) الضعفاء للعقيلي (٢/٣٤١).

فيكون كلام الترمذي مفسراً لمراد البخاري بلفظ "الحسن") [١] .

وأما ما ذكره الدكتور ربيع في قوله: (ولعل قائلاً يقول: إن مراد البخاري هنـــا أن حديـث عائشة شاذ، بدليل أنه قابله بأن حديث سمرة محفوظ) ؛ فإن هذا القول بعيد عن الصواب ، ولم يــأتِ في اصطلاح البخاري أبداً أنه يُسمي الحديث الشاذ حسناً، وقوله هذا ناتج عن منهج يقوم على جعـل مصطلحات المتأخرين هي المهيمنة والمسيطرة على عبارات المتقدمين ومصطلحاتـــهم، ويُغفـل أن تلك المصطلحات مرت بمراحل تطور وتغير من إمام لآخر ومن عصر لآخر، فيجب التنبـــه لـــهذا الأمر حتى يستقيم لنا فهم مناهج كبار النقاد المتقدمين، ومما يؤكد خطأ ذلك القول أن حديث أشـــعث محفوظ عند الترمذي وأبي حاتم والنسائي بصريح لفظهم ، فكيف يكون شاذاً عند البخاري ولا يفسـر ذلك بعبارة صريحة تنبيء عن مقصوده، ثم هذا الترمذي تلميذه يذكر في تعريفه للحسن بأن لا يكـون شاذاً، مما يدل على أن الشاذ لا يمكن أن يسمى حسناً ألبتة، خاصة عند النقاد الذين يميزون صحيـح الحديث من سقيمه.

وبالتتبع وجدت البخاري يطلق على ما يقابل المحفوظ ويضاده عبارات مثـل: "لا أرى هـذا الحديث محفوظاً" [٢] ، "هو غير محفوظ" [٣] ، "ما أراه محفوظاً" [٤] ، "ليس بمحفوظ" [٥] ، وأحيانـــاً يقول: "خطأ" [٦] ، "غلط" [٧] ، "وهمٌ" [٨] ، ونحو هذه العبارات ، ولم أجده استخدم – فضلاً عــن أن يكون التزم ذلك مصطلحاً – "الشذوذ" أو "الشاذ" بوصفه مقابلاً للمحفوظ.

(النص العاشر): قال الترمذي: (حدثنا أبو كريب حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عـن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم قـال: **"إن الإسـلام بـدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء"**.

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير حفص بـن غيـاث

---

(١) تقسيم الحديث (ص٦٣).
(٢) العلل الكبير (ص٥٤).
(٣) المرجع السابق (ص٧٢،١٢٢، ١٦٤، ١٦٥).
(٤) المرجع السابق (ص١١٥).
(٥) المرجع السابق (ص٢١٥).
(٦) المرجع السابق (ص١١٣، ٩٧، ٩٦، ٨٨، ٨٦، ٢٧، ٢٥١، ٣٥٧).
(٧) المرجع السابق (ص١٠٥).
(٨) المرجع السابق (ص٣٨).

وهو حديث حسن) [١] .

هذا الحديث أخرجه أكثر الأئمة [٢] في مصنفاتهم الحديثية عن حفص بن غياث به.

وذكر البخاري والترمذي وغيرهما أن حفصاً تفرد بهذا الحديث، ولكن وجدت البزار يقــول: (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله مسنداً إلا الأعمــش، ورواه عن الأعمش أبو خالد – سليمان بن حيان – ، ويوسف بــن خــالد – الســمتي –، وغيرُهمــا) [٣] والسمتي متروك.

وقال ابن شاهين: (وهذا حديث غريب لا أعلم رواه عن الأعمش إلا حفص بن غياث، وأبــو خالد الأحمر، وعيسى بن الضحاك) [٤] .

وفي بعض هذه الطرق نظر إلا حديث أبي خالد الأحمــر ســليمان بــن حيــان فقــد رواه الطحاوي [٥] وابن شاهين [٦] وابن عدي [٧] من عدة طرق عنه، وسننظر في رجال السند باعتبار مــا صرح به البخاري من تفرد حفص.

رجال السند#

- حفص بن غياث الكوفي، احتج به البخاري في صحيحــه [٨] ، وأخــرج لــه عــن الأعمش كثيراً، قال الحافظ ابن حجر: (اعتمد البخاري على حفص في حديث الأعمش؛ لأنــه كــان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه، نبَّه على ذلك أبــو الفضــل ابــن طــاهر –

---

(١) العلل الكبير (ص٣٣٨)، (٢/٨٥٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/٢٣٦)، وأحمد (٥/٢٩٦) تحقيق أحمد شــاكر، والدارمــي (٢/٣١١-٣١٢) وابــن ماجه (٣٩٨٨) والترمذي (٢٦٢٩)، وابن وضاح في البــدع والنــهي عنــها (ص٦٥)، والــبزار (٥/٤٣٣)، والدورقي في مسند سعد (٩٣)، والطحاوي في المشكل (٢/١٦٩-١٧٠) وأبو يعلى (١/٣٩٨) والطبراني فــي الكبير (١٠/١٢٢)، والهيثم بن كليب (٧٢٩)، وابن شاهين في الأفراد (ص٢٥٨-٢٦٠)، والآجري في الغرباء (١،٢) والبغوي في شرح السنة (١/١١٨).

(٣) مسند البزار (٥/٤٣٣-٤٣٤).

(٤) الأفراد لابن شاهين (ص٢٥٩-٢٦٠).

(٥) انظر تخريج الحديث.

(٦) انظر تخريج الحديث.

(٧) الكامل لابن عدي (٣/١١٣٠).

(٨) التعديل (٢/٥١١) وتهذيب الكمال (٧/٥٦-٥٩).

المقدسي – ، وهو كما قال) [١] ، وقد قال البخاري عنه: (هو من أصحهم كتاباً) [٢] ، وقال: (سمع الأعمش... وسمع منه ابنه عمر) [٣] .

وهو أثبت الناس في حديث الأعمش عند يحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني [٤] ، وقال علي: (لما أخرج حفص كتبه كان كما قال يحيى – القطان – ، إذا فيها أخبار وألفاظ كما قال يحيى) [٥] ، وأكد ذلك محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي إذ قال: (كان عامةُ حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع) [٦]. والمراد أنه من شدة ضبطه يميز ألفاظ الأداء عن الأعمش فيبين ما صرح فيه بالسماع، ولا يرويه بالعنعنة طلباً للتخفف كما هو حال كثير من الرواة، وفي هذين النصين تأكيد قوي إلى ما ذهب إليه ابن طاهر وابن حجر من أن البخاري اعتمد على حفص في مرويات الأعمش التي يخرجها في صحيحه لهذه الميزة الظاهرة في حديثه عنه، ولا أستبعد أن يكون البخاري اطلع على كتاب حفص بن غياث عن الأعمش الذي كان عند ابنه عمر، وعمر هذا هو شيخ البخاري ، وهو أيضاً الذي أخرج كتاب أبيه لعلي بن المديني فجعل علي ينظر في الكتاب ويترحم على يحيى القطان، فقال له عمر: (تنظر في كتاب أبي وتترحم على يحيى؟! فقال علي: سمعتُه يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش ، ولم أعلم حتى رأيتُ كتابه) [٧] ، ولا أظن البخاري يفوت على نفسه فرصة الاطلاع المباشر على كتاب حفص وهو القائل: (كان من أصحهم كتاباً)، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الأولى من المدلسين [٨] ، وقد صرَّح بسماعه من الأعمش في هذا الحديث [٩] كما جاء من طريق ابنه عمر.

- سليمان بن مهران الأعمش الكوفي، احتج به البخاري في صحيحه [١٠] ، وهو ثقة بلا خلاف، إلا أنه مدلس، ولكن ذكرنا آنفاً أن حفصاً إذا روى عنه يُحمل حديثه على السماع، وهو

---

(١) هدي الساري (ص٤١٨).
(٢) العلل الكبير (ص٢٤٦).
(٣) التاريخ الكبير (٢/٣٧٠).
(٤) تاريخ بغداد (٨/١٩٧).
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق (٨/١٩٩).
(٧) تاريخ بغداد (٨/١٩٧).
(٨) تعريف أهل التقديس (ص٣٥).
(٩) انظر مسند سعد للدورقي (٩٣).
(١٠) التعديل (٣/١١١٦-١١١٧).

قد سمع أبا إسحاق قديماً لأنه أكبرمن شعبة والثوري، وقد قال يونس بن أبي إسحاق السبيعي: (كان الأعمش إذا جاء إلى أبي، رحمتُه من طول جلوس الأعمش معه) [١] ، وقال حفص بن غياث: (سمعت الأعمش يقول: كنتُ إذا خلوتُ بأبي إسحاق ، حدثنا بأحاديث عبدالله غضاً ليس عليها غُبار) [٢] يعني أحاديث ابن مسعود.

- عمرو بن عبدالله السبيعي أبو إسحاق الهمداني الكوفي، احتج به البخاري في صحيحه [٣] ، وهو ثقة إلا أنه أخذ عليه التدليس والاختلاط، أما الاختلاط فإن الأعمش قديم فيحمل سماعه منه قبل الاختلاط، وأما التدليس فإني لم أجد له تصريحاً بسماعه لهذا الحديث – حتى الآن – ؛ إلا أن سماعه من أبي الأحوص ثابت، فقد قال شعبة : (قلت لأبي إسحاق: كيف كان أبو الأحوص يُحدِّثكم؟ قال: كان يَسْكُبها علينا في المسجد يقول: قال عبدالله ، قال عبدالله) [٤] .
- عوف بن مالك بن نضلة أبو الأحوص الكوفي، قال البخاري: (سمع عبدالله بن مسعود) [٥]، وهو ثقة [٦] بدون خلاف.

وهذا الحديث قال الترمذي فيه: (حسن صحيح غريب) [٧] ، وقال البغوي: (هذا حديث صحيح غريب من حديث ابن مسعود) [٨] .

رجاله ثقات على شرط مسلم وإن كان الإمام مسلم لم يخرِّج هذا السند بهذا النسق، ولكنه أخرج لحفص عن الأعمش، وللأعمش عن أبي إسحاق ، ولأبي إسحاق عن الأحوص عن ابن مسعود ، ولكنه اختار حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر [٩] في الباب على حديث ابن مسعود.

ومحل النظر في حديث ابن مسعود هو عدم وقوفنا على تصريح أبي إسحاق بالسماع لهذا الحديث من أبي الأحوص، فهل يكون البخاري حَسَّنه مع علمه بذلك أم أنه وقف على سماع أبي إسحاق ؟!

---

(١) النبلاء (٥/٣٩٧).
(٢) المصدر السابق.
(٣) التعديل (٣/٩٧٦-٩٧٨) وتهذيب الكمال (٢٢/١٠٢-١١٠).
(٤) العلل لأحمد (٣/٢٤٤).
(٥) التاريخ الكبير (٧/٥٦-٥٧).
(٦) تهذيب الكمال (٢٢/٤٤٥-٤٤٦).
(٧) جامع الترمذي (٥/١٨).
(٨) شرح السنة (١/١١٨).
(٩) انظر صحيح مسلم (١٤٥، ١٤٦).

الأمر الثاني محتمل ولكن لا دليل عليه، والأقرب إلى الواقع أن البخاري حسن الحديث مع عدم وجود تصريح أبي إسحاق السبيعي بالسماع، ولكن أيضاً لعدم وجود نص صريح يدل على أنه دلَّس هذا الحديث، والحديث مروي عنه بالعنعنة، وهي صيغة أداء تحتمل السماع وعدمه، ولكن ذهب بعض أهل العلم من أهل الحديث ومن الفقهاء إلى أن العنعنة لا تحمل على الاتصال في حق المدلس لاحتمال أنه لم يسمع ذلك الحديث المُعنعن، وذهب بعض أهل الحديث إلى أن العنعنة من غير المكثر من التدليس تحمل على الاتصال إلا إذا ثبت في حديثٍ بعينه أنه دلَّس فيه .

قال الحافظ ابن القطان الفاسي: (وإنما يختلفُ العلماء في قَبول حديث المدلِّس إذا كان عمن قد عُلِم لقاؤه له وسماعه منه، ها هنا يقول قوم: يُقبل ما يُعنعَن عنهم حتى يتبين الانقطاع في حديثٍ حديثٍ فيُرد ، ويقول آخرون: بل يُردُ ما يُعنعَن عنهم حتى يتبين الاتصال في حديثٍ حديثٍ فيُقبل ... والخلافُ في رد الحديث المدلس حتى نعلم اتصاله، أو قبوله حتى نعلم انقطاعه؛ إنما هو إذا لم يُعارضه ما لا شك في صحته) [1] .

والمعمول به لدى كثير من المحدثين المتأخرين على وجه الخصوص هو أن الأصل في حديث المُدلِّس عدم الاتصال حتى يثبت السماع، وهذا هو مذهب الإمام الشافعي الذي أبان عنه في رسالته [2] ، وتبعه عليه كثير من الناس، حتى أصبح المذهب الآخر الذي حكاه ابن القطان الفاسي شبه مهجور، ولم يُحرر جيداً بذكر البراهين والأدلة التي توضح وجهة نظر أصحابه، مما أدى إلى أن بعض المحققين استشكلوا وجود روايات "للمدلسين معنعنة في الصحيحين" ولم يُعثر على تصريح لهم بسماعها ، ومن ذلك قول العلامة المحقق ابن دقيق العيد في الراوي المدلس إذا روى حديثاً معنعناً، قال: (المشهورُ أنه لا يُحمل على السماع حتى يبين الراوي ذلك، وما لم يبين فهو كالمنقطع فلا يُقبل، وهذا جارٍ على القياس) ثم أتبع كلامه بملاحظة بالغة الدقة فقال: (إلا أن الجريَ عليه في تصرفات المحدثين وتخريجاتهم صعبٌ عسيرٌ، يُوجبُ اطراحَ كثيرٍ من الأحاديث التي صححوها، إذ يتعذر علينا إثبات سماع المدلس فيها من شيخه، اللهم إلا أن يدَّعي مُدَّعٍ : أن الأولين اطلعوا على ذلك، ولم نطلع عليه، وفي ذلك نظرٌ) [3].

وقال في موضعٍ آخر: (لابد من الثبات على طريقةٍ واحدة، إما القبول مطلقاً في كل كتاب ، أو الرد مطلقاً في كل كتاب، وأما التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه، فغاية ما يوجه

---

(١) بيان الوهم (٢/ق ١١٥/أ).

(٢) الرسالة للشافعي (ص٣٧٩).

(٣) الاقتراح (ص١٩-٢٠).

به أحد أمرين: إما أن يُدَّعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها، وهذا إحالة على جهالة، وإثبات أمر بمجرد الاحتمال، وإما أن يُدَّعى أن الإجماع على صحة ما في الكتابين دليل على وقوع السماع في هذه الأحاديث، وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ وهو ممتنع، لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه، وهذا فيه عُسر) [1].

وقال الإمام الحافظ أبو الحجاج المزي لما سأله تقي الدين السبكي عما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً هل نقول: إنهما اطلعا على اتصالها؟

فقال : (كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح) [2] .

ويستفاد من كلام هذين الإمامين حقيقتان:

١- أن البخاري صحح أحاديث فيها عنعنة مدلسٍ لم يصرح بسماعه لذلك الحديث.

٢- أن القول باطلاعه على السماع من طرق أخرى لم يوردها ويبرزها عند ذكره لذلك الحديث احتمال يحملنا عليه حُسن الظن به، وإلا - كما قال ابن دقيق العيد - فهذا إحالة على جهالة، وإثبات أمر بمجرد الاحتمال لذا كان محل نظر.

ولبيان ما هو راجح في نظري حول هذه القضية، أقول: إن هذه المسألة كانت قد شغلتني وأشكلت علي قديماً في أول بداياتي لطلب هذا العلم الشريف، فاعتنيت بما قيل فيها وجمعتُ من ذلك قدراً لا بأس به من النصوص، حررتها في رسالة لم تنشر بعد، وسأذكر هنا ما له علاقة مباشرة بهذا المقام بإيجاز شديد.

بناء على ما تقدم نقله من كلام ابن القطان وابن دقيق العيد والمزي ، يحق لنا أن نتساءل : إذا كان الحال كما قال ابن دقيق العيد والمزي فلماذا لا يكون رأي البخاري مُوَافقاً للمذهب الأول الذي ذكره ابن القطان، وهو أن عنعنة المدلس الأصل فيها الاتصال حتى يثبت العكس؟

وللجواب عن هذا أقول: لم أجد في كلام البخاري ما يدل بصراحةٍ على رأيه في هذه المسألة، ولكني وجدتُ له نصاً يُفهم منه أن المدلس المقل تحمل عنعنته على السماع حتى يثبت العكس، وهذا النص هو قوله: (ولا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ، ولا عن سلمة ابن كهيل، ولا عن منصور، وذكر مشايخ كثيرة، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقل

---

(١) النكت لابن حجر (٢/٦٣٥-٦٣٦).

(٢) المرجع السابق (٢/٦٣٦).

تدليسه) [١] .

ويستفاد من هذا النص عدة فوائد:

١- أن البخاري يهتم بمسألة كثرة التدليس وقلته، والفائدة من الفرق بين المكثر من التدليس والمقل منه، هي أن المقل تُحمل عنعنته على الاتصال إلا إذا ثبت أنه دلس في ذلك الحديث بعينه فحينئذٍ لا يُحتج به – وهذا احتراز متفق عليه – ، وأما المكثر فلا تقبل عنعنته إلا بتصريحه بالسماع، وسيأتي بعد قليل ما يؤكد هذا من كلام أساتذة البخاري: ابن المديني، وأحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين.

٢- أن البخاري لم يقل أن الثوري لم يُعنعن عن حبيب وسلمة ومنصور ومشايخه الآخرين الذين لم يجد له تدليساً عنهم، ولكنه قال: (لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً) ومن المستبعد أن تكون كل أحاديث سفيان عن أولئك المشايخ قد وصلت إلى البخاري بذكر السماع، بل لابد من أن توجد له أحاديث عنهم بالعنعنة، ومن الواضح أنه حمل عنعنة الثوري عنهم على الاتصال ولم يتوقف في مروياته المعنعنة عنهم ؛ لأن بحثه وتفتيشه كانا عن الأحاديث التي ثبت فيها التدليس، وليست المحتملة للسماع والتدليس، ولو كان كلامه يشمل ما ثبت تدليسه وما يُحتمَل فيه التدليس؛ لما كان له معنى ، ولكان الأولى به أن يقول: "كل حديث سفيان عن هؤلاء قد صرح فيه بالسماع والتحديث".

والسؤال الذي أظن أن إجابته توضح ذلك : هل كان بحث البخاري لحديث الثوري عن حبيب وسلمة ومنصور وغيرهم الذين أجمل ذكرهم معتمداً فيه على أن الأصل الاتصال حتى يثبت التدليس الصريح أم كان معتمداً على أن الأصل في حديث الثوري الانقطاع حتى يثبت السماع في كل حديثٍ بعينه؟ وإجابته تقدمت في الكلام الآنف ذكره.

٣- من المؤكد أن البخاري قبل أن يقوم بهذا الاستقراء والتفتيش لحديث الثوري علم مُسبقاً أن الثوري مدلس، ولو كان يرى أن المدلس الذي عُرف بالتدليس واشتهر به لا يُقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع؛ لما كان لبحثه فائدة؛ لأنه سيكون من تحصيل الحاصل، ولكنه عندما قام بذلك كان مراده تحديد كمية تدليس الثوري هل كان مكثراً أم مقلاً منه؟ وكانت النتيجة التي صرح البخاري بها أن الثوري مقل من التدليس، وفائدة أخرى مهمة جداً وهي معرفة شيوخه الذين دلس عنهم من شيوخه الذين لم يدلس عنهم، وهذا ينفع عند الترجيح وقت الاختلاف، وينفع أيضاً في معرفة طبقات الرواة والموازنة بين سفيان وغيره من الرواة في حديثه عن أولئك المشايخ .

---

(١) العلل الكبير (ص٣٨٨).

هذا ما فهمتُه من تأملي في النص السابق، ومما يدعم ذلك ويؤكده أن هذا المذهب هو قـــول مشايخه وأساتذته الأئمة الثلاثة يحيى وعلي وأحمد الذين هم أشهر علمـــاء الجـــرح والتعديـــل فـــي عصرهم.

قال الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة: (سألتُ يحيى بن معين عن التدليس، فكرهه وعابه، قلـتُ: أفيكونُ المدلس حجة فيما روى أو حتى يقول: حدثنا وأخبرنا؟ فقال: لا يكون حجة فيما دلَّـــس) [1]، ومعنى هذا الكلام أن ما رواه المدلس ولم يثبت بيقين أنه دلس فيه يكون حجة، ولا شك أن العنعنـــة ليست لفظة صريحة في التدليس، بدليل أننا وجدنا لشعبة أحاديث كثيرة عن قتادة تروى عنه بالعنعنـة وشعبة لم يحمل عنه إلا ما صرح بسماعه كما هو معلوم.

وأما علي بن المديني، فقد قال يعقوب بن شيبة : (سألت علي بن المديني عن الرجل يُدلِّـــس أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ ، قال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول حدثنا) [2] وقصـــده بالغالب أي المكثر، ولا يمكن أن يوجد محدث ثقة غالب حديثه تدليس.

وقد وجدتُ له نصاً صريحاً قَبِل فيه عنعنة مُدلِّسٍ، ولم يضعفه إلا بعد أن ثبت عنـــده بدليـــل قاطع أنه دلَّس فيه، قال علي رحمه الله : (حدثنا يعلى بن عُبيد عن محمد بن إسحاق عن ابـــن أبـــي نجيح عن مجاهد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أهـــدى مئـــة بَدَنة فيها جملٌ لأبي جهل") قال ابن المديني : (فكنتُ أرى أن هذا من صحيح حديث ابن إسحاق فـــإذا هو قد دلَّسه، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن محمد بن إسحاق قال: حدثني من لا أتهم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس، فإذا الحديث مضطرب) [3] .

فحديث محمد بن إسحاق كان صحيحاً في نظره رغم أنه معنعن ولم يُضعفه إلا بعد أن ثبـــت تدليس ابن إسحاق.

ونصٌ ثالث عن إمام من كبار أئمة النقد والعللْ وهو الإمام أحمد بن حنبل، قال صاحبه أبـــو داود: (سمعتُ أحمد سُئل عن الرجل يُعرف بالتدليس يُحتج فيما لم يقل فيه سمعتُ؟ قـــال: لا أدري، فقلتُ: الأعمش متى تُصاد له الألفاظ ؟ قال: يضيق هذا، أي أنك تحتج به) [4] .

وفي نصٍ آخر قال أحمد في محمد بن إسحاق: (كثير التدليس جداً، وأحسن حديثه عندنا مـــا

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي (ص٤٠٠).

(٢) المرجع السابق.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٠٧).

(٤) سؤالات أبي داود (ص١٩٩) وشرح العلل (١/٣٥٥).

قال: أخبرني وسمعت) [١]، فنبَّه على كثرة تدليسه وضرورة التصريح بسماعه كي يُحسَّن حديثه ويُقبل.

وحتى لا نخرج عما نحن بصدده أكتفي بما ذكرتُ؛ لأن المقام لا يناسب البسط والتفصيل المتضمن لذكر الآراء والمذاهب المختلفة مع إيراد البراهين والشواهد من تصرفات أئمة النقد والعلل.

ونخلص من كل ما تقدم أن الأقرب – في نظري – لمنهج البخاري أن حديث المدلس الثقة غير المكثر من التدليس كأبي إسحاق السبيعي والأعمش وقتادة والزهري والثوري ومن هو على شاكلتهم ممن أخرج حديثهم في صحيحه محتجاً بهم في الأصول، مقبول ومحتج به إذا ورد معنعناً ولم يوجد إثبات للسماع من وجه آخر، وعُدِم وجود دليل يُثبت تدليس ذلك الثقة في الحديث الذي هو محل البحث، ولا يكون في الحديث شذوذ أو علة تستدعي التوقف فيه، والأسباب أو الأدلة التي رجحتُ بها ذلك:

١- ظاهر تصرف البخاري في صحيحه، كما أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد والمزي.
٢- فهمي لكلامه عن تدليس الثوري.
٣- أن هذا هو رأي كبار أساتذته من أئمة النقد والعلل.

وغالب ظني أن أبا إسحاق السبيعي عند البخاري في وزن الثوري، ليس مكثراً من التدليس، ومما يدعم هذا ويقويه أن أحد أقران البخاري ممن عاصره وشاركه في عدد من مشايخه وهو الإمام الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي يقول: (وأبو إسحاق رجل من التابعين ، وهو ممن يَعتمدُ عليه الناس في الحديث هو والأعمش، إلا أنهما وسفيان – الثوري – يُدلسون ، والتدليس من قديم) [٢]، ثم قال: (وحديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يُعلم أنه مُدلَّس يقوم مقام الحجة) [٣].

وقال الحافظ ابن حزم في المدلس الحافظ العدل الذي يدلس في بعض رواياته: (فهذا لا يضر ذلك سائر رواياته شيئاً، لأن هذا ليس جُرحة ولا غفلة، لكنا نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك، وسواء قال: أخبرنا فلان، أو قال : عن فلان، أو قال: فلان عن فلان، كل ذلك واجب قبوله، ما لم

---

(١) عيون الأثر (١٢/١).
(٢) المعرفة والتاريخ (٦٣٣/٢).
(٣) المصدر السابق (٦٣٧/٢).

يتيقن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند، فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط، وأخذنا سائر رواياته)، ثم قال: (وهذا النوع منه كان جلةُ أصحاب الحديث وأئمة المسلمين كالحسن البصري وأبي إسحاق السبيعي...) [١] .

وأما ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من وضع أبي إسحاق في الطبقة الثالثة من المدلسين ووضع الأعمش في الثانية فهو محل نظر عندي، لأن أبا إسحاق إن لم يكن كالأعمش من حيث التدليس فليس هو بأسوأ أو أكثر تدليساً منه، والحافظ – رحمه الله – له أخطاء في طبقاته تلك، منها وضعه للزهري في الطبقة الثالثة، والزهري يقول فيه الذهبي: (كان يدلس في النادر) [٢]، وقال سبط ابن العجمي فيه: (وقد قَبِل الأئمة قوله عن) [٣] ، بل هو نفسه – رحمه الله – وصفه في الفتح بأنه قليل التدليس [٤] .

وعلى أية حال فإن مراد البخاري من تحسينه لحديث ابن مسعود رضي الله عنه أن الحديث صحيح محفوظ عنده بذلك السند، وإلا فالمتن محفوظ عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فقد روي من وجوه كثيرة عنه ، حتى عده بعض المتأخرين من قبيل المتواتر [٥] .

(النص الحادي عشر): قال الترمذي : (حدثنا أبو عمار الحسين بن حُريث قال: حدثنا الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن يحيى بن عُقيل قال: سمعت عبدالله بن أبي أوفى يقول: **"كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر الذكر، وكان لا يأنف أو لا يستكبر أن يمشي مع الأرملة والمسكين فيقضي له حاجته".**

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وهو حديث الحسين بن واقد تفرد به) [٦] .

---

(١) الإحكام لابن حزم (١/١٢٦-١٢٧).

(٢) الميزان (٤/٤٠).

(٣) التبيين لأسماء المدلسين (ص٨٠).

(٤) فتح الباري (١٠/٤٤١).

(٥) انظر المقاصد الحسنة (ص١١٤) ونظم المتناثر للكتاني (ص٣٤-٣٥).

(٦) العلل الكبير (ص٣٦٠)، (٢/٩٠٦).

هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة [١] في مصنفاتهم عن الحسين بن واقد به.

رجال السند#

- الحسين بن واقد المروزي، وثقه ابن معين [٢] وابن حبان وقال: (ربما أخطأ) [٣] ، وأما أحمد وأبو زرعة وأبو داود والنسائي فقد قالوا: ليس به بأس [٤] ، وقد أنكر أحمد [٥] رواياته عن عبدالله ابنُ بريدة وأيوب السختياني، وقد أخرج البخاري [٦] في صحيحه للحسين على سبيل الاستشهاد والاحتجاج في موضع واحد فقط، ولم يذكر فيه جرحاً في تاريخه الكبير، وقد سمع من يحيى بن عقيل هذا الحديث [٧] .
- يحيى بن عُقيل الخزامي نزيل مرو، قال ابن معين: (ليس به بأس) [٨] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٩] ، ولم يذكر البخاري فيه جرحاً في تاريخه الكبير، وقد صرح بسماعه هنا من عبدالله بن أبي أوفى .

وهذا الحديث صححه ابن حبان والحاكم.

فالحديث متصل على مذهب البخاري في اشتراط اللقاء لاتصال السند المعنعن، وهو من صحيح حديث الحسين بن واقد، لأن تفرده هنا يُحتمل له عن مثل يحيى بن عُقيل، والحسين إنما أنكروا عليه تفرداته عن مثل أيوب السختياني وعبدالله بن بُريدة ممن كان له أصحاب معروفون بالحفظ والكثرة، ويشهد لأول هذا الحديث، حديث عائشة رضي الله عنها: "**كان رسول الله صلى الله**

---

(١) أخرجه الدارمي (٣٥/١)، والنسائي (١٠٨/٣)، وابن أبي الدنيا في التواضع (ص١٩٥-١٩٦)، وابن حبان في صحيحه (٣٣٣/١٤-٣٣٤)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي (ص٣٣-٣٤)، والحاكم في المستدرك (٦١٤/٢)، والبيهقي في الدلائل (٣٢٩/١) وفي شعب الإيمان (٢٦٩/٦) والخطيب البغدادي في تاريخه (٥/٨).

(٢) الجرح والتعديل (٦٦/٣) وتاريخ ابن معين (١١٩/٢).

(٣) ثقات ابن حبان (٢٠٩/٦).

(٤) تهذيب الكمال (٤٩٤/٦-٤٩٥).

(٥) العلل لأحمد (٣٠١/١)، الضعفاء للعقيلي (٢٥١/١).

(٦) هدي الساري (ص٤٨٠).

(٧) انظر تخريج الحديث الآنف عند النسائي والحاكم والبيهقي والخطيب.

(٨) الجرح والتعديل (١٧٦/٩).

(٩) ثقات ابن حبان (٥٢٨/٥).

عليه وسلم **يذكر الله على كل أحايينه**" [1] وهذا يفيد كثرة ذكره عليه الصلاة والسلام، وقد صحح [2] البخاري هذا الحديث. ويشهد لنصفه الثاني ما أخرجه البخاري في صحيحه [3] عن أنس رضي الله عنه: (**كانت الأمة من إماء أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنطلق به حيث شاءت**)، وليس في متن الحديث ما يستنكر في وصف أخلاق وأحوال رسول الله **صلى الله عليه وسلم**.

فمراد البخاري بتحسينه أنه حديث ثابت محفوظ لا علة فيه توجب التوقف عن تصحيحه.

(النص الثاني عشر): قال الترمذي: (حدثنا محمد بن بشار، حدثنا حَبَّان بن هلال، حدثنا أبو خزيمة عن مالك بن دينار عن الحسن عن أنس بن مالك عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: "**إن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر**".

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وقد حدثناه محمد بن المثنى قال أبو عيسى: واسم أبي خزيمة: يوسف) [4] .

هذا الحديث بهذا السند أخرجه البزار [5] عن محمد بن بشار به، ثم قال: (لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس بن مالك إلا مالك بن دينار، وأبو خزيمة هذا بصري حدَّث عنه حَبَّان، وقد روى هذا ابن نبهان عن مالك بن دينار بهذا الإسناد).

وفي بعض هذا نظر كما سيأتي، وقد توبع أبو خزيمة تابعه الحارث بن نبهان كما ذكر البزار وأخرج حديثه أبو نعيم في الحلية [6] ، وذكر أبو نعيم أن الحسن بن أبي جعفر قد تابع أبا خزيمة أيضاً، وكلاهما - الحارث والحسن - من الضعفاء [7] .

ووجدت متابعة لمالك بن دينار يرويها المعلى بن زياد، أخرج حديثه الطبراني في

---

(١) أخرجه مسلم (٣٧٣).
(٢) العلل الكبير (ص٣٦٠).
(٣) صحيح البخاري (٦٠٧٢).
(٤) العلل الكبير (ص٣٨٢)، (٢/٩٥٥-٩٥٦).
(٥) كشف الأستار (٢/٢٨٦).
(٦) حلية الأولياء (٢/٣٨٧).
(٧) انظر أقوال أهل العلم في الحارث في تهذيب الكمال (٥/٢٨٨-٢٩٠) وفي الحسن في تهذيب الكمال (٦/٧٣-٧٧).

معجميه [١] الأوسط والصغير، وأبو نعيم في الحلية [٢] ، والضياء في المختارة [٣] ، وهـــي متابعـة جيدة الإسناد، وهذه المتابعة لم تقع للبزار وإلا لما قال: إن مالك بن دينار تفرد برواية الحديث عـــن الحسن البصري.

ووجدت أيضاً متابعتين للحسن البصري عن أنس مرفوعاً، الأول: يرويها حُميد الطويل عـن أنس رضي الله عنه، أخرجها البزار [٤] والضياء [٥] في المختارة كلاهما عن أبي بكر بن عياش عن حميد به. والمتابعة الثانية يرويها أبو قلابة عن أنس رضـــي الله عنـــه، وقـد أخرجـها الـبزار [٦] والنسائي [٧] في الكبرى وابن حبان [٨] في صحيحه والضياء [٩] في المختارة، جميعهم عن رباح بـن زيد عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة به.

وقد روى هذا الحديث عدد من الصحابة غير أنس، وأقواهـــا حديـث أبـي هريـرة فـي الصحيحين [١٠] .

وحديث أنس رُوي في أكثر طرقه بلفظ: "**إن الله ليؤيد هذا الدين بأقوامٍ لا خلاق لهم**"، بـدل "بالرجل الفاجر" والمعنى واحد إذ الفاجر لا خلاق له في الآخرة.

ورغم ما لهذا الحديث من متابعات عديدة تقضي بثبوته عن أنس رضي الله عنــه مرفوعـاً، إلا أننا سنترجم لرجال السند الذي حسنه البخاري لما وقع فيه من إشكال، مع بيان ما نـــراه راجحـاً في ذلك بعون الله تعالى.

رجال السند#

- حبَّان بن هلال الباهلي البصري، احتج به البخاري في صحيحـــه [١١]، وهـو ثقـة

---

(١) المعجم الأوسط (٢/٢٦٨) والمعجم الصغير (١٣٢).
(٢) حلية الأولياء (٦/٢٦٢).
(٣) الأحاديث المختارة للمقدسي (٥/٢٣١).
(٤) كشف الأستار (٢/٢٨٦).
(٥) الأحاديث المختارة (٦/٧٩).
(٦) كشف الأستار (٢/٢٨٧).
(٧) السنن الكبرى (٥/٢٧٩).
(٨) صحيح ابن حبان (١٠/٣٧٦).
(٩) الأحاديث المختارة (٦/٢٣٤).
(١٠) صحيح البخاري (٣٠٦٣) وصحيح مسلم (١/١٠٥-١٠٦).
(١١) التعديل (٢/٥٤٦) وتهذيب الكمال (٥/٣٢٨).

ثبت[1]، قال أحمد: (إليه المنتهى في التثبت بالبصرة) [2] ، وقد سمع من أبي خزيمة كما هو ظـاهر في السند.

- أبو خزيمة، قال أبو عيسى : (اسمه يوسف)، يعني يوسف بن ميمون، وهو ضعيف[3] ، قال فيه البخاري: (منكر الحديث جداً) [4] ، وقد ارتبتُ في ذلك فرجعت إلى التاريخ الكبير ترجمة يوسف فما وجدته ذكر رواية حَبَّان عنه ولا أنه يروي عن مالك بن دينار، فازداد شكي في الأمر، فرجعت إلى ترجمته في تهذيب الكمال [5]، فما وجدت المزي ذكر في مشايخه مالكاً ولا ذكر حَبَّان ابن هلال فيمن روى عنه، ثم رجعت إلى قسم الكنى من تهذيب الكمال إلى من كُني بأبي خزيمة فوجدته ذكر أبا خزيمة [6] العَبْدِيّ البصري، واسمه نصر بن مرداس أو صالح بن مرداس، روى عن مالك بن دينار وغيره، وروى عنه حَبَّان بن هِلال وآخرون، فترجح لي أنه هو المذكور في السند لا كما ذكر أبوعيسى رحمه الله، فأردت التثبت أكثر فنظرت في التاريخ الكبير للبخاري فوجدته ذكر نصر بن مرداس فقال: (نصر بن مرداس روى عنه حَبَّان وكناه بأبي حذيفة)[7]، فتأكدت أنه هو الذي في السند موضع الدراسة لا سيما أني وجدت العلامة المعلمي اليماني يقول: (الظاهر أن ما وقع في ترجمة نصر بأبي حذيفة خطأ، والصواب بأبي خزيمة) [8]، يؤكد ذلك أن ابن أبي حاتم [9] ذكر في ترجمة صالح بن مرداس أن كنيته أبو خزيمة، وأنه يروي عن مالك بن دينار، ويروي عنه حبان بن هلال، وكذلك ذكر الدولابي [10] في الكنى صالح بن مرداس ونصر بن مرداس كلاهما يكنى بأبي خزيمة، ويزيد الأمر تأكيداً أن الإمام مسلماً قال في كتابه الكنى: (أبو خزيمة نصر عن مالك بن دينار ، روى عنه حبان ... ويُقال : صالح بن

---

(١) تهذيب الكمال (٣٣٠/٥).
(٢) المرجع السابق.
(٣) تهذيب الكمال (٤٦٨/٣٢-٤٧٠).
(٤) التاريخ الكبير (٣٨٤/٨) والضعفاء الصغير (ص١٢٧).
(٥) تهذيب الكمال (٤٦٨/٣٢-٤٦٩).
(٦) تهذيب الكمال (٢٨٠/٣٣).
(٧) التاريخ الكبير (١٠١/٨).
(٨) انظر تعليقه على التاريخ الكبير (٢٩٠/٤-٢٩١).
(٩) الجرح والتعديل (٤١٤/٤).
(١٠) الكنى للدولابي (١٦٨/١).

مرداس)[1] ، ومن المعلوم أن مادة كتاب مسلم أغلبها من كتاب التاريخ الكبير للبخاري كما ذكر ذلك أبو أحمد الحاكم [2] والشيخ المعلمي [3] وغيرهما، وكذلك أبو أحمد الحاكم في كناه [4] ذكر نحو ما ذكره مسلم، وبما تقدم يتضح أن أبا خزيمة الذي يروي عن مالك بن دينار ويروي عنه حبَّان يسمى نصر بن مرداس كما قال البخاري أو صالح بن مرداس كما قال آخرون، وأنه ليس يوسف بن ميمون كما قال الترمذي، وأن ما في ترجمة نصر في التاريخ الكبير من تكنيته بأبي حذيفة خطأ في النسخة، والصواب (وكناه بأبي خزيمة).

يؤكد ذلك بقوة أن البخاري حسَّن حديث أبي خزيمة، فلو كان هو يوسف بن ميمون لكان في ذلك تناقض، إذ قد قال في يوسف: إنه منكر الحديث جداً، وهذه كلمة يقولها في من لا تحل الرواية عنه [5]، وهي من أشد أنواع الجرح عنده؛ فكيف يقول مع ذلك أن حديثه حسن؟! وقد عهدناه فيما مضى من تحسيناته أنه يطلق الحسن على الحديث الثابت المحفوظ الذي هو إما صحيح لذاته أو صحيح لغيره، فتبين أنه من غير الممكن أن يكون أبو خزيمة الذي حسن البخاري حديثه هو يوسف ابن ميمون المنكر الحديث جداً عنده.

والبخاري يرجح أن الذي يروي عنه حبَّان اسمه نصر بن مرداس، ووجدته في ترجمة صالح بن مرداس يقول: (وقال بعض أصحابي عن مسلم – يعني ابن إبراهيم الأزدي – : نصر بن مرداس)، يُشير إلى احتمال أن صالحاً ونصراً كلاهما واحد ولم يذكر فيهما جرحاً، فهما عنده على الاحتمال في أقل الأحوال، وقد قال أبو حاتم الرازي في نصر بن مرداس: إنه لا بأس به [6] ، وذكر ابن حبان صالحاً في ثقاته [7] ولم يذكر نصراً، وظاهر صنيع المزي [8] أنه يراهما واحداً، وكذلك ابن حجر [9]، وقال في التقريب [10] : (صدوق)، وعند البزار في مسنده: صرح أبو خزيمة بسماعه

---

(١) الكنى لمسلم (ص٣٤) مخطوط.

(٢) الكنى لأبي أحمد الحاكم (ق ٣٦/ب – ٣٧/أ) ونقل كلامه السبكي في طبقاته الكبرى (٢/٢٢٥-٢٢٦).

(٣) آخر كتاب الكنى للبخاري (ص٩٦-٩٧).

(٤) الكنى لأبي أحمد الحاكم (ق ١٥٥/ب).

(٥) انظر لسان الميزان (١/٢٠) فقد ذكر أنها مروية بإسناد صحيح عن البخاري.

(٦) الجرح والتعديل (٨/٤٧١).

(٧) ثقات ابن حبان (٦/٤٦٥).

(٨) تهذيب الكمال (٣٣/٢٨٠).

(٩) تهذيب التهذيب (١٢/٨٥).

(١٠) التقريب (ص٦٣٦).

من مالك بن دينار.

- مالك بن دينار البصري، ثقة من مشاهير الزهاد [١] ، وقد سمع الحسن البصري كما صرح بذلك البخاري [٢] .
- الحسن البصري، ثقة إمام زاهد، وقد تقدم معنا فيما مضى من أحاديث، وقد احتج البخاري في صحيحه بحديثه عن أنس [٣] ، وذكرت فيما مضى أن الظاهر من صنيع البخاري أنه لا يراه مدلساً؛ لأني رأيته إذا ثبت سماع الحسن عنده عن أحد من الصحابة ولو لمرة واحدة احتج بمروياته عن ذلك الصحابي حتى لو كانت معنعنة.

ويظهر لي أن مراد البخاري من تحسينه لذلك الحديث هو أنه يعده حديثاً ثابتاً ومحفوظاً بذلك السند، وأما كونه ثابتاً عن أنس بن مالك فهذا متحقق لوجود متابعتين قويتين للحسن تدل على ذلك، كما أن المتن ثابت بلا شك عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** عند البخاري، لأنه أخرج حديث أبي هريرة في ذلك في صحيحه، فالحديث من صحيح حديث أبي خزيمة نصر بن مرداس وهو من قبيل الصحيح لغيره .

وأما ما ذهب إليه فضيلة الدكتور ربيع بن هادي[٤] من أن البخاري يريد بتحسينه هنا الاستغراب والاستنكار؛ لأن أبا خزيمة ضعيف عنده جداً؛ فإنه بنى استنتاجه على أساس أن أبا خزيمة هو عيسى بن ميمون متابعة منه لكلام الترمذي، وقد وضحنا فيما سلف أن هذا ليس بصحيح، لأن أبا خزيمة الذي ورد في الحديث هو نصر بن مرداس أو صالح بن مرداس، والقول بأن البخاري يحسن حديثاً لاستنكاره له، قول لا يستقيم في نظري على منهج البخاري ولا منهج غيره من أئمة النقد في عصره، **ذلك أنهم لا يحسنون المستنكر ولكنهم يُنكرون بعض الروايات لحُسنها.**

(النص الثالث عشر): ذكر البيهقي بسنده إلى (عبدالله الداناج عن حُضين بن المنذر بن الحارث بن وعلة قال: صلى الوليد بن عقبة بالناس الفجر أربعاً وهو سكران، فالتفت إليهم، فقال: أزيدكم؟ فرفع ذلك إلى عثمان بن عفان، فقال له علي : اجلده، فأمر بضربه، فقال علي للحسن : يا حسن قُم فاضرِبْه... فقام إليه عبدالله بن جعفر فجعل يضربه وعلي يعُدُ حتى بلغ أربعين فقال: كفاك

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/١٣٥-١٣٨).
(٢) التاريخ الكبير (٧/٣٠٩).
(٣) التعديل (٢/٤٨٢-٤٨٣).
(٤) تقسيم الحديث (ص٤٨-٥٠).

أو كُفٍّ. ثم قال: ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وأبوبكر وعمر صدراً من خلافتـــه أربعين ثم أتمها عمر ثمانين، وكُلٌّ سنة).

ثم قال البيهقي: (وقال أبو عيسى الترمذي: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديـث حسن) (١) .

هذا الحديث أخرجه مسلم (٢) من طريقين عن عبدالله بن فيروز الدَّاناج قال: حدثنا حُضيـــن ابن المنذر أبو ساسان قال: شهدتُ عثمان بن عفان وأُتي بالوليد قد صلى الصبح... فذكره بنحو مـــا تقدم.

رجال السند#

- عبدالله بن فيروز الداناج البصري، احتج به البخاري في صحيحه (٣) ، وهو ثقة (٤)، قال البخاري : (سمع أبا برزة وحُضيناً) (٥) ، وسماعه من حُضين ظاهر في سند مسلم.
- حُضين بن المنذر الرقاشي البصري، ثقة من النبلاء (٦) ، قـــال البخـــاري: (سمع عثمان وعلياً) (٧) ، وسماعه من عثمان وعلي رضي الله عنهما ظاهر في حديث الإمام مسلم.

والحديث لا شك في ثقة رجاله واتصاله على مذهب البخاري ، فهو صحيح، وقــد صححــه الإمام مسلم وغيره، والظاهر أن مراد البخاري من تحسينه له أنه حديث صحيح عنده.

(النص الرابع عشر): قال الترمذي: (قلت لمحمد في حديث كثير بن عبدالله عن أبيه عـن جده في الساعة التي تُرجى في يوم الجمعة: كيف هو؟ قال: حديث حسن إلا أن أحمد بن حنبل كـــان يحمل على كثير يضعّفه، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري – يعني: على إمامته – عن كثير بـــن عبدالله) (٨) .

---

(١) معرفة السنن والآثار (٥١/١٣) ولم أجد هذا النص في جامع الترمذي ولا في علله الكبير.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٠٧) وأخرجه أيضاً أحمد (٨٢/١، ١٤٠، ١٤٤) وأبو داود (٤٤٨٠) وابن ماجه (٢٥٧١).

(٣) التعديل (٨٤٦/٢)، وتهذيب الكمال (٤٣٧/١٥).

(٤) تهذيب الكمال (٤٣٧/١٥-٤٣٨).

(٥) التاريخ الكبير (١٦٧/٥).

(٦) تهذيب الكمال (٥٥٥/٦-٥٦٠).

(٧) التاريخ الكبير (١٢٨/٣).

(٨) تهذيب الكمال (١٣٩/٢٤) وليس هذا النص في العلل الكبير ولا في جامع الترمذي مع أنه أخرج الحديث، وقـد رجعتُ إلى نسخة الكروخي (ق٤١/أ) فلم أجده ذكر هذا النص أيضاً.

هذا الحديث أخرجه الترمذي [١] وغيره عن كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده عـــن النبـي **صلى الله عليه وسلم** قال: **(إن في الجمعة ساعةً لا يسألُ الله العبدُ فيها شـيئاً إلا آتـاه اللهُ إيـاه، قالوا: يا رسول الله أيَّةُ ساعةٍ هي؟ قال: حين تُقامُ الصلاة إلى الانصراف منها)** .

وهذا السند صحَّح البخاري مثله في موضع آخر، فقد قال عن حديث كثير عن أبيه عن جـده "أن النبي **صلى الله عليه وسلم** كبَّر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الآخـرة خمسـاً قبل القراءة" قال: (ليس في الباب شيء أصح من هذا، وبه أقول) ثم قـال: (وحديـث عبـدالله بـن عبدالرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيـحٌ أيضـاً) [٢] ، فبان أن قوله أصح شيء لا يعني به أقوى الضعيف، وإنما الصحيح؛ لأنه صحَّح حديث عبدالله بـن عمرو في الباب نفسه، وفي أثناء سياق كلامه على الحديثين، فتبين أن حديث كثير هو صحيح عنـده أيضاً بل هو أقوى عنده من حديث عمرو بن شعيب، وهذا يوضح مبلغ حسن ظنه بمرويـات كثـير ابن عبدالله إذ قدمه على حديث عمرو بن شعيب، وحديث عمرو عن أبيه عن جده مختلف فيه عنـد العلماء، أما حديث كثير عن أبيه عن جده فيكاد أهل العلم يتفقون على ضعفه.

وهذا النص يوضح أن مراد البخاري من قوله في حديث كثير في ساعة يوم الجمعـة أنـه حسن أي صحيح عنده؛ لما علمناه من تصحيحه لحديثه في عدد تكبيرات صلاة العيدين.

وقد قال البخاري في كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني المدني: (سمع أبـاه، روى عنه مروان بن معاوية وإسماعيل بن أبي أويس ويحيى الأنصاري) [٣]، ولم يذكره بجرح، فدل علـى أنه يقوي أمره بدلالة أنه صحح له مرة وحسن له أخرى، وقد ذكر في النص الذي نقله الترمذي عنـه أن أحمد بن حنبل كان يحمل على كثير ويضعفه، فهو لم يكن خافياً عليه أن كثيراً قد ضعفه بعـض مشايخه ومعاصريه، ولكنه خالفهم في ذلك وقوى أمره واحتج به في كتابيه "خلق أفعال العبـاد" [٤] ، و"القراءة خلف الإمام" [٥] .

ومشايخ البخاري أحمد ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغـيرهم مـن أهـل الحديـث

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه (٤٩٠) وعبد بن حميد (٢٩١) وابن ماجه (١١٣٨) والطبراني في معجمه الكبـير (١٤/١٧) وابن عبدالبر في التمهيد (١٩/٢٠-٢١).

(٢) العلل الكبير (ص٩٣-٩٤).

(٣) التاريخ الكبير (٢١٧/٧).

(٤) خلق أفعال العباد (ص٦٩، ١٠٣).

(٥) القراءة خلف الإمام (ص٨٥) تحقيق زغلول.

متفقون [1] على ضعفه ، بل ذهب الشافعي وأبو داود إلى أنه كذاب، وقـال النسـائي والدارقطنـي: متروك .

وهاهنا ملاحظة أُسجلها وهي أن البخاري حسن الظن ببعض رواة أهل المدينة وقد خـالف مشايخه وعلماء عصره في بعض الرواة المدنيين، فمثلاً كثير بن عبدالله هذا وفليـح بـن سـليمان وإسماعيل بن أبي أويس وغيرهم احتج بحديثهم وصحح لهم ، ويظهر لي أنه تبين له من أمرهم مـا لم يتبين لغيره والله أعلم.

- وأما عبدالله بن عمرو بن عوف المزني المدني، والد كثير ، فقد قال البخاري فيـه: (سمع أباه، سمع منه ابنه كثير) [2] ، وليس له راوٍ إلا ابنه، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته [3] ، ولـم يذكر البخاري فيه جرحاً بل صحح له كما تقدم.

- وأما عمرو بن عوف المزني، فقد ذكره البخاري [4] في الصحابة، وساق من طريـق كثير ابن عبدالله حفيده ما يدل على صحبته، وقد ذكره ابن سعد [5] وأبو حاتم الرازي [6] وابن حبان [7] في الصحابة وغيرهم [8] ، ولكن قال ابن عبدالبر: (مخرج حديثه عن ولده، وهم ضعفـاء عنـد أهل الحديث) [9] ، ولم أجد من شكك في صحبته رغم أن طريق ثبوتها لا يأتي إلا من طريق ابـن ابنه أو من كلام الواقدي، واتفاق أهل الحديث على ذلك هو الحجة في إثبات صحبته والله أعلم.

وهذا الحديث كما أسلفت في ميزان البخاري يعتبر حديثاً ثابتاً محفوظاً عن رسول الله **صلـى الله عليه وسلم**، وهذا هو مراده من تحسينه له فيما ظهر لي.

(النص الخامس عشر): قال الترمذي: (حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا جرير عـن محمد بن إسحاق عن الصلت بن عبدالله بن نوفل قال: رأيت ابن عباس يتختم في يمينه ولا إخالـه إلا

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٢٤/١٣٧-١٤٠) وتهذيب التهذيب (٨/٤٢١-٤٢٣)، وتضعيف علي بـن المدينـي فـي سؤالات ابن أبي شيبة (ص٩٠).
(٢) التاريخ الكبير (٥/١٥٤).
(٣) ثقات ابن حبان (٥/٤١).
(٤) التاريخ الكبير (٦/٣٠٧).
(٥) طبقات ابن سعد (٤/٣٦٣).
(٦) الجرح والتعديل (٦/٢٤٢).
(٧) ثقات ابن حبان (٣/٢٧١).
(٨) الإصابة (٣/٩).
(٩) الاستيعاب (٢/٥١٧).

قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه.

قال أبو عيسى: قال محمد بن إسماعيل: حديث محمد بن إسحاق عن الصلت بن عبدالله بن نوفل حديث حسن) (١) .

هذا الحديث رواه أبو داود (٢) عن يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق قال: رأيت على الصلتِ بن عبدالله بن نوفل بن عبدالمطلب خاتماً في خنصره اليمنى فقلت: ما هذا ؟ قال: رأيت ابن عباس ... بنحوه وهو مروي من عدة طرق (٣) عن ابن إسحاق به.

وقد قال الترمذي : (سألت محمداً عن هذا الباب فقلت: أي حديث في هذا أصح؟ قال: أصح شيء عندي في هذا الباب، هذا الحديث، حديثُ ابن أبي رافع عن عبدالله بن جعفر، وحديث الصلت ابن عبدالله بن نوفل عن ابن عباس) (٤) .

والبخاري – كما سيأتي في النص السابع والعشرين – يحتج بابن إسحاق، وقد صرح بسماعه لهذا الحديث كما عند أبي داود، فأُمِن من تدليسه، وأما الصلت بن عبدالله فقد ترجم له البخاري (٥) ولم يذكر فيه جرحاً، فهو عنده على أقل الأحوال ممن يُحتمل، وذكره ابن حبان (٦) وابن خلفون (٧) في الثقات، وقال ابن سعد: (كان فقيهاً عابداً) (٨) ، وقد صرح بلقائه لابن عباس ، وهو يحدث بشيء رآه فالغالب أنه حفظ ذلك، وهذا الحديث الذي رواه لا يحتاج إلى كبير ضبط، فإن متوسط الضبط كما هو حال غالب الناس يسهل عليه حفظ مثله لاسيما في شيء عمل به، والعمل بالسنن أعون شيء على حفظها والله أعلم.

ومراد البخاري من تحسينه أنه يراه حديثاً محفوظاً ثابتاً بدلالة عده إياه أصح ما رُوي في باب لبس الخاتم في اليمين مع حديث عبدالله بن جعفر.

---

(١) الجامع للترمذي (١٧٤٢) وفيه "حسن صحيح" ، ولكن في نسخة الكروخي (ق١٢٢/ب) "حسن" فقط بدون صحيح، ونسخة الكروخي أضبط ، ووافقها نقل المزي في تهذيب الكمال (٢٢٨/١٣) ونقل ابن رجب في أحكام الخواتيم (ص٨٥).

(٢) سنن أبي داود (٤٢٢٩).

(٣) أخلاق النبي لأبي الشيخ (ص١٠٨) والتمهيد لابن عبدالبر (١١٠/١٧) وتهذيب الكمال (٢٢٧/١٣).

(٤) العلل الكبير (ص٥٨٦).

(٥) التاريخ الكبير (٢٩٩/٤).

(٦) الثقات لابن حبان (٤٧٠/٦).

(٧) انظر تعليق محقق تهذيب الكمال (٢٢٧/١٣) نقلاً عن الإكمال لمغلطاي.

(٨) طبقات ابن سعد (٣١٧/٢).

(النص السادس عشر): قال البخاري: (حديث الأوزاعي عن نَهيك بن يَريم في التغليس بالفجر حديث حسن) [١] .

والحديث رواه الأوزاعي [٢] قال: حدثني نَهيك بن يَريم الأوزاعي، حدثني مُغيث بن سُمي قال: (صليتُ مع عبدالله بن الزبير الصُبحَ بغَلَس، فلما سلَّم أقبلتُ على ابن عمر فقلتُ : ما هذه الصلاة؟! قال: هذه صلاتنا كانت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر، فلما طُعن عمر أسفرَ بها عثمان).

رجال السند#

- الأوزاعي: هو عبدالرحمن بن عمرو، إمام أهل الشام، ثقة لا يُسأل عن مثله[٣]، وقد احتج به البخاري في صحيحه [٤]، وسماعه من نَهيك ظاهر في السند.
- نَهيك بن يَريم الأوزاعي الشامي، ترجم له البخاري [٥] فلم يذكر فيه جرحاً، قال ابن معين [٦] ويعقوب بن سفيان [٧] : (ليس به بأس)، ووثقه أبو زرعة [٨] الدمشقي وابن حبان [٩]، وليس له راوٍ إلا الأوزاعي لذا قال الذهبي: (لا يعرف) [١٠] ، وخالفه ابن حجر فقال: (ثقة) [١١] ، وسماعه من مُغيث ظاهر في السند.

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٤٥٦/١) قال: (وفي كتاب العلل لأبي عيسى الترمذي قال: قال محمد بن إسماعيل:...) وهذا النص غير موجود في طبعتي كتاب العلل الكبير، ونقل تحسين البخاري لهذا الحديث أيضاً المزي في تهذيبه (٣٦/٣٠).

(٢) الحديث أخرجه ابن حبان (٣٦٣/٤-٣٦٤) وابن ماجه (٦٧١) والطحاوي في شرح المعاني (١٧٦/١) والبيهقي في الكبرى (٤٥٦/١) ويعقوب بن سفيان في المعرفة (٤٣٨/٢) وابن عساكر في تاريخه (٦٩٥/١٧) - مخطوط - وتهذيب الكمال (٣٦/٣٠).

(٣) تهذيب الكمال (٣١٣/١٧-٣١٦).

(٤) التعديل (٨٧٣/٢) وتهذيب الكمال (٣٠٧/١٧).

(٥) التاريخ الكبير (١٢٢/٨).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٩٥/١٧) -مخطوط-.

(٧) المعرفة والتاريخ (٤٣٨/٢).

(٨) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٩٥/١٧) -مخطوط-.

(٩) ثقات ابن حبان (٥٤٥/٧).

(١٠) الميزان (٢٧٥/٤).

(١١) التقريب (٧٢٠٠).

• مُغيث بن سُمي الأوزاعي الشامي، قال البخاري: (سمع عبدالله بن عمر) [١] ونقـــل عنه أنه قال: (أدركتُ ألفاً من أصحاب النبي **صلى الله عليه وسلم**) [٢] ولم يذكر فيه جرحـــاً، وهـــو ثقة [٣] ، وسماعه من عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ظاهر في السند وقد أثبته البخاري أيضاً.

وهذا الحديث قال فيه يعقوب بن سفيان: (وهؤلاء رجال الشام ليس فيهم إلا ثقة) [٤]، وهـــذا تصحيح منه للحديث، وصححه أيضاً ابن حبان، ومراد البخاري من تحســـينه أنـــه يـــراه محفوظـــاً صحيحاً فهو متصل على مذهبه وليس في رجاله مطعن، وكون نهيك لم يرو عنه إلا الأوزاعي ليس بجرح؛ لأن الأوزاعي إمام، وقد ذكرت فيما مضى عن الذهبي أن البخاري أخـــرج فـــي صحيحـــه لبعض الرواة الذين لم يرو عنهم إلا راو واحد، لذلك أميل إلى أن تحسين البخاري للحديث يقصد بـــه ثبوت الحديث وصحته عنده والله أعلم.

(النص السابع عشر): قال البخاري : (إسحاق بن سيار سمع يونس بن ميسرة الشـــامي سمع أبا إدريس الخولاني: سألت المغيرة بن شعبة بدمشق قال: ("**وضأت النبي صلى الله عليه وسلم بتبوك فمسح على خفيه**"، قاله لي سليمان بن عبدالرحمن عن الوليد بن مسلم.

وقال هشيم عن داود بن عمرو عن بسر بن عبيدالله عن أبي إدريس عن عوف بـــن مـــالك قال: "**جعل النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثاً للمســـافر، ويومـــاً للمقيم**".

قال أبو عبدالله : إن كان هذا محفوظاً؛ فإنه حسن) [٥]، أبو عبدالله كنية البخـــاري – رحمـــه الله –.

قال الترمذي: (وسألته عن حديث هشيم عن داود بن عمرو عن بُسر بن عبيدالله عـــن أبـــي إدريس الخولاني عن عوف: "أمرنا رسول الله **صلى الله عليه وسلم** بالمسح... الحديث". فقال: هـــو حديث حسن) [٦] .

وقال الترمذي: (وسألت محمداً فقلت: أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح علـــى

---

(١) التاريخ الكبير (٨/٢٤).

(٢) المرجع السابق (٨/٢٤).

(٣) تهذيب الكمال (٢٨/٣٤٩-٣٥٠).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/٤٣٨).

(٥) التاريخ الكبير (١/٣٩٠).

(٦) العلل الكبير (ص٥٤-٥٥) وفي الطبعة الأخرى (١/١٧٥-١٧٧).

الخفين؟ قال: حديث صفوان بن عَسَّال، وحديث أبي بكرة حسن) [١] .

ونقل الترمذي في الجامع [٢] عن البخاري أنه قال: (أحسنُ شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسَّال).

حديث عوف بن مالك، أخرجه جمع من الأئمة [٣] في مصنفاتهم، جميعهم من طريق هشيم به، وقد صرَّح هشيم بالتحديث عند الإمام أحمد في مسنده، وعند غيره كذلك.

قال الطبراني: (لا يروى عن عوف إلا بهذا الإسناد، تفرد به هشيم) [٤] .

وقال هشيم بعد أن روى هذا الحديث: (ولم أسمع في المسح شيئاً أحسن من هذا) [٥]، يوضح قوله قول الإمام أحمد: (هذا من أجود حديث في المسح على الخفين؛ لأنه في غزوة تبوك آخر غزاة غزاها) [٦] .

رجال السند#

- هُشيم بن بشير السُلمي، ذكر البخاري في ترجمته أن ابن المبارك قال فيه: (من غيَّر الدهرُ حفظه، فلم يغير حفظَ هشيم) [٧] ، واحتج به في صحيحه [٨] ، وهو ثقة ثبت بالاتفاق؛ إلا أنه يدلس [٩] ، وقد صرح بالسماع في هذا الحديث – كما تقدم – .
- داود بن عمرو الأودي، ترجم له البخاري بقوله: (عن بسر بن عبيدالله وأبي سلام، سمع منه هشيم، قال محمد بن يزيد: عن داود بن عمرو الدمشقي، هو عامل واسط، سمع القاسم بن

---

(١) المرجع السابق.
(٢) جامع الترمذي (١/١٦١).
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/١٧٥-١٧٦)، وأحمد في المسند (٦/٢٧) والبزار في مسنده – كشف الأستار – (١/٢٥٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٨٢)، والطبراني في الكبير (١٨/٤٠)، والأوسط (٢/٣٣)، وابن عدي في الكامل (٣/٩٥١)، والدارقطني في سننه (١/١٩٧)، والبيهقي في الكبرى (١/٢٧٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/٣١) – مخطوط –.
(٤) المعجم الأوسط (٢/٣٣).
(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦/٣١-٣٢).
(٦) تنقيح التحقيق (١/٥٢٠).
(٧) التاريخ الكبير (٨/٢٤٢).
(٨) تهذيب الكمال (٣٠/٢٧٢).
(٩) انظر تهذيب الكمال (٣٠/٢٧٢، ٢٨٨).

مخيمرة قوله، ومكحولاً مرسل) [١]، ونقل ابن عدي عن البخاري أنه قال فيه: (كان قدم واسط، يُعدُّ في الشاميين) [٢]، ولم أجد للبخاري كلاماً في شأنه، ولم يحتج به في شيء من كتبه المعروفة.

وداود هذا وثقه ابن معين [٣] وابن حبان [٤] .

وقال أحمد بن حنبل: مقارب الحديث، ما أرى بحديثه بأساً، كان شامياً، وكان بواسط [٥] .

وقال : حديثه حديث مقارب [٦]، وقال أبو زرعة: لا بأس به [٧] .

وقال أبو داود: صالح [٨] ، وقال ابن عدي : لا أرى برواياته بأساً [٩] .

وأما العجلي فقال : يكتبُ حديثه، وليس بالقوي [١٠] .

وقال أبو حاتم : شيخ [١١] ، وقال مرة: ليس بالمشهور [١٢] .

وقال ابن حزم: ضعيف، ضعفه أحمد بن حنبل، وقد ذكر بالكذب [١٣] ، فتعقبه مغلطاي فقال: (وهذا قول لم نره لغير ابن حزم) [١٤] ، وقال ابن حجر: (كذا قال ابن حزم، وما أدري من هو هذا الذي ذكره بالكذب غيره؟) [١٥] ، وحكم ابن حجر على داود بأنه صدوق يخطئ [١٦] .

ويظهر – لي – أن البخاري يرى داود بن عمرو في درجة مقارب الحديث كما هو رأي شيخه الإمام أحمد بدلالة أنه قال: (إن كان هذا محفوظاً؛ فإنه حسن)، وليس في السند من هو محل

(١) التاريخ الكبير (٣/٢٣٦).
(٢) الكامل لابن عدي (٣/٩٥١).
(٣) تاريخ الدارمي (ص١٠٩).
(٤) الثقات لابن حبان (٦/٢٨١).
(٥) سؤالات أبي داود (ص٢٥٧).
(٦) العلل لأحمد (٢/٤٩٥).
(٧) الجرح والتعديل (٣/٤٢٠).
(٨) تهذيب الكمال (٨/٤٣٣).
(٩) الكامل لابن عدي (٣/٩٥٢).
(١٠) الثقات للعجلي (ص١٤٧).
(١١) الجرح والتعديل (٣/٤٢٠).
(١٢) العلل لابن أبي حاتم (١/٣٩).
(١٣) المحلى (٧/٤٧١).
(١٤) إكمال تهذيب الكمال – مخطوط – (٢/٧٢٧).
(١٥) تهذيب التهذيب (٣/١٩٦).
(١٦) التقريب (١٨٠٤) وفيه الأزدي والصواب الأودي.

نظر إلا داود بن عمرو، فليس بثقة متفق عليه ولا بضعيف لا خلاف فيه، فأقرب الأقوال إلى منـــهج البخاري أنه يراه مقارب الحديث ممن يُحتمل.

وأما بالنسبة إلى سماع داود من بُسر بن عبيدالله، فإن البخاري ذكر في تاريخه في ترجمـــة داود قال: (عن بسر...)، فلو ثبت عنده سماعه منه لقال: سمع كما هي عادته، ولم أجد تاريخاً لمولـد أو وفاة داود، إلا أن الذهبي [١] ذكره في الطبقة الرابعة عشرة وهم من كانت وفياتهم بين سنة إحـدى وثلاثين ومئة إلى سنة أربعين ومئة، ولم يحدد تاريخ وفاته، كما أنه ذكر بُسر بن عبيدالله الحضرمـي [٢] في الطبقة الحادية عشرة، وهم مـــن كـانت وفياتـهم بيـن سـنة إحـدى ومئـة إلـى سـنة عشرة ومئة، وقال في "النبلاء" : (عاش إلى حدود سنة عشر ومئة ، توفي في خلافـة هشـام بـن عبدالملك) [٣]، وقد ذكر البخاري أن داود بن عمرو سمع القاسم بن مخيمرة وهو قد توفي سنة مئـــة للهجرة [٤] ، فعلى هذا تكون معاصرة داود لبُسر ثابتة كما أنهما شاميان ومن دمشق تحديـــداً، وقـد ذكرتُ من قبل أن البخاري لا يطعن في مثل ذلك، لا سيما إذا كان المتن محفوظاً من وجـــهٍ آخـر وليس فيه ما يُنكر.

- بُسر بن عبيدالله الحضرمي الشامي، ثقة بدون خلاف [٥] ، احتج به البخـــاري فـي صحيحه [٦]، وأخرج له حديثه عن أبي إدريس الخولاني، قال أبو مُسهر: (أحفـــظُ أصحـاب أبـي إدريس عنه: بُسر بن عبيدالله) [٧]، وبمثل هذا قال ابن حبان [٨] أيضاً، وقد ذكر أبو الحسن بن سـميع في "طبقاته" قال: (بُسر بن عبيدالله الحضرمي، دمشقي، داره داخل باب الحديد) [٩] ، وذكـــر ابـن حبان أنه مات بالشام [١٠] ، ونقلتُ آنفاً قول الذهبي في تاريخ وفاته.
- أبو إدريس الخولاني، واسمه: عائذ الله بن عبدالله الشامي، قال البخاري: (ولد عـام

---

(١) انظر تاريخ الإسلام للذهبي (١٢١-١٤٠هـ) (ص٤١٣).
(٢) المرجع السابق (١٠١-١٢١هـ) (ص٣١).
(٣) سير أعلام النبلاء (٥٩٢/٤).
(٤) انظر تهذيب الكمال (٤٤٧/٢٣).
(٥) انظر تهذيب الكمال (٧٦/٤-٧٧).
(٦) انظر تهذيب الكمال (٧٥/٤).
(٧) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٣٤٥/١).
(٨) الثقات لابن حبان (١٠٩/٦) ومشاهير علماء الأمصار (ص١٧٩).
(٩) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٠٣/٣).
(١٠) مشاهير علماء الأمصار (ص١٧٩).

حنين قاله أبو مسهر، ويمكن أن يكون سمع من معاذ ... وسمع ابن مسعود والمغيرة بن شـعبة) [١]، وهو ثقة بالاتفاق [٢]، وقد احتج به البخاري في صحيحه، وأخرج له عن عوف بن مالك، وسـماعه منه ثابت حتى في بعض أسانيد الحديث [٣] الذي نحن بصدد الكلام عليه.

وهذا الحديث قال فيه البخاري في تاريخه الكبير: (إن كان هذا محفوظاً؛ فإنه حسن)، وذلـك في معرض ذكره للاختلاف الوارد على أبي إدريس، ولكنه لما سأله الترمذي عنه قال: (هو حديـث حسن) ولم يقل: إن كان محفوظاً، ولا ندري أي القولين هو المتأخر من أقوال البخاري حتى نعتمـد عليه، لأن كتاب التاريخ الكبير للبخاري فيه زيادات وتعديلات [٤] ، يشهد لهذا ما يناسب المقـام أن الترمذي قال في جامعه [٥] بعد أن أجابه البخاري عن سؤاله عن حديث يرويه محمـد بـن حميد الرازي: (وحين رأيتهُ – يعني البخاريَ – كان حسنَ الرأي في محمد بن حُميد الرازي ثـم ضعفـهُ بعدُ)، وفي التاريخ الكبير (المطبوع) – وهو من رواية ابن سهل، وقد سمعه من البخاري سنة سـت وأربعين ومائتين [٦] – قال البخاري: (محمد بن حميد، أبو عبدالله الرازي، سـمع يعقـوب القمـي وجريراً، فيه نظر، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين – سئل أبو عبدالله عن محمد بن حميد الـرازي لماذا تُكلم فيه؟ فقال: كأنه أكثر على نفسه) [٧]، ويغلب على ظني أن ذكر وفاة ابن حميد إضافة مـن البخاري نفسه أو بأمرٍ منه أن تُلحق في النسخ التي سُمعت منه قبل ذلك التاريخ، وقد ذكر ابن حميـد ووفاته في تاريخه الصغير [٨]، وقال: (فيه نظر)، وقوله: (سئل أبو عبدالله) ليست من كلام البخـاري قطعاً وإنما هي من إضافة الراوي، لأن أبا عبدالله كنية البخاري نفسه، وبالمقارنة بين كلام الـترمذي

---

(١) التاريخ الكبير (٧/٨٣).
(٢) انظر تهذيب الكمال (١٤/٩٠-٩٣).
(٣) انظر المصنف لابن أبي شيبة (١/١٧٥-١٧٦) والمعجم الكبير (١٨/٤٠) وسنن الدارقطني (١/١٩٧).
(٤) نص على هذا العلامة الشيخ المعلمي اليماني – رحمه الله – في مقدمته لكتـاب "الموضـح لأوهـام الجمـع والتفريق" (١/١١-١٢) وأزيد على ما قاله بأني رأيت البخاري في عدة مواضع من تاريخه الكبير يقول: (كـذا في الكتاب العتيق) يعني التصنيف الأول للكتاب أسماه بالعتيق وانظر (٢/٩٥)(٤/١٥)، ويقـول: (ليـس فـي العتيق مقيد) انظر (٢/١٦٩)، وفي (٣/٣٣٨) قال: (قال أبو عبدالله – هو البخاري -: كذا وجدت في الكتـاب العتيق) إلى غير ذلك.
(٥) جامع الترمذي (٤/١٩٥).
(٦) انظر التاريخ الكبير (١/٣).
(٧) المرجع السابق (١/٦٩-٧٠).
(٨) التاريخ الصغير (٢/٣٥٥).

وكلام البخاري السابقين يُعلم أن البخاري زاد في تاريخه قوله في ابـن حُميد أن فيه نظـراً، أو أضاف ترجمته كاملة، لأن الترمذي ذكر أنه كان حسنَ الرأي ثم تبين له ضعفه، ومن غير الممكـن أن يكون ابن حميد فيه نظر عند البخاري ويكون حسن الرأي فيه قديماً، لأن كتاب التاريخ كما تقـدم صنفه البخاري قديماً.

وبما تقدم فإنا لا نستطيع الجزم بما هو الرأي الأخير الذي استقر عليه البخاري فـي الحكـم على هذا الحديث ، ولكن من الظاهر للمتأمل أن البخاري يرى أن حديث أبي إدريس الخولاني عـن عوف بن مالك أشبه بالصواب من الحديث الذي ساقه أولاً، وهو – كما ورد – مـن حديـث أبـي إدريس عن المغيرة بن شعبة وذلك لأمرين لهما علاقة بهذه الرواية:

١- أن إسحاق بن سيار ليس بالمشهور كما قال أبو حـاتم [١] ، وليـس لـه راوٍ إلا الوليـد بـن مسلم [٢]، وأما داود بن عمر فهو أشهر حديثاً عند أهل العلم، ومعروف برواية العلم يستدل علـى ذلك بأن الرواة عنه بحسب ما ذكره المزي [٣] : خمسة، كما أن أهل العلـم بـالجرح والتعديـل تكلموا فيه ما بين مقو ومضعف له كما تقدم بعكس إسحاق .

٢- أنه لا يُعرف لأبي إدريس رواية عن المغيرة إلا في هذا الحديث – الذي هو محل نظـر – قال أبو حاتم الرازي: (ولا نعلم روى أبو إدريس عن المغيرة بن شعبة سوى هذا الحديـث) [٤] ، بينما روى أبو إدريس عن عوف بن مالك عدة أحاديث، وثبت بيقين سماعه منه كما تقدم، فلـذا أن يكون الحديث عن عوف أولى وأقرب إلى الصواب من أن يكون عن المغيرة لما ذكر آنفاً.

ولهذا قال البخاري: إن كان هذا محفوظاً – يعني حديث هشيم عن داود بن عمـرو – فإنـه حسن؛ لأنه أشبه بالصواب للسببين السابقين، ولسائل أن يسأل: لماذا لم يقل البخـاري (حسـن) دون قوله (إن كان هذا محفوظاً)؟ ويجاب عن هذا: بأن البخاري ربما تردد في ثبوت الحديث لحـال داود بن عمرو الأودي، ثم إن قوله: إن كان هذا محفوظاً، لا يقصد متن الحديث عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، وإنما قصده إن كان هذا محفوظاً عن أبي إدريس الخولاني أنه يروي هذا الحديث عـن عوف ابن مالك فإنه حسن، أي أحسن من حديث إسحاق بن سيار الذي يرويه عن أبي إدريس عـن المغيرة ابن شعبة.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٣٩/١).

(٢) انظر الجرح والتعديل (٢٢٢/٢-٢٢٣) والعلل (٣٩/١).

(٣) تهذيب الكمال (٤٣٢/٨).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (٣٩/١).

وعلى أية حال لو افترضنا أن رأي البخاري الأخير في الحكم على هذا الحديث هو ما نقلــه الترمذي، أي قوله: (هو حديث حسن)، فإن معنى ذلك أنه أطلق الحسن على الحديــث الــذي يــراه محفوظاً صحيحاً، وهو متصل على مذهبه في اشتراط اللقاء لاتصال الحديث المعنعــن، كمـا أنـه موافق لمنهجه في تصحيح بعض أحاديث من قال فيهم "مقارب الحديث" كما ســنوضحه فــي آخـر المبحث إن شاء الله.

ويؤيد هذا أن شيخ الإمام البخاري الإمامُ أحمد بن حنبل سئل عن أجود الأحاديث في المسـح فقال: (حديث شريح بن هانيء عن عائشة، وحديث خزيمة بن ثابت، وحديث عوف بن مالك) (١) .

وأما الحديث الثاني الذي نصَّ البخاري على أنه حسن حديث أبي بكرة:

وقد رواه جمع من الأئمة في مصنفاتهم (٢) عن عبدالوهاب بن عبدالمجيــد الثقفــي، حدثنـا المهاجر أبو مخلد عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم "أنــه أرخص للمسافر أن يمسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة"** واللفظ للشافعي.

وذكر الدارقطني في "علله" (٣) أن وهيب بن خالد قد تابع عبدالوهــاب فــي روايتــه عــن المهاجر، ولكنه لم يسند هذه المتابعة، ووقفتُ عليها عند العقيلي في ضعفائه (٤) ، ولكن رواها عــن مهاجر مرسلاً أن النبي **صلى الله عليه وسلم**، وكذلك ساق رواية عبدالوهاب عن مــهاجر مرسـلاً، وأكثر ظني أن في ذلك سقطاً ؛ لأن العقيلي قال : (والمتن معروف من غير هذا الوجــه، ولا يتـابع مهاجر على هذا)، وقوله : لا يتابع، يقتضي وجود إسناد عن مهاجر يروى به المتن إلى رســول الله **صلى الله عليه وسلم** .

وقد وجدت متابعة للمهاجر من طريق خالد (٥) الحذاء عن عبدالرحمن بن أبــي بكــرة بــه، ولكنها متابعة فيها نظر، قال الدراقطني: (اختلف عن عبدالوهاب فرواه ابنه عثمان بن عبدالوهــاب ابن عبدالمجيد، ومُسدَّد، وبُندار، وأبو الأشعث فقالوا: عن مهاجر عن ابن أبي بكرة عن أبيه، ووهــم

---

(١) تنقيح التحقيق (٥١٨/١).

(٢) أخرجه الشافعي – كما في مسنده – (٤٢/١)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٧٩/١) وابــن ماجــه (٥٥٦)، وابن الجارود في المنتقى (٨٧)، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٢)، والطحاوي في شــرح المعــاني (٨٢/١)، وابن حبان في صحيحه (١٥٤/٤،١٥٧) وابن عــدي فــي الكــامل (٢٤٥٢/٦)، والدارقطنــي فــي ســننه (١٩٤/١،٢٠٤) والبيهقي في الكبرى (٢٨١/١) وابن عبدالبر في التمهيد (١٥٤/١١، ١٥٥).

(٣) انظر العلل للدارقطني (١٥٤/٧).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٢٠٨/٤).

(٥) انظر السنن الكبرى للبيهقي (٢٧٦/١، ٢٨٩).

فيه والصحيح حديث مهاجر) [١] .

يضاف إلى ذلك أن يحيى بن معين [٢] وعلي بن المديني [٣] والإمام الشافعي [٤] رووه عـن عبدالوهاب كما رواه الجماعة عن مهاجر وليس عن خالد الحذاء.

وقال البيهقي: (وهذا الحديث رواه جماعة عن عبدالوهاب الثقفي عن المهاجر أبـي مخلـد، ورواه زيد بن الحُباب عنه عن خالد الحذاء، فإما أن يكون غلطاً منه، أو من الحسن بن علي – بـن عفان – ، وإما أن يكون عبدالوهاب رواه على الوجهين جميعاً، ورواية الجماعـة أولـى أن تكـون محفوظة) [٥] .

وقد وجدت أبابكر بن أبي شيبة [٦] روى الحديث عن زيد بن الحُباب عن عبدالوهـاب عـن المهاجر به كما رواه الجماعة، فعلى هذا يكون الحسن بن علي بن عفان هو الذي تفرد بذكـر خـالد الحذاء ولعله تصحف عليه اسم المهاجر أبي مخلد إلى خالد الحذاء فإن رسم الاسمين قد يُشتبه فيـهما خاصة في المخطوطات القديمة، ولا يمكن الجزم بأن الحسن بن علي بن عفان هو المخطئ في ذلـك فإنه ثقة [٧] ، كما أن البرقاني قال للدارقطني: (فإن الحضرمي وابن غنام حدثا به عن أبي بكر بـن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن عبدالوهاب عن مهاجر عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عـن أبيـه، فقال – الدراقطني –: حدثونا به عن ابن عفان عن زيد بن الحباب عن عبدالوهاب عن خالد الحـذاء لم يزد على هذا، قيل له: فلعله قيل عنه القولان، قال: نعم) [٨] .

فالدارقطني لا يستبعد أن يكون زيد حدَّث به على الوجهين مع جزمه بأن الصحيـح حديـث مهاجر وأن ذكر خالد الحذاء وهم كما تقدم عنه، وعلى أية الحال الذي يعنينا هنا أن متابعـة خـالد الحذاء لا تصح.

---

(١) العلل للدارقطني (٧/١٥٤-١٥٥).
(٢) انظر المنتقى لابن الجارود (٨٧).
(٣) انظر التمهيد لابن عبدالبر (١١/١٥٥).
(٤) مسند الشافعي (١/٤٢).
(٥) السنن الكبرى للبيهقي (١/٢٧٦).
(٦) انظر المصنف لابن أبي شيبة (١/١٧٩).
(٧) انظر تهذيب الكمال (٦/٢٥٧-٢٥٩).
(٨) العلل للدارقطني (٧/١٥٥).

رجال السند#

- عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي ، احتج به البخاري في صحيحه [١] ، والراجح في شأنه أنه ثقة [٢] ، إلا أنه اختلط قبل وفاته بثلاث سنين [٣] ، ولكن قال الذهبي: (لكن ما ضرَّه تغيُّره، فإنه لم يحدِّث زمن التغير بشيء، وقال العقيلي [٤]: حدثنا الحسين بن عبدالله الذارع، حدثنا أبو داود قال: تغيَّر جرير بن حازم، وعبدالوهاب الثقفي، فحُجِب الناس عنهم) [٥] ، وحديثه الذي نحن بصدده حُمِل عنه قبل اختلاطه جزماً؛ لأن ممن حدَّث به عن عبدالوهاب الإمام يحيى بن معين وقد نص على أن عبدالوهاب اختلط بأخرة [٦] ، ولا يعقل أن يحيى بن معين، يحدث عنه حال اختلاطه، وكذلك الإمام الشافعي وعلي بن المديني من المؤكد أنهما سمعا هذا الحديث قبل الاختلاط، وذلك لما عُرِف عن هؤلاء الثلاثة من شدة الإتقان والتحري، ثم لأن عبدالوهاب – على الراجح – حجبه أهله لما اختلط، وعبدالوهاب قد صح سماعه من المهاجر كما هو ظاهر في الروايات الكثيرة عنه لهذا الحديث، فقد جاء في أكثرها تصريحه بالسماع من المهاجر.
- المهاجر بن مخلد أبو مخلد مولى أبي بكرة ، قال البخاري: (يُعدُ في البصريين، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة ، روى عنه عبدالوهاب الثقفي) [٧] ، ولم يذكر البخاري فيه جرحاً ولم يذكره في ضعفائه، فهو عنده على الاحتمال كما قدمنا في أول هذا المبحث، كما أن تحسينه له يدل على أنه يراه في أقل الأحوال مقارب الحديث؛ لأن تحسينه لهذا الحديث الذي ينفرد به المهاجر فيه تقوية له بلا شك.

وقد قال يحيى بن معين في شأن المهاجر بن مخلد: صالح [٨] ، وقال الساجي: هو صدوق معروف [٩]، وذكره ابن حبان في "ثقاته" [١٠] وقال ابن عبدالبر: (هو عندهم صالح الحديث) [١١] .

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٨/٥٠٣).
(٢) انظر تهذيب الكمال (١٨/٥٠٣-٥٠٨)، وهدي الساري (ص٤٤٣-٤٤٤).
(٣) انظر الضعفاء للعقيلي (٣/٧٥).
(٤) المرجع السابق.
(٥) النبلاء (٩/٢٣٩-٢٤٠).
(٦) تاريخ ابن معين (٢/٣٧٨).
(٧) التاريخ الكبير (٧/٣٨١).
(٨) الجرح والتعديل (٨/٢٦٢).
(٩) التمهيد لابن عبدالبر (١١/١٥٥).
(١٠) الثقات لابن حبان (٧/٤٨٦).
(١١) الاستغناء (٢/٧١١).

وأما من ضعفه فوهيب بن خالد فقد كان يعيبه ويقول: (لا يحفظ) [(١)] ، وكذلك أبو حاتم الرازي قال: (لين الحديث، ليس بذاك، وليس بالمتقن، يُكتب حديثه) [(٢)].

وأغفلت كتب الجرح والتعديل المتأخرة أن البخاري حسَّن له، وأن الشافعي صحح حديثه وكذلك ابن خزيمة وابن حبان والخطابي، وابن الجارود احتج بحديثه في كتابه "المنتقى" الذي قال فيه الذهبي: (لا ينزلُ فيه عن رُتبة الحسن أبداً، إلا في النادر) [(٣)]، وجعله ابن حزم [(٤)] في منزلة مع الصحيحين، فتصحيح هؤلاء العلماء تقوية لحال المهاجر بدون أدنى شك.

وهو معاصر لعبدالرحمن بن أبي بكرة بدون ريب ؛ لأنه قد ثبت أنه سمع [(٥)] من أبي العالية رُفيع بن مهران الرياحي، وأبو العالية مات سنة ثلاث وتسعين كما ذكره البخاري [(٦)] ، ورُوي من عدة طرق عن أبي خلدة صاحب أبي العالية أنه مات سنة تسعين [(٧)] ، وبهذا قال الإمام يحيى بن معين [(٨)] ، وقال الذهبي : (وشذَّ المدائني فوهِمَ وقال: مات سنة ست ومئة) [(٩)] ، فأرجح الأقوال أن أبا العالية مات سنة تسعين أو ثلاث وتسعين، وأما عبدالرحمن بن أبي بكرة فقد مات سنة ست وتسعين كما ذكره يحيى بن معين، والمدائني [(١٠)] ، فيكون المهاجر معاصراً لعبدالرحمن بن أبي بكرة بيقين، كما أنهما من البصرة، ويضاف إلى ذلك أن المهاجر أبا مخلد مولى أبي بكرة – أو مولى البكرات وهم آل أبي بكرة – ، ومولى القوم قريب منهم ومخالط لهم وعارف بشؤونهم، فهذه قرينة ظاهرة على قوة احتمال اللقاء، ومثل هذا لا يطعن فيه البخاري بعدم معرفة اللقاء كما تقدم.

- عبدالرحمن بن أبي بكرة الثقفي البصري، احتج به البخاري في صحيحه بحديثه عن

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٢٠٨/٤) والكامل لابن عدي (٢٤٥٢/٦).
(٢) الجرح والتعديل (٢٦٢/٨).
(٣) النبلاء (٢٣٩/١٤).
(٤) المرجع السابق (٢٠٢/١٨).
(٥) انظر تهذيب الكمال (٥٨١/٢٨).
(٦) التاريخ الكبير (٣٢٦/٣).
(٧) انظر تاريخ دمشق (٢٧٥/٦).
(٨) تاريخ ابن معين (١٦٦/٢).
(٩) النبلاء (٢١٣/٤).
(١٠) انظر تاريخ دمشق (٢٣١/١٠)، وأيضاً تهذيب التهذيب (١٤٨/٦).

أبيه [١]، ونص على سماعه من أبيه في تاريخه [٢] ، وهو ثقة بدون خلاف [٣] .

وهذا الحديث قال العقيلي فيه: (والمتن معروف من غير هذا الوجه، ولا يُتابع مهاجرٌ على هذه الرواية) [٤] .

وأما الشافعي فقال : (وإنما أخذنا في التوقيت بحديث المهاجر ، وكان إسناداً صحيحاً) [٥] .

وصححه ابن خزيمة [٦] وابن حبان [٧] والخطابي [٨] وابن الملقن [٩] ، وكذلك الساجي فقد ساق الحديث بسنده ثم قال: (مهاجر أبو مخلد هذا صدوق ومعروف، وليس قول من قال فيه: مجهول؛ بشيء، روى عنه أيوب السختياني، وعوف الأعرابي، وحماد بن زيد، وإسماعيل بن علية، وعبدالوهاب الثقفي وغيرهم، واحتج به الشافعي في توقيت المسح على الخفين) [١٠] .

وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه، وإسناده حسن) [١١] .

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر أقوال النقاد في المهاجر: (فهذا على شرط الحسن لذاته كما تقرر، وإن كان ابن حبان أخرجه في "صحيحه"، فذاك جري على قاعدته في عدم التفرقة بين الصحيح والحسن فلا يعترض به) [١٢] .

وترجيح الحافظ ابن حجر هذا فيه نظر – عندي – فلا أدري لماذا لم يقل هو صحيح لغيره، فإن الحديث له عدة شواهد قوية؟! ولأنه حكم على الحديث بأنه حسن لذاته بالنسبة لنظره هو،

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٧/٥).
(٢) التاريخ الكبير (٥/٢٦٠).
(٣) انظر تهذيب التهذيب (٦/١٤٨).
(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/٢٠٨).
(٥) معرفة السنن والآثار (٢/١١٠).
(٦) صحيح ابن خزيمة (١٩٢).
(٧) صحيح ابن حبان (٤/١٥٤،١٥٧).
(٨) البدر المنير (٢/١٣٢) – مخطوط –.
(٩) المرجع السابق (٢/١٣١).
(١٠) التمهيد لابن عبدالبر (١١/١٥٥).
(١١) مسند البزار – مخطوط – (٢/١٤٩) نقلاً عن محقق العلل للدارقطني (٧/١٥٤).
(١٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٢٨).

والبخاري ربما كان له موقف آخر من المهاجر فلعله يوثقه !، ثم إن الحسن لذاته كما قرر الذهبي لم يكن معروفاً عند المتقدمين، بل الحافظ ابن حجر نفسه يقول: (ينبغي أن يُزاد في التعريف بالصحيح فيُقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً، وإنما قلتُ ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك) [١].

وهذا فيه إقرار منه – رحمه الله – بأن من كان خفيف الضبط يُدخِل البخاري ومعه مسلم رحمهما الله حديثه في الصحيح بدون تمييز الصحيح من الحسن، وليس معنى ذلك أنه عندهما صحيح لغيره، وإنما تبين لهما بالاعتبار أن حديثه ذاك قد حفظه ولم يخطئ فيه أو يُخالف، فهو صحيح لذاته لأنه من المسلم أن ليس كل حديثه يقع فيه الوهم، فما المانع من تصحيح حديثه الذي لا وهم فيه ، مع التسليم بأن لا مشاحة في الاصطلاح ولكنهما مع غيرهما من أئمة عصرهما لا يفرقان بين صحيح لذاته ولغيره، وإنما يطلقان لفظ الصحة فقط مجرداً من أي إضافة.

وأغلب ظني أن البخاري عندما رأى حديث المهاجر محفوظاً من ناحية المتن من وجوه أخرى صحيحة عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ، وأن السند يرويه عبدالرحمن بن أبي بكرة وهو ثقة جليل، والراوي عنه رجل من مواليهم يبعد جداً أن يُخطئ في السند لأنه عن أناس يعرفهم جيداً وهما عبدالرحمن ووالده فكيف لا يحفظ اسميهما؟! حَسَّن الحديث ويقصد بذلك أنه محفوظ صحيح.

ومما يؤكد أن هذا الحديث من صحيح حديث المهاجر أن وهيب بن خالد الذي وصف المهاجر بأنه لا يحفظ قد روى هذا الحديث عنه كما ذكر العقيلي [٢] والدارقطني [٣] ، ووهيب كان من أهل التثبت والانتقاء، قال فيه ابن مهدي: (كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال) [٤] ، وقال أبو حاتم الرازي: (ما أنقى حديثه، لا تكادُ تجده يحدث عن الضعفاء...، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه) [٥] .

فالحديث متصل على مذهب البخاري في السند المعنعن، وهو أيضاً من صحيح حديث المهاجر لعدة قرائن تقدم ذكرها، لذا فالذي أطمئن إليه أنه عنى بتحسينه له أنه حديث محفوظ

---

(١) المرجع السابق (٤١٧/١).
(٢) الضعفاء للعقيلي (٢٠٨/٤).
(٣) العلل للدارقطني (١٥٤/٧).
(٤) الجرح والتعديل (٣٥/٩).
(٥) المرجع السابق.

صحيح عنده، ولم أجد ما يدل على أنه قصد الحسن اللغوي بمعنى غرابة السند أو المتن، أو الحسن لغيره، وذلك لأن ظاهر كلامه أنه حَسَّن الحديث بالنظر لذات الحديث لا لغيره، كما أن كلامه خرج مخرج الحكم على الحديث فيبعد أن يكون قصد الغرابة ونحوها، والنص كما ساقه الترمذي: (وسألت محمداً فقلت: أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال : حديث صفوان بن عَسَّال ، وحديث أبي بكرة حسن)، وسياق النص يؤكد أنه لم يرد بتحسينه تلك المعاني ، أما أن يكون أراد الحسن لذاته فقد رددتُ على ذلك آنفاً.

وأمرٌ آخر يستفاد من سياق كلام البخاري الآنف، وهو أن حديث أبي بكرة يأتي عنده في القوة بعد حديث صفوان بن عَسَّال، فعلى هذا يكون حديث أبي بكرة أقوى عنده من حديث عوف بن مالك السابق، لأنه وصف حديث عوف في تاريخه بأنه "إن كان محفوظاً فهو حسن"، وهذا يقتضي بعض التردد لديه في حاله، أما حديث أبي بكرة فقد حسنه في سياق جوابه عن سؤال: أي الحديث أصح في التوقيت في المسح على الخفين ؟ ويقتضي جوابه – رحمه الله – أنه يعده من أصح أحاديث التوقيت ويأتي في المنزلة بعد حديث صفوان بن عَسَّال.

وقوله في حديث صفوان [١] أنه أحسن ما روي في ذلك يقصد أنه أصح وأفضل كما هو ظاهر بَيِّن من كلامه، إلا أن غيره من النقاد [٢] خالفه في هذا وجعل حديث علي [٣] الذي أخرجه مسلم في صحيحه هو أقوى ما روي في التوقيت في المسح على الخفين، ونقل ابن حجر في التلخيص [٤] أن البخاري قال في حديث صفوان: إنه حسن، ولكن بمقابلته على أصله كتاب "البدر المنير" تبين أنه وهِم في ذلك لاضطراب وقع في الأصل [٥] .

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣٣٩/٤-٣٤٠، ٣٤١) والترمذي (٩٦) وابن ماجه (٤٧٨) والطحاوي في شرح المعاني (٨٢/١) وابن خزيمة في صحيحه (١٩٣) وابن حبان في صحيحه (١٤٧/٤-١٤٨) والدارقطني (١٩٦/١-١٩٧) والبيهقي في الكبرى (١١٤/١، ١١٥، ٢٧٦، ٢٨٩) وغيرهم كثير. انظر البدر المنير – مخطوط – (١٣٣/٢-١٣٦) ونصب الراية (١٨٢/١-١٨٣) والتلخيص الحبير (١٥٧/١-١٥٨).

(٢) منهم أحمد بن حنبل كما في التنقيح لابن عبدالهادي (٥١٨/١)، وقال البيهقي في الكبرى (٢٧٦/١) : (حديث شريح بن هانيء عن علي أصح ما روي في هذا الباب عند مسلم بن الحجاج رضي الله عنه).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٦) وأحمد (٩٦/١) والنسائي (٨٤/١) وابن ماجه (٥٥٢).

(٤) التلخيص الحبير (١٥٧/١).

(٥) انظر البدر المنير – مخطوط – (١٣٣/٢) وحتى يتبين اضطراب عبارته التي أوقعت ابن حجر في الوهم سأنقلها واضعاً الجمل المضطرب فيها بين قوسين قال: [قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح، وقال الخطابي : هو صحيح الإسناد، وقال البخاري فيما حكاه الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح) عنه في علله أنه

ويحسن هنا أن أذكر نصاً يؤكد أن البخاري لو لم يكن عنده أن الحديثين السابقين – حديث عوف بن مالك وحديث أبي بكرة – متصلان على مذهبه في اشتراط اللقاء لما حسنهما، فقد سأله الترمذي عن حديث خزيمة بن ثابت في التوقيت في المسح على الخفين فقال: (لا يصح عندي حديث خزيمة في المسح؛ لأنه لا يُعرف لأبي عبدالله الجدلي سماعٌ من خزيمة بن ثابت) [١] ، يقول هذا في الباب نفسه الذي حَسَّن فيه الحديثين السابقين، فدل هذا على أنهما لو لم يكونا متصلين على مذهبه في السند المعنعن لما حسنهما، ولقال فيهما كما قال في حديث خزيمة الذي صححه ابن معين [٢] وأحمد [٣] وغيرهما.

(النص الثامن عشر) : قال الترمذي: (حدثني يحيى بن موسى، حدثنا عبدالرزاق عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان: "أن النبي **صلى الله عليه وسلم** خلَّل لحيته".

قال محمد: أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان. قلت: إنهم يتكلمون في هذا الحديث! فقال: هو حسن) [٤] .

هذا الحديث مختصر، وقد رواه عدد من الأئمة في مصنفاتهم [٥] جميعهم من طريق إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان رضي الله عنه بأطول مما هنا، وفيه وصف للوضوء وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي لم أجد قولاً للبخاري فيه ولكنه قال في حديث لا

أصح حديث في التوقيت، وفي الجامع (إنه حسن)، وقال ابن الجوزي في تحقيقه: عاصم وإن تكلم في حفظه فقد خرج عنه في الصحيح (إنه أحسن)] فلاحظ أن الجملة الأولى مقحمة لا معنى لها والثانية صوابها إنه أحسن كما في الجملة الثالثة وبذلك يتفق مع ما في العلل والجامع.

(١) العلل الكبير (ص٥٣).
(٢) انظر رواية أبي خالد الدقاق (ص٧٤).
(٣) انظر التنقيح لابن عبدالهادي (٢١٨/١).
(٤) العلل الكبير (ص٣٣)، وفي الطبعة الأخرى (١١٥/١).
(٥) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٤١/١) وأبوبكر بن أبي شيبة في مصنفه (١٣/١) وعبد بن حميد في مسنده (٦٢) والدارمي (١٧٨/١) وابن ماجه (٤٣) والترمذي (٣١)، والبزار في مسنده (٤٩/٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١٥١)، وابن المنذر في الأوسط (٣٨٥/١)، وابن الجارود في المنتقى (٧٢)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٣/١) والدارقطني في سننه (٨٦/١)، والحاكم في المستدرك (١٤٩/١) والبيهقي في الكبرى (٥٤/١).

نكاح إلا بولي: (الزيادة من الثقة مقبولة وإسرائيل بن يونس ثقة) [١]. واحتج به في صحيحه وهذا يدل على توثيقه له، قال الذهبي: (إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول وهو في الثبت كالأسطوانة) [٢] ، وقال ابن حجر: (احتج به الأئمة كلهم) [٣] ، وقال أيضاً : (ثقة تُكلِّم فيه بلا حجة)[٤] ، وهذا هو الصحيح في شأنه [٥] - إن شاء الله، ونص أبو حاتم على أنه سمع من عامرٍ [٦]. وعامر بن شَقِيق بن جَمْرة الأَسَدي، قال البخاري: (سمع أبا وائل) [٧] ولم أجد له كلاماً فيه غير تحسينه لحديثه هذا ، وقد ضعفه ابن معين [٨] ، وقال أبو حاتم: شيخ ليس بقوي [٩] ، وقال النسائي: ليس به بأس [١٠] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [١١] ، وقال أبو عبدالله الحاكم: (ولا أعلم في عامر بن شقيق طعناً بوجه من الوجوه) [١٢]، وقد صحح حديثه هذا: الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ومع ذلك قال ابن حجر: (لين الحديث) [١٣].

وأبو وائل هو شقيق بن سَلَمة، مخضرم من كبار التابعين الثقات [١٤]، احتج به البخاري في صحيحه، وقد ثبت في هذا الحديث كما في بعض طرقه عن إسرائيل أن أبا وائل قال: "رأيت عثمان توضأ... الحديث".

وهذا الحديث حسنه البخاري وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني - فيما نقل عنه ابن الملقن [١٥] - وأبو عبدالله الحاكم وغيرهم [١٦] .

---

(١) الكفاية للخطيب (ص٤٥٢).
(٢) المرجع السابق.
(٣) الميزان (٢٠٩/١).
(٤) هدي الساري (ص٤٠٩).
(٥) التقريب (ص١٠٤).
(٦) انظر النبلاء (٣٥٨/٧-٣٥٩) وتهذيب الكمال (٥١٥/٢-٥٢٤).
(٧) الجرح (٣٢٢/٦).
(٨) التاريخ الكبير (٤٥٨/٦).
(٩) الجرح والتعديل (٣٢٢/٦).
(١٠) تهذيب الكمال (٤٢/١٤).
(١١) الثقات لابن حبان (٢٤٩/٧).
(١٢) المستدرك (١٤٩/١).
(١٣) التقريب (ص٢٨٧).
(١٤) انظر تهذيب الكمال (٥٤٨/١٢-٥٥٤).
(١٥) البدر المنير (٢٨٢/١) مخطوط.
(١٦) انظر البدر المنير (٢٨٥/١) مخطوط.

وقد وافق البخاري على أن حديث عثمان هو أحسن شيء في الباب: الإمامُ أحمد [١] وابن المنذر [٢] ولكنهما ذكرا أنه لم يثبت في الباب شيء.

وقد ضعَّف حديث عثمان في تخليل اللحية: الإمام يحيى بن معين ، فقد ذكر ابن سيد الناس أن ابن أبي خيثمة قال: (سألت يحيى بن معين عن حديث عامر بن شقيق يعنيه – أي حديثه في التخليل – فقال: ضعيف) [٣] .

وقال الإمام أحمد : (قد روي فيه – يعني التخليل – أحاديث ليس يثبت فيها حديث) [٤]، وقال : (ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في التخليل شيء) [٥] .

وقال أبو حاتم الرازي: (لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في تخليل اللحية حديث) [٦] .

وقال ابن المنذر: (والأخبار التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خلَّل لحيته قد تكلم في أسانيدها، وأحسنها حديث عثمان) [٧]، ثم ذكر حديث عثمان وأتبعه بقوله: (ولو ثبت هذا لم يدل على وجوب تخليل اللحية).

وقال العقيلي : (والرواية في تخليل اللحية فيها مقال) [٨] ، وقال: (والرواية في التخليل فيها لين، وفيها ما هو أصلح من هذا الإسناد) [٩]، ويعني بالأصلح الأقل ضعفاً؛ لأنه قال هذا في ترجمة واصل بن السائب وهو متروك [١٠] .

وقال ابن عبدالبر: (وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خلَّل لحيته في وضوئه من وجوه كلها ضعيفة) [١١] .

---

(١) انظر مسائل أبي داود (ص٣٠٩).
(٢) انظر الأوسط لابن المنذر (١/٣٨٥).
(٣) النفح الشذي (ق٨٢/أ).
(٤) مسائل أبي داود (ص٧).
(٥) تهذيب مختصر أبي داود لابن القيم (١/١١٠).
(٦) العلل لابن أبي حاتم (١/٤٥).
(٧) الأوسط لابن المنذر (١/٣٨٥).
(٨) الضعفاء الكبير (٤/٢٨٥).
(٩) المرجع السابق (٤/٣٢٧).
(١٠) انظر المغني للذهبي (٢/٧١٨).
(١١) التمهيد (٢٠/١٢٠) والاستذكار (٢/١٨).

وضعف ابن حزم حديث عثمان بقوله: (أما حديث عثمان فمن طريق إسرائيل وليس بالقوي، عن عامر بن شقيق وليس مشهوراً بقوة النقل [١]) كما ضعف كل أحاديث الباب.

وقال ابن رشد بعد ان ذكر خلاف الفقهاء في ذلك : (وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم في صحة الآثار التي ورد فيها الأمر بتخليل اللحية، والأكثر على أنها غير صحيحة مع أن الآثار التي ورد فيها صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام ليس في شيء منها التخليل) [٢] .

وقد توقف ابن دقيق العيد في تقوية حديث عثمان – كما يظهر لي – من قوله: (قال ابن معين: عامر بن شقيق ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقد أخرج الشيخان حديث عثمان في الوضوء من عدة طرق وليس في شيء منها ذكر التخليل، والله أعلم) [٣] .

وهذا الذي ذكره ابن دقيق العيد من تعدد طرق الحديث في الصحيحين فيه نظر، فإن حديث عثمان في صفة وضوء النبي **صلى الله عليه وسلم** قد روي عند الشيخين في صحيحيهما [٤] من عدة طرق عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن حمران بن أبان عن عثمان رضي الله عنه، وظاهر كلامه – رحمه الله – أن تعدد الطرق عن عثمان رضي الله عنه ، وقيد ذلك بما أخرجه الشيخان، ولم أجد عندهما هذا الحديث إلا من طريق الزهري به، أي لم يروه عن عثمان عندهما إلا حمران بن أبان فقط، وأما خارج الصحيحين فقد جاء من عدة طرق عن عثمان رضي الله عنه [٥] ، وليس فيها تخليل اللحية.

وما ذكره هؤلاء العلماء من تضعيف الحديث يثير هذا السؤال: لماذا حَسَّن البخاري هذا الحديث وفيه أمور ثلاثة تستدعي النظر؟ هي:

١- ضَعفُ عامر بن شقيق الذي صرَّح به شيخ البخاري يحيى بن معين، بالإضافة إلى ما نقل عن الإمام أحمد – وهو شيخ له أيضاً – من أنه لا يثبت في هذا الباب شيء، ووافقهما تلميذهما وعصري البخاري أبو حاتم الرازي الذي ضعف عامراً، ونص على أن جميع أحاديث الباب لا تثبت.

٢- أن حديث عثمان رضي الله عنه في صفة الوضوء رُوي من وجوه عدة لم يجيء

(١) المحلى (٢/٣٦).

(٢) بداية المجتهد مع تخريجه الهداية (١/١٢٠-١٢٢).

(٣) نصب الراية (١/٢٤).

(٤) انظر تحفة الأشراف (٧/٢٥٠-٢٥١)، وانظر كذلك المسند الجامع لبشار عواد معروف وآخرين، باب الطهارة من مسند عثمان بن عفان (١٢/٤٢٩-٤٤٧).

(٥) انظر مسند أحمد (٢/٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٧) تحقيق شاكر، وسنن أبي داود (١٠٨) وسنن ابن ماجه (٤٣٥).

في شيء منها ذكر تخليل اللحية، وعدم ذكر هذا الجمع من الرواة لهذه الزيادة يقتضي التوقف في ما زاده عامر بن شقيق وهو متكلم فيه؛ بل حتى لو قلنا: إنه لا بأس به، فلا يحكم له بهذه الزيادة التي لم يذكرها عدد ممن هم أوثق حفظاً منه وأتقن .

٣- أن هذا الحديث تفرد به عامر بن شقيق عن أبي وائل، وأبو وائل له أصحاب من الحفاظ المعروفين بالإكثار من طلب العلم وروايته، كالأعمش و أبي حصين وعثمان بن عاصم وحبيب بن أبي ثابت وزُبيد اليامي وعمرو بن مرة ومنصور بن المعتمر وحصين بن عبدالرحمن وغيرهم، فأين كان هؤلاء الحفاظ الأثبات عن هذا الحديث المتضمن هذه السُنة الغالية؟! فكيف يُقبل تفرد عامر بهذا الحديث المهم دون هؤلاء الحفاظ؟!

أما لماذا قوى وقبِل هذا الحديث رغم أن فيه الأمور السابق ذكرها؟

فأحسبُ – والعلم عند الله – أن البخاري يخالف رأيه رأيَ من ضعَّف عامر بن شقيق، فلذا قَبِل حديثه وقواه بتحسينه إياه، ولعله ذهب في ذلك إلى أن سفياناً الثوري وابن عيينة وشعبة ومِسْعَر ابن كِدام وشريك بن عبدالله قد رووا عنه، ولم يجيء عن أحدٍ منهم خاصة السفيانان وشعبة ما يطعن في عدالة أو ضبط عامر بن شقيق، كما استدل البخاري في سياق توثيقه لمحمد بن إسحاق بأنه: (روى عنه الثوري وابن إدريس وحماد بن زيد، ويزيد بن زريع، وابن علية، وعبدالوارث وابن المبارك، وكذلك احتمله أحمد، ويحيى بن معين وعامة أهل العلم) [1] ، ومن المعلوم أن أحمد وابن معين لم يحتجا بابن إسحاق مطلقاً [2] ، ولكنهما رويا حديثه ولم يتجنباه، وقد سئل يحيى بن سعيد القطان عن رجل هل ضعفه شعبة؟ فقال: (لو لم يضعفه لروى عنه) [3] ، وقال أبو حاتم الرازي: (إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم) [4] ، وقال: (إذا رأيت الرجل لا يروي عنه الثوري – وأراه قال: وشعبة – وقد أدركاه فما ظنك به) [5] ، وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال: إي لعمري...) [6] ، وقال ابن خزيمة في صحيحه: (كنتُ لا أخرجُ حديث عاصم بن عبيدالله في هذا الكتاب، ثم نظرتُ فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه ، ويحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي وهما إماما أهل زمانهما قد رويا

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام (ص٤١).
(٢) انظر تهذيب الكمال (٤٢٢/٢٤، ٤٢٣-٤٢٤).
(٣) تقدمة الجرح (ص١٥٠).
(٤) المرجع السابق (ص١٢٨).
(٥) العلل لابن أبي حاتم (٣٦٥/١).
(٦) الجرح والتعديل (٣٦/٢).

عن الثوري عنه، وروى عنه مالك خبراً في غير الموطأ) [١] .

وقال ابن المبارك: (العدل من رضيه أهل العلم فكتبوا عنه حديثه، فهو عدل جائز الشهادة) [٢].

وحديث عامر بن شقيق: رواه عبدالرحمن بن مهدي عن إسرائيل، وهذا مما يعطي قوةً للحديث، وليس معنى هذا أني أقول: إن رواية العدل عن غيره توثيق له عند البخاري مطلقاً، ولكن أقول رواية الحفاظ الثقات كشعبة وسفيان الثوري وابن عيينة وهم من أهل النقد والمعرفة بالرواة عن راوٍ تعطيه قوة لا تصل به إلى درجة الثقة إلا إذا كان ذلك الراوي قد جُرِح جرحاً مفسراً مبيناً فلا تنفعه رواية أولئك عنه .

وإنما أطلتُ في هذا لأني لم أجد للبخاري نصاً صريحاً في شأن عامر بن شقيق، ثم لأني أستبعد أن يكون البخاري حسَّن الحديث مع حكمه على عامرٍ بالضعف، بل أراه في حكم "المقبول" المحتج به عنده، يؤكد ذلك أن تلميذه الإمام الترمذي حكم على هذا الحديث بأنه "حسن صحيح"، وهو يعلم علماً يقيناً أن بعض الأئمة النقاد قد تكلم فيه، واعترض على البخاري بذلك لما قال إنه أصح شيء عنده في "التخليل" ، ولكن لما سمع تحسين البخاري اختار قوله على قول من تكلم في الحديث وصحح الحديث متابعة لقول البخاري.

وأما المأخذ الثاني على الحديث فيغلب على ظني أن من ضعَّف هذا الحديث من حيث العموم أو الخصوص فبسبب هذا المأخذ، ذلك أن عامر بن شقيق جاء بهذه الزيادة وانفرد بها دون غيره ممن رووا حديث عثمان في صفة الوضوء، وليس هو في وزن من يُقبل منه ذلك، ويشهد لهذا أن أبا داود طعن في صحة رواية "مسح رأسه ثلاثاً" مع أنها وردت من وجهين: أحدهما صححه بعض الأئمة [٣] فقال: (أحاديث عثمان رضي الله عنه الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة، فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً، وقالوا فيها : ومسح رأسه، ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره) [٤] .

والذي أراه – والله أعلم – أن البخاري – رحمه الله – لم ير هذا المأخذ يطعن في ثبوت لفظة "التخليل" الواردة في حديث عامر بن شقيق؛ لأنه حديث مستقل يُحتمل أن عثمان رضي الله عنه وضح صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم عدة مرات وفي مقامات وأماكن مختلفة، فنقل حمران بن أبان ما شاهده، ونقل غيره ما شاهده أيضاً، ونقل أبو وائل صفة وضوئه كما شاهدها

---

(١) صحيح ابن خزيمة (٢٤٨/٣).

(٢) الكامل لابن عدي (١١٥/١).

(٣) انظر فتح الباري (٣١٣/١، ٣٥٧) وقد مال الحافظ ابن حجر إلى قبولها.

(٤) سنن أبي داود (٢٧/١).

وحضرها، لذا أظن أن البخاري رأى حديث أبي وائل في مقامٍ مختلف عما رواه الآخرون عن عثمان رضي الله عنه، وأما لو أن أبا وائل روى هذا الحديث عن حمران عن عثمان مثلاً لكانت زيادة عامر بن شقيق محل نظر لاتحاد الطريق ، ويضاف إلى ذلك أن تخليل اللحية – عند جمهور العلماء – من سنن الوضوء وليست من فرائضه فلا يداوم عليها مداومة الفرض ، فلعل عثمان رضي الله عنه فعله أمام أبي وائل وتركه أمام غيره كما هو شأن السنة والنافلة غير المؤكدة تفعل حيناً وتُترك حيناً آخر، فلا يكون ترك نقل من لم يشهدها حجة على نقل من شهدها ونقلها، كما قال البخاري في قضية تُشبه هذه، وهي ما ورد عن عبيدالله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه أنه رفع يديه في الصلاة وجاء من طريق آخر أن علياً لا يرفع يديه إلا في تكبيرة الإحرام فقط فقال: (وحديث عبيدالله هو شاهد، فإذا روى رجلان عن محدث قال أحدهما: رأيته فعل، وقال الآخر: لم أره، فالذي قال رأيته فهو شاهد، والذي قال: لم يفعل؛ فليس هو بشاهد لأنه لم يحفظ الفعل...) (١) .

وقال البخاري في حديث رواه عبدالله العمري عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** : "**أنه كان يرفع إذا ركع وإذا سجد**": (المحفوظ ما روى عبيدالله، وأيوب، ومالك، وابن جريج، والليث، وعدةٌ من أهل الحجاز، وأهل العراق عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في رفع الأيدي عند الركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع، ولو صح حديث العمري عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لم يكن مخالفاً للأول؛ لأن أولئك قالوا: إذا رفع رأسه من الركوع ، فلو ثبت لاستعملنا كليهما، وليس هذا من الخلاف الذي يخالف بعضهم بعضاً؛ لأن هذه زيادة في الفعل، والزيادة مقبولة إذا ثبتت) (٢) .

ولا يعني هذا أن الزيادة مقبولة دائماً ومن أي ثقة عند البخاري، وهذا ظاهر في تصرفاته – رحمه الله – وأكّد ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي قال : (من تأمل كتاب "تاريخ البخاري" تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة) (٣) .

ويجدر بنا هنا أن نناقش نصاً احتج فيه البخاري على تضعيف حديث لأن الثقات الذين رووا أحاديث في الباب لم يذكروا ما جاء في ذلك الحديث، قال الترمذي : (وسألت محمداً عن هذا الحديث – يعني حديث صالح بن محمد بن زائدة عن سالم عن أبيه عن عمر أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال: "**من وجدتموه غلَّ فأحرقوا متاعه**". فضعَّف محمدٌ هذا الحديث، وقال: قد روي

---

(١) جزء رفع اليدين مع تخريجه جلاء العينين (ص٤٤-٤٥).
(٢) جزء رفع اليدين (ص ١٥٤-١٥٥).
(٣) شرح العلل (٤٢٩/١).

عن النبي **صلى الله عليه وسلم** غير حديث خلاف هذا. حديث أبي هريرة في قصة مدعم [١]، وحديث زيد بن خالد [٢] أن رجلاً غلَّ خرزات، وذكر أحاديث، فلم يذكر في شيء منها أن النبي **صلى الله عليه وسلم** أمر أن يُحرق متاع من غلّ. قال محمد: وصالح بن محمد بن زائدة، هو أبو واقد، منكر الحديث، ذاهبٌ، لا أروي عنه) [٣].

وقال في تاريخه الصغير: (صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليثي، تركه سليمان بن حرب، منكر الحديث، روى عن سالم عن أبيه عن عمر رفعه: "من غلَّ فأحرقوا متاعه" لا يتابع عليه، وقال النبي **صلى الله عليه وسلم** في الغال: "**صلوا على صاحبكم**" لم يُحرِّق متاعه)[٤].

فلماذا احتج على تضعيف هذا الحديث بأن الحكم الذي فيه لم يُذكر في الأحاديث الأخرى الواردة في شأن الغلول، ولم يفعل نفس الشيء في حديث عامر بن شقيق؟!

الحقيقة أن بين القضيتين فرقاً، يتلخص فيما يلي:

١- صالح بن محمد بن زائدة منكر الحديث، وصرح البخاري بأنه ذاهب لا يروى عنه، وهذا الحديث يؤكد هذا الحكم عليه، وأما عامر بن شقيق فهو أمثل منه وأقوى، فقد قواه النسائي وابن حبان وصحح حديثه عدد من الأئمة.

٢- أن صالحاً تفرد بهذا الحديث راوياً له من طريق سالم عن ابن عمر، وهذا من أصح وأشهر الطرق التي اعتنى بها كبار الأئمة وثقات الحفاظ، فتفرده بذكر هذا الحكم الشرعي بهذا السند الصحيح في غاية النكارة، ولذا قال علي بن المديني: (هذا حديث منكر، يُنكره أصحاب الحديث) [٥].

٣- تضمن متن حديث صالح بن محمد حكماً شرعياً فيه عقوبة شديدة، ولو كانت ثابتة لوجب نقلها وحفظها في أحاديث رسول الله **صلى الله عليه وسلم** الأخرى التي وردت في شأن من غلَّ، كما قال ابن عبدالبر: (رسول الله **صلى الله عليه وسلم** لم يُحرق رحل الذي أخذ الشملة ولا متاعه، ولا أحرق متاع صاحب الخرزات، ولو كان حرق متاعه واجباً لفعله **صلى الله عليه وسلم**

---

(١) انظر سنن أبي داود (٢٧١١) وصحيح ابن حبان (١١/١٨٧-١٨٨).
(٢) انظر سنن ابن ماجه (٢٨٤٨)..
(٣) العلل الكبير (ص٢٣٨) والطبعة الأخرى (٢/٦٢٥-٦٢٦).
(٤) التاريخ الصغير (٢/٩٦)، وقد ضعَّف هذا الحديث أيضاً في التاريخ الكبير (٤/٢٩١) وفي صحيحه مع الفتح (٦/ص٢١٦) كتاب الجهاد، باب القليل من الغلول، وانظر مختصر سنن أبي داود (٤/٤٠) وفتح الباري (٦/٢١٧) والتلخيص الحبير (٤/١١٤) فقد نقل قول البخاري: "باطل لا أصل له".
(٥) مسند عمر لابن كثير (٢/٤٦٨).

حينئذٍ، ولو فعله لنُقِل ذلك في الحديث) [١] .

وأما حديث عامر بن شقيق فكانت زيادته في ذكر "التخليل" ، وهو ســـنة فـــي مذهـــب جمهور أهل العلم.

٤- أعلّ أبو داود حديث صالح بن محمد بما رُوي عنه أنه قال: (غزونا مع الوليد بـــن هشام، ومعنا سالم بن عبدالله بن عمر، وعمر بن عبدالعزيز، فغلّ رجل متاعاً، فأمر الوليد بمتاعـــه فأحرق، وطيف به، ولم يُعطه سهمه)، قال أبو داود: (وهذا أصح الحديثيـــن، رواه غـــير واحـــد أن الوليد بن هشام حَرَّق رحل زياد بن سعد، وكان قد غلّ، وضربه) [٢] ، وقال الدراقطني: (وأبوواقـــد - يعني صالح بن محمد - هذا ضعيف، والمحفوظ أن سالماً أمر بهذا ولم يرفعه إلى النبي **صلى الله عليه وسلم**، ولا ذكره عن أبيه ولا عن عمر) [٣] .

وأما حديث عامر بن شقيق فلم يرد ما يخالفه أو يُنافيه.

وبقي الآن أن ننظر في المأخذ الثالث، وهو تفرد عامر بن شقيق بذلك الحديث دون أصحـــاب أبي وائل المشهورين. والذي عُرف من منهج البخاري أنه يقبل تفرد الثقة ومن كان مقبول الروايـــة إذا لم يخالف، أكّد ذلك الحافظ ابن رجب ووضح أن موقف البخاري ومسلم من هذه المسألة يخـــالف موقف بعض أئمة النقاد، قال رحمه الله : (فتلخص من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيـــى القطـــان والإمام أحمد والبرديجي وغيرهم من المتقدمين إلا بالمتابعة، وكذلك الشذوذ كما حكاه الحاكم. وأمـــا الشافعي وغيره فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية، ولم يخالفه غيره فليس بشـــاذ، وتصـــرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى) [٤] .

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر عدداً من النصوص لأحمد بن حنبل فيها رد ما يتفرد بـــه الثقة بمتن لا يعرف إلا من جهته: (وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا، وأن مـــا رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه - وليس له علة - فليس بمنكر) [٥] .

وسيأتي مزيد تفصيل في هذه المسألة في الباب الثالث إن شاء الله.

وبعد مناقشة هذه المآخذ الثلاثة على ذلك الحديث الذي حسنه البخاري، يجب علينـــا النظـــر

---

(١) التمهيد (٢١/٢).

(٢) سنن أبي داود (٦٩/٣).

(٣) العلل للدارقطني (٥٣/٢).

(٤) شرح العلل (٤٦٢/١).

(٥) المرجع السابق (٤٥٦/١).

الآن في مقصد البخاري من تحسينه، والذي يترجح لي في ذلك أن البخاري قصد بأن الحديث قوي عنده في حد القبول والاحتجاج، ولم يقصد إطلاق الحسن اللغوي لغرابة في السند أو لزيادة في المتن، بدلالة أن الترمذي قال له: (إنهم يتكلمون في هذا الحديث!).

وكأنه يراجعه معترضاً عليه في قوله: (أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان)؛ فقال البخاري: (هو حسن)، أي أن الحديث قوي لا يؤثر فيه كلام من تكلم فيه ولا يضر في ثبوت الحديث عنده، وبهذا يعلم أن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث؛ لأن الكلام كان يدور حول ثبوت الحديث.

وأستبعد أن يكون البخاري قصد بتحسينه هنا "الحسن لذاته" المصطلح عليه عند المتأخرين، وذلك لأن هذا الاصطلاح لم يكن موجوداً في ذلك الوقت، وقد ذكر الذهبي أن حد الحسن في اصطلاحنا – يعني المتأخرين – مولد حادث، وهو في عُرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح [(١)] ، وسأبين في آخر مبحث البخاري أنه – رحمه الله – صحَّح أحاديث بعض المتكلم فيهم بل ومن قال هو فيه إنه مقارب الحديث، ومنزلة هذا أقل من الحسن لذاته.

وأستبعد كذلك أن يكون قصد بتحسينه للحديث لأن له شواهد؛ لأنه كما هو ظاهر من قوله: إن هذا الحديث أصح شيء في الباب، وجَّه تحسينه لنفس الحديث لا لشواهده.

والذي أميل إليه أن تحسين البخاري للحديث يعني به صحة الحديث عنده ولكن بمفهومه الواسع للصحيح كما هو منهجه ، وهذا ما فهمه تلميذه الترمذي، فقد صحح الحديث ، لا سيما وأن شرط الاتصال في السند المعنعن عند البخاري وهو ثبوت اللقاء متوفر هنا في السند، كما أن المتن ليس فيه مخالفة، والحديث بصورة عامة سالم من العلة ، والبخاري له اهتمام كبير جداً بمخالفة المتن كما سيتم توضيحه – إن شاء الله – في آخر هذا المبحث مع بيان أنها تشكل محوراً رئيساً عنده في الحكم على الأحاديث والرواة.

كما يشهد لما ذهبت إليه هنا، أنا وجدنا البخاري أطلق التحسين على عدد من الأحاديث التي صححها في صحيحه وخارجه، وبلا ريب أن الصحيح درجات تتفاوت، وليس هذا الحديث من أعلى درجات الصحيح.

ويرى الحافظ ابن حجر [(٢)] أن الحديث صحيح لغيره، وذكره مثالاً على الحسن لذاته المعتضد بغيره مما يُرقيه لمرتبة الصحيح لغيره.

---

(١) النبلاء (١٣/٢١٤).

(٢) النكت لابن حجر (١/٤٢١-٤٢٤).

(النص التاسع عشر): قال الترمذي: (حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا سعد بن عبدالحميد ابن جعفر عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة ، عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **"إذا قمتَ إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، واجعلِ الماء بين أصابع يديك ورجليك".**

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وموسى بن عقبة سمع من صالح مولى التوأمة قديماً ، وكان أحمد يقول: من سمع من صالح قديماً فسماعه حسن، ومن سمع منه أخيراً فكأنه يضعف سماعه. قال محمد: وابن أبي ذئب سماعه منه أخيراً، ويروي عنه مناكير) [١] .

هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة [٢] في مصنفاتهم عن سعد بن عبدالحميد به.

ورواه الإمام أحمد، ثنا سليمان بن داود الهاشمي، ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن موسى عن صالح مولى التوأمة قال: سمعت ابن عباس يقول: (سأل رجل النبي **صلى الله عليه وسلم** عن شيء من أمر الصلاة؟ فقال له رسول الله **صلى الله عليه وسلم**: "خلل أصابع يديك ورجليك – يعني إسباغ الوضوء، وكان فيما قال له: "إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك حتى تطمئن، وقال الهاشمي مرةً: حتى تطمئنًا، وإذا سجدتَ فأمِكنْ جبهتك من الأرض حتى تجد حجَم الأرض") [٣] .

رجال السند#

- سعد بن عبدالحميد بن جعفر الأنصاري، ذكر البخاري أنه بغدادي، سكن ربَض الأنصار، سمع ابن أبي الزناد [٤] ، وقد وثّقه يعقوب بن شيبة، وقال ابن معين وصالح جزرة: لا بأس به، وأنكر أحمد سماعه من مالك، وضعفه الساجي وابن حبان [٥] ، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق له أغاليط) [٦] .

---

(١) العلل الكبير (ص٣٤)، وهذا النص النفيس سقط من نسخة حمزة ديب، انظر (١١٧/١) فليس فيه كلام البخاري!!

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٤٧) والترمذي (٣٩) وعنه الطوسي في مختصر الأحكام (٢١٢/١-٢١٣)، والحاكم في المستدرك (١٨٢/١).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢٨٧/١)، وفي طبعة شاكر (٢٠٧/٤).

(٤) التاريخ الكبير (٦١/٤).

(٥) انظر تاريخ بغداد (١٢٤/٩-١٢٦) وتهذيب الكمال (٢٨٥/١٠-٢٨٧).

(٦) التقريب (٢٢٤٧).

- سليمان بن داود الهاشمي ، ذكر البخاري أنه سمع من ابن أبي الزناد [١] ، وحـــدَّث عنه البخاري في خلق أفعال العباد، وهو ثقة بالاتفاق [٢] .
- عبدالرحمن بن أبي الزناد عبدالله بن ذكوان القرشي مولاهم، ذكر البخاري أنه سـمع من موسى بن عقبة [٣] ، وقال : (عبدالرحمن بن أبي الزناد كان مـــالك يشـير بـــه) [٤]، ويقصـد البخاري بهذا القول توثيق ابن أبي الزناد، فإن موسى بن سلمة استشار الإمام مالكا لما قـدم لطلـب العلم عمن يسمع فقال الإمام مالك: (عليك بابن أبي الزناد) [٥] ، قال ابن حجر: (قد علق البخاري لـه كثيراً عن أبيه عن الأعرج، ومن روايته هو عن موسى بن عقبة وعن هشام بن عروة) [٦] .

وقد صحح البخاري حديثاً تفرد به ابن أبي الزناد عن ابن عباس أن النبي **صلـــى الله عليـه وسلم** تنفَّل سيفه ذا الفقار يوم بدر... قال البخاري: (وحديث ابن أبي الزناد عن أبيه عن عبيدالله عـن ابن عباس صحيح) [٧] ، كما احتج به في جزء رفع اليدين بل اختار حديثه ليكون أول حديث يســنده في كتابه، لذا فالبخاري يحتج بحديث ابن أبي الزناد ويصححه، ولا يعني ذلك أنه حجة عنده دومـــاً، نقول ذلك لأن جمعاً من أهل العلم تكلموا في ابن أبي الزناد وضعفوه [٨]، وبعضهم يفصل في شأنه.

فعلي بن المديني نقل عنه يعقوب بن شيبة أنه يضعف حديث ابـــن أبـــي الزنـــاد بـــالعراق، ويصحح ما حدَّث به بالمدينة . وقال مرة: (سمعت ابن المديني يقول: ما روى سليمان الهاشمي عنـــه فهي حِسان، نظرت فيها فإذا هي مقارِبة، وجعل علي يستحسنها) [٩] .

وقال عبدالله بن علي بن المديني عن أبيه: (ما حدَّث به بالمدينة فهو صحيـــح، ومـــا حـــدَّث ببغداد أفسده البغداديون...) [١٠] ، وبنحو هذا قال عمرو بن علي الفلاس والساجي [١١] .

---

(١) التاريخ الكبير (٣١٠/٤).
(٢) انظر تهذيب الكمال (٤١٠/١١-٤١٣).
(٣) التاريخ الكبير (٣١٥/٥).
(٤) العلل الكبير (ص٣٩٠) والطبعة الأخرى (٩٦٩/٢) وجامع الترمذي (١٦٦/١).
(٥) تاريخ بغداد (٢٢٨/١٠).
(٦) هدي الساري (ص٤٨١).
(٧) العلل الكبير (ص ٢٥٨) والأخرى (١١٨/٢).
(٨) انظر تاريخ بغداد (٢٢٨/١٠-٢٣٠) وتهذيب الكمال (٩٥/١٧-١٠١).
(٩) شرح علل الترمذي (٦٠٦/٢)، وتاريخ بغداد ٢٢٩/٢٩) مع بعض الاختلاف.
(١٠) تاريخ بغداد (٢٢٩/١٠).
(١١) المرجع السابق (٢٢٩/١٠، ٢٣٠).

وقد ضعفه يحيى بن معين في عدة روايات، وفي رواية قال: (أثبتُ الناس في هشام بن عروة: عبدالرحمن بن أبي الزناد) [١]، وحكى الساجي عنه أنه قال: (عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة حُجة) [٢] .

وأحمد بن حنبل ضعفه في عدة روايات ، وسأله أبو طالب عنه فقال : (هو يروى عنه) ، فقال أبو طالب: (يُحتمل؟ قال: نعم) [٣] ، وقد صحح أحمد له حديثاً [٤] .

وأقرب الأقوال في ابن أبي الزناد إلى منهج البخاري هو قول علي بن المديني، يشهد لهذا أنه لما احتج به في جزء رفع اليدين ساق حديثه من طريق إسماعيل بن أبي أويس وهو مدني، وكذلك الحديث الذي حسنه هنا قد رواه شيخه سليمان بن داود الهاشمي كما جاء في مسند أحمد فعُرف أنه من صحيح حديث ابن أبي الزناد، وأما حديثه الذي صححه فقد رواه جمعٌ منهم عبدالله بن وهب [٥] ويحيى بن يحيى الحنظلي [٦] ، وأظن أنهما سمعا منه بالمدينة، فأما ابن وهب فلم أر من مشايخه من هو بغدادي، ولم يذكره الخطيب في تاريخ بغداد، وأما يحيى فلم يذكره الخطيب أيضاً، قال الذهبي: (فما نعلم أن يحيى دخل بغداد) [٧] ، وإنما ضُعف حديث ابن أبي الزناد في بغداد فيكونا سمعا منه في المدينة – إن شاء الله – ، والبخاري عندما صحح الحديث لم يحدد الراوي عن ابن أبي الزناد إنما قال : (حديث ابن أبي الزناد ... صحيح)، فالظاهر أنه ثبت عنده من رواية من سمع منه بالمدينة فلذا صححه.

وقول البخاري في ابن أبي الزناد : (كان مالك يشير به)، فهم منه الشيخ أحمد شاكر أن مالكاً يضعفه ويتكلم فيه [٨] ، ونقل أن مالكاً كان ينكر على ابن أبي الزناد روايته لكتاب "السبعة" الفقهاء عن أبيه ويقول: أين كنا عن هذا؟! وهذا ليس بصواب، فإن تفسير قول البخاري يتناسب مع النص الذي أشار فيه مالك على من طلب المشورة منه فيمن يكتب العلم فقال له: (عليك بابن أبي

---

(١) تاريخ بغداد (٢٢٨/٧).
(٢) تهذيب التهذيب (١٧٢/٦).
(٣) الكامل لابن عدي (١٥٨٥/٤).
(٤) انظر نصب الراية (٤١٢/١).
(٥) انظر المستدرك للحاكم (٣٩/٣).
(٦) دلائل النبوة للبيهقي (١٣٦/٣).
(٧) النبلاء (٥١٦/١٠).
(٨) جامع الترمذي (١٦٦/١).

الزناد)، وكان سؤال موسى بن سلمة لمالك: (دلّني على رجلٍ ثقة أكتب عنه) [١].

فقصد البخاري أن مالك بن أنس كان يشير به أي يدل عليه وينصح به ، وهذا ما فهمه تلميذ البخاري الإمام الترمذي فقد قال: (وعبدالرحمن بن أبي الزناد ثقة، وكان مالك بن أنس يوثقه ويأمر بالكتابة عنه) [٢] .

- موسى بن عقبة القرشي احتج به البخاري في صحيحه، وهو ثقة بالاتفاق إلا أن يحيى بن معين مع توثيقه له ذكر أن في روايته عن نافع شيئا [٣] ، ولكن روايته عنه في الصحيحين والسنن الأربعة، وقد نص البخاري هنا أنه سمع من صالح مولى التوأمة قديماً.
- صالح مولى التوأمة، ذكر البخاري أنه سمع ابن عباس [٤]، وساق كلاماً لابن عيينة أنه لقيه بعدما تغير سنة خمس أو سبع وعشرين [٥] ، وقد قال الترمذي: (قلت: كيف صالح مولى التوأمة؟ قال – يعني البخاري – : قد اختلط في آخر أمره، من سمع منه قديماً سماعه مُقارِب، وابن أبي ذئب ما أرى أنه سمع منه قديماً، يروي عنه مناكير) [٦]، وهذا موافق للنص الذي نحن بصدد الكلام عليه إلا أنه قال: "مقارِب"، ونقل عن أحمد أنه قال: "حسن" أي سماع القدماء منه، وموقف البخاري من حديث صالح موافق لموقف أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وهم كبار مشايخه من أهل النقد والنظر إلا أنه خالف يحيى وعلياً في سماع ابن أبي ذئب منه فهو يستنكر بعض مروياته عن صالح.

فقد قال أحمد بن حنبل: (من سمع منه قديماً فذاك، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة، وهو صالح الحديث، ما أعلم به بأساً) [٧] ، وقال: (ما أرى به بأس، من سمع منه قديماً) [٨] ، وقال ابن رجب: (اختلط بأخرة، فمن سمع منه قديماً فسماعه صحيح، قاله الإمام أحمد وغيره) [٩] ، والروايات الأخرى قريبة من هذا المعنى [١] .

---

(١) الكامل لابن عدي (١٥٨٥/٤) وفي تاريخ بغداد (٢٢٨/١٠) ولكن ليس فيه "ثقة".

(٢) جامع الترمذي (٢٣٤/٤).

(٣) انظر تهذيب الكمال (١١٥/٢٩-١٢٢).

(٤) التاريخ الكبير (٢٩٢/٤).

(٥) المرجع السابق.

(٦) العلل الكبير (ص٢٩٢).

(٧) الجرح والتعديل (٤١٧/٤) ولم أجده بتمامه في العلل برواية عبدالله!

(٨) العلل برواية عبدالله (١١٥/٣) هكذا ورد والصحيح "بأساً".

(٩) شرح علل الترمذي (٥٧٣/٢).

الأخرى قريبة من هذا المعنى [١] .

وقال يحيى بن معين: (ثقة ، قد كان خَرِفَ قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فـهو ثبت) [٢] ، وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم: سمعت يحيى بن معين يقول: (صالح مولى التوأمة ثقـة حجة، قلت: إن مالكاً ترك السماع منه، فقال لي: إن مالكاً إنما أدركه بعد أن كبر وخرف، وسـفيان الثوري إنما أدركه بعد أن خرف، فسمع منه سفيان أحاديث منكرات وذلك بعدما خرف، ولكن ابـن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف) [٣] .

وقال علي بن المديني: (صالح ثقة؛ إلا أنه خَرِفَ وكبر، فسمع منه قوم وهو خـرف كبـير، فكان سماعهم ليس بصحيح، سفيان الثوري ممن سمع منه بعدما خرف، وكان ابن أبي ذئب قد سـمع منه قبل أن يخرف) [٤] .

والبخاري يتبنى هذا التفصيل كما هو ظاهر من كلامه على الحديث موضع الدراسـة، مـع العلم بأن من أهل العلم من ضعف صالحاً مطلقاً [٥] .

وهذا الحديث قال فيه الترمذي: (حسن غريب) [٦] ، وقال الحاكم: (صالح هذا أظنـه مولـى التوأمة ، فإن كان كذلك فليس هو من شرط هذا الكتاب، وإنما أخرجته شاهداً)[٧]، وقال البوصـيري : (وصالح وإن اختلط بآخره ، فإنما روى عنه موسى بن عقبة قبل اختلاطه) [٨] ، وقال أحمد شـاكر: (إسناده صحيح) [٩] ، وقال الألباني : (إسناد حسن – إن شاء الله تعالى – ، والحديث صحيح لأن لـه شاهداً من حديث لقيط بن صبرة مرفوعاً بلفظ: "**إذا توضأت فخلل الأصـابع**" صححـه ابـن حبـان والحاكم وغيرهما) [١٠] .

ويظهر لي أن البخاري لم يحسن الحديث لشواهده؛ لأن كلامه – كما هو ظـاهر – موجـه

---

(١) انظر العلل للمروذي (ص٦٩) وسؤالات أبي داود (ص٢٠٨-٢٠٩).
(٢) التاريخ لابن معين (١٧٦/٣).
(٣) الكامل لابن عدي (١٣٧٤/٤).
(٤) سؤالات ابن أبي شيبة (ص٨٦-٨٧).
(٥) انظر تهذيب الكمال (١٠٠/١٣-١٠٤).
(٦) جامع الترمذي (٥٧/١).
(٧) المستدرك (١٨٢/١).
(٨) مصباح الزجاجة (٦٥/١).
(٩) مسند أحمد (٢٠٧/٤).
(١٠) السلسلة الصحيحة (٢٩٢/٣).

بالتحديد إلى سند صالح مولى التوأمة، كذلك أستبعد أنه قصد بالحسن الحسن لذاته؛ لأن هذا الاصطلاح غير معروف في زمنه ، فلا يبقى إلا أنه قصد بتحسينه الحديث تقويته؛ لأن السند متصل على مذهبه في اشتراط ثبوت اللقاء – كما وضحتُ ذلك في التراجم المتقدمة – ، ثم إن سليمان بن داود الهاشمي شيخ الإمام البخاري رواه عن ابن أبي الزناد وهو صحيح الرواية عنه كما ذكر ابن المديني – فيما تقدم – ، وابن أبي الزناد صحح له البخاري حديثاً واحتج به في حديث آخر، وصالح مولى التوأمة ذكر البخاري أن رواية القدماء عنه مقاربة، وأقر قول أحمد أنها حسنة، كما أن متن الحديث ليس فيه ما يُنكر بل هو محفوظ من وجوه أخرى [١] ، وهذا الأمر بالذات يوليه البخاري عناية فائقة جداً، أعني عدم مخالفة الحديث ومعارضته لغيره مما هو أقوى منه، لذا أرى أن البخاري قصد بتحسينه صحة الحديث وحجيته وأنه محفوظ عنده، وسيأتي معنا في آخر المبحث أن مفهوم الصحة عند البخاري أكثر شمولية وأوسع من مفهومها عند المتأخرين، وسأورد الشواهد على ذلك إن شاء الله تعالى.

(النص العشرون): قال الترمذي: (حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن أن عبدالرحمن توضأ عند عائشة فقالت: يا عبدالرحمن أسبِغ الوضوء فإني سمعت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يقول: "**ويلٌ للأعقاب من النار**".

حدثنا أبو الوليد الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن سالم مولى دوس أنه سمع عائشة تقول لعبدالرحمن نحوه... فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: حديث أبي سلمة عن عائشة حديث حسن، وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حديث حسن...

قال محمد: وحديث أبي عبدالله الأشعري: "**ويلٌ للأعقاب من النار**" هو حديث حسن) [٢] .

يلاحظ هنا أن البخاري حكم على هذه الأسانيد بالنظر إلى ما يعرفه من طرق عديدة تُروى بها، ويظهر من كلامه أنه لم يوجه تحسيناته لأسانيد الترمذي التي ساقها بغرض إثبات الحديث مسنداً، يؤكد هذا أن البخاري قال: (حديث أبي سلمة عن عائشة...) فيحتمل أنه يقصد أن الحديث يروى من عدة طرق عن أبي سلمة، ويحتمل أيضاً أنه قال ذلك من باب تمييز طريق عن آخر من غير قصد للاحتمال الأول، إلا أنني لم أجد حديث أبي سلمة عن عائشة إلا من طريق محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها [٣] .

---

(١) انظر نصب الراية (٢٧/١).

(٢) العلل الكبير (ص٣٥) وفي الطبعة الأخرى (١١٨/١-١٢٠).

(٣) أخرجه الشافعي كما في مسنده (٣٣/١) والحميدي (١٦١) وعبدالرزاق (٢٣/١) والإمام أحمد في المسند

ووجدت عبيدالله بن عمر العمري قد تابع ابن عجلان، ولكن هذه المتابعة فيها نظـر، إذ لـم يروها إلا أبو عبيد القاسم بن سلاَّم في كتابه "الطهور" (١) عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله به ، قـال الحافظ عبدالغني بن سعيد: (في كتاب "الطهارة" لأبي عبيد القاسم بن سلام حديثان ما حـدَّث بـهما غير أبي عبيد، ولا عن أبي عبيد غير محمد بن يحيى المروزي، أحدهما حديث شعبة عن عمرو بـن أبي وهب، والآخر حديث عبيدالله بن عمر عن سعيد المقبري، حدَّث به يحيى القطان عن عبيـدالله، وحدَّث به الناس عن يحيى القطان عن ابن عجلان) (٢) .

وكتاب الطهارة الذي وصل إلينا هو من رواية محمد بن يحيى المروزي المذكور في كـلام عبدالغني.

وأكد ذلك الإمام الدارقطني فقد سئل عن هذا الحديث فقال: (هو حديث رواه أبو عبيد القاسم [ابن سلام] (٣) عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيدالله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي سلمة عـن عائشة، وخالفه جماعة من أصحاب يحيى منهم أحمد بن حنبل، ومحمد بـن أبـي بكـر، ويعقـوب الدورقي، وأحمد بن سنان، فرووه عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان عن المقبري عن أبـي سلمة عن عائشة...، ولم يقل عن يحيى القطان عن عبيدالله بن عمر غير أبـي عبيـد فـي "كتـاب الطهارة" الذي صنفه) (٤) .

ولكن يُشكل على كلام عبدالغني والدارقطني أن أبا عبيد لم يُحدد شيخه فقـد قـال: (حدثنـا

(٤٠/٦) وأبو يعلى في المسند (٤٠٠/٧) وأبو عوانة في مستخرجه (٢٥١/١) وابـن حبـان فـي صحيحـه (٣٤١/٣-٣٤٢) والطبري في تفسيره (٦٨/١٠) تحقيق شاكر، وفي معرفة السنن والآثار (٢٨٦/١) جميعـهم عن سفيان بن عيينة به.

- وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٦/١) وأحمد فـي المسـند (١٩١/٦) وابـن ماجـه (٤٥٢) والطـبري (٦٨/١٠) عن يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان به.
- وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٦/١) وابن ماجه (٤٥٢) عن أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان به.
- وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار (٣٨/١) وأبو عوانة (٢٥١/١) والأوسط لابن المنذر (٤٠٦/١) عـن أبـي عاصم عن ابن عجلان به.
- وأخرجه ابن ماجه (٤٥٢) عن عبدالله بن رجاء المكي عن ابن عجلان به.

(١) كتاب الطهور (ص٢٥٤)، ولم ينبه المحقق على كلام أهل العلم في تفرد أبي عبيد!!

(٢) تاريخ بغداد (٤١٣/١٢).

(٣) تحرف في المخطوطة إلى [مرسلاً] ولا معنى لوجود كلمة مرسل في سياق الكلام والصواب (بن سـلام) والله أعلم.

(٤) العلل للدارقطني (٥/ل ٧٣).

يحيى بن سعيد) ولم ينسبه، ونظرتُ في مشايخه فلم أجد من اسمه يحيى بن سعيد غير القطان، ولكن نظرت بعد ذلك في الرواة عن عبيدالله العمري فوجدتُ أنه يروي عنه يحيى بـــن ســـعيد الأمـــوي، ويحيى بن سعيد الأنصاري – وهو أكبر من العمري – ، والقطان [١] ، كما وجدتُ العمري يـــروي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، ثم نظرت في ترجمة يحيى بن سعيد الأموي فوجدتُ المزي ذكـــر أنه يروي عن عبيدالله العُمري، وذكر في الرواة عنه أباعُبيد القاسم بن ســـلاَّم [٢] ، فمـــا المـــانع أن يكون شيخ أبي عبيد هو يحيى بن سعيد الأموي؟ لاسيما أنه لم ينسبه كما في النسخة المطبوعة مـــن كتاب الطهارة، وكذلك في تاريخ بغداد [٣] الذي أخرج حديث أبي عبيد هـــذا بالســـند إليـــه، وفـــي تهذيب [٤] الكمال بسنده إلى الخطيب البغدادي به أيضاً، فيحتمل أنه يحيى بن سعيد القطان، ويحتمـــل أن يكون يحيى بن سعيد الأموي، فكلاهما من شيوخ أبي عبيد، وكلاهما روى عن عبيدالله بن عمـــر العمري.

ولا أستبعد أن يكون البخاري اطلع على رواية أبي عبيد، فهو مـــن شـــيوخه الذيـــن أخـــذ عنهم [٥] .

كما وردت متابعة للمقبري من يحيى بن أبي كثير، ولكن فيها نظر، فقد رواها عكرمة بـــن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن سالم مولى المهري عن عائشة بمثله، وقـــد أخـــرج هذا الطريق الإمام مسلم في صحيحه [٦] ، ولكن البخاري قال في تاريخه الكبير: (وقال عكرمة عـــن يحيى، حدثني أبو سلمة، حدثني أبو سالم المهري ولا يصح) [٧] ، وفي هذا تضعيف لرواية عكرمـــة، وقد نص البخاري وغيره على ضعف حديثه عن يحيى [٨] .

كما أن هذا الحديث مما انتقد الإمام مسلم في إخراجه، فقد قال أبو الفضل بن عمار الشـــهيد: (هذا حديث قد خالف أصحابَ يحيى بن أبي كثير عكرمة بن عمار، رواه علي بن المبارك وحـــرب ابن شداد والأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني سالم ... وذِكرُ أبي سلمة عندنا في حديـــث

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٢٧/١٩).
(٢) انظر تهذيب الكمال (٣١٩/٣١، ٣٢٠).
(٣) تاريخ بغداد (٤١٤/١٢) من طريق محمد بن يحيى المروزي – راوي كتاب الطهور – عن أبي عبيد به.
(٤) تهذيب الكمال (٣٦٧/٢٣-٣٦٨).
(٥) انظر تهذيب الكمال (٣٦٩/٢٣).
(٦) صحيح مسلم (٢٤٠).
(٧) التاريخ الكبير (١٠٩/٤).
(٨) انظر تهذيب الكمال (٢٦١/٢٠).

يحيى بن أبي كثير غيرُ محفوظٍ.

وقد روي عن أبي سلمة عن عائشة من غير روايةِ يحيى بن أبي كثير من غير ذكر سالمٍ فيه) (١) .

وكذا قال أبو زرعة الرازي: (والصحيح كما رواه الأوزاعي وحسين المُعلِّم) (٢) .

وكذا قال الخطيب البغدادي: (الصواب عن يحيى عن سالم نفسه، ولا وجه لإدخال أبي سلمة في الإسناد) (٣) ، وبنحو هذا قال البيهقي نقلاً عن بعض الحفاظ (٤) ، وبنحوه أيضاً قال الحافظ ابن عبدالبر (٥) ، ولكنه دافع عن رواية عكرمة باحتمال سماع أبي سلمة من سالم.

فهذه المتابعة لا تصلح أيضاً لما فيها من مخالفة وشذوذ، وعلى أية حال فلا أستبعد أن البخاري قد ثبت عنده هذا الحديث من عدة أوجه عن أبي سلمة عن عائشة، ولكن مع ذلك سأترجم لرجال السند من رواية ابن عجلان التي رواها عدد من الثقات، وهذا السند من المتيقن اطلاع البخاري عليه، لشهرته بالنسبة لهذا الحديث، فقد تداوله الأئمة وأدخلوه في مصنفاتهم أكثر من الروايتين السابقتين التي ذكرت أن فيها نظراً.

- فمحمد بن عجلان المدني، ذكر البخاري في ترجمته أن علياً روى عن يحيى بن سعيد القطان قال: (لقيتُ ابن عجلان سنة أربع وأربعين وكتبت عنه)، ثم قال البخاري: (وقال لي علي عن ابن أبي الوزير عن مالك أنه ذكر ابن عجلان فذكر خيراً، وقال يحيى القطان: لا أعلم إلا أني سمعتُ ابن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت علي فجعلتها عن أبي هريرة) (٦) .

وذكر الذهبي (٧) أن البخاري ذكره في ضعفائه وساق كلام يحيى القطان السابق، فالظاهر والله أعلم أن هذا في ضعفائه الكبير فإني لم أجده في ضعفائه الصغير المطبوع، ويغلب على ظني أن البخاري لا يضعفه مطلقاً بل يضعف روايته عن سعيد المقبري عن أبي هريرة؛ لما ورد عنه من اعتراف صريح بأنه اختلطت عليه، ويؤكد ذلك أن البخاري افتتح ترجمته بذكر كتابة يحيى بن سعيد

---

(١) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج (ص٥٠-٥٣).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (٦٨/١) ونحوه في (٥٧/١-٥٨).
(٣) الموضح لأوهام الجمع والتفريق (٢٩٣/١).
(٤) معرفة السنن والآثار (٢٨٦/١).
(٥) التمهيد (٢٤٨/٢٤).
(٦) التاريخ الكبير (١٩٦/١-١٩٧) والتاريخ الصغير (٧٠/٢-٧١).
(٧) انظر الميزان (٦٤٥/٣) والنبلاء (٣٢٢/٦).

القطان عنه – وهو من هو في النقد والتثبت – ثم ذكر أن مالكاً وهو بلدي ابن عجلان ذكره فذكـــر خيراً ، ومن الثابت أن مالكاً حدَّث عنه، وهو لا يحدث إلا عن ثقة عنده كما نص على ذلك عدد مــن كبار أئمة النقد (١) ، وقد أخرج له البخاري في صحيحه استشهاداً (٢) ، وروى أحاديثه فـــي ســياق الاحتجاج في عدد من كتبه الأخرى (٣) .

وقد وثقه الإمام أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازي والنسائي (٤) وغيرهم مطلقاً، وتكلم يحيى القطان في حديثه عن نافع (٥) ، وفي حديثه عن المقبري عن أبي هريرة (٦) ، ولكن قـــال الـــترمذي بعد أن ذكر النص السابق عن القطان عن ابن عجلان في أحاديثه عن المقبري: فإنما تكلم يحيى بـــن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا، وقد روى يحيى عن ابن عجلان في أحاديثه عن المقبري: (فإنمـــا تكلم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا، وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثير) (٧) ، ويحيـى القطان من أئمة النقد فلا يحدث عنه إلا بصحيح حديثه، كما قال البخاري: (أعلـم النـاس بـالثوري يحيى بن سعيد؛ لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه) (٨) ، وهذا أمر مشتهر عن يحيى بـــن ســـعيد القطان حتى إن عبدالرحمن بن مهدي – وهو من أقرانه – قال: (لو كنتُ لقيتُ إسماعيل بـــن أبـــي خالد لكتبت عن يحيى عن إسماعيل لأعرفَ صحيحها من سقيمها) (٩)، وقد سئل الإمام أحمـــد عـــن القطان وابن مهدي ووكيع فقال: (كان يحيى أبصرهم بالرجال، وأنقاهم حديثاً) (١٠) ، وقال العجلـــي: (نقي الحديث، وكان لا يحدث إلا عن ثقة) (١١) ، ومعنى قولهم: حديثه نقي أي أنه ينتقي الأحـــاديث

---

(١) انظر المعرفة والتاريخ (٣٤٩/١) وتهذيب الكمال (١١٢/٢٧،١١٣) والثقات لابن حبـــان (٤٥٩/٧) وتـــهذيب التهذيب (٩/٩) وغيرها .

(٢) انظر تهذيب الكمال (١٠٨/٢٦).

(٣) انظر مثلاً جزء القراءة خلف الإمام – تحقيق سعيد زغلول – أحـــاديث (١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٦٢) وخلـــق أفعال العباد (١٩٩) وجزء رفع اليدين (٥٩) وكلها ليست من روايته عن سعيد المقبري.

(٤) انظر تهذيب الكمال (١٠٥/٢٦-١٠٧).

(٥) الضعفاء للعقيلي (١١٨/٤).

(٦) المصدر السابق.

(٧) العلل الصغير (٧٤٥/٥).

(٨) شرح العلل (١٩٤/١).

(٩) تهذيب الكمال (٣٣٨/٣١).

(١٠) شرح العلل (١٩٣/١).

(١١) ثقات العجلي (ص٤٧٢).

التي يحدث بها، وسماع ابن عجلان من المقبري ثابت بالاستفاضة [١] .

- سعيد بن أبي سعيد المقبري، احتج به البخاري في صحيحه، بل واحتـــج بــه فــي روايته عن أبي سلمة هو وباقي أصحاب الكتب الستة [٢] ، وقيل: إنه اختلط قبل موته بأربع ســنين، ولكن قال الذهبي: (ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط)، وقال: (ثقة حجة، شاخ، ووقــع فــي الهرم ولم يختلط) [٣]، وقال ابن حجر بعد أن عدد أسماء من ذكروه بالاختلاط، (أنكر ذلك غـيرهم)، وهو كما قال الحافظ ابن حجر: (مجمع على ثقته) [٤] .

- أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف القرشي، سماه البخاري عبـــدالله، وذكــر قــول الزهري فيه أنه من بحور العلم الأربعة الذين أدركهم [٥] ، وهو ثقة بالإجماع، وسماعه من عائشـــة ثابت بالاستفاضة، وقد أخرج له البخاري واحتج به في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها وعـــن غيرها، وكذلك باقي أصحاب الكتب الستة [٦] .

وهذا الحديث متصل على مذهب البخاري في اشتراط اللقاء في الســـند المعنعــن، والمتـن محفوظ عن عائشة رضي الله عنها من وجهٍ آخر سيأتي قريباً، وهو محفوظ أيضاً عـــن رســول الله **صلى الله عليه وسلم** من غير وجه، أخرج البخاري منها في صحيحه حديث عبدالله بن عمـــرو [٧] وحديث أبي هريرة [٨] ، وسند حديث ابن عجلان وإن كان من روايته عن المقبري إلا أنه ليس مــن حديث المقبري عن أبي هريرة، فأمن من اضطراب حفظ ابن عجلان؛ لأنه إنما اختلط عليه حديـــث المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وحديثه عن أبي هريرة، ولم تختلط عليه أحاديث المقبري كلها.

والذي أراه أن البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أي أنه محفوظ صحيح عنده من حديـــث أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها، فإن قيل: ولكن البخاري نفسه ذكر ابن عجلان فــي ضعفائــه فكيف يُصحح لمن يضعفه؟ نقول: ضعفه مقيد بما يرويه من حديث المقبري عن أبي هريرة وبحديثــه عن نافع، وما عدا ذلك فالأصل فيه الثقة والصحة – إن شاء الله – كما أطلق توثيقه غير واحد مــن

---

(١) انظر مثلاً عمل اليوم والليلة للنسائي (ص٢٩٩).
(٢) انظر تهذيب الكمال (١٠/٤٦٦، ٤٦٨).
(٣) ميزان الاعتدال (٢/١٣٩، ١٤٠).
(٤) هدي الساري (ص٤٢٥).
(٥) التاريخ الكبير (٥/١٣٠).
(٦) انظر تهذيب الكمال (٣٣/٣٧٠-٣٧٦).
(٧) انظر صحيح البخاري (١٦٣).
(٨) انظر صحيح البخاري (١٦٥).

كبار أئمة النقد ، ولا يعني ذكر البخاري لرجل في ضعفائه أن يكون عنده ضعيفاً مطلقاً، يؤكد هـــذه الحقيقة أن البخاري – فيما ذكر الذهبي – أورد اسم حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان رضـــي الله عنه في الضعفاء، قال الذهبي: (وقد أورده البخاري في الضعفاء لكن ما قال ما بليته قـــط) (١) ، وحديث حمران عن عثمان في الوضوء احتج به البخاري في صحيحه، قال الباجي: (أخرج البخاري في الوضوء والصلاة، وغيرِ موضع عن عطاء بن يزيد وأبي التياح عنه عن عثمان ومعاوية رضـي الله عنهما) (٢) .

ولا ريب أن من أهم دواعي تصحيح حديث ابن عجلان أن عدداً من الثقـــات رووه عنـــه، منهم يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عينية وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، فلم يأت عنهم اختـــلاف في نقل هذا الحديث، مما يدل على أنه من صحيح حديث ابن عجلان، يُضاف إلى ذلك بـــلا شـــك – وهذا أمر يعتني به البخاري جداً – عدم نكارة المتن.

الحديث الثاني في هذا النص هو قول البخاري: (وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حديـــث حسن).

وهذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة في مصنفاتهم (٣) عن سالمٍ عن عائشة رضي الله عنـــها ومتنه مثل متن حديث أبي سلمة عنها ، وقد رواه عن سالم: يحيى بنُ أبي كثير وأبو الأسود محمـــد ابن عبدالرحمن وبكير بن الأشج وعمران بن بشير ونعيم بن عبدالله، وهؤلاء كلهم ثقات إلا عمـــران ابن بشير ففيه جهالة (٤) .

- سالم مولى دوس، ترجمه البخاري فقال: (سالم أبو عبدالله مولى مالك بن أوس بـــن الحَدَثان النصري، وهو سالم سَبَلان المدني... ويقال: سالم مولى شداد النصري، وهو مولـــى دوس، سمع أبا سعيد وسعداً وعائشة وعبدالرحمن بن أبي بكر يوم توفي سعد، سمع منه يحيى بن أبي كثـير وبكير ابن الأشج، وروى عنه نُعيم المجمر وعمران بن بشير) (٥) وساق البخاري عدة أسانيد يظـــهر

---

(١) انظر الميزان (٦٠٤/١).

(٢) التعديل والتجريح (٥٤١/٢).

(٣) أخرجه الشافعي (١٧٥/١)، والطيالسي في مسنده (١٥٥٢)، وأبوعبيد في "الطهور" (ص٢٥٤، ٢٥٥)، وأحمـد في المسند (٨١/٦، ٨٤، ٩٩، ١١٢، ٢٥٨)، ومسلم في صحيحه (٢٤٠) والطحاوي في شرح معاني الآثـــار (٣٨/١) والطبري في تفسيره – تحقيق شاكر – (٦٦/١٠، ٦٧) وأبو عوانة في مســتخرجه (٢٣٠/١) وابـــن عدي في الكامل (٨٢٣/٢) والبيهقي في الكبرى (٦٩٨) وابن عبدالبر في التمهيد (٢٤٩/٢٤، ٢٥٠).

(٤) انظر تعجيل المنفعة (ص٣١٨).

(٥) التاريخ الكبير (١٠٩/٤-١١٠).

فيها سماع أبي الأسود منه .

ولم أجد للبخاري فيه رأياً ، وقد ورد في بعض الأسانيد التي رويت عن سالم أن عائشة رضي الله عنها كانت تتعجب من أمانته وتستأجره [١] ، وذكر البخاري في ترجمته أن بكير بن الأشج وصفه بأنه شيخ بالمدينة، لا أعلم شيخاً أكبر منه [٢] ، وقد وثقه العجلي [٣] وابن حبان [٤] ، وقال أبو حاتم : شيخ [٥]، وسئل عنه أحمد فقال : (لا أدري) [٦] .

والراجح في شأنه أنه ثقة – إن شاء الله – فقد قال أبو حاتم : (يحيى بن أبي كثير إمام لا يحدث إلا عن ثقة) [٧] ، وهو قد روى عنه هذا الحديث، بل أشهر طرق هذا الحديث وأكثرها تداولاً ما رواه يحيى عنه، وأمر آخر مهم جداً وهو أن مسلماً صحَّح حديث سالم هذا، وهذا نوع من التوثيق العملي الذي قال فيه الذهبي : (فمن احتجا به أو أحدهما – يعني صاحبي الصحيحين –، ولم يوثق ولا غُمِز فهو ثقة حديثه قوي) [٨] ، وقد قال الذهبي في سالمٍ : (وثق، واحتج به مسلم) [٩] ، وقال ابن حجر: (صدوق) [١٠] .

وحديث سالم مولى دوس متصل على مذهب البخاري في اشتراط اللقاء في المعنعن، وقد روى حديثاً محفوظاً عن عائشة من جهة أخرى – تقدم ذكرها – وهو محفوظ أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدة أوجه كما بينت سابقاً، ثم إن سالماً هو تابعي من أهل المدينة كانت عائشة تستعجب من أمانته فهو عدل بدون ريب، وأما حفظه فقد توبع وتبين أنه ضابط لهذا الحديث، فلهذا حكم البخاري على حديثه بالحُسن، وقصده – فيما ظهر لي – أنه حديث صحيح محفوظ، فإن قيل: كيف تقول ذلك والرجل لم يوثق توثيقاً معتبراً؟ قلنا: ليس في هذا مخالفة لمنهج البخاري فقد قال الذهبي: (وفي رواة الصحيحين عددٌ كثير، ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم، والجمهورُ على

---

(١) انظر التاريخ الكبير (١١٠/٤)، والتهذيب (٤٣٩/٣).
(٢) التاريخ الكبير (١١٠/٤).
(٣) الثقات (ص١٧٤، ١٧٥).
(٤) الثقات لابن حبان (٣٠٧/٤).
(٥) الجرح والتعديل (١٨٤/٤).
(٦) العلل ومعرفة الرجال للميموني (ص٢٠٨).
(٧) الجرح والتعديل (١٤٢/٩).
(٨) الموقظة (ص٧٩).
(٩) النبلاء (٥٩٦/٤).
(١٠) التقريب (٢١٧٧).

أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكر عليه أن حديثه صحيحٌ) [١] ، وقـال: (في الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحدٌ ولا هم بمجاهيل) [٢] .

وأستبعد أن يكون البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أنه حسن لشواهده؛ لأنه وجه التحسين لحديث سالم مولى دوس ولم يقل حديث عائشة حديث حسن، فليس في كلامه ما يدل على أنه حسن الحديث لشواهده، ولو لم يكن له شواهد أو متابعات لم يحسنه، وأستبعد كذلك أن يكـون قصـده أن الحديث حسن لذاته كما هو اصطلاح المتأخرين، وذلك لأن هذا النوع من الأحكام لم يكـن معروفـاً في زمن البخاري ولا وجدنا في منهج البخاري ما يدل عليه، بل على العكس وجدنا ما يناقضه كمـا سنذكر ذلك في خاتمة هذا المبحث إن شاء الله.

كما أن حكم البخاري بالتحسين على هذا الحديث والذي قبله خرج مخرج الحكم، فلا يصلـح أن يُقال استعمل البخاري الحسن هنا بمعنى الحسن اللغوي بمعنى غرابة الحديث والله أعلم.

والحديث الثالث حسنه البخاري في قوله: (وحديث أبي عبدالله الأشعري: "**ويلٌ للأعقـاب من النار**" هو حديث حسن).

وقد أخرجه البخاري في تاريخه قال: (قال لي صفوان بن صالح أبو عبدالملك، نا الوليد بـن مسلم، نا شيبة بن الأحنف الأوزاعي، سمعت أبا سلام الأسود، حدثني أبو صالح الأشعري أنه سـمع أبا عبدالله الأشعري : صلى النبيُ **صلى الله عليه وسلم** بأصحابه ثم جلس في طائفة منهم... وفيـه" وويل للأعقاب من النار"، قلت لأبي عبدالله: من حدثك بهذا الحديث؟ قال: أمراء الأجناد: خـالد بـن الوليد وعمرو بن العاص وشُرَحبيل بن حَسَنة، ويزيد بن أبي سفيان، كل هؤلاء سـمعه مـن النبـي **صلى الله عليه وسلم**) [٣] .

وقد أخرج عدد من الأئمة هذا الحديث في مصنفاتهم من طريق الوليد بن مسلم بـه، ولكـن تميزت رواية صفوان بن صالح أنه ذكر السماع في كل طبقات السند.

وقد وجدتُ متابعةً لشيبة بن الأحنف، فقد روى إسماعيل [٤] بن عياش عن الأوزاعي، ثنـا

---

(١) الميزان (٣/٤٢٦).

(٢) المرجع نفسه (١/٥٥٦).

(٣) التاريخ الكبير (٤/٢٤٧-٢٤٨) وساق المتن بأكمله واقتصرت منه على محل الشاهد.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٥٥) وأبو يعلى في مسنده (١٣/١٤٠، ٣٣٣) وابن خزيمة (٦٦٥) والطبراني في الكبـير (٤/١١٥-١١٦) وفي مسند الشاميين (١٦٤٢) والآجري في "الأربعين" (ص١٦٢) وأبو الشيخ فـي الأمثـال

أبو سلام الأسود قال: حدثني أبو صالح الأشعري قال: فذكر الحديث بنحوه، وسقط من هذا السند ذكر أبي عبدالله الأشعري وأسماء الذين حدثوه بالحديث من أمراء الأجناد، ولكن هذه المتابعة ساقطة لا يُعبأ بها؛ لأن الراوي عن ابن عياش هو عبدالوهاب بن الضحاك، وهو متروك متهم بالكذب [١].

رجال السند

- صفوان هو شيخ الإمام البخاري كما هو ظاهر من قوله: قال لي، وهو ثقة عند أهل الحديث كما قال الترمذي [٢]، ولم يذكر البخاري في ترجمته إلا أنه سمع الوليد بن مسلم [٣].
- الوليد بن مسلم، احتج به البخاري في صحيحه، ولكن كما قال الذهبي: (البخاري ومسلم قد احتجا به، ولكنهما ينتقيان حديثه، ويتجنبان ما ينكر له) [٤]، وقد عيب عليه التدليس والتسوية [٥]، ولكن هنا صرح بسماعه وسماع شيخه فأُمن تدليسه وتسويته.
- شيبة بن الأحنف، ذكر البخاري أنه (يُعد في الشاميين، سمع أبا سلام الأسود، وروى عنه الوليد بن مسلم) [٦]، وقد ذكره أبو زرعة الدمشقي في ذكر نفرٍ ذوي أسنان وعلم [٧]، وذكره ابن حبان في الثقات [٨]، وقال دحيم: كان الوليد يروي عنه، ما سمعت أحداً يعرفه [٩]، قال ابن حجر : (مقبول)، وقد صحح حديثه ابن خزيمة، فهذا نوع من التوثيق العملي، وقد ذكر الذهبي أن من لم يوثق ولا ضعف وصحح له مثل ابن خزيمة يكون حديثه جيداً [١٠].
- أبو سلام ممطور [١١] الحبشي الدمشقي، وهو ثقة بدون خلاف، ولم أجد للبخاري فيه كلاماً.

(ص٣٢٦) والبيهقي في الكبرى (٨٩/٢) وتهذيب الكمال (٤٢٧/١٢).

(١) أخرج هذه المتابعة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٤٢٧/٢).

(٢) انظر تهذيب الكمال (٤٩٤/١٨-٤٩٧).

(٣) جامع الترمذي (٥٣٦/٥) وانظر تهذيب الكمال (١٩١/١٣-١٩٤).

(٤) التاريخ الكبير (٣٠٩/٤).

(٥) النبلاء (٢١٦/٩).

(٦) هدي الساري (ص٤٧٣).

(٧) التاريخ الكبير (٢٤٢/٤).

(٨) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٥٢/٨).

(٩) تهذيب الكمال (٦٠٣/١٢).

(١٠) الثقات (٤٤٥/٦).

(١١) تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٨٧).

كلاماً.

- أبو صالح الأشعري، قال أبو زرعة: لا يعرف اسمه [١]، وقال أبو حاتم: لا بـأس [٢] به.
- أبو عبدالله الأشعري، قال أبو زرعة: لا يعرف اسمه [٣] ، وقد قال البزار: شـــامي مشهور [٤] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٥]، ووثقه ابن احجر [٦]، وهو في طبقة كبار التابعين.

ويظهر لي أن البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أنه محفوظ صحيح عنده، فالسند ظـــاهر فيه الاتصال والسلامة من تدليس الوليد بن مسلم، ورجاله ليس فيهم من ضُعِّف، والمتـــن المـروي محفوظ من عدة وجوه صحيحة عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، فليس في متن الحديث ما يُنكـو بل رواية الثقات توافقه، وليس في رجال السند من يطعن عليه بشيء، وأما من حيث وجود بعـــض الجهالة في بعض رواة هذا الحديث، فقد أوردنا آنفاً كلاماً للذهبي يبين أن البخاري يحتـــج ببعـض المستورين إذا لم يكن في رواياتهم ما ينكر.

وهذا الحديث صححه ابن خزيمة، ولا أرى أن تصحيحه يخـــالف تحســين البخـــاري؛ لأن التحسين عند البخاري يستعمل في الحديث الصحيح، ولم يجيء عن البخاري ما يدل على أن الحســن عنده أقل رتبةً.

(النص الحادي والعشرون): قال الترمذي: (حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عثمـــان بـــن عمر قال: حدثنا فُليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيـــد بـــن ثابت: "أن عثمان توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وقال: هكذا رأيت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** توضأ".

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن. قال أبوعيسى: هو غريب مـــن هـــذا الوجه) [٧] .

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٥٨/١).
(٢) الجرح والتعديل (٣٩٢/٩).
(٣) العلل (٥٨/١).
(٤) كشف الأستار (٢٧٢٧).
(٥) الثقات لابن حبان (٥٧٧/٥).
(٦) التقريب (٨٢٠٥).
(٧) العلل الكبير (ص٣٦)، وفي الطبعة الأخرى (١٢١/١-١٢٢) ولكن ذكر الأستاذ حمزة ديب: عثمان بن عمـــر فزاد في اسم أبيه واواً ليصبح (عثمان بن عمرو) وضعف السند لضعفه، وقد أخطأ في ذلك فالصواب (عثمـــان

هذا الحديث أخرجه البزار في مسنده [١] عن محمد بن المثنى وعمرو بن علي عن عثمان به، وقال عقبه: (وهذا الحديث حسن الإسناد، ولا نعلم روى زيد بن ثابت عن عثمان حديثاً مسنداً إلا هذا الحديث، ولا له إسناد عن زيد بن ثابت إلا هذا الإسناد).

#رجال السند

- محمد بن المثنى، وهو ثقة بالاتفاق، وهو شيخ البخاري، وقد أخرج له في الصحيح عن عثمان بن عمر العبدي وغيره [٢] .
- عثمان بن عمر بن فارس العبدي، وهو ثقة وذُكِر أن يحيى بن سعيد القطان كان لا يرضاه [٣]، ولكن البخاري ذكر عن علي بن المديني عن القطان أنه احتج به في حديثين [٤] ، وقد احتج به البخاري في صحيحه، وأخرج له عن فليح بن سليمان وغيره [٥].
- فليح بن سليمان المدني، ضعفه كثير من العلماء [٦]، إلا أن البخاري احتج به في الصحيح، قال ابن عدي : (وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير) [٧] ، وقال الخليلي: (أخرج أحاديثه البخاري في الصحيح وأكثر عنه) [٨] ، وقال الذهبي: (قد اعتمد أبوعبدالله البخاري فُليحاً في غير ما حديث...) [٩] ، وقال ابن حجر: (لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك ، وابن

ابن عمر) كما في نسخة السامرائي، ثم ليس لعثمان بن عمرو رواية عن فليح ولا لمحمد بن المثنى رواية عنه كما في تهذيب الكمال (١٩/٤٦٧-٤٦٨) وأما عثمان بن عمر بن فارس العبدي فله رواية عن فليح ولمحمد ابن المثنى رواية عنه كما في تهذيب الكمال (١٩/٤٦١، ٤٦٣) فثبت بهذا خطأ الأستاذ حمزة ديب مصطفى في تحقيقه للعلل الكبير.

(١) مسند البزار (٢/٧)، وأخرجه أيضاً الخطيب البغدادي في تاريخه (١٤/٢٣٩) وابن المنذر في الأوسط (١/٤٠٨) عن فليح به.

(٢) انظر تهذيب الكمال (٢٦/٣٥٩-٣٦٥).

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٩/٤٦١-٤٦٤).

(٤) انظر التاريخ الكبير (٦/٢٤٠).

(٥) انظر تهذيب الكمال (١٩/٤٦١).

(٦) انظر تهذيب الكمال (٢٣/٣١٧-٣٢٢).

(٧) الكامل (٦/٢٠٥٦).

(٨) الإرشاد (١/١٩٣).

(٩) الميزان (٣/٣٦٥).

عيينة، وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق) [١] ، ولا ينفـــي هذا القول أن البخاري احتج بأحاديثه في أبواب الأحكام معتمداً عليه، ولكن أكثر عنـــه فـــي غـــير الأحكام، وبكل حال فالبخاري إمام مجتهد ويظهر لي من تصرفه وإكثاره من إخراج أحاديث فليـــح أنه يخالف غيره ممن ضعفه، لذا فتفردات فليح تصبح عنده غرائب لا مناكير، وقد أخرج البخـــاري لفليح عن سعيد بن الحارث وغيره [٢].

- سعيد بن الحارث المدني وكان قاضيها ، قال الذهبي: (مجمع على الاحتجـــاج بـــه، مات في حدود سنة عشرين ومئة، وقد شاخ) [٣]، وقد احتج به البخاري في صحيحه، ولم يخرج لـــه عن خارجة بن زيد شيئاً، وإنما أخرج له عن جابر بن عبدالله ، وعن عبدالله بن عمر، وعـــن أبـــي سعيد الخدري رضي الله عنهم [٤] ، وقد ماتوا بعد سنة سبعين إلا أبا سعيد فاختلف في وفاته، والـذي ذكره البخاري نقلاً عن ابن المديني أنه مات بعد الحرة بسنة [٥]، أي سنة ٦٤هـ؛ لأن وقعة الحـــرة عيينة، وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق) [٦] ، ولا ينفـــي هذا القول أن البخاري احتج بأحاديثه في أبواب الأحكام معتمداً عليه، ولكن أكثر عنـــه فـــي غـــير الأحكام، وبكل حال فالبخاري إمام مجتهد ويظهر لي من تصرفه وإكثاره من إخراج أحاديث فليـــح أنه يخالف غيره ممن ضعفه، لذا فتفردات فليح تصبح عنده غرائب لا مناكير، وقد أخرج البخـــاري لفليح عن سعيد بن الحارث وغيره [٧].

- سعيد بن الحارث المدني وكان قاضيها ، قال الذهبي: (مجمع على الاحتجـــاج بـــه، مات في حدود سنة عشرين ومئة، وقد شاخ) [٨]، وقد احتج به البخاري في صحيحه، ولم يخرج لـــه عن خارجة بن زيد شيئاً، وإنما أخرج له عن جابر بن عبدالله ، وعن عبدالله بن عمر، وعـــن أبـــي

---

(١) هدي الساري (ص٤٥٧).
(٢) انظر تهذيب الكمال (٣١٨/٢٣).
(٣) النبلاء (١٦٥/٥).
(٤) تهذيب الكمال (٣٧٩/١٠-٣٨٠).
(٥) التاريخ الكبير (٤٤/٤).
(٦) هدي الساري (ص٤٥٧).
(٧) انظر تهذيب الكمال (٣١٨/٢٣).
(٨) النبلاء (١٦٥/٥).

سعيد الخدري رضي الله عنهم [١] ، وقد ماتوا بعد سنة سبعين إلا أبا سعيد فاختلف في وفاته، والذي ذكره البخاري نقلاً عن ابن المديني أنه مات بعد الحرة بسنة [٢]، أي سنة ٦٤هـ؛ لأن وقعة الحرة كانت سنة ٦٣هـ [٣] ، وسعيد بن الحارث كان قاضي المدينة كما ذكره البخاري وغيره [٤]، وهو يروي هذا الحديث عن خارجة بن زيد وهو من كبار فقهاء المدينة، وقد مات سنة ١٠٠هـ [٥]، فيكون سعيد أدرك من حياته أكثر من أربعين سنة قطعاً ، وكلاهما من أهل المدينة، أحدهما تولى قضاءها، والآخر من فقهائها السبعة المشهورين، ومثل هذا السند يقبله البخاري غالباً ولا يعله بعدم معرفة اللقاء، لطول المعاصرة بين الرجلين، ولكونهما من بلد لم ينتشر فيه التدليس ولم يأتِ ما يدفع احتمال اللقاء، وليس في المتن نكارة أو مخالفة يُعَلُّ بها الحديث، وقد تقدم أول هذا المبحث ما يدل على مذهب البخاري في مثل ذلك.

- وخارجة رحمه الله ثقة [٦] ، كان غلاماً في خلافة عثمان رضي الله عنه [٧] ، وقد احتج به البخاري في صحيحه وأخرج له عن أبيه [٨].

فهذا الحديث متصل على شرط البخاري في المسند المعنعن، ورجال السند كلهم قد احتج بهم في صحيحه، وأما المتن فمحفوظ عن عثمان رضي الله عنه من وجوه عدة، فالظاهر – والله أعلم – أن قصد البخاري من تحسينه أنه في حكم الحديث المحفوظ الصحيح عنده، ولا يظهر لي أنه قصد من تحسينه أن الحديث غريب عنده؛ لأن الترمذي عندما نقل قوله: "حسن"، علق عليه بقوله: "غريب من هذا الوجه"، فلو كان فهم من تحسين شيخه الغرابة لما كان لقوله وتوضيحه معنى.

(النص الثاني والعشرون): قال البخاري: (أصح الأحاديث عندي في المواقيت حديث جابر بن عبدالله، وحديث أبي موسى .

---

(١) تهذيب الكمال (٣٧٩/١٠-٣٨٠).
(٢) التاريخ الكبير (٤٤/٤).
(٣) تاريخ خليفة بن خياط (ص٢٣٦).
(٤) التاريخ الكبير (٤٦٣/٣) والجرح والتعديل (١٢/٤)، والثقات لابن حبان (٢٨٢/٤) ولم أجد له ذكراً في أخبار القضاة لوكيع!
(٥) تهذيب الكمال (١٠/٨-١٢).
(٦) المرجع السابق.
(٧) التاريخ الصغير (٦٧/١) وتهذيب الكمال (١٢/٨).
(٨) تهذيب الكمال (٩/٨).

قال: وحديث سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه في المواقيت، هو حديث حسن، ولم يعرفه إلا من حديث سفيان.

وحديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في المواقيت، هو حديث حسن) [١].

حديث بُريدة أخرجه عدد من الأئمة [٢] في مصنفاتهم عن علقمة به ، وابن بُريدة هو سليمان، وقول الترمذي: (لم يعرفه البخاري إلا من حديث سفيان) بحسب ما بلغه ، وإلا فقد أخرج مسلم [٣] وغيره هذا الحديث من رواية شعبة عن علقمة، فصح أنه تابع الثوري في ذلك، والحديث طويل وهو في تحديد مواقيت الصلوات الخمس.

رجال السند#

- شعبة والثوري لا يُسأل عنهما لشهرتهما.
- علقمة بن مرثد الحضرمي، ثقة بدون خلاف [٤]، واحتج به البخاري في صحيحه [٥]، وسماعه من سليمان بن بريدة ثابت [٦].
- سليمان بن بُريدة بن الحُصيب الأسلمي، ثقة بدون خلاف [٧] ؛ إلا أن البخاري لم يخرج له في صحيحه، وسبب ذلك أنه قال في ترجمة سليمان: (ولم يذكر سليمان سماعاً من أبيه) [٨]، مع أنه ذكر أيضاً أنه هو وأخوه ولدا في بطن واحد على عهد عمر رضي الله عنه [٩]، ومع ذلك فقد أخرج حديث عبدالله بن بريدة عن أبيه في صحيحه [١٠] ولم يخرج لسليمان شيئاً، وقد نص

---

(١) العلل الكبير (ص٦٣)، وفي الطبعة الأخرى (١/٢٠٢-٢٠٣).

(٢) الحديث أخرجه أحمد (٥/٣٤٩) ومسلم (٦١٣) وابن ماجه (٦٦٧)، والترمذي في جامعه (١٥٢) والنسائي (١/٢٥٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٣٢٣) وابن حبان (٤/٣٥٩-٣٦٠) وابن الجارود (١٥١) والطحاوي (١/١٤٨)، والدارقطني (١/٢٦٢، ٢٦٣) والبيهقي في الكبرى (١/٣٧١، ٣٧٤).

(٣) انظر صحيح مسلم، وأبو عوانة (١/٣٧٤) وابن خزيمة والدارقطني والبيهقي.

(٤) انظر تهذيب الكمال (٢٠/٣١٠).

(٥) التعديل والتجريح (٣/١٠١٤) وتهذيب الكمال (٢٠/٣٠٨).

(٦) انظر صحيح مسلم (١٧٣١) عن شعبة قال: حدثني علقمة بن مرثد أن سليمان بن بريدة حدثه عن أبيه.

(٧) انظر تهذيب الكمال (١١/٣٧١).

(٨) التاريخ الكبير (٤/٤).

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) انظر التعديل والتجريح (٢/٨١٢-٨١٣) وتهذيب الكمال (١٤/٣٢٨-٣٢٩).

وكيع بن الجراح وابن عيينة [١] على أن حديث سليمان كان عندهم – أي مشايخهما – أصح وأوثـق من حديث عبدالله، وكذلك قال أحمد [٢]، ولكن البخاري خالف ذلك واحتج بعبدالله لا بسليمان، وذلـك – فيما يظهر لي – بسبب أن سليمان – كما قال – لم يذكر سماعاً من أبيه، قال الباجي: (ولم يخـرج البخاري عن سليمان شيئاً، وقد قال: لم يذكر سماعاً من أبيه، فلعله ترك أن يُخرج عنه لذلـك) [٣] ، والعجيب حقاً أن سليمان أدرك من حياة أبيه أكثر من خمس وأربعين سنة، فقد ولـد سـنة خمسـة عشر [٤] ومات أبوه سنة ثلاث وستين [٥] ، والبخاري ذكر في ترجمة بريدة [٦] أنه مات في خلافـة يزيد بن معاوية، وهي من سنة ستين إلى سنة أربع وستين، وذكر في ترجمة سليمان أنه ولـد فـي عهد عمر، فلا يخفى عليه طول تعاصرهما!!

وهذا الحديث صححه مسلم والترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم.

فماذا يعني تحسين البخاري له، مع علمه بأن سليمان لم يذكر سماعاً من أبيه؟

يظهر لي أنه عنى بذلك قوة الحديث عنده؛ لأنه ذكر ذلك في سياق كلامه عن أصح أحـاديث المواقيت، ولقوة احتمال سماع سليمان من أبيه، إذ يبعد جداً أن يمكث الرجـل أكـثر مـن خمـس وأربعين سنة لا يلتقي بأبيه ولا يعرفه مشاهدة، ويبدو لي أن البخاري عندما قال: سليمان لـم يذكـر سماعاً من أبيه، قال ذلك التزاماً منه لأصل مذهبه في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مـرة واحـدة؛ ولأن هذا الأمر يدعو للاستغراب، وهو أن يروي المحدث عن أبيه عدداً من الأحاديث لا يجيء في شـيء منها لفظ سمعت أو حدثني ونحوها، ولكن البخاري عندما جاء لهذا الحديث ورأى أن احتمال السـماع أقوى من احتمال عدمه، وأن المتن محفوظ عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من وجوه أخـرى، حَسَّن الحديث لذلك، كما أن ثلاثة من تلامذته صححوا الحديث.

ولا شك أن هذا الحديث ليس هو كأصح ما يكون بالنسبة لمذهـب البخـاري فـي اتصـال المعنعن، ولكنه لم يطعن فيه هنا بشيء، بل قواه بقوله عنه: إنه حسن، والمتن محفوظ عـن رسـول الله **صلى الله عليه وسلم** من وجوه أخرى.

---

(١) تهذيب الكمال (٣٧١/١١).
(٢) المرجع نفسه .
(٣) التعديل والتجريح (٨١٣/٢).
(٤) انظر الطبقات لابن سعد (٨/٧).
(٥) النبلاء (٥٠/٤) مشاهير علماء الأمصار (ص١٢٥).
(٦) التاريخ الكبير (١٤١/٢) والتاريخ الصغير (١٦٧/١).

وأما حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فأخرجه عـــدد مـــن الأئمـــة [١] بالسند نفسه عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم أنه قال:** (هذا جبريل عليه السلام جـــاءكم يعلمكـــم دينكم، فصلى الصبح حين طلع الفجر، وصلى الظهر حين زاغت الشمس... إلى قوله : الصلاة مـــا بين صلاتك أمس وصلاتك اليوم)، واللفظ للنسائي وساقه مطولاً واختصره الآخرون.

رجال السند#

- محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، قال البخاري: (سمع أبـــاه وأبـــا ســـلمة...) [٢] ، وأخرج له في صحيحه عن أبي سلمة ولكن مقروناً بغيره [٣].

ومحمد بن عمرو تكلم فيه القطان وقال فيه: (رجلٌ صالح ليس بأحفظ الناس للحديـــــث) [٤]، وأخذ عليه أنه يحدث بأحاديث يقول في إسنادها: حدثنا أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبدالرحمن بـــن حاطب [٥] ، يقصد بهذا أنه لم يكن ضابطاً إذ يحدث عن جمع والمتن واحد، والإتقان يقتضي التفريق بين رواية كل شيخ عن آخر [٦].

ونقل يحيى بن سعيد القطان أن مالكاً قال فيه نحواً مما قاله هو فيه [٧].

وقال ابن أبي خيثمة: (سئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو؟ فقال: ما زال الناس يتّقـــون حديثه ، قيل له: وما عِلةُ ذلك؟ قال: كان يحدّث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يُحـــدّث بـــه مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة) [٨] .

وسئل أحمد بن حنبل عنه فقال: (قد روى عنه يحيى، وربما رفع أحاديث يوقفها غيرُه) [٩] .

وسئل عنه وعن العلاء بن عبدالرحمن فقال: (العلاء أحبُ إلي، وذلك أن محمد بـــن عمـــرو

---

(١) أخرجه النسائي (٢٤٩/١) والطحاوي في شرح المعاني (١٤٧/١)، والدارقطني في ســـننه (٢٦١/١)، وابـــن حبان في صحيحه (٣٦١/٤، ٣٦٤) والحاكم في مستدركه (١٩٤/١) والبيهقي في الكبرى (٣٦٩/١).

(٢) التاريخ الكبير (١٩١/١).

(٣) انظر تهذيب الكمال (٢١٨/٢٦)، وهدي الساري (ص٤٦٤).

(٤) الكامل لابن عدي (٢٢٢٩/٦).

(٥) العلل الصغير للترمذي (٧٤٤/٥) والجرح والتعديل (٣١/٨).

(٦) للاستزادة يُنظر شرح علل الترمذي (٦٧٢/٢-٦٧٨).

(٧) العلل الصغير (٧٤٤/٥) والجرح والتعديل (٣١/٨).

(٨) الجرح والتعديل (٣١/٨).

(٩) العلل للمروذي (ص٦٢-٦٣).

ربما قال: الأشياخ) [١] ، يعني يحدث عن جماعة بمتن واحد كما فسرها القطان آنفاً.

وسأله الميموني عن حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة فقال: (ربما رفع بعض الحديث، وربما قصَّر به، وهو يُحتمل) [٢]، وفي رواية عبدالله [٣] وأبي داود [٤] قدَّم سهيلاً عليه.

وقال الجوزجاني: (ليس بقوي الحديث، ويُشتهى حديثه) [٥]، وقال أبو حاتم : (صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ) [٦] .

وقد روى ثلاثة [٧] من أصحاب ابن معين عنه توثيقه المطلق لمحمد بن عمرو.

وقال علي بن المديني: (كان ثقة ، وكان يحيى بن سعيد يضعفه بعض الضعف) [٨] .

وقال النسائي: ثقة، وفي موضع آخر: ليس به بأس [٩].

وذكره ابن حبان في ثقاته [١٠] وقال: (كان يخطئ)، وذكره في مشاهير [١١] علماء الأمصار وقال: (من جِلة أهل المدينة ومتقنيهم)، وصحح له عدداً من الأحاديث في صحيحه.

ونقل الحاكم عن ابن المبارك: (لم يكن به بأس) [١٢] .

وقال الذهبي: (حسن الحديث، منهم من صحح حديثه) [١٣] ، وقال: (شيخ مشهور حسن الحديث) [١٤] وقال: (حديثه في عِداد الحسن)[١٥]، وقال ابن حجر: (صدوق له أوهام) [١] .

---

(١) العلل للمروذي (ص٨٤-٨٥).

(٢) العلل للميموني (ص٢٢٩).

(٣) العلل برواية عبدالله (٥٠٠/٢).

(٤) سؤالات أبي داود (ص٢٠٧).

(٥) أحوال الرجال (ص٢٤٣).

(٦) الجرح والتعديل (٣١/٨).

(٧) انظر رواية الدقاق (ص٣٥) ورواية ابن محرز (١٠٧/١)، ورواية ابن أبي مريم كما في الكامل لابن عدي (٢٢٢٩/٦).

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة (ص٩٤).

(٩) تهذيب الكمال (٢١٧/٢٦).

(١٠) الثقات لابن حبان (٣٧٧/٧).

(١١) مشاهير علماء الأمصار (ص١٣٣).

(١٢) تهذيب التهذيب (٣٧٧/٩).

(١٣) ديوان الضعفاء (ص٣٦٨).

(١٤) الميزان (٦٧٣/٣).

(١٥) النبلاء (١٣٦/٦).

ويصحح حديثه الترمذي [٢] وابن حبان [٣] وابن خزيمة [٤] والحاكم [٥] .

ويظهر لي أن البخاري يراه وسطاً في الحفظ؛ لأنه قال حين سأله الترمذي عن روايـــة لـــه هو ومحمد بن إسحاق عن أبي سلمة في حديث **"لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالســـواك"** قـال: (حديث زيد بن خالد أصح) [٦] يعني رواية محمد بن إسحاق، وسأله عن حديث يرويه عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ويخالفه عكرمة بن عمار فيرويه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جـــابر فقال: (حديث أبي سلمة عن أبي هريرة أشبه ...) [٧] ، فهو عنده ممن "يُحتمل" على أقـــل الأحـــوال على القاعدة التي ذكرناها في مقدمة هذا المبحث.

- أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، ثقة بالاتفاق [٨] ، وقد احتج به البخاري [٩] فـــي صحيحه، وأخرج له حديثه عن أبي هريرة، وقال في تاريخه: (سمع أبا هريرة) [١٠] .

وهذا الحديث صححه ابن حبان والحاكم وقال : (صحيح على شرط مسلم)، وفي هذا نظـــر؛ لأن مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو متابعةً وليس في الأصول فلا يكون على شرطه.

وهذا الحديث لا شك أنه من صحيح حديث محمد بن عمرو لأنه لم يضطرب في حفظه ولـــم يُختلف عليه فيه ولا يحتمل أن يكون من رأي أبي سلمة، ولم يجمع في السند أكثر من شيخٍ له، ومما يؤكد أنه من صحيح حديثه وجود شاهد لا بأس به في المتابعات من طريقٍ آخر عن أبي هريـــرة [١١] رضي الله عنه بنحو متن حديث محمد بن عمرو من رواية أبي نعيم الفضل بن دُكين حدثنا عمر بـــن عبدالرحمن بن أسيد بن عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب عن محمد بن عمار بن سعد المـــؤذن أنـــه سمع أبا هريرة ... الحديث.

---

(١) التقريب (٦١٨٨).

(٢) انظر العلل الكبير (ص٣١) والجامع (١/٣٤، ٣٥).

(٣) انظر تخريج الحديث .

(٤) انظر صحيح ابن خزيمة (١٩٩٠) مثلاً.

(٥) انظر تخريج الحديث.

(٦) العلل الكبير (ص٣١) والأخرى (١/١٠٦).

(٧) العلل الكبير (ص٢٤١) والأخرى (٢/٦٣١).

(٨) انظر تهذيب الكمال (٣٣/٣٧٤-٣٧٦).

(٩) المرجع السابق (٣٣/٣٧١، ٣٧٢).

(١٠) التاريخ الكبير (٥/١٣٠).

(١١) أخرجه البخاري في الكبير (١/١٨٥) والدارقطني (١/٢٦١) والحـــاكم (١/١٩٤) والبيـــهقي فـــي الكـــبرى (١/٣٦٩) والبزار كما في نصب الراية (١/٢٢٤).

- أبو نعيم إمام متقن [١] متثبت، وعمر بن عبدالرحمن ذكره البخاري [٢] وابـــن أبـــي حاتم [٣] فلم يذكرا فيه جرحاً وقالا : "سمع منه أبو نعيم وعبدالله بن نافع الصائغ"، ورواية أبي نعيم عنه تقوية له؛ لأن أبا نعيم كان من النقاد المتشددين، فقد قال ابـــن المدينـــي: (أبـــو نعيـــم وعفـــان صدوقان، ولا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه) [٤] ، وذكر أحمد بـــن حنبل أنه كان عالماً بالرجال والشيوخ وأنسابهم [٥]، وذكره الذهبي [٦] في الطبقة الثالثة من علمـــاء الجرح والتعديل، وقد قال أبو نعيم أقوالاً تدل على أنه متثبت في شأن من يكتب عنهم، فقـــد قـــال: (ينبغي أن يكتب هذا الشأن عمن كتب الحديث يوم كتب، يدري ما كتب، صـــدوق مؤتمـــن عليـــه، يُحدّث يوم يحدّث ، يدري ما يحدّث) [٧]، وقال: (لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا من حافظٍ له، أميـــنٍ له) [٨] ، ونص أبو حاتم على أنه سمع من محمد بن عمار.
- ومحمد بن عمار بن سعد المؤذن، روى عنه ثمانية، وذكره ابن حبان في ثقاتـــه [٩] ، وقال الذهبي: (حَسَّن له الترمذي) [١٠] ، وهذا سند لا بأس به في المتابعـــات لا ســـيما وأن راويـــه محمد بن عمار مؤذن، فهذا الحديث مما ينبغي له الاعتناء به ويحتاج إلى استعماله باستمرار، وهـــو متصل على مذهب البخاري في السند المعنعن، ومتنه محفوظ من وجوه أخرى، فـــهو شـــاهد جيـــد لحديث محمد بن عمرو السابق.

وبهذا يعلم أن البخاري حَسَّن حديث محمد بن عمرو بن علقمة السابق لأنه ثبت عنـــده أنـــه من صحيح حديثه فلم يخالف في سنده، ولم يضطرب حفظه فيه، ومتنه له شاهد عن أبـــي هريـــرة ذكره البخاري في تاريخه، وله شواهد صحيحة مثل حديث جابر وأبي موسى رضـــي الله عنـــهما، فالراجح – عندي – أنه أراد بالحسن هنا أن الحديث ثابت محفوظ عنده، وهـــذا هـــو رأي فضيلـــة

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٢٣/٢٠٦-٢١٨).
(٢) التاريخ الكبير (٦/١٧٤).
(٣) الجرح والتعديل (٦/١٢١).
(٤) تهذيب الكمال (٢٠/١٦٨).
(٥) تهذيب الكمال (٢٣/٢٠٦).
(٦) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٦٨).
(٧) النبلاء (١٠/١٥٤).
(٨) المرجع نفسه.
(٩) الثقات (٥/٣٧٢).
(١٠) الميزان (٣/٦٦٢).

الدكتور ربيع ابن هادي [١] في هذا الحديث، ، ولكن وقع فضيلته في خطأ حيث قال: (أمـــا حديــث محمد بن عمرو فيؤيد أنه أراد بالحسن الصحة أنه أطلق الصحة على حديث محمد بن عمــرو فــي موضع آخر) [٢] ثم ساق قول الترمذي : (فسألت محمداً عن هذا الحديث أيهما أصح؟ فقال: حديــث زيد بن خالد أصح، وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح – أيضـاً – ؛ لأن الحديــث معروف من حديث أبي هريرة، وفي حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد زيادة ما ليس في حديث أبــي هريرة، وكلاهما عندي صحيح).

والصواب أن كلام البخاري ينتهي عند قوله: (...أصح)، وما بعده من كلام: وحديــث أبــي سلمة ... فهو من كلام الترمذي، دليل ذلك أن في النسخة التي حققها السامرائي جــاء: (قــال أبــو عيسى: وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح أيضاً ...) [٣] ، وسقط من تحقيق حمــزة ديب مصطفى [٤] : "قال أبو عيسى" ، فصار ظاهر الكلام أنه للبخاري كما فــهم فضيلــة الدكتــور ربيع، وهو معذور في ذلك، ويؤكد ما سبق أن الترمذي قال في جامعه: (قال أبو عيسى : وقــد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد عن النبي **صلــى الله عليه وسلم** ، وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي **صلى الله عليه وســـلم** كلاهما عندي صحيح ... وأما محمد بن إسماعيل فزعم أن حديث أبي سلمة عــن زيــد بــن خــالد أصح) [٥] .

وبهذا يعلم أن البخاري لم يصحح حديث محمد بن عمرو كما ذهب إلى ذلك الدكتور ربيــع، بل التصحيح هو من كلام الترمذي وحده.

(النص الثالث والعشرون): قال الترمذي في "الجامع": (حدثنا قتيبة، حدثنا شــريك بــن عبدالله النخعي عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع بن خديج أن النبي **صلى الله عليه وسلم** قــال: **"من زرع في أرض قوم بغير إذنهم، فليس له من الزرع شيء وله نفقته"....**

وسألتُ محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وقــال: لا أعرفــه مــن حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك.

---

(١) انظر كتابه تقسيم الحديث (ص٥٨-٦٠).

(٢) المرجع السابق (ص٥٩).

(٣) العلل الكبير (ص٣١).

(٤) العلل الكبير تحقيق حمزة ديب (١٠٦/١).

(٥) جامع الترمذي (٣٤/١).

قال محمد: حدثنا معقل بن مالك البصري، حدثنا عقبة بن الأصم عن عطاء عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه) [١] .

وقال في العلل الكبير: (سألتُ محمداً عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديثُ شريك الذي تفرد به عن أبي إسحاق. قال محمد: وحدثنا معقل بن مالك عن عقبة بن الأصم عن عطاء قال: حدثنا رافع بن خديج بهذا الحديث، ومعقل بن مالك بصري) [٢] .

الحديث الأول رواه عن شريك [٣] نحو من عشرين شخصاً – بحسب ما وقفتُ عليه من طرق – ، وقد تابعه قيس بن الربيع [٤] على روايته لهذا الحديث عن أبي إسحاق به، ويُحتمل أن البخاري لم يطلع على رواية قيس فذكر أن شريكاً انفرد به، وأقوى من هذا الاحتمال أن البخاري لا يعتد برواية قيس لسوء رأيه فيه فقد قال: (أنا لا أكتب حديث قيس بن الربيع، ولا أروي عنه) [٥] ، وقال: (كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب حديثه، ولا أكتب حديث قيس بن الربيع) [٦] .

كما أن البخاري هنا أسند طريقاً يستفاد منه أن عقبة بن الأصم تابع أبا إسحاق السبيعي على رواية هذا الحديث عن عطاء.

رجال السند الأول#

- شريك بن عبدالله النخعي الكوفي، قال البخاري: (سمع أبا إسحاق الهمداني) [٧] ، ووصفه بأنه كثير الغلط [٨] ، وقال في حديث رواه : (وحديث شريك ليس بصحيح) [٩] ، وقال في

---

(١) جامع الترمذي (١٣٦٦)، ونسخة الكروخي (ق٩٩/ب).
(٢) العلل الكبير (ص٢١٢)، (١/٥٦٤).
(٣) أخرجه يحيى بن آدم في الخراج (ص٩٣-٩٤) والطيالسي في مسنده (٩٦٠)، وأبو عبيد في الأموال (ص٣٤٦)، وأبوبكر بن أبي شيبة في مصنفه (٧/٨٩)(١٤/٢١٩)، وأحمد في مسنده (٣/٤٦٥)(٤/١٤١)، وأبو داود (٣٤٠٣)، وابن ماجه (٢٤٦٦) والطحاوي في شرح المعاني (٤/١١٧) وفي المشكل (٧/٩٦)، والطبراني في الكبير (٤/٢٨٤-٢٨٥)، وابن عدي في الكامل (٤/١٣٣٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/١٤٨) والبيهقي في الكبرى (٦/١٣٦).
(٤) أخرجها يحيى بن آدم في الخراج (ص٩٤-٩٥)، وعنه البيهقي في الكبرى (٦/١٣٦).
(٥) العلل الكبير (ص٣٧٩).
(٦) المرجع السابق (ص٣٩٤).
(٧) التاريخ الكبير (٤/٢٣٧).
(٨) العلل الكبير (ص١٠١)، وذكرها ابن العربي في العارضة (٦/١٢٥) فقال: (قال البخاري: شريك يهم كثيراً).
(٩) المرجع السابق (ص٣٦).

حديث آخر: (هذا حديث فيه اضطراب، ولا أعلم أن أحداً روى هذا غير شـريك، ولـم يقـوِّ هـذا الحديث) [١] ، وسأله الترمذي عن حديثٍ لشريك فذكر أن شريكاً خولف في سنده فقـال الـترمذي: (ولأنه – أي البخاري – لم يعد حديثَ شريكٍ محفوظاً) [٢] .

وشريك أكثر أئمة النقد على أنه سيئ الحفظ [٣] ، ولكن ورد ما يدل على قوة بعض حديثـه، فقد ذكر الإمام أحمد عندما سئل عن أصحاب أبي إسحاق السبيعي المتثبتين؟ فقال: (شعبة وسـفيان، وشريك حسن الرواية عن أبي إسحاق) [٤] ، ونص أيضاً على أنه سمع من أبي إسحاق قديمـاً [٥] ، وقال: (شريك عن أبي إسحاق كان ثبتاً فيه) [٦] .

ونص عدد من علماء الجرح والتعديل [٧] أن شريكاً ساء حفظه بعد توليه القضاء، قال ابـن حبان: (وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سـمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفـة فيه أوهام كثيرة) [٨] ، واحتج به في صحيحه في عدة مواضع [٩]، ووكيع بن الجراح ممن سمع مـن شريك قبل توليه للقضاء فقد قال: (ما كتبتُ عن شريك بعدما ولـي القضـاء، فـهو عنـدي علـى حِدة)[١٠]، وقد روى وكيع هذا الحديث كما عند أحمد في مسنده، ورواه أحمد أيضاً عن أسـود بـن عامر عن شريك، وأسود ممن سمع من شريك قبل تولي القضاء كما نص عليه ابن حجر [١١] .

- أبو إسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي الكوفي الهمداني، احتـج بـه البخـاري فـي صحيحه [١٢] ، وذكر في تاريخه بسنده إلى أبي إسحاق أنه قال: (كنتُ كثير المجالسـة لرافـع بـن

---

(١) المرجع السابق (ص١٨٨).
(٢) المرجع السابق (ص٣٢٩).
(٣) انظر تهذيب الكمال (١٢/٤٦٧-٤٧٥).
(٤) العلل للمروذي (ص٤٨).
(٥) مسائل أحمد لصالح (٢/٤٥٧) والمعرفة والتاريخ (٢/١٦٨).
(٦) العلل برواية عبدالله (١/٢٥١) وانظر للاستزادة شرح علل الترمذي (٢/٥٢١).
(٧) انظر تهذيب التهذيب (٤/٣٣٦) وشرح علل الترمذي (٢/٥٩٠).
(٨) الثقات لابن حبان (٦/٤٤٤).
(٩) في أربعين موضعاً انظر الفهارس (١٨/١٥٢).
(١٠) النبلاء (٨/٢٠٤).
(١١) فتح الباري (٤/٤٢٢) ط دار المعرفة.
(١٢) التعديل والتجريح (٣/٩٧٦-٩٧٧) وتهذيب الكمال (٢٢/١٠٢).

خَديج رضي الله عنه) [١]، وقد ولد في زمن عثمان رضي الله عنه ورأى علياً رضي الله عنه [٢] ، وهو ثقة عند علماء الجرح والتعديل إلا أنه تغير أو اختلط بأخرة [٣] ، ووصف بالتدليس [٤] ، ولم أجده صرح بالسماع في هذا الحديث، بل رأيت البرديجي يقول: (لم يسمع عطاءَ بن أبي رباح) [٥]، وذكر ابن عدي أن روايته عن عطاء مرسلة [٦] ، والملاحظ هنا أنه من أقران عطاء بل صرح بأنه أكثر من مجالسة رافع بن خديج الذي يروي عطاء عنه هذا الحديث، فكان من الممكن أن يروي هذا الحديث مباشرة عن رافع رضي الله عنه .

- عطاء بن أبي رباح المكي، ثقة بالاتفاق ، احتج به البخاري في صحيحه [٧]، وكان يرسل الحديث عن بعض الصحابة، ومن هؤلاء رافع بن خديج في قول الشافعي وأبي زرعة [٨]، وهو قد أدرك رافعاً إذ ولد عطاء سنة اثنتين وعشرين [٩]، ومات رافع سنة أربع وسبعين في قول الأكثرين [١٠]، وقيل سنة تسع وخمسين [١١] ، فعلى القول الأول يكون عطاء أدرك رافعاً ستاً وأربعين سنة، وعلى الثاني يكون أدركه اثنتين وثلاثين سنة، كما ثبت أن عطاءً رحل إلى المدينة لطلب العلم [١٢] ، فاحتمال لقائه لرافع بن خديج وهو مدني قوي، ولعل من قال إن عطاء لم يلقه اعتمدوا على ما جاء في إحدى الروايات من أن رافعاً مات في خلافة عثمان [١٣] ، وهي رواية غير صحيحة .

قال ابن حجر: (وأما البخاري [١٤] فقال: مات في زمن معاوية، وهو المعتمد، وما عداه

---

(١) التاريخ الكبير (٣٤٧/٦-٣٤٨).
(٢) المرجع السابق.
(٣) انظر الكواكب النيرات (ص٦٦-٦٩).
(٤) تعريف أهل التقديس (ص١٠١) وذكره في الثالثة.
(٥) تهذيب التهذيب (٦٦/٨).
(٦) الكامل لابن عدي (١٣٣٤/٤).
(٧) تهذيب الكمال (٧٦/٢٠-٨٠).
(٨) جامع التحصيل (ص٢٣٧).
(٩) تهذيب الكمال (٨٤/٢٠).
(١٠) تهذيب الكمال (٢٥/٩).
(١١) الإصابة (٤٩٦/١).
(١٢) المعرفة والتاريخ (٤٤٣/١).
(١٣) الإصابة (٤٩٦/١) وتهذيب الكمال (٢٥/٩).
(١٤) التاريخ الكبير (٢٩٩/٣).

واهٍ) [١].

رجال السند الثاني#

- معقل بن مالك البصري ، شيخ الإمام البخاري [٢] ، روى عنه هنـــا وفـــي كتابـــه "القراءة خلف الإمام" ، روى عنه جمع من الثقات [٣] ، وذكره ابن حبـــان [٤] فـــي ثقاتـــه، وقـــال الأزدي: متروك [٥] ، وقال الذهبي في الكاشف : (ثقة) [٦]، وقال الحافظ ابن حجر: (مقبول، وزعـــم الأزدي أنه متروك فأخطأ) [٧] ، والبخاري إمام ناقد معروف بالتحري فتحديثه عن معقل دال علـــى أنه عنده مقبول الرواية، ولو كان متروكاً كما زعم الأزدي لما حدَّث عنه، والأزدي متكلم فيه فـــلا يقبل جرحه هنا، وسماع معقل من عقبة ثابت كما هو ظاهر من السند نفسه الذي ســـاقه البخـــاري آنفاً.
- عقبة بن عبدالله الأصم البصري، قـــال البخـــاري: (ســـمع عطـــاءً) [٨] ، ضعفـــه الجمهور [٩] ، وروي عن أحمد بن حنبل أنه وثقه [١٠]، وكذلك أحمد بـــن صـــالح المصـــري [١١] ، وقال ابن عدي: (بعض أحاديثه مستقيمة ، وبعضها لا يُتابع عليها) [١٢] ، وهو مع ضعفه صالح فـــي المتابعات والشواهد، وقد توبع على حديثه هذا عن عطاء.

وحديث شريك السابق ضُعِّف وطُعِن فيه لثلاثة أسباب هي مجمل ما قاله العلماء فيه:

١- أن الحديث تفرد به شريك، وهو سيء الحفظ كثير الوهم والخطأ، وكان موسى بـــن هارون الحمال يُنكر هذا الحديث ويضعفه، ويقول: (لم يروه عن أبي إسحاق غير شـــريك، ولا عـــن

---

(١) الإصابة (٤٩٦/١).
(٢) تهذيب الكمال (٢٧٧/٢٨).
(٣) المرجع نفسه .
(٤) الثقات لابن حبان (٢٠٢/٩).
(٥) ميزان الاعتدال (١٤٧/٤) وفيه: منكر الحديث، والتصويب من الهامش، وتهذيب التهذيب (٢٣٤/١٠).
(٦) الكاشف (١٤٤/٣).
(٧) التقريب (ص٥٤٠).
(٨) التاريخ الكبير (٤٤١/٦).
(٩) انظر تهذيب الكمال (٢٠٦/٢٠-٢٠٧).
(١٠) الجرح والتعديل (٣١٤/٦).
(١١) الثقات لابن شاهين (ص١٧٣).
(١٢) الكامل (١٩١٧/٥).

عطاء غير أبي إسحاق) [١] ، وزعم الخطابي أن البخاري ضعف هذا الحديث وقال: (تفـرد بذلـك شريك عن أبي إسحاق، وشريك يَهِمُ كثيراً أو أحياناً) [٢]، وأظنه جمع بين قول البخاري فـي العلـل الكبير للترمذي: إن شريكاً تفرد به، وبين قوله في حديث آخر: إن شريكاً كثير الغلط، أما أن يكـون قال ذلك في هذا الحديث فأستبعده؛ لأن الترمذي وهو تلميذه نقل عنه تحسين الحديـث بـل وسـاق متابعة تشعر بأنه يقوي الحديث لا يضعفه، ثم إن الخطابي لم يُسند قول البخاري ولم يبين مصـدره فيه، وحين نقل قول موسى بن هارون ذكر سنده إليه ، لذا أرى أن نقل الخطابي هذا في ثبوته شـك. وعنه نقل البيهقي أن البخاري ضعف هذا الحديث [٣].

٢- أن الحديث منقطع بين عطاء ورافع بن خَديـج ، فـهو لـم يسـمع منـه ، قالـه الشافعي [٤]، وأبو زرعة الرازي [٥] ، وابن عدي [٦] .

٣- أن أبا إسحاق مدلس، وقد أدخل بينه وبين عطاء واسطة، قال ابن عـدي: (وكنتُ أظن أن عطاءً عن رافع بن خَديج مرسل حتى تبين لي أن أبا إسحاق أيضاً عـن عطـاء مرسـل، حدثناه عبدالله بن محمد بن مسلم، ثنا يوسف بن سعيد، ثنا حجاج بن محمد، ثنا شـريك عـن أبـي إسحاق عن عبدالعزيز بن رفيع عن عطاء بن أبي رباح عن رافع بن خديج .... قال يوسف: غـير حجاج لا يقول عبدالعزيز، يقول : عن أبي إسحاق عن عطاء) [٧] .

قال البيهقي بعد أن نقل هذا النص: (أبو إسحاق كان يدلس) [٨] .

ومن احتج بالحديث فإنه يرد هذه الطعون لما يلي:

١- أن شَريكاً قد تابعه قيس بن الربيع [٩]، وهو مع ضعفه لم يصل إلى درجة المـتروك، فهو صالح في المتابعات ، كذلك يشهد لصحة حديث شريك متابعة عقبة الأصم عن عطـاء، وهـو

---

(١) معالم السنن للخطابي (٥/٦٤).
(٢) المرجع نفسه.
(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٦/١٣٧) وصرَّح باسم الخطابي، وفي معرفة السنن والآثار (٨/٢٩٠).
(٤) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٨/٢٨٩) والسنن الكبرى (٦/١٣٦).
(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٢٩).
(٦) الكامل لابن عدي (٣/١٣٣٤).
(٧) المصدر السابق.
(٨) السنن الكبرى للبيهقي (٦/١٣٧).
(٩) انظر تهذيب الكمال (٢٤/٢٨-٣٨).

أيضاً لا بأس به في المتابعات، كما أن لحديث شريك شاهداً صحيح السند رواه يحيى بن سعيد القطان، حدثنا أبو جعفر عمير بن يزيد الخَطْمي قال: (أتيتُ سعيد بن المسيب، فقلتُ : بلغنا عنك شيء في المزارعة، فقال: كان ابنُ عمر لا يرى بها بأساً حتى ذُكر له عن رافع بن خَديج فيها حديثٌ ، فأتى رافعاً، فأخبره رافعٌ "أن رسول الله – **صلى الله عليه وسلم** – أتى بني حارثة فرأى زرعاً في أرض ظُهير، فقال: ما أحسنَ أرض ظُهير! فقالوا: إنه ليس لظُهيرٍ ، فقال: أليست أرضَ ظهير؟ فقالوا : بلى، ولكنه أزرع فلاناً. قال: فردوا عليه نفقتَه، وخذوا زرعكم. قال رافعٌ: فرددنا عليه نفقته وأخذنا زرعنا) [١] .

قال أبو حاتم الرازي : (يحيى حافظ ثقة، وهذا يقوي حديث شريك عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع...، وروى هذا الحديث غير شريك ، وحديث يحيى لم يُسنده غير يحيى بن سعيد) [٢] ، وقوله ظاهر في أن شريكاً قد توبع، وكذلك مفهوم كلام أحمد الذي سيأتي بعد قليل حين قال: (ولكن أبا إسحاق زاد فيه "زرع بغير إذنه" وليس غيره يذكر هذا الحرف)، يفيد أن الحديث لم ينفرد به شريك.

والظاهر من سياق البخاري للسند الثاني أنه يريد به إثبات أن للحديث أصلاً عن عطاء وأنه محفوظ، وأن شريكاً وإن تفرد به عن أبي إسحاق فقد توبع على أصل الحديث، ثم إن شريكاً كما نقلنا آنفاً كان من الأثبات في حديث أبي إسحاق، وكان مكثراً عنه، فقد نقل أحمد أن إنساناً قال لشريك: ما أكثرَ حديثك عن أبي إسحاق فقال: (وددتُ أني كتبتُ نَفَسه، وكان يتلهف عليه) [٣] ، وقال علي بن المديني : (إن شريكاً قال : صليت مع أبي إسحاق ألفَ غداة) [٤]

والمكثر عن شيخ يُحتمل له أن يُغرب على غيره من أصحاب ذلك الشيخ، ولعله لهذه الملازمة وهذا الحرص الشديد على حديث أبي إسحاق كان يتقن حفظ حديثه أكثر من غيره، ومن المُسلَّم به أن الاهتمام بالمادة العلمية وشدة الرغبة فيها أكبر معين على جودة الحفظ، وطول بقاء المادة المحفوظة في الذاكرة، وهذا الأمر لا يُهمل أئمتنا من علماء الحديث مراعاته، لذلك قالوا كما ذكر الإمام مسلم: إن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني، وهو إذا روى عن غيره يخطئ كثيراً، وكذلك جعفر بن برقان إذا روى عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم فهو أعلم الناس بهما

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٩٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (٧/٩٩-١٠٠)، والبيهقي في الكبرى (٦/١٣٦).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/٤٧٦).
(٣) العلل برواية عبدالله (١/٢٥١-٢٥٢).
(٤) تاريخ بغداد (٩/٢٨٤).

وبحديثهما، وهو في غيرهما ضعيف رديء الحفظ [١] .

ومما يدل على أن شريكاً قد حفظ هذا الحديث أن نحواً من عشرين راوياً – بحسب اطلاعي المحدود – قد رووا عنه هذا الحديث ولم يختلفوا عليه فيه، والغالب أن سماعهم لم يكن في مجلس واحد لاختلاف أعمارهم وبلدانهم، فاتفاقهم يدل على أن شريكاً قد ضبط هذا الحديث وحفظه، ومن المسلّم به أن ليس كل حديث يرويه شريك فالوهم والغلط فيه حاصل ولابد، فهذا ما لا يمكن تصوره، وقد حفت بالحديث عدة قرائن دلت على أن شريكاً لم يخطئ فيه.

٢- قال أبو حاتم الرازي: (وأما الشافعي فإنه يدفع حديث عطاء وقال: عطاء لم يلق رافعاً)، قال ابن أبي حاتم : (قال أبي: بلى قد أدركه) [٢] ، يريد بذلك أن احتمال لقائه له قوي – لما ذكرناه سابقاً من معاصرته – ، وكذلك البخاري لو كان عنده شك في ثبوت لقاء عطاء لأبي رافع لبين ذلك كما هي عادته، ولما حكم على الحديث بأنه حسن، ويظهر لي من سياقه للسند الثاني الذي رواه عقبة الأصم – وفيه كما ورد في العلل الكبير – "عن عطاء قال: حدثنا رافع" أنه يقوي بهذا السند سماع عطاء من رافع، فإنه لم يتعقب هذا السند بشيء، وهو إمام ناقد له عناية بالغة بهذه المسألة، ولا يوجد دليل بين على عدم اللقاء، والظاهر من طول المعاصرة وقرب البلاد مع ما ذكره عقبة مع ضعفه من تصريح عطاء بالسماع من رافع أن احتمال اللقاء بينهما أقوى بكثير من احتمال عدم اللقاء، وقد أسند البخاري عن عطاء أنه قال: (أدركتُ مائتي نفس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد، إذا قال الإمام: "ولا الضالين" سمعت لهم رجة بآمين) [٣]، ورأيتُ البخاري يقول في ترجمة عطاء: (سمع أبا هريرة وابنَ عباس وأبا سعيد وجابراً وابن عمر رضي الله عنهم) [٤] ، وهو بهذا يخالف شيخه علي بن المديني الذي يقول : (رأى عطاء بن أبي رباح أبا سعيد الخدري يطوف بالبيت ولم يسمع منه) [٥] ، ويخالف شيخه أحمد بن حنبل الذي يقول: (عطاء ابن أبي رباح قد رأى ابن عمر، ولم يسمع منه) [٦] ، فالراجح عندي أن البخاري لا يرى حديث عطاء عن رافع غير متصل، كما هو رأي الشافعي وأبي زرعة الرازي، ولعلهما قالا ذلك بناء على الرواية التي تقول: إن رافعاً مات في خلافة عثمان رضي الله عنه – كما ذكرتُ ذلك سابقاً – .

---

(١) التمييز للإمام مسلم (ص٢١٧-٢١٨).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (٤٧٦/١).
(٣) التاريخ الكبير (٤٦٤/٦).
(٤) المرجع نفسه .
(٥) العلل لابن المديني (ص٦٦).
(٦) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٢٨).

٣- اعتمدوا في إثبات تدليس أبي إسحاق لهذا الحديث على رواية حجاج بن محمد المصيصي والسند إليه صحيح [(١)]، وقد خالف حجاج بن محمد وهو ثقة ثبت متقن [(٢)] - بزيادته لعبدالعزيز بن رُفيع بين أبي إسحاق وعطاء - كُلٌّ من روى هذا الحديث عن شريك، وقد نص على ذلك يوسف بن سعيد المصيصي أن حجاجاً تفرد بهذه الزيادة في السند، ورواية الجماعة أقرب للثبوت إن شاء الله، وعلى فرض صحة رواية حجاج فإن عبدالعزيز بن رُفيع ثقة احتج به البخاري وأخرج له في صحيحه عن عطاء بن أبي رباح [(٣)] ، وقال في تاريخه: (سمع عطاءً) [(٤)] ، فالحديث كما يُقال : كيفما دار على ثقة، وأما أن أبا إسحاق لم يصرح بالتحديث في هذا السند، فهذا لا يضر؛ لأن عقبة الأصم تابعه على روايته عن عطاء، ومما يُضعف احتمال تدليس أبي إسحاق هنا أنه حدَّث بالحديث عن عطاء وهو من أقرانه، وقد ثبت عنه أنه قال: أكثرتُ من مجالسة رافع بن خديج رضي الله عنه، فلو حدَّث بـ(عن رافع) لكان حديثه عنه ممكناً لسماعه منه، فلما صرح بأن الحديث عن عطاء وهو من أقرانه ضعف احتمال التدليس؛ لأن التدليس في الأصل نوع من التظاهر بالسماع، فلو أراد أن يدلس هنا لحدَّث عن رافع بدون واسطة، وعلى افتراض أنه دلس حتى عن عطاء فإن الواسطة - كما بيَّن حجاج بن محمد - عبدالعزيز بن رُفيع وهو ثقة سمع من عطاء، ويبعد جداً عندي أن يكون أبو إسحاق دلس حتى عن عبدالعزيز، وهذه القرائن مع متابعة عقبة ترفع الشك عن هذا الحديث من حيث ثبوته.

وقد احتج الإمام أحمد بهذا الحديث، قال أبو داود: (سمعت أحمد سئل عن حديث رافع؟ قال: عن رافع ألوان، ولكن أبا إسحاق زاد فيه: "زرع بغير إذنه"، وليس غيره يذكر هذا الحرف، قال أحمد: وإذا كان غصب؛ فحكمه حديث رافع)[(٥)]، وقال: (سمعت أحمد سئل عن رجل زرع بأرض قوم بغير إذنهم؟ قال: له نفقته، والزرع لصاحب الأرض)، وقول أحمد: (عن رافع ألوان) لا يعني اضطراب الحديث، فقد قال عبدالله بن أحمد: (سمعت أبي يقول في حديث رافع بن خَديج: هو مختلف عنه، يُروى عنه ألوان مختلفة، مرة يقول: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كري

---

(١) رواه ابن عدي (١٣٣٤/٣) عن شيخه محمد بن عبدالله بن مسلم الاسفراييني وهو ثقة انظر النبلاء (٥٤٧/١٤-٥٤٨) عن يوسف بن سعيد المصيصي وهو ثقة، انظر تهذيب الكمال (٤٣٠/٣٢-٤٣١) يرويه عن حجاج بن محمد.

(٢) تهذيب الكمال (٤٥١/٥-٤٥٦).

(٣) تهذيب الكمال (١٣٤/١٨-١٣٦).

(٤) التاريخ الكبير (١١/٦).

(٥) مسائل أبي داود (ص ٢٠٠).

المزارع، ومرة عن ظُهير عن النبي، ومرة يقول: ما خرج عن الرُبيع ... وكلها أحاديث صحـاح إلا أنه مختلف عنه)[١]، ونقل الكوسج احتجاج أحمد وإسحاق بن راهويه بهذا الحديث [٢]، وقـواه أبـو حاتم الرازي كما تقدم++ وقال الترمذي: حَسن غريب ، والطحاوي [٣]، وابن القيم وقال: (وليس مـع من ضعف الحديث حجة، فإن رواته محتج بهم في الصحيح [٤] ، وهم أشهر مـن أن يسـأل عـن توثيقهم، وقد حسنه إمام المحدثين أبو عبدالله البخاري، والترمذي بعده، وذكره أبو داود ولم يضعفـه، فهو حسن عنده، واحتج به الإمام أحمد وأبو عبيد، وقد تقدم شاهده من حديث رافع بـن خديـج)[٥] يعني حديث سعيد بن المسيب الذي ذكرته فيما مضى.

والسؤال الآن: ماذا أراد البخاري بتحسينه لهذا الحديث؟

أجاب الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر الحديث وتحسين البخاري له ، فقـال: (وتفـردُ شـريك بمثل هذا الأصل عن أبي إسحاق مع كثرة الرواة عن أبي إسحاق، مما يوجب التوقف عن الاحتجـاج به، لكنه اعتضد بما رواه الترمذي أيضاً من طريق عقبة الأصم عن عطاء عـن رافـع رضـي الله عنه، فوصَفَه بالحسن لهذا، وهذا على شرط القسم الثاني)[٦] ، يعني الحسن لغيره.

ولقائل أن يقول: ألا يمكن أن يكون البخاري وصفه بالحسن لأنه عنده من قبيـل الصحيـح لغيره؟ لأنه تأكد أن شريكاً قد حفظه فصار عنده من صحيح حديث شـريك لا سـيما أنـا وجدنـا البخاري أطلق الحسن في مواضع عديدة على الحديث الذي يصححه هو بنفسه، وسنرى فـي آخـر المبحث إن شاء الله أن البخاري يحكم على حديث من يقول فيه مقارب الحديث بأنه صحيـح، ممـا يدل على أن تعريف الصحيح عنده أشمل مما عرفه المتأخرون، نقول هذا لأن جـزم الحـافظ بـأن البخاري وصف الحديث بالحسن لأنه على شرط الحسن لغيره كما هو عند الترمذي، لا نوافقه عليـه لما يلي:

١- حديث شريك عن أبي إسحاق أقوى وأثبت أحاديث شريك، بصريح كلام الإمام أحمد الذي تقدم نقله.

٢- أن شريكاً مكثر عن أبي إسحاق مع تثبته في الرواية عنه، والمكثر يُحتمل له التفرد.

---

(١) مسائل عبدالله (ص ٤٠٥).

(٢) مسائل الكوسج -المعاملات- (ص ٢٢٦٥-٢٢٦٦) ونقلها الترمذي في جامعه (٦٤٨/٣).

(٣) مشكل الآثار (٩٨/٧).

(٤) في هذا نظر فإن شريكاً استشهد به البخاري وأخرج له مسلم متابعة.

(٥) تهذيب سنن أبي داود (٦٤/٥).

(٦) النكت لابن حجر (٤٢٩/١).

٣- أن حديث شريك هذا تابعه عليه قيس بن الربيع وكذلك عقبة الأصم، ولمعناه شـــاهد صحيح عن رافع بن خديج.

فالذي أذهب إليه أن مراد البخاري من تحسينه للحديث أنه حديث محفـــوظ ثـــابت، وذِكْـــره للطريق الثاني هو من باب التأكيد لرواية شريك، ولإثبات سماع عطاء من رافع، والمتابعات تُذكـــر حتى للأحاديث الصحيحة كما هو في الصحيحين وغيرها، فلا يعني إيرادها أن الحديث مـــن قبيـــل الحسن لغيره، بل قد يكون من قبيل الصحيح لغيره، وهذا أميل إليه للأسباب الآنفة.

وذهب فضيلة الدكتور ربيع بن هادي إلى أن مراد البخاري بالحسن هنا هو الغرابة والتفـــرد، لأن شريكاً قد تفرد به عن أبي إسحاق وأغرب به، ولا يريد بذلك المعنى الاصطلاحي قطعاً [١].

وأوافق فضيلته في أنه لم يُرد المعنى الاصطلاحي، ولكن لا أظن البخـــاري أراد بتحســـينه الغرابة والتفرد؛ لأنه بيّن ذلك بعبارة صريحة، فكان ولابد أن لتحسينه معنى آخـــر غـــير التفـــرد، وواضح من السياق أن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث، ثم قال بعبارة صريحة واضحة: إن شريكاً تفرد بهذا الحديث عن أبي إسحاق، وحمل الكلام على التأسيس أولى مـــن التوكيـــد، وذكـــر البخاري لتفرد شريك مطابق من حيث تركيب الجملة لقول الترمذي في هذا الحديث حسن غريـــب، فهل عنى الترمذي بالحسن هنا الغرابة؟!.

وليس البخاري بدعاً في تقوية هذا الحديث والحكم عليه بأنه محفوظ ثابت، فقد احتـــج به قبله شيوخه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد القاسم بن ســـلام، وقـــد وجدنـــاه فـــي احتجاجه بعبدالله بن محمد بن عقيل وعمرو بن شعيب يقول: رأيت أحمد وإسحاق وعلياً والحميـــدي يحتجون بهما.

(النص الرابع والعشرون): قال الترمذي: (حدثنا عبدالله بن أبي زياد، حدثنا عبدالعزيـــز ابن عبدالله الأويسي، حدثنا محمد بن جعفر، عن إسماعيل بن صخر الأيلي، عن أبي عبيدة بن محمـــد ابن عمار بن ياسر، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم**: **"من أحب أن يقـــرأ القرآن جديداً غضاً كما أُنزل، فليسمعه من ابن أم عبد، فلما كان الليل انقلب عمر إلى عبدالله بـــن مسعود يستمع قِراءته، فوجد أبا بكر قد سبقه فاستمعا، فإذا هو يقرأ قِراءة مفسرة حرفاً حرفاً"**.

---

(١) تقسيم الحديث (ص ٤٣-٤٤).

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن. حدثنا به عبدالعزيز الأويسي)[١].

لم أجده إلا من طريق الأويسي به، وقد قال البزار بعد أن أخرج الحديث من طريقه: (وهـذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم روى عن إسماعيل بن صخر إلا محمد ابن جعفر بن أبي كثير)[٢]، وهذا الحديث أخرجه البخاري في تاريخه الكبير مسنداً، وذكره كذلك في كتابه "خلق أفعال العباد" معلقاً بالجزم إلى عمار مرفوعاً.

رجال السند#

- عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي، ثقة حجة [٣]، احتج بـه البخـاري فـي صحيحـه، وأخرج له عن محمد بن جعفر [٤]، وقد صرح بسماعه هنا منه، وقد ذُكر عن أبي داود أنه ضعفـه، ولكن رد الحافظ ابن حجر ذلك وأثبت أنه وثقه [٥].
- محمد بن جعفر بن أبي كثير المدني، ثقة [٦]، احتج به البخاري [٧]، ولم أجد -حتـى الآن- ما يثبت سماعه أو لقاءه لإسماعيل بن صخر.
- إسماعيل بن صخر الأيلي، ساق البخاري في ترجمته [٨] الحديـث المذكـور، ولـم يجرحه بشيء فهو عنده على الاحتمال، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته وقال: (يـروي المقـاطيع)[٩]، ولم يذكر ابن أبي حاتم [١٠] في شأنه شيئاً، ولم أجد ما يدل على لقائه أو معاصرته لأبي عبيدة بـن محمد بن عمار.

---

(١) العلل الكبير (ص ٣٥١)، (٢/٨٨٢-٨٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/٣٦٠)، وفي خلق أفعال العباد (ص ١٧٠) معلقاً بدون إسناد إلى عمـار رضي الله عنه، والبزار في مسنده (٤/٣٣٩-٢٤٠)، والحاكم في المستدرك (٢/٢٢٧)، أخرجه شاهداً لحديث عمر.

(٣) تهذيب الكمال (١٨/١٦٢-١٦٣).

(٤) التعديل (٢/٨٩٨) وتهذيب الكمال (١٨/١٦١).

(٥) هدي الساري (ص ٤٤١).

(٦) تهذيب الكمال (٢٤/٥٨٤-٥٨٥).

(٧) التعديل (٢/٦٢٢) وتهذيب الكمال (٢٤/٥٨٤).

(٨) التاريخ الكبير (١/٣٦٠).

(٩) الثقات لابن حبان (٨/٩٢).

(١٠) الجرح والتعديل (٢/١٧٨).

- أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، قال البخاري: (عن أبيه عن جده، روى عنه إسماعيل بن صخر)[١]، وثقه ابن معين [٢]، وقال أبو حاتم الرازي: (صحيح الحديث)[٣]، وقال مرة: (هو منكر الحديث)[٤]، وأبو عبيدة هذا مشهور روى عنه جمع غفير [٥] ، وهو مدني[٦] تابعي سمع من جابر بن عبدالله والرُبيع بنت معوذ [٧]، وقد وثقه عبدالله بن أحمد بن حنبل [٨]، وقال الذهبي: (صدوق إن شاء الله، وثقه غير واحد)[٩]، وهو معاصر لأبيه - إن شاء الله - لأن أباه قتله المختار ابن أبي عبيد الثقفي ذكر ذلك البخاري في فصل من مات بين الستين إلى السبعين [١٠]، وجابر والرُبيع رضي الله عنهما ماتا بعد السبعين [١١]، ولا مانع من أن يكون سمع منهما قبل وفاتهما بعدة سنوات، فاحتمال سماعه من أبيه أُراه قوياً.
- محمد بن عمار بن ياسر، قال البخاري: (عن أبيه، روى عنه ابنه أبو عبيدة، قتله المختار)[١٢]، وبين في تاريخه الصغير أنه زار المختار فقتله، قال أبو حاتم الرازي: (وسأله المختار أن يحدث عن أبيه بكذب، فلم يفعل، فقتله)[١٣]، وقد ذكره ابن سعد [١٤] في الطبقة الثانية من تابعي المدينة، وذكره ابن حبان[١٥] في ثقاته في التابعين، ومنهجه حسب قوله أنه لا يذكر في كل طبقة إلا من شافه وروى عن التي قبلها، وليس لمحمد بن عمار رواية إلا عن أبيه، فظاهر صنيع ابن حبان أنه يثبت سماعه منه، وقرينة أخرى تدل على ذلك هي ما ذكره أبو حاتم الرازي أن المختار قتل محمداً لأنه طالبه برواية أحاديث مكذوبة عن أبيه، ولو كان محمد صغيراً أو لم يسمع

(١) الكنى للبخاري (ص ٥٢).
(٢) سؤالات ابن الجنيد (ص ٣٢٣).
(٣) انظر تهذيب الكمال (٦٢/٣٤) نقلاً عن كتاب "الكُنى" لابن أبي حاتم، وهو غير الذي في الجرح والتعديل.
(٤) الجرح والتعديل (٤٠٥/٩).
(٥) الميزان (٥٤٩/٤).
(٦) انظر طبقات ابن سعد -التتمة- (ص ٩٧، ٣٢٧) وتهذيب الكمال (٦٢/٣٤).
(٧) المعرفة والتاريخ (٣٧١/١) (٢٨٣/٣).
(٨) تهذيب التهذيب (١٦١/١٢).
(٩) الميزان (٥٤٩/٤).
(١٠) التاريخ الصغير (١١٧٥/١).
(١١) وفاة جابر في تهذيب الكمال (٤٥٣/٤) وفاة الربيع في النبلاء (١٩٨/٣).
(١٢) التاريخ الكبير (١٨٥/١).
(١٣) الجرح والتعديل (٤٣/٨).
(١٤) طبقات ابن سعد (٢٤٤/٥).
(١٥) ثقات ابن حبان (٧٧٥٣/٥).

محمداً لأنه طالبه برواية أحاديث مكذوبة عن أبيه، ولو كان محمد صغيراً أو لم يسمع من أبيه لم يطلب المختار منه ذلك؛ لأن خصومه إذا احتج عليهم بما سيرويه محمد بن عمار عن أبيه، سيطعنون في ذلك إن كان محمد صغيراً عند وفاة أبيه، فالظاهر أن المختار راوده عن ذلك لأنه يعلم أن ما سيقوله محمد عن أبيه سيصدق؛ لمنزلته ومكانته ومعرفته بأبيه، والله أعلم.

وهذا الحديث رُوي عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من طرق أخرى [1] بعضها جيد، فقد روي عن عمر بن الخطاب، وعبدالله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الحارث وغيرهم، ولكن جميع أسانيده التي وقفت عليها مخرجها من الكوفة، إلا حديث عمار فالظاهر من رجاله أنه مدني، وهذه ميزة فيه لاختلاف مخرجه عن غيره.

ولعل البخاري لما رأى أن المتن محفوظ عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** وهو في الفضائل، وأن سند حديث عمار سند مدني، وحديث أهل المدينة أنقى أحاديث أهل الأمصار من حيث الجملة، فليس التدليس في الأسانيد من مذهبهم ، يضاف إلى ذلك أن سند حديث عمار سند نازل بالنسبة للبخاري، فلعل في هذا ما يشعر ولو من بعيد أن ليس في الحديث انقطاع، وليس فيه من هو ضعيف معروف بالضعف، وهو سالم كذلك من أي علة أو مخالفة، فترجَّح بهذا عنده أنه محفوظ عن عمار بن ياسر – إن شاء الله –، وهذا هو مراد البخاري من تحسينه، ولا أستبعد أن البخاري اطلع على سماع محمد بن جعفر من إسماعيل بن صخر، وكذلك سماع إسماعيل من أبي عبيدة وإن كنا لم نقف على ذلك.

(النص الخامس والعشرون): قال الترمذي: (حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا ابن أبي زائدة قال: حدثني أبو يعقوب الثقفي، قال: حدثني يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم، قال: بعثني محمد ابن القاسم إلى البراء بن عازب أسأله عن راية رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فقال: **"كانت سوداء مُرَبَّعةً من نَمِرَة"**.

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن [2].

هذا الحديث أخرجه البخاري في تاريخه [3] ومعه آخرون جميعهم عن يحيى بن بن زكريا

---

(١) انظر السلسلة الصحيحة للألباني (٥/٣٧٩-٣٨١).

(٢) العلل الكبير (ص٢٧٧)، (٢/٧١٣).

(٣) أخرجه البخاري في الكبير (٨/٤٠٣) وأحمد في المسند (٤/٢٩٧) وأبو داود (٢٥٩١) والترمذي (١٦٨٠) والنسائي في السنن الكبرى (٥/١٨١) وأبو الشيخ ابن حبان في أخلاق النبي (ص١٢٦) ووقع سقط في إحدى =

ابن أبي زائدة به.

رجال السند#

- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي، ثقة ثبت متقن [١]، احتج بــه البخــاري فــي صحيحه [٢]، وكان جيد الأخذ للحديث [٣]، وسماعه من أبي يعقوب ظاهر في السند.
- أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الثقفي، ذكره البخاري في تاريخه [٤] ولم يذكــر فيــه جرحاً، فهو عنده محتمل على القاعدة التي ذكرناها في مقدمة المبحث، وقد ذكره ابــن حبــان فــي ثقاته [٥]، وأما ابن عدي فقال: (روى عن الثقات ما لا يتابع عليه)[٦]، (وأحاديثه غير محفوظــة)[٧]، والرجل ليس مجهولاً حتى يقال إن توثيق ابن حبان هنا لا ينفعه؛ بل هو معروف فقــد روى عنــه عدد من مشاهير الكوفيين [٨]، ونقل ابن حجر تبعاً لمغلطاي وأن العقيلي قال: (فــي حديثــه نظــر، وروى عن مالك حديثاً لا أصل له)[٩]. وهذا خطأ، فالعقيلي قال هذا في إسحاق بن إبراهيم الحُنينــي وليس الثقفي، والثقفي ليس له رواية عن مالك أصلاً، ومن تأمل شيوخهما عرف أنهما ليسا واحــداً وقد فرق بينهما أصحاب الكتب المعتمدة في الجرح والتعديل، ومغلطاي -رحمه الله- وقع منه مثــل هذا في تراجم عديدة، فينبغي التدقيق في نقولاته متى ما كانت مصادره مُتاحة لنــا، وســماع أبــي يعقوب من يونس ظاهر في السند، ومما يقوي حاله أن أبا داود والترمذي والنسائي احتملوه في هــذا الحديث.

طرق الحديث في التاريخ الكبير أوهم أن إبراهيم بن موسى يروي الحديث مباشرة عن أبي يعقــوب الثقفــي، وهذا خطأ، والصواب أن بينهما ابن أبي زائدة. انظر سنن أبي داود، وترجمة يحيى بن زكريــا فــي تــهذيب الكمال (٣٠٦/٣١) فإن إبراهيم يروي عنه.

(١) تهذيب الكمال (٣٠٧/٣١ - ٣١٢).

(٢) التعديل والتجريح (١٢٠٨/٣) وتهذيب الكمال (٣٠٥/٣١ - ٣٠٧).

(٣) التاريخ الكبير (٢٧٤/٨).

(٤) المرجع السابق (٣٧٨/١).

(٥) الثقات لابن حبان (١٠٦/٨).

(٦) الكامل لابن عدي (٣٣٣/١، ٣٣٤).

(٧) الكامل لابن عدي (٣٣٣/١، ٣٣٤).

(٨) الجرح والتعديل (٢٠٧/١) وتهذيب الكمال (٣٩٥/٢).

(٩) تهذيب التهذيب (٢٢/١) والضعفاء للعقيلي (٩٧/١ - ٩٨) والإكمال لمغلطاي (١٤٩/١) مخطوط.

يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم، ذكره البخاري في تاريخه [١] فلم يذكر فيــه جرحــاً، فهو عنده على الاحتمال لقاعدته التي ذكرها، وليس له راوٍ إلا إسحاق بن إبراهيم الثقفي فقط، وذكـره ابن حبان في ثقاته [٢]، وأما ابن القطان فقال: (مجهول)[٣]، وقال الذهبــي: (تــابعي لا يُعــرف)[٤]، وسماعه من البراء رضي الله عنه ظاهر في السند، لذا نص عليه البخاري في تاريخه.

وقد حكم الترمذي على هذا الحديث بأنه: (حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابــن أبــي زائدة)[٥] ، وقال الذهبي: (حديث حسن)[٦].

والسؤال لماذا حسنه البخاري مع أن فيه رجلاً مضعفاً وآخر مجهولاً؟

بالنسبة لأبي يعقوب فيظهر لي أن البخاري لا يراه من حيث المنزلة كما يراه ابن عدي، بـل هو عنده أمثل من ذلك، بدليل سكوته عن جرحه في تاريخه وتحسينه لحديثه هنا، ولعلــه راعــى أن ابن أبي زائدة هو الذي يروي عنه هذا الحديث، وقد تقدم معنا وصفهم له بأنــه كــان جيــد الأخــذ للحديث، وليس في هذا الحديث لا سنداً ولا متناً ما يوجب النكارة.

وأما يونس بن عبيد فهو في حد الجهالة بلا شك، ولعل البخاري ومعه أبو داود والـــترمذي والنسائي احتملوه وقووا حديثه هذا لأنه ليس في أمرٍ من أمور الحلال والحرام، ولأنــه وقعــت لــه قصة في سماعه لهذا الحديث، إذ بعثه مولاه ليسأل البراء عن صفة راية رسول الله صلى الله عليــه وسلم، وهذا يقتضي أنه اعتنى بحفظ ما قاله البراء ليبلغه مولاه، ولأن المتن قصير جداً لا يصعــب على متوسط الحفظ – وغالب الناس كذلك – أن يضبطه، أما من ناحية العدالة فإنه كما يظهــر مــن الحديث تابعي، وجمهور النقاد يتسامحون في جهالة التابعي إذا لم يخالف أو يأتي بمــا يُنكــر عليــه وخاصة في أمرٍ كهذا مما لا يكون من أحاديث الأحكام، وقد وضحنا شيئاً من هذا في مبحث علــي ابن المديني، وتقدم أن البخاري –كما ذكر الذهبي– مشى بعض من لا تعرف عدالته في صحيحــه، ولكل هذه القرائن حسن البخاري الحديث، بالإضافة إلى أمر مهم وهو أن للحديث شواهد قوية تــدل على ثبوته، ومنها:

---

(١) التاريخ الكبير (٨/٤٠٣).
(٢) الثقات لابن حبان (٥/٥٥٤٣).
(٣) تهذيب التهذيب (١١/٤٤٥).
(٤) ديوان الضعفاء (ص٤٥٠).
(٥) جامع الترمذي (٤/١٩٦).
(٦) الميزان (٤/٢٨٢).

ما رواه النسائي [١] عن يزيد بن زريع، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، حدثنا قتادة، عن أنـس "أن ابن أم مكتوم كانت معه راية سوداء لرسول الله **صلى الله عليه وسلم** في بعض مشـاهد النبـي **صلى الله عليه وسلم**".

وما رواه الترمذي [٢] والنسائي [٣] وأحمد [٤] عن سلام أبي المنذر عن عـاصم بـن أبـي النجود عن أبي وائل عن الحارث بن حسان رضي الله عنه قال : (دخلتُ المسـجد، فـإذا المسـجد غاصٌ بالناس، فإذا راية، قلت: ما شأن الناس اليوم؟ قالوا: هذا رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يريد أن يبعث عمرو بن العاص وجهاً).

وما رواه الترمذي [٥] عن يزيد بن حيَّان قال: سمعت أبا مِجْلزٍ لا حق بن حميد يحدث عـن ابن عباس قال: "كانت رايةُ رسول الله **صلى الله عليه وسلم** سوداء، ولواؤه أبيض"، ويزيد قال فيـه البخاري: (عنده غلط كثير)[٦].

ولعل في حديث البراء ما يستشكل، إذ كيف تكون الراية سوداء وهو يقول إنها مـن نَمِـرَة، وهي كما يقول ابن الأثير: (كل شَمْلَةٍ مُخططةٍ من مآزر الأعراب فهي نَمِرة، كأنها أُخذت من لـون النمر لما فيها من السواد والبياض)[٧].

وهذا لا يلزم أن كل نَمِرة كذلك، فقد قال الخطابي: (النمِرة: بُردةٌ من صُوفٍ تُلبس)[٨]، وقـد يكون أطلق أنها سوداء لأنه اللون الغالب عليها. وقوله "مربعة" يوافقه ما عليه عمل الناس في كـل العصور أن الراية تكون مربعة.

وبهذا نعلم أن الحديث ليس فيه ما ينكر، إلا أن فضيلة الدكتـور ربيـع بـن هـادي أورد استشكالاً جديراً بالمناقشة، فقد قال: (محمد بن القاسم لم يدرك البراء بن عازب، إذ البراء كـان قـد توفي سنة اثنتين وسبعين، ومحمد بن القاسم لم يولد بعد أو هو طفل لا شأن له بالجهاد، ذلك أن مـن الثابت تاريخياً أن الحجاج جَهَّز ابن القاسم لقيادة الجيش المبعوث إلى الهند، وعمـره سـبع عشـرة

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٥/١٨١).
(٢) جامع الترمذي (٣٢٧٤).
(٣) السنن الكبرى للنسائي (٥/١٨١).
(٤) مسند أحمد (٣/٤٨١).
(٥) جامع الترمذي (٣٢٧٤).
(٦) التاريخ الكبير (٨/٣٢٥).
(٧) النهاية في غريب الحديث (٥/١١٨).
(٨) غريب الحديث للخطابي (٢/٢٩٦) ومثله في القاموس (ص٦٢٧).

سنة)[١] ثم قال: (وبعيد أن يجهل هذا الإمام البخاري وهو من أعلم الناس بالتأريخ)[٢].

وفضيلته قال هذا بناء على أن يونس بن عبيد كما جاء في تهذيب التهذيب وأصلـــه تـــهذيب الكمال: (مولى محمد بن القاسم الثقفي)، وزيادة "الثقفي" لم أجدها في التاريخ الكبير للبخاري ولا فـــي الجرح والتعديل ولا في ثقات ابن حبان، فليس عندهم إلا (مولى محمد بن القاسم) فقط، ويظـــهر أن المزي أو المقدسي صاحب الكمال فهم ذلك من كون إسحاق بن إبراهيم ثقفياً، ولكن يجب أن نراعـــي ما ذكره البخاري ومن بعده من عدم إضافتهم لقب الثقفي لاسم مولى يونس بـــن عبيـــد، لـــذا فـــهذا الاستشكال غير قائم عند البخاري؛ لأن محمد بن القاسم لم يُنسب، ولا يؤثر نسبه مـــن عدمـــه فـــي اتصال الحديث لأن السماع ظاهر في السند.

والراجح عندي أن مراد البخاري من تحسينه الحديث هو أن الحديث محفوظ، وذلـــك لأنـــه ليس في الحديث رجل ضعيف معروف الضعف عنده، وليس فيه علة ولا مخالفة، والســـند متصـــل على شرطه في اتصال المعنعن، والحديث مع هذا كله محفوظ من وجوه أخرى [٣].

وأما فضيلة الشيخ الدكتور ربيع فذهب إلى أن إطلاق البخاري الحسن هنا إطـــلاق لغـــوي استغراباً واستنكاراً، إذ يبعد مع وجود هذه العلل فيه أن يقصد به الصحة [٤].

وفيما ذكرته من كلام حول هذا الحديث بيان أن البخاري لا يضعف هذا الحديث، وأما قولـه: إن البخاري أطلق الحسن بمعنى الغرابة فهذا وجد، ولكن في نصوص قليلة جداً احتفت بـــها قرينـــة ظاهرة فهم منها مراده – وسيأتي توضيح هذا –، وأما قوله إن البخاري أطلق الحسن استنكاراً فـــلا أوافق فضيلته على هذا، فالبخاري لم يوجد له أي نصٍ في التحسين يفهم منه أنه أراد النكـــارة، بـــل ولا غيره من أئمة النقد، لا أعرف من خلال تتبعي أنهم يحسنون الحديث المنكر عندهـــم، ولكنـــهم يستنكرون أحاديث لحسنها، وفرق بين الأمرين، وهذا شعبة يقول في أحاديث عبدالملـــك العرزمـــي: (من حُسنها فررت)[٥]، وأحمد يقول في عبدالله بن بريدة: (إن له أحاديث ننكرها مـــن حُســـنها)[٦]، فحسنها هو سبب نكارتها وليس العكس.

(النص السادس والعشرون): قال الترمذي: (حدثنا محمد بن حُميد، حدثنا الفُـــرات بـــن

---

(١) تقسيم الحديث (ص٥٥).

(٢) تقسيم الحديث (ص٥٥).

(٣) انظر سُبُل الهدى والرشاد (٧/٥٩٥ – ٥٩٧).

(٤) تقسيم الحديث (ص٥٦).

(٥) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٤٦).

(٦) العلل للميموني (ص١٩٩).

خالد، حدثنا خالد بن ميسرة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، عن النبي **صلى الله عليه وســلم** قــال: **"من أكل من هذه الشجرة الخبيثة فلا يقربن مسجدنا حتى يذهب ريحها منه"**.

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن)[1].

هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة [2] في مصنفاتهم جميعهم عن خالد بن ميسرة بنحوه.

رجال السند#

- خالد بن ميسرة العطار البصري، قال البخاري: (سمع معاوية بن قرة)[3]، ولم يذكــر فيه جرحاً، فهو عنده على الاحتمال، وذكره ابن حبان في ثقاته [4]، وقال ابن عدي: (وهــو عنــدي صدوق، فإني لم أر له حديثاً منكراً)[5]، وقال الذهبي: (ما ضعفه أحدٌ، وقال ابــن عــدي..، قلــتُ: فلماذا ذكرته في الضعفاء؟!)[6]، وقال مغلطاي: (ذكره ابن خلفون في جملة الثقات)[7].
- معاوية بن قُرة بن إياس المزني البصري، احتج به البخاري في صحيحه [8]، وهــو ثقة بلا خلاف [9]، ونص البخاري في تاريخه على سماعه من أبيه [10].

وقال الذهبي عن حديثه هذا: (محفوظ)[11].

والبخاري أراد بتحسينه أنه حديث محفوظ ثابت، يؤكد ذلك: اتصاله على مذهبه وثقة رواتــه، وأن له شواهد صحيحة كثيرة جداً، أخرج بعضها البخاري [12] ومسلم [13] في صحيحيهما.

---

(١) العلل الكبير (ص ٣٠١)، (٢/٧٦٥-٧٦٦).
(٢) أخرجه أحمد (٤/١٩) وأبو داود (٣٨٢٧) والنسائي في الكبرى (٤/١٥٨) والطــبراني فــي المعجــم الكبــير (١٩/٣٠)، وابن عدي في الكامل (٣/٨٩٢).
(٣) التاريخ الكبير (٣/١٧٥).
(٤) الثقات لابن حبان (٦/٢٦٥).
(٥) الكامل لابن عدي (٣/٨٩٢).
(٦) الميزان (١/٦٤٣).
(٧) الإكمال لمغلطاي مخطوط.
(٨) التعديل والتجريح (٢/٧١٦).
(٩) تهذيب الكمال (٢٨/٢١٠-٢١٧).
(١٠) الميزان (١/٦٤٣).
(١١) التاريخ الكبير (٧/٣٣٠).
(١٢) صحيح البخاري (٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦).
(١٣) صحيح مسلم (٣٩٣-٣٩٦).

وقد ذهب فضيلة الدكتور ربيع بن هادي إلى ضعف هذا الحديث، لأن محمد بن حميد الرازي متروك عند المحدثين، وقال البخاري في شأنه: (فيه نظر)[1]، ومن كانت هذه حاله عند البخاري فكيف يقال: إن مراد البخاري بتحسين حديثه المعنى الاصطلاحي للحسن، خصوصاً وقول البخاري: فيه نظر، يرد به [2].

وأوافقه بشدة على أن البخاري لم يرد بتحسينه المعنى الاصطلاحي، والأقرب أنه أراد أن الحديث محفوظ صحيح، فهذا أقرب ما يكون للصحيح لغيره منه للحسن الاصطلاحي.

ولكن تعلق الدكتور ربيع بمحمد بن حميد الرازي في تضعيفه لهذا الحديث؛ ليس بجيد لما يلي:

١- أن البخاري ليس هو الذي ساق السند وإنما الترمذي، ولا يريد بذلك أن هذا الحديث لم يروه إلا محمد بن حميد، بل قد رواه آخرون كما يظهر من تخريج الحديث، فالحكم يجب أن يكون على مدار السند وليس على سند الترمذي الذي ذكره في العلل، لا سيما إذا لم ينص البخاري أو الترمذي على أنه لا يُعرفُ هذا الحديث إلا من طريق فلان؛ فحينئذٍ يكون من المترجح أن البخاري – بما عرف من إمامته وحفظه الواسع – قد اطلع على عدة طرق لذلك الحديث إلى موضع من يدور عليه السند، فالواجب علينا حينئذٍ أن ننظر فيه من عند من دار عليه الحديث.

٢- على فَرَض أن البخاري لا يعرف هذا الحديث إلا من طريق محمد بن حميد، فإن تحسينه له يكون تقوية للحديث؛ لأن الترمذي قال: (حين رأيتُه -يعني البخاري- كان حسنَ الرأي في محمد بن حُمَيد الرازي، ثم ضَعَّفه بعدُ)[3]، فهذا نصٌ صريح أن الترمذي حين سأل البخاري عن ذلك الحديث كان البخاري وقتها حسنَ الرأي في محمد بن حميد، ثم ظهر له بعدُ أنه ضعيف فقال: (فيه نظر).

(النص السابع والعشرون) : قال الترمذي: (حدثنا أبو كُريب، حدثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق قال: حدثني سعد بن طارق، عن سلمة بن نعيم بن مسعود، عن أبيه قال: "كنتُ عند النبي **صلى الله عليه وسلم** حين جاءه رسولا مسيلمة بكتابه، ورسول الله **صلى الله عليه وسلم** يقول لهما: وأنتما تقولان مثل ما يقول؟ فقالا: نعم. فقال: "**أما والله لولا أن الرسل لا تُقتل لضربتُ**

(١) التاريخ الكبير (٦٩/١).
(٢) تقسيم الحديث (ص٥١).
(٣) جامع الترمذي (١٩٥/٤).

أعناقكما".

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: قد رواه ابن أبي زائدة أيضاً عن سعد بن طـــارق، ورآه حديثاً حسناً)[١].

لم أجد حتى الآن متابعة ابن أبي زائدة، ولكن الحديث أخرجــه عــدد مــن الأئمــة[٢] فــي مصنفاتهم عن محمد بن إسحاق به، ومحمد بن إسحاق - وإن كان قد توبع كما نص البخاري وهــو أعلم بذلك منا -، فإن البخاري قد احتج به كما في "جزء القراءة خلف الإمام"[٣] ودافع عنــه ونفــى التهم الموجهة إليه، وذكر عن شيخه إمام علم العلل في عصره الحافظ أبي الحسن علي بن المدينــي أنه يحتج بحديثه، وأن أحمد ويحيى بن معين وعامة أهل العلم قد احتملوه، وقد صرح ابــن إســحاق بسماعه في هذا الحديث في أكثر الطرق فانتفت شبهة تدليسه هنا.

رجال السند#

- سعد بن طارق بن أشيم الأشجعي الكوفي، تابعي ثقة [٤]، قال البخاري: (سمع أبـــاه وكثير بن مدرك)[٥]، وأبوه صحابي، ولكني لم أجد ما يُثبت معاصرته أو سماعه لسلمة بـــن نعيــم رضي الله عنه وإن كان ذلك محتملاً، إذ كلاهما كوفي ومن قبيلة واحدة، وسعد كان بعض المحدثيـن يظن أنه صحابي حتى سألوا بعض ولده فبين له أنه لم يسمع من النبي صلى الله عليــه وســلم [٦]، ولا أُبعد أن البخاري اطلع على سماعه من سلمة لأنه وقف على رواية زكريا بن يحيى بـــن أبــي زائدة وكان في غاية الإتقان والتثبت، وترى ذلك واضحــاً علــى رواياتــه ففيــها ألفــاظ الســماع والتحديث، ووددتُ أني وقفت على روايته لعلي أجد سماع سعد بن طارق من سلمة ولكن لم يتيســر لي ذلك حتى الآن.

---

(١) العلل الكبير (ص ٣٨١)، (٢/٩٥٣).

(٢) أخرجه أحمد (٣/٤٨٧)، وأبو داود (٢٦٧١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/٢٤)، والطحاوي فــي المشكل (٧/٣٠١) وابن قانع في معجم الصحابة (ق١٨٢/أ)، والحاكم في المستدرك (٣/٥٢-٥٣)، وأبو نعيــم في معرفة الصحابة (٢/ق٢١٧/أ)، والبيهقي في الكبرى (٩/٢١١)، وفي دلائل النبوة (٥/٣٣٢)، والمزي فــي تهذيب الكمال (٢٩/٤٩٣).

(٣) انظر جزء القراءة (ص ٤٠-٤١).

(٤) تهذيب الكمال (١٠/٢٧٠-٢٧١).

(٥) التاريخ الكبير (٤/٥٨).

(٦) الضعفاء للعقيلي (٢/١١٩).

سلمة بن نعيم بن مسعود الأشجعي الكوفي، هو صحابي، ذكره البخاري [١] وغـــيره[٢] فـــي الصحابة، فيكون سماعه من أبيه متحققاً إن شاء الله.

وهذا الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وذكر ابن القيم [٣] أنه ثابت عن رســول الله **صلى الله عليه وسلم** .

وله شاهد صحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي قال لابن النَّوَّاحة وكــان ممن بقي على إيمانه بمسيلمة الكذاب: (سمعت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يقول: "لـــولا أنــك رسولٌ لضربتُ عُنُقَكَ".. الحديث)[٤].

وهذا الحديث لم يصرح البخاري بتحسينه وإنما نقل الترمذي فهماً منه من سكوت البخـــاري وعدم إعلاله بشيء أنه يراه حسناً، ولو صرح البخاري بتحسينه لنقله الترمذي كما هي عادتـــه فـــي ذلك، وعلى فرض أن البخاري صرح بذلك فالحديث يكون ثابتاً محفوظاً عند البخاري لا سيما مـــع وجود شاهد صحيح، والله أعلم.

(النص الثامن والعشرون): قال الترمذي: (حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا أبو أسامة: عن داود بن يزيد الأودي، عن المغيرة بن شبيل، عن قيس بن أبي حازم ، عن معاذ بـــن جبـل قـــال: "بعثني رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، فلما سرتُ أرسل في أثري، فرددتُ فقال: أتدري لم بعثـــت إليك؟ لا تُصيبن شيئاً بغير إذني فإنه غُلول ﴿ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة﴾[آل عمران: ١٦١] لـــهذا دعوتك فامضِ لعملك".

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، قلت له: كيف داود بن يزيـــد الأودي؟ قال: مُقارِبُ الحديث، وإدريس بن يزيد الأودي: ثبت صدوق)[٥].

---

(١) التاريخ الكبير (٧١/٤).

(٢) انظر: طبقات ابن سعد (٤٤/٦)، والمعرفة والتاريخ (٣٣٤/١)، والجرح والتعديـــل (١٧٣/٤)، والاســتيعاب (٨٩/٢)، والإصابة (٨٩/٢).

(٣) زاد المعاد (٨٧/٥).

(٤) أخرجه أحمد (٣٩٠/١، ٣٩٦، ٤٠٤، ٤٠٦)، والدارمي (٢٣٥/٢)، وأبـــو داود (٢٧٦٢)، والطحـــاوي فـــي المشكل (٢٩٨/٧-٣٠٠)، وابن حبان في صحيحه (٢٣٥/١١-٢٣٦)، والبيهقي (٢١١/٩) وغيرهم.

(٥) العلل الكبير (ص ١٩٩-٢٠٠)، (٥٣٨/١-٥٣٩)

هذا الحديث انفرد به أبو أسامة [١]، قال الترمذي: (لا نعرفه إلا من هذا الوجه مـــن حديــث أبي أسامة عن داود الأودي)، وقال البزار: (الحديث لا نعلمه يروى عن معاذ بهذا الإسناد).

رجال السند#

- أبو أسامة: هو حماد بن أُسامة بن زيد القرشي الكوفي، ثقة ثبــت ربمـــا دلـــس [٢]، احتج به البخاري في صحيحه [٣]، وأما ما رواه الأزدي بلا إسناد عن سفيان بن وكيع أن أبا أسـامة: "كان من أسرق الناس لحديث جيد"؛ فقد رده الذهبي بقوله: (هذا القول باطل)[٤]، والأزدي وســـفيان تكلم فيهما وهذا القول مع ذلك منقطع، وقد صرَّح أبو أسامة بسماعه لهذا الحديث عند البزار.

- داود بن يزيد الأودي الكوفي، قال البخاري -كما في هذا النص-: مقارب الحديــث، ونقل في موضع آخر - أظنه ضعفاءه الكبير - أن علي بن المديني قال: (لا أروي عـــن داود بـــن يزيد)[٥]، وقال في تاريخه: (سمع أباه والشعبي)[٦]، وقد ذهب أكثر النقاد إلى تضعيفه [٧]، وقـد روى شعبة عنه [٨]، وقال الساجي: (صدوق يهم)[٩]، وقال ابن عدي بعد أن أخرج له عدداً مـــن أحاديثــه منها الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه: (ولداود الأودي أحاديث غير ما ذكرت صالحة، ولــم أر في أحاديثه منكراً يجاوز الحد إذا روى عنه ثقة، وداود وإن كان ليس بالقوي فـــي الحديــث، فإنــه يُكتب حديثه، ويقبل إذا روى عنه ثقة)[١٠]، وقال العجلي مرة: (لا بأس به)[١١]، وقـــد توفـــي ســـنة إحدى وخمسين ومائة [١]، وهو معاصر للمغيرة بن شبيل الذي عده الذهبي [٢] في الطبقـــة الحاديـــة

(١) أخرجه الترمذي (١٣٣٥)، والبزار (١١٨/٧)، وابن عدي في الكـــامل (٩٤٨/٣)، والطـبراني فـــي الكبـير (١٢٨/٢).

(٢) التقريب (١٤٨٧).

(٣) التعديل والتجريح (٥١٩/٢)، وتهذيب الكمال (٢١٧/٧).

(٤) الميزان (٥٨٨/١) وفيه سفيان الثوري، والتصحيح من التهذيب (٣/٣).

(٥) الضعفاء للعقيلي (٤١/٢) وهذا النص ليس موجوداً في تاريخي البخاري الكبير والصغـــير ولا فـــي ضعفائــه الصغير.

(٦) التاريخ الكبير (٢٣٩/٣).

(٧) انظر تهذيب الكمال (٤٦٨/٨-٤٧٠).

(٨) المرجع السابق (٤٦٩/٨).

(٩) الكامل (٩٤٨/٣).

(١٠) الكامل (٩٤٨/٣).

(١١) الثقات للعجلي (ص ١٤٨).

وخمسين ومائة [١]، وهو معاصر للمغيرة بن شبيل الذي عده الذهبي [٢] في الطبقة الحادية عشر، وهم من مات بين سنة إحدى ومائة إلى سنة عشر ومائة، ومن المعلوم أن داود سمع الشعبي المتوفى سنة أربع ومائة [٣]، على الراجح، كما أن المغيرة وداود كلاهما من الكوفة، فهذا مما يقوي احتمال اللقاء.

- المغيرة بن شبيل الأحمسي الكوفي، ثقة [٤] ، قال ابن حبان : (من متقني الكوفيين) [٥] ، وهو معاصر لقيس بن أبي حازم، لأن قيساً مات سنة ثمان وتسعين [٦] على الراجح، والمغيرة مات في العشر الأولى من المئة الثانية كما تقدم نقله عن الذهبي، وهو يروي عن جرير بن عبدالله البجلي رضي الله عنه، وقد مات سنة إحدى وخمسين [٧] ، ولكني لم أجده صرح بسماعه منه [٨] ، وكذا وجدت البخاري في التاريخ قال في ترجمة المغيرة: (عن جرير بن عبدالله) [٩] ولو جاء في حديث تصريحه بالسماع لقال: سمع جرير بن عبدالله كما هي عادته رحمه الله في تاريخه في الحرص الشديد على ذكر السماعات وتمييز ما هو سماع مما لم يثبت فيه سماع، ولا يعني هذا أن المغيرة لم يسمع من جرير، ولكن لم يُوقف على ثبوت سماعه منه، ومما يدل على قوة احتمال لقاء المغيرة لقيس أنهما كوفيان، وكلاهما من قبيلة واحدة.

- قيس بن أبي حازم الأحمسي الكوفي، ثقة مخضرم من كبار التابعين [١٠] ، احتج به البخاري في صحيحه [١١] ، وقال في تاريخه: (سمع أبابكر الصديق وعمر وعلياً وعبدالله بن مسعود) [١٢] ، ولم أجد بعد البحث سماعه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه كما لم أجد من نص عليه أو على عدم سماعه منه، وأما معاصرته له فهي واضحة جداً؛ لأن قيساً سمع من أبي بكر وقد

---

(١) تهذيب التهذيب (٢٠٥/٣).
(٢) تاريخ الإسلام (١٠١-١٠٢هـ) (ص٢٦٢).
(٣) التاريخ الصغير (٢٧٨/١).
(٤) انظر تهذيب الكمال (٣٦٨/٢٨-٣٦٩).
(٥) مشاهير علماء الأمصار (ص١٠٧).
(٦) انظر تهذيب الكمال (١٦/٢٤).
(٧) انظر تهذيب الكمال (٥٤٠/٤).
(٨) انظر مسند أحمد (٣٥٩/٤، ٣٦٤)، والكبرى للنسائي (٨٢/٥).
(٩) التاريخ الكبير (٣١٧/٧).
(١٠) انظر تهذيب الكمال (١٠/٢٤).
(١١) التعديل والتجريح (١٠٥٩/٣) وتهذيب الكمال (١٠/٢٤).
(١٢) التاريخ الكبير (١٤٥/٧).

مات معاذ بعده سنة ثمان عشرة بالشام [١] ، ومما يدل على قوة احتمال لقائه له أن قيساً شهد اليرموك وكانت في سنة خمس عشرة، وصلى خلف خالد بن الوليد رضي الله عنه [٢] ، ومعاذ كان تلك الأيام في الشام فقد خرج إليه في عهد أبي بكر [٣] ومكث إلى أن توفي هناك بطاعون عمواس، رحمه الله تعالى.

وهذا الحديث قال فيه الترمذي: (حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي أسامة عن داود الأودي) [٤] ، وأخرج الحديث في باب: "ما جاء في هدايا الأمراء" ولم يذكر غيره وقال: (وفي الباب عن عَدي بن عَميرة، وبُريدة، والمستورد بن شداد، وأبي حميد، وابن عمر).

والسؤال المطروح: لماذا حَسَّن البخاري هذا الحديث مع أن جمهور العلماء على تضعيف داود بن يزيد الأودي؟

أقول : لعل البخاري رأى أن الحديث من حيث المضمون له ما يشهد له، فقد أخرج هو في صحيحه باباً أسماه : باب "هدايا العُمال" أخرج فيه حديث أبي حُميد الساعدي في قصة ابن اللُتبية الذي أرسله الرسول **صلى الله عليه وسلم** على الصدقة فلما جاء بها قال: (هذا لكم، وهذا أُهدي لي) فقام رسول الله **صلى الله عليه وسلم** على المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: (ما بالُ العامل نبعثه فيأتي فيقول: هذا لك وهذا لي، فهلاَّ جلس في بيت أبيه وأُمه فينظُرُ أيُهدى له أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأتي بشيء – وفي رواية لا يَغُل منه شيئاً – إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته ... الحديث) [٥] .

والرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال لمعاذ ذلك حين بعثه إلى اليمن – كما ورد عند الترمذي في جامعه – ويؤكد ذلك قول الحافظ أبي نعيم الأصبهاني: (ولا يُعلم لمعاذ غيبة في حياة رسول الله **صلى الله عليه وسلم** إلا إلى اليمن) [٦] .

---

(١) انظر النبلاء للذهبي (٤٦١/١).

(٢) انظر تاريخ دمشق (٤٦٩/١٤) – مخطوط – .

(٣) الحلية لأبي نعيم (٢٣١/١-٢٣٢)، والاستيعاب لابن عبدالبر (٣٥٥/٣-٣٥٧)، وتاريخ دمشق (٦٢٧/١٦-٦٢٩) – مخطوط – .

(٤) في المطبوع (٦٢١/٣): (غريب) ولكن في نسخة الكروخي (ق/٩٦/ب) وفي عارضة الأحوذي (٧٩/٦) وتحفة الأشراف (٤١٢/٨) وتحفة الأحوذي (٥٦٥/٤): (حسن غريب).

(٥) صحيح البخاري (٧١٧٤) وفي الفتح (١٣/ص١٧٧) ذكر ابن حجر رواية "لا يُغل" رواها ثلاثة من الثقات عن الزهري راوي الحديث عن عروة عن أبي حميد.

(٦) الحلية لأبي نعيم (٢٤٤/١).

ومن المعلوم أيضاً أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** عهد إلى معاذ فيما عهد إليـه حين بعثه إلى اليمن أن يجبيَ الزكاة كما في الحديث الذي أخرجه البخاري: (وأخبرهم أن الله قد فـرض عليهم صدقةً تؤخذ من أغنيائهم فتُرد على فقرائهم، فإن هم أطاعوك بذلك ؛ فإياك وكرائمَ أموالـهم... الحديث) [١] .

وثبت عن الزهري أنه حدَّث عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك أن رسـول الله **صلى الله عليه وسلم** إنما بعث معاذاً إلى اليمن لأن غرماءه اقتسموا ماله في دينٍ لهم عليه، فأصبح معـاذ لا مال له، فبعثه النبي **صلى الله عليه وسلم** إلى اليمن ليجبره [٢] .

فإن صح هذا الخبر – لأن عندي فيه بعض النظر من ناحية سماع عبدالرحمن بن كعب من معاذ–؛ فيكون مناسبة حديث رسول الله **صلى الله عليه وسلم** الذي رواه داود بن يزيد أن رسـول الله **صلى الله عليه وسلم** خاف على معاذ أن يصيب ما لا يحل له لما هو فيه من فاقة وحاجة.

ولعل البخاري نظر إلى هذه القرائن أو ما يشبهها ، فرأى أن في ذلك تقوية لاحتمال صـدق ما رواه داود، لا سيما وأن مضمون المتن محفوظ عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** من وجـوه أخرى، وليس فيه ما ينكر.

والذي أراه أن مراد البخاري من تحسين هذا الحديث أنه يراه مقبولاً لأنه من صحيح حديث داود بن يزيد الأودي عنده وفقاً لقاعدته الذي ذكرناها في مقدمة المبحث، وأستبعد أنه أراد بتحسـينه غرابة السند، لأنه لو أراد ذلك لعبر عنه بعبارة صريحة كما هي عادته، كما أن الترمذي يتضح مـن أسئلته من حيث الإجمال أنه يبحث عن غاية محددة هي تمييز الصحيـح مـن المعلـول، وإذا أراد السؤال عن التفرد سأله البخاري بلفظٍ صريح مثل قوله: (روى هذا الحديث غـير حمـاد؟ قـال: لا أعلمه) [٣] ، وقوله: (سألت محمداً عن هذا الحديث ؟ فقلت: رواه أحد غير ابن لهيعـة؟ فقـال: رواه سعيد بن أبي أيوب عن عياش بن عباس) [٤] ، وقوله: (أعلمتَ أحداً روى هذا الحديث غير حماد بـن سلمة؟ قال: لا) [٥] ، وقوله: (رواه غير أحمد بن حنبل؟ قال: نعم) [٦] .

ويلاحظ هنا أن البخاري حسَّن حديث من قال فيه : (مقارب الحديث) – وهي عبارة يطلقـها

---

(١) فتح الباري (٨/ص٦٦١-٦٦٢/ ٤٣٤٧).
(٢) انظر الحلية لأبي نعيم (١/٢٣١-٢٣٢) وتاريخ دمشق (٦٢٧/١٦-٦٢٩).
(٣) العلل الكبير (ص٢٢٥).
(٤) العلل الكبير (ص٢٣٣).
(٥) العلل الكبير (ص٢٤٢).
(٦) العلل الكبير (ص٤٢).

البخاري على الراوي الذي لم يشتد ضعفه – في نفس سياق الحكم على الحديث كما رأينا أنـــه فـــي موضع آخر حسَّن في نفس السياق أيضاً حديث من قال فيه: ثقة [١] ، فدل هـــذا علـــى أن إطلاقـــه الحسن ليس مختصاً عند البخاري بمن خف ضبطه، بل يشمل ما رواه الثقة وما رواه غيره ممـــن لا يكون ضعفه شديداً وهم الذين قال فيهم البخاري: "كل من لا أعرف صحيح حديثه من ســـقيمه فـــلا أروي عنه" .

(النص التاسع والعشرون): قال الترمذي: (وسألت محمداً عنه –يعني حديث الحسن عن علي بن أبي طالب: "رفع القلم..."الحديث. فقال: الحسن قد أدرك علياً، وهو عندي حديثٌ حسن)[٢].

حديث الحسن هذا روي عنه عن علي رضي الله عنه مرفوعاً وموقوفاً، والظاهر من عبـــارة الترمذي أنه يسأله عن الموقوف، ومما يؤكد ذلك أن البخاري علق حديث علي في موضعيـــن مـــن صحيحه موقوفاً عليه، فقال: (وقال: ألم تعلم أن القلم رُفع عن ثلاثة: عن المجنون حتى يُفيق، وعـــن الصبي حتى يُدرك، وعن النائم حتى يستيقظ)[٣].

وقال: (وقال عليٌّ لعمر رضي الله عنه: أما علمت أن القلم رُفع...)[٤]، وحديث علـــي هـــذا الغالب أنه ليس هو من رواية الحسن عنه، ولكن فيه دلالة على أن البخاري يرى أن حديـــث علـــي موقوف، وهذا هو رأي النسائي والدار قطني.

قال النسائي مرجحاً الحديث الموقوف على المرفوع من رواية الحسن: (حديث يونس أولـــى بالصواب من حديث همام عن قتادة)[٥]، وقال: (ما فيه شيء صحيح –يعني حديث علي المرفـــوع–، والموقوف أصح وأولى بالصواب)[٦].

وقال الدار قطني لما سئل عن حديث الحسن عن علي مرفوعاً : (هو حديث حدَّث به قتـــادة، وحميد الطويل، ويونس بن عبيد عن الحسن، واختلف عنهما، فأسنده علي بن عاصم عـــن حميـــد، وأسنده هشيم عن يونس بن عبيد، وكلاهما عن الحسن عن علي بن أبي طالب عن النبي صلـــى الله

---

(١) انظر العلل الكبير (ص١٦١).

(٢) العلل الكبير (ص ٢٢٥-٢٢٦)، والأخرى (٥٩٣/٢) وفيه: (وهو عنده) بدل عندي.

(٣) صحيح البخاري (٣٠٠/٩) كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق.

(٤) صحيح البخاري (١٢٣/١٢)، كتاب الحدود، باب لا يُرجم المجنون والمجنونة.

(٥) تحفة الأشراف (٣٦٠/٧).

(٦) السنن الكبرى للنسائي (٣٢٤/٤).

عليه وسلم، ووقفه غيرهما، والموقوف أشبه بالصواب)[١].

والراجح عندي أن البخاري يرى أن الحديث عن علي موقوف كما هو ظاهر تصرفه في صحيحه لما علّق الحديث، وكما هو ظاهر كلام الترمذي هنا أيضاً ، ومحل النظر والبحث في اتصال حديث الحسن عن علي رضي الله عنه، فالملاحظ أن البخاري لم يقل الحسن سمع علياً بل قال "أدرك"، والإدراك يعني أنه كان معاصراً له معاصرة تمكنه من الالتقاء به والأخذ عنه، ولم أجد قولاً صريحاً للبخاري في سماع الحسن من علي، لا من حيث النفي ولا من حيث الإثبات، ولكني وجدته يقول: (ولا يعرف للحسن سماع من أسامة)[٢] ، يعني أسامة بن زيد رضي الله عنه، وأسامة روى الواقدي أنه مات في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه [٣]، والحسن ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه، كما قال هو عن نفسه [٤]، فيكون إدراكه لأسامة أطول مدة من إدراكه لعلي رضي الله عنه ومع ذلك تكلم البخاري في سماعه من أسامة، ولكن لعل البخاري لم يصح عنده ذلك فقد ذكر في تاريخه أن سعد بن إبراهيم قال: (عاش أسامة بعد عثمان)[٥]، وهكذا قال ابن حبان أن أسامة توفي بعد أن قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه [٦]، والقول بأنه مات آخر خلافة معاوية هو قول الواقدي، ولعله لهذا لم يعتمده البخاري، وتكلم في سماع الحسن من أسامة لقدم وفاته عنده، وعلى أية حال فإن إدراك الحسن لأسامة على القول الثاني في تاريخ وفاته قريب من إدراكه لعلي رضي الله عنه.

ولننظر الآن في أقوال العلماء حول سماع الحسن من علي:

قال قتادة: (حدثنا الحسن أنه ما لقي أحداً من البدريين شافهه بالحديث)[٧]، ويدخل علي رضي الله عنه في هؤلاء.

وقال أيوب السختياني: (ما حدثنا الحسن عن أحدٍ من أهل بدر مشافهة)[٨].

وقال علي بن المديني: (والحسن لم ير علياً، إلا أن يكون رآه بالمدينة وهو غلام)[١] ،

---

(١) العلل للدار قطني (١٩٢/٣).

(٢) التاريخ الكبير (١٨٠/٢).

(٣) طبقات ابن سعد (٧٤/٤).

(٤) التاريخ الصغير (٢٨٢/١).

(٥) التاريخ الكبير (٢٠/٢).

(٦) مشاهير علماء الأمصار (ص ١١).

(٧) المعرفة والتاريخ (٣٥/٢) وبنحوه في طبقات ابن سعد (١٥٩/٧).

(٨) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٧).

(والحسن كان في عهد عثمان ابن أربع عشرة وأشهر)[٢].

وقال يحيى بن معين: (لم يسمع الحسنُ من علي بن أبي طالب شيئاً)[٣].

وسئل أبو زرعة الرازي: (عن الحسن لقي أحداً من البدريين؟ قال: رآهم رؤيةً، رأى عثمان ابن عفان وعلياً، قلتُ: سمع منهما حديثاً؟ قال: لا، وكان الحسن البصري يوم بويع لعلي رضي الله عنه ابن أربع عشرة، ورأى علياً بالمدينة، ثم خرج علي إلى الكوفة والبصرة، ولم يلقه الحسن بعد ذلك)[٤].

قال الترمذي: (قد كان الحسن في زمان علي، وقد أدركه، ولكنَّا لا نعرِفُ له سماعاً منه)[٥]، وقال: (الحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة)[٦].

وقال البزار: (وروى عن علي بن أبي طالب غيرَ حديث، ولم يسمع منه، وبينهما قيس بن عباد، وابن الكواء)[٧].

وأبدى الضياء المقدسي تشككه في قول من قال: إن الحسن لم يسمع من علي، فقال في مسند علي من مختارته: (الحسن بن يسار البصري عن علي، وقيل: إنه لم يسمع منه والله أعلم)[٨].

وخالف السيوطي [٩] كل هؤلاء الأئمة الأفذاذ ورجح أن سماع الحسن من علي ثابت، واحتج لذلك بعدة أدلة أقواها:

(١) أن الحسن يوم قتل عثمان كان عمره أربع عشرة سنة، ومن المعلوم أنه من حين بلغ سبع سنين أُمر بالصلاة فكان يحضر الجماعة، وعلي إذ ذاك بالمدينة، فكيف يستنكر سماعه منه وهو كل يوم يجتمع به في المسجد خمس مرات من حين ميّز إلى أن بلغ أربع عشرة سنة وزيادة.

(٢) أن يونس بن عبيد قال: (سألتُ الحسن قلتُ: يا أبا سعيد إنك تقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنك لم تدركه، قال: يا ابن أخي لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد

---

(١) العلل لابن المديني (ص ٥٤).
(٢) المرجع السابق (ص ٥٣).
(٣) تاريخ ابن معين (١١١/٢).
(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٦).
(٥) جامع الترمذي (٣٣/٤).
(٦) العلل الكبير (ص ١٠٩).
(٧) نصب الراية (٩١/١).
(٨) الأحاديث المختارة (٤١/٢).
(٩) في رسالته المسماة "إتحاف الفرقة برفو الخرقة" وهي ضمن الحاوي للفتاوي (١٠٢/٢-١٠٤).

قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك، إنا في زمان كما ترى -وكان في عَمِل الحجاج- كل شيء سمعتني أقول: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم**؛ فهو عن علي بن أبي طالب، غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر علياً)[١].

(٣) وقع في مسند أبي يعلى [٢] قال: ثنا حوثرة بن أشرس قال: أنا عقبة بن أبي الصهباء الباهلي قال: سمعتُ الحسن يقول: سمعتُ علياً يقول: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم**: "**مثل أمتي مثل المطر**" الحديث.

هذا نص صريح في سماع الحسن من علي، ورجاله ثقات. وذكر خبراً آخر عن الحسن أنه رأى علياً يوم أُعلم بقتل عثمان يقول: أشهد أني لم أرضَ ولم أُماليء مرتين أو ثلاثاً.

وتبع السيوطي على هذا: أحمد بن محمد بن الصديق الغُماري فقال: (بيناً بالدلائل القاطعة سماعه منه في كتابنا "البرهان الجلي في صحة انتساب الصوفية إلى علي")[٣]، يريد هو والسيوطي إثبات صحة لبس الحسن للخرقة من علي رضي الله عنه، وهي مسألة يدندن حولها المتصوفة، وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية [٤] على من احتج بذلك ونسف مزاعمهم بتحقيق علمي رائع.

ودليل السيوطي الأول قائم على ظن لا يلتفت إليه أئمة هذا الشأن، ودليله الثاني ليس فيه نص على السماع، وقال ابن رجب: (وهذا إسناد ضعيف)[٥]، والثالث في غاية الشذوذ على فرض صحته، والخطأ كثيراً ما يدخل في ذكر السماعات، فمثلاً أكثر النقاد لم يثبتوا سماع الحسن من عمران بن حصين مع وروده في عدة طرق [٦]، نعم إثبات الرؤية لا يُنكر كما أشار ابن المديني وأبو زرعة.

فالراجح أن الحسن لم يسمع علياً رضي الله عنه، إذن لماذا حسَّن البخاري هذا الحديث؟

يظهر لي - والله أعلم - أن البخاري يوافق في موقفه من مراسيل الحسن شيخه علي بن المديني الذي قال: (مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صِحاح ما أقل ما يسقُط منها)[٧].

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٢٤/٦).

(٢) لم أجده في المطبوع، فلعله في الرواية المطولة للمسند.

(٣) الهداية في تخريج أحاديث البداية (٩٧/١).

(٤) انظر منهاج السنة النبوية (١٥٥/٤-١٥٦)، وانظر في نقد صحة هذا الأمر المقاصد الحسنة (ص٣٣١).

(٥) شرح العلل (٢٨٦/١).

(٦) انظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص٤٠).

(٧) تهذيب الكمال (١٢٦/٦).

وكذلك قال يحيى بن معين: (مرسلات الحسن ليس بها بأس)[١]، وقولهما "مرسلات" لا يعنون به ما رواه عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم فقط**؛ بل يعم كل حديث غير متصل بدلالة كثرة استعمالهم لمصطلح "المرسل" في الحديث المنقطع كما هو معروف.

والحديث المنقطع إنما يخشى فيه أن تكون الواسطة ضعيفة، فإذا اتضح أنه محفوظ وثابت عن الشخص الذي يُروى عنه كما هو حال هذا الحديث، فقد رواه الأعمش عن أبي ظبيان حصين ابن جندب عن ابن عباس (أن عمر رضي الله عنه أُتي بمجنونة قد زنت، وهي حُبلى، فأراد رجمها، فقال له علي رضي الله عنه: أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة ...)[٢]، وقد رواه هكذا عن الأعمش: شعبة وجعفر بن عون ومحمد بن فضيل ووكيع، ورجح هذه الرواية الترمذي[٣] والدارقطني[٤] في عللهما.

وأبو ظبيان قال البخاري: (سمع سلمان وعلياً، وسمع منه إبراهيم والأعمش)[٥]، واحتج البخاري في صحيحه بروايته عن ابن عباس [٦]، وحديث آخر يشهد لحديث الحسن عن علي هو حديث عائشة فقد قال عنه البخاري: (أرجو أن يكون محفوظاً)[٧].

فلا يُشك أن حديث الحسن عن علي في هذا هو محفوظ وثابت عن علي رضي الله عنه، وأنه من صحيح حديث الحسن عن علي، فلذا حسنه البخاري.

وقد يُقال: ألم يُشر البخاري إلى عدم اتصال الحديث بقوله: (الحسن أدرك علياً)، إذ من المعروف أن البخاري لا يكتفي بمجرد الإدراك؟ فلماذا إذن حسَّن الحديث مع كونه غير متصل؟!

وهذا الكلام صحيح، والبخاري أشار إلى عدم اتصال رواية الحسن عن علي بقوله: إنه أدركه، ولم يقل لقيه ولا سمعه، فدل هذا على أن الحديث غير متصل عنده، يشهد لهذا أن شيوخ البخاري ومَنْ قبلهم، بل وحتى تلامذته وفي مقدمتهم الترمذي صرَّحوا بأن الحسن لم يسمع علياً.

فلماذا حسن الحديث مع علمه بعدم اتصاله؟، والجواب فيما ظهر لي أن البخاري قوي ظنه أن الواسطة بين الحسن وعلي رضي الله عنه إما أن يكون أحد الصحابة أو شخصاً من كبار

---

(١) تاريخ ابن معين (١١١/٢).

(٢) أخرجه البغوي في الجعديات (٤٤٨/١-٤٤٩)، والحاكم (٣٨٨/٤-٣٨٩)، وأبو داود (٤٣٩٩).

(٣) العلل الكبير (ص ٢٢٦-٢٢٧).

(٤) العلل للدار قطني (٧٢/٣-٧٣).

(٥) التاريخ الكبير (٣/٣)، والصغير (٢٤٠/١).

(٦) التعديل والتجريح (٥٣٠/٢)، وتهذيب الكمال (٥١٤/٦-٥١٥).

(٧) العلل الكبير (ص ٢٢٥).

التابعين، يُقوي هذا أن البخاري أسند عن عُبيد بن عبدالرحمن وهو ممن سمع من الحسن أنه قال: (قال رجل -للحسن-: إنك تحدثنا قال النبي **صلى الله عليه وسلم**، فلو كنت تسند لنا؟، قال: والله ما كذبناك ولا كذبنا، لقد غزوتُ إلى خُراسان غزوة معنا فيها ثلاث مئة من أصحاب محمد **صلى الله عليه وسلم**)[١]، قال ابن رجب معلقاً على كلام الحسن: (وهذا يدل على أن مراسيل الحسن أو أكثرها من الصحابة)[٢]، ويقويه أيضاً قول ابن المديني عن مرسلاته: (ما أقل ما يسقط منها)، يعني أن الواسطة تكون شخصاً واحداً في الغالب.

والشخص الذي روى عنه الحسن حديث علي السابق يظهر أنه ثقة؛ لأنه روى الحديث على الاستقامة كما يظهر من معارضته برواية أبي ظبيان المذكورة آنفاً، فظهر بهذا أن الانقطاع غير ضار ولا يؤثر في صحة الحديث، ومما يشهد لصنيع البخاري في تحسينه لهذا الحديث مع عدم اتصاله ، قول شيخه ومعلمه الإمام علي بن المديني في حديثٍ يرويه أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه حيث قال: (هو منقطع، وهو حديث ثبت)[٣]، قال يعقوب بن شيبة: (لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأتِ فيها بحديث منكر)[٤]، وكذلك النسائي قال: (أبو عبيدة لم يسمع من أبيه إلا أن هذا الحديث جيد)[٥]، وقال: (عبدالجبار لم يسمع من أبيه -وائل ابن حجر-، لكن الحديث في نفسه جيد)[٦]، وكذلك الإمام أحمد بن حنبل يقول: "سعيد بن المسيب عن عمر هو عندنا حجة [٧]"، مع أن أهل الحديث [٨] متفقون على أن سعيداً لم يسمع من عمر إلا أحرفاً يسيرة، فليس البخاري بِدَعاً في هذا.

(النص الثلاثون): قال البخاري: (حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لا أدري سمع منه عبدالله بن محمد بن عقيل أم لا؟

---

(١) التاريخ الكبير (٤٥٢/٥).
(٢) شرح العلل (٢٨٧/١).
(٣) المرجع السابق (٢٩٨/١).
(٤) المرجع السابق (٢٩٨/١).
(٥) النكت لابن حجر (٣٩٨/١، ٣٩٩).
(٦) النكت لابن حجر (٣٩٨/١، ٣٩٩).
(٧) شرح العلل (٣١٠/١).
(٨) انظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص٦٤-٦٥) وشرح العلل (٣١٠/١).

وكان أحمد بن حنبل يقول: هو حديث صحيح)[١].

هذا الحديث سبق تخريجه والكلام على إسناده ومتنه بتفصيل في مبحث الإمـام أحمـد بـن حنبل، فلا نعيد ما قيل هناك، ولكن بما أن مذهب البخاري اشتراط اللقاء وقد ذكر هنا أنه لديه بعض الشك في سماع عبدالله بن عقيل من إبراهيم بن محمد، فكان لابد من استعراض حال اتصـال هـذا السند.

- عبدالله بن محمد بن عقيل الهاشمي المدني، سبق فيما مضى نقل أقوال النقـاد فـي شأنه، ولكن الذي يعنينا هنا بالتحديد موقف الإمام البخاري منه فقد قال: (كان أحمـد بـن حنبـل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي، يحتجون بحديث عبدالله بن محمد بن عقيل. قـال: وهـو مقـارب الحديث)[٢]، وقال في تاريخه الكبير: (سمع ابن عمر وجابراً والطفيل بن أبي، سمع منـه: الثـوري وشريك وزهير بن محمد وابن عيينة وبشر بن المفضل وابن عجلان)[٣].

ومعاصرته لإبراهيم بن محمد ثابتة بيقين؛ لأن البخاري أثبت سماعه من جابر وقد مات بعد السبعين [٤]، وذكره البخاري في فصل من مات بين الثمانين إلى التسعين [٥]، كما أثبت سماعه مـن ابن عمر، وقد ذكر البخاري أنه مات سنة ثلاث وسبعين [٦]، وإبراهيم بن محمد مات سـنة عشـر ومئة بالاتفاق [٧]، فيكون ابن عقيل أدرك من حياة إبراهيم أكثر من أربعين سنة قطعاً، كمـا وأنـهما من نفس البلد فكلاهما مدني.

- إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله القُرشي التيمي المدني، قال البخاري: (سمـع عائشة)[٨]، وهو ثقة [٩] بدون خلاف، ولم يحتج به البخاري في صحيحه، وسأتكلم بعد قليـل عـن تاريخ مولده ووفاته وغير ذلك عند مناقشة كلام البخاري فيه. وقد نص الإمام مسلم[١٠] أنه سمع من

---

(١) العلل الكبير (ص ٥٨)، والطبعة الأخرى (١/١٨٧-١٨٨).
(٢) الجامع للترمذي (١/٩) والعلل الكبير (ص٢٢).
(٣) التاريخ الكبير (٥/١٨٣).
(٤) انظر تهذيب الكمال (٤/٤٥٣-٤٥٤).
(٥) التاريخ الصغير (١/٢٢١).
(٦) انظر التاريخ الصغير (١/١٨٢، ١٨٣).
(٧) انظر تاريخ دمشق (٢/٥١٤) -مخطوط-، وتهذيب الكمال (٢/١٧٤).
(٨) التاريخ الكبير (٣١٦).
(٩) انظر تهذيب الكمال (٢/١٧٢-١٧٤).
(١٠) انظر الكنى لمسلم -مخطوط- (ص٧٨).

عمه عمران بن طلحة.

- عمران بن طلحة بن عبيدالله القرشي التيمي المدني، قال البخاري: (سمع علياً رضي الله عنه، وعن أمه .. هو أخو عيسى وموسى ومحمد ويحيى)[١]، وأمه هي حمنة بنت جحش [٢]، وقد وثقه العجلي [٣] وابن حبان [٤] وذكر مسنداً قول علي رضي الله عنه له: (إني لأرجو أن أكون أنا وطلحة ممن قال الله عز وجل: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[الحجر: ٤٧]، وهذا الخبر صححه الحاكم ولم يتعقبه الذهبي[٥]، وفي هذا الخبر دليل على أنه بقي إلى بعد وقعة الجمل التي كانت سنة ست وثلاثين، وقد ذكر أبو حاتم الرازي أنه سمع أمه حمنة [٦]، وأما البخاري فالظاهر من قوله: "وعن أمه" أنه لم يجد نصاً يُثبت سماع عمران منها، كما لم أقف على تاريخ لوفاتها [٧]، وقد ذكر الذهبي أن عمران بن طلحة ولد في حياة النبي **صلى الله عليه وسلم**، وأنه قديمُ الوفاة [٨]، وذكره ابن سعد[٩] في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة، ولم أجد له تاريخ وفاةٍ بعد البحث والتقصي.

ويتجه النظر في هذا السند إلى قول البخاري: (إلا أن إبراهيم بن محمد هو قديم، لا أدري سمع منه عبدالله بن محمد بن عقيل أم لا؟) فإنه قد تقدم قبل قليل أن المعاصرة بينهما ثابتة بيقين، فلماذا تردد البخاري إذن؟.

الذي يظهر لي -والله أعلم- أن البخاري لم يصل إليه تاريخ وفاة إبراهيم بن محمد، كما يظهر من تاريخه الصغير الذي خصصه لتواريخ وفيات الرواة، فإنه لم يذكر فيه إبراهيم مطلقاً، ولعدم علمه بتاريخ وفاته شك في ثبوت سماع عبدالله منه، ودعم شكه بأن إبراهيم قديم يعني قد ولد قديماً، فلعله مات قبل أن يتمكن عبدالله بن محمد بن عقيل من السماع منه.

---

(١) التاريخ الكبير (٤١٧/٦).

(٢) انظر التاريخ الكبير (٣١٦/١).

(٣) ثقات العجلي (ص٣٧٤).

(٤) الثقات لابن حبان (٢١٧/٥-٢١٨).

(٥) المستدرك (٣٧١/٣-٣٧٢)، وأخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٧٢-٥٧٤) من طرق متعددة.

(٦) انظر الجرح والتعديل (٢٩٩/٦-٣٠٠) وتاريخ دمشق (٦٧٦/١٢) مخطوط-.

(٧) انظر الطبقات لخليفة (ص٣٣٢)، والطبقات لابن سعد (٢٤١/٨)، والاستيعاب (٢٧٠/٤)،. تهذيب الكمال (١٥٧/٣٥-١٥٩)، وتهذيب التهذيب (٤١١/١٢-٤١٢)، والإصابة (٢٧٥/٤).

(٨) النبلاء (٣٧٠/٤).

(٩) الطبقات لابن سعد (١٦٦/٥).

وبالنظر في تراجم العلماء لإبراهيم بن محمد لم أجد من ذكـر لـه تـاريخ ولادة تحديـداً، وبالرجوع إلى سماعاته ومروياته، وجدت المزي [١] ذكر أنه لم يدرك عمر بن الخطاب، وقـد روى عنه[٢] حديثاً وليس فيه سماع، فاحترتُ في قول البخاري عنه إنه قديم، وهو لم يذكر في تاريخـه إلا أنه سمع عائشة رضي الله عنها، ولكن ظهر لي أن قصد البخاري من ذلك أن أبا إبراهيم محمدُ بـن طلحة قُتِل في يوم الجمل سنة ست وثلاثين، فقد ساق بسنده إلى محمد بن طلحة أنـه قـال لعائشـة رضي الله عنها: (يا أم المؤمنين – يوم الجمل –، فقالت: كن كخير ابني آدم، فأغمد سـيفه بعدمـا سله ثم قاتل حتى قتل)[٣]، وذكره في التاريخ الكبير في قسم الصحابة لرواية عنه قال فيها: (سـماني النبيُ صلى الله عليه وسلم محمداً)[٤]، وبهذا يعلم أن إبراهيم بن محمد ولد قبل ذلك، وأما ما ذكـره هشام بن الكلبي[٥]، من أن محمد بن طلحة قتِل يوم الجمل وزوجته حامل بإبراهيم، فهذا مما لا يعتـد به لأن هشاماً متروك[٦]، ولأن مقتضى هذا الكلام أن يكون إبراهيم أصغر أبناء محمد بـن طلحـة، وظاهر كلام مصعب بن عبدالله الزبيري[٧] والزبير بن بكار [٨] وابن سـعد [٩] أن إبراهيـم أكـبر أبنائه؛ لأنهم أول ما ذكروا ولد محمد بن طلحة ذكروا إبراهيم ثم سليمان ثم داود ثم أم القاسم، وألمـح الذهبي إلى أنه ولد سنة ثلاثين فقد قال: (توفي إبراهيم سنة عشر ومئة، عن نحو ثمانين سـنة)[١٠]، ويُحتمل أنه ولد قبل ذلك، فإن مُغلطاي تعقب المزي في قوله: (روى عن عمر ولم يدركـه) وقـال: (فيه نظر؛ لأنه لم ينص عليه إمام من أئمة الحديث، ولا مولده معروف، فلا يستبعد سماعه منه، وقد ذكر ابن أبي حاتم في كتاب "الجرح والتعديل" أنه روى عنه "لأمنعن فروج ذوات الأنساب إلا مـن الأكفاء"، ولم يعترض على هذه الرواية، ولا ذكره في كتاب "المراسيل"، ولا "العلل"، ولا "التـاريخ"، فسكوته كافٍ لعدم التزامه ذلك، ولكنا لما لم نـر أحـداً نـص عليـه؛ تأنسـنا بسـكوته، ويزيـد

---

(١) تهذيب الكمال (٢/١٧٢).

(٢) انظر حديثه عن عمر في ابن أبي شيبة (٤/٤١٨)، والدار قطني في سننه (٣/٢٩٨)، والبيـهقي فـي الكـبرى (٧/١٣٣).

(٣) التاريخ الصغير (١/١١٠).

(٤) التاريخ الكبير (١/١٦).

(٥) تهذيب التهذيب (١/١٥٤).

(٦) لسان الميزان (٦/١٩٦-١٩٧).

(٧) نسب قريش (ص٤٦).

(٨) تهذيب الكمال (٦/٩١).

(٩) طبقات ابن سعد ٥٠/٥٢).

(١٠) النبلاء (٤/٥٦٣).

ذلك وضوحاً قول الزبير – بن بكار –: "بقي حتى أدرك هشاماً" ، فهذا فيه بيان واضح أنــه عُمــرٌ عُمراً طويلاً، فلا مانع على هذا إدراكه لعمر، والله تعالى أعلم)[١].

وما قاله من إدراكه لعمر لا يعني أنه سمع منه أو عاصره معاصرة طويلة؛ لأن الإمام أحمد لما ذُكِر له حديث إبراهيم بن محمد بن طلحة قال: قال عمر: "لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا مــن الأكفاء" قال مهنا فقلت له: (هذا مرسل عن عمر؟ قال: نعم، ولكن إبراهيم بــن محمــد بــن طلحــة كبير)[٢]، فهذا نص صحيح صريح عن الإمام أحمد في عدم اتصال رواية إبراهيم عن عمر رضــي الله عنه، يُستدرك به على نفي مغلطاي السابق، ويُستفاد من هذا النص أيضاً أن الإمام أحمد وصــف إبراهيم بأنه "كبير" وهذا يشبه قول البخاري "قديم"، ومقتضى هذا أنه لو ولد قديماً لا يستبعد أن يكون في خلافة عمر بن الخطاب، وتحديد سنة ولادته يصعب جداً لعدم وجود أدلة على ذلك، ولكن يبــدو لي أن البخاري أخذ من عدة قرائن أن إبراهيم قديم الولادة، كما أنه لم يعرف تاريخ وفاته، ولذا قــال إنه لا يدري هل سمع عبدالله بن محمد بن عقيل منه أم لا؟ والثابت أنه أدركه وعــاصره معــاصرة طويلة تزيد على أربعين سنة قطعاً، فلا محل لهذا الشك في اتصال السند، وأستبعد أن يكــون قصــد بقوله "قديم" أي أنه قديم الوفاة؛ لأنه لم يذكر له في تواريخه تاريخ وفاة، ولأن العلماء لم يختلفوا فــي أن موته كان سنة عشر ومئة.

ويظهر من كلام البخاري السابق أنه يُحسِّن الحديث رغم وجود شك لديه في اتصاله، ولكــن هذا الشك ليس من القوة بما يجعله يرد الحديث، لذا نقل الترمذي [٣] في جامعه تحسينه لهذا الحديــث بدون كلامه الآخر، فكأنه فهم من كلام شيخه أنه يُحسِّن الحديث بلا تردد، لا سيما وأن البخاري ختم كلامه بأن أحمد بن حنبل كان يصحح هذا الحديث، مما يعني أن البخاري يختار تقوية الحديث لأنــه لم يعترض على تصحيح أحمد بل نقله مُقراً له.

(النص الحادي والثلاثون): قال الترمذي: (حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد، حدثنا عيســى ابن يونس، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن سلمة، عن جابر بن عبدالله في قوله تعــالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾. [الفتح :١٨].

قال جابر: بايعنا رسول الله **صلى الله عليه وسلم** على أن لا نَفِرَّ، ولم نبايعه على الموت.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال –مخطوط– (١/١٠٧).
(٢) شرح علل الترمذي (١/٣١١).
(٣) جامع الترمذي (١/٢٢٦).

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن إن كان محفوظاً، ولم يعرفه.

قال أبو عيسى: [وروى غير سعيد بن يحيى هذا الحديث عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن جابر بن عبدالله، ولم يذكر فيه (أبا سلمة)][(١)].

يعني البخاري أنه إن كانت هذه الزيادة في السند وهي ذكر (أبي سـلمة) محفوظـة، فـإن الحديث يصبح حسناً أي صحيحاً؛ لأنه يكون متصلاً حينئذٍ، والبخاري لم يُحسِّن هذا الحديـث وإنمـا علَّق تحسينه بشرط أن يكون محفوظاً، وأشار الترمذي إلى أن سعيد بن يحيى قد خولف فـي هـذا الحديث، كأنه يريد بذلك أن سعيداً لم يحفظه، وسعيد وثقه عدد من علماء الجرح والتعديل [(٢)]، وقـال صالح جزرة: (صدوق إلا أنه كان يغلط)[(٣)]، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: (ربما أخطأ)[(٤)]، وقـال الدارقطني: (اختلطت عليه أحاديث أبيه عن زكريا بن أبي زائدة بأحاديثه عـن حُريـت بـن أبـي مطر)[(٥)]، فالظاهر أنه وهم في وصل هذا السند، ولذا لم يحكم الترمذي [(٦)] على حديثه هذا بالحُسـن في جامعه.

وليس قصد البخاري إن كان الحديث محفوظاً عن جابر بن عبدالله فهو حسن، بل قصـده إن كان ذكر أبي سلمة في السند محفوظاً فهو حسن، يؤكد ذلك أن مسلماً أخرج في صحيحـه [(٧)] مـن طريق الليث بن سعد وابن عيينة عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: (لم نبايع رسـول الله **صلى الله عليه وسلم** على الموت، إنما بايعناه على أن لا نفر)، ورواه عن سليمان [(٨)] بن قيس عـن جابر بنحوه، فالحديث محفوظ عن جابر بلا شك.

وتضمن هذا النص فائدة مهمة، وهي أن الحديث عند البخاري لا يكون حسـناً إلا إذا كـان محفوظاً، كما هو ظاهر من قوله: (هو حديث حسن إن كان محفوظاً)، والمحفوظ لقب مـن ألقـاب الحديث الصحيح الثابت كما يَدل عليه تصرفات البخاري، ومن ذلك أن الترمذي سأله عـن حديـث لعكرمة مولى ابن عباس اختلف عليه فيه فقال : أي الروايات أصح؟ فقال البخاري: (حديث عكرمـة

---

(١) العلل الكبير (ص ٢٦٢-٢٦٣)، (٢/٦٨٠).

(٢) تهذيب الكمال (١١/١٠٦) وقول الدار قطني ذكره المحقق في الهامش.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الثقات لابن حبان (٨/٢٧٠).

(٥) تهذيب الكمال (١١/١٠٦) وقول الدار قطني ذكره المحقق في الهامش.

(٦) جامع الترمذي (٤/١٤٩).

(٧) صحيح مسلم (١٨٥٦).

(٨) مسند أحمد (٣/٢٩٢).

عن ابن عباس هو محفوظ)، قال الترمذي: (ورآه حديثاً صحيحاً)[١].

(النص الثاني والثلاثون): قال الترمذي: (حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث بن سعد، عن صفوان بن سُليم، عن أبي بُسرة الغفاري، عن البراء بن عازب قال: "صحبتُ رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ثمانية عشر سفراً، فما رأيته ترك الركعتين إذا زاغتِ الشمسُ قبلَ الظهر").

قال أبو عيسى: (سألت محمداً عنه، فلم يعرفه إلا من حديث الليث بن سعد، ولم يعرف اسم أبي بُسرة الغفاري، ورآه حسناً)[٢].

وهذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة [٣] عن صفوان بن سُليم به، وقول الترمذي: إن البخاري لم يعرفه إلا من حديث الليث أي بحسب علمه، وإلا فقد أخرجه أحمد في مسنده وابن خزيمة في صحيحه من طريق آخر عن فُليح عن صفوان به.

رجال السند#

- صفوان بن سُليم المدني، نقل البخاري [٤] عن ابن عيينة أنه وثقه، وصرح بأنه سمع عطاء ابن يسار ونافع بن جبير وأبا سلمة، وقد احتج به البخاري في صحيحه [٥]، وهو ثقة ثبت من خيار عباد الله الصالحين [٦]، ولا أدري هل سمع من أبي بُسرة أم لا؟، ولم أقف على ثبوت معاصرته له أيضاً، ولا يُعرف لصفوان أنه أرسل أو دلس في شيء من مروياته.
- أبو بُسرة الغفاري، قال البخاري: (عن البراء، روى عنه صفوان بن سليم)[٧]، وثقه العجلي فقال: (مدني تابعي ثقة)[٨]، وذكره ابن حبان في ثقاته [١]، وصحح له ابن خزيمة هذا

---

(١) العلل الكبير (ص ١٧٦).

(٢) جامع الترمذي (٥٥٠) وهو موجود في نسخة الكروخي (ق٤٤/أ).

(٣) أخرجه أحمد (٢٩٢/٤، ٢٩٥)، وأبو داود (١٢٢٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١٢٥٣)، والطوسي في مختصر الأحكام (٩٠/٣)، وعنده في المتن خطأ، والبيهقي في الكبير (١٥٨/٣) وفي معرفة السنن والآثار (٢٨٥/٤).

(٤) التاريخ الكبير (٣٠٨/٤).

(٥) التعديل (٧٨٨/٢) وتهذيب الكمال (١٨٤/١٣-١٨٦).

(٦) تهذيب الكمال (١٨٦/١٣-١٨٧).

(٧) التاريخ الكبير (١٦/٩).

(٨) الثقات للعجلي (ص ٤٩١).

الحديث، وأما الذهبي فقال: (لا يُعرف)[٢] ، وذلك لأنه ليس له راوٍ إلا صفــوان بــن سُــليم فقــط، وظاهر تصرف العجلي وابن حبان أنهما يعدانه تابعياً، ولا أدري هل ثبت عندهما سماعه ومشــافهته للبراء أم اكتفيا بظاهر السند؟ ولم أقف على ثبوت معاصرته للبراء، والغالب علــى الــرواة غــير المشهورين كأبي بُسرة هذا أن المعلومات عنهم في كتب الجرح والتعديل تكون قليلة جداً، فلا يتــهيأ للباحث أن يعرف معاصرتهم لمن يروون عنه ما لم يرد سماع في ذلك السند.

وهذا الحديث صححه ابن خزيمة [٣]، وسكت عليه أبــو داود [٤]، وأمــا الــترمذي فقــال: (غريب)[٥]، وضعفه الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة لجهالة أبي بُسرة.

وقوله في الحديث: "إذا زاغت الشمس قبل الظهر"، الظاهر منه أنه يريد السُنة الراتبــة قبــل صلاة الظهر، ولكن رأيت الحافظ ابن حجر يقول: (وقد حمله بعض العلماء علــى ســنة الــزوال لا على الراتبة قبل الظهر)[٦]، ولا أدري أي الأمرين فهِمَ البخاري رحمه الله من هذا الحديث؟.

وهذا الحديث لا يُعارضه حديث ابن عمر الذي أخرجه البخاري في صحيحه، الــذي يقــول فيه: (صحبتُ رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، فكان لا يزيد في السفر على ركعتيــن، وأبــا بكــر وعمر وعثمان كذلك، رضي الله عنهم)[٧].

قال ابن خزيمة مبيناً عدم التعارض: (لا يجوز أن يُحتج بالإنكار على الإثبات، وابن عمــر رحمه الله وإن لم ير النبي **صلى الله عليه وسلم** متطوعاً في السفر، فقد رآه غيره يصلــي متطوعــاً في السفر، والحكم لمن يُخبر برؤية النبي **صلى الله عليه وسلم** لا لمن لم يره)[٨].

وقال ابن المنذر: (تطوع رسول الله **صلى الله عليه وسلم** في السفر ثابت عنه من غير وجــه ... وإنما الحجة في إثبات من أثبت الفعل، لا في قول من نفى ذلك، والذين كانوا يتنفلون في الســفر من أصحاب رسول الله **صلى الله عليه وسلم** جماعة، ومنعُ البر وعمل الخير غير جــائز، قــال الله

---

(١) ثقات ابن حبان (٥/٥٧٣).
(٢) الميزان (٤/٤٩٥).
(٣) صحيح ابن خزيمة (١٢٥٣).
(٤) سنن أبي داود (١٢٢٢).
(٥) جامع الترمذي (٥٥٠) وهو موجود في نسخة الكروخي (ق ٤٤/أ).
(٦) فتح الباري (٢/٦٧٤).
(٧) صحيح البخاري (١١٠٢).
(٨) صحيح ابن خزيمة (٢/٢٤٨).

جل ذكره: ﴿وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1]. [الحج: ٧٧].

والبخاري منهجه في ذلك مشابه لما قاله ابن خزيمة وابن المنذر، فقد قال في مسألة رفع اليدين في الصلاة: (وإذا روى رجلان عن محدث قال أحدهما: رأيته فعل، وقال الآخر: لم أره؛ فالذي قال: رأيته فهو شاهد، والذي قال: لم يفعل، فليس هو بشاهد لأنه لم يحفظ الفعل ... وكذلك قال بلال: رأيت النبي **صلى الله عليه وسلم** صلى في الكعبة، وقال الفضل بن عباس: لم يُصلِّ، وأخذ الناسُ بقول بلال لأنه شاهد، ولم يلتفتوا إلى قول من قال: لم يُصلِّ، حين لم يحفظ)[2].

وهذا الحديث لم يصرح البخاري بتحسينه، ولكن نقل الترمذي بحسب ما فهمه من سكوت البخاري وعدم إعلاله للحديث بأنه رآه حسناً، ولو صرح البخاري بتحسينه لنقله الترمذي كعادته.

وظاهر صنيع البخاري في صحيحه أنه لا يرى التطوع في السفر بالسنن الرواتب إلا بركعتي الفجر فقط، فقد قال: (باب من لم يتطوع في السفر دُبُرَ الصلاة وقبلها)، ثم قال: ("باب من تطوع في السفر في غير دُبُر الصلوات وقبلها"، وركع النبي **صلى الله عليه وسلم** ركعتي الفجر في السفر)، ثم أخرج حديث أم هانئ في صلاة رسول الله **صلى الله عليه وسلم** صلاة الضحى بثماني ركعات في بيتها يوم فتح مكة، ثم ذكر حديث ابن عمر في صلاة النافلة على الراحلة يشير بذلك إلى صلاة التهجد مع الوتر أو التنفل المطلق، وإلى هذا ذهب ابن القيم فقال: (وكان من هديه **صلى الله عليه وسلم** في سفره الاقتصارُ على الفرض، ولم يُحفظ عنه **صلى الله عليه وسلم** أنه صلى سُنة الصلاة قبلها ولا بعدها، إلا ما كان من الوتر وسُنة الفجر، فإنه لم يكن لِيدعهما حضراً ولا سفراً)[3].

ولهذا عندي تردد في أن البخاري حَسَّن هذا الحديث لما ذكرته، فإن كان ما فهمه الترمذي هو من كلام البخاري وليس من سكوته، فيُحتمَل أن البخاري رأى أن حديث البراء في صلاة الضحى قبل أن تحين صلاة الظهر أي حين ترمض الفِصال كما ورد في الحديث الآخر، فإن كان الأمر كذلك فهو متسق مع مذهب البخاري في صلاة التطوع في السفر، ويكون حديث أم هانئ شاهداً له من حيث المعنى في الجُملة، والله أعلم.

(النص الثالث والثلاثون): أخرج البيهقي بإسناده عن أحمد بن عمر القاضي قال: حدثنا أبو تُميلة، ثنا خالد بن عبيد، حدثني عبدالله بن بُريدة، عن أبيه، عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها

---

(١) الأوسط (٥/٢٤٥).

(٢) جزء رفع اليدين (ص ٤٥-٤٧).

(٣) زاد المعاد (١/٤٧٣).

قالت: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم: "ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خشيت على أضراسي".**

قال البيهقي: (وكذلك رواه غيره عن أبي تُميلة يحيى بن واضح، قال البخاري رحمه الله: هذا حديث حسن)[١].

وهذا الحديث رواه الطبراني عن عبدالله بن أحمد بن حنبل ثنا محمد بن حميد ثنا أبو تُميلة ثنا عبدالمؤمن بن خالد عن ابن بريدة عن أبيه عن أم سلمة مرفوعاً بنحوه [٢].

والملاحظ هنا اختلاف الإسنادين، ففي البيهقي: شيخ أبي تُميلة خالد بن عبيد، وفي الطبراني: عبدالمؤمن بن خالد، ويظهر من ترجمتهما أن أبا تُميلة يروي عنهما، وأنهما يرويان عن ابن بريدة إلا أن خالد بن عبيد متروك [٣]، وأما عبدالمؤمن فلا بأس به [٤]، ولكن في السند إليه محمد بن حميد وهو ضعيف [٥].

كما أن البيهقي لم يُسمِّ المصدر الذي نقل منه كلام البخاري كعادته في النقل من العلل للترمذي، فلا أدري هل نقل ذلك من نسخته من العلل أم من مصدر آخر؟

ولهذا فليس لدي الآن ترجيح يُستند إليه في السند الذي وجه البخاري تحسينه إليه.

ويشهد له حديث ابن عباس [٦] وغيره [٧].

---

(١) السنن الكبرى (٤٩/٧).

(٢) المعجم الكبير (٢٥١/٢٣).

(٣) التقريب (١٦٥٤).

(٤) المرجع السابق (٤٢٣٦).

(٥) المرجع السابق (٥٨٣٤).

(٦) أخرجه الطبراني في الأوسط (٩٥/٧) والضياء في المختارة (٢٩٤/١٠).

(٧) انظر التلخيص الحبير (٦٧/١).

ب- أحاديث حكم عليها بصيغة (أحسن):

(النص الرابع والثلاثون): قال الترمذي: (حدثنا نصر بن علي وبشر بن معاذ قالا: حدثنا بشر بن المفضل، عن عبدالرحمن بن حرملة – أبي حرملة –، عن أبي ثِفَال المري، عن رباح ابن عبدالرحمن بن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته، عن أبيها قال: سمعتُ رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يقول: **"لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه"**.

فسألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب حديثٌ أحسن عندي من هذا، ورباح ابن عبدالرحمن بن أبي سفيان عن جدته عن أبيها، أبوها سعيد بن زيد)[١].

وقال الترمذي في جامعه [٢]: (قال محمد بن إسماعيل: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبدالرحمن).

وقد ورد في العلل الكبير بتحقيق مصطفى ديب (ليس في هذا الباب حديثٌ حسنٌ ...) فزاد كلمة حسن وهي زيادة لا معنى لها وغير موجودة في تحقيق السامرائي وتحقيقه أتقن وأضبط، وغير موجودة أيضاً في الجامع.

ومما يؤكد بطلانها أن البخاري قال: (أبو ثفال المري عن رباح بن عبدالرحمن في حديثه نظر)[٣]، فاتضح بهذا أن البخاري يضعف الحديث، وأن قوله أحسن ما في الباب يعني أقل الأحاديث ضعفاً في الباب، ومما يؤكد ضعف الحديث أنه اختلف فيه على أبي ثفال، فروي مرة كما تقدم، ومرة عنه عن أبي بكر بن حويطب –وهو رباح بن عبدالرحمن– عن النبي **صلى الله عليه وسلم**، وهذا كما قال الترمذي: (حديث مرسل)[٤]. وقال ابن حبان: (في القلب من هذا الحديث لأنه قد اختلف على أبي ثفال فيه)[٥].

ولعل البخاري رأى في حديث أبي ثفال المري أنه أحسن ما روي في باب التسمية على الوضوء رغم ضعفه عنده؛ لأنه قد رُوي من طريق قوية عن أبي ثفال، وفيها إثبات السماع في كل

---

(١) العلل الكبير (ص ٣١-٣٢)، (١/١١٠).

(٢) جامع الترمذي (١/٣٩).

(٣) الضعفاء للعقيلي (١/١٧٧) وكلام البخاري أظنه في ضعفائه الكبير كما ظهر لي من إسناد العقيلي، وهذا النص غير موجود في كتب البخاري المطبوعة.

(٤) العلل الكبير (ص ٣٢).

(٥) الثقات لابن حبان (٨/١٥٨).

طبقات السند [١]، ومسألة ثبوت اللقاء يعتني بها البخاري اعتناءً بالغاً.

وعلى أية حال فليس في قول البخاري: "أحسن .." ما يدل على تصحيحه للحديث بـــل جـــاء عنه ما يدل على أنه يرى في هذا الحديث نظراً والله أعلم.

(النص الخامس والثلاثون): قال الترمذي: (حدثنا خلاّد بن أسلم، حدثنا النضر بن شميل قال: أخبرنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عروة، عـن عائشة قال: "**كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقبلني وهو صائم**".

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: روى شيبان هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عمر بن عبدالعزيز عن عروة عن عائشة، وروى الزهري هذا الحديث عن أبـــي ســـلمة قال: أخبرتني عائشة.

قال محمد: وكأن حديث شيبان عندي أحسن)[٢].

وقصده بأحسن أي أصح، حيثُ زاد شيبان في السند عمر وعروة بين أبي ســـلمة وعائشـــة وهو ثقة صاحب كتاب [٣]، ومن المعلوم أن أصحاب الكتب أتم حديثـــاً مـــن غـــيرهم، وقـــد قـــال البخاري: (شيبان صاحب كتاب)[٤]، ولهذا عده غير واحد من الأئمة في أصحاب يحيى بن أبي كثـــير المتثبتين عنه [٥].

---

(١) انظر ضعفاء العقيلي (١/١٧٧).
(٢) العلل الكبير (ص ١١٦-١١٧)، (١/٣٤٥-٣٤٦).
(٣) تهذيب الكمال (١٢/٥٩٤-٥٩٦).
(٤) العلل الكبير (ص ٢٦٦).
(٥) تهذيب الكمال (١٢/٥٩٥) وشرح علل الترمذي (٢/٤٨٦).

ج – أحاديث لم يصرح بتحسينها ولكن نقل الترمذي عنه استحســـانه لها.

(النص السادس والثلاثون): قال الترمذي: (حدثنا أبو سعيد عبدالله بن سعيد الأشج قـــال حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش، عن سلمة بن كهيل ومسلم البَطين، عن سعيد بن جبير وعطـاء ومجاهد، عن ابن عباس قال: "جاءت امرأة إلى النبي **صلى الله عليه وسلم** فقالت: إن أختي مـــاتت، وعليها صيام شهرين متتابعين، فقال: أرأيت لو كان على أختك دين أكنت تقضيه؟ قالت: نعم. قـــال: فحقُ الله أحق".

سألت محمداً عن هذا الحديث. فقال: جوَّد أبو خالد الأحمر هذا الحديث، واستحســـن حديثـــه جداً. قال محمد: وروى بعض أصحاب الأعمش مثل ما روى أبو خالد الأحمر)[١].

هذا الحديث رواه جمع من أصحاب الأعمش منهم شعبة وأبو معاوية قالوا: عن الأعمش عن مسلم عن سعيد عن ابن عباس [٢]، فهؤلاء خالفوا أبا خالد فلم يذكروا ما ذكره من رجال في السند.

وصرح البخاري بأن بعض أصحاب الأعمش روى مثل ما روى أبو خالد الأحمر، وأظنـــه يقصد زائدة بن قدامة، فقد روى الحديث عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابـــن عباس بنحو حديث أبي خالد، وفيه اختلاف فقد ذكر أن رجلاً سأل رسول الله **صلى الله عليه وســـلم** عن أمه التي ماتت وعليها صيام شهر، فأجابه عليه الصلاة والسلام بنحو ما في حديث أبي خالد، ثـــم قال زائدة: قال سليمان -يعني الأعمش- : (فقال الحكم وسلمة بن كهيل جميعاً ونحن جلوس حيـــن حدَّث مسلم بهذا الحديث، فقالا: سمعنا مجاهداً يذكر هذا عن ابن عبـــاس) أخرجـــه البخـــاري فـــي صحيحه [٣]، ثم ساق روايات لهذا الحديث فيها بيان أن السائل امرأة وليس رجلاً، كانت تسأل عـــن أمها وليس عن أختها، ولا شك أن الأعمش قد سمع هذا الحديث من الحكم وسلمة كما هو ظاهر مـــن سياق كلامه.

ومما يؤكد رواية أبي خالد أن عبدالرحمن بن مغراء – وهو من أقران أبي خالد وقد وثقـــه وأثنى عليه وإن كان النقاد اختلفوا فيه [٤] –قد روى هذا الحديث عن الأعمش فقال: (عن الأعمـــش

(١) العلل الكبير (ص ١١٤-١١٥)، (١/٣٤٠-٣٤١).
(٢) التتبع للدار قطني (ص ٣٣٦-٣٣٧).
(٣) صحيح البخاري (١٩٥٣).
(٤) تهذيب الكمال (٤٢٠-٤٢٢).

عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وعن سلمة بن كهيل عن مجـــاهد عـــن ابـــن عباس، وعن الحكم بن عتيبة عن عطاء عن ابن عباس ..)[١] الحديث.

فاستحسان البخاري لهذا الحديث لأنه قد ثبت عنده أن أبا خالد قـــد حفظـــه بدلالـــة قولـــه : "جوّده"، وقوله: "روى بعض أصحاب الأعمش ..".

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في رده على الدار قطني أن البخاري لا يلحقه لـــوم فـــي ذكـــره لرواية أبي خالد الأحمر معلقة في صحيحه؛ لأنه علقه بصيغة يشير فيها إلى وهم أبي خالد [٢] وهـــي قوله: (ويُذكر عن أبي خالد)[٣].

ونقل في تغليق التعليق [٤] قول البخاري أن أبا خالد جَوَّده، والظاهر مـــن هـــذا النـــص أن البخاري لا يضعف حديث أبي خالد بل يقويه بدلالة قوله: "جوّده" وبدلالة قوله "وقـــد روى بعـــض أصحاب الأعمش مثل ما روى أبو خالد"، وتعليق البخاري للحديث في صحيحه بصيغة التمريـــض لا يصلح أن يُعتمد عليها في القول بأن البخاري يشير بذلك إلى أن أبا خالد قد وهم في حديثه ذلك لأنـــه من المعلوم ذكر حديث أبي خالد هذا من ضمن الأحاديث الصحيحة، بل إني وجتُ الحافظ ابن حجـــر رحمه الله ذكر حديث أبي خالد هذا من ضمن الأحاديث الصحيحة التي لم يســـندها البخـــاري فـــي موضع آخر من صحيحه وهي ليست على شرطه، وقد علقها بصيغة التمريض والله أعلم.

(النص السابع والثلاثون): قال الترمذي: (سألت محمداً عن حديث القاســـم بـــن مـــالك المزني، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد: ما صمنا مع النبي **صلى الله عليـــه وسـلم** تسعاً وعشرين أكثر...

فلم يعرفه إلا من حديث القاسم بن مالك، واستحسن هذا الحديث جداً، وقال: لم يُخالف القاســم في هذا الحديث)[٥].

وذكر أبو طالب القاضي -مرتب كتاب العلل الكبير- أن الترمذي ذكر هذا الحديث بنفـــس السند في موضع آخر ولكن عن أبي هريرة لا عن أبي سعيد، وأشار إلى أن الترمذي في الجامع عـــدّ أبا هريرة فيمن روى هذا المعنى عن النبي **صلى الله عليه وسلم** من الصحابة، ولم يعد فيـــهم أبـــا

(١) السنن الكبرى للنسائي (٢/١٧٤).
(٢) هدي الساري (ص ٣٧٧).
(٣) صحيح البخاري (١٩٥٣).
(٤) تغليق التعليق (٣/١٩٣).
(٥) العلل الكبير (ص ١١٢)، (١/٣٣١-٣٣٣)، والحديث أخرجه ابن ماجة (١٦٥٨) عن أبي هريرة.

سعيد [١]، فذِكْرُ أبي سعيد هنا خطأ.

وقد قال البخاري أيضاً في هذا الحديث: (هو حديث القاسم بن مالك، وما أعلم أحداً روى هذا الحديث خلاف هذا، ولم يعرفه إلا من حديثه)[٢].

والاستحسان هو من كلام الترمذي بحسب ما رآه من حال البخاري وقت كلامه على هذا الحديث، ولم يتبين لي على وجه الدقة لماذا استحسن البخاري هذا الحديث، هل لأنه من مسند أبي هريرة وأبو نضرة مالك بن المنذر مروياته عن أبي سعيد الخدري أشهر؟ أم أنه استحسنه لأن القاسم لم يُخالف فيه؟ أم لكونه غريباً؟ أم لغير ذلك؟!

والقاسم بن مالك، وثقه أحمد ويحيى والعجلي وغيرهم [٣]، وقال أبو حاتم: (صالح، ليس بالمتين)[٤] ، وقال الساجي: (ضعيف، قد روى عنه علي بن المديني والناس)[٥]، والبخاري احتج به في صحيحه [٦] في حديث واحد فقط فرّقه على عدة أبواب، ومتن هذا الحديث محفوظ من حديث عبدالله بن مسعود وغيره [٧].

والذي أراه أن البخاري استحسن الحديث إما لأنه رآه محفوظاً وهو من صحيح حديث القاسم وذلك بدلالة قوله: (لم يُخالف القاسم في هذا الحديث) ولا يعني هذا أنه توبع عليه، وإما لأنه قد تفرد به القاسم عن الجريري فيكون غريباً من هذا الوجه لأن الجريري له أصحاب مكثرون عنه، ولا أستطيع الجزم بأحد الأمرين وإن كنتُ أميل بعض الميل إلى الرأي الأول والله أعلم.

(النص الثامن والثلاثون): قال الترمذي: (حدثنا الحسن بن الصباح، حدثنا شبابة، عن المغيرة بن مسلم، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فأقام بلال الصلاة، فتقدَّم أبو بكر، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر في الصلاة، فأرادوا أن يؤذنُوه، وصَفَّقُوا، فسمعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه، فلما انفتل قال: "التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء".

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) تهذيب الكمال (٢٣/٤٢٤-٤٢٦).

(٤) الجرح والتعديل (٧/١٢٢).

(٥) تاريخ بغداد (١٢/٤٠١).

(٦) التعديل (٣/١٠٦٢) وهدي الساري (ص ٤٥٧-٤٥٨).

(٧) انظر جامع الترمذي (٦٨٩).

سألت محمداً عن هذا الحديث، فلم يعرف هذا الحديث وجعل يستحسنه، قال: والمشهور عن أبي حازم عن سهل)[١].

والظاهر أن البخاري استحسنه لأنه لم يسمع به من قبل بدلالة قول الترمذي: (فلم يعرف هذا الحديث).

والذي أميل إليه أن استحسان البخاري الذي فهمه الترمذي ناتج عن كون الحديث غير معروف عند البخاري، ولا يخفى على مشتغل بعلم الحديث إلى أي مدى كان أولئك الحفاظ الجهابذة من أمثال أبي عبدالله يفرحون إذا حُدّثوا بحديث لم يقع لهم من قبل، ومن هنا جاء استحسان البخاري.

ويجب التشديد على أن البخاري لم يصرح بأن هذا الحيدث حسن، ولكن الترمذي عَبَّر بالاستحسان من فرحة البخاري بسماعه لذلك الحديث، فالاستحسان من كلام الترمذي وليس للبخاري فليتنبه لهذا.

ولا أميل إلى أن سبب استحسان البخاري راجع لقوله: (والمشهور عن أبي حازم عن سهل)، لأن سياق كلام الترمذي يبين أن البخاري لم يعرف الحديث فاستحسنه ثم قال ما قال فجاء استحسانه -كما يظهر لي- مرتبطاً بعدم معرفته له، ولا يمنع أن يكون استحسنه لكلا الأمرين، لعدم معرفته به من قبل، ولغرابته، ولكني أميل إلى ما ذكرته آنفاً والله أعلم.

(النص التاسع والثلاثون): قال الترمذي: (حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا ريحان بن سعيد عن عباد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"سيُدرِكُ رِجالٌ من أمتي عيسى ابن مريم ويشهدون قِتالَ الدجَّال"**.

سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه، واستحسنه جداً.

وقال: حدثنا علي عن ريحان بن سعيد. قال: ويُروى عن ريحان عن عباد بن منصور أحاديث بهذا الإسناد، ولا أراها عند علي وقد فاتته.

قال أبو عيسى: ورأيت محمداً يستغرب أحاديث ريحان بن سعيد عن عباد بن منصور عن أيوب ويرضى به)[٢].

والبخاري هنا أيضاً لم يصرح بأن هذا الحديث حسن، ولكن الترمذي عَبَّر بالاستحسان عما

---

(١) العلل الكبير (ص٧٩)، (١/٢٥٠-٢٥١).

(٢) العلل الكبير (ص ٣٢٧-٣٢٨)، (٨٢٦-٨٢٧).

رأى من فرحة البخاري وسعادته بسماع حديث لم يكن عنده من قبل، بدلالة قــول الـترمذي: (فلـم يعرفه).

فاستحسنه لأنه لم يعرفه، والترمذي نقل أن البخاري استحسن ذلــك الحديــث فقــط، وأمــا أحاديث ريحان بن سعيد الأخرى فذكر عنه أنه كان يراها غرائب ولم يقل إنه استحسنها، لــذا أرى أن استحسانه كان موجهاً لذلك الحديث الذي لم يعرفه فقط.

وقد نبَّه فضيلة الدكتور ربيع بن هادي على أمر مهم هنا، فقال: (وكلمة يرضـــى بــه مــن المطبوعة، ولم تظهر لي في المخطوطة، ولعل أصلها: "ولا يرضى به" فسقطت لا، فإنها لا تنســجم مع الكلام إلا على هذا الوجه)[١].

ثانياً: إطلاقه الحسن على الرواة:

لم أجد في كلام البخاري على رواة الحديث إطلاق الحسن على أحدٍ منهم إلا في رجلين فقــط هما:

(١) شهر بن حوشب، قال الترمذي: (قال محمد بن إسماعيل: شهرٌ حَسَنُ الحديث، وقَوَّى أمره، وقال: إنما تكلم فيه ابنُ عون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر بن حوشب)[٢]. وفــي موضع آخر قال: (سألت محمد بن إسماعيل عن شهر بن حوشب فوثقه، وقال إنما يتكلم فيــه ابــن عون)[٣]. فظهر من هذا النص الثاني أن البخاري يوثق من يقول فيه حســن الحديــث، وأن مرتبــة "حسن الحديث" عنده لا تُقال فيمن انحط عن رُتبة الثقة فقط، بل أطلقها في حق من وثقه.

(٢) الوليد بن رباح، قال البخاري فيه: (حسن الحديث)[٤]، وفــي موضــع آخــر قــال: (مقارب الحديث)[٥] وحكم على حديثٍ رواه بأنه حديث صحيح [٦].

فظهر بهذا أنه يصحح حديث من يقول فيه "حسن الحديث".

---

(١) تقسيم الحديث (ص ٥٢).
(٢) جامع الترمذي (٥/٥٨).
(٣) جامع الترمذي (٤/٤٣٤).
(٤) العلل الكبير (ص ٣٨٩).
(٥) المرجع السابق (ص ٢٦١).
(٦) المرجع السابق.

(خلاصة هذا المبحث ونتيجته)

كنتُ قد ذكرتُ في بداية هذا المبحث أن العلماء فسروا تحسين البخاري بثلاثة تفسيرات:

الأول: أنه يعني به الصحة، فالحديث الحسن عنده داخل في الصحيح.

الثاني: أنه يعني به الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين.

الثالث: أنه يعني به الحسن اللغوي، ففي الأحاديث التي حسنها أحـــاديث ضعيفـــة وأخـــرى صحيحة.

والذي ظهر لي من دراسة تحسينات البخاري هو رُجحان القول الأول ولكـــن مـــع بعـــض التفصيل، وقد ذكرتُ في كل حديث حسنه البخاري وجه الترجيح الذي صح عندي في ذلك الحديـــث. وإلى نحو هذا ذهب الحافظ ابن حجر في قولٍ له فقد قال البقاعي: (ونبَّـــه شـــيخنا علـــى أن مـــراد الشافعي والبخاري بالحسن الصحيح، لا أن الحسن عندهما نوع برأســـه، بـــل للصحيـــح عندهمـــا اسمان)[1] وقد نقلنا عنه في بداية المبحث خلاف ذلك.

والقول الذي أختاره وأُرجحه أن الحديث الحسن عند البخاري -وأعني به الأحـــاديث التـــي ذكرتها تحت بند (أ) من القسم الأول وهي الأحاديث التي صَرَّح البخاري بتحســـينه لـــها - يعنـــي: الحديث المحفوظ الثابت الذي هو في حكم الصحيح، هذا من حيث العموم، وأما على سبيل التفصيـــل فقد وجدت البخاري أطلق الحسن على نوعين من الأحاديث:

(١) حديث صحيح لا يُشك في ثبوته وصحته، ومن هذا النوع عدة أحاديث حسنها وقـــد أخرجها في صحيحه كما في النصوص ذات الأرقام (٢، ٣، ٤، ٥).

(٢) حديث فيه بعض النظر إما من جهة راويه المتكلم فيه، أو من جهة اتصـــال سـنده لعدم ثبوت اللقاء بين بعض رواته، ولكنه لم يحسن أحاديث هذا النوع إلا إذا تأكد أنه مـــن صحيـــح حديث أولئك الرواة بأن لا يكون المتن منكراً ولا توجد مخالفة في السند ولا تفرد غـــير محتمـــل، ويكون له شاهد صحيح في الغالب الأعم من وجه آخر، وهذه حقيقة يجب التنبه لها، فلـــم أر فيمـــا وقفت عليه من تحسيناته أنه حَسَّن حديثاً وليس له إلا شواهد ضعيفة.

والأسباب التي دعتني إلى ترجيح هذا الرأي:

(١) الدراسة التي قمتُ بها لتحسينات البخاري أظهرت لي أن الغالبيـــة العظمـــى منـــها ينطبق عليها ما قلته آنفاً: أن الحسن عنده هو الحديث المحفوظ الثابت الذي يرويه الثقـــة أو الـــراوي

---

(١) النكت الوفية (ق ٧/ب).

المتكلم فيه إذا عُلِم أن ذلك الحديث من صحيح حديثه الذي حفظه وأتقن ضبطه، وقد بينت في مقدمة المبحث أن الانتقاء من أحاديث المتكلم فيهم ركيزة راسخة في منهج البخاري العلمي. كما وجدت أن عدداً لا بأس به من تلك الأحاديث قد صححها علماء آخرون من شيوخ البخاري أو معاصريه وتلامذته.

(٢) وجدت البخاري أطلق الصحة على عدد من الأحاديث التي حسنها، بل جاء في النص الأول، وفي نفس سياق تسميته للأحاديث التي حسنها بأنها صحيحة، كما أخرج في صحيحه عدداً من الأحاديث التي حسنها، وتصرفه هذا يدل دلالة قاطعة أنه يدخل الحسن في الحديث الصحيح.

(٣) وجدته في نصين (رقم ١٧، ٣١) يقول: (إن كان هذا محفوظاً فهو حسن) فجعل شرط تحسين الحديث أن يكون محفوظاً، ولا يخفى أن الحديث المحفوظ هو لقب من ألقاب الحديث الصحيح، يدل على ذلك أن الترمذي سأله عن حديث فقال: (هو محفوظ)[١] قال الترمذي بعده: (ورآه حديثاً صحيحاً)[٢]، وقد قال في حديث أخرجه في صحيحه: (وأرجو أن يكون حديث أبي رافع محفوظاً)[٣]، وهو حديث "الجارُ أحق بصقبه"[٤].

فالبخاري يربط بين الحديث المحفوظ والحسن، فلا يحكم على الحديث بأنه حسن حتى يكون محفوظاً، ومن هنا نعلم أن البخاري لا يمكن أن يُحسن حديثاً لا يكون محفوظاً عنده.

(٤) يُفهم من مجموع كلام الترمذي في ثلاثة نصوص ذكرها أن الحديث الحسن عند البخاري لابد أن يكون سالماً من:

١)العلة ٢)المخالفة ٣)النكارة

بالنسبة للأمر الأول قال الترمذي: (سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو عندي حديث معلول، ولم يذكر علته، فلم يعرفه حسناً)[٥].

وبالنسبة للأمر الثاني، قال الترمذي: (فلم يعرفه إلا من حديث القاسم بن مالك، واستحسن هذا الحديث جداً، وقال: لم يخالف القاسم في هذا الحديث)[٦].

---

(١) العلل الكبير (ص ١٧٦).
(٢) العلل الكبير (ص ١٧٦).
(٣) العلل الكبير (ص ٢١٥).
(٤) صحيح البخاري (٢٢٥٨) والصقب هو القُرب والملاصقة.
(٥) العلل الكبير (ص ٢٠٦).
(٦) المرجع السابق (ص ١١٢).

وأما الأمر الثالث، فقال الترمذي: (سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه حسناً وقال: سيف ابن هارون له مناكير)[١]، وفي موضع آخر قال: (سيف بن هارون مقارب الحديث)[٢]، فلم يحسن له ذلك الحديث لأنه لم يعرفه أنه من صحيح حديثه.

ويتبين من هذه النصوص أن الترمذي فهم من تحسينات البخاري أنها بغرض الحكم على الحديث بالقبول والتقوية وليست بغرض الاستعمال اللغوي الذي يعني الغرابة ونحو ذلك.

(١) يظهر من تصرف البخاري وتنوع إطلاقاته على الرواة والذين حَسَّن حديثهم أنه لم يطلق حسن الحديث بقصد قصور مرتبة الراوي عن درجة الثقة الذي يصح حديثه، بدليل أنا وجدناه يقول: في شهر بن حوشب: حسن الحديث، ثم ينقل الترمذي عنه أنه يوثقه، وفي الوليد بن رباح يقول حسن الحديث، ويصحح له حديثاً، فنخرج من ذلك أن الراوي الذي يصفه البخاري بـ "حسن الحديث" لا يمنع وصفه له بذلك من توثيقه أو تصحيح حديثه.

(٢) ويؤكد ذلك أننا وجدناه في النص السابع يقول: (حديث حسن، وعبدالله بن جعفر المخرمي صدوق ثقة، وعثمان بن محمد الأخنسي ثقة..) فحكم على حديث الثقة بأنه حسن، كما حكم على حديث حسن الحديث بأنه صحيح، فظهر بهذا أن الحديث الحسن ليس أقل رُتبة من الصحيح إلى الحد الذي يوجب، التمييز القاطع والفاصل بينهما كما هو الحال عند المتأخرين.

(٣) لم أجد نصاً صريحاً في كلام الإمام البخاري في أن الحديث الحسن أدنى مرتبة من الحديث الصحيح، بل وجدتُ ما يدل أنه صحح أحاديث من يقول فيهم: "مقارب الحديث" ونحو ذلك من المختلف فيهم، ولم يقل في تلك الأحاديث هي حسنة -كما جرى عليه عمل المتأخرين- بل أطلق عليها لقب الصحة، ومن ذلك:

(الحديث الأول): سأله الترمذي عن حديث كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة عن النبي **صلى الله عليه وسلم قال: "إن المرأة لتأخذ للقوم"** يعني تجير على المسلمين.

فقال البخاري: (هو حديث صحيح، وكثير بن زيد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة، والوليد بن رباح مقارب الحديث)[٣].

وكثير بن زيد مختلف فيه [٤]، قال ابن حجر: (صدوق يخطيء)[١]، والوليد بن رباح مقارب

---

(١) المرجع السابق (ص ٢٦٣).

(٢) المرجع السابق (ص ٢٨٢).

(٣) العلل الكبير (ص ٢٦١).

(٤) تهذيب الكمال (٢٤/١١٤-١١٦).

الحديث عند البخاري فهو لا يخلو من بعض الضعف عنده، وقد صحح حديثه هنا، وهذا الحديث عند المتأخرين بالكاد يستحق مرتبة "الحسن لذاته"، فلو كان مصطلح الحسن عنـــده أدنـــى مرتبـــة مـــن الصحيح لقال في هذا الحديث أنه حسن، ولكنه قال: "صحيح" والصحيح أقوى ألفاظ القبول والتقوية.

(الحديث الثاني): قال البخاري: (وحديث عبدالله بن عبدالرحمن الطائفي عـــن عمـــرو بـــن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضاً، وعبدالله بن عبدالرحمن الطـــائفي مقـــارب الحديث)[٢].

الطائفي: ذهب عدد من كبار النقاد إلى أنه ليس بذاك القوي [٣]، ونقل ابن حجر أن البخـــاري قال فيه: (فيه نظر)[٤] ولم أجده في كتبه المطبوعة، ولكن البخاري عندما صحح له الحديث الســـابق كان يراه في منزلة مقارب الحديث، وهي لا تخلو من بعض الضعف، وقال ابن حجر فيه: (صـــدوق يخطيء ويهم)[٥] ، ومثل هذا لا يصحح حديثه عند المتأخرين، وبالكاد يحكم عليه بأنه حسن لذاته.

(الحديث الثالث): قال البخاري: (حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لا صـــلاة قبل العيدين" هو صحيح، وأبان بن عبدالله صدوق الحديث)[٦].

وأبان بن عبدالله مختلف فيه [٧]، وفيه قال ابن حجر: (صدوق في حفظه لين)[٨]، وهو راوي الحديث الذي صححه البخاري.

(الحديث الرابع): وسأله الترمذي عن حديث كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده مرفوعاً فـــي التكبير في صلاة العيدين، فقال البخاري: (ليس في الباب شيء أصح من هذا، وبه أقـــول)[٩] ، ثـــم ذكر حديث الطائفي السابق وقال فيه: (هو صحيح أيضاً) مما يدل أن حديث كثير عنده صحيـــح بـــل

---

(١) التقريب (٥٦١١).
(٢) العلل الكبير (ص ٩٣-٩٤).
(٣) تهذيب الكمال (١٥/٢٢٧-٢٢٨).
(٤) تهذيب التهذيب (٥/٢٩٩).
(٥) التقريب (٣٤٣٨).
(٦) العلل الكبير (ص ٩٥).
(٧) تهذيب الكمال (٢/١٥).
(٨) التقريب (١٤٠).
(٩) العلل الكبير (ص ٩٣).

وأصح من حديث الطائفي!

وكثير بن عبدالله ضعيف عند النقاد [١]، وذهب البعض منهم إلى أنه متروك.

(الحديث الخامس): وقال البخاري: (وحديث عبدالله بن عمرو في مس الذكر هو عندي صحيح)[٢]، وهو من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والكلام في هذا السند أشهر من أن يذكر به، والمعمول به عند المتأخرين هو تحسين أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولكننا نرى البخاري هنا يصحح الحديث.

(الحديث السادس): وسأله الترمذي عن حديث يرويه حسين بن الحسن الأشقر فقال البخاري: (أرجو أن يكون محفوظاً، وحسين بن الحسن مقارب الحديث)[٣].

وحسين هذا أكثر النقاد على تضعيفه [٤]، وقال فيه البخاري في تاريخه: (فيه نظر)[٥]، و(عنده مناكير)[٦].

والبخاري لم يقل في تلك الأحاديث إنها حسنة بل صححها، **فنستنبط من ذلك أن الحسن عنده ليس مقصوراً على الراوي المتكلم فيه أو من خف ضبطه لأنه صحح لأولئك، وليس كل مقارب الحديث أو ليس به بأس يُحسن حديثه ولا يصحح عند البخاري.**

والمتأمل فيما سبق يجد أن كثيراً من الأحاديث التي حسنها البخاري أمثل وأقوى من تلك الأحاديث التي صححها، فهل هذه الأحاديث التي صححها، تقارب في قوتها الأحاديث الأخرى التي حسنها وهي مخرجة عنده في صحيحه؟! لا ريب أنها أقوى بدرجات من تلك الأحاديث الآنفة التي صححها، وكذلك كثير من الأحاديث التي حسنها هي أقوى وأجود إسناداً من تلك.

والمتأمل أيضاً يعلم أن الحسن لا يمكن أن يكون أقل مرتبة من الصحيح عند البخاري، لأنه قد حَسَّن أحاديث هي صحيحة عنده بلا شك.

ويعلم مما تقدم أن مفهوم الصحيح عند البخاري أوسع وأشمل مما استقر عليه الاصطلاح

---

(١) تهذيب الكمال (١٣٦/٢٤-١٤٠).

(٢) العلل الكبير (ص ٤٩).

(٣) العلل الكبير (ص ١٨٤).

(٤) تهذيب الكمال (٣٦٨/٦-٣٦٩).

(٥) التاريخ الكبير (٣٨٥/٢).

(٦) التاريخ الصغير (٢٩١/٢).

في تعريف الحديث الصحيح؛ لأنه يُدخل فيه حتى أحاديث المتكلم فيهم التي عُلِم أنها محفوظة .

وقد لاحظتُ أن الحفاظ والنقاد المتقدمين يُوجد في مصطلحاتهم ميل للتوسع في مدلولها، من ذلك مثلاً مصطلح "الإرسال"، يذكرون فيه المنقطع ورواية التابعي عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، وكل حديث غير متصل يطلقون عليه لفظ "مُرسَل"، ومثال ذلك أيضاً مصطلح الحديث الصالح عند أبي داود الذي يقول فيه: (وما سكت عليه فهو صالح، وبعضها أصح من بعض)، وكلمة صالح يدخل فيها الحديث المتواتر والصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته ولغيره، فهي واسعة، ومن الواضح أن التقييد في التعريفات واستخراج الفروقات بين الأنواع المندرجة تحت كل مصطلح، والتمييز الدقيق بين ذلك تأخر ظهوره عن عصر الرواد المؤسسين كالبخاري ومن عاصره.

وتلك الأسباب الستة هي التي جعلتني أختار ما سبق من معنى الحسن عند البخاري دون أن أختار الرأي الثاني وقد ناقشته في النصوص ذات الأرقام (١٧، ١٨، ١٩، ٢٣).

وكذلك الرأي الثالث بينتُ أن تحسينات البخاري خرجت مخرج الحكم، فمن المستبعد أن يكون قصده بتحسيناته الغرابة والنكارة ونحو ذلك، ووضحت أن البخاري يعبر عن هذه الأمور بعبارات صريحة مباشرة ينص فيها على الغرابة والتفرد .. الخ وناقشت هذا الرأي في النصوص ذات الأرقام: (٢، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٨).

وقد رأيت من المناسب أن أُناقش هذين الرأيين في أثناء الكلام على النصوص؛ لأن كلام أنصار الرأيين احتجوا لهما بنصوص جزئية من تحسينات البخاري، مما جعل الأنسب مناقشتهما في أثناء شرح نصوص البخاري في التحسين بخلاف عملي في مبحثي ابن المديني وأحمد بن حنبل، فقد ناقشت معنى الحسن عندهما في آخر مبحثيهما؛ لعدم وقوفي على من فسر معنى الحسن عندهما بناءاً على نصوص جزئية لهما، فأجلت بيان معنى الحسن عندهما إلى آخر مبحثيهما.

أما ما ورد من نصوص تحت الفقرة (ب) وهي أحاديث حكم عليها بصيغة "أحسن"، فإن هذه الصيغة نسبية، ويتضح معناها من سياق الكلام الذي وردت فيه، والبخاري استعملها مرة بمعنى أقل الضعيف، ومرة بمعنى الحديث الأرجح أي الأشبه بالصواب.

وأما ما ورد في فقرة(ج) وهي الأحاديث التي نقل الترمذي استحسان البخاري لها ولم نجد تصريحاً له بأن تلك الأحاديث حسنة عنده على سبيل الحكم على الحديث؛ فهذه الاستحسانات نقلها الترمذي بحسب فهمه، ولا نستطيع الجزم قطعاً بأن مراد البخاري من هذا الاستحسان هو كذا ومن ذاك كذا، ولكن حاولت تفسير ذلك فيما مضى على سبيل التقريب لأقوى الاحتمالات التي ظننتُ أنها كذلك.

وأما بالنسبة للقسم الثاني المتعلق بالرواة، فهم لا يختلفون عن الفقرة (أ) من القسم الأول فقد وثق من حسَّن له، وصحح لمن حسن حديثه.

المبحث الخامس

تحسينات الإمام يعقوب بن شيبة

المبحث الخامس: تحسينات الإمام يعقوب بن شيبة:

استعمل الإمام يعقوب بن شيبة – رحمه الله – في حكمه على الأحاديث لفـظ "الحسـن" كما هو ظاهر من القطعة الصغيرة التي وصلت إلينا من "مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطـاب – رضي الله عنه – ".

وقد ذكر الحافظ العراقي [١] أن يعقوب بن شيبة ممن أكثر من اسـتعمال الحسـن فـي مسنده، وممن نبَّه على ذلك الشيخ عبدالفتاح أبوغدة فقد قال: (وممن استعمل كلمة "حسن" أيضـاً مريداً بها الحسن الاصطلاحي ، وأكثر منها جداً كـثرة بالغـة: الحـافظ يعقـوب بـن شـيبة السدوسي...) [٢].

وقد ناقشه فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي في ذلك مبيناً أن يعقوب بن شيبة لم يُـرِد الحسن الاصطلاحي بل استعمل الحسن بمعناه اللغوي، وسأناقش كلامهما – إن شاء الله – فـي آخر المبحث.

وبعد التتبع لتحسينات يعقوب بن شيبة من القطعة الموجودة، وجدتُ أنها على قسمين:

أولاً: تحسيناته للأحاديث. وهي تسعة نصوص.

ثانياً: تحسيناته لسياق رواية أحد الرواة على غيرها. وهي نصان.

وقبل البدء في عرض ذلك أُريد أن ألفت نظر القارئ الكريم إلى وجود تشابه قوي بيـن "الحسن" عند الإمام علي بن المديني و"الحسن" عند الإمام يعقوب بن شيبة، مما سيضطرني إلـى العزو إلى مبحث علي بن المديني الذي تقدم الكلام عليه حتى لا يتكرر الكلام.

ومما يؤكد وجود ذلك ما يلي:

١-اتفاقهما على تحسين عدد من الأحاديث بعينها وسأوضح ذلك فيما بعد.

٢-الظهور الواضح لاهتمام يعقوب بن شيبة بأقوال علي بن المديني وأحكامه، انظـر: (ص٤٠ ، ٤١، ٤٢-٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥١، ٥٤، ٦٧، ٦٨، ٩٤).

وسيتأكد الأمر أكثر في تفصيل الكلام على النصوص الآتية.

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٥٢) وقد اعترض ابن حجر في نكته (٤٢٩/١-٤٣٠) على شيخه العراقي في دعـواه أن ابن شيبة صنف كتابه بعد الترمذي.

(٢) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٤).

أولاً: تحسيناته للأحاديث:

(النص الأول): قال يعقوب: (وحديثه في يوم حُنين أن فلاناً قتل شهيداً وقد ذكر الغلول: حديث حسن الإسناد.

رواه عكرمة بن عمار عن أبي زُميل سماك الحنفي عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي **صلى الله عليه وسلم**) [١] ، (وعكرمة بن عمار يمامي ثقة ثبت)[٢] .

ثم قال: (قال علي بن المديني في هذا الحديث بعينه: لا يحفظ هذا الحديث في الغلول عن عمر عن النبي **صلى الله عليه وسلم** إلا من هذا الوجه ، قال: لم يروه أهل الكوفة ولا أهل البصرة ولا أهل الحجاز. قال أبو يوسف [٣] : وهو كما قال علي) [٤] .

وعكرمة بن عمار في نظر يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت، وأبو زُميل سماك الحنفي وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة الرازي والعجلي وابن حبان وابن عبدالبر، وقال أبو حاتم الرازي والنسائي: لا بأس به [٥] .

وقد حكم ابن المديني على هذا الحديث – كما تقدم – بقوله: (لا نحفظه إلا من هذا الوجه، وهو حديث جيد الإسناد حسن) [٦] .

كما أن علياً حكم على حديث بالسند السابق نفسه بقوله: (والحديث صحيح، ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار، وسماك من أهل اليمامة ومسكنه الكوفة) [٧] .

يُضاف إلى ذلك أن حديث عكرمة السابق الذي حسنه يعقوب وعلي بن المديني صححه الإمام مسلم والإمام الترمذي [٨] ، بل ثبت عن ابن المديني أنه يصحح ذلك السند.

فالذي يظهر لي أن يعقوب بن شيبة أراد من تحسينه لسند الحديث السابق أنه صحيح بدلالة قوله عن عكرمة بن عمار (ثقة ثبت)، ومن المعلوم أن الحسن الاصطلاحي – عند

---

(١) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٥١) وانظر تخريج الحديث في مبحث ابن المديني المتقدم (النص الثالث).

(٢) المصدر السابق .

(٣) أبو يوسف: هو يعقوب بن شيبة وهذه هي كنيته، ومن المضحك المبكي أن محقق الكتاب عَرَّف أبا يوسف في الهامش بأنه يعقوب بن شعبان الفسوي المتوفى سنة ٢٧٧هـ أي بعد وفاة يعقوب بن شيبة بخمسة عشر سنة !!.

(٤) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٥١) وانظر تخريج الحديث في مبحث ابن المديني المتقدم (النص الثالث).

(٥) انظر تهذيب الكمال (١٢/١٢٧–١٢٨) وتهذيب التهذيب (٤/٢٣٥).

(٦) مسند الفاروق لابن كثير (٢/٤٦٦).

(٧) المصدر السابق (٢/٥٨٤).

(٨) انظر ما تقدم في مبحث ابن المديني "النص الثالث".

المتأخرين – لا يُقال في راوايه "ثقة ثبت"، لأن هذه منزلة راوي الحديث الصحيح وليس الحسن الذي هو دونه في القوة، ويؤكد ذلك أن هذا السند صححه علي بن المديني والإمام مسلم والترمذي وهم من معاصري يعقوب بن شيبة.

ولذا فأتفق مع فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي في رده على الشيخ أبوغده في دعواه أن يعقوب بن شيبة استعمل "الحسن" وهو يريد الحسن الاصطلاحي كما هو تعريفه عند المتأخرين، فقد قال: (فالحديث صحيح كما ترى، ويعقوب بن شيبة يراه صحيحاً، وقد وثق عكرمة بن عمار ، ونقل عن الإمام يحيى بن معين أن عكرمة ثقة ثبت، ومع هذا قال: "حديث حسن الإسناد"، فهذا إطلاق لغوي لا اصطلاحي) [١] .

إلا أنني أرى أن الأولى أن يقال: إن يعقوب بن شيبة يستعمل الحسن بمعنى الصحيح، وأن هذا اصطلاحه واصطلاح عدد من أئمة النقاد في ذلك العصر، والقول بإنه إطلاق لغوي تعبير غير دقيق، لأنه حتى الصحيح والضعيف والجيد والقوي والواهي والمكذوب ونحو ذلك من استعمالات المحدثين هي إطلاقات لغوية لم تأتِ في استعمالهم بخلاف وضعها في اللغة ، والأدق – في نظري – أن يُقال : الحسن في اصطلاح عدد من كبار أئمة النقد في ذلك العصر يُستعمل في الحديث الصحيح وغيره، وأما المتأخرون أعطوا الحسن تعريفاً اصطلاحياً مميزاً عن الحديث الصحيح، وهذا يُشبه مصطلح "المرسل"، فقد استعمله المتقدمون في كل حديث غير متصل، وعلى هذا كان اصطلاحهم كما يظهر جلياً من استعمالاتهم ومنها كتاب "المراسيل" لابن أبي حاتم ، أما المتأخرون فحددوا "المرسل" بأنه رواية التابعي عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** وميزوه عن المرسل الخفي والمنقطع والمفصل... الخ. فجعلوه مصطلحاً محدداً في نوع واحد من أنواع عدم الاتصال.

(النص الثاني): قال الإمام يعقوب: (وحديثه في حاطب بن أبي بلتعة حين كتب إلى أهل مكة : حديث حسن الإسناد.

رواه أيضاً عكرمة بن عمار عن سماك أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه. قال علي بن المديني في هذا الحديث بعينه: لا نعلمه روي عن عمر عن النبي **صلى الله عليه وسلم** إلا من هذا الوجه. قال: ولم يروه أهل الحجاز ولا أهل البصرة ولا أهل الكوفة. وهو كما قال علي.

وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هذا الحديث من وجوه صحاح تأتي في

(١) تقسيم الحديث (ص٨٨).

مسند علي إن شاء الله) [١] .

ثم أخرج الحديث عن عمر رضي الله عنه: (كتب حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين بكتاب فجيء به إلى النبي **صلى الله عليه وسلم** فقال النبي **صلى الله عليه وسلم**: "يا حاطب ما دعاك إلى ما صنعت"؟ ... الحديث) [٢] .

والسند مضى الكلام عليه في الحديث السابق، وقد ذكر يعقوب بن شيبة هناك أن عكرمة ابن عمار : (ثقة ثبت)، وهذا هو المهم عندنا هنا لنربط بين تحسينه للسند بنظرته هو بالذات في رجال السند، أقول ذلك لأن عكرمة بن عمار قد تكلم فيه عدد من أهل العلم وخاصة في روايته عن يحيى بن أبي كثير [٣] ، وليس هذا الحديث منها، والظاهر أن يعقوب بن شيبة يراه ثقةً ثبتاً مطلقاً، ولا يعنينا الآن ما هو الراجح في شأن عكرمة بن عمار بقدر ما يعنينا نظرة يعقوب إليه؛ لأننا نسعى لمعرفة تحسيناته من خلال موازينه النقدية لنتوصل إلى مراده من "الحسن".

وهذا الحديث قال فيه أبو عبدالله الحاكم : (هذا حديث صحيح على شرط مسلم) [٤] ، وهذا صحيح فإن مسلماً [٥] قد صحح ثلاثة أحاديث من رواية عكرمة عن أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر – رضي الله عنه – ، فيكون هذا الحديث على شرطه، وقد ذكرت في الحديث السابق أن علي بن المديني ومسلماً والترمذي قد صححوا هذا السند ولكن بمتن آخر، وقد أخرج الضياء في المختارة هذا الحديث وقال: (وقد ذكر أبو عبدالله محمد بن أبي نصر الحميدي أن البرقاني قال: إن مسلماً أخرج هذا الحديث ، قال: ولم يذكره أبو مسعود الدمشقي ولا خلف الواسطي في "الأطراف" قلتُ: ولا رأيناه في "صحيح مسلم") [٦] ، وقال ابن كثير : (إسناده جيد اختاره الضياء في كتابه) [٧] .

والذي أراه راجحاً أن يعقوب بن شيبة قد أراد بتحسينه لهذا الحديث بأنه صحيح عنده، ولو أراد أنه غريب كما قد يفهم من كلامه الآنف لعبَّر عن ذلك بلفظ صريح كأن يقول "غريب"، ولكن قد يقال: لماذا لم يقل: "حديث صحيح الإسناد" بدل "حسن" ؟ ولماذا لم يعبر عن مراده

---

(١) مسند عمر (ص٥٤).

(٢) المصدر السابق (ص٥٥)، وهذا الحديث أخرجه البزار في مسنده (٣٠٨/١)، والحاكم في مستدركه (٧٧/٤) والطحاوي في مشكل الآثار (٢٦٨/١١).

(٣) انظر تهذيب الكمال (٢٥٨/٢٠-٢٦٣).

(٤) المستدرك (٧٧/٤).

(٥) انظر تحفة الأشراف (٤٣/٨-٤٤).

(٦) المختارة للضياء المقدسي (٢٨٧/١-٢٨٨).

(٧) مسند الفاروق (٤٧١/٢).

بوضوح ومباشرة؟ والذي أراه في الجواب عن هذا الاستشكال: أن الحسن من مرادفات الصحيح كالجيد والقوي والثابت ونحوها من العبارات التي تطلق على الأحاديث الصحيحة، ولعله اختار التعبير بالحسن بدل الصحيح لأن بعض الأسانيد قد يخالفه غيره في صحتها، لذا احتاج إلى اصطلاح يشمل الأحاديث المقبولة والقوية بدون تمييز دقيق بين القوي والأقوى، فكان اصطلاح "الحسن" مما يؤدي هذا الغرض، ولا شك أن كلمة "صحيح" أقوى في الدلالة وأكثر صراحة في المعنى، وهي داخلة في معنى "الحسن" عند المتقدمين كما نص على ذلك غير واحد، وسيأتي تفصيل ذلك - إن شاء الله - في الفصل الخامس، وقد تقدم بعض من ذلك في آخر مبحث علي ابن المديني، وإنما يقع الإشكال عندنا من جراء ما حدث لاصطلاح "الحسن" من تحديد لمعناه على يد ابن الصلاح ومن جاء بعده من علماء المصطلح، فأصبحنا نراه مغايراً لحد الحديث الصحيح، في حين أن المتقدمين لم تكن هذه الحدود الدقيقة بين المصطلحات قد استقرت عندهم، ويؤكد ذلك أن يعقوب بن شيبة قد قال في حديثٍ سيأتي ذكره لاحقاً: (حديث حسن الإسناد وهو صحيح) [1] ، وقال: (حديث حسن الإسناد ثبت) [2] وفي هذين النصين دلالة على أن الحديث الصحيح الثابت يسمى حسناً عنده.

وقد ذهب فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي مذهباً لا أوافقه عليه في تفسير معنى الحسن الوارد في الحديث موضع البحث، فقد قال: (ثم أقول: فإن كان يعقوب يريد بهذا الكلام أن يعل حديث عمر بحديث علي فإطلاقه للحسن على حديث عمر من إطلاق الحسن على الضعيف المعلل، وإن كان يريد أن يقويه ويشده بحديث علي فهو من إطلاق الحسن على الصحيح، والراجح الأول في نظري، وهو إطلاق لغوي على الحديث الغريب الفرد الذي شذ به راويه، وفي كلا الحالين فهو إطلاق لغوي لا اصطلاحي كما يزعم أبو غدة) [3] .

وهذا الكلام فيه نظر أوجزه فيما يلي:

١- لا يمكن أن يكون يعقوب بن شيبة أراد إعلال حديث عمر بحديث علي؛ لأن إسناد حديث علي ومخرجه مختلفان اختلافاً تاماً عن حديث عمر، والإعلال يتوجه لو أن أحداً أوثق من عكرمة خالفه فروى الحديث عن سماك الحنفي مثلاً عن آخر عن علي رضي الله عنه، أو لو رواه آخر عن ابن عباس عن علي فخالف سماكاً فيه، أما والإسنادان مختلفان فدعوى الإعلال لا وجه لها مطلقاً، فهذا حديث وذاك حديث.

٢- القول بأن تحسين يعقوب لهذا الحديث هو من قبيل الإطلاق اللغوي على الحديث

---

(١) مسند عمر (ص٦٦).

(٢) مسند عمر (ص١٠٢).

(٣) تقسيم الحديث (ص٨٨ - ٨٩).

الغريب الفرد الذي شذ به راويه؛ يحتاج إلى إثبات صريح صحيح بأن يعقوب بن شيبة يرى تفرد الثقة غير المخالف يعد شذوذاً كما هو مذهب بعض المحدثين، ويبعد – في نظري – أن يكون هذا هو موقف يعقوب خاصة في هذا الحديث المروي بسند على شرط مسلم في الصحة.

٣- قول يعقوب: (وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هذا الحديث من وجوه صحاح تأتي في مسند علي إن شاء الله) [١] ، وليس فيها أدنى إشارة إلى إرادة التعليل أو التضعيف لرواية عكرمة بن عمار، ولو أراد ذلك لكان من الواجب أن يوضحه بعبارة صريحة أو قرينة ظاهرة، ولم نجد ذلك في كلامه بل يدفع ذلك أنه نص بصريح عبارته على أن سند عكرمة حسن، وهو عنده ثقة ثبت كما نص على ذلك فيما تقدم، وبهذا يكون من المستبعد أنه أراد تعليل حديث عكرمة بما روي عن علي – رضي الله عنه – ، وإنما ذكر حديث علي لأنه أشهر وأصح حيث هو مخرج في الصحيحين [٢] ، ولكن لأنه يصنف مسنداً وليس كتاباً على الأبواب كان لابد عليه أن يذكر طرق وأحاديث كل صحابي على الاستقصاء.

٤-بعد البحث لم أجد أحداً ممن صنف في العلل ذكر حديث عكرمة السابق، بل وجدنا تقوية غير واحد من أهل العلم له.

(النص الثالث): قال يعقوب بن شيبة: (وحديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل مكة يوم الحديبية : حديث حسن الإسناد، وهو أيضاً مما تفرد بروايته عكرمة بن عمار، ومل قل أيضاً من رواه عن عكرمة) [٣] .

ثم ذكر الحديث عن عمر رضي الله عنه : (لقد صالح نبي الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة يوم الحديبية على صُلح وأعطاهم شيئاً، لو أن نبي الله صلى الله عليه وسلم أمَّر عليٌّ [٤] أميراً فصنع الذي صنع نبي الله صلى الله عليه وسلم ما سمعت له ولا أطعت، وكان الذي جعل لهم أن من لحق بالكفار من المسلمين لم يردوه، ومن لحق بالمسلمين من الكفار ردوه)[٥].

---

(١) مسند عمر (ص٥٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٠٠٧)، ومسلم في صحيحه (٢٤٩٤).

(٣) مسند عمر لابن شيبة (ص٥٥).

(٤) كتبها المحقق "علياً" والصواب ما ذكرته؛ لأنه وضح في الهامش أنها في الأصلي "علي" فغيرها ظناً منه أن المقصود علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهذا خطأ لا معنى له والصواب "عليٌّ" والله أعلم.

(٥) مسند عمر لابن شيبة (ص٥٥).

وأصل هذا الحديث في صحيح البخاري [١] ، ولكن من طريق عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم: "أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** لما صالح المشركين عام الحديبية على وضع الحرب بينهم، وأنه من جاءك منا مسلماً رَدَدْته علينا ، ومن جاء من عندكم لا نرده عليكم، وأن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** أجابهم إلى ذلك كله، فقال له عمر: يا رسول الله ألستَ نبي الله حقاً؟ قال: "بلى" . قال: ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال: قال: "بلى" ، قال عمر : قلت: فلِمَ نعطي الدنية في ديننا إذاً؟ ... الحديث" بمعناه وهو طويل جداً.

والراجح عندي في شأن حديث عكرمة بن عمار الآنف أن يعقوب بن شيبة أراد بتحسينه له بمعنى الصحة والقوة، وقد ذكرت في النصين السابقين ما يدل على ذلك، فما قلته هناك ينطبق على هذا الحديث سواء بسواء.

(النص الرابع): قال يعقوب: (وحديثه في قصة الأسرى يوم بدر ومشاورة النبي **صلى الله عليه وسلم** بعض أصحابه فيهم: هو حديث حسن الإسناد، ولا نحفظه عن عمر إلا من هذا الطريق، رواه عكرمة بن عمار عن أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر...) [٢].

ثم ساق الحديث عن عمر رضي الله عنه : (لما كان يوم بدر ونظر رسول الله **صلى الله عليه وسلم** إلى المشركين وعُدتهم... فلما أسر الأسرى لم يكن نزل في شأنهم شيء فشاور أبا بكر وعمر وعلياً ... - وأشار عمر على رسول الله فقال: - هؤلاء قادة الكفر وأئمته فأرى أن تمكني من فلان - قريباً له - فأضرب عنقه ... الحديث) [٣] .

وهذا الحديث صححه الإمام علي بن المديني فقد قال: (والحديث صحيح، ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار، وسماك من أهل اليمامة ومسكنه الكوفة) [٤] ، وصححه أيضاً الإمام مسلم [٥] والترمذي بقوله: (حسن صحيح غريب) [٦] .

فالراجح أن يعقوب بن شيبة عنى بتحسينه للحديث أنه صحيح عنده لما تقدم ذكره في النصين الأول والثاني، ويضاف إلى ذلك تصحيح هؤلاء الأئمة لهذا الحديث بعينه ومنهم شيخ يعقوب واثنان من معاصريه.

---

(١) صحيح البخاري (٢٧٣٢).

(٢) مسند عمر (ص٥٦).

(٣) المصدر السابق (ص٥٨ - ٥٩).

(٤) مسند الفاروق لابن كثير (٢/٥٨٤).

(٥) صحيح مسلم (١٧٦٣).

(٦) جامع الترمذي (٣٠٨١).

(النص الخامس): وقال: (وحديثه في اعتزال النبي **صلى الله عليه وسلم** نساءه: هو حديث حسن الإسناد) [١] ، ثم ذكره بالإسناد السابق مختصراً متنه، وفيه يقول عمر رضي الله عنه: (لما اعتزل النبي **صلى الله عليه وسلم** نساءه ... الحديث).

وهذا الحديث صححه الإمام مسلم بإخراجه له في صحيحه [٢] عن عكرمة بن عمار به، وهو مروي من عدة وجوه عن ابن عباس [٣] .

والراجح عندي في شأنه ما رجحته في الأحاديث السابقة، وقد قال الشيخ ربيع بن هادي: (وهذا يؤكد أن يعقوب لم يستخدم لفظ "الحسن" في معناه الاصطلاحي، ولعله لم يخطر على باله، ولا كان يعرفه) [٤] يريد بذلك أنه استعمل الحسن في الحديث الصحيح.

(النص السادس): قال يعقوب بن شيبة: (وحديثه عن النبي **صلى الله عليه وسلم**: أتاني آتٍ من ربي عز وجل فأمرني أن أُصلي في الوادي المبارك: حديث حسن الإسناد وهو صحيح.

رواه علي بن المبارك والأوزاعي جميعاً عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر عن النبي **صلى الله عليه وسلم** .

وعلي والأوزاعي ثقتان، والأوزاعي أثبتهما، وفي روايته عن الزهري خاصة شيء، ورواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير خاصة فيها وهي [٥] ، وقد سمع من يحيى وكان يحدث عنه بما سمع منه، ويحدث عنه بما كتب به إليه ، ويحدث عنه من كتاب كان يحيى تركه عنده، وهذا الحديث خاصة يروى أنه ما سمعه علي بن المبارك من يحيى) [٦] .

ثم ساق الحديث ولفظه : "آتاني الليلة آتٍ من ربي عز وجل فقال: صلِّ في هذا الوادي المبارك وقال: عمرة في حجة" [٧] .

ولا حاجة بنا إلى الإطالة في بيان مراد يعقوب من تحسينه لهذا الحديث فقد أبان عن ذلك بصريح كلامه بقوله: (وهو صحيح).

---

(١) مسند عمر (ص٦٥).

(٢) صحيح مسلم (١٤٧٩).

(٣) انظر صحيح البخاري [٨٩] وصحيح مسلم (١١٠٨/٢ - ١١١٣)، وجامع الترمذي (٣٣١٨).

(٤) تقسيم الحديث (ص٩٠).

(٥) وهي يعني واهية أي ضعيفة .

(٦) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٦٦).

(٧) المصدر السابق (ص٨١).

وفي هذا النص دلالة على أن الحديث الصحيح يوصف بالحسن أيضاً عند يعقوب بن شيبة ، وهذا الحديث صححه ابن المديني [١] والبخاري [٢] .

(النص السابع): وقال أيضاً: (وحديثه عن النبي **صلى الله عليه وسلم** في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح : حديث حسن الإسناد ثبت.

رواه قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي **صلى الله عليه وسلم**، ورواية قتادة عن أبي العالية مُرسلة كلها إلا أربعة أحاديث سمعها من أبي العالية. هذا الحديث أحد الأربعة) [٣] .

وهذا أوضح بجلاء أن مراده الصحة، ولهذا قال الشيخ ربيع بن هادي: (لا شك أن كل ذي عقل وفهم وذوق لا يجرؤ أن يقول: إن مراد يعقوب هنا بالحسن الحسن الاصطلاحي) [٤].

وقد صحح الحديث الإمام ابن المديني وقال: (هذا حديث صحيح ثبت، وقد حدثنا يحيى ابن سعيد عن شعبة قال : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا أربعة أحاديث هذا منها، ولولا ما قال شعبة كان هذا الحديث مضطرباً، وهو إسناد بصري، وقد روي في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح أحاديث، ولا نحفظه عن عمر إلا من هذا الوجه) [٥] .

وقد صححه أيضاً البخاري [٦] ومسلم [٧] وغيرهم.

(النص الثامن): وقال: (حديثه أن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: إني ممسك بحُجَزِكم عن النار: هو حديث حسن الإسناد غير أن في إسناده رجلاً مجهولاً.

رواه يعقوب القمي عن حفص بن حميد عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي **صلى الله عليه وسلم**، وحفص بن حميد هذا لا نعلم أحداً روى عنه إلا يعقوب القمي، ولا نحفظ هذا الحديث عن عمر رضي الله عنه إلا من هذا الوجه) [٨] .

---

(١) مسند الفاروق (١/٣٠١).
(٢) صحيح البخاري (١٥٣٤).
(٣) مسند عمر (ص١٠٢).
(٤) تقسيم الحديث (ص١٠٣).
(٥) مسند الفاروق (١/١٩٣ - ١٩٤).
(٦) صحيح البخاري (٥٨١).
(٧) صحيح مسلم (٨٢٦).
(٨) مسند عمر (ص٨٢-٨٣).

هذا النص مطابق لما ورد في مبحث ابن المديني في النص الخامس، فلينظر الكلام على رجال السند وتخريج الحديث هناك، كما أن موقفي تجاه هذا النص مطابق لما قلته هناك، فقد رجحت أن هذا التحسين مقيد بشرط أي كأنه يقول: هذا الإسناد حسن لولا أن حفص بن حميد مجهول، فهو ليس حكماً على الإسناد بأنه حسن مطلقاً، بل ذلك مقيد بزوال المانع، فأسلوب الكلام يُفهم منه أن مراد القائل – وهو هنا يعقوب بن شيبة – تضعيف الحديث ، وللأهمية يرجع إلى النص الخامس في مبحث ابن المديني الذي تقدم الكلام عليه.

(النص التاسع): وبعد أن ذكر الكلام في النص الآنف أتبعه بقوله: (.. وقد رواه أهل المدينة عن أبي هريرة أو بعضه، قد أخرجنا ما حضرنا بأسانيد حسان متفرقة عن أبي هريرة وابن عباس وأم سلمة وأسماء بنت أبي بكر عن النبي **صلى الله عليه وسلم**)[1] .

وفي هذا النص وصف أربعة أحاديث بأنها حِسان ثم ساق أسانيدها ومتونها فسنذكر طرفاً منها كما ذكرها – رحمه الله – وهي:

١- حديث أبي هريرة، أخرجه من طريق العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه [2] ، ثم أخرجه من طريق أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً: "لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء " [3] .

وقد أخرج الشيخان [4] في صحيحيهما الطريق الثانية ، وأما الطريق الأولى فهي على شرط مسلم.

فدل ذلك على أن الحديث صحيح عن أبي هريرة بل هو في أعلى درجات الصحة، وبهذا نعلم أن مراد يعقوب بن شيبة من قوله: (أسانيد حسان) أي صحيحة؛ لأننا وجدنا الحديث ثابتاً محفوظاً عن أبي هريرة رضي الله عنه من دون أدنى شك.

٢- حديث ابن عباس ، ساقه من طريق شعبة عن المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً: "ألا وإنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: يا رب أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك...".

وهذا الحديث أيضاً اتفق الشيخان [5] على إخراجه، فهو في أعلى درجات الصحة.

---

(١) (ص٨٥).

(٢) المصدر السابق (ص٨٦-٨٧).

(٣) المصدر السابق (٨٧-٨٨).

(٤) انظر صحيح البخاري (٣٠٧٣)، وصحيح مسلم (١٨٣١).

(٥) انظر صحيح البخاري (٤٦٢٥)، وصحيح مسلم (٢٨٦٠).

٣-حديث أم سلمة، ساقه من طريقين أحدهما عن عبدالله بن رافع عن أم سلمة مرفوعاً بنحو ما تقدم، وقد أخرجه مسلم [١] في صحيحه من طريق ابن رافع به.

٤-حديث أسماء ، ساقه من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر مرفوعاً بنحو ما تقدم.

والحديث متفق عليه فقد أخرجه الشيخان [٢] عن نافع به.

فهذه الأحاديث التي وصفها بأنها حِسان وجدناها من أصح الأحاديث وأثبتها، وبهذا ازداد تأكدنا أن يعقوب بن شيبة يطلق الحسن ويريد به الحديث الصحيح الثابت، وقد قال الشيخ ربيع بن هادي : (ولا يسع ذوي العقول إلا أن يقولوا: لعل يعقوب لم يخطر بباله ما ينسبه إليه أبو غدة من إطلاق الحسن قاصداً به المعنى الاصطلاحي في أي مكان أطلقه) [٣] .

---

(١) انظر صحيح مسلم (٢٢٩٥).

(٢) انظر صحيح البخاري (٦٥٩٣)، وصحيح مسلم (٢٢٩٣).

(٣) تقسيم الحديث (ص٩٦).

ثانياً: تحسيناته لسياق رواية أحد الرواة على غيرها.

(النص العاشر): قال الإمام يعقوب بن شيبة خلال كلامه عن النص الرابع: (وأما حديث عمر بن يونس اليمامي فجوّده وحَسَّنه وفصَّله، فجعل بعضه عن ابن عباس عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضه عن ابن عباس خاصة عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر في الحديث كلاماً لم يذكره غيره) [١] .

فقوله حَسَّنه يريد بهذه الكلمة الإشارة إلى تميز رواية عمر بن يونس اليمامي عن الروايات الأخرى التي روت ذلك الحديث عن عكرمة بن عمار عن أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر لما فيها من تفصيل، فجعل بعض الحديث عن ابن عباس عن عمر مرفوعاً وبعضه عن ابن عباس مرفوعاً، فدل هذا على حفظه وجودة روايته، إذ بينت ما أُجمل في غيرها ، لهذا قال فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي: (وإنما هذا وصف لما امتازت به سياقة عمر بن يونس على غيره، لا كما يفهم أبو غدة من هذا الإطلاق أن يعقوب يريد به المعنى الاصطلاحي كما فهم من كلام مماثل هذا الفهم البعيد) [٢] .

(النص الحادي عشر): قال: (وحديثه في العاني حديث صالح الإسناد أيضاً... رواه عبدالله بن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن عمر رضي الله عنه، ولم يرو هذا الحديث إلا من هذا الوجه، ولا يحفظ عن كليب أبي عاصم أنه سمع من عمر رضي الله عنه شيئاً إلا هذا الحديث إن كان ثبت، وإنما روايته المعروفة التي يرويها عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه.

ورواه عن ابن إدريس غير واحد: علي بن المديني وغيره فقالوا جميعاً: عن عاصم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه، ورواه شيخ من أهل الكوفة معروف بالسماع يُقال له حسين بن عبدالأول عن ابن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن خاله الفلتان بن عاصم عن عمر رضي الله عنه، فخالف من رواه عن ابن إدريس وأدخل هو فيما بين كليب أبي عاصم وبين عمر الفلتان بن عاصم خاله، فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوَّده وحَسَّنه) [٣] .

وحسين بن عبدالأول كذبه ابن معين وامتنع أبو زرعة عن التحديث عنه، وقال أبو

---

(١) مسند عمر (ص٥٧).

(٢) تقسيم الحديث (ص ٩٠).

(٣) مسند عمر (ص١٠٠-١٠١).

حاتم: تكلم فيه الناس ، وذكره ابن حبان في ثقاته [١] ، وهو الذي جاء بالزيادة التي في السند التي قال عنها يعقوب : (إن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوّده وحسنه)، يعني حسنه بذكره للفلتان بن عاصم في السند بين كليب وعمر بن الخطاب، وقد أشار يعقوب من قبل أن كليباً لا يُعرف له سماع من عمر، فتكون الزيادة التي جاء بها حسين بن عبدالأول مقوية لاتصال الحديث، وبهذا تكون روايته فيها زيادة رجل في السند في موضع يُظن أنه منقطع حَسَّنت الحديث أي قوته بعد أن كان محل ضعف، ولكن يعقوب بن شيبة اشترط ضبط ذلك الراوي لأن المخالفين له أكثر وأحفظ وأتقن.

وقد ذهب الشيخ عبدالفتاح أبوغدة مذهباً غريباً في فهم هذا النص فقد اختصر عبارة يعقوب بن شيبة وجعلها هكذا: (حديث صالح الإسناد، فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوّده وحسَّنه)، ثم علق على ذلك فقال: (يعني أنه يرتفع حينئذ من صالح إلى جيد وحسن، وقد حدَّد في هذه الجمل مُراده من قوله: (حسن الإسناد) تحديداً واضحاً، وهو فوق الصالح ودون الصحيح) [٢] .

وكل مُنصفٍ إذا قرأ النص السابق يتضح له إلى أي مدى أغرب الشيخ أبوغدة في فهمه لكلام يعقوب بن شيبة، وقد بينت قبل قليل معنى كلام ابن شيبة بعد أن نقلت كلامه بتمامه لوضوحه وظهور معناه لكل من قرأه.

والشيخ أبوغدة يرى أن الحسن عند يعقوب بن شيبة هو فوق الصالح ودون الصحيح، وهذا كلام نصفه حق، فلا شك أن الحسن عند ابن شيبة فوق الحديث الصالح لأنه حدَّده بقوله: (حديث إسناده وسط ليس بالثبت ولا الساقط هو صالح) [٣] ، وقال: (حديث صالح الإسناد وسط) [٤] ، وقال: (وحديثه في المعاني صالح الإسناد أيضاً) [٥] ، ولكنه أثناء كلامه وضح أنه يشك في ثبوت الحديث فقد قال: (ولا يحفظ عن كليب أبي عاصم أنه سمع من عمر رضي الله عنه شيئاً إلا هذا الحديث إن كان ثبت، وإنما روايته المعروفة التي يرويها عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه) [٦] .

فالحديث دون الحسن بلا ريب، ولكن النصف الآخر من كلام أبوغدة هو الذي لا أوافقه

---

(١) لسان الميزان (٢/٢٩٤).

(٢) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٥).

(٣) مسند عمر (ص٩٣).

(٤) المصدر السابق (ص٩٨).

(٥) المصدر السابق (ص١٠٠).

(٦) المصدر السابق (ص١٠٠).

عليه، فالحسن عند ابن شيبة – كما ظهر لي – ليس دون الصحيح، وإنما الصحيح داخل في الحسن، ولم نجد في كلام ابن شيبة أي دلالة صريحة على التفريق بين الصحيح والحسن بل على العكس وجدنا شواهد عديدة تدل على أن الحسن يشمل الصحيح ومن ذلك:

١- أطلق لفظ الصحة والثبوت على الأسانيد الحسنة، كما تقدم في النصين السادس والسابع.

٢- أكثرية الأحاديث التي حسنها وجدناها في الصحيحين أو أحدهما أو على شرط أحدهما، ووجدنا علي بن المديني يصحح بعضها كما ظهر بالتفصيل في النصوص المتقدمة.

٣-نقل د. ربيع قول يعقوب: (بقية بن الوليد هو ثقة حسن الحديث إذا حدَّث عن المعروفين...) [1] . وهذا مما يؤكد أن يعقوب لا يجعل حسن الحديث دون الثقة بل قرينه ومرادفه.

ووجدته أيضاً يقول: (حماد بن سلمة ثقة، في حديثه اضطراب شديد إلا عن شيوخ، فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم مُقدَّم على غيره فيهم، منهم: ثابت البناني، وعمار بن أبي عمار وغيرهم) [2] .

وهذا النص ظاهر في تحديد معنى الحسن وأنه مرادف للإتقان وكمال الضبط.

وكذلك قال يعقوب أيضاً في يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: (وكان ثقة حسن الحديث) [3]. فجعل الحسن مقارناً للثقة ، والله أعلم.

---

(١) تقسيم الحديث (ص١٠٣)، والنص موجود في تهذيب الكمال (١٩٧/٤).

(٢) شرح العلل لابن رجب (٦٢١/٢).

(٣) تهذيب الكمال (٣١١/٣١).

المبحث السادس

تحسينات الإمام أبي زرعة الرازي

المبحث السادس: تحسينات الإمام أبي زرعة الرازي:

يعد الإمام أبو زرعة الرازي أحد شيوخ الترمذي الذي عُثر في ألفاظهم النقدية التعبير بلفظ "الحسن" في حكمه على الأحاديث وفي أقواله في جرح الرواة وتعديلهم.

ولم يذكر الشيخ أبوغدة غير قول واحد لأبي زرعة فيه إطلاق "حسن الحديث" على عبدالله بن صالح كاتب الليث، وزاد فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي نصاً آخر فيه تحسين أبي زرعة لحديث أم حبيبة رضي الله عنها، كما أنه ناقش أبو غدة في تفسيره لمعنى الحسن عند أبي زرعة .

وقد وقفت على خمسة نصوص أخرى زيادة على النص الوحيد الذي ذكره د. ربيع استعمل فيها أبو زرعة الحسن في كلامه على الأحاديث، كما وقفت على سبعة نصوص أخرى زيادة على النص الوحيد الذي ذكره أبو غدة، وقد استعمل أبو زرعة فيها الحسن في كلامه على رواة الحديث.

وقد استخرجت هذه النصوص من:

١-العلل لابن أبي حاتم الرازي.

٢-الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي.

٣-الضعفاء والأجوبة على أسئلة البرذعي.

٤- ووقفت على نصٍ وحيد في العلل الكبير للترمذي أثناء استخراجي لتحسينات البخاري وهو الذي ذكره د. ربيع وعلى نصٍ آخر في سنن البيهقي الكبرى، ولم أجد شيئاً من التحسينات في المراسيل لابن أبي حاتم .

وبصورة عامة وجدت أبا زرعة مقل في تحسيناته، مما يؤكد على عدم استخدامه لهذا الاصطلاح بتوسع ربما لعدم وضوح واشتهار معنى الحسن في أوساط طلبة الحديث الذين كانوا يأخذون عنه أو ربما لأنه رأى أن بعض المصطلحات تبين مراده بصورة أكثر وضوحاً منه.

والذي دعاني لإثبات هذه الملاحظة لأن كمية المعلومات النقدية التي وصلتنا عن أبي زرعة كثيرة مما يجعل التساؤل عن قلة ورود "الحسن" في كلامه وجيهاً!! لا سيما بالمقارنة مع أبي حاتم الرازي. الذي كان قرينه ورفيقه، وهما في بلدٍ واحد وعصرٍ واحد وبيئة علمية واحدة.

وسأتكلم على نصوص أبي زرعة في مجموعتين:

أولاً: تحسيناته للأحاديث.

ثانياً: تحسيناته المتعلقة بالرواة.

ولقلة هذه النصوص فلم أُفرّع منها عناوين أخرى، وسأُبين معاني الحسن فيها من حيث الإجمال في خاتمة الكلام على هذا المبحث.

أولاً: تحسيناته للأحاديث:

(النص الأول): قال الترمذي: (وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه، ورأيته كأنه يعده محفوظاً) (١) .

وهو ما روته عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم: "من مس فرجه فليتوضأ"** وقد تقدم تخريج هذا الحديث والكلام عليه مطولاً في مبحث الإمام أحمد بن حنبل فليراجع "النص الأول" منه.

وسنشير هنا إلى ما له علاقة بأبي زرعة فقد نقل الترمذي في جامعه فقال: (وقال أبو زرعة : حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح) (٢) .

ولكن ابن أبي حاتم نقل ما يدل على تضعيف أبي زرعة لهذا الحديث فقد قال: (سئل أبو زرعة عن حديث أم حبيبة في مس الفرج ؟ فقال: مكحول لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان شيئاً) (٣) .

فالظاهر أن اجتهاد أبي زرعة في الحكم على هذا الحديث قد تغير.

ولكن الترمذي هو الذي نقل استحسان أبي زرعة، وهو في الوقت نفسه نقل عنه تصحيحه للحديث مما يدل على أن الترمذي لم يسمع من أبي زرعة ما يدل على ضعف الحديث، فالظاهر مما نقله الترمذي في علله الكبير وفي جامعه أن أبا زرعة يرى الحديث قوياً محتجاً به.

ولا ندري على وجه الدقة هل حسَّن أبو زرعة الحديث بلفظ صريح أم أن الترمذي فهم ذلك من كلامه دون أن يصرح بتحسينه؟ ومما يرجح أنه عَبَّر عن كلامه أنه قال: استحسنه ولم ينقل صريح عبارته ثم قال: رأيته كأنه يعده محفوظاً ، ثم جاء في جامعه ونقل عن أبي زرعة قوله أن الحديث صحيح، فكل ذلك يدل على تصرف الترمذي في عبارة أبي زرعة.

وعلى أية حال فعلى فرض تحسين أبي زرعة للحديث فإن ذلك يدل على أنه استعمل الحسن بغرض الاحتجاج أي أن الاحتجاج بذلك الحديث حسن، ويبعد أن يكون عنى بتحسينه للحديث الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين لأن الذي نقل استحسانه للحديث هو الذي نقل قوله الصريح بصحته وأعني الإمام الترمذي ، وأما ما نقله ابن أبي حاتم عنه من انقطاع في سند

---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص٤٩).

(٢) جامع الترمذي (١/١٣٠).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٦٦).

الحديث فلا دخل له في تحسين الحديث لأن ذلك قول آخر واجتهاد مختلف في الحكم على الحديث وذلك يقتضي تضعيف الحديث لا تحسينه حتى بمعنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين ويؤكد هذا أن ابن أبي حاتم قال في مقدمة المراسيل: (سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة) [١] والمراسيل في اصطلاحهما كل ما ليس بمتصل كما هو ظاهر بجلاء من نصوصهما في كتاب"المراسيل" .

ولا يوجد أي دلالة في النصوص السابقة أن أبا زرعة أراد الحسن بمعنى الحسن لغيره فلهذا يكون هذا التفسير بعيد أيضاً ويتعين ما ذكرته آنفاً من أن الحسن هنا جاء بمعنى الصحة كما ظهر من نقل الترمذي ، وعلى فرض ذلك فإن المتن أقوى من الضعيف المعتضد بمثله.

(النص الثاني): قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبا زرعة وذكر حديث المقدام بن معدي يكرب عن النبي **صلى الله عليه وسلم: "الخال وارث من لا وارث له"** قال: هو حديث حسن، قال له الفضل الصائغ: أبو عامر الهوزني من هو؟ قال: معروف روى عنه راشد بن سعد لا بأس به) [٢] .

وفي موضع آخر قال: (والصحيح ما رواه شعبة وحماد بن زيد عن بديل بن ميسرة عن علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدام الكندي عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: **"الخال وارث من لا وارث له"**) [٣] .

وقد رواه غير واحد [٤] في مصنفاتهم عن بُديل به، وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم، ونقل البيهقي أن يحيى بن معين كان يضعفه ويقول: (ليس فيه حديث قوي) [٥] .

وبُديل ثقة [٦] ، وعلي مختلف فيه فقد وثقه أحمد في رواية والعجلي وابن حبان وقال أبو داود : مستقيم الحديث وقال النسائي : ليس به بأس واحتج به مسلم في صحيحه وذهب أحمد في

---

(١) المراسيل (ص١٥).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٢/٥٠).

(٣) المصدر السابق (٢/٥١).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور (١/٧٢) وابن أبي شيبة (١١/٢٦٤) وأحمد في المسند (٤/١٣١،١٣٣) وأبو داود (٢٨٩٩) وابن ماجه (٢٧٣٨) والطيالسي في مسنده (١١٥٠) وابن الجارود (٩٦٥) والطحاوي في المعاني (٤/٣٩٨) وابن حبان في صحيحه (١٣/٣٩٧) والدارقطني في سننه (٤/٨٥-٨٦) والحاكم (٤/٣٤٤) والبيهقي (٦/٢١٤).

(٥) معرفة السنن والآثار (٩/١٦٤).

(٦) انظر تهذيب الكمال (٤/٣١-٣٣).

رواية ويعقوب بن سفيان إلى ضعفه [١]، وأما راشد فثقة [٢] ، ولم أجد لأبي زرعة كلام في هؤلاء الثلاثة، وأما أبو عامر الهوزني فهو عبدالله بن لُحي وثقه العجلي وابن عمار وابن حبان وقال الدارقطني : لا بأس به [٣] ، وهو من كبار تابعي أهل الشام وذكر ابن سُميع أنه أدرك الجاهلية وروى عن عمر ومعاذ وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم ، فلذلك يبعد أن يكون عنى أبوزرعة بقوله: لا بأس به أي أن عنده بعض الأخطاء التي تقصر به عن منزلة الثقة، وأغلب الظن أنه عنى بذلك عدم وجود طعن في حقه لذا نفى عنه البأس، ومن المعلوم أن من أساليب القوم المعهودة قولهم: "ثقة لا بأس به" . كما أن يحيى بن معين ودحيم وهما من شيوخ أبي زرعة عرف عنهما أنهما يستعملان "لا بأس به" في حق الثقات عندهما [٤] ، وزعم الشيخ أبو غدة أن التعبير عن الثقة بلا بأس به كان شائعاً في كلام المتقدمين وذكر منهم أبا زرعة [٥] .

والذي أميل إليه أن أبا زرعة قد أطلق الحسن على الحديث بقصد الاحتجاج وأن الحديث ثابت عنده، ولم نجد ما يدل دلالة واضحة على أنه استعمل الحسن هنا باعتبار أنه أحط رتبة من الصحيح، ومحاولة الاستنباط من هذا النص على أن فيه إشارة إلى استعمال الحسن بمعنى الحسن الاصطلاحي لا تخلو من تكلف ظاهر لافتقارها إلى دليل أو قرينة تشير إلى أن أبا زرعة أراد ذلك صراحة أو أن ذلك كان من منهجه!

(النص الثالث): قال أبو زرعة: (كان أبو حاتم يُلقي إلي عنه - يعني ابن أخي ابن وهب - أحاديث كنت استحسنها مثل حديث أبي الزعراء وغيره؛ فإذا هو آفة من الآفات) [٦].

واستحسانه لتلك الأحاديث لغرابتها ولأنه لم يعرفها من تلك الطرق إلا من جهة أحمد بن عبدالرحمن بن أخي عبدالله بن وهب وكان في بادئ الأمر يحسن الظن به فلما كثرت غرائبه كشفوا عن حاله فظهر لأبي زرعة أنه كان آفة من الآفات وقال عنه: (لا أرى ظهر بمصر منذ دهر أوضع للحديث وأجسر على الكذب من هذا)[٧] ، ثم قيل له إنه رجع عن الأحاديث التي

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٢٠/٤٩٠-٤٩٣).
(٢) انظر تهذيب الكمال (٩/٩-١١).
(٣) انظر تهذيب الكمال (١٥/٤٨٥-٤٨٧).
(٤) انظر الرفع والتكميل (ص٢٢١-٢٢٣).
(٥) المرجع السابق (ص٢٢٢).
(٦) الضعفاء لأبي زرعة (ص٧١١).
(٧) المرجع السابق.

أنكرت عليه فقال: (إن رجوعه مما يُحسِّن حاله، ولا يبلغ به المنزلة التي كان من قبل) [(١)].

وظاهر من النص أن استحسان أبي زرعة لتلك الأحاديث لأنها لم تكن عنده ولم يستحسنها بقصد قوتها، ويؤكد ذلك أنه كان مهتماً بالغرائب [(٢)] كما هي حال كبار الحفاظ الذين يعتنون بالمرويات التي لم تكن عندهم ولم يسمعوها من قبل، ويُصدِّق هذا أنه قال: (معاوية بن عبدالله لا بأس به، كتبنا عنه بالبصرة أخرج إلينا جزءاً عن عائشة فانتخبت منه أحاديث غرائب وتركت المشاهير) [(٣)] وإنما يكتب المُنتخِب ما يستحسنه.

وأبو حاتم عندما جلس يذاكر أبا زرعة أخذ يلقي إليه بأحاديث عن ابن أخي ابن وهب يرى أنها ليست عنده ليفيده بها وكان ابن أخي ابن وهب محل حسن ظنهما قبل أن يحدث بالمناكير ويكثر منهما فاستحسن أبو زرعة بعض حديثه لعدم معرفته بتلك الأحاديث من تلك الطرق إلا من جهته ومنها حديث أبي الزعراء وقد رواه أحمد بن عبدالرحمن بن وهب عن عمه عبدالله بن وهب عن عبدالله بن عياش القِتباني عن عبدالله بن جُنادة المُعافري عن أبي عبدالرحمن الحُبُلي عن أبي الزعراء قال: (خرجت مع رسول الله **صلى الله عليه وسلم** في سفر له فغشيت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ونحن على ظهر فسمعته يقول: "**غير الدجال أخوف على أمتي منه... أئمة مضلين**") [(٤)] ، ولا يعرف أبو الزعراء إلا في هذا الحديث فقط [(٥)] ولم يذكر اسمه في غير هذا السند، وإن كان متن الحديث له شواهد عدة [(٦)] ، وفي السند عبدالله بن عياش القتباني ضعفه أبو حاتم وأبو داود والنسائي وابن يونس، واحتج به مسلم في حديث واحد فقط وذكره ابن حبان في الثقات [(٧)] ، كما أن عبدالله بن جُنادة غير مشهور سكت عنه

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٦٠).

(٢) في تهذيب الكمال (١٩٠/٩٧) أن رجلاً جمع أحاديث من الغرائب الطنانات فسأل عنها أبا زرعة فأجاب حتى عجز السائل وجهد أن يتوقف عن الجواب بحديث واحد فلم يقدر. ويؤكد ذلك أنه كان من أشهر فرسان المذاكرات ولم يكن يغلب فيها لسعة حفظه وعلمه.

(٣) العلل للرازي (١/٢٦٨).

(٤) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة بسنده (٢/ق ٢٦٥/أ) وأورده غيره عن عبدالله بن وهب به ولكن لم يسندوه إليه فلا ندري هل تابع ابن أخي بن وهب أحد أم لا؟ وممن ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/٣٧٤) وابن عبدالبر في الاستيعاب (٤/٨٠) وابن الأثير في أسد الغابة (٥/٢٠٠) وابن حجر في الإصابة (٤/٧٦).

(٥) انظر الإصابة (٤/٧٦).

(٦) انظر السلسلة الصحيحة للألباني (٤/١٠٩-١١١).

(٧) انظر تهذيب الكمال (١٥/٤١٠-٤١٢).

البخاري [١] وابن أبي حاتم [٢] وذكره ابن حبان في ثقاته [٣] كعادته، فالظاهر أن أبا زرعة لم يستحسنه لقوته بل لغرابته، ولأن فيه فائدة وهي ذكر اسم راوٍ من الصحابة لا يُعرف له وجود إلا في هذا الحديث فقط.

(النص الرابع): قال أبو زرعة: (جاء رجل إلى أبي غسان النهدي فقال: يا أبا غسان مَنْ تُفَضِّل؟ فغضب أبو غسان، وقال: مثلي يمتحن على رؤوس الأشهاد، وقبض أبو غسان على لحيته، ثم قال: لا حدثت بحديث كذا وكذا.

قال أبو زرعة : فكم من حديث حسن فاتنا عن أبي غسان بهذا السبب، ونحن مقيمون في الكوفة) [٤].

والذي يظهر لي أن أبا غسان مالك بن إسماعيل النهدي امتنع عن التحديث بأحاديث هي من غرر حديثه التي كان الطلبة يسألونه بكثرة عنها ليحدثهم بها إما لتفرده بها أو لغير ذلك من المزايا التي جعلت لتلك الأحاديث تميز نوعي، ويظهر من سياق القصة أن أحدهم سال أبا غسان عن مسألة التفضيل بين الصحابة ومن يفضل هو؟ وقد كان أبو غسان شيعياً من أهل الكوفة [٥] كما هو مذهب أهل بلده، فرأى في مثل ذلك السؤال انتقاص من كرامته، ولعل الأحاديث التي امتنع عن التحديث بها كانت من أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أو أحدهم مما لا توجد عند غيره أو قل من يرويها غيره، والذي أميل إليه أن أبا زرعة أُعجب بها واستحسنها لذلك.

(النص الخامس): قال أبو زرعة : (دفع إليّ أحمد بن حنبل جزئين فنظرت فإذا أحاديث المعتمر بن سليمان وبشر بن المفضل أحاديث قد كتبتها عن غيره فأقبلت: اتفكر وانظر إليه، فأقول مرة: أكتبه، واقول مرة: قد سمعته من غيره لا أكتبه، ففطن رحمه الله فقال: أراك قد سمعتها من غيرنا؟ قلت: نعم، قال: عمن كتبتها فقلت: عن مُسدَّد ، فقال : مُسدَّد ثقة، اصفح [٦] ، فصفحت ، فرأيت أحاديث حِساناً عن غُندر وغيره، وقال: أحاديث خالد بن ذكوان عن الربيع

---

(١) التاريخ الكبير (٥١/٦٢).

(٢) الجرح والتعديل (٥/٢٥).

(٣) الثقات لابن حبان (٧/٢٣).

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (ص٧٧١-٧٧٢).

(٥) انظر الطبقات لابن سعد (٦/٤٠٤) والمعرفة والتاريخ (٣/٢٤١).

(٦) أي اقلب الصفحة أو تصفح الجزء.

عمن كتبتها؟ قلت : عن مُسدَّد) [١] .

والظاهر أن أبا زرعة استحسنها لأنها لم تكن عنده، ويُحمَل أنه كتبها عن غير الإمام أحمد ولكن استحسنها لأن في رواية أحمد فوائد ومزايا أخرى من حيث ذكر السماعات في السند أو لأنه يسمي الرواة ويذكر بعض نسبهم بما يميزهم عن غيرهم أو لأن متون تلك الأحاديث سواء كانت مرفوعة أم غير ذلك من آثار الصحابة والتابعين سياقها أتم وأكمل ، أو لغير ذلك.

(النص السادس): قال البيهقي: (وبلغني عن أبي عيسى الترمذي قال: سألتُ أبا زرعة عن حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً – أفطر الحاجم والمحجوم- فقال: هو حديث حسن) [٢] .

هذا النص لم أجده في كتب الترمذي التي وقفت عليها ، ولا أدري هل نقله البيهقي من الجامع أم من العلل الكبير؟!

والحديث الذي حسنه أبو زرعة كما يظهر من النص السابق هو ما رواه البعض عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً [٣] ، وإلا فقد اختلف على ابن جريج وعطاء [٤] فيه، وقد رجح أبو حاتم الرازي [٥] ، والنسائي [٦] والعقيلي [٧] أن الحديث موقوف على أبي هريرة وأن عطاءاً لم يسمعه منه، وهكذا رواه عن ابن جريج عبدالرزاق والنضر بن شميل، والحجاج بن محمد المصيعي، وروح بن عبادة.

ويبدو لي أن أبا زرعة يرجح رواية الرفع عن ابن جريج وقد رواها عنه محمد بن عبدالله الأنصاري، وداود بن عبدالرحمن العطار، وابن علية وهم ثقات [٨] ، وقد تابع رباح بن أبي معروف ابن جريج فروى الحديث عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً [٩] ، ورباح صدوق

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (ص٣٤٤).

(٢) السنن الكبرى (٢٦٧/٤).

(٣) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٢٢٦/٢)، وأبو يعلى في مسنده (٢٤٨/١١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٩/٢) والعقيلي في ضعفائه (٦٢/٢).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٢٢٦/٢-٢٢٧)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢٦٦/٤)، والضعفاء للعقيلي (٣٥٦/٤).

(٥) العلل لابن أبي حاتم (٢٥١/١).

(٦) السنن الكبرى للنسائي (٢٢٧/٢).

(٧) الضعفاء (٦٢/٢)، (٣٥٦/٤).

(٨) رواية ابن علية أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٣-٧) ط كمال الحوت .

(٩) السنن الكبرى للنسائي (٢٢٦/٢) والضعفاء للعقيلي (٦٢/٢).

له أوهام [١] ، ولأن متن الحديث مثله لا يقال من قبل الرأي.

ولا شك أن متن الحديث محفوظ عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فقد صحح عـــدد من كبار أئمة الحديث هذا الحديث عن بعض الصحابة [٢] .

---

(١) التقريب (١٨٧٥).

(٢) العلل الكبير (ص١٢٢) والسنن الكبرى للبيهقي (٢٦٧/٤).

ثانياً: تحسيناته المتعلقة بالرواة:

(النص السابع): قال أبو زرعة الرازي: (خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال، صدوقان، وربما وقع في قلبي من حُسن حديثهما) [١] .

ونقل البرذعي بعد هذا النص مباشرة قول أبي حاتم الرازي: (أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان) [٢].

قال ابن رجب مفسراً كلام أبي حاتم: (ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان فوجده يشبهه، ولا يُشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن فروة وابن سمعان ودلساه عن شيوخهما) [٣] .

وعلى ضوء ما تقدم يكون معنى قول أبي زرعة: "ربما وقع في قلبي من حُسن حديثهما" أي أن ما في حديثهما من حُسن يجعلني أتشكك في إطلاق التوثيق عليهما ، وقصده بالحُسن هنا أنهما يرويان أحاديث مرفوعة لا تعرف عند غيرهما وإنما يرويها الآخرون من مراسيل ابن أبي فروة وابن سمعان، فيكون حديث خالد وسعيد محل استحسان وإعجاب المحدثين لأن المرفوع خير من المرسل وأقوى في الاحتجاج.

وتفسيرنا لكلام أبي زرعة هو بحسب ما ورد في ظاهر سياق النص السابق، وإلا فقد نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة تصريحه بتوثيق خالد بن يزيد من دون أي تردد [٤] ، وهو ثقة بالاتفاق [٥] ، وأما سعيد بن أبي هلال فلم نجد لأبي زرعة قولاً فيه غير ما ورد في هذا النص ، ووثقه الأكثرون ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: (ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث)[٦].

وينبغي أن يلاحظ هنا أن أبازرعة لم يطلق الحسن في النص السابق بغرض المدح والثناء بل جاء في سياق يفهم منه التشكك في توثيق الراوي!!

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٦١).

(٢) المصدر السابق (ص٣٦٢).

(٣) شرح العلل (٢/٧٦٧-٧٦٨).

(٤) الجرح والتعديل (٣/٣٥٨).

(٥) تهذيب الكمال (٨/٢٠٨-٢١٠).

(٦) تهذيب التهذيب (٤/٩٥).

(النص الثامن): قال أبو زرعة : (زياد البكّائي يهم كثيراً وهو حسن الحديث) [١] وذكـر ابن أبي حاتم أن أبا زرعة سئل عنه فقال: (صدوق) [٢] .

وقوله الأول محل إشكال عندي إذ كيف يجتمع في راوٍ أن يكون كثير الوهم وفي الوقـت نفسه يكون حسن الحديث مستقيمة؟! وإن كان قصده بحسن الحديث أي أن في رواياته تفـردات وزيادات ليست عند غيره فهذا أيضاً محل إشكال لأن تلك الزيادات والتفردات هي فـي الغـالب سبب تضعيفه لا سيما وأنه كثير الوهم فهو مظنة لتلك التفردات والزيادات الخاطئة فكيف تكـون في الوقت نفسه هي سبب الإعجاب واستحسان حديثه مع العلم بأن راويها كثير الوهم؟!

والذي أراه في تفسير هذا النص أحد احتمالين :

١- أن يكون قصده أن زياداً يكون حسن الحديث حيث يعلم أن ذلك الحديـث ليـس مما وهم فيه أو خولف فيه.

٢-أن يكون قصده أن زياداً يهم كثيراً، ولكنه حسن الحديث عن محمـد بـن إسـحاق صاحب السيرة، ولكن قد يُعترض على هذا التوجيه مع وجود ما يشهد له بأن أبـا زرعـة كمـا يظهر من النص لم يذكر ابن إسحاق ومع هذا فأنا أميل لهذا الاحتمال من غير أن أُلزم به غـيري ومستندي في ذلك أن يحيى بن معين وعبدالله بن إدريس وصالح جزرة ذهبوا إلى ضعف البكائي إلا في روايته للمغازي عن ابن إسحاق فإنه ثقة [٣] ، ومما يزيد في وجاهة هذا الرأي أن النسـخة التي حقق عليها الكتاب كثيرة الطمس كما صرح بذلك فضيلة المحقق [٤] ، وسترى فـي النـص السابع الذي سيأتي بعد قليل مصداق ذلك.

وظاهر كلام أبي زرعة السابق أنه يطلق حسن الحديث حتى على من كان كثير الوهـم، وهذا ما لا يتفق مع الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين والذين يشترطون في راويه خفة الضبـط لا كثرة الوهم ، وأولى ما يفسر به كلام أبي زرعة – فيما أرى – هو أنه يقصـد جـودة وقـوة حديث زياد البكائي عن محمد بن إسحاق كما أسلفت، والذي دعاني إلى اختيار هذا الرأي أن كـل ما عداه لا يخلو من إشكال يمنع قبوله كما أنه متسق مـع رأي بعـض مشـايخ أبـي زرعـة ومعاصريه مما يؤكد أن القول بالتفصيل في شأن مرويات البكائي كان معروفاً لديه ، والله أعلم.

(النص التاسع): قال البرذعي: (قال لي أبو زرعة في عبدالرزاق بعقب أحاديث أجزتـها

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٦٨).

(٢) الجرح والتعديل (٥٣٨/٣).

(٣) انظر تهذيب الكمال (٤٨٧/٩، ٤٨٨، ٤٨٩).

(٤) انظر أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية للدكتور سعدي الهاشمي (٣٠٦/٢).

له من [1] روايته فغلّطه [فيها] [2] ، ثم قال لي: [هذا وغير هذا وغير هذا] [3] ، ثم قال أبو زرعة : بعد السفر، وحُسن الحديث، [وإدراكه الأحدان] [4] .

وسمعت أبا زرعة مرة أخرى يقول : ربما انتفع المحدث القاصي الدار، كان عبدالرزاق قاصي الدار، [فعمر] [5] بتنائي داره، وحَسُن حديثه، ورأيت أبا زرعة لا يحمد أمره، ونسبه إلى أمر غليظ) [6] .

وقبل أن نفسر معنى الحسن في هذا النص فإنه لابد من شرحه لما فيه من غموض في تراكيب جُمله، فيظهر من سياقه أن البرذعي أخبر أبا زرعة بأحاديث لعبدالرزاق فحكم بغلطه فيها ثم وضح له بأن له أغلاط ومنكرات أكثر مما يظن البرذعي، ثم قال أبو زرعة ما معناه بعد حرصه على العلم بالسفر وحُسن حديثه وإدراكه وسماعه من حفاظ لا نظير لهم يقع منه ما وقع من كثرة الأغلاط ، فكأنه يتحسر على ما أصابه.

وفي المقطع الثاني يبين أبو زرعة بأن المحدث البعيد البلد عن حواضر العلم ربما انتفع ببعده كعبدالرزاق إذ كان يسكن اليمن، فرغب طلبة الحديث في السماع منه وكثر الراحلون إليه ورُغب في حديثه واشتهي حتى قيل [7] إنه لم يرحل لأحد بعد رسول الله **صلى الله عليه وسلم** كما رحل لعبدالرزاق .

و"حُسن حديث عبدالرزاق" لعله يعني به كثرة غرائبه كما تقدم بيانه في مبحث الإمام أحمد، وأما قوله "حَسُن حديثه" فيقصد أن حديثه رُغب فيه واشتهاه طلبة الحديث وازداد إعجابهم به ولعل بُعد بلاده كان سبباً في ذلك كما يفهم من قوله: "ربما انتع..." والأصل أن من يقطن بلاداً بعيدة عن الحواضر المزدهرة بالعلماء والرواة يخمُل ذكره ويقل الراحلون إليه، ولكن الوضع مع عبدالرزاق كان مختلفاً – كما يرى أبو زرعة – إذا كان بُعد موطنه سبباً في تحسين حديثه عند طلبة الحديث.

---

(١) في الأصل [في]، والتصويب من تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٠٨/١٠) النسخة المخطوطة.

(٢) هذه الكلمة سقطت من الأصل وهي موجودة في تاريخ دمشق.

(٣) في الأصل: [وهذا أو غير هذا] والتصويب من تاريخ دمشق.

(٤) في الأصل : [أدركته الأحداث] ولكن لا معنى لها والصواب من تاريخ دمشق والمقصود أن عبدالرزاق أدرك رجالاً لا نظير لهم ومنه قولهم فلان أحد الأحدين.

(٥) في الأصل [بعيد] واستشكلها المحقق في الهامش وبين أن رسمها (معر) والتصويب من تاريخ دمشق .

(٦) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤٥٠) وتاريخ دمشق (٣٠٨/١٠).

(٧) انظر شرح العلل لابن رجب (٢٧٧/٢)، وقد قال معمر في عبدالرزاق : (إن عاش فخليق أن تضرب إليه أكبادُ الإبل) قال محمد بن أبي السري أحد رواة الخبر : (فوالله لقد أتعبها) انظر تهذيب الكمال (٥٧/١٨).

ويظهر من هذا النص أن أبا زرعة كان موقفه النقدي سلبياً من عبدالرزاق ولعل ذلك بسبب التشيع وروايته لأحاديث منكرة في فضائل آل البيت ومثالب غيرهم [١] ، فلعل هذا هو الأمر الغليظ الذي نسبه أبو زرعة لعبدالرزاق أو لعله بسبب ما ذكره أن بعض الطلبة جاؤا إلى عبدالرزاق بأحاديث كتبوها ليس هي من حديثه فقالوا: اقرأها علينا. قال: لا أعرفها . فقالوا : أقرأها علينا ولا تقل فيها حدثنا، فقرأها عليهم [٢] ، وقد كثرت المناكير في حديثه بعد ما عمي وأخذوا يلقنونه فأسندت عنه أحاديث ليست في كتبه كان يتلقنها [٣] .

والذي استقر عليه اتفاق أئمة المحدثين هو تعديل عبدالرزاق وتوثيقه ولهذا فقد احتج به كل أرباب الصحاح كما قال الذهبي [٤] .

(النص العاشر): قال أبو زرعة : (فُليح بن سليمان: ضعيف الحديث، وأبو أويس: ضعيف الحديث إلا أنهما من حُسن حديثهما نعمتان)[٥].

من المؤكد أن أبا زرعة لم يرد بالحسن هنا المعنى الاصطلاحي عند المتأخرين، ولا صحة الحديث، ولعل الأوفق أن يكون قصد بحسن حديثهما مع تضعيفه لهما إعجابه ببعض المزايا في حديثهما إما من حيث كثرة الغرائب وإما من حيث حُسن سياق المتون أو غير ذلك، وربما لهذا قال ابن معين: (فليح ضعيف الحديث وهم يكتبون حديثه ويشتهونه) [٦] وإنما اشتهوه لميزة فيه.

ولم يتبين لي معنى قوله: "إلا أنهما من حُسن حديثهما نعمتان"، فما وجه النعمة الحاصل من حُسن حديثهما مع ضعفهما عنده ؟! ولعل في الكلمة تصحيف ، فربما كانت "تقمتان". وأستبعد أن تكون "ثقتان" لأن السياق يأبى ذلك.

(النص الحادي عشر): سئل أبو زرعة عن عبدالله بن رجاء الغُدَاني فجعل يُثني عليه

---

(١) انظر الكامل لابن عدي (١٩٥٢/٥)، وانظر النبلاء للذهبي (٥٧٠/٩، ٥٧٢) فقد نُقل عنه ألفاظ مستبشعة في حق عمر بن الخطاب ومعاوية رضي الله عنهما.

(٢) الجرح والتعديل (٣٩/٦).

(٣) تهذيب الكمال (٥٧/١٨).

(٤) النبلاء (٥٧٢/٩).

(٥) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٦٦-٣٦٧).

(٦) تهذيب التهذيب (٣٠٤/٨).

وقال: (حسن الحديث عن إسرائيل) [١] .

والظاهر من السياق أنه يريد توثيقه وإعلاء مكانة حديثه عن إسرائيل بن يونس السبيعي خاصة لأن الكلام في معرض الثناء عليه، ومما يؤكد ذلك أن البخاري احتج بحديث ابن رجاء عن إسرائيل في صحيحه [٢] .

وقد ذهب ابن معين والغلاس إلى أن ابن رجاء كثير التصحيف [٣] ، ولكن علي بن المديني قال : (اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين أي عمر الحوضي وعبدالله بن رجاء)[٤]، وقال أبو حاتم مع تشدده المعروف: (ثقة رضى) [٥] ، والظاهر أن أبا زرعة موافق لأبي حاتم في شأن ابن رجاء كما يظهر من ثنائه عليه، ولذا فيبعد أن يكون تحسينه لحديثه عن إسرائيل قُصد به المعنى الاصطلاحي للحسن عند المتأخرين.

(النص الثاني عشر): وسئل عن عبدالله بن صالح كاتب الليث بن سعد فقال: (لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث) [٦] .

وسأله البرذعي عنه فضحك فقال: (ذاك رجل حسن الحديث. قلت: أحمد يحمل عليه في كتاب ابن أبي ذئب، وحكاية سعيد بن منصور قد عرفتها [٧] ! قال : نعم وشيء آخر سمعت عبدالعزيز بن عمران يقول: قرأ علينا كتاب عُقيل فإذا في أوله مكتوب: حدثني أبي عن جدي عن عُقيل، فإذا هو كتاب عبدالملك بن شعيب بن الليث بن سعد.

قلت: فأي شيء حاله في يحيى بن أيوب ومعاوية بن صالح والمشيخة؟ قال: كان يكتب لليث والله أعلم) [٨] وذكر الحافظ ابن حجر أنه في نسخة أخرى: (وأثنى عليه بدل والله أعلم) [٩]

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٥٥).

(٢) التعديل والتجريح (٢/٨١٩).

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٤/٤٩٨-٤٩٩).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الجرح والتعديل (٥/٥٥).

(٦) المصدر السابق (٥/٨٧).

(٧) في تاريخ بغداد (٩/٤٨٠) (قال سعيد بن منصور لأبي صالح: سمعتَ من الليث؟ قال: لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد)!

(٨) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤٩٢-٤٩٤).

(٩) تهذيب التهذيب (٥/٥٨) وذكر المحقق أن هذا يفيد أن المزي وقف على نسختين من أجوبة أبي زرعة ولكني لم أجد المزي ذكر في تهذيبه (١٥/١٠٣) أي شيء عن النسخة الأخرى فالظاهر أن الكلام لابن حجر ويحتمل أنه من إضافات مغلطاي في كتابه الإكمال.

وما ورد في هذه النسخة أقرب للصواب لأن البرذعي سأل أبا زرعة عن رواية أبي صالح عن هؤلاء فلو كانت إجابته كما في الأصل: (كان يكتب للّيث والله أعلم) لكانت إجابة غير مفهومة المعنى وأما الإجابة كما في النسخة الثانية مفهومة وواضحة إذ يقول : (كان يكتب لليث وأثنى عليه) أي وأثنى عليه في روايته عن هؤلاء.

ويظهر من هذا النص أن أبا زرعة يرى أن ما ذكره أحمد بن حنبل من عدم سماع الليث لابن أبي ذئب كما رواه أبو صالح و ما رواه سعيد بن منصور من عدم سماع أبي صالح من الليث إلا حديث يحيى بن سعيد وما ذكره هو من قصة كتاب عُقيل لا تطعن في أبي صالح لاحتمال أنه حمل ذلك عن الليث إجازة أو وجادة والمشهور من مذهب المصريين التوسع في ذلك [1] .

بل وقفت على نص صحيح عن كاتب الليث نفسه يقول فيه: (إن الليث بن سعد كان يُجيز كتب العلم لكل من سأله ذلك ولا يمنع، ويراها جائزة واسعة لمن أخذه وحدَّث به) [2] .

وأبو صالح رحمه الله كان كاتب الليث بن سعد وملازماً له ملازمة شديدة كما قال عبدالله بن عبدالحكم لما سئل عنه فقال: (تسألني عن أقرب رجل إلى الليث؟ رجل معه في ليله ونهاره، وفي سفره وحضره، ويخرج معه إلى الريف، وإلى السفر، ويخلو معه في أوقات لا يخلو معه أحد غيره، وكان صاحب الرجل...) [3] .

ولهذا فلا يُستغرب أن يجيز له الليث كل مروياته.

ولكي نتبين موقف أبي زرعة من عبدالله بن صالح لا بد لنا أن نَلِم بنصوصه الأخرى التي قالها في شأنه ، وهي قوله: (لم يكن عندي عثمان - بن صالح المصري - ممن يكذب ، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نجيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبُلوا به، وقد بُلي به أبو صالح - كاتب الليث - أيضاً في حديث زُهرة بن مَعبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ليس له أصل، وإنما هو عن خالد بن نجيح) [4] .

وأخرج أبو عبدالله الحاكم بسنده إلى أحمد بن محمد التُستَري قال: (سألت أبا زرعة الرازي عن حديث زُهْرة بن مَعبد عن سعيد بن المسيب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في "الفضائل" [5] فقال: هذا حديث باطل كان خالد بن نجيح المصري وضعه

---

(١) انظر الكفاية (ص٣٦٥) والعلل للميموني (ص٢٣٢).

(٢) المحدث الفاصل (ص٤٤٠).

(٣) الجرح والتعديل (٥/٨٦).

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤١٧-٤١٨).

(٥) أخرجه البزار - كشف الأستار - (٣/٢٨٨) وكتاب المجروحين لابن حبان (٤١/٢) وتاريخ بغداد

ودلَّسه [١] في كتاب الليث، وكان خالد بن نجيح هذا يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويُدلِّس [٢] لهم، وله غير هذا . قلت لأبي زرعة: فمن رواه عن ابن أبي مريم؟ قال: هذا كذَّاب.

قال التُستَري : وقد كان محمد بن الحارث العسكري حدثني به عن كاتب الليث وابن أبي مريم.

قال الحاكم أبو عبدالله : فأقول رضي الله عن أبي زرعة لقد شفى في عِلّة هذا الحديث وبيَّن ما خفي علينا، فكل ما أُتي أبو صالح كان من أجل هذا الحديث ، فإذا وضعه غيره وكتبه في كتاب الليث، كان المذنبُ فيه غير أبي صالح) [٣] .

وأبو صالح لا يروي الحديث عن الليث بل عن نافع بن يزيد عن زهرة بن معبد به وليس الليث مذكوراً في السند كما يفهم من هذا النص ولعله سقط من النص كلمة [كاتب] لتكون الجملة (وضعه ودلَّسه في كتاب [كاتب] الليث) ويشهد بهذا أن الذهبي في الميزان [٤] ذكر هذا النص مختصراً: (ودلسه في كتاب أبي صالح) ، ولكن الحاكم فهم منه أنه موضوع في كتاب الليث ولم يفطن إلى أن أبا صالح كاتب الليث لا يروي هذا الحديث عن الليث مطلقاً!! وإذا جمعنا النصين السابقين وضح لنا المقصود وخاصة قوله في النص الأول: (وقد بُلي به أبو صالح أيضاً)، ويزيد الأمر وضوحاً قول أبي حاتم الرازي: (الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروها عليه، نرى أن هذا مما افتعله خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً) [٥] .

وبهذا يعلم أن الليث بن سعد وهو إمام حجة ثبت بريء الساحة من هذه التهمة، أولاً: لأن اسمه غير موجود في سند الحديث الذي هو موضع النقاش، وثانياً: لأنه إمام يقظ لا يقع منه مثل هذا التفريط أن يُدخل في كتبه ما ليس من حديثه!!

وبعد هذا الاستطراد الذي كان لابد منه أقول: يفهم من النصين السابقين أن أبا زرعة يدافع عن أبي صالح وينفي عنه الكذب ويُحمل رفيقه خالد بن نجيح الذنب في كل ما وقع لأبي

(١٦٢/٣).

(١) أي أدخله ودسه من دون أن يعلم أحد بفعلته الشنيعة، فالتدليس هنا بمعنى الغش والتزوير وليس بالمعنى الاصطلاحي للتدليس، وهذا مما يؤكد تنوع إطلاقاتهم واستعمالاتهم للألفاظ والمصطلحات.

(٢) المصدر السابق .

(٣) تهذيب الكمال (١٠٥/١٥).

(٤) ميزان الاعتدال (٤٤٣/٢).

(٥) الجرح والتعديل (٨٧/٥).

صالح من منكرات، وهذا هو موقف أبي حاتم أيضاً كما يتضح من كلامه الذي تقدم نقله ومن قوله لما سئل عن أبي صالح: (مصري صدوق أمين ما علمتُه) (١) ، بل هذا هو موقف يحيى بن معين أيضاً فقد وثقه (٢) وقال مدافعاً عنه: (أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث وأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج) (٣) ، يقصد بذلك دفع طعن أحمد بن صالح المصري وغيره الذين قالوا: إن أبا صالح روى عن الليث عن ابن أبي ذئب ولم يرو الليث عنه ألبتة (٤) ، بل وهو موقف البخاري (٥) وابن خزيمة (٦) .

ويظهر من قول أبي زرعة: (لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب ، وكان حسن الحديث) أنه لم يقصد أن أبا صالح يروي ما لم يروه غيره من الغرائب؛ لأن المقام كان مقام بيان صدق وعدالة الرجل وهذا أخطر وأولى بالبيان من غيره، فحسن الحديث هنا – فيما يظهر لي والله أعلم – تعني أن أبا صالح صدوق لا بأس به، وذلك لما يلي:

١- اتضح أن أبا زرعة رفع اللوم عن أبي صالح في تلك المنكرات وحَمَّل المسؤولية خالد بن نجيح.

٢-ورد في نسخة ذكرها ابن حجر أن أبا زرعة كان يثني على أبي صالح لما سئل عنه.

٣-إذا جمعنا نصوص أبي زرعة الواردة في شأن أبي صالح خرجنا منها بصورة توضح أن موقفه مشابه لموقف ابن معين وأبي حاتم الرازي والبخاري وابن خزيمة وهو أن المنكرات هي من عمل خالد بن نجيح ولا ذنب لأبي صالح فيها وإن كان هذا لا يُعفيه من نقص في اليقظة والتثبت، ورأينا أن البخاري احتج به في صحيحه – في نصوص قليلة جداً – وكذلك ابن خزيمة كما أن ابن معين وثقه، فلا ضير علينا إن قلنا إن أبا زرعة أراد بقوله: "حسن الحديث" أنه صدوق لا بأس به كما هو رأي أبي حاتم، ويؤكد هذا التوجه أن ابن حجر قال: (ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى

---

(١) الجرح والتعديل (٨٧/٥).

(٢) تاريخ بغداد (٤٨١/٩).

(٣) الجرح والتعديل (٨٧/٥)..

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر هدي الساري (ص٤٣٤-٤٣٥) فقد احتج به البخاري في الأصول ولكن بقلة وأكثر من الاستشهاد به، وانظر العلل الكبير للترمذي (٤٣٨/١) فقد كان على علمٍ بأن أبا صالح قد روى ما ينكر عليه بأخرة.

(٦) انظر المجروحين لابن حبان (٤٠/٢) فقد ذكر أن جاراً له كان يدس في كتبه ما ليس من حديثه، وقد احتج به في صحيحه انظر صحيح ابن خزيمة (١٧٦/٢-١٧٧).

ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم، فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه) [١] ، ثم قال: (إن الذي يورده – يعني البخاري – من أحاديث صحيح عنده قد انتقاه من حديثه) [٢] .

وقد ذهب الشيخ أبو غدة إلى أن معنى كلام أبي زرعة أراد به الحسن الاصطلاحي [٣] ، ومقتضى هذا أن كل ما رواه أبو صالح يكون عند أبي زرعة في مرتبة الحسن لذاته، وهذا بعيد جداً، لأنه يلزم منه إثبات انتشار هذا المعنى الاصطلاحي للحسن في ذلك العهد في الحكم على الأحاديث، وهو ما لم نجده كما لم يجده عدد من كبار العلماء المحققين كابن تيمية والذهبي وسيأتي بيان ذلك في أول الباب الثالث إن شاء الله .

وقد ذهب فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي [٤] إلى استبعاد أن يكون أبو زرعة قصد المعنى الاصطلاحي كما زعم أبو غدة ، ولكنه رجح أن معنى قول أبي زرعة إن أحاديث أبي صالح فيها غرابة ونكارة، إلا أنني أرى خلاف ذلك كما بينته فيما تقدم أن قصده أنه صدوق لا بأس به مع ضرورة تجنب ما ينكر عليه، ومما يوضح سبب موقف أبي زرعة وغيره من الأئمة المقوين لحال أبي صالح أن ذلك الحديث الذي رواه عن نافع بن يزيد عن زهرة بن معبد – وقد سبق ذكره آنفاً – والذي قال عنه الذهبي : (وقد قامت القيامة على عبدالله بن صالح بهذا الخبر...) [٥] ، جاء ما يبين أنه امتنع عن التحديث به – وذلك لما علم بأنه ليس من حديثه فيما نظن – فقد قال الإمام محمد بن يحيى الذهلي لأبي صالح:

(يا أبا صالح، والله ثم والله، ما كانت رحلتي إلاّ إليك، أخرج إليَّ حديثَ زُهرة بن مَعبد عن ابن المسيب عن جابر، فقال أبو صالح: والله لو كان في يدي ما فتحتها لك) [٦] .

فهذا مما يقوي حال أبي صالح رحمه الله.

(النص الثالث عشر): قال أبو زرعة لما سئل عن المبارك بن سُحيم : (واهي الحديث، منكر الحديث، ما أعرف له حديثاً واحداً صحيحاً، وقد حَسَّنوه بمولى عبدالعزيز بن صهيب)[٧] .

---

(١) هدي الساري (ص٤٣٤).

(٢) المصدر السابق (ص٤٣٥).

(٣) قواعد علوم الحديث (ص١٠٦).

(٤) انظر تقسيم الحديث (ص١١٢، ١١٣،١١٥).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/٤٤٢).

(٦) المصدر السابق.

(٧) الضعفاء لأبي زرعة (ص٥١٥-٥١٦).

المبارك بن سُحيم هو بصري مولى عبدالعزيز بن صهيب، روى عن مولاه نسخةً ولم يرو عن غيره شيئاً [١] .

وقصد أبو زرعة أن هذا الراوي المنكر الحديث حتى يُزين حاله ويحسن الظن بمروياته عن عبدالعزيز بن صهيب وهو من الثقات المعروفين، زعم بعض الرواة عنه بأنه مولى عبدالعزيز بن صهيب وذلك حتى يُقال لعل مولاه خصه بتلك الأحاديث التي لم يروها الثقات عن ابن صهيب، فيحسن الظن بمرويات المبارك بن سُحيم لذلك، والحسن أتى بمعناه اللغوي أي زينوه وجملوه بوصفهم له أنه مولى عبدالعزيز بن صهيب.

(النص الرابع عشر): سئل أبو زرعة عن مسلمة بن علقمة فقال: (لا بأس به، يحدث عن داود بن أبي هند أحاديث حساناً) [٢] .

ويقصد بذلك أنه روى عن داود بن أبي هند أحاديث غرائب لم يروها غيره عنه، ويؤكد ذلك قول الإمام أحمد بن حنبل: (حدث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير وأسند عنه) [٣] ، وقال الساجي: (روى عن داود بن أبي هند مناكير) [٤] ، وقال ابن عدي: (ولمسلمة هذا عن داود غيرما ذكرت مما لا يتابع عليه) [٥] .

والظاهر من وصف أبي زرعة لأحاديث مسلمة عن داود بالحِسان أنه لا يراها مناكير بل غرائب، ولو كانت مناكير عنده لم يصفها بالحسان؛ لأن المنكر لا يُستحسن.

وبعد استعراض النصوص السابقة مع التعليق عليها يظهر لنا أن أبا زرعة استعمل الحسن في الأحاديث بمعنيين:

١- حسن لقوته: كما في النص (١) (٢)، ولكن يجب أن يلاحظ أن الحسن يستعمل كلفظ يدل على قبول الحديث والاحتجاج به من دون تمييز بين مراتب القبول، وذلك لأن منهج كبار أئمة النقد المتقدمين قبول حديث بعض المتكلم فيهم إذا عُلِم أن ذلك الحديث مما حفظوه إما لوجود متابعة أو قرائن تدل على ذلك.

٢-حسن لغرابته أو لوجود فائدة لا توجد في غيره: كما في النصوص (٣) و (٤) (٥).

واستعمل الحسن في الرواة على ثلاثة معانٍ :

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/١٧٥).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٢٦٨).

(٣) العلل برواية عبدالله (٢/٥٢٣-٥٢٤).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/١٤٥).

(٥) الكامل لابن عدي (٦/٢٣١٩).

١-حسن لما في حديثه من فوائد يتميز بها عن غيره: من ذلك وصل منقطع، أو رفع مرسـل، أو الإغراب والتفرد، أو رواية المتن بتفصيل ودقة كما في النصـوص (٦) (٨) (٩) (١٣)، ولا يعني ذلك المدح دوماً فقد يكون حسن حديث الراوي سبباً في تضعيفه أو الشك في ثقته كما ورد في النص (٦).

٢-حسن لاستقامة حديثه [١] : كما جاء مقيداً برواية عن شيخ معين كما فـي النصيـن (٧) و (١٠).

وجاء مطلقاً في النص (١١).

٣-حسن بمعنى زيَّنه وجَمَّله : وهو معنى الحسن لغة وقد جاء ذلك في النص (١٢).

وقد ناقشت ما ذهب إليه الشيخ أبو غدة من أن الحسن استعمله أبو زرعة بمعنى الحسـن الاصطلاحي كما هو عند المتأخرين كما في النص (١١)، وبينت أن النص الذي اعتمده في ذلـك فيه نظر من حيث الاستدلال به على هذا المعنى، والله أعلم.

---

(١) استعمل أبو زرعة "مستقيم الحديث" و"أحاديثه مستقيمة" في الكلام على الرواة في نصوص عديدة منها انظـر الجرح والتعديل (١/٤٣٠)(٢/١٦٠) (٢/٢٩٦) وغيرها.

المبحث السابع

تحسينات الإمام أبي حاتم الرازي

المبحث السابع : تحسينات الإمام أبي حاتم الرازي :

استعمل الإمام أبو حاتم الرازي "الحسن" في نصوص كثيرة، جاء بعضها في كلامه على الأحاديث، وبعضها في وصف الرواة .

وأول من وجدته أشار إلى استعمال أبي حاتم للحسن الحافظ ابن رجب [١] ، وقد ذكر نصاً واحداً سيأتي برقم (١) ضمن الأحاديث ، ومن بعده الحافظ ابن حجر [٢] العسقلاني، وسأورد كلامه إن شاء الله في النص رقم (٥)، وقد نقل السخاوي [٣] كلامه مختصراً، وأشار أبو غدة [٤] إلى ذلك وذكر نصين سيرد ذكرهما في الرواة برقمي (٧) (٨)، ولم يزد الدكتور ربيع [٥] بن هادي على النصوص السابقة إلا بنصٍ واحدٍ فقط سيأتي في الرواة برقم (٦) .

ولم يتتبع أحد منهم تحسينات أبي حاتم، لذا وجدت أن تصرف الحافظ ابن حجر بذكر نصٍ واحدٍ فقط لمعرفة معنى الحسن عند أبي حاتمٍ غير كافٍ في تحقيق الأمر، كذلك تصرف أبو غدة ود. ربيع في الاقتصار على عدد قليل جداً من النصوص لا يُعين على إعطاء تفسير مقنع لمعنى الحسن عند ذلك الإمام الجهبذ.

وحتى يتسنى لي الوقوف على مراد أبي حاتم قمت بقراءة كتاب العلل وكتاب الجرح والتعديل وكلاهما لابنه، واستخرجت منهما النصوص المتعلقة بالحسن، فوقفت على ستة وثلاثين نصاً، فيكون عدد النصوص التي زدتها واحداً وثلاثين نصاً، منها تسعة عشر نصاً متعلقة بتحسيناته على الأحاديث، وسبعة عشر نصاً متعلقة بتحسيناته في كلامه على رواة الحديث.

وقسمت النصوص إلى مجموعتين:

أولاً: إطلاقه الحسن على الأحاديث:

١-أحاديث حسنها مطلقاً.

٢-أحاديث ورد "الحسن" في كلامه عليها بمعناه اللغوي.

ثانياً: إطلاقه الحسن على الرواة:

١-ثقات حَسَّن حديثهم.

٢-ضعفاء حَسَّن حديثهم.

---

(١) شرح العلل (٣٤٣/١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٢٦/١).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٨٢/١).

(٤) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٥).

(٥) تقسيم الحديث (ص١٠٤-١٠٩).

أولاً: إطلاقه الحسن على الأحاديث :

١- أحاديث حسنها مطلقاً:

(النص الأول): قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن أبي شيبان عن يونس بن مَيسرة بن حَلْبَس عن أبي إدريس عن عبدالله بن حَوالة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: "يجندون أجناداً" .

قال: هو صحيح حسن غريب) [١] .

هذا الحديث أخرجه البخاري في تاريخه الكبير [٢] عن محمد بن المبارك الصوري سمع إبراهيم بن أبي شيبان سمع يونس بن حلبس عن أبي إدريس عن ابن حوالة قال النبي **صلى الله عليه وسلم**: "عليك بالشام". روى الحديث مختصراً، ومتنه كما جاء في بعض الطرق عن أبي إدريس عن ابن حوالة قال: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم**: "إنكم ستجندون أجناداً: جنداً بالشام، وجُنداً بالعراق، وجُنداً باليمن" قال: قلت: يا رسول الله خِرْ لي ؟ قال: "عليك بالشام، فمن أبى ، فليلحق بيمنه، ليسق من غُدرِه [٣] ، فإن الله تكفَّل لي بالشام وأهلِهِ" [٤] .

هذا الحديث اختلف فيه على يونس على ثلاثة أوجه:

١-رواه إبراهيم بن أبي شيبان كما سبق.

٢-ورواه محمد بن عبدالله الشُعَيثي عنه عن ابن حوالة (من دون ذكر أبي إدريس)[٥].

٣-ورواه سليمان بن عتبة الغساني عنه عن أبي إدريس ولكن جعله (عن أبي الدرداء بدل ابن حوالة) [٦] .

ومحمد بن عبدالله الشعيثي، وثقه عدد من الأئمة [٧] ، إلا أن أبا حاتم قال فيه: (ضعيف الحديث ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به) [٨].

---

(١) العلل (٣٣٧/١) وعنه ابن رجب في شرح العلل (٣٤٣/١).

(٢) التاريخ الكبير (٢٩٢/١) وعنه ابن عساكر في تاريخه (٣١/١) مخطوط .

(٣) جمع غدير.

(٤) هذا لفظ ابن حبان في صحيحه (٢٩٥/١٣).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣١/١).

(٦) المصدر السابق (٣٢/١).

(٧) انظر تهذيب الكمال (٥٦١/٢٥).

(٨) الجرح والتعديل (٣٠٥/٧).

وسليمان بن عتبة، وثقه دحيم وأبو مسهر والهيثم بن خارجة وغيرهم [١] ، وقال يحيى ابن معين: لا شيء [٢] ، وقال صالح جزرة: (روى أحاديث مناكير) [٣] ، وسأل أبو زرعة الدمشقي أبا مسهر عنه فقال: (ثقة، فقال أبو زرعة: إنه يُسند أحاديث عن أبي الدرداء، قال: هي يسيرة) [٤] ، وقال أبو حاتم الرازي فيه: (ليس به بأس، وهو محمود عند الدمشقيين) [٥] .

وأما إبراهيم بن أبي شيبان، فقد وثقه أبو مسهر [٦] ، وقال فيه أبو حاتم: (لا بأس به)[٧]، وذكره ابن حبان في ثقاته [٨] ، ويونس قال فيه أبو حاتم: (كان من خيار الناس، وكان يقرئ في مسجد دمشق ، وكُفَّ بصره) [٩] ، وهو ثقة بالاتفاق [١٠] ، وكذلك أبو إدريس عائذ الله بن عبدالله الخولاني، وثقه أبو حاتم [١١] وهو ثقة بالإجماع.

ومما يشهد لصحة رواية ابن أبي شيبان ما رواه سعيد بن عبدالعزيز التنوخي عن مكحول عن أبي إدريس عن ابن حوالة [١٢] ، ورواه أيضاً عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن ابن حوالة [١٣] .

وسعيد، إمام ثبت من مشاهير ثقات الشاميين، إلا أن أبا مسهر ذكر أنه اختلط قبل وفاته وقال: (كان يعرض عليه قبل أن يموت ، وكان يقول: لا أُجيزها) [١٤] ، وأبو مسهر قد روى هذا الحديث عن سعيد عن ربيعة بن يزيد به [١٥] ، فالغالب أنه سمعه منه قبل اختلاطه، ومما يؤكد ذلك أن ابن حبان قد أخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق سعيد وهو لا يخرج عن

---

(١) تهذيب الكمال (٣٨/١٢).

(٢) الجرح والتعديل (١٣٤/٤) والأصل في هذا القول أنه يعني التضعيف لا قلة الرواية .

(٣) تهذيب الكمال (٣٨/١٢).

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٣٨٢/١).

(٥) الجرح والتعديل (١٣٤/٤).

(٦) مقدمة الجرح والتعديل (ص٢٨٩).

(٧) المصدر السابق (١٠٥/٢-١٠٦).

(٨) ثقات ابن حبان (٥٧/٨).

(٩) تهذيب الكمال (٥٤٦/٣٢) وهذا النص غير موجود في الجرح والتعديل.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) الجرح والتعديل (٣٨/٧).

(١٢) ابن حبان في صحيحه (٢٩٥/١٣) والحاكم (٥١٠/٤) ومسند الشاميين (١٧٢/١) و(٣٤٥/٤).

(١٣) نسخة أبي مسهر (٢) ومسند الشاميين (١٩٢/١).

(١٤) التاريخ لابن معين (٢٠٤/٢).

(١٥) نسخة أبي مسهر (٢).

المختلطين إلا ما سمع منهم قبل اختلاطهم كما صرح بذلك في مقدمة صحيحه [(١)]، وصححه أبـو عبدالله الحاكم أيضاً.

وعلى أية حال فالحديث محفوظ عن عبدالله بن حَوالة - رضي الله عنــه -، فقـد رواه عنه جمع منهم جُبير بن نُفير [(٢)] ، وأبو قُتَيلة [(٣)] مرثد بن وداعة الجعفي - رضي الله عنـه - ، وسلمان بن سُمَير [(٤)] وغيرهم [(٥)] .

ومن المعلوم أن أبا حاتم قد صحح الحديث ولكن يبقى النظر في معنـى تحسـينه مـع تصحيحه له، والذي يظهر لي أن أبا حاتم لم يقف على الاختلاف الوارد عن يونس بـن ميسـرة وإلا لكان ذكره كما هي عادته في إجاباته لابنه بذكر علل الأحاديث، ولهذا أرى أنه أطلق الحسن هنا مُريداً بذلك أن هذا الحديث من حسان الغرائب؛ لما اجتمع فيه من تفرد إبراهيـم بـن أبـي شيبان به ولاستقامة حال رواته.

ويُحتمل أن أبا حاتم استحسن رواية إبراهيم بن أبي شيبان وأراد بذلك حُسن المتـن لمـا فيه من فضيلة ظاهرة للشام.

ويلاحظ في هذا السند الذي صححه أبو حاتم أنه قال : "لا بأس به" في رواية إبراهيم بـن أبي شيبان، ومقتضى هذا أنه يصحح لمن يقول فيه ذلك مع ملاحظة أن الحديث في الفضائل فـهو في فضل الشام، والفضائل لا يُتشدد في أسانيدها.

كما يلاحظ أن ابن أبي حاتم قد أدخل الحديث السابق في "علله" فلا أدري ما سبب ذلـك، لا سيما أن أباه صحح الحديث؟!

(النص الثاني) : قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن حمزة عـن زيد بن واقد عن مغيث بن سُمي عن عبدالله بن عمرو قال: قيل: يا رسول الله أي الناس أفضـل؟ قال: "محموم القلب، صدوق اللسان". قالوا : صدوق اللسان نعرف، فما محموم القلب؟ قال: "هـو

---

(١) صحيح ابن حبان (١/١٦١).

(٢) أخرج حديثه البخاري في تاريخه الكبير (٥/٣٣) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٢٨٨) وابن أبي عـاصم في الآحاد والمثاني (٤/٢٧٤) والطحاوي في مشكل الآثـار (٢/٣٥) والطـبراني فـي مسـند الشـاميين (٣/١٥٢) والبيهقي في دلائل النبوة (٦/٣٢٧).

(٣) أخرج حديثه أحمد في المسند (٤/١١٠) وأبو داود (٢٤٨٣) والطبراني في مسند الشاميين (٢/١٩٣).

(٤) أخرج حديثه أحمد في المسند (٥/٢٨٨) والطبراني في مسند الشاميين (٢/١٣٣).

(٥) توسع الحافظ ابن عساكر في ذكر طرق حديث ابن حوالة توسعاً كبيراً فـي تـاريخ دمشـق (١/٢٤-٣٥) مخطوط.

التقي النقي، لا إثم فيه، ولا غل ولا حسد". قالوا : من يليه يا رسول الله ؟ قال: "الذي يشنأ الدنيا، ويحب الآخرة" . قالوا: ما نعرف هذا فينا إلا رافع مولى رسول الله **صلى الله عليه وسلم** فمن يليه؟ قال: "مؤمن في خُلُق حسن".

قال أبي: هذا حديث صحيح حسن، وزيد محله الصدق وكان يرى رأي القدر) (١) .

هذا الحديث تابع يحيى بن حمزة (٢) على روايته له: صدقةُ (٣) بن خالد والقاسمُ (٤) بن موسى كلاهما عن زيد بنحوه.

يحيى بن حمزة، قال عنه أبو حاتم: (صدوق) (٥) ، ووثقه الآخرون (٦) ، وزيد بن واقد قال عنه أبو حاتم: (لا بأس به، محله الصدق) (٧) ، ووثقه الآخرون (٨) ، ومغيث بن سُمي ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه (٩) ، وهو ثقة (١٠) من كبار تابعي أهل الشام، وتصحيح أبي حاتم هذا الحديث يدل على أنه رضيه .

هذا الحديث قال العراقي فيه : (إسناد جيد) (١١) ، وقال البوصيري: (هذا إسناد صحيح) (١٢) ، وكذلك صححه الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني (١٣) .

وتحسين أبي حاتم لهذا الحديث مع تصحيحه له إما يكون لغرابة السند حيث انفرد به زيد بن واقد ، أو لحُسن المتن أي أنه أُعجب بمتن الحديث.

ويلاحظ هنا كما في الحديث السابق أن أبا حاتم صحح لمن قال فيه : "لا بأس به محله

---

(١) العلل (٢/١٢٧).

(٢) أخرجه من طريقه ابن ماجه في سننه (٤٢١٦) والخرائطي في المكارم (١/٥٧) وعنه ابن عساكر في تاريخه (١٧/٥٧) مخطوط.

(٣) أخرجه من طريقه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٥٢٣-٥٢٤) والبيهقي في الشعب (٩/٩٤) السلفية.

(٤) أخرجه من طريقه الطبراني في مسند الشاميين (٢/٢١٧-٢١٨) وعنه أبو نعيم في الحلية (١/١٨٣) و (٦/٦٩) وعنه ابن عساكر (١٧/٥٧) مخطوط.

(٥) الجرح والتعديل (٩/١٣٧).

(٦) انظر تهذيب الكمال (٣١/٢٨١-٢٨٢).

(٧) الجرح والتعديل (٣/٥٧٤).

(٨) انظر تهذيب الكمال (١٠/١٠٩-١١٠).

(٩) الجرح والتعديل (٨/٣٩١).

(١٠) انظر تهذيب الكمال (٢٨/٣٤٩-٣٥٠).

(١١) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٤/ص١٥٤٢).

(١٢) مصباح الزجاجة (٤/٢٤٠).

(١٣) السلسلة الصحيحة (٢/٦٦٩).

الصدق"، ولكن الحديث من أحاديث الزهد، وهذا الضرب من الأحاديث لا يُتشدد في أسانيدها كأحاديث الأحكام.

ولا أدري لأي شيء أدخل ابن أبي حاتم هذا الحديث في "علله" مع تصحيح أبيه له؟!

(النص الثالث): قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه هشام الرازي عن محمد بن مسلم الطائفي عن خالد بن سعيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: "**أحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبدالرحمن، وأكره الأسماء إلى الله مرة وحرب**".

قال: فأخبرته زيد بن أسلم فقال: قد ترك من الإسناد [1] شيئاً : وأصدق الأسماء الحارث وهمام، وأكذب الأسماء خالد ومالك. فقلت له: ما أصدق الأسماء وأكذب الأسماء؟ قال: ألا ترى أن الحارث حارث خير أو شر، وأن همام [2] يهم بخير أو شر، ألا ترى أن خالد [3] لا يخلد ، وأن مالك [4] لا يملك.

قال أبي : الكلام الأول هو حسن، والبقية منكر) [5] . في هذا السند: هشام بن عبيد الله الرازي، وثقه ابن أبي حاتم وقال أبوه: (صدوق) [6]، وأما الطائفي فلم يذكر ابن أبي حاتم [7] في ترجمته إلا تضعيف أحمد وتوثيق ابن معين له وأنه يخطئ إذا حدث من حفظه، وفي السند: خالد ابن سعيد، لم أعرفه ولم أجد ممن ترجم لمن سُمي خالد بن سعيد قد ذكر فيهم من يروي عن نافع أو يروي عن الطائفي.

هذا الحديث حكم عليه بالنكارة إلا أوله فهو حسن عنده، وأراد بالحسن هنا أي المحفوظ، يريد أن قوله **صلى الله عليه وسلم**: "**أحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبدالرحمن**" [8] هذا حديث صحيح محفوظ عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، فهذا القدر محفوظ وما عدا ذلك فهو منكر .

---

(١) لعل الصواب "الحديث".

(٢) الصواب أن هماماً وخالداً ومالكاً ولعله لم ينصبها لأن في الكلام تقديراً فكأنه يقول: "من سمي همام" وهكذا خالد ومالك.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) العلل (٢/٣٣٤).

(٦) الجرح والتعديل (٩/٦٧).

(٧) المصدر السابق (٨/٧٧).

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه (٢١٣٢) وغيره.

ويلاحظ هنا أن الحسن جاء مقابل المنكر، وهذا يعني أن الحسن لا يكون منكراً عند أبي حاتم.

ويلاحظ أنه قال: (الكلام الأول حسن) ولم يقل: (هذا حديث أوله حسن).

(النص الرابع): قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديثٍ رواه شعبة والليث عن عبد ربه بن سعيد، واختلفا، كيف اختلافهما؟

فقال أبي: اتفقا في عبد ربه بن سعيد ، واختلفا، فقال الليث: عن عمران بن أبي أنس ، وقال شعبة: عن أنس بن أبي أنس. واختلفا، فقال الليث: عن ربيعة بن الحارث، وقال شعبة : عن المطلب عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: "الصلاة مثنى مثنى تخشع وتضرع وتمسكن وتقنع بيديك يقول: يرفعهما، وتقول: يا رب، يا رب، فمن لم يفعل ذلك فهي خِداج".

قال أبي : ما يقول الليث أصح، لأنه قد تابع الليث: عمرو بن الحارث وابن لهيعة ، وعمرو والليث كانا يكتبان وشعبة صاحب حفظ .

قلت لأبي : هذا الإسناد عندك صحيح؟ قال: حسن.

قلت لأبي: مَنْ ربيعة بن الحارث؟ قال: هو ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب. قلت : سمع من الفضل؟ قال: أدركه.

قلت: يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال: حسن. فكررتُ عليه مراراً، فلم يزدني على قوله: حسن. ثم قال: الحجة سفيان وشعبة.

قلت: فعبد ربه بن سعيد ؟ قال: لا بأس به. قلت يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث.

قال أبي: ويدل على أن هذا الكلام في صلاة التطوع أو السُنن، وليس هذا الكلام في شيء من الحديث) [(١)] .

وسند شعبة كاملاً كما رواه ابن أبي حاتم [(٢)] في موضعٍ آخر يرويه عن عبد ربه عن أنس بن أبي أنس عن عبدالله بن نافع بن العمياء عن عبدالله بن الحارث عن المطلب عن النبي **صلى الله عليه وسلم** .

وأما الليث[(٣)] فيروي الحديث عن عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس عن عبدالله

---

(١) العلل (١/١٣٢-١٣٣).

(٢) العلل (١/١١٩) أخرجه أحمد (٤/١٦٧) وأبو داود (١٢٩٦) والعلل الكبير (١/٢٥٨) وابن ماجه (١٣٢٥) والطيالسي (١٣٦٦) وابن خزيمة في صحيحه (١٢١٢) والنسائي في الكبرى (١/٢١٢، ٤٥١) والدارقطني (١/٤١٨) والبيهقي في الكبرى (٢/٤٨٨).

(٣) العلل (١/١١٩) وقال أبو حاتم : (حديث الليث أصح؛ لأن أنس بن أبي أنس لا يُعرف؛ وعبدالله بن الحارث =

ابن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن الواضح أن أبا حاتم يرجح رواية الليث كما نص على ذلك صراحة، ووافقه على ذلك أحمد بن حنبل [١] ، وابنه عبدالله [٢] ، والبخاري [٣] ، ويعقوب بن سفيان [٤] ، وابن خزيمة [٥] ، والخطابي [٦] ، جميعهم خطأوا شعبة في روايته ورجحوا رواية الليث عليه ، وقد وقف الطحاوي موقفاً مخالفاً لهؤلاء الأئمة ورجح رواية شعبة على الليث في قوله: (عن عبدالله ابن الحارث عن المطلب) [٧] ، وقول هؤلاء الأئمة أولى لما بينه أبو حاتم في النص السابق من أسباب ترجيح رواية الليث.

وبالنسبة لرجال سند الليث - الذي كان محور كلام أبي حاتم يدور حوله - فهم: الليث ابن سعد، وثقه أبو حاتم [٨] وهو من كبار الأئمة الأثبات، وعبد ربه بن سعيد، قال فيه أبو حاتم: (لا بأس به)، فسأله ابنه: يحتج بحديثه؟ فقال: (هو حسن الحديث ثقة) [٩] ، وفي النص السابق قال: (لا بأس به ... حسن الحديث) ، وهو ثقة بالاتفاق [١٠] .

وعمران بن أبي أنس، وثقه أبو حاتم [١١] ، وهو ثقة بالاتفاق [١٢] .

وعبدالله بن نافع بن العمياء، لم يذكر أبو حاتم فيه شيئاً [١٣] ، وقد قال ابن المديني فيه:

ليس له معنى إنما هو ربيعة بن الحارث)، وأخرجه من طريق الليث: أحمد (١/٢١١) (٤/١٦٧) والترمذي (٣٨٥) والنسائي في الكبرى (١/٢١٢، ٤٥٠) وابن خزيمة في صحيحه (١٢١٣) والبيهقي في الكبرى (٢/٤٨٧-٤٨٨).

(١) انظر المعرفة والتاريخ (٢/٢٠٢).

(٢) مسند الإمام أحمد (٤/١٦٧).

(٣) التاريخ الكبير (٣/٢٨٤) والعلل الكبير (١/٢٥٩).

(٤) معالم السنن للخطابي (٢/٨٧)

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) شرح مشكل الآثار (٣/١٢٧، ١٣٠-١٣١).

(٨) انظر العلل للرازي (١/١٦٣).

(٩) الجرح والتعديل (٦/٤١).

(١٠) انظر تهذيب الكمال (١٦/٤٧٧-٤٧٨).

(١١) الجرح والتعديل (٦/٢٩٤).

(١٢) انظر تهذيب الكمال (٢٢/٣١١).

(١٣) الجرح والتعديل (٥/١٨٣).

(مجهول) [١] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٢] ، وقال ابن حجر: (مجهول) [٣] .

وربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب كما ذكر أبو حاتم في النص الســـابق، ولكنــه فــي الجرح والتعديل [٤] ذكره من دون اسم جده، ولم يذكر له صحبة بما يفهم منــه أنــه عــده فــي التابعين ، وهذا هو ترجيح المزي [٥] أن راوي الحديث الذي نحن بصدده رجل آخر من التـابعين وليس هو الصحابي ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب الذي كان قريب السن من عمه العباس بــن عبدالمطلب، وقد ذكر غير واحد [٦] أن ربيعة مات في زمن عمر رضي الله عنــه ســنة ثــلاث وعشرين للهجرة، ومما يؤكد أن أبا حاتم لم يعده من الصحابة أنه قال لابنه لمــا ســأله يحتــج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال: (حسن ... الحجة سفيان وشعبة)، ولما ســأله هــل ســمع مــن الفضل؟ قال: (أدركه)، ولو كان هو الصحابي لما قال: أدركه لأن ربيعــة ابــن عــم الفضــل، والصحابة كما هو معروف لدى أهل الحديث لا يبحث عن سماعهم من بعضهم البعض.

وربيعة بن الحارث هذا لم يذكروا راوياً عنه إلا عبدالله بن نافع بن العميــاء [٧] فقــط، وابن العمياء مجهول

وهذا الحديث قال البخاري فيه: (وهو حديث لا يُتابع عليــه – يعنــي ربيعــة أو ابــن العمياء – ، ولا يُعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض) [٨] ، وقال في ترجمة عبدالله بن نافع بن العمياء: (لم يصح حديثه) [٩] ، يعني الحديث الذي معنا [١٠] .

وقال ابن خزيمة : (إن ثبت هذا الخبر) [١١] ، وقال العقيلي في روايتي شــعبة والليــث:

---

(١) تهذيب الكمال (١٦/٢٠٧).

(٢) الثقات (٧/٥٣).

(٣) التقريب (٣٦٥٨).

(٤) الجرح والتعديل (٣/٤٧٣).

(٥) انظر تهذيب الكمال (٩/١١١-١١٢) و (١٦/٢٠٧) ونقل كلاماً للطحاوي دون أن يذكره. انظر شرح مشكل الآثار (٣/١٢٧، ١٣٠-١٣١).

(٦) انظر تهذيب الكمال (٩/١١٠) وتهذيب التهذيب (٣/٢٥٤).

(٧) انظر التاريخ الكبير (٣/٢٨٤) والجرح والتعديل (٣/٤٧٣) والثقات لابن حبان (٤/٢٣٠).

(٨) التاريخ الكبير (٣/٢٨٤).

(٩) المصدر السابق (٥/٢١٣).

(١٠) انظر الكامل لابن عدي (٤/١٥٤١) وظاهر كلام ابن عدي أن البخاري لم يصحح حديــث شــعبة إلا أن الراوي عن البخاري فهم عكس ما أراد شيخه، وهذا فيه نظر؛ لأن ابن العمياء مجهول، فقول البخاري لــم يصح حديثه مستقيم المعنى، سواء في حديث شعبة أم في حديث الليث.

(١١) صحيح ابن خزيمة (١٢١٢).

(في الإسنادين جميعاً نظر، والأسانيد الثابتة عن ابن عمر عن النبي - **صلى الله عليه وسلم** - في صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فأوتر بركعة) [١] .

وقال ابن عبدالبر: (إسناده مضطرب ضعيف لا يحتج بمثله) [٢] .

فيكون هذا الحديث فيه ثلاث علل:

١- جهالة ابن العمياء.

٢- الاضطراب في شأن ربيعة بن الحارث، فإن كان هو الصحابي فقد مات قديماً كما ذكرنا آنفاً، فيكون ابن العمياء لم يلقه كما ذكر الطحاوي [٣] والمزي [٤] ، وإن كان غيره فلم يرو عنه إلا ابن العمياء، وهو مجهول فلا تنفعه روايته.

٣-يظهر أن هناك اشتباهاً في عدم اتصال هذا السند بين ربيعة والفضل، كما أشار أبو حاتم إلى ذلك بقوله: (أدركه) ولم يقل: (لقيه) أو (سمع منه)، ويؤكد ذلك أن البخاري وهو ممن يشترط اللقاء قال: (لا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض)، ومن المعلوم أن أبا حاتم يتشدد في هذا حيث يشترط السماع ولا يكتفي بثبوت اللقاء كما هو حال البخاري [٥] .

ولم ينص أبو حاتم على شيء من هذه العلل نصاً صريحاً، ولكن من المؤكد أنه ما امتنع عن تصحيح الحديث والاحتجاج به إلا لأن هذا الحديث ليس بقوي عنده.

وسنتكلم فيما يلي عن معنى الحسن في النص السابق ، ولا أُبالغ إذا قلت : إنه أهم نصوص أبي حاتم الواردة في "الحسن"، ويعتبر بمثابة المفتاح لفهم ما عداه من تحسينات أبي حاتم.

فيظهر منه أن الحسن غير الصحيح عند أبي حاتم كما هو واضح من قوله لابنه لما سأله: (هذا الإسناد عندك صحيح؟) فقال: (حسن).

ويظهر منه أن الحسن أحط رتبة وأقل منزلة من الصحيح عنده كما يبدو من قوله لابنه لما سأله: (يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال: حسن)، ثم يقول ابنه : (فكررتُ عليه مراراً ، فلم يزدني على قوله: حسن) ثم قال: (الحجة سفيان وشعبة) ، وهنا يظهر إصراره على أن من قيل فيه: حسن لا يصل إلى رتبة الحجة أي من يحتج به، وقد ظهر معنا فيما تقدم أن ربيعة بن

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٣١١/٢).

(٢) التمهيد (١٨٦/١٣).

(٣) شرح مشكل الآثار (١٣٠/٣).

(٤) تهذيب الكمال (٢٠٧/١٦).

(٥) لمعرفة موقف أبي حاتم من هذه المسألة ينظر كتابي موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن (ص٢٨٠-٢٨٣) ط١ مكتبة الرشد ١٤١٧هـ.

الحارث غير مشهور إذ لم يرو عنه إلا ابن العمياء وهو مع ذلك مجهول، فإصرار أبي حاتم على عدم الاحتجاج بربيعة لعله راجع إلى هذا السبب، فكأنه يقول: لا أعلم ما أطعن به على ربيعة بن الحارث ولكن في الوقت نفسه لم يثبت عندي أنه ثقة، والذي يدعوني إلى تحسين الظن به أنه ابن عم رسول الله **صلى الله عليه وسلم** (يلاحظ هنا أن أبا حاتم في النص السابق قد قال: ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب ولم يثبت عنده أنه صحابي، فلا ينفي ذلك أنه ابن عم رسول الله **صلى الله عليه وسلم** وابن عم الفضل بن العباس)، ومثل من كان في شرفه لا يُظن بأنه يكذب فهو عدل.

ويظهر من النص السابق أن الحسن لا يحتج به عند أبي حاتم، ولكن هل هو الحسن لذاته عن المتأخرين؟ الجواب: أننا إذا نظرنا في الحديث سنرى أن عدداً من الأئمة ضعفه، ولم أقف على أحدٍ من المتقدمين [١] صححه أو قواه، بل حتى من المتأخرين نرى العلامة المحدث الشيخ الألباني [٢] يضعفه، لأن فيه ابن العمياء، وقد ذكر السخاوي [٣] النص السابق عن أبي حاتم مستشهداً به على أن أبا حاتم لا يحتج بالحسن لذاته، وهذا فيه نظر؛ لأن الحديث السابق ضعيف ولا يصلح أن يوصف بالحسن لذاته.

ويبدو لي أن أبا حاتم أراد بتحسينه لهذا الحديث مع تصريحه بعدم حجيته أنه غريب، فلا يعرف من غير طريق عمران بن أبي أنس، وليس في السند ولا المتن من رواية الليث ما يدل على أن فيهما مخالفة أو خطأ، فلعله استحسنه لهذا الاعتبار، وسيأتي في النصوص القادمة مزيد إيضاح وبيان لمعنى الحسن عند أبي حاتم.

وأهم فائدة في النص السابق هي التصريح الواضح بأن الحسن أحط رتبة وأقل منزلة من الحديث الصحيح.

ويظهر من النص السابق أن أبا حاتم يطلق الحسن على الحديث الذي في سنده مجهول وقد يُقال: أليس المجهول ضعيف الحديث؟ فلماذا لم يضعفه؟! والجواب أن أبا حاتم قد قال في عدة نصوص: (فلان مجهول، والحديث الذي رواه صحيح) [٤]، مما يدل على أن المجهول قد يروي حديثاً صحيحاً، ولعل أبا حاتم لم يجد في الحديث السابق ما يُنكر لا سنداً ولا متناً، لاسيما

---

(١) الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٣/٢٢٩) قال: (في إسناده نظر، ولعله يكون صحيحاً)، وهو رحمه الله متساهل جداً في التوثيق والتصحيح، وكل من قرأ تحقيقاته في المسند وسنن الترمذي يظهر له ذلك بجلاء، ولهذا فلا أعتد كثيراً بأحكامه رحمه الله على الأحاديث لكثرة مخالفته لكبار أئمة النقد المتقدمين.

(٢) انظر تعليقاته على صحيح ابن خزيمة (٢/٢٢٠) وضعيف ابن ماجه (ص٩٧).

(٣) فتح المغيث (١/٧٩).

(٤) انظر الجرح والتعديل (٢/٣٩).

وأن شعبة قد رواه وقد قيل: (إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به) [١] ولم يخطئ في اسم ابن العمياء.

(النص الخامس): قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس في قوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ إلى آخر الآية [هود: ١٥].

قال: نزلت في اليهود والنصارى.

قال أبي: لا أعلم روى هذا الحديث عن قتادة غير حماد.

قلت: هو صحيح؟ قال: حسن) [٢]

أخرجه الضياء المقدسي [٣] من طريقين عن حماد بن سلمة به. أحدهما: موسى بن إسماعيل التبوذكي راوية حماد بن سلمة، والآخر: حفص بن عمر الضرير، وكلاهما من الثقات.

وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم – رحمه الله – من تفرد حماد بهذا الحديث عن قتادة، فقد أخرج الطبري [٤] في تفسيره هذا الحديث من طريق همام بن يحيى العوذي عن قتادة به. فهذه متابعة لحماد.

وحماد بن سلمة، قال أبو حاتم فيه : (حماد بن سلمة في ثابت – البناني – وعلي ابن زيد – بن جُدعان – أحب إلي من همام، وهو أضبط الناس وأعلمهم بحديثهما، بيَّن خطأ الناس، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبدالوارث) [٥] .

ولم يبين أبو حاتم رأيه في حماد مطلقاً ولا في روايته عن قتادة، وقد لخَّص الإمام مسلم أقوال النقاد في حماد بقوله: (أجمع أهل الحديث على أن أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة.

وحماد يُعد عندهم إذا حَدَّث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس ، وداود ابن أبي هند، والجريري ، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً) [٦].

---

(١) إعلام الموقعين (٢٠٢/١)، (١٦٧/٣).

(٢) العلل (٦٣/٢).

(٣) الأحاديث المختارة (١١٨/٧).

(٤) تفسير الطبري (٢٦٥/١٥).

(٥) الجرح والتعديل (١٤١/٣).

(٦) التمييز (ص ٢١٧-٢١٨) بتصرف يسير.

وبهذا يُعلم أن حماداً يخطئ في حديثه عن قتادة.

وأما قتادة بن دِعامة السدوسي، فقد قال أبو حاتم فيه لما سأله ابنه عن أبي قِلابة عن معاذة أحب إليه أو قتادة عن معاذة فقال: (جميعاً ثقتان، وأبو قِلابة لا يعرف له تدليس) [١] ، وسأله أيضاً عن حديثه عنها وحديث أيوب عنها أيهما أحب إليه فقال: (قتادة إذا ذكر الخبر) وقال: (أثبت أصحاب أنس: الزهري ثم قتادة) [٢] ، فقتادة ثقة مدلس عند أبي حاتم.

فالحديث فيه أمران:

١-تفرد حماد بن سلمة عن قتادة، وهو يخطئ في حديثه عنه.

٢-عدم وجود تصريح قتادة بالتحديث.

ولعل أبا حاتم أبى تصحيح الحديث لذلك ، حين سأله ابنه: (هو صحيح؟) فرد عليه: (حسن) أي لا يبلغ درجة الصحة بل أقل منها.

وفي هذا النص دليل آخر على أن أبا حاتم يميز بين الصحيح والحسن، ويجعل الحسن في مرتبة أدنى.

والذي يظهر لي في معنى الحسن الوارد في هذا النص أنه أُريد به الحديث الغريب الذي لا يوجد دليل على أن راويه المحتمل أمره قد أخطأ فيه، ومما يؤكد أن الحديث غريب عند أبي حاتم قوله: (لا أعلم روى هذا الحديث عن قتادة غير حماد) ، ومما يؤكد أيضاً أن الحديث لا يوجد ما يدل على خطأ حماد بن سلمة فيه أنه لو وجد ما يدل على ذلك لحرص أبو حاتم على ذكره وإبرازه كما هي عادته في أجوبته الأخرى المتعلقة بعلل الحديث ، فمن خصائص منهج هذا الإمام أنه يذكر علل الحديث بتفصيل واستيفاء للطرق التي يستدل بها على أقواله وهذا الأمر ظاهر لكل من تأمل كتاب العلل لابنه.

ولقائل أن يقول: لماذا لم يضعف أبو حاتم هذا الحديث؟ والجواب عن هذا أن أبا حاتم لم يملك دليلاً صريحاً على خطأ حماد أو على عدم سماع قتادة لذلك الحديث، فثبوت الحديث محل احتمال ، فتوقف عن تصحيحه كما توقف عن تضعيفه، واختار مرتبة وسطى بينهما هي "الحسن" ، فيكون الحسن حسناً – فيما أظن – باعتبار أنه أحسن من الحديث الذي علم بدليل صريح مخالفة راويه أو خطؤه فيه، فيطلق عليه حسن لهذا الاعتبار.

وبما أن الحكم على السند بالصحة أو الضعف مرتبط بمراتب الرواة سنجد أن ابن أبي حاتم – وهو وارث علم أبيه – قد قسم الرواة إلى أربعة منازل [٣] : الأولى من يحتج به،

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٥٨).

(٢) المصدر السابق (٧/١٣٠).

(٣) انظر الجرح والتعديل (٢/٣٧).

والثانية: من يكتب حديثه ويُنظر فيه، والمنزلة الثالثة: من يكتب حديثه للاعتبار، والمنزلة الرابعة : من لا يكتب حديثه لسقوطه وشدة ضعفه.

فالمنزلة الأولى يقال في الحكم على حديث رواتها أنه صحيح ، والمنزلة الثانية: حسن، والثالثة: ضعيف، والرابعة: باطل أو موضوع.

فالحديث الحسن – فيما يغلب على ظني – أنه مشابه للمنزلة الثانية الذين يكتب حديثهم وينظر فيه، وهم من قيل فيهم صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به ، فهم ليسوا ضعفاء وإلا لقال يكتب حديثهم وينظر فيه اعتباراً كما هو شأن أهل المنزلة الثالثة، والمقصود بينظر فيه أي قبل الاحتجاج؛ خشية وجود خطأ أو مخالفة أو تفرد لا يُحتمل ونحو ذلك ، فلا يكون حديث أهل هذه المنزلة حجة إلا بعد النظر والتأكد، ولهذا لم يطلق القول بأن حديثهم حجة.

(النص السادس) : قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه الحسن بن يحيى الخُشني عن زيد بن واقد عن مكحول عن جبير بن نفير عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"أقيموا الحدود في الحضر والسفر، على القريب والبعيد، ولا تأخذكم في الله لومة لائم"**.

ثم قال أبي: هذا حديث حسن إن كان محفوظاً) [١] .

هذا الحديث أخرجه أبو داود في مراسيله [٢] من طريق شيخه هشام بن خالد الدمشقي عن الحسن بن يحيى الخشني عن زيد بن واقد عن مكحول عن عبادة بن الصامت به. ثم قال أبو داود: مكحول لم ير عبادة، وسند أبي داود ليس فيه جبير بن نفير كما هو عند ابن أبي حاتم.

والحسن بن يحيى الخشني، قال أبو حاتم فيه: (صدوق سيء الحفظ) [٣] والجمهور على تضعيفه [٤] ، وهو المتفرد بهذا ، وزيد بن واقد، قال أبو حاتم فيه : (لا بأس به ، محله الصدق) [٥] وصحح له حديثاً كما تقدم في النص الثاني من هذا المبحث ، وبقية رجال السند ثقات.

والظاهر أن أبا حاتم أراد بالحسن في كلامه هنا الغرابة أي هذا حديث من حسان

---

(١) العلل (٤٥٣/١).

(٢) مراسيل أبي داود (٢٤١) وعنه البيهقي في الكبرى (١٠٤/٩).

(٣) الجرح والتعديل (٤٤/٣).

(٤) تهذيب الكمال (٣٤٠/٦-٣٤١).

(٥) الجرح والتعديل (٥٧٤/٣).

الغرائب إن كان محفوظاً كما قال في حديث آخر: (إن كان محفوظاً فهو غريب) (١) ، والحديث لا يكون غريباً عند أبي حاتم حتى يكون سالماً من الخطأ والعلة فبالإضافة إلى ما سبق وجدته يقول: (كنت أستغرب هذا الحديث فنظرت فإذا هو وهم...) (٢) ، ويقول: (كنا نستغرب هذا الحديث ولم نكن عرفنا علته، وعلمنا أنه خطأ) (٣) ، ويقول في حديث: (ويظن قوم أن حديث الوليد غريب) (٤) ثم بين أنه خطأ، ويقول في حديث آخر: (استغربناه ثم تبين لي علته) (٥) ، ويقول : (هذا من تخاليط ابن لهيعة، ومن لا يفهم يستغرب هذا، وهو عندي خطأ) (٦) .

فعلى هذا هل كل حديث غريب يكون حسناً عند أبي حاتم؟ والجواب كلا لأننا وجدناه يقول في عدد من الأحاديث: (هذا حديث غريب منكر) (٧) واستنكرها لتفرد من لا يحتمل بها.

ومما يؤكد غرابة الحديث أن الطبراني وهو أحد بحور الأسانيد لم يذكر هذا الحديث في مسند زيد بن واقد ولا مسند مكحول ولا جُبير بن نفير في كتابه مسند الشاميين، كما أنني لم أجد من خرجه متصلاً كما رواه ابن أبي حاتم. وزيد بن واقد أحد الشاميين الذين يُجمع حديثهم كما قال البزار (٨) ، فتفرد الخشني عنه يجعل الحديث من الغرائب.

وقد يقال : أليس من الممكن أن يكون أراد بالحسن في النص السابق الصحة والثبوت أي أن الحديث صحيح؟ والجواب : أيضاً بالنفي لأن الخشني وهو سيء الحفظ قد تفرد بهذا السند ولم يُتابع عليه، فيُستبعد أن أبا حاتم يصحح ما تفرد به، لاسيما مع ما عُرف عنه من تشدد.

والصواب – في نظري – أن أبا حاتم يريد أن الحديث يعد من الأحاديث الغرائب الحسان إن كان الخشني حفظه ولم يهم فيه، وهذا هو المتسق مع منهجه الذي يفرق بين الصحيح والحسن، ويشترط في إطلاق الغرابة السلامة من الخطأ.

وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه روي بمعناه من طريقين عنه لا تخلو من نظر، أحدهما عن ربيعة بن ناجد عن عبادة مرفوعاً : "**أقيموا حدود الله في القريب والبعيد، ولا**

---

(١) العلل (٤٦٧/١) وانظر أيضاً (٢٥٦/٢).
(٢) المصدر السابق (١٦٧/٢).
(٣) المصدر السابق (١٥١/٢).
(٤) المصدر السابق (٣٠٢/١).
(٥) المصدر السابق (٤٠٩/١).
(٦) المصدر السابق (٤١١/١).
(٧) المصدر السابق (١١٩/٢) في موضعين.
(٨) انظر تهذيب التهذيب (٤٢٧/٣).

تأخذكم في الله لومة لائم" [١] ، وربيعة لم يرو عنه إلا أبو صادق الأزدي فقط [٢] .

والطريق الآخر عن أبي سلام ممطور الحبشي عن المقدام بن معدي كرب عن الحارث ابن معاوية عن عبادة مرفوعاً: "... **ولا تأخذكم في الله عز وجل لومة لائم، وأقيموا حدود الله عز وجل في السفر والحضر...**" [٣] وفي سند هذه الطريق منصور الخولاني لم أعرفه ولم أجد من ترجمه، وأبو يزيد غيلان بن أنس، قال ابن حجر عنه: (مقبول) [٤] ، والحارث بن معاوية من كبار التابعين [٥] .

ورواه أبوبكر بن أبي مريم [٦] عن أبي سلام ولكن من دون الحارث ، وأبوبكر معروف بالضعف [٧] .

ومما يجب التنبه إليه أن أبا حاتم لم يعرج على هذه الأسانيد حين تكلم على سند الخُشَني، لذا فلا يستقيم القول بأنه أراد بالحسن أي الحسن لغيره؛ لأن كلامه كان موجهاً لسند الخشني فقط.

ومما تجب ملاحظته أن أبا حاتم جعل من شرط الحديث الحسن عنده والذي يعني به هنا الغريب أن يكون محفوظاً ، فلا يطلق على حديث بأنه من حِسان الأحاديث الغريبة، والحُسن هنا وصف للغرابة حتى يكون محفوظاً ليس فيه خطأ ولا علة كما تقدم إيضاحه بالشواهد قبل قليل.

(النص السابع) : قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه عنبسة بن عبدالواحد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال: "**إياكم ومجالس الطرق، فإن كان لا محالة فأدوا الطريق حقه**".

قال أبي: حدثنا يزيد بن أبي يزيد القطان عن عنبسة، ورواه أبان عن قتادة أنه بلغه أن

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٥٤٠) وأحمد في مسنده (٣٣٠/٤) بأطول مما هو مذكور عند ابن ماجه.

(٢) انظر تهذيب الكمال (١٤٦/٩) وقد وثقه ابن حجر في التقريب (١٩١٨) ولكن قال الذهبي : (لا يكاد يعرف) الميزان (٤٥/٢) وهذا هو الأليق به.

(٣) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣٥٩/٢-٣٦٠) والهيثم بن كليب في مسنده (١٧٧/٣) والدولابي في الكنى (١٦٣/٢) والبيهقي في الكبرى (١٠٣/٩) من طريق الفسوي، وابن عساكر في تاريخه (٨٥٣/٨-٨٥٤) مخطوط، وقد وقع عند الفسوي سقط في أول الإسناد يستكمل من البيهقي لإخراجه من طريقه.

(٤) التقريب (٥٣٦٧).

(٥) انظر التاريخ الكبير (٢٨١/٢) فقد ذكر أنه رأى عمر وصحب أبا الدرداء.

(٦) أخرجه أحمد (٣١٦/٥، ٣٢٦) والبزار (١٥٣/٧-١٥٤).

(٧) انظر تهذيب الكمال (١٠٨/٣٣-١١٠).

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال.

قلت لأبي : أيهما أصح؟

قال: إن كان ذلك محفوظاً؛ فهو حسن، وما أخوفني أن يكون قد أفسد حديث أبان ذلك الحديث) [١] .

لم أهتدِ حتى الآن إلى من أخرج هذا الحديث بالسند السابق ، وإن كان متن الحديث محفوظاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد أخرى [٢] .

وعنبسة، قال أبو حاتم فيه: (ثقة لا بأس به) [٣] وقال أحمد وأبو زرعة وأبو داود: لا بأس به [٤] ، وقال البخاري: (ضعيف ذاهب الحديث) [٥] ، وقال أبو حاتم في ابن أبي عروبة: (سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة ، وكان أعلم الناس بحديث قتادة) [٦] ، وقتادة سبق قول أبي حاتم فيه فيما مضى، ولا يُدرى هل سمع عنبسة من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط أم بعده؟

وهذا الحديث أبدى أبو حاتم تشككه في ثبوته بقوله (وما أخوفني...) وأراد أبو حاتم بالحسن في كلامه هنا الغرابة أي إن كان عنبسة حفظ هذا قبل اختلاط سعيد فيكون حديثه من حِسان الأحاديث الغريبة.

والحديث غريب من رواية أنس، ووجه الغرابة أن قتادة وابن أبي عروبة كلاهما من الحفاظ المشهورين بكثرة التلاميذ المعتنين بحديثهما، فتفرد عنبسة بهذا الحديث يجعله غريباً ، ويؤكد ذلك أننا بعد البحث والتفتيش لم نجد متابعاً له، بل لم نجد هذا الحديث عن أنس إلا من طريقه.

وقد بينا في النص المتقدم على هذا أن للغرابة شرطاً عند أبي حاتم وهي أن لا يكون الغريب خطأً ولا معلولاً، وقد نقلنا في ذلك بعض النصوص المهمة.

كما أن الواضح من منهج أبي حاتم التفريق بين الصحيح والحسن – كما ظهر في نصين سابقين – اعتمدت عليهما في أن الأصل التفريق بينهما ، ثم فسرت معنى الحسن عنده بما يتلائم مع نصوصه الأخرى التي جمعتها لبيان منهجه في علم الحديث، ووجدت أوفق التفاسير للحسن

---

(١) العلل (٢/٢٥٩).

(٢) انظر: مسند أحمد (٣/٣٦) و صحيح البخاري (٢٤٦٥) وصحيح مسلم (٢١٢١) وأبا داود (٤٨١٥) وصحيح ابن حبان (٢/٣٥٧، ٣٥٨).

(٣) الجرح والتعديل (٦/٤٠١).

(٤) انظر تهذيب الكمال (٢٢/٤٢٠-٤٢١).

(٥) العلل الكبير (٢/٩٧٨).

(٦) الجرح والتعديل (٤/٦٦).

هو الغرابة، وذكرت بعض النصوص التي تبين منهجه في الحكم بالغرابة على الأحاديث، ويؤيد ذلك ما سيأتي في النصوص القادمة من وصفه لعدد من الأحاديث بالغرابة والحُسن معاً مما يؤكد تلازمهما عنده.

وقد ذكرت من قبل أن المنهج الذي أعتمده هو أن أفسر الحسن عند كل إمام من الأئمة بما يتفق مع مجمل منهج ذلك الإمام.

(النص الثامن): قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عمرو بن محمد فقال: (هو مجهول، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير فهو حسن، والحديث الآخر الذي رواه عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير فإنه يرويه الناس) [1] .

عمرو بن محمد، لم أجد له في كتب الرجال [2] – التي وقفت عليها – إلا ما ذكره أبو حاتم ولم يترجم له البخاري ولا ابن حبان ولا ابن عدي، ولم ينقل ابن حجر في لسان الميزان مع اهتمامه بالاستدراك على الذهبي إلا ما قاله أبو حاتم فقط، وعمرو هذا ليس له راوٍ إلا إبراهيم بن طهمان فقط .

ولهذا لم أستطع الاهتداء إلى حديث عمرو بن محمد عن سعيد بن جبير الذي حسنه أبو حاتم.

ويظهر لي أن أبا حاتم عنى بتحسينه لحديثه عن سعيد بن جبير أن عمرو بن محمد قد تفرد به بدلالة أنه قال: (والحديث الآخر ... فإنه يرويه الناس) أي أنه حديث معروف ومحفوظ عن أبي زرعة بن عمرو، ومفهوم هذا أن حديث عمرو بن محمد عن سعيد بن جبير لم يروه الناس فيكون بذلك غريباً ، ولكن تحسين أبي حاتم له يدل على أن الحديث ليس فيه مخالفة لما رواه الآخرون عن سعيد بن جبير كما أنه سالم من النكارة، ولو لم يكن كذلك لضعفه ولم يحسنه والله أعلم.

وقد ذكر د. ربيع [3] أن أبا حاتم حسنه لغرابته ونكارته، وهذا لا يستقيم مع منهج أبي حاتم فهو لا يحسن حديثاً لأنه منكر عنده كما سيأتي في النص الخامس ، وسيأتي في النص السادس أنه لا يستحسن إلا الحديث المحفوظ.

إلا أن الحافظ ابن حجر قال معلقاً على النص السابق بعد أن نقله ولكن بدون المقطع

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٢٦٢).

(٢) انظر الميزان (٣/٢٨٧) ولسان الميزان (٤/٣٧٦).

(٣) انظر تقسيم الحديث (ص١٠٧).

الأخير الذي فيه: "والحديث الآخر...الخ": (قلتُ: وكلام أبي حاتم هذا محتمل، فإنه يطلق المجهول على ما هو أعم من المستور وغيره ، فيحتمل أن يكون حكم على الحديث بالحسن لأنه روي من وجه آخر، فيوافق كلام الترمذي، ويُحتمل أن يكون حكم بالحسن وأراد المعنى اللغوي أي أن متنه حسن ، والله أعلم) (١) .

ولا أوافقه رحمه الله في قوله: يحتمل أن أبا حاتم أراد الحسن بمعنى روي من وجه آخر لأنه ليس في النص ما يدل أو يشير إلى ذلك، ولو نقل الكلام كاملاً لظهر بجلاء أن أبا حاتم لم يُرِد ذلك لأنه قال: (والحديث الآخر... يرويه الناس) فذكر أن عَمراً قد توبع عليه بعكس الحديث الأول الذي حسنه.

أما الاحتمال الثاني بأنه لعله حسنه وأراد المعنى اللغوي أي أن متنه حسن، فهو احتمال ينقصه السند حيث أن ابن حجر لم يذكر أنه وقف على متن حديث عمرو عن سعيد ، فيبقى الأمر على الاحتمال، ولكنه من نوع الاحتمالات الضعيفة لافتقارها إلى ما تستند إليه .

(النص التاسع): قال أبو حاتم في ترجمة محمد بن حُميد الرازي: (حضرتُ حانوت عبدك ختن أبي عمران الصوفي أنا وأحمد بن السندي، وعنده جزءان، فقلت: هذان الجزءان لك؟

قال: نعم:

قلت : ممن سمعت؟

قال: من أبي زهير عبدالرحمن بن مغراء.

فإذا مكتوب في أول الجزء أحاديث لمحمد بن إسحاق ثم على إثر ذلك شيوخ علي بن مجاهد، والآخر أحاديث سلمة بن الفضل.

فقلت : أحد الجزئين هو من حديث علي بن مجاهد، والآخر من حديث سلمة بن الفضل.

فقال: لا، حدثنا بهما أبو زهير.

فعلمت على أحاديث منها غرائب حسان... ثم خرجت، ودخلتُ أنا وابن السندي بعد أيام على ابن حُميد ... فأخرج إلي الجزئين ... فلما خرجنا من عند ابن حميد، وقد كتبت تلك الأحاديث الغرائب التي كنت أشتهيت أن أسمعها من عبدك... ومررت على عبدك فقلت: هات ذلك الجزئين لأطالعهما. فقال : مَرَ بي ابن حُميد ورآهما في حانوتي فأخذهما وذهب بهما) (٢) .

ساق أبو حاتم هذه القصة ليشير إلى أن محمد بن حميد يسرق حديث غيره، والذي يعنينا

---

(١) النكت لابن حجر (٤٢٦/١).

(٢) الجرح والتعديل (٢٣٢/٧) باختصار.

هنا وصف أبي حاتم لتلك الأحاديث بأنها : "غرائب حِسان" . والحِسان هنا وصف للغرائب وليس حكماً عليها بالقبول والصحة كما هو ظاهر بجلاء، ويلاحظ هنا أن أبا حاتم له ولع بالغرائب كما هو حال كبار أئمة النقد فقد قال: (... تلك الأحاديث الغرائب التي كنت اشتهيت أن أسمعها...) . وقد اشتهى سماعها لأنه لم يسمعها من قبل، إما لزيادات في أسانيدها أو متونها، وإما أن تلك الأحاديث بتمامها لم يسمعها من قبل.

(النص العاشر): قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي: عن حديث رواه عبدالله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: "**احثوا في وجوه المداحين التُراب**".

قال أبي: فجعلتُ أستحسنه حتى رأيت ما رواه حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن جامع بن أبي رشاد أن النبي **صلى الله عليه وسلم**.

قال: فعلمتُ أن ذلك الصواب، وذلك أن أهل الكوفة يروون هذا الحديث عن المقداد بن الأسود عن عبدالله بن عمرو، فعلمتُ أن هذا الحديث ليس من رواية أهل الحجاز، إنما رواه أهل العراق، وجامع من أهل العراق ، فرجع الحديث إلى العراق، وهذا عندي الصحيح) [١] .

عبدالله بن زيد بن أسلم ، قال أبو حاتم فيه : (ليس به بأس) [٢] ، وقد ضعفه ابن معين والجوزجاني وأبو زرعة وابن حبان والنسائي وابن عدي، ووثقه أحمد وابن المديني [٣].

وحفص بن ميسرة الذي رجَّح أبو حاتم روايته عن زيد بن أسلم قال فيه: (صالح الحديث) [٤] وقال في موضع آخر: (يكتب حديثه محله الصدق ، وفي حديثه بعض الأوهام) [٥]، ويظهر أن حديثه عن زيد بن أسلم جيد، فقد احتج الشيخان في صحيحيهما بروايته عن زيد بن أسلم [٦] ، ووثقه أحمد وابن معين والفسوي، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وضعفه الساجي والأزدي [٧] .

فاستحسان أبي حاتم لرواية عبدالله بن زيد كان لظنه أن الحديث غريب إذ لا يُعرف هذا

---

(١) العلل (٢/٢٣٨) ، ورواية عبدالله أخرجها الخطيب في تاريخ بغداد (٨/٣٣٨).

(٢) الجرح والتعديل (٥/٥٩).

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٤/٥٣٦-٥٣٨).

(٤) الجرح والتعديل (٣/١٨٧).

(٥) تهذيب الكمال (٧/٧٦) وهذا النص ليس في الجرح ولا العلل.

(٦) المصدر السابق (٧/٧٤).

(٧) المصدر السابق (٧/٧٤-٧٦) وتهذيب التهذيب (٢/٤٢٠).

الحديث عن ابن عمر إلا من طريقه ، ثم ظهر له أن عبدالله قد خولف ، حيث وجد حفص بن ميسرة يروي الحديث عن زيد بن أسلم بخلاف ما رواه ابنه عبدالله عنه، فقد جعله عن جامع بن أبي راشد مرسلاً، وعبدالله يرويه عن أبيه عن ابن عمر متصلاً بإسناد مدني.

فالحديث بعد أن ظهرت علته لم يعد غريباً ولا مستحسناً لأنه أصبح معلولاً، والحديث المعلول لا يكون غريباً ولا حسناً عند أبي حاتم كما هو ظاهر من هذا النص والنصوص المتقدمة.

ومما ينبغي أن يُعرف أن أبا حاتم يتكلم هنا على رواية زيد بن أسلم بالذات وما هو الصواب فيها ، ويبدو أنه لم يقف على متابعتين جيدتين لعبدالله بن زيد، فقد تابعه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي [١] ، وسعيد بن عبدالعزيز التنوخي [٢] فروياه عن زيد عن ابن عمر كما رواه عبدالله ، ويشهد لروايتهم حديث عطاء [٣] عن ابن عمر في الباب، وأهم ما يعنينا معنى الحسن في كلام أبي حاتم وليس بيان الراجح في شأن هذا الحديث.

(النص الحادي عشر) : قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن عيينة أخو سفيان عن أبي حيان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: "الغنم من دواب الجنة، فامسحوا من رغامها [٤] وفي مرابضها".

قال أبي: كنت أستحسن هذا الإسناد، فبان لي خطؤه، فإذا قد رواه عمار بن محمد عن ابن حيان عن رجل من بني هاشم عن النبي **صلى الله عليه وسلم** بمثله، وهو أشبه) [٥].

حديث ابن عيينة أخرجه الخطيب [٦] البغدادي بإسناده عنه، والحديث الآخر أخرجه ابن أبي شيبة [٧] في مسنده.

وإبراهيم بن عيينة قال أبو حاتم فيه : (شيخ يأتي بالمناكير) [٨] ، وقال ابن معين :

---

(١) أخرجها ابن حبان في صحيحه (٨٢/١٣).

(٢) أخرجها أبو نعيم في الحلية (١٢٧/٦).

(٣) أخرجه أحمد (٩٤/٢) والبخاري في الأدب المفرد (٣٤٠) وابن حبان (٨٣/١٣-٨٤).

(٤) قال أبو عبيد في غريب الحديث (٣٥٩/٢): (الرغام هو التراب) وقال ابن الأثير في النهاية بعد ذكره للحديث (٢٣٩/٢) : (أراد مسح التراب عنها رعاية لها وإصلاحاً لشأنها).

(٥) العلل (١٣٧/١).

(٦) تاريخ بغداد (٤٣٢/٧) .

(٧) الجرح والتعديل (١١٩/٢).

(٨) تهذيب الكمال (١٦٤/٢).

(كان مسلماً صدوقاً ، لم يكن من أصحاب الحديث) [١] ، وقال النسائي : (ليس بالقوي) [٢] ، وقال العجلي: (صدوق) [٣] وقال أبو داود: (صالح) وذكره ابن حبان في ثقاته [٤].

وعمار بن محمد الثوري ابن أخت سفيان الثوري، قال أبو حاتم فيه : (ليس به بأس يكتب حديثه) [٥] ، ووثقه ابن معين وابن سعد، وذهب أبو زرعة والجوزجاني وابن حبان إلى أنه ليس بقوي [٦] .

وابن حيان هو أبو حيان يحيى بن سعيد بن حيان التيمي ، قال أبو حاتم فيه: (صالح) [٧]، ووثقه الآخرون [٨] . والظاهر أن أبا حاتم استحسن سند إبراهيم بن عيينة لغرابته عنده، إذ لم يرو هذا الحديث عن أبي هريرة بهذا السند إلا إبراهيم ، ولكن ظهر له أن الحديث خطأ وأن الصواب المحفوظ عن أبي حيان مرسلاً، فهو لم يدرك أحداً من الصحابة، وهذا الرجل الهاشمي لا دليل على صحبته ، فعُلم أن هذا من مناكير إبراهيم بن عيينة.

وغير خاف أن أبا حاتم يتكلم عن حديث أبي حيان التيمي بالذات، دون التعرض للطرق الأخرى التي روت الحديث عن أبي هريرة [٩] ، وهذا مما يؤكد أنه حين استحسنه في البداية كان لغرابته لا لقوته.

(النص الثاني عشر): قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه قتادة وحماد بن سلمة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر عن النبي **صلى الله عليه وسلم** قال: **"من باع نخلاً قد أبِّرت: فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع"**.

قال أبي: كنت أستحسن هذا الحديث من ذا الطريق حتى رأيت من حديث بعض الثقات عن عكرمة بن خالد عن الزهري عن ابن عمر عن النبي **صلى الله عليه وسلم** .

قال أبي: فإذا الحديث قد عاد إلى الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي **صلى الله**

---

(١) المرجع نفسه.
(٢) تهذيب التهذيب (١/١٥٠).
(٣) المرجع نفسه .
(٤) المرجع نفسه .
(٥) الجرح والتعديل (٦/٣٩٣).
(٦) انظر تهذيب الكمال (٢١/٢٠٥-٢٠٧).
(٧) الجرح والتعديل (٩/١٤٩).
(٨) انظر تهذيب الكمال (٣١/٣٢٤-٣٢٥).
(٩) انظر الصحيحة للألباني (٣/١٢٠-١٢٢).

عليه وسلم) [١] .

أخرج عدد من الأئمة [٢] حديث حماد عن عكرمة بن خالد عن ابــن عمــر رضــي الله عنهما، وأما حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر فهو في الصحيحين [٣] وغيرهما.

وعكرمة بن خالد ثقة [٤] عند أهل العلم، وقد سمع من ابن عمر [٥] ، واحتج الشيخان في صحيحيهما بحديثه عنه.

والظاهر أن أبا حاتم استحسن حديث عكرمة عن ابن عمر، لأن فيه فائدة وهي إضافــة راوٍ آخر عن ابن عمر غير سالم بن عبدالله ونافع مولى ابن عمر وغيرهمــا ممــن رووا هــذا الحديث عنه. فالحديث عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر غريب، فلهذا استحسنه أبو حاتم حتــى تبين له أنه خطأ، فعكرمة لم يسمعه من ابن عمر بل يرويه عــن الزهــري عــن ابــن عمــر، والمعروف أن الزهري يرويه عن سالم عن ابن عمر، فاتضح أن الحديث أصلــه يرجــع إلــى رواية الزهري وليس طريقاً جديداً أو مستقلاً عن ابن عمر.

(النص الثالث عشر): قال ابن أبي حاتم : (سألت أبي عن حديث رواه نعيم بن حمــاد عن يزيد بن هارون عن ابن أبي عروبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فــي الرجــل يطلق امرأته ثلاثاً في مرضه قالت: "ترثه ما دامت في العدة".

قال أبي: رواه عبدالأعلى عن سعيد عن رجل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

قال أبي : وكنت أستحسن حديث يزيد بن هارون حتى كتبت هذا الحديث فإذا هــو قــد أفسد ذلك الحديث) [٦] .

حديث يزيد بن هارون أخرجه أبوبكر بن أبي شيبة [٧] بمثل ما رواه نعيــم بــن حمــاد، وابن أبي عروبة نقلت في نص سابق قول أبي حاتم فيه، ولكن يضاف إلى ما قد نُقل أن ابن أبــي حاتم ذكر في "المراسيل" [٨] عن الإمامين علي بن المديني وأحمد بن حنبل أن ابن أبي عروبة لــم

---

(١) العلل (٣٧٧/١).

(٢) أخرجه أحمد (٣٠/٢) والطحاوي (٢٦/٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٠٣) ومسلم (١٥٤٣).

(٤) انظر تهذيب الكمال (٢٥٠/٢٠-٢٥١) والتهذيب (٢٥٨/٧).

(٥) انظر التاريخ الكبير للبخاري (٤٩/٧) وتهذيب الكمال (٢٥٠/٢٠).

(٦) العلل (٤٢٨/١).

(٧) المصنف لابن أبي شيبة (٢١٩/٥) وعنه ابن حزم في المحلى (٢١٩/١٠).

(٨) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٦٩).

يسمع من هشام بن عروة، وهذا ما يؤكده كلام أبي حاتم هنا في علة هذا الحديث، حيث ذكــر أن رواية عبدالأعلى عن ابن أبي عروبة أفسدت الرواية الأولى لوجود رجل مبهم فيها يؤكد صحــة عدم سماع سعيد من هشام.

ولعل أبا حاتم استحسن حديث يزيد بن هارون لما رأى فيه من زيادة ذكر أم المؤمنيــن عائشة رضي الله عنها ، وذلك لأن الحديث رواه حماد [١] بن زيد عن هشام عن أبيه من قولــه بدون ذكرها رضي الله عنها، ولا شك أن الحديث عنها رضي الله عنها أقوى في الاحتجاج مــن كونه عن عروة بن الزبير وهو تابعي - رحمه الله - .

فالحديث استحسنه أبو حاتم لما فيه من فائدة لا توجد في الرواية الأخرى، ثم زال ذلــك الاستحسان لما تبين ضعفه.

(النص الرابع عشر): ذكر أبو حاتم أنه دخل على إبراهيم بن هشام الغساني فــأخرج له كتابه، ثم قال: (فنظرت إلى حديث فاستحسنته من حديث ليث بن سعد عن عُقيل، فقلــت لــه: اذكر هذا ، فقال: حدثنا سعيد بن عبدالعزيز عن ليث بن سعد عن عَقيل - بالكسر -.

ورأيت في كتابه أحاديث عن سويد بن عبدالعزيز عن مغيرة وحصين قد أقلبــها علــى سعيد بن عبدالعزيز ، فقلت له: هذه أحاديث سويد بن عبدالعزيــز، فقــال: حدثنــا ســعيد بــن عبدالعزيز عن سويد ، وأظنه لم يطلب العلم وهو كذاب) [٢].

سعيد بن عبدالعزيز التنوخي [٣] إمام جليل من أجلة علماء الشام في زمنه، وأمــا ســويد ابن عبدالعزيز فهو ضعيف عند أئمة النقد [٤] ، وقد قال أبو حاتم فيه: (في حديثه نظر، هو ليــن الحديث) [٥] .

وسعيد أكبر سناً فقد ولد سنة تسعين [٦] ، وأما سويد فولد سنة ثمان ومئة [٧] ، ولم يــرو أحدهما عن الآخر كما يظهر من ترجمتها في تهذيب الكمال.

فأبو حاتم استحسن الحديث لغرابته أو لفائدة فيه تتعلق بمرويات ليث بن ســعد، ثــم زال

---

(١) السنن لسعيد بن منصور (٢/٤٣-٤٤).
(٢) الجرح والتعديل (٢/١٤٣).
(٣) انظر تهذيب الكمال (١٠/٥٣٩-٥٤٥).
(٤) انظر تهذيب الكمال (١٢/٢٥٥-٢٦٢).
(٥) الجرح والتعديل (٤/٢٣٨-٢٣٩).
(٦) النبلاء (٨/٣٢).
(٧) النبلاء (٩/١٩).

ذلك الإعجاب والاستحسان لما انكشف له أن إبراهيم الغساني كذاب لا يعرف العلم ولم يطلبه حيث قلب مرويات سويد وهو ضعيف فجعلها عن سعيد بن عبدالعزيز وهو ثقة إمام.

(النص الخامس عشر): قال ابن أبي حاتم: (محمد بن نباتة السري، روى عن أبي عاصم النبيل، سمع منه أبي في المذاكرة حديثاً فاستحسنه فكتبه...) (١) .

ومن المعلوم أن المذاكرة عند المحدثين لها أغراض من أهمها الاستفادة من الآخر بسماع أحاديث لم يسمعها الأول ولا يعرفها ، ومن ذلك أن أبا حاتم قال: (قلت على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغرب عليَّ حديثاً غريباً مسنداً صحيحاً لم أسمع به فله عليَّ درهم يتصدق به، وقد حضر على باب أبي الوليد خلق من الخلق: أبو زرعة فما دونه، وإنما كان مرادي أن يلقى علي ما لم أسمع به فيقولون : هو عند فلان فأذهب فأسمع ، وكان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي، فما تهيأ لأحد منهم أن يُغرب عليَّ حديثاً) (٢) .

فهو يبحث عن الحديث الغريب الذي لم يسمعه وليس هو عنده، ولا شك أن ذلك الحديث الذي كتبه عن محمد بن نباتة، إنما كتبه لغرابته عنده ولأنه يستفيد منه فائدة لم تكن عنده من قبل، وهذا هو معنى الحسن هنا.

(النص السادس عشر): قال في ترجمة عبدالعزيز بن عبيدالله بن حمزة بن صهيب: (هو عندي عجيب ضعيف الحديث منكر الحديث، يكتب حديثه ، يروي أحاديث مناكير، ويروي أحاديث حساناً) (٣) .

وهذا النص يفسر نفسه حيث قابل بين المنكر والحسن ، فعُلِم أن تلك الأحاديث التي قال أبو حاتم عنها إنها أحاديث حسان؛ لسلامتها من المخالفة والخطأ الموجب للنكارة، فيكون عنى بحسنها أنها غرائب تُحتمل لذلك الراوي لانتفاء النكارة عنها، فاستحسنت لأجل ذلك .

هذا مع التأكيد على أن هذا الراوي ضعيف مطلقاً في حكم أبي حاتم.

(النص السابع عشر): وقال في ترجمة عمرو بن حصين البصري: (تركتُ الرواية عنه، هو ذاهب الحديث ليس بشيء، أخرج أول شيء أحاديث مشبهة حساناً، ثم أخرج بعد لابن

---

(١) الجرح والتعديل (١١٠/٨).

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (٣٥٥/١).

(٣) الجرح والتعديل (٣٨٧/٥-٣٨٨).

علاثة أحاديث موضوعة، فأفسد علينا ما كتبا عنه، فتركنا حديثه) [١] .

ويعني بذلك أنه أخرج لهم في بادئ معرفتهم به أحاديث تشبه أحاديث الثقات من حيث كونها مستقيمة وسالمة من النكارة ، ويُحتمل لمثله أن يتفرد ببعضها ثم تبين لهم كذبه فتركوه.

(النص الثامن عشر): وقال في ترجمة عنبسة بن أبي رائطة: (شيخ روى عنه عبدالوهاب الثقفي أحاديث حِساناً ، وروى عنه وهيب، وليس بحديثه بأس) [٢] .

وهذا مدح لأحاديث الثقفي عن هذا الراوي وثناء عليها فيما ظهر لي.

---

(١) المرجع السابق (٢٢٩/٦).

(٢) المرجع السابق (٤٠٠/٦).

٢- استعماله "للحسن" بمعناه اللغوي:

وجدت أبا حاتم استعمل "الحسن" بمعناه اللغوي في موضعين هما:

(النص الثامن عشر): سأله ابنه عن حديث "قريش بعضها لبعض أكفاء إلا حائك أو حجام" [١] ، فقال: (هذا حديث منكر رواه هشام الرازي، وزاد في الحديث: "إلا حائك أو حجّام أو دبّاغ" ، فخرج عليه الدباغون [٢] ، واجتمعوا حتى إن بعض الناس حَسَّن الحديث وقال: إنما معنى هذا أو دبّاب [٣] إنما أراد هؤلاء الذين يتخذون الدّبّاب) [٤] .

وقوله: (حَسَّن الحديث) أي غيّره وزينه حتى يجعله مقبولاً عند أولئك الدباغين الغاضبين، وتنطفئ الفتنة بذلك، وهذا ظاهر بجلاء في السياق.

(النص التاسع عشر): سأله ابنه عن حديث يرويه قتادة بن الفضيل عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً : "مؤمن قوي أحب إلى الله عز وجل من مؤمن ضعيف". الحديث. فقال أبو حاتم: (هذا حديث منكر جداً، ولو كان هذا الكلام عن خالد بن معدان لكان حسناً ، وقتادة بن الفضل شيخ) [٥] .

يريد بذلك أن الحديث لو كان من كلام خالد بن معدان وليس مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان حسناً أي مقبولاً ويُتسامح في الضعف الموجود في السند لأن الكلام عن رجل من التابعين، ولا شك أن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد.

ويظهر من هذين النصين أن أبا حاتم استعمل الحسن فيهما استعمالاً لغوياً صرفاً مخالفاً الاستعمال الاصطلاحي عند المحدثين القدامى الذي يأتي عندهما بمعنيين: ١- حسن لقوته ، ٢- حسن لغرابته وفائدته، وهذا لا يتلاءم مع سياق استعمال "الحسن" في النصين الآنفين ، فعلم من ذلك أنه استعمله بمعناه اللغوي أي ما تقبله النفس وتميل إليه، فكل مقبول حسن.

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ ، والحديث منكر كما قال أبو حاتم.

(٢) أي أصحاب مهنة دباغة الجلود.

(٣) الدَّب ظرف للبزر والزيت – انظر القاموس المحيط (ص١٠٦).

(٤) العلل (٤٢٤/١).

(٥) العلل (١٢٠/٢).

ثانياً: إطلاقه الحسن على الرواة:

أ - ثقات حسَّن حديثهم:

١-إبراهيم بن طَهْمان ، قال أبو حاتم فيه: (صدوق حسن الحديث) [(١)] .

مرتبة "صدوق" عند أبي حاتم تحتاج إلى إيضاح سيأتي بيانه إن شاء الله في الباب الثالث من هذه الأطروحة، والراجح عندي أنه يعني بها هنا التوثيق؛ لأنه قد نقل عنه أنه قال فيه (ثقة) [(٢)] ، وقد وصفه عدد من كبار العلماء بالثقة مع حُسن الحديث، قال إسحاق بن راهويه: (كان صحيح الحديث، حسن الرواية ، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر حديثاً منه، وهو ثقة) [(٣)] ، وقال صالح جزرة : (ثقة حسن الحديث، يميل شيئاً إلى الإرجاء في الإيمان، حبَّب الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية) [(٤)] .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: (كان ثقة في الحديث، لم يزل الأئمة يشتهون حديثه، ويرغبون فيه ويوثقونه) [(٥)] .

ونلاحظ هنا أن حديث ابن طهمان وُصِف بأن الله حبَّبه إلى الناس ، وأن الأئمة يشتهونه ويرغبون فيه، وما ذلك إلا لحُسن حديثه، وأسباب استحسان الناس لحديثه فيما يظهر لي راجع إلى سببين:

١- ثقة الرجل وإمامته وصلاحه، كما ذكر عن الإمام أحمد أن أحاديث أهل الصدق تُشتهى [(٦)] .

٢- مع ثقته هو من المكثرين المتوسعين في الرواية، وهذا مما يجعله كثير الغرائب والفوائد، وقد وصفه إسحاق بن راهويه بكثرة السماع، ووصفه يحيى بن أكثم القاضي بسعة العلم [(٧)]، وقد أُنكِر عليه بعض ما تفرد به [(٨)] .

٢- وقال في حَريز بن عثمان: (حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه،

---

(١) الجرح والتعديل (١٠٧/٢).
(٢) انظر تهذيب الكمال (١١١/٢) وتهذيب التهذيب (١٢٩/١).
(٣) تهذيب الكمال (١١١/٢).
(٤) المصدر السابق .
(٥) المصدر السابق.
(٦) العلل للمروزي (ص١٣٢).
(٧) تهذيب الكمال (١١٢/٢).
(٨) انظر الثقات لابن حبان (٢٧/٦) والميزان (٣٨/١) وتهذيب التهذيب (١٣٠/١).

ولا أعلم بالشام أثبت منه، وهو ثقة متقن) [١] .

فهو ثقة متقن وأثبت الشاميين عنده، فمعنى حُسن حديثه يرجع إما إلى هذا الإتقان والتثبت في روايته، وهذا بلا شك من دواعي الاستحسان، وإما إلى علو إسناده فقد ذكر الذهبي أنه توفي سنة ثلاث وستين ومئة وله نيف وتسعون سنة، ثم قال: (وحديثه عالٍ، من ثلاثيات البخاري) [٢] ، والبخاري من أقران أبي حاتم، ولا شك أن العلو من أهم دواعي الاستحسان عند المحدثين، ولا يبعد أن يكون أبو حاتم أراد ذلك كله، بل وربما غير ذلك من الأمور التي خفيت علينا.

٣- وقال في سالم بن أبي أمية القرشي مولى عمر بن عبيدالله: (رجل صالح، ثقة حسن الحديث) [٣] . وهو ثقة بالاتفاق [٤] ، قال ابن عبدالبر: (أجمعوا على أنه ثقة ثبت) [٥] ، فالظاهر أن أبا حاتم استحسن حديثه لما فيه من إتقان وتثبت.

٤-وقال في سعيد بن إياس الجُريري : (تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث) [٦] .

ويظهر لي أنه يريد توثيق الجريري وتقوية مروياته قبل اختلاطه كما هو ظاهر السياق.

٥-وقال في سليمان بن عامر الكندي: (مستوي الحديث، حسن الحديث، صدوق ، لو أدرك شُعبة هذا لعله كان يكتب كلامه، ألا ترى كيف يتوقى لا يتجاوز الربيع بن أنس) [٧] .

الظاهر أن أبا حاتم أراد بحسن حديثه لما رأى في حديثه من شدة التثبت لدرجة أنه لم يروِ إلا عن الربيع بن أنس فقط [٨] .

٦- وقال في عبدربه بن سعيد الأنصاري: (لا بأس به) فسأله ابنه: (يحتج بحديثه؟) فقال: (هو حسن الحديث ثقة) [٩] .

---

(١) الجرح والتعديل (٢٨٩/٣).
(٢) النبلاء (٨١/٧).
(٣) الجرح والتعديل (١٧٩/٤).
(٤) انظر تهذيب الكمال (١٢٩/١٠-١٣٠).
(٥) تهذيب التهذيب (٤٣٢/٣).
(٦) الجرح والتعديل (١/٤).
(٧) الجرح والتعديل (١٣٣/٤).
(٨) انظر تهذيب الكمال (١٤/١٢).
(٩) الجرح والتعديل (٤١/٦) والعلل (١٣٢/١) ولكن بدون "ثقة".

وقد تقدمت الإشارة إلى عبدربه في النص الثالث، وهو ثقة من غير خلاف [١] ، ومما يدل على أنه من المتقنين المتثبتين أن ابن معين قال فيه: (ثقة مأمون) [٢] ، وقال أحمد بن حنبل: (عبدربه بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد، جميعاً ثقتان، وأما عبد ربه : بخٍ ثقة) [٣] .

فالراجح أن أبا حاتم أراد بالحسن هنا الثناء على استقامة حديث عبد ربه وصحته ، وقد يقال كيف يكون ذلك وقد قال فيه: (لا بأس به)؟! والجواب أن أبا حاتم يقرن بين لا بأس به وثقة في عدد من النصوص، منها قوله في واقد بن محمد بن زيد: (لا بأس به، ثقة يحتج بحديثه) [٤] ، وفيما مضى رأيناه قد صحح حديث من قال فيه لا بأس به كما في النصين الأول والثاني.

٧- وقال في عبيد الله بن موسى العبسي: (صدوق كوفي، حسن الحديث، وأبو نُعيم أتقن منه، وعبيداالله أثبتهم في إسرائيل، كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن، وهو ثقة) [٥] .

وأبو نعيم الفضل بن دكين إليه المنتهى في التثبت حتى إن الإمام أحمد [٦] بن حنبل ذكر أنه أقل خطأً من وكيع وعبدالرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان، وقال الفسوي: (أجمع أصحابنا أن أبا نُعيم كان غاية في الإتقان) [٧] .

فقول أبي حاتم إن أبا نُعيم أتقن من عبيداالله بن موسى لا يعني التضعيف أو عدم الإتقان، بل عبيداالله كان متقناً وما نقم عليه سوى التحديث بأحاديث فيها غلو في التشيع ولذلك ضعفه بعض الأئمة [٨] ، وقد سمع أبو حاتم منه سنة ثلاث عشرة ومئتين [٩] ، في نفس السنة التي توفي فيها [١٠] .

ويظهر أن هذا التفاضل فيهما في حديث سفيان الثوري فإن عبيداالله يستضعف في حديثه عن الثوري [١١] وليس هو كأبي نعيم فيه.

ويظهر لي أن أبا حاتم أراد بالحسن هنا شدة تثبت عبيداالله في بعض حديثه كما في

(١) انظر تهذيب الكمال (١٦/٤٧٧-٤٧٨) وتهذيب التهذيب (٦/١٢٧).

(٢) الجرح (٦/٤١).

(٣) العلل برواية عبداالله (١/٥١٣).

(٤) الجرح والتعديل (٩/٣٣).

(٥) الجرح والتعديل (٥/٣٣٥).

(٦) انظر تهذيب الكمال (٢٣/٢٠٨).

(٧) المعرفة والتاريخ (٢/٦٣٣).

(٨) انظر تهذيب الكمال (١٩/١٦٨) وتهذيب التهذيب (٧/٥٢-٥٣).

(٩) الجرح والتعديل (٥/٣٣٤).

(١٠) انظر تهذيب الكمال (١٩/١٦٩).

(١١) انظر هدي الساري (ص٤٤٤).

روايته عن إسرائيل التي قال أبو حاتم فيها: (أثبتهم في إسرائيل) ثم وصفه بأنه ثقة، وأبو حاتم معروف بأنه شديد التزكية حتى إن الذهبي قال فيه: (إذا وثق أبو حاتم رجلاً نتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً، أو قال فيه: لا يُحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال "الصحاح" : ليس بحجة ، ليس بقوي أو نحو ذلك) (١) .

ولا أستبعد أن يكون أبو حاتم أراد ذلك بالإضافة إلى أن في أحاديث عبيدالله غرائب وفوائد لا توجد عند غيره.

٨-وقال في محمد بن راشد المكحولي : (كان صدوقاً حسن الحديث) (٢) .

قال أحمد بن حنبل فيه: (ثقة ثقة) (٣) ، واتفق الرواة عن ابن معين على أنه وثقه (٤) ، كما وثقه عدد من الأئمة (٥) ، وقال النسائي في رواية: (ليس بالقوي) (٦) ، وذهب ابن حبان والدارقطني وابن خراش إلى ضعفه (٧) .

ويظهر أن أبا حاتم يوثقه بدلالة أنه لم يُشر أدنى إشارة إلى ضعفه أو عدم الاحتجاج به كما هي عادته، يضاف إلى ذلك أن ابنه لم ينقل في كتابه إلا أقوال من وثق المكحولي، ومنها قول عبدالرزاق : (ما رأيت أحداً أورع في الحديث منه) (٨) ، وهذا يدل على توقيه وتثبته كما ورد في رواية أخرى : (أو أشد توقياً منه) (٩) ، وبملاحظة أسماء الرواة عن المكحولي الذين ذكرهم أبو حاتم كما نقل عنه ابنه يغلب على الظن أن حديث هذا الرجل بلغ أبا حاتم عن شيوخ ثقات أثبات منهم الثوري وابن مهدي وابن القطان وأبو نعيم وغيرهم، لذا رأى حديثه حسناً، أي مستقيماً صحيحاً يدل على التثبت.

وليس من مانع أن يكون أبو حاتم عنى بالإضافة إلى ذلك ما في حديث المكحولي من غرائب وفوائد لا توجد عند غيره.

---

(١) النبلاء (٢٦٠/١٣).
(٢) الجرح والتعديل (٢٥٣/٧).
(٣) تهذيب الكمال (١٨٩/٢٥).
(٤) المصدر السابق.
(٥) انظر المصدر السابق وتهذيب التهذيب (١٦٠/٩).
(٦) المصدر السابق (١٩٠/٢٥).
(٧) المصدر السابق وتهذيب التهذيب (١٦٠/٩).
(٨) الجرح والتعديل (٢٥٣/٧).
(٩) تهذيب الكمال (١٨٩/٢٥).

٩ – وقال في محمد بن الحسن بن المختار التميمي : (كان ثبتاً حسن الحديث) [١] .

وهذا النص ظاهر من نفسه، فهذا الرجل يرى أبو حاتم أنه ثبت، فقوله عنه إنه حسن الحديث أي لاستقامة مروياته وبُعدها عما يشوب غيرها من شوائب.

١٠ – وقال في محمد بن عبدالله المرادي: (هو شيخ لشريك ، حسن الحديث، صدوق) [٢] .

وهذا مشابه لبعض ما سبق أيضاً من الجمع بين حسن الحديث والحكم على الراوي بأنه صدوق كما في (١، ٥، ٧، ٨).

ب – ضعفاء حسن حديثهم:

قبل البدء في سرد أسماء هؤلاء الرواة يجب أن أنبّه على أمر سبق ذكره في النص الثالث من هذا المبحث، فقد قال ابن أبي حاتم لأبيه: (يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال: حسن. فكررت عليه مراراً فلم يزدني على قوله: حسن. ثم قال: الحجة سفيان وشعبة) .

وهذا النص يدل على أن الرجل إذا لم يوثقه أبو حاتم وقال فيه إنه حسن الحديث، فهو غير صالح للاحتجاج بكل حديثه، كما أنه ليس بضعيف مطلقاً، فإذن يكون في مرتبة وسطى تعني أن بعض ما يرويه صحيح والبعض الآخر لا يكون كذلك.

ودليلنا على هذا التفسير أنا وجدنا أبا حاتم يقول في نص شبيه بالنص الآنف الذكر: (أبو عقيل الدورقي صالح الحديث)، فيقول له ابنه: (يحتج بحديثه؟) فيقول: (صالح الحديث) [٣] فكرر قوله ولم يجبه كما قال في ربيعة بن الحارث.

ثم وجدناه يوضح معنى صالح الحديث عنده بقوله : (يزيد بن كيسان يكتب حديثه ومحله الستر، صالح الحديث) فيقول ابنه: (يحتج بحديثه؟) فيقول: (لا هو بابة فضيل بن غزوان وذويه بعض ما يأتي به صحيح وبعض لا) [٤] .

ويقول في نص آخر في عبدالرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم : (محله الصدق يحدث عن جده أحاديث صحاحاً) [٥] ، وتقدم في النص الثاني قوله في حديث يرويه زيد بن واقد : (هذا حديث صحيح حسن ، وزيد محله الصدق).

---

(١) الجرح والتعديل (٢٢٨/٧).
(٢) المصدر السابق (٣٠٩/٧).
(٣) الجرح والتعديل (٣٧٧/٢).
(٤) المصدر السابق (٢٨٥/٩).
(٥) المصدر السابق (٢١٧/٥).

و"صالح الحديث" و"محله الصدق" كثيراً ما يقرن أبو حاتم بهما قوله: يكتب حديثه، وأحياناً لا يحتج به، كما أنهما ليسا من ألفاظ التضعيف الصريح، فهما أقرب الألفاظ من حيث الاستعمال عند أبي حاتم إلى لفظ "حسن الحديث" وبالأخص حين يطلقه مجرداً من أي لفظ آخر.

فإذا كان الأمر كذلك وضح إن شاء الله أن من قال أبو حاتم فيه: (حسن الحديث يكتب حديثه) ونحو هذه العبارة التي تشعر بعدم التوثيق المطلق وبعدم التضعيف المطلق أيضاً، أن معناها أن بعض ما يحدث به ذلك الرجل مستقيم وصحيح وهو في منزلة من يكتب حديثه وينظر فيه، وقد يكون بعضهم عنده في منزلة أدنى وهم من يكتب حديثهم للاعتبار.

ولا مانع من أن يكون أبو حاتم أراد أيضاً أن ذلك الرجل له أحاديث من حسان الأحاديث الغريبة السالمة من المخالفة والنكارة ؛ لأن لفظ حسن الحديث فيمن لم يوثقهم يحتمل الأمرين أو أحدهما كما سيأتي إيضاحه في النصوص التالية.

١١ – إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي ، قال أبو حاتم فيه: (يكتب حديثه، وهو حسن الحديث) [١] .

وهذا الرجل أكثر العلماء [٢] على تضعيفه ، إلا أن الشيخين [٣] احتجا بحديثه عن أبيه فقط، وهذا مشعر بأن حديثه عنه قوي، ولعل أبا حاتم عنى بقوله حسن أي أن بعض أحاديثه مستقيمة كما هو الحال فيما يرويه عن أبيه ، ولا شك أن قوله فيه: يكتب حديثه، مؤشر إلى وجود ضعف في مرويات هذا الرجل.

ولا يوجد ما يمنع أن يكون أراد ذلك بالإضافة إلى أن إبراهيم روى أحاديث غرائب لم يروها غيره.

١٢– إسماعيل بن أبي إسحاق خليفة أبو إسرائيل الملائي، قال فيه: (حسن الحديث، جيد اللقاء، له أغاليط ، لا يحتج بحديثه، ويكتب حديثه، وهو سيئ الحفظ) [٤] .

جمهور العلماء [٥] على تضعيفه ، وقد وثقه ابن معين في رواية [٦] ، وقال أبو زرعة :

---

(١) الجرح والتعديل (١٤٨/٢).

(٢) انظر تهذيب الكمال (٢٥٠/٢-٢٥١).

(٣) هدي الساري (ص٤٠٨) وقال : (احتج به الشيخان في أحاديث يسيرة).

(٤) الجرح والتعديل (١٦٦/٢).

(٥) انظر تهذيب الكمال (٧٨/٣-٨١) وتهذيب التهذيب (٢٩٤/١).

(٦) التاريخ برواية الدوري (٣٣/٢).

(صدوق إلا أن في رأيه غلُواً) [١] ، وممن وثقه أيضاً يعقوب بن سفيان [٢] ، فتوثيق هؤلاء العلماء يدل على أن له أحاديث جيدة مستقيمة إما في مروياته عن بعض مشايخه وإما بالنسبة لمرويات بعض الحفاظ عنه.

وهذا هو معنى الحسن الذي أراده أبو حاتم فيما ظهر لي، ولا يمنع أنه يريد أيضاً مع ما ذكر أن إسماعيل صاحب غرائب حسان لا توجد عند غيره، لأن أبا حاتم كما تقدم له شروط في الحديث الغريب الذي يستحسنه، يلزم منها أن لا يكون صاحب تلك الغرائب منكر الحديث كما سيأتي بعد قليل في رقم (١٣) قوله: (حسن الحديث ليس بمنكر الحديث) ، فالحديث المنكر لا يمكن أن يكون حسناً عنده.

١٣ – إسحاق بن الربيع ، قال فيه: (يكتب حديثه، كان حسن الحديث) [٣] :

ونقل ابن أبي حاتم عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال فيه: (إسحاق بن الربيع أبو حمزة ضعيف الحديث، حدَّث بحديث منكر عن الحسن عن عُتَيٍّ عن أُبَيّ، وروى أحاديث عن الحسن في التفسير حساناً) [٤] ، وقال ابن عدي فيه: (مع ضعفه يكتب حديثه) [٥] ، وساق له حديثاً عن الحسن خولف في رفعه.

والأحاديث التي رواها عن الحسن في التفسير واستحسنها الفلاَّس يبدو أنها من كلام الحسن البصري في تفسير آي القرآن وليست من الأحاديث المرفوعة ، ومن المعلوم أن المحدثين القدامى يستعملون كلمة "الحديث" في المرفوع والموقوف وأقوال التابعين [٦] .

ويظهر لي أن أبا حاتم أراد بحُسن حديثه أي بعض مروياته عن الحسن البصري التي هي ليست منكرة وقد تفرد بها.

١٤ – شيبان بن عبدالرحمن النحوي، قال فيه: (حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به) [٧] .

---

(١) الجرح والتعديل (١٦٧/٢).

(٢) المعرفة والتاريخ (١٣٣/٣).

(٣) الجرح والتعديل (٢٢٠/٢).

(٤) المصدر السابق ، والكامل لابن عدي (٣٣٠/١).

(٥) الكامل لابن عدي (٣٣٠/١).

(٦) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٦) وتدريب الراوي (٤٢/١) وتهذيب الكمال (٩٧/١٩).

(٧) الجرح والتعديل (٣٥٦/٤) وقوله: "ولا يحتج به" غير موجود في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب.

وهو ثقة بالاتفاق [١] لم يتكلم فيه إلا أبو حاتم والساجي حيث قال: (صدوق عنده مناكير وأحاديث عن الأعمش تفرد بها) [٢] ، وقد ذكر أحمد وابن معين بأنه ثقة في كل المشايخ [٣] ، وقد احتج به الشيخان في صحيحيهما إلا أن ابن حجر قال: (لم أر في البخاري من حديثه عن الأعمش شيئاً لا أصلاً ولا استشهاداً) [٤] ، فلا أستبعد أن يكون أبو حاتم لم يوثقه لأنه أنكر بعض حديثه عن الأعمش، ولا ريب أن هذا فيه تشدد.

وأغلب الظن أن أبا حاتم أراد بتحسين حديثه أن عامتها مستقيمة إلا بعض ما ينكر عليه، ويُلاحظ هنا أنه قرن قوله : حسن الحديث بصالح الحديث مما يؤكد تقارب معناهما عنده، وقد أشرنا فيما تقدم إلى ذلك.

١٥ – طلحة بن يحيى القرشي ، قال فيه: (صالح الحديث، حسن الحديث، صحيح الحديث) [٥] .

وقد جاء عنه ما يدل على تضعيفه، فقد قال في ترجمة أخيه: (إسحاق بن يحيى بن طلحة ضعيف الحديث ليس بقوي ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه، وأخوه طلحة بن يحيى أقوى حديثاً منه ويتكلمون في حفظه ويكتب حديثه) [٦] ، فإسحاق عنده لا يعتبر به وأما طلحة فيكتب حديثه.

وطلحة وثقه ابن معين وابن شيبة والعجلي، وقال أحمد وأبو زرعة والنسائي: صالح الحديث، وقال البخاري: (منكر الحديث) ، وقال ابن القطان: (ليس بالقوي) ، وقال ابن حبان: (كان يخطئ) ، وقال الفسوي: (لا بأس به في حديثه لين)، وقال الساجي : (صدوق لم يكن بالقوي) [٧] .

وقد احتج به مسلم في صحيحه [٨] ، فهو ممن له أحاديث صحيحة وأخرى ليست كذلك ، ولذا أطلق عليه أبو حاتم (حسن الحديث) و(صحيح الحديث)، أي في بعض مروياته وليس كلها،

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٢/٥٩٤–٥٩٧) وتهذيب التهذيب (٤/٣٧٤).
(٢) تهذيب التهذيب (٤/٣٧٤).
(٣) تهذيب الكمال (١٢/٥٩٥).
(٤) هدي الساري (ص٤٣٠).
(٥) الجرح والتعديل (٤/٤٧٧) ومثله في تهذيب الكمال (١٣/٤٤٤) ولكن ذكر محقق كتاب الجرح والتعديل في الهامش أن [حسن الحديث] و[صحيح الحديث] سقطت من بعض النسخ !! وهو تركيب غريب.
(٦) الجرح والتعديل (٢/٢٣٧).
(٧) انظر هذه الأقوال في تهذيب الكمال (١٣/٤٤٣–٤٤٤) وتهذيب التهذيب (٥/٢٨).
(٨) انظر تهذيب الكمال (١٣/٤٤٢) .

ويؤكد ذلك أنه أشار إلى وجود بعض الضعف فيه في ترجمة أخيه حين قال: (يتكلمون في حفظه).

١٦ – عبدالله بن الحسين أبو حَريز الأزدي، قال فيه: (هو حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه) (١) .

وهو ضعيف عند ابن القطان وأحمد وابن معين في رواية وأبي داود والنسائي والجوزجاني وابن عدي والدارقطني، ووثقه ابن معين في رواية وأبو زرعة وابن حبان (٢) .

فمن المؤكد أن توثيق هؤلاء الأئمة مع قلتهم يدل على أن الرجل له أحاديث جيدة، وهذا معنى الحسن في كلام أبي حاتم فيه وفي أمثاله.

ويجب أن لا تفوتنا ملاحظة مهمة وهي أن أبا حاتم جعل حُسن حديث أبي حَريز لأنه ليس بمنكر الحديث كما صرح به، ومن هنا نعلم أن أبا حاتم يطلق (حسن الحديث) على الراوي الذي فيه ضعف ولكنه ليس بمنكر الحديث، فالحسن لا يمكن أن يكون منكراً عنده.

١٧– عبدالله بن عبدالملك بن أبي عبيدة بن مسعود، قال فيه: (هو حسن الحديث، لا بأس به، عنده غرائب عن الأعمش) (٣) .

وقد قال العقيلي فيه: (في حديثه نظر) (٤) ، وقال الذهبي: (شيعي فيه كلام) (٥) .

وكلام أبي حاتم هنا يفسر بعضه بعضاً، فقوله: حسن الحديث يعني كما قال هو: لا بأس به وعنده غرائب عن الأعمش، ولم يقل روى مناكير عن الأعمش، مما يدل أن تفرداته عنه عدها أبو حاتم من الغرائب الحسان التي ليس فيها مخالفة أو نكارة .

ومما تجب ملاحظته هنا أن حسن الحديث مرادف لـ: لا بأس به هنا، وهذه اللفظة ذكرها ابن أبي حاتم في المنزلة الثانية (٦) ، وهي من قيل فيه إنه صدوق ، أو محله الصدق، أو لا بأس به ، وحكمها عنده لمن قيلت فيه: أنه ممن يكتب حديثه وينظر فيه، أي قبل أن يحتج به ينظر لكيلا يكون ذلك الحديث مما أخطأ فيه، وسيأتي مزيد شرح لذلك في الباب الثالث إن شاء

---

(١) الجرح والتعديل (٣٥/٥).
(٢) انظر هذه الأقوال في تهذيب الكمال (٤٢١/١٤–٤٢٢) والتهذيب (١٨٨/٥).
(٣) الجرح والتعديل (١٠٥/٥).
(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٧٥/٢).
(٥) الميزان (٤٥٧/٢) واللسان (٢١٣/٥).
(٦) انظر الجرح والتعديل (٣٧/٢).

الله عند حديثنا عن مرتبة صدوق وموقف المحدثين منه.

١٨- عبدالرحمن بن إسحاق القرشي، قال فيه: (يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي ، وهو أصلح من عبدالرحمن بن إسحاق بن أبي شيبة) (١) .

ولا بد أن ننظر في قول أبي حاتم عن هذين الرجلين اللذين ذكرهما هنا، أما محمد بن إسحاق فقد قال فيه : (ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، وهو أحب إليَّ من أفلح ابن سعيد، يكتب حديثه) (٢) ، وقال عن أفلح: (شيخ صالح الحديث) (٣) ، فليس قوله في ابن إسحاق: ضعيف الحديث يعني مطلقاً بل حقيقة ذلك لمن تأمل كلامه أنه أحب إليه وأفضل ممن قيل فيه صالح الحديث!

وأما عبدالرحمن بن إسحاق بن أبي شيبة فقد قال فيه: (ضعيف الحديث ، منكر الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به) (٤) ، فالقرشي إذن ليس بضعيف الحديث مطلقاً ولكنه ليس بالقوي، أي في بعض حديثه ضعف، ويؤكد هذا المعنى قول البخاري في عبدالرحمن بن إسحاق القُرشي: (ليس ممن يُعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وكان عبدالرحمن ممن يُحتمل في بعضٍ) (٥) ، ومعنى قوله يحتمل في بعضٍ يعني يصحح له بعض حديثه بدليل قول البخاري فيه في موضع آخر: (ثقة) (٦) ، وفي موضع غيره: (ربما وهم) (٧) ، وقوله في حديثٍ رواه: (ولا نعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا؟) (٨) .

وكذلك قال ابن عدي : (في حديثه بعض ما يُنكر ولا يُتابع عليه، والأكثر منه صحاح، وهو صالح الحديث كما قاله أحمد بن حنبل) (٩) ، وفي رواية عن الإمام أحمد: (أما ما كتبنا من

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٢١٣).
(٢) المصدر السابق (٧/١٩٤).
(٣) المصدر السابق (٢/٣٢٤).
(٤) المصدر السابق (٥/٢١).
(٥) جزء القراءة للبخاري (ص٣٩).
(٦) العلل الكبير للترمذي (ص١٧٩).
(٧) التاريخ الكبير (٥/٢٥٨).
(٨) جزء القراءة للبخاري (ص٤).
(٩) الكامل لابن عدي (٤/١٦١٢).

حديثه فصحيح) [١] .

وقد وثقه ابن معين وأبوداود وابن حبان، وقال عدد من الأئمة : ليس به بأس، وقال بعضهم: صالح الحديث، وقد ذهب بعضهم إلى تضعيفه [٢] .

فأبو حاتم أراد بحُسن حديثه أي أن بعض حديثه وهو الأكثر مستقيم، وقد أشار البخاري وابن عدي إلى ذلك.

ويجب أن يلاحظ في قول أبي حاتم الآنف أنه قرن حسن الحديث بقوله: وليس بثبت ولا قوي، فيفهم من ذلك أن كل من أطلق عليه حسن الحديث ولم يوثقه توثيقاً صريحاً يكون فيه بعض الضعف ولكن لا يبلغ به إلى الضعف المطلق.

١٩- كنانة بن جبلة ، قال فيه : (محله الصدق، يكتب حديثه، حسن الحديث)[٣] .

وقد خالف الأئمة الآخرون أبا حاتم في ذلك ، قال ابن معين: (كذاب خبيث) [٤] ، وقال الجوزجاني: (ضعيف الأمر جداً) [٥] ، وقال ابن عدي: (مقدار ما يرويه غير محفوظ) [٦] ، وقال ابن حبان : (يقلب الأخبار، وينفرد عن الثقات بالأشياء المعضلات) [٧] .

وقول أبي حاتم: محله الصدق، يدل على أنه يقوي أمر كنانة، لأن هذه اللفظة جعلها ابنه في المرتبة الثانية من مراتب الجرح والتعديل مع صدوق وليس به بأس، ومن قيلت فيه: يكتب حديثه وينظر فيه، ويلاحظ هنا أنه قرن حسن الحديث بمن قال فيه محله الصدق، مما يدل على تقارب اللفظين عنده، ويلاحظ هنا أيضاً أن حسن الحديث لا يحتج به مطلقاً لقوله : (يكتب حديثه)، وهذا مشعر ببعض الضعف فلا يحتج به مطلقاً، ولكن يكتب حديثه لينظر فيه وليس للاعتبار؛ لأن من يكتب حديثه للاعتبار جعلهم ابن أبي حاتم في منزلة أدنى ووضح بجلاء وصراحةً بأن حديثهم يكتب للاعتبار، فميز بين من يكتب حديثه لينظر فيه فجعله أعلى منزلة وبين من يكتب حديثه للاعتبار فجعله أدنى من سابقه حيث وضعه في المرتبة الثالثة.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٣٩/٦).

(٢) انظر تهذيب الكمال (٥٢١/١٦-٥٢٥) والتهذيب (١٣٩/٦).

(٣) الجرح والتعديل (١٧٠/٧).

(٤) تاريخ الدارمي (ص١٩٦).

(٥) أحوال الرجال (ص٣٤٧).

(٦) الكامل لابن عدي (٢٠٩٥/٦).

(٧) كتاب المجروحين(٢٢٩/٢).

٢٠- معاوية بن صالح الحضرمي، قال فيه: (صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به) [١] .

جمهور العلماء على توثيقه [٢] ، وذهب يحيى بن سعيد القطان وابن معين في بعض الروايات إلى أنه ليس برضي [٣] ، وقال يعقوب بن شيبة: (قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه) [٤] .

ويظهر لي أن أبا حاتم أراد بحسن حديثه أي أن له أحاديث من حِسان الغرائب، أي ليست من الغرائب المنكرة؛ لأن مقدار ما أغرب وتفرد به يُحتمل له فلا ينكر عليه، فتعد إفراداته وغرائبه حِساناً، ومما يؤكد كثرة غرائبه ما قاله حميد بن زنجويه حيث قال: (قلت لعلي ابن المديني إنك تطلب الغرائب، فائتِ عبدالله بن صالح واكتب كتاب معاوية بن صالح تستفيد مئتي حديث) [٥] ، وقال ابن عدي: (ما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات) [٦] .

ويلاحظ هنا أن أبا حاتم قرن صالح الحديث بحسن الحديث مما يدل على تقارب اللفظين عنده، وصالح الحديث كما ذكر ابنه يكتب حديثه للاعتبار، وقد نقلنا فيما تقدم أن صالح الحديث عند أبي حاتم تُطلق على الراوي الذي يروي بعض الأحاديث الصحيحة، فتفرد مثل هذا إذا سلم من مخالفة من هو أوثق منه أو مثله يُعد حسناً عند أبي حاتم متى كان ذلك التفرد يُحتمل.

---

(١) الجرح والتعديل (٣٨٣/٨).

(٢) تهذيب الكمال (١٨٩/٢٨،١٩١).

(٣) المصدر السابق (١٨٩/٢٨-١٩٠).

(٤) المصدر السابق (١٩٢/٢٨).

(٥) الكامل لابن عدي (٢٤٠٠/٦) في ترجمة معاوية بن صالح، والمقصود غرائب معاوية لا غرائب عبدالله ابن صالح.

(٦) المصدر السابق (٢٤٠٢/٦).

خاتمة المبحث:

نخلص مما سبق إلى أن أبا حاتم استعمل "الحسن" استعمالاً متميزاً عن الاستعمالات الأخرى التي وجدناها لدى الأئمة السابق ذكرهم في هذا الفصل، فقد أطلقه على الحديث الغريب الذي تفرد بروايته من لا يخلو من بعض ضعف محتمل، ويكون ذلك الحديث سالماً من المخالفة الموجبة للخطأ والنكارة.

وأعني بقولي : من لا يخلو من بعض ضعف محتمل أي له أخطاء لا تبلغ به إلى التضعيف المطلق، ويقال في مثله: محله الصدق، لا بأس به، صالح الحديث ... ونحو ذلك.

وأعني بقولي : سالماً من المخالفة، أي عدم وجود دليل يدل على خطأ ذلك الراوي، والدليل يكون غالباً سنداً آخر في مثل قوة السند الأول أو أقوى منه فيه مخالفة للأول، وقد يكون الدليل قرينة يعتد بمثلها تعطي ترجيحاً بأن ذلك السند قد وقع فيه وهم أو خطأ.

ومستندي في ما ذهبت إليه هنا ما يلي:

١- ثبت في نصين وهما برقم (٤،٥) أن أبا حاتم يُفرّق بين الصحيح والحسن، ويأبى أن يحكم بصحة بعض الأحاديث ويختار لفظاً أقل منزلة وأدنى رُتبة وهو الحسن، ولولاهما لأمكن تفسير الحسن في بعض النصوص بمعنى الحديث المحفوظ أو نحو ذلك.

٢-بعد ثبوت تفريق أبي حاتم بين الصحيح والحسن، تعين علينا أن نجد تفسيراً لمعنى الحسن عنده، فوجدناه في النصين (٦،٧) يشترط لحسن الحديث أن يكون محفوظاً، ووجدناه أيضاً يشترط ذلك في الحديث الغريب، فقوي لديَّ احتمال أنه يعني بالحسن الغرابة.

٣-بعد ذلك وجدت النصوص (١،٢،٣،٤،٥،٦،٧،٨) تستحق وصف الغرابة.

٤-ووجدت أيضاً تلك النصوص وخاصة (٤-٨) في أسانيدها ما يمنع من إطلاق لفظ الصحة عليها، وتحققت من وجود رواة فيها لا يخلو أمرهم من بعض الضعف المحتمل.

٥-ثم وجدت أبا حاتم في النصوص (٩،١٠،١١،١٢،١٣،١٤) استحسن أحاديث لغرابتها ثم تبين له وجود خطأ فيها فزال إعجابه بها لتحققه من أنها أحاديث ضعيفة وقع الخطأ فيها، وهذا ما يؤكد أن الحديث الخطأ والمنكر لا يكونان عنده من قبيل الحسن، كما يظهر بجلاء من تلك النصوص بالإضافة إلى (١٥،١٦،١٧) أن أبا حاتم يستحسن الأحاديث لغرابتها.

ولا يستثنى من ذلك إلا النص (٣) فالسياق دل على أن معنى الحسن فيه يعني الحديث المحفوظ، وهذا استثناء يؤكد القاعدة ولا ينفيها؛ لأن النادر لا يقدح في الغالب، والحكم للغالب لا للنادر.

وقد ترجح لي أن الحديث الحسن لا يكون حجة على الدوام عند أبي حاتم كما دل على ذلك النص (٤) إذ أبى أن يحتج بالحسن، ومما يدل على أنه يكون حجة أحياناً ما ورد في

النصين (٢،١) من تصحيحه لأحاديث استحسنت لغرابتها، والتصحيح دليل الاحتجاج ، وقد بينت في النص (٥) أن الحسن مشابه للمنزلة الثانية عند ابن أبي حاتم وهي من يكتب حديثه وينظر فيه، والمترجح لدي في قوله: "وينظر فيه" أي خشية الخطأ أو التفرد الذي لا يُحتمل، فإذا سلم من ذلك صلح للاحتجاج بعد ترجح احتمال حفظ الراوي على عدم حفظه ، وقد أشرت في النص (٤) إلى أن الحسن عند أبي حاتم مخالف للحسن لذاته عند المتأخرين، والفرق الأساسي بينهما أن الحسن لذاته حجة وأما الحسن عند أبي حاتم فليس بحجة على الدوام، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا في الباب الثالث، وأما النصان (١٩،١٨) فقد ترجح لي أن أبا حاتم استعمل الحسن فيهما استعمالاً لغوياً.

وبالنسبة للرواة فقد أطلق "حسن الحديث" على رواة ثقات، ويعني بذلك الثناء على ما في حديثهم من مزيد إتقان وتثبت، والبعض منهم يبدو أنه أطلق عليه ذلك لوجود أحاديث من الحسان الغرائب في مروياتهم، ولكن الأمر الأول أظهر وأقوى في ظني.

كما أطلق "حسن الحديث" على رواة فيهم ضعف ورجحت أنه يريد بذلك – في الغالب – أن بعض حديثهم قوي والبعض الآخر ضعيف، كما تقدم في أول الكلام على الضعفاء الذين حسَّن حديثهم، ومما يلاحظ أنه قرن حسن الحديث ببعض الأمور التي يستشف منها منزلته عنده، وهي:

١- قرن حسن الحديث بصالح الحديث كما في التراجم (١١،١٢،١٧) ومحله الصدق كما في (١٦) ولا بأس به كما في (١٤).

٢-وقرنه بقوله : (ليس بقوي ولا ثبت) كما في الترجمة (١٥) فأفاد بأن حسن الحديث ليس بقوي.

٣-وقرنه بقوله: (هو حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث) كما في الترجمة (١٣) فأفاد أن الحسن لا يكون منكراً.

٤-وقرنه بقوله: (لا يحتج به) كما في التراجم (٩،١١،١٥،١٧) ، ولا يعني لا يحتج به أبداً وإنما قصده لا يكون حديثه حجة على الدوام؛ لأن في حديثه بعض الوهم والخطأ فلزم أن لا يحتج به إلا بعد التمييز، وقد أطلق هذه العبارة في حق عدد من الرواة احتج بهم الشيخان في صحيحيهما.

كما نص عدد من كبار المحققين على ذلك فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور

أهل العلم) [١] .

وقال الذهبي في أبي حاتم: (وإذا ليَّن رجلاً أو قال: لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال غيرهُ فيه، فإن وثقه أحد فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال، وقد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي أو نحو ذلك) [٢] .

وقال ابن عبدالهادي: (وقول أبي حاتم: لا يحتج به ، غير قادح أيضاً، فإنه لم يذكر السبب ، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب كخالد الحذَّاء وغيره) [٣] ، والله أعلم .

---

(١) مجموع الفتاوى ( ).
(٢) النبلاء (١٣/٢٦٠).
(٣) نصب الراية (٢/٤٣٩).

الفصل الثالث

المحدثون الذين استعملوا مصطلح "الحسن" من بعد الترمذي إلى وقت استقرار المصطلح

يهدف هذا الفصل إلى رصد استعمالات مصطلح "الحسن" لدى علماء الحديث في المدة الزمنية الواقعة من بعد وفاة الإمام الترمذي إلى عصر الإمام ابن الصلاح الذي استقر المصطلح على يديه، ومن خلال ذلك الرصد سنتحقق من حجم ونوعية التطورات والتغيرات التي طرأت على مصطلح "الحسن" في تلك المدة.

والذي جعلني أضع عصر ابن الصلاح الحد النهائي الذي استقر فيه مصطلح "الحسن" لأنه -رحمه الله- هو الذي وضع صيغة توفيقية لتعريف الحديث الحسن، جمع من خلالها التعاريف المختلفة منتهياً في ذلك إلى أن الحسن نوعان: حسن لذاته، وحسن لغيره، وقد رضي العلماء من بعده هذا الترجيح واعتمدوه إلى عصرنا هذا.

ولا شك أن الفاصل الزمني طويل بين وفاة الترمذي (٢٧٩هـ) إلى وفاة ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، فهو يمتد إلى ما يقارب أربعة قرون، والعلماء الذين عاشوا خلال تلك المدة كثيرون جداً، فسيكون من الصعوبة بمكان على باحثٍ محدود الطاقة ومقيد بزمن معين أن يحصر كل أو معظم من استعمل "الحسن" في تلك المدة، فضلاً عن تتبع تلك التحسينات وتحليلها، ولا يخفى أن هذا الفصل يشكل جزئية صغيرة إذا ما قورن بالجزئيات الأخرى التي تتناولها هذه الأطروحة مما يوجب على الباحث أن يعطي كل جزئية بالنظر إلى ثمراتها وفوائدها التي تحقق الأهداف الرئيسة للبحث.

وعملاً بقاعدة: (ما لا يدرك كله، لا يُترك جُله)، وبقول المصطفى صلى الله عليه وسلم: (احرص على ما ينفعك)[1]، فإنني سألجأ إلى الإيجاز في هذا الفصل في استعراض النصوص وتحليلها على العكس من الفصل السابق، وذلك للأسباب الآتية:

١- ظهر لي بعد الدراسة للمادة العلمية المتعلقة بهذا الفصل أن معاني الحسن -في الغالب- لم تختلف عن المعاني الموجودة لدى كبار أئمة النقد الذين فصّلت الكلام على تحسيناتهم في الفصل السابق، إذ وجدت الحسن لا يخرج عندهم -رحمهم الله جميعاً- عن أحد معنيين أساسيين: حسن لقوته، وحسن لفائدته أو غرابته، كما استعمل الحسن أحياناً وبصورة قليلة بمعنيين هما: حسن لسياقته، وحسن لألفاظه.

ومرد عدم الاختلاف -فيما أظن- لأن أعلام الفصل السابق هم كبار أئمة النقد المؤسسون له، والمكثرون من الأقوال في جرح الرواة وتعديليهم، فكل من جاء بعدهم أخذ من علمهم وتأثر بهم.

ومن هنا تيقنت أنني لو استوفيت الكلام على جميع النصوص التي جمعتها لبعض الأئمة

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) وابن ماجه (٧٩، ٤١٦٨).

فلن آتي بجديد يضيف لمعاني الحسن ودلالته عند المحدثين غير ما تقدم ذكره في الفصل السابق.

٢- أن علماء "مصطلح الحديث" لم يهتموا كثيراً بذكر أسماء الأعلام من علماء الحديث الذين استعملوا "الحسن" خلال المدة الفاصلة بين الترمذي وابن الصلاح، بعكس أئمة النقد الذين ماتوا قبل الترمذي فقد ذكروهم وذكروا بعضاً من نصوص تحسيناتهم، ولعل ذلك راجع إلى ما ذكرته في الفقرة الآنفة من عدم وجود استعمالات مميزة لمصطلح "الحسن".

ومع ذلك فسأذكر أسماء عدد من علماء الحديث ممن عاشوا خلال تلك المدة لم تذكرهم كتب المصطلح في مبحث "الحسن"، ولكنني أعتمد على عدم اهتمام كتب "المصطلح" في مبحث الحديث الحسن بأعلام تلك المرحلة كسبب أستند إليه في تدعيم قولي الوارد في الفقرة السابقة.

٣- أن اختلاف علماء "مصطلح الحديث" في تحديد معنى الحسن عند كل إمام من الأئمة الذين ذكرتهم في الفصل السابق اضطرنا إلى إبراز جميع النصوص التي تتبعتها مع التحليل والمقارنة لكي نتوصل -ولو على وجه التقريب لا التحديد- إلى ما هو الراجح من تلك الاختلافات، كما أن أحداً من الباحثين المعاصرين لن يرضى برد قول للحافظ ابن حجر مثلاً من دون أن يكون ذلك الرد مستنداً إلى استقراء دقيق.

لهذا فإن طبيعة الفصل السابق المتسمة بالاختلاف وتعدد التفسيرات لمعنى الحسن لدى كل إمام من الأئمة المذكورين هناك، هي التي أملت أسلوب المعالجة، ويضاف إلى ذلك الأهمية الكبرى لمعرفة معاني الحسن لدى كبار أئمة النقد الذين هم أعمدة علم الحديث بلا أدنى شك، فكان من الضروري أن يكون هناك تفصيل يتناسب مع أهمية الفصل.

٤- لو أنني أخذت في استعراض كل النصوص -في هذا الفصل- مع تحليلها كما فعلتُ في الفصل السابق؛ لا ستغرق ذلك وقتاً طويلاً ولازداد حجم الرسالة كثيراً، مع يقيني أن مضمون هذا الفصل في غالب مفرداته لن يضيف جديداً في معاني الحسن ودلالاته التي هي غاية هذا الباب، فالاقتصار على أهم النتائج التي توصلت إليها عند ذكر كل علم من أعلام هذا الفصل هو الأنسب والأصلح إن شاء الله.

وقد وجدت بعد الأسباب السابقة أمامي سؤالاً: مادام الأمر كذلك فلماذا لا يُلغى هذا الفصل؟

فظهر لي أن في حذف هذا الفصل بتراً لمرحلة طويلة ومهمة كانت حافلة بكثير من كبار علماء الحديث، مما سيجعل هناك ثغرة في العرض التاريخي لصيرورة مصطلح الحسن، فآثرت أن أبقي هذا الفصل ولكن من دون إطالة في ذكر التحليل والمقارنات للنصوص، والاكتفاء بذكر أهم ما توصلت إليه مع الاستشهاد ببعض الأمثلة والإحالة على ما تبقى منها لمن أراد الاستزادة مع الاهتمام والتركيز على كل معنى للحسن يظهر لي أنه يختلف عن المعاني

التي تحصلت لنا من الفصل السابق، كما سترى في الكلام على ابن القطان الفاسي.

وأحب أن أؤكد أن اختياري لأسلوب الإيجاز في هذا الفصل لا يعني عدم دقة النتائج التي سأذكرها في كلامي على معاني الحسن عند أعلام العلماء الذين استعملوه، لأنني راعيت ألا أذكر من ذلك إلا ما تأكدت من دقته واطمأننت على صحته.

وحتى تتضح الأمور ونكون على بينة من نتائج بحثنا، جعلتُ الهدف الأساس لهذا الفصل هو الإجابة عن السؤالين التاليين:

هل قصر استعمال الحسن على الحسن لذاته ولغيره لدى علماء تلك المرحلة؟

وهل تابع أولئك العلماء الترمذي في تعريفه للحديث الحسن (١) ؟

والإجابة عن هذين السؤالين تخدم الأهداف الكبرى لهذه الأطروحة كما ذكرتها في المقدمة بعنوان: أهم إشكالات البحث.

وقد وقع اختياري على سبعة علماء يمثلون المرحلة الزمنية بين الترمذي إلى عصر ابن الصلاح وهم:

البزار (ت ٢٩٢هـ).

أبو الشيخ بن حيان (ت ٣٦٩هـ).

الدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ).

البيهقي (ت ٤٥٨هـ).

ابن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ).

ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ).

مع العلم أنني وقفت على نصوص لعلماء آخرين، ولكني آثرت من سبق ذكرهم لأمور: المكانة العلمية، ثم العصر الذي عاش فيه ذلك العالم، ثم البلد والمكان الذي يمثل بيئة علمية قد تختلف في بعض الأمور عن غيرها، ولهذا حرصتُ أن يكون ضمن السابقين من يمثل المغرب الإسلامي فاخترت ابن عبدالبر وابن القطان لذلك.

وربما كان من المناسب أن نشير ببعض الإيجاز السريع لبعض من وقفتُ لهم على استعمال "الحسن" في كلامهم على الأحاديث ممن جاء بعد الترمذي.

فمن أولئك الإمام النسائي (ت ٣٠٣هـ) فقد قال في حديث: (هذا حديث منكر، وإسناده

---

(١) سيأتي في الباب الثاني شرح مفصل لمعنى الحسن عند الترمذي، ولكن لا بأس من الإشارة هنا إلى أن الترمذي عَرَّف الحسن: بأنه كل حديث ليس فيه راو متهم ولا يكون شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك.

حسن، أحسب الغلط من محمد بن فضيل)[١]، يريد أن ظاهر السند يدل على الاستقامة ولكنه منكر لوجود مخالفة.

والإمام محمد بن إسحاق بن منده (ت ٣٩٥هـ) فقد قال في حديث : (هذا إسناد متصل حسن من رسم النسائي)[٢].

وممن استعمل ذلك أيضاً حمزة الكناني [٣]، وأبو مسعود الدمشقي [٤]، وعلي بن إبراهيم ابن القطان [٥] -راوي سنن ابن ماجه-، وأبو علي الغساني [٦]، وأبو طاهر السلفي [٧]، والجورقاني [٨] .

وقد أكثر الحافظ ابن عساكر من استعمال الحسن في حكمه على الأحاديث [٩]، وكذا الحازمي [١٠] وإحصاء ذلك شبه المتعذر، إذ بعد نهاية القرن الخامس توسع العلماء والمحدثون في استعمال الحسن في أحكامهم [١١].

وفيما يلي سنذكر تحسينات البزار التي وقفتُ عليها.

١-الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار (ت ٢٩٢هـ):

وهو معاصر للترمذي، لكن وفاته كانت بعد وفاة الترمذي بثلاثة عشر عاماً لذا أدخلته هنا، وقد صرَّح في مسنده المسمى بالبحر الزخار بتحسين كثير من الأحاديث.

وقد لاحظت أن تحسيناته يقصد بها قوة السند عنده غالباً، ولم أجده استعمل الحسن بمعنى الغرابة أو نحو ذلك ، ويشهد لهذا أنه قال : (حديث أسير - بن جابر عن عمر- منكر،

---

(١) سنن النسائي (١٤٢/٤)، وانظر نصاً آخر ذكره ابن رجب في فتح الباري (٢٣/٨) ولم أجده في المجتبى ولا في السنن الكبرى.

(٢) التوحيد لابن منده (٣٠١/٣)، وانظر نصاً آخر (٢٥٢/١).

(٣) فتح الباري (١٩٣/١)، وانظر جزء البطاقة (ص٤٢).

(٤) هدي الساري (ص٣٧٩).

(٥) المقاصد الحسنة للسخاوي (ص٢٧٦).

(٦) ألقاب الصحابة (ص١٧).

(٧) المجالس الخمسة (ص١١١)، وجامع الرسائل لابن تيمية (٢٨٨/١).

(٨) الأباطيل (٣٥٩/١-٣٦٢).

(٩) انظر الأربعون لابن عساكر (ص٧٦، ٨٢)، والخصال المكفرة لابن حجر (ص٩٠)، ولسان الميزان (٥٢/٢) ومجالس الإملاء لابن عساكر كثيرة جداً وكذا أجزاؤه ولو تُتبعت لخرجنا بتحسينات كثيرة.

(١٠) الاعتبار (ص٣٦، ٤٠، ٤٩، ٥٩، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٨٠، ٨٧، ٩١، ٩٤).

(١١) انظر مثلاً الأربعون الطائية، والعُمدة في مشيخة شهدة لابن الأخضر (ص٨٠، ٨٨، ٩٦، ١١٢).

وإن كان ظاهره حسن فله آفة)[١]، فمن الواضح أنه يريد بالحسن هنا قوة السند لا غرابته، أو لأن فيه فائدة، وكذلك قال في نص آخر: (وهذا الحديث إنما فيه إسحاق بن عبدالله، وسائر إسناده فحسن)[٢] ، وقد قال في إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة: (لين الحديث جداً)، و(ضعيف)[٣]، والظاهر من كلامه أن وجود إسحاق هو المانع الذي حال دون تحسين الحديث [٤].

ومما يؤكد ذلك أنه ينتقي الأسانيد في كتابه كما ذكر ذلك في بعض المواضع [٥]، منها قوله في حديث أخرجه: (قد رواه عن النبي **صلى الله عليه وسلم** عمر، وعلي، ولم يكن إسنادهما بالقوي، فذكرناه عن الزبير إذ كان أجود إسناداً)[٦].

ووجدته في مواضع قليلة يحسن بعض الأحاديث لحسن سياقتها كما في قوله: (وابن عيينة حسن السياق له)[٧].

وقد يظن ظان أن البزار أراد بالحسن غرابة الحديث لكثرة ما قرن التحسين بقوله: (لا نعلمه يروى من غير هذا الوجه)، ولكن الصحيح أن البزار أكثر جداً من قوله: (هذا الحديث لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه) ونحو هذا العبارة في أحاديث لم يحسنها مطلقاً كما أطلقها أحياناً على أحاديث يصححها [٨]، وأحياناً يضعفها [٩]، وفي كثير من الأحيان يطلق هذه العبارة بدون حكم على درجة الحديث، فلا وجه لاختصاص الحسن بهذه العبارة عنده، والله أعلم.

وعلى أية حال فالظاهر من تصرفاته في كتابه أنه يريد بالحسن أن الحديث مستقيم السند مقبول عنده، وكلن بعد أن قمت بجمع مجموعة كبيرة من نصوصه ظهر لي أن أحاديثه التي حسنها على ثلاثة أقسام:

الأول: أحاديث صحيحة.

الثاني: أحاديث فيها ضعف يسير.

الثالث: أحاديث فيها ضعفاء أو مجاهيل.

---

(١) مسند البزار (٤٨٠/١).

(٢) مسند البزار (٢٢/٢)، وفي كشف الاستار: (علته إسحاق).

(٣) الجرح والتعديل للبزار جمع د.عبدالله اللحياني (ص ٣٢).

(٤) للاستزادة انظر مسند البزار (٥٢/٢).

(٥) انظر مسند البزار (١٨١/١).

(٦) مسند البزار (١٨٧/٣).

(٧) مسند البزار (٣٠٣/١) وانظر كذلك (٤١/٣).

(٨) انظر مثلاً مسند البزار (٦٦/١، ٩٧، ٤٢٩) (٢٧٧/٣) (٢٩/٤).

(٩) انظر مثلاً مسند البزار (٣٩٨/١، ٤٦٧) (٣١/٦).

وسأذكر بعض الأمثلة القليلة وأحيل على باقي الأمثلة في الهامش لمن أراد الاستزادة والتثبت.

ومن الأمثلة على أنه يحسن أحاديث صحيحة أنه أخرج من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير -مرثد بن عبدالله اليزني- عن عبدالله بن عمرو عن أبي بكر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله علمني دعاء أدعو به قال: قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ... الحديث" ثم قال: (وهذا لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله وسلم إلا عن أبي بكر من هذا الوجه، وإسناده حسن، وقد رواه غير واحد عن الليث بن سعد..)[(١)].

وهذا الحديث متفق عليه فقد، أخرجه الشيخان [(٢)] من طريق الليث به، فهو في غاية الصحة ومع ذلك حسنه مما يدل على أنه يدخل الصحيح في الحسن وعلى ذلك عدة أمثلة من كلامه [(٣)].

ومن الأمثلة على أنه يحسن أحاديث في إسنادها ضعف يسير يجعلها في حد الحسن لذاته كما هو عند المتأخرين، أنه حسن حديثاً لمحمد بن إسحاق بن يسار [(٤)]، وآخر فيه عبدالعزيز بن محمد الدرا وردي [(٥)]، وقد قال: (محمد بن إسحاق أحفظ من الدرا وردي)[(٦)] مما يدل على أنه يرى منه بعض الضعف، وأما الكلام في محمد بن إسحاق فمشهور جداً ولا يخفى على مثل البزار، ووجدته أيضاً يحسن حديثاً لفليح بن سليمان المدني [(٧)] مع علمه بوجود ضعف فيه [(٨)]، ويحسن كذلك عبدالله بن صالح كاتب الليث [(٩)]، والكلام فيه مشهور أيضاً.

ومما يدل صراحة على أنه يُحسن أحاديث يرى هو في بعض رواتها ضعفاً يسيراً أنه حسن إسناداً في موضع [(١٠)] وقال عنه في موضع آخر: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكر إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد، ويحيى بن محمد بن أبي حكيم رجل من أهل المدينة ليس

---

(١) مسند البزار (١/١٩٥) وأخرج الحديث بالسند والمتن نفسهما ولكن بدون أن يحسن إسناده (١/٨٥-٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥).

(٣) انظر مسند البزار (١٤) و(٣١) و(٩٩) و(٣١م) و(٣٠٠).

(٤) مسند البزار (٢/١٤٠).

(٥) المصدر السابق (٢/٨١).

(٦) الجرح والتعديل للبزار جمع د.عبدالله اللحياني (ص٢٢١).

(٧) مسند البزار (٢/٧).

(٨) الجرح والتعديل للبزار (ص٢٠٩).

(٩) مسند البزار (٦/٤٧).

(١٠) مسند البزار (١/١٩٦) وهو نفس الحديث .

به بأس، وما بعده وقبله يستغنى عن صفتهم بشهرتهم)[١] ، والحديث هو نفســه سنداً ومتناً، ويحيى بن أبي حكيم ضعفه أهل العلم [٢]، والبزار حين قال فيه: ليس به بأس، لا يريد توثيقه مع ظهور ضعف هذا الراوي عند أهل العلم ولكن أراد أن ضعفه يسير، وقد وجدته يقول في بعض الرواة: (ليس به بأس وليس بالحافظ)[٣].

فلا شك عندي أن البزار أطلق الحسن على الأحاديث التي تتوفر فيها شروط الحسن لذاته كما هو مقرر عند المتأخرين، ولكن أيضاً لا شك عندي أنه أطلق الحسن على أحاديث ضعيفة بل وصحيحة، مما يؤكد أنه لم يخص الحسن بالحسن لذاته فقط.

ومن الأمثلة على تحسينه لأحاديث فيها رواة مجاهيل أو ضعفاء أنه قال في حديث: (وإن كان في إسناده شيء فجلالة أبي بكر تحسنه، وعبدالملك بن عبدالملك ليس بمعروف، وقد روى هذا الحديث أهل العلم ونقلوه، واحتملوه، فذكرناه لذلك) [٤]، فهو هنا لم يكن بخافٍ عليه أن عبدالملك هذا مجهول لا يُعرف.

وفي نص آخر وجدته يقول: (لا نعمله يروى عن علي إلا بهذا الإسناد، وهو حسن إن شاء الله، ومحمد بن عبدالله بن أبي رافع لا يعرف، فأما محمد بن عبيد [٥]الله بن أبي رافع فضعيف)[٦].

وفي عدة نصوص أخرى ظهر لي بوضوح أن البزار يحسن أسانيد فيها من لا يعرف [٧].

وأما تحسينه لأحاديث فيها رواة ضعفاء عند جمهور المحدثين فقد وجدته يحسن حديثاً فيه علي بن زيد بن جدعان [٨]، وهو يقول عنه: (قد تكلم فيه، واحتملوا حديثه)[٩]، ويقول في حديث آخر: (وإسناده حسن إلا أن عطاف بن خالد قد تُكلِم فيه، وروى عنه جماعة من أهل

---

(١) المصدر السابق (٨٧/١).

(٢) تهذيب الكمال (٥٢٠/٣١-٥٢٢).

(٣) الجرح والتعديل للبزار (ص/١٦٠).

(٤) مسند البزار (٢٠٧/١).

(٥) في المطبوع (عبدالله) وهو خطأ والصواب عبيدالله انظر تهذيب الكمال (٣٦/٢٦).

(٦) النظر في أحكام النظر لابن القطان الفاسي (ص ١٩٩-٢٠٠) ساقه من طريق البزار بسنده ومتنه، ولم أجده في مسند علي من مسند البزار.

(٧) انظر مسند البزار (١٤٧/١) (٢٩٨/٦) (٣٠٢/٦) (٢٢١/٦) وكشف الأستار (١٠٠/١) .

(٨) مسند البزار (١٢٨/١ - ١٢٩).

(٩) الجرح والتعديل للبزار (ص١٨٤).

العلم، واحتملوا حديثه) [١] ، وقد قال في عطاف هذا: (قد حَدَّث عنه جماعة، وهو صالح الحديث، وإن كان قد حَدَّث بأحاديث عن نافع لم يُتابع عليها) [٢] وقال أيضاً فيه: (ضعيف) [٣].

وحسَّن حديثاً في إسناده أسامة بن زيد بن أسلم [٤] ، وقد أشار هو إلى تضعيفه [٥]، وهو ضعيف باتفاق أهل الحديث [٦]، وهناك نصوص أخرى يظهر منها تحسينه لأحاديث في أسانيدها ضعف [٧].

وبما تقدم أستطيع أن أقول: إن البزار لم يتأثر بتعريف الترمذي للحديث الحسن وخاصة في جزئية تعدد الطرق التي ذكرها الترمذي، بل وجدت للبزار عدة نصوص يفهم منها بجلاء ووضوح تضعيفه لعدد من الأحاديث الضعيفة رغم تعدد طرقها، وهي عند غيره قوية لذلك وسيأتي إيضاح ذلك في الباب الرابع عند كلامنا عن الحسن لغيره إن شاء الله.

وأستطيع أن أقول كذلك إن مفهوم الحديث الحسن عند البزار -وبحسب ما اطلعت عليه من نصوص -يدل على سعته، فيدخل فيه الحديث الصحيح والحسن لذاته وبعض أحاديث الضعفاء، ولاحظت أن أحاديث الضعفاء التي حسنها توفر فيها ما يلي:

١) أن يكون الضعيف ممن روى عنه أهل العلم واحتملوه، وهذا ظاهر جداً في النصوص التي ذكرتها آنفاً.

٢) أن يكون الحديث سليماً من المخالفة أو الخطأ، وقد وضح البزار هذا الأمر في قوله على حديث أخرجه: (ولا نعلم رواه إلا عمرو بن مالك عن فضيل بن سليمان، ولم نسمع أحداً تابعه على هذا الحديث، ولا رأيناه عند غيره بإسناد خلاف هذا الإسناد فنعلم أنه قد أوهم فيه، أو يكون المصيب؛ فلما لم نعلم له علةً ذكرناه إذ كان إسناده حسناً ومتنه غريباً)[٨] .

وفضيل بن سليمان ضعيف [٩] ، وعمرو بن مالك قال البزار فيه: (حَدَّث بأحاديث عن ابن وهب وعن الوليد -بن مسلم- ذكر أنه سمعها بالحجاز، وأنكر أصحاب الحديث أن يكون

---

(١) مسند البزار (١/٢٠٢).
(٢) المصدر السابق (١/١٨٤).
(٣) الجرح والتعديل للبزار (ص ١٧٩).
(٤) مسند البزار (١/٤٠٥).
(٥) الجرح والتعديل للبزار (ص٢٩).
(٦) تهذيب الكمال (٢/٣٣٤ -٣٣٧).
(٧) مسند البزار (١/٦٩، ١٩٤، ٢١٣) (١/٧٩) وكشف الأستار (٣/٣٣٣).
(٨) مسند البزار (٦/٢٧٣).
(٩) تهذيب الكمال (٢٣/٢٧٤ - ٢٧٥).

حَدَّث بها هؤلاء إلا بمصر والشام)[١]، وفي السند أيضاً: يزيد بن عامر بن أبي اليسر، وأبوه عامر وكلاهما لم أقف على ترجمة لهما فغالب ظني أنهما لا يُعرفان، فهذا الحديث ضعيف السند ولكن البزار حسنه؛ لأن رواته ليس فيهم متهم، ولم يأتِ ما يدل على أن أحدهم أخطأ أو خولف فيه، مما يدل على عظيم اهتمامه بهذا الأمر.

وهذا هو ما ترجح لي في استعمال الحسن عند البزار، يدل على توسع وتنوع لما يندرج تحته، ولم يقصره على الحديث الصحيح أو الحسن لذاته أو حديث المستور والضعيف السالم من العلة، بل أطلق الحسن على كل ذلك، كما لم أجد ما يدل على إرادته لمعنى الحسن لغيره فيما حسنه من أحاديث.

ووجدت البزار قد أطلق "حسن الحديث" على بعض الرواة، وقد ظهر أن من قال فيه ذلك لا يخلو من بعض الضعف.

فوجدته يقول في سعيد بن بشير الأزدي: (هو عندي صالح، ليس به بأس، حسن الحديث، حَدَّث عنه عبدالرحمن بن مهدي)[٢]، وفي موضع آخر يقول فيه: (لم يكن بالحافظ) [٣]، (قد روى أهل العلم عن سعيد بن بشير، واحتملوا حديثه، على أنه في أحاديثه أحاديث لم يتابعه عليها غيره)[٤]، وقال فيه أيضا: (لا يحتج بحديث إذا تفرد به)[٥].

فهذه المواضع تفيد أن حسن الحديث ينزل عن درجة الثقة الضابط بدليل قوله: لم يكن بالحافظ، وأن الحديث الذي يتفرد به لا يكون حجة، لا سيما إذا لم يوجد لذلك الحديث متابع أو شاهد.

ووجدته يقول في عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار: (حسن الحديث ... وروى أحاديث عن زيد بن أسلم ، وعن غيره لم يروها غيره، واحتمل حديثه)[٦]، وفي موضع آخر قال فيه: (لين الحديث، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه)[٧] ، فدل قوله في الموضعين على أن حسن الحديث قد يكون ليناً عنده، وأن ذلك لا يمنع من أن يُطلق عليه وصف حسن الحديث.

---

(١) الجرح والتعديل للبزار (ص١٩٨).

(٢) الجرح والتعديل للبزار جمع د. عبدالله اللحياني (ص١٠٦).

(٣) المرجع السابق (ص١٠٥).

(٤) المرجع السابق (ص١٠٥).

(٥) المرجع السابق (ص١٠٥).

(٦) المرجع السابق (ص١٤٥).

(٧) المرجع السابق (ص١٤٥).

ووجدته يقول في عبدالله بن عثمان بن خُثيم: (رجل من أهل مكة، حسن الحديث، ولا نعلم أحداً ترك حديثه)[١] وهذه العبارة مشعرة بوجود بعض الضعف في هذا الراوي عند البزار.

فالظاهر أن من قال فيه البزار: "حسن الحديث"[٢] يكون قصده بذلك أن بعض ما يرويه لا بأس به، وكذلك إذا حكم على حديث بأنه حسن وفي السند مجهول أو ضعيف فالمعنى أن هذا الحديث حسن باعتبار أنه من الروايات المستقيمة لذلك الراوي والمتكلم فيه.

وبهذا يعلم أنه ليس كل راوٍ قال فيه: "حسن الحديث" يكون كل حديثه حسناً، وكذلك من كان متكلماً فيه وحسَّن له حديثاً لا يكون كل حديثه حسناً، بدلالة قوله في سعيد بن بشير: (لا يحتج بحديثه إذا تفرد به) مع قوله أيضاً: (هو عندي صالح، ليس به بأس، حسن الحديث).

وبهذا يتضح لنا معنى تحسين البزار لبعض أحاديث المتكلم فيهم، والله أعلم.

٢- الإمام أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ (ت ٣٦٩هـ).

وهو من الأئمة الذين استعملوا الحسن في كتابه "طبقات المحدثين بأصبهان"، وبالتتبع وجدته يعني بالحسن عنده الحديث الذي فيه فائدة يتفرد بها أحد الرواة سواء في السند أم في المتن، وقد صرح هو بنفسه في مقدمة كتابه عن منهجه في إيراد أحاديث كل راوٍ فقال: (مع ذكر كل من تفرد به واحد منهم بذلك الحديث، ولم يروه غيره بذلك الإسناد)[٣].

ومن نصوصه في ذلك قوله في ترجمة يحيى بن واقد: (ومن حسان حديثه)[٤] ثم أخرج بعض أحاديثه الغرائب، وقال في رجل آخر: (وحدَّث بأحاديث كثيرة عالية حِسان، ومن حِسان حديثه..)[٥] فالظاهر أنه استحسنها لعلوها، وقال في أحد الحفاظ وهو محمد بن عبدالله بن رُستة: (ومن حسان حديثه مما لم نكتبه إلا عنه) [٦]، فسبب حُسن تلك الأحاديث عنده أنها لا تعوف إلا من طريق ذلك الحافظ، وقد قال في الإمام أحمد بن محمد البزار: (وكان أبو العباس حسن الحديث، كثير الفوائد)[٧]، وقال في آخر: (وكتبنا عنه أحاديث غرائب، فمن حسان ما كتبنا عنه،

---

(١) المرجع السابق (ص١٦٠).

(٢) للاطلاع على نصوص أخرى انظر: المرجع السابق (ص ١٤٥، ٢٤٤).

(٣) طبقات المحدثين بأصبهان (١٤٨/١).

(٤) المصدر السابق (٢٠٥/٢).

(٥) المصدر السابق (٥٠/٣).

(٦) المصدر السابق (٤٦٣/٣).

(٧) المصدر السابق (٤٠٨/٣).

ومن غرائبه..)[١]. إلى غير ذلك من النصوص التي يفهم منها أن الحسن عند أبي الشيخ في كتابه ذلك هو الحديث الغريب أو المحتوي على فائدة، ويؤكد ذلك أنه يظهر من قراءة الكتاب مدى الاهتمام الشديد الذي يبديه أبو الشيخ بوصف الرواة بالتفرد أو الغرابة في مروياتهم [٢].

ويزيد الأمر وضوحاً أنه قال في ترجمة شيخه محمد بن أحمد الأبهري: (شيخ ثقة.. ومن حسان حديثه)[٣] فساق حديثاً من روايته في سنده عبدالنور بن عبدالله بن سنان وصفه الذهبي بأنه كذاب [٤]، وفي سنده أيضاً يونس بن شعيب قال البخاري فيه: (منكر الحديث)[٥] فمثل هذا الحديث لا يمكن أن يستحسن لقوة إسناده، وإنما استحسنه أبو الشيخ لأنه لم يعرفه إلا من طريق شيخه الذي رواه عنه، وهكذا الشأن في إطلاقات الحسن [٦] عند أبي الشيخ إنما أراد بها الغرائب والفوائد ولم أجده استعمله للحكم على الحديث.

وبما تقدم يُعلم أن أبا الشيخ استعمل الحسن بمفهومه القديم بمعنى الغرابة والفائدة الذي ظهر عند المحدثين في مرحلة مبكرة وأنه لم يتقيد بتعريف الترمذي للحسن، مما يؤكد أن مصطلح "الحسن" بقي على عموميته ولم يستقر على معنى محدد إلى عصر أبي الشيخ بن حيان رحمه الله.

٣- الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥):

وهو من الأئمة الذين استعملوا "الحسن" في الحكم على الحديث، ذكر ذلك ابن الصلاح في مبحث الحسن حيث قال: (ونص الدارقطني في سننه على كثير من ذلك)[٧].

وقد تتبعت تحسيناته من كتابه "السُنن" فبلغت ٢٧ نصاً، ووجدت له نصاً في سؤالات الحاكم، وآخر في سؤالات البرقاني، وآخر في سؤالات ابن بكير، فأصبح المجموع ثلاثين نصاً.

والظاهر من تحسينات الدارقطني في "سننه" أنها موجهة لرجال السند فهو مثلاً يقول:

---

(١) المصدر السابق (٣/٥٠٩).

(٢) انظر على سبيل المثال (٢/٦، ٥٢، ٥٩، ٦٨، ٧١، ٨١، ٨٩، ١١٩، ٢٠٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٣، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٣) (٣/٢٣٨، ٣٥٦، ٣٦١، ٣٧٣، ٣٨٦، ٤١٤، ٥٠٢).

(٣) المصدر السابق (٤/١١٣).

(٤) الميزان (٢/٦٧١).

(٥) المصدر السابق (٤/٤٨١).

(٦) لمزيد من الأمثلة ينظر كتاب الطبقات (٣/٥٠٢، ٥٤٠، ٥٥٧)، (٤/٣٦، ٦٤، ١١٣).

(٧) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٢).

(إسناده حسن، ورواته كلهم ثقات)، وقد تكررت هذه العبارة في عدد من النصوص [١]، وجميع تحسيناته تسبقها كلمة "إسناد" مما يدل على أنه يريد الحكم على رجال السند، ولم أجد في كلامه ما يدل على أنه يريد بالحسن الغرابة، كما لم أجد له عبارة صريحة ولا حتى مجرد تلميح أنه أراد بالحسن في بعض إطلاقاته بمعنى الحسن لمجموع طرقه، وهذا ظاهر بجلاء في نصوص تحسيناته أنها موجهة لسند واحد، ولذلك سأتوجه في تعليقي على تحسيناته لرجال السند دون التعرض للمتن.

وبعد دراسة نصوص الدارقطني في التحسين كما جاء في كتابه "السنن" ظهر لي أنه استعمل الحسن في معنيين:

أ- في الحديث الصحيح عنده.

ب- في الحديث الذي فيه ضعف يسير عنده بما يتوافق مع الحسن لذاته عند المتأخرين.

ومن الأمثلة على إطلاقه الحسن في الحديث الذي يراه هو أنه صحيح: قوله في أحد الأحاديث: (صحيح، إسناده حسن، ورواته كلهم ثقات)[٢]، وقوله: (هذا إسناد حسن صحيح، ورواته كلهم ثقات)[٣]، وقوله: (هذا إسناد حسن ثابت)[٤]، وقوله: (وهذا إسناد صحيح حسن)[٥]، وقد قال في عدد من الأحاديث بعد أن أخرجها: (هذا إسناد حسن صحيح) [٦].

وكذلك وجدته يقول في بعض الأحاديث: (هذا إسناد حسن، ورجاله كلهم ثقات)[٧]، وهذا مشعر بتصحيحه للأحاديث التي قال فيها ذلك لا سيما وأنها سالمة من الانقطاع والعلة والشذوذ ولو لم تكن كذلك لصرح بما فيها من أسباب الضعف، فقوله: (ورجاله كلهم ثقات) دال على تصحيحه لذلك السند لا سيما مع قرينة تحسينه له، وقرينة أخرى أنه صحح بعض الأحاديث التي قال فيها مثل ذلك كما تقدم آنفاً.

ومن الأحاديث التي حسنها بقوله: (هذا إسناد حسن) ووجدت أسانيدها صحيحة عند الدارقطني: حديث يرويه إبراهيم بن طهمان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً [٨].

---

(١) سنن الدارقطني (١/٤٩، ٦٤، ٣٢٠)، (٢/١٥٧)، (٣/١٧٢).

(٢) سنن الدارقطني (١/٦٤).

(٣) سنن الدارقطني (٢/١٥٧).

(٤) سنن الدارقطني (٢/١٦٩).

(٥) سنن الدارقطني (٢/١٩٨).

(٦) سنن الدارقطني (١/٣٤٢) (٢/١٥٧، ١٧٦).

(٧) سنن الدارقطني (١/٤٩، ٣٢٠).

(٨) سنن الدارقطني (١/٤٨).

وهذا سند صحيح كما ذكر ابن حجر [١] فقد قال الدارقطني في إبراهيم هذا: (ثقة إنما تكلم فيه بسبب الإرجاء)[٢]، وأيوب عن نافع عن ابن عمر سند على شرط الشيخين فقد أخرجا أحاديث بهذا السند بصورته المجتمعة [٣]، وكذلك حسن حديثاً يرويه معاوية بن صالح عن أبي مريم عن أبي هريرة [٤]، وقد صحح لمعاوية حديثاً [٥] ، وأما أبو مريم فلم أجد له كلاماً فيه ولكنه ثقة [٦]. وحديثاً آخر يرويه عبدالله بن سالم عن محمد بن الوليد الزُبيدي عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة [٧].

وعبدالله بن سالم الأشعري الوُحاظي، قال فيه الدارقطني: (من الأثبات، وهو سيئ المذهب له قوله في علي)[٨] وهو من رجال البخاري، فالسند صحيح وباقي رجاله على شرط مسلم، فقد أخرجا عن الزبيدي بسنده السابق عدة أحاديث [٩]، وكل رجال السند احتج بهم البخاري في صحيحه.

ومن الأحاديث الصحيحة التي حسنها الدارقطني مع وجود خلاف في اتصالها: حديث يرويه زياد بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً، حكم عليه بقوله: (زياد بن سعد من الحفاظ الثقات،وهذا إسناد حسن مُتصل)[١٠]، وكذلك الزهري وابن المسيب من كبار الحفاظ الثقات، فهذا الحديث صحيح عند الدارقطني، وقد صححه ابن حبان [١١] والحاكم [١٢]، وقول الدارقطني: "متصل" يريد به ترجيح وصل الحديث؛ لأنه قد وقع خلاف بين الرواة في ذلك فرواه بعضهم مرسلاً [١٣].

وكذلك قال في حديث يرويه عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها:

---

(١) التخليص الحبير (٤٦/١).

(٢) سؤالات السلمي (ص١٠٥).

(٣) انظر تحفة الأشراف (٦٠/٧-٧٠).

(٤) سنن الدارقطني (٥٠/١).

(٥) سنن الدارقطني (١٥٧/٢).

(٦) التقريب (٨٣٥٧).

(٧) سنن الدارقطني (٣٣٥/١).

(٨) انظر هامش تهذيب الكمال (٥٥١/١٤) نقلاً عن العلل للدار قطني النسخة المخطوطة.

(٩) انظر تحفة الأشراف (٤٥/١٠-٤٦) و(٤٦/١١-٤٧).

(١٠) سنن الدارقطني (٢٣/٣).

(١١) صحيح ابن حبان (٢٥٨/١٣).

(١٢) المستدرك (٥١/٢).

(١٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤٠/٦).

(متصل، وهو إسناد حسن، وعبدالرحمن قد أدرك عائشة ودخل عليها وهو مراهق مع أبيه، وقد سمع منها)[1] وذلك لأن الحديث نفسه روي عن عبدالرحمن عن عائشة من دون ذكر أبيه مما حدى بالدارقطني أن يذكر هذا الكلام، والسند على شرط الشيخين فقد أخرجا لعبد الرحمن عن أبيه عن عائشة [2]، وأراد بقوله: "متصل" نفي الانقطاع الذي قد يظنه البعض بين عبدالرحمن وعائشة رضي الله عنها، ويستفاد من النصيين السابقين أن الدارقطني إذا قال في حكمه على الأحاديث "متصل" فإن هذا يدل على ترجيحه لثبوت الاتصال في ذلك السند المختلف في اتصاله [3].

ومن الأحاديث التي حسنها الدارقطني وهي صحيحة عنده مع أن في اتصالها نظراً حديث يرويه أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه أنه قال: "دية الخطأ خمسة أخماس ... الحديث". قال فيه: (وهذا إسناد حسن ورواته ثقات)[4] ولم يقل (متصل) كما تقدم في النصين السابقين، ولكني رأيته في موضع آخر من سننه يقول في حديث غير الحديث السابق: يرويه أبو عبيدة عن أبيه : (صحيح)[5]، والدارقطني لا يخفى عليه أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، فقد سئل: سماع أبي عبيدة عن أبيه صحيح؟ فقال: (يختلف فيه، والصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنه كان صغيراً بين يديه)[6].

ومما يؤكد أنه يصحح حديث أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه ويحتج به أنه بعد أن ذكر حديثه في دية الخطأ ذكر حديثاً آخر لخشف بن مالك عن ابن مسعود فيه مخالفة لما رواه أبو عبيدة عن أبيه ثم أتبع ذلك بقوله : (هذا مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خشف بن مالك ونظرائه...)[7].

ويستفاد من النص السابق أن الدارقطني يحتج بالحديث الذي يحسنه، وأنه يطلق الحسن على الحديث الصحيح عنده بدلالة أننا وجدناه في موضع آخر يصحح حديثاً لأبي عبيدة عن

---

(١) سنن الدارقطني (٢/١٨٨).

(٢) انظر تحفة الأشراف (١١/٣٧٦-٣٧٧).

(٣) للاستزادة انظر سنن الدارقطني (١/٣٥٢) فقد قال: (هذا إسناد متصل حسن) والحديث في صحيح مسلم (٤٠٤).

(٤) سنن الدارقطني (٣/١٧٢).

(٥) المصدر السابق (١/١٤٥).

(٦) العلل للدارقطني (٥/٣٠٨).

(٧) سنن الدارقطني (٣/١٧٣).

أبيه، وموقف الدارقطني من تقويه حديث أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه يوافقه عليه بعض النقاد كعلي بن المديني، ويعقوب بن شيبة، وابن رجب [١].

ب -إطلاقه الحسن على السند الذي فيه ضعف يسير:

وقفت على أحاديث عديدة حَسَّن فيها الدارقطني أسانيد بعض رواتها فيهم بعض الضعف اليسير الذي يجعل حديثهم يقارب الحسن لذاته كما اصطلح عليه المتأخرون، ومن ذلك مثلاً:

روى زياد البكائي عن عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي الزبير عن جابر حديثاً مرفوعاً فحكم عليه بقوله: (إسناد حسن)[٢] .

وقد وثق أبا الزبير [٣] وعبدالملك [٤]، وأما زياد بن عبدالله البكائي فسئل عنه فقال: (مختلف فيه، وليس عندي به بأس)[٥]، وهذا القول يدل على أن زياداً لم يبلغ درجة الثقة عنده، ومما يؤكد أن الدارقطني يستعمل مرتبة "لا بأس به" في الرواة المتوسطي القوة أنه قال في بهز ابن حكيم: (لا بأس به)[٦] ثم قال: (إن البخاري لم يخرج له إلا اعتباراً لأنه متوسط)[٧].

وقد حسن حديثاً يرويه أُبيّ بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده، وقد قال في أُبيّ هذا: (لا بأس به)[٨] ، وقال أيضاً: (تكلموا فيه)[٩] ، وقال أيضاً: (ضعيف)[١٠]، وهذا السند على شرط البخاري وقد انتقده الدارقطني لإخراجه لحديث أبي بن العباس في صحيحه [١١].

---

(١) انظر شرح العلل (٢٩٨/١) وفتح الباري لابن رجب (٣٤٢/٧) (٣٥٠/٨).

(٢) سنن الدارقطني (٤٩/١).

(٣) سنن الدارقطني (١٨١/١) (٢٨٣/٢).

(٤) سؤالات البرقاني (ص/٤٥).

(٥) سؤالات ابن بكير (ص٣٠).

(٦) سؤالات السلمي (ص١٤٣).

(٧) سؤالات السلمي (ص١٤٧).

(٨) سؤالات ابن بكير (ص٤١).

(٩) سؤالات الحاكم (ص١٨٦).

(١٠) التتبع للدارقطني (ص٢٠٣).

(١١) انظر التتبع (ص٢٠٣) وهدي الساري (ص٤٠٨) والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٤١٧/١ – ٤١٨) فقد اعتذر عن البخاري في إخراجه للحديث ولم يُستوفِ الكلام على الحديث في هدي الساري ولا في فتح الباري كما فعل في النكت.

والظاهر من تصرف الدارقطني أنه عندما حسَّن حديث أبيّ هذا كان يراه عندهـا ممـن ليس به بأس، ويستفاد من الكلام السابق أن الدارقطني تغير اجتهاده في أبيّ بن العباس، فقد انتقـد البخاري لإخراجه لحديث واحد له وقال: إن أُبياً ضعيف، وقد وجدناه يقول فيه في موضع آخـر: لا بأس به ويحسن له إسناداً في سننه (١)!!، وقد وضحت فيما تقدم مرتبة لا بأس به عنده.

ومن ذلك أنه حَسَّن لمحمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي إسنادين (٢)، وقد اختلفت أقواله فيه فمرة قال: (اختلف الأئمة فيه، وأعرفهم به مالك)(٣)، وحين سأله البرقاني عن روايـة ابن إسحاق عن أبيه أجابه بقوله: (لا يحتج بهما، وإنما يعتبر بهما)(٤)، ومـع ذلـك فقـد وثقـه مرة (٥)، والأقرب أن الدارقطني يرى فيه بعض الضعف الذي لا يمنع من تحسين حديثه، ويشـهد لهذا قوله: (اختلف الأئمة فيه).

ومن ذلك أنه حسن إسناداً (٦) فيه هُريم بن سفيان، وقد قال فيه: (صدوق)(٧).

ومن ذلك تحسينه لإسناد (٨) تفرد به الحسين بن واقد، وهـو مختلـف فيـه ولـم أجـد للدارقطني فيه كلاماً، وقد قال أحمد في رواية وأبو زرعة والنسائي وأبو داود: (ليس به بـأس) (٩)، وقال ابن حجر (ثقة له أوهام)(١٠)، فمثله يكون حديثه حسناً لذاتـه علـى مقتضـى منـهج المتأخرين.

---

(١) هذا الموضع يؤكد أن الدارقطني حين كتب كتابه "التتبع" كان يتشدد في الانتقاد لأن مقصده كان اسـتخراج الأحاديث المنتقدة على الصحيحيىن، ولا يعني ذلك بالضرورة أن كل تلك الانتقادات كانت راجحة فـي نظره، ومما يزيد هذا الاستدلال رسوخاً أني وجدته يذكر حديثاً من طريق أبي عثمان النهدي عـن عمـر رضي الله عنه في تتبعه (ص ٢٦٠-٢٦١) ثم يقول: (وهذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر، وهو مكاتبـة، وهو حجة في قبول الإجازة) وللمزيد انظر (ص٢٩١، ٣٠٥).

(٢) سنن الدارقطني (٣١٨/١) (٣٥٥/١).

(٣) سؤالات السلمي (ص٢٨٥).

(٤) سؤالات البرقاني (ص٥٨).

(٥) العلل للدارقطني (٢٨١/٩).

(٦) سنن الدارقطني (٣٣٨/١).

(٧) سؤالات الحاكم (ص٢٨٢)، وهُريم وثقه عدد من الأئمة، وقال البزار فيه: (صالح الحديث ليـس بقـوي) انظر تهذيب التهذيب (٣٠/١١).

(٨) سنن الدارقطني (١٨٥/٢).

(٩) انظر تهذيب الكمال (٤٩٤/٦، ٤٩٥).

(١٠) التقريب (١٣٥٨).

وحَسَّن إسناداً [١] فيه يحيى بن محمد الجاري، وهو مختلف فيه، ولم أجد له كلاماً فيه، وقد وثّقه العجلي [٢] وابن حبان [٣] وقال: يغرب، وقال ابن عدي [٤]: (ليس بحديثه بأس)، وقال البخاري [٥]: (يتكلمون فيه)، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ)[٦]، فمثله يكون حديثه حسناً لذاته.

وكذلك حسّن إسناداً [٧] من رواية أبي عمير بن أنس عن عمومته من الأنصار مرفوعاً، وأبو عمير لم يرو عنه إلا أبو بشر جعفر بن أبي وحشية [٨]، ومع ذلك فقد وثّقه ابن سعد [٩] وابن حبان [١٠] وابن حجر [١١]، وصحح حديثه ابن المنذر وابن حزم وغيرهما [١٢]، وقال ابن عبد البر: (مجهول لا يحتج به)[١٣]، وقال ابن القطان: (لا أعرف أحداً عرف من حاله بما يوجب قبول روايته)[١٤]، فالظاهر أن الدارقطني حسنه لحال أبي عمير.

وقد حَسَّن إسناداً [١٥] يرويه عبدالله بن وهب عن ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمي. وابن لهيعة لا يحتج به عند الدارقطني كما سيأتي بعد قليل ولكنه وقع في سند ابن وهب هكذا، فالدارقطني لم يقصد تحسين إسناده وإنما اعتمد على رواية ابن وهب عن جابر بن إسماعيل، فيكون ذكر ابن لهيعة لغرض المتابعة، وهذا ما أوضحه البيهقي فبعد أن ذكر تحسين الدارقطني أعقبه بقوله: (كذا قال الشيخ -يعني الدارقطني- لأن جابر بن إسماعيل مع ابن لهيعة في إسناده)[١٦]، وهذا ما ذكره ابن خزيمة في صحيحه لما أخرج الحديث فقد قال: (ابن

---

(١) سنن الدارقطني (١/٤٠).
(٢) الثقات للعجلي (ص٤٧٥).
(٣) الثقات لابن حبان (٩/٢٥٩).
(٤) الكامل لابن عدي (٧/٢٦٢٨).
(٥) المرجع السابق.
(٦) التقريب (٧٦٣٨).
(٧) سنن الدارقطني (٢/١٧٠).
(٨) انظر تهذيب الكمال (٣٤/١٤٢) والميزان (٤/٥٥٨).
(٩) الطبقات لابن سعد (٧/١٩٢) وسماه عبدالله.
(١٠) الثقات لابن حبان (٥/١١).
(١١) التقريب (٨٢٨١).
(١٢) الميزان (٤/٥٥٨) وتهذيب التهذيب (١٢/١٨٨).
(١٣) التهذيب (١٢/١٨٨).
(١٤) بيان الوهم والإيهام (٥/٤٥).
(١٥) سنن الدارقطني (١/٤٩-٥٠).
(١٦) السنن الكبرى للبيهقي (١/٤٦).

لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرد برواية، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد)[١] مع أنه أخرج حديثه برواية ابن وهب عنه.

وجابر بن إسماعيل الحضرمي، ذكره ابن حبان في ثقاته [٢]، وصحح حديثه الإمام مسلم [٣]، وابن خزيمة [٤]، فتصحيحهما لحديثه من التوثيق العملي [٥]، والدارقطني مطلع على كتابيهما بدون شك، فالظاهر من تحسينه لحديثه أنه يقويه مع كون ابن وهب قد تفرد بالرواية عنه، ولكن متابعة ابن لهيعة تدل على أن جابراً قد حفظ الحديث فتزداد الثقة بما رواه، ولهذا حسنه الدارقطني.

هذا وقد وقفت على نصين أشكلا عليَّ، أحدهما: حديث يرويه الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة، قال فيه الدارقطني: (هذا إسناد حسن، وابن لهيعة ليس بالقوي)[٦]، ووجه الإشكال هنا في الجمع بين تحسين الإسناد مع انتقاد أحد رواته وهو ابن لهيعة، الذي يقول عنه الدارقطني في موقع آخر: (لا يحتج بحديثه)[٧] و(لا يحتج به)[٨] و(تفرد به ابن لهيعة وهو ضعيف الحديث)[٩] ويقول فيه أيضاً: (يعتبر بما يروي عنه العبادلة: ابن المبارك والمقريء وابن وهب)[١٠] ومفهوم هذا أن رواية غير هؤلاء لا يعتبر بها، فكيف يحسن إسناداً من رواية الوليد بن مسلم عنه ؟!

وتأويل ذلك -في نظري- أن الدارقطني أراد بحكمه السابق أن الإسناد حسن إلا أن فيه ابن لهيعة وهو ليس بالقوي، فلولا وجوده لكان السند حسناً، وبهذا تتفق النصوص الواردة عنه في تضعيف ابن لهيعة، ومما يقوي ما ذهبتُ إليه أن الدارقطني قال في أحد الأحاديث: (حسن إلا أنه مرسل)[١١]، فهذا النص يدل على أنه استعمل هذا الأسلوب، واستعمله في نص آخر سيأتي ذكره.

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١/٧٥-٧٦).

(٢) الثقات لابن حبان (٨/١٦٣).

(٣) الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني (١/٧٣) وتهذيب الكمال (٤/٤٣٤).

(٤) صحيح ابن خزيمة (١٤٦).

(٥) حول التوثيق العملي وحجيته انظر كلاماً مهماً لابن دقيق العيد في نصب الراية (١/١٤٩) وللذهبي في الموقظة (ص٧٨).

(٦) سنن الدارقطني (١/٣٥١).

(٧) سنن الدارقطني (١/٧٦).

(٨) المرجع السابق (٢/١١٢).

(٩) سنن الدارقطني (١/٧٦).

(١٠) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص١٦٤).

(١١) سنن الدارقطني (٢/١٩٤). والحديث من رواية محمد بن المنكدر عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم**.

والنص الآخر الذي أشكل عليَّ أيضاً: ما رواه سعيد بن بشير عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن عمر نذر أن يعتكف في الشرك، ويصوم، فسأل النبي عليه الصلاة والسلام بعد إسلامه فقال: (أوفِ بنذرك)[1]، قال الدارقطني بعده: (وهذا إسناد حسن، تفرد بهذا اللفظ سعيد بن بشير عن عبيدالله)[2]، وموضع التفرد فيه هو قوله: (ويصوم) كما نبَّه على ذلك البيهقي [3]، ووجه الإشكال في هذا النص أن الدارقطني قد قال في سعيد بن بشير: (ليس بقوي في الحديث)[4]، فكيف يحسن إسناده هنا؟!

والذي ظهر لي أن الدارقطني قد ساق الحديث السابق من عدة طرق عن عبيدالله العمري به، من دون الزيادة التي تفرد بها سعيد وصحح [5] وقوى ذلك الحديث، فالظاهر أن الدارقطني بحكمه السابق يرى أن الحديث من دون الزيادة يكون حسناً؛ لأننا إذا حذفناها يوافق سعيد بن بشير ما رواه الثقات الآخرون عن عبيد الله العمري. وتنبيه الدارقطني على تفرد سعيد باللفظ السابق يشعر بأن فيها نظراً، فيكون المعنى أن الإسناد حسن إلا ما زاده سعيد بن بشير عن عبيدالله متفرداً به، وهذا التأويل ضروري لكي يتسق الكلام وإلا لكان الدارقطني يقول بزيادة غير الثقة عنده، وهذا مما يأباه منهجه بل ومنهج المحدثين قاطبة.

ومن النصوص التي وقفت عليها للدارقطني خارج سننه ما يلي:

سئل عن أثبت أصحاب ابن جريج فقال بعد أن ذكر بعضهم: (وأبو عاصم حسن الرواية عنه)[6]، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد من الثقات الأثبات، وحُسن روايته عن ابن جريج، فيما أظنه -والله أعلم- أنه يعتني بذكر سماعات ابن جريج [7]، وقد لاحظت ذلك في كثير من مروياته أنه يورد صيغة السماع أو التحديث بين ابن جريج وشيوخه، ومن المعلوم أن ابن جريج مدلس، ففي ذكر سماعه بدل العنعنة دفع لشبهة التدليس عن حديثه، لا سيما والدارقطني يرى أن شر التدليس تدليس ابن جريج لأنه لا يدلس إلا عن مجروح [8].

---

(١) سنن الدارقطني (٢/٢٠١).

(٢) سنن الدارقطني (٢/٢٠١).

(٣) انظر التعليق المغني (٢/٢٠١).

(٤) سنن الدارقطني (١/١٣٥).

(٥) سنن الدارقطني (١/١٩٨-١٩٩).

(٦) سؤالات ابن بكير (ص٥٦).

(٧) انظر مثلاً: صحيح البخاري (٨٥٤، ١٥٨، ١٩٧٧، ٢٠٦١، ٢١٧٩، ٢٢١٥، ٥٦٠١)، وصحيح مسلم (٤١، ٨٢، ٣٦٤، ٣٧٤، ٧٥٦، ١٥٥٤، ٢٠١٠، ٢٠١٨، ٢١٩٨، ٢٢١٥، ٢٨٣، ٢٩٤٥).

(٨) سؤالات الحاكم للدار قطني (ص١٧٤)، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص٩٥).

وفي نص آخر سأله البرقاني عن حديث يرويه الفضل بن موسى عن عبدالله بن سعيد ابن أبي هند عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس: "كان النبي **صلى الله عليه وسلم** يلحظ في صلاته يميناً وشمالاً"[1]؟

فقال الدارقطني: (ليس بصحيح، قلت: -أي البرقاني- : إسناده حسن، حَدَّث به عن الفضل جماعة؟ قال: أي والله حسن، إلا أن له علة، حَدَّث به وكيع عن عبدالله بن سعيد عن ثور عن رجل عن النبي **صلى الله عليه وسلم**، قلت: لم يسنده إلا الفضل؟ قال: ألبتة)[2].

وظاهر سند الفضل بن موسى الصحة، وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم لثقة رجاله، فقول الدارقطني: (أي والله حسن) يريد أنه مستقيم في الظاهر لا مطعن في رجاله، ثم أوضح مراده بتمام قوله: (إلا أن له علة)، وهذا النص يستفاد منه أن الدارقطني يستعمل أسلوب الاستثناء في الحكم، أي أن الحديث لولا هذه العلة لكان حسناً وقد تقدمت الإشارة إلى مثل ذلك قبل قليل.

وفي نص آخر قال الدارقطني: (وأخرج البخاري من حديث مروان عن علي في المتعة وإسناده حسن، والحكم عن علي بن الحسين عنه، ولم يخرج مسلم لمروان شيئاً)[3].

وهذا النص ذكره الدارقطني في سياق كلامه عن بعض الإلزامات التي كان ينبغي على البخاري أو مسلم ذكرها، فقد قال قبل بضعة أسطر من ذلك: (وأخرج مسلم حديث عبيدة عن علي حديث المخدج وهو من أصح إسناده وأحسنه ... ولم يخرجه البخاري ولا عذر له في تركه)[4].

فكأن الدارقطني يرى أن حديث مروان الذي أخرجه البخاري [5] حسن الإسناد أي صحيحه فكان يلزم مسلماً أن يخرجه، وهذا ما فهمه محقق الكتاب الشيخ مقبل الوادعي فقد قال: (الذي يظهر لي أن الدارقطني رحمه الله يرى أنه يلزم مسلماً أن يخرج هذا الحديث لأن سنده

---

(١) أخرجه أحمد (١/٢٧٥، ٣٠٦) والترمذي (٥٨٧) والنسائي (٣/٩) وابن خزيمة (٤٨٥، ٤٧١) وابن حبان (٦/٦٦)، والحاكم في المستدرك (١/٢٣٦) جميعهم عن الفضل بن موسى به.

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني تحقيق مجدي السيد إبراهيم (ص٧٥-٧٧)، وحديث وكيع، أخرجه أحمد (١/٢٧٥) وأبو داود في رواية أبي الطيب ابن الأشناني لكتاب السنن كما في تحفة الأشراف (٥/١١٧-١١٨) وقال أبو داود: وهذا أصح. وكذلك الترمذي مال إلى ترجيح رواية وكيع في جامعه (٥٨٨).

(٣) الإلزامات والتتبع (ص٢٨٨).

(٤) المصدر السابق (ص٢٨٧).

(٥) انظر صحيح البخاري (٤٥٩٢).

حسن)(١).

والسياق يؤيد ذلك لمن تأمل الكلام الوارد قبل وبعد النص السابق مع أنه مذكور في كتاب التتبع وليس الإلزامات، ولكن يظهر لكل من تدبر كتاب التتبع أن الدارقطني ضمنه بعض النصوص التي هي من باب الإلزامات لا التتبعات (٢).

ولكن الإشكال الأهم هو أن الدارقطني في موضع آخر قد ألمح إلى انتقاد البخاري لإخراجه لمروان فقد قال: (وأخرج البخاري حديث مروان عن زيد ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ من حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن سهل بن سعد عن مروان عن زيد، وهو صحيح إلا عن مروان)(٣).

ولم يتعرض الحافظ ابن حجر لهذا الحديث في هدي الساري بل ولم ينقل كلام الدارقطني عند شرحه للحديث في كتابه الفتح (٤)، ولعل ذلك لأن البخاري أخرج حديثاً للبراء ابن عازب رضي الله عنه في المعنى نفسه وفي الباب نفسه.

ولستُ أستبعدُ أن الدارقطني وقع في التناقض إن كان الأمر على ما فهمنا من ظاهر كلامه في كلا النصين السابقين.

ولكن يحتمل الأمر أنه عندما قال في سند مروان الذي أخرجه البخاري حسناً أراد بذلك أنه أحط رتبة من الصحيح، بدلالة انتقاده للبخاري حين أخرج حديث مروان في التفسير ، فعلى هذا يكون كلامه حول عدم إخراج مسلم لمروان ليس من باب الإلزامات ولكن لإظهار ما تفرد به كل واحد من الإمامين في مسند علي، حيث انفرد البخاري ببعض الأحاديث التي لم يخرجها مسلم، وبالعكس.

ويرى الشيخ مقبل أن تحسين الدارقطني لحديث مراون عن علي في المتعة مع قوله: ولم يخرج مسلم لمروان شيئاً، تأكيد للانتقاد على البخاري (٥)، ولا أوافقه على هذا لأن الدارقطني لو أراد ذلك لما حسَّن إسناد الحديث، ولقال كما في الموضع الآخر: (وهو صحيح إلا عن مروان) لا سيما وأن الحديث ثابت من وجه آخر عن البراء رضي الله عنه في صحيح

---

(١) الإلزامات والتتبع (ص٢٨٨).

(٢) انظر مثلاً المصدر السابق (ص٣٧٠) فقد قال: (وبقي على مسلم من تراجم -أي أسانيد- أبي الزبير حديث كثير، ومن حديث الأعمش عن أبي سفيان أيضاً) وفي (ص٣٦٦) ذكر حديثاً لسليمان بن بريدة عن أبيه في صحيح مسلم ثم قال: (وعنده نسخة يلزمه إخراجها).

(٣) المصدر السابق (ص١٨٨-١٨٩).

(٤) فتح الباري (١٠٨/٨-١٠٩).

(٥) الإلزامات والتتبع (ص٢٨٩).

البخاري [١] أيضاً، فقوله: وإسناده حسن مما ينفي أنه أراد تأكيد الانتقاد، وخاصة بمراعاة سياق الكلام الوارد قبل وبعد ذلك النص، والذي يدل على أنه كان بصدد الحديث عن الإلزامات أو بيان ما انفرد به كل واحد من الشيخين عن الآخر في مسند علي رضي الله عنه .

والذي نخلص إليه أن معنى الحسن الوارد في النص السابق يحتمل أحد معنيين:

الأول: أن المراد به الصحة، وهذا على القول بأن الدارقطني ساق الحديث على سبيل الإلزام للإمام مسلم، وهذا يدعمه سياق الكلام الذي ورد النص خلاله، ولكن يعكر على هذا أن الدارقطني انتقد البخاري في موضع آخر لأنه أخرج حديثاً لمروان بن الحكم.

الثاني: أن المراد به الحديث الجيد الذي لا يخلو بعض رواته من كلام، والمقصود هنا مروان بن الحكم الذي تكلم بعض الأئمة [٢] في عدالته من حيث قيامه ببعض الأفعال المشينة، وهذا على القول بأن الدارقطني لم يسق الحديث على سبيل الإلزام ولكن لإظهار ما تفرد به البخاري عن مسلم في مسند علي رضي الله عنه، ولكن يعكر على هذا أن السياق وترابط الكلام بما قبله وبعده يدلان على أنه أراد الإلزام، كما أن تحسينه لم يكن له أي معنى لو كان مراده هو إظهار الانفرادات التي عندهما، كما أن ذلك ليس موضوعاً رئيساً للكتاب بعكس الإلزامات فقد اهتم بها في عدة مواطن من كتابه التتبع.

وليس لدي ما أرجح به أحد المعنيين على الآخر، إلا أنني أميل للمعنى الأول؛ لقرينة السياق وللأمور التي ذكرتها آنفاً التي تعكر على المعنى الثاني،إضافة إلى أن منهج الدارقطني في كتابه التتبع هو ذكر الانتقادات، سواء كانت قوية أم لا تخلو من بعض الضعف بل ولو لم تكن راجحة في نظره كما ذكرت ذلك سابقاً، لذا فلا يستغرب أن ينتقد حيناً ثم نراه يلزم بما انتقده.

وفي نص آخر نقله أبو عبدالله الحاكم في سؤالاته للدارقطني؛ قال: (ألقيتُ عليه حديث شعبة عن عمرو بن يحيى؟ قال: الحديث الحسن هكذا يكون)[٣].

ولم أقف -حتى الآن- إلا على حديث واحد يرويه شعبة عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم**: (ليس فيما دون خمس من الذود صدقة، ولا في خمسة أوساق أو خمس أواق صدقة)[٤].

---

(١) صحيح البخاري (٤٥٩٣، ٤٥٩٤).

(٢) انظر ميزان الاعتدال (٨٩/٤) وهدي الساري (ص٤٦٦) وتهذيب التهذيب (٩٢/١٠).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٧٠).

(٤) أخرجه الترمذي (٦٢٧)، والنسائي (١٧/٥)، وأحمد (٤٤/٣ - ٤٥، ٧٩)، وابن خزيمة (٢٢٦٣)، وهو في الصحيحين من غير طريق شعبة.

ولم أجد في الكتب التسعة من حديث شعبة عن عمرو بن يحيى غيره، وقد رواه جمع من كبار الحفاظ منهم مالك بن أنس وسفيان الثوري وغيرهما عن عمرو بن يحيى بنحوه، فشعبة لم ينفرد به، لذا فلا أستطيع الجزم بأن هذا الحديث هو الذي قصده الدارقطني إذ لا اختصاص لشعبة به حتى يُقال: إنه حديثه عن عمرو بن يحيى، والعُرف الجاري عند المحدثين أن مثل هذه العبارة التي ذكرها الحاكم تفيد أن ذلك الحديث المسؤول عنه من تفردات شعبة عن عمرو.

ولذا فمن المحتمل جداً أن الدارقطني أراد بكلامه الآنف حديثاً آخر غير الذي وجدته، وهذا ما أميل إليه، وربما كان قصده بقوله: "الحديث الحسن هكذا يكون" لغرابة السند مع ثقة رجاله، حيث تفرد به شعبة وهو إمام حافظ، عن رجل ثقة وهو عمرو بن يحيى المازني، ومروياته كلها عن تابعي أهل المدينة [1].

وأما إن كان أراد الحديث الذي ذكرته، فإن معنى الحسن في كلامه ربما يكون بالنظر إلى كثرة طرق ذلك الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأيضاً عن عمرو بن يحيى المازني، ولكن هذا الاحتمال فيه بعض البُعد والله أعلم.

وعلى أية الحال فمن الصعوبة بمكان ترجيح معنى الحسن في النص السابق لأننا لا ندري على وجه اليقين الحديث الذي بسببه صدر كلام الدارقطني، فيبقى الأمر في دائرة الاحتمالات إلى أن نجد معلومات توضح ما غمض علينا والله المستعان.

ومما تقدم يظهر لنا بجلاء أن الدارقطني استعمل "الحسن" في الحديث الصحيح لذاته وأيضاً في الحديث الحسن لذاته كما عرفه المتأخرون، فمفهوم الحسن عنده أوسع من تعريف المتأخرين؛ إذ يدخل فيه الحديث الصحيح، ولم أجده أطلق الحسن على الحديث الحسن لغيره كما ذكرت في أول هذا المبحث، مما يؤكد أن تعريف الترمذي للحسن لم يأخذ به الدارقطني، ويلاحظ أن أكثر الأحاديث التي حسنها الدارقطني من حيث قوة إسنادها أرقى وأمثل من كثير من الأسانيد التي يحسنها الترمذي.

٤- الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥هـ).

وهو ممن أطلق الحسن على عدد من الأحاديث التي تكلم عليها في كتابه الأفراد [2]،

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٢٢/٢٩٦-٢٩٧).

(٢) المطبوع هو الجزء الخامس منه فقط، حققه الشيخ بدر البدر في مجموع فيه مصنفات لابن شاهين.

ولاحظت أنه يطلق الحسن مقيداً بالسند أحياناً كما في قوله: (حديث غريب حسن الإسناد)[١]، كما يطلقه مقيداً بالمتن كما في قوله: (حديث غريب الإسناد، حسن المتن)[٢]، وهذا يدل على أنه في النصوص الأخرى التي يحسن فيها الحديث بدون تقييد يكون من المحتمل أنه أراد أحد المعنيين، والغالب أنه يريد حُسن الإسناد، بمعنى خلو رجال السند من ضعيف معروف بالضعف، وذلك لأن تصريحه بحسن الإسناد أكثر من القول الآخر.

أ - الأحاديث التي حسنها لإسنادها:

يظهر من جملة النصوص التي وقفتُ عليها أن معنى الحسن عند ابن شاهين غير محدد بالحسن لذاته عند المتأخرين بل هو أوسع من ذلك، إذ يدخل فيه الصحيح والحسن لذاته ورواية الضعيف.

فمن إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح قوله في حديث: (هذا الحديث غريب حسن الإسناد، وسمعت يحيى بن محمد -يعني ابن صاعد- يقول: هذا إسناد صحيح غريب ما سمعناه إلا منه -يعني محمد بن يحيى - وكفاك أن يقول يحيى بن صاعد هذا في حديث)[٣]، وقوله أيضا: (هذا حديث لو رواه عن أبي المغيرة رجل معروف لكان غريب الإسناد، فإن صح فهو حسن..)[٤].

ومن إطلاقه الحسن على الحديث الحسن لذاته قوله في حديث : (هذا حديث غريب حسن، وقال لنا عبدالله بن محمد -البغوي-: لم يروِ هذا الحديث غيرُ عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، ورواه عنه المتقدمون، وهو صالح الحديث، رواه عنه يحيى بن سعيد القطان)[٥]، وعبدالرحمن مختلف فيه [٦]، وقول البغوي هنا عنه: إنه صالح الحديث مشعر بوجود بعض الضعف فيه، وقد أقر ابن شاهين قوله.

وقال في حديث آخر من رواية حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة: (هذا حديث غريب عالٍ حسن)[٧]، وهذا السند حسن عند المتأخرين، وقد

---

(١) الأفراد لابن شاهين (ص٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٢٦، ٢٤٠).

(٢) المصدر السابق (ص٢٥٨، ٢٦٢).

(٣) المصدر السابق (ص٢٠٤).

(٤) المصدر السابق (ص٢١٢).

(٥) المصدر السابق (ص١٩١).

(٦) انظر أقوال النقاد فيه في تهذيب الكمال (١٧/٢٠٩-٢١٠).

(٧) الأفراد لابن شاهين (ص٢٠٠).

حسنه بالفعل الحافظ ابن حجر [١].

وقد حَسَّن حديثاً آخر هو في حكم الحسن لذاته [٢].

ومن إطلاقه الحسن على الضعيف، قوله في حديث: (هذا حديث غريب حسن الإسناد، غريب المتن..)[٣] ، مع أن في السند إسحاق بن عبدالله بن كيسان وأباه وكلاهما ضعيف[٤].

وقد حسَّن حديثاً في سنده أبو عمران موسى بن إبراهيم وهو متروك [٥]، وفيه أيضاً عبدالله ابن لهيعة وهو معلوم الضعف [٦] ، وقد تفرد أبو عمران عنه بذلك الحديث، ويبدو أن ابن شاهين لم يقف على حقيقة أبي عمران هذا.

وقد حَسَّن عدة أحاديث ضعيفة السند [٧].

ب- الأحاديث التي حسنها لمتنها:

من ذلك قوله: (وهذا حديث غريب الإسناد حسن المتن، وفيه ثلاث سُنن)[٨] ، وقوله: (هذا حديث غريب الإسناد حسن المتن، وفيه دلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بالفارسية)[٩].

وبما تقدم يُعلم أن ابن شاهين استعمل الحسن في الحكم على الإسناد وفي وصف المتن، وأن معنى الحسن عنده واسع، إلا أنني لم أجده استعمل الحسن بمعنى الحسن لغيره، سواء بصريح عبارته أم بمفهومها، مع أنه يعد متساهلاً في وصفه لبعض أحاديث الضعفاء بالحُسن إلا أن يكون رأيه فيهم أنهم لم يبلغوا درجة الضعيف الذي لا يحسن حديثه أو لم يبلغه عن أحد من أئمة النقاد ما يستوجب تضعيفهم المطلق، فإن كان الأمر كذلك فهو معذور.

٥- الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ):

---

(١) التلخيص الحبير (٣/١٦٤).

(٢) انظر الأفراد (ص٢٠٧)

(٣) المصدر السابق (ص٢٢٦).

(٤) انظر لسان الميزان (١/٣٦٥) وتهذيب الكمال (١٥/٤٨٧).

(٥) لسان الميزان (٦/١١١)، والحديث في الأفراد (ص١٩٩).

(٦) انظر تهذيب الكمال (١٥/٤٩٠-٤٩٩).

(٧) انظر الأفراد (ص١٩٧، ٢١٢، ٢٤٠، ٢٦٧)، وقارن ذلك بكلام محقق الكتاب.

(٨) المصدر السابق (ص٢٥٨).

(٩) المصدر السابق (ص٢٦٢).

وهو من الأئمة الذين استعملوا الحسن في أحكامهم النقدية على الأحاديث، وقد وقفت على جملة كبيرة من نصوصه في ذلك من كتابيه "السنن الكبرى" و "معرفة السنن والآثار".

وقد ظهر لي بدارسة تلك النصوص أن معنى الحسن عند البيهقي أوسع مما هو عليه عند ابن الصلاح ومن بعده، فقد وجدته أطلقه على الحديث الصحيح، وعلى الحديث الذي في سنده راو فيه بعض الضعف الذي لا ينزل به عن منزلة الوسطية، وكذلك أطلقه على الحديث الذي فيه راو مستور، وعلى الحديث الحسن لغيره.

فمن الأحاديث التي حسنها وهي صحيحة عنده: حديث يرويه سعيد بن هلال، وقد قال البيهقي فيه : (هذا حديث حسن الإسناد صحيح) [١]، وسعيد وثقه الجمهور [٢] ، وقد لخص ابن حجر الأقوال في شأنه بقوله عنه: (صدوق) [٣]، والظاهر من تصحيح البيهقي أنه يرى توثيقه. ومن ذلك أيضاً: حديث لأبي عمير بن أنس عن عمومة له من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال فيه: (وهو إسناد حسن، وأبو عمير رواه عن عمومة له من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وأصحاب النبي **صلى الله عليه وسلم** كلهم ثقات، فسواء سموا أو لم يسموا)[٤]. وقد حكم على الحديث نفسه في موضع آخر بقوله: (هذا إسناد صحيح)[٥]، وأبو عمير وثقه غير واحد [٦]، وصحح حديثه السابق عدد من الأئمة [٧].

ففي هذين الحديثين نجد البيهقي قد حكم بالصحة على الحديثين اللذين حكم عليهما بالحسن أيضاً.

وفي حديث آخر رواه عبدالرحمن بن أبي عمار عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً في أن الضبع صيد: قال البيهقي فيه: (حديث ابن أبي عمار هذا حديث حسن، قال أبو عيسى: سألت عنه البخاري فقال : هو حديث صحيح) [٨] ، والحديث صححه البخاري وابن حبان [٩] والحاكم[١٠] وغيرهم[١]، وقد أشار البيهقي إلى ذلك بقوله: (حديث جيد تقوم به الحجة، قال أبو

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٣١٨/٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٩٥/٤).

(٣) التقريب (٢٤١٠).

(٤) السنن الكبرى (٢٤٩/٤).

(٥) المصدر السابق (٣١٦/٣).

(٦) تهذيب التهذيب (١٨٨/١٢) والتقريب (٨٢٨١).

(٧) الجوهر النقي لابن التركماني (٣١٧/٣) وتهذيب التهذيب (١٨٨/١٢) والتلخيص الحبير (٨٧/٢).

(٨) معرفة السنن والآثار (٤٠٦/٧).

(٩) صحيح ابن حبان (٣٩٦٤/٩، ٣٩٦٥).

(١٠) المستدرك (٤٥٢/١).

عيسى...)[٢] فكرر نقل تصحيح البخاري كالراضي به، وابن أبي عمار ثقة [٣]، وقد جاء هذا الحديث عنه من طريق صحيح [٤].

كما حسَّن عدداً من الأحاديث، يتبين من دراستها أنها صحيحة [٥].

ووجدته أيضاً أطلق الحسن على أحاديث في أسانيدها رواة فيهم بعض الضعف الذي لا ينزل بهم عن الوسطية، وهي ما يطلق عليها عند المتأخرين بالحسن لذاته.

فقد حَسَّن حديثاً فيه محمد بن إسحاق بن يسار [٦] والكلام فيه مشهور ومنزلته عند البيهقي يوضحها قوله: (الحفاظ يتوقون ما ينفرد به ابن إسحاق)[٧] ، وقوله الآخر: (ومحمد بن إسحاق إذا ذكر سماعه في الرواية وكان الراوي ثقة استقام الإسناد)[٨]. وقد صرح بالسماع في الحديث السابق، ولكن بقي أنه ليس في منزلة الثقة الذي يقبل ما ينفرد به، بل هو أقل من ذلك؛ إذ يتوقى الحفاظ بعض تفرداته.

كما حَسَّن حديثاً في إسناده يعقوب بن حميد بن كاسب وسليمان بن سالم مولى عبدالرحمن بن حميد [٩]، ويعقوب ممن اختلف فيه النقاد [١٠] ، ولخص ابن حجر القول فيه بقوله: (صدوق ربما وهم)[١١]، وأما سليمان فقد وثقه ابن حبان ، وقال ابن عدي فيه: لا أرى بمقدار ما يرويه بأساً، وقال أبو حاتم: شيخ [١٢]، فهو في منزلة وسطى.

وحسَّن أيضاً حديثاً في إسناده العوام بن حمزة من رواية يحيى بن سعيد القطان عنه ثم قال: (ويحيى بن سعيد لا يحدث إلا عن الثقات عنده)[١٣] ، يريد أن رواية يحيى القطان تقوية

---

(١) التلخيص (٢/٢٧٨).

(٢) السنن الكبرى (٥/١٨٣).

(٣) تهذيب الكمال (١٧/٢٣٠).

(٤) أخرجه عبدالرزاق (٤/٥١٣) وأبو داود (٣٨٠١) والترمذي (٨٥١) والدارقطني (٢/٢٤٦) وغيرهم.

(٥) انظر مثلاً معرفة السنن (٤/٣٢٣) ، (١٠/٢٧١) ، (١٢/٤٣٩)، (١٤/٢٩٩)، السنن الكبرى (٧/٢٨٨) و(٣/١٧٧).

(٦) معرفة السنن (١٣/٣٤٠) وساق سنده في الكبرى (٩/١٤٤).

(٧) الجوهر النقي (٣/١٧٦).

(٨) السنن الكبرى (٣/١٧٧).

(٩) معرفة السنن (٤/٢٦٣) وساق سنده في الكبرى (٣/١٤٤).

(١٠) تهذيب الكمال (٣٢/٣٢١-٣٢٣).

(١١) التقريب (٧٨١٥).

(١٢) لسان الميزان (٣/٩٢).

(١٣) السنن الكبرى (٢/٢٠٢) ومعرفة السنن (٣/١٢٤).

للعوام، والعوام بن حمزة ممن اختلفت أقوال النقاد فيه [١]، ولخّص ابن حجر ذلك بقوله: (صدوق ربما وهم)[٢].

وحسن حديثاً فيه جعفر بن برقان [٣] يرويه عن ميمون بن مهران، وقد ضعفه النقاد في روايته عن الزهري خاصة، ووثقوه في روايته عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم [٤]، ولخص ابن حجر أمره في قوله: (صدوق، يهم في حديث الزهري)[٥]، ولم يقل "ثقة يهم في حديث الزهري" لأن بعض النقاد ضعفه مطلقاً.

وفعل الأمر نفسه في أحاديث أُخر على هذا المنوال [٦].

وقد وجدته أطلق الحسن وأراد به الحسن لغيره -فيما ظهر لي- فقد ساق سنداً من طريق عبدالرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن مسعود ثم قال بعده: (هذا إسناد حسن موصول، وقد روي من أوجه بأسانيد مراسيل، إذا جمع بينها صار الحديث بذلك قوياً)[٧].

وعبدالرحمن بن قيس، قال ابن حجر فيه: (مجهول الحال)[٨]، فأما أبوه وجده فقال في كل منهما: (مقبول) [٩] ، ويظهر من النص السابق أن الحديث حُسِّن لوجود شواهد تعضده ، والبيهقي ممن يرى أن الحديث الضعيف يتقوى بوجود طرق ضعيفة أخرى أو شواهد تعضده وإن لم يستعمل "الحسن" في نصوصه حول هذه المسألة كما سيأتي شرح ذلك – إن شاء الله – في الباب الرابع .

كما وجدته قال في حديث: (وقد روي في استجابة الدعاء في الأشهر الحرم ورجب منهن [١٠] حديث حسن الإسناد في مثل هذا ...) [١١] ، ثم ساق السند وفيه ابن لهيعة وهو معروف بالضعف فقد قال عنه: (قد أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة وترك

---

(١) تهذيب الكمال (٢٢/٤٢٦ – ٤٢٧).
(٢) التقريب (٥٢١٠).
(٣) السنن الكبرى (٣/١٥٥).
(٤) تهذيب الكمال (٥/١٣-١٨).
(٥) التقريب (٩٣٢).
(٦) انظر مثلاً معرفة السنن (٧/٤٠٣) والسنن الكبرى (١/٢٥٩).
(٧) السنن الكبرى (٥/٣٣٢).
(٨) التقريب (٣٩٨٦).
(٩) التقريب (٥٥٨٦)، (٥٧٤٢).
(١٠) أي أن رجباً من الأشهر الحرم.
(١١) فضائل الأوقات (ص٩٨-١٠٤).

الاحتجاج بما ينفرد به) ، كما ضعفه في عدة مواضع [١] ، ثم قال بعد ذلك: (هذا حديث قد رواه أيضاً محمد ابن إسحاق بن يسار عمن سمع عكرمة عن ابن عباس، دون ذكر بني ضمرة، وذلك يؤكد رواية ابن لهيعة) [٢] .

فقوله حسن يريد حسناً لغيره، وقوله: (في مثل هذا) يريد أحاديث الفضائل والترغيب.

وقد وجدته أطلق الحسن على أحاديث في أسانيدها رواة فيهم جهالة، من ذلك تحسينه لحديث فيه جرير أبو غزوان الضبي [٣] ، قال الذهبي فيه: (لا يعرف) [٤] ، وقال ابن حجر: (مقبول) [٥] ، ويظهر من سياق السند الذي ذكره البيهقي أن أبا غزوان هذا كان من الملازمين لعلي رضي الله عنه، وهو الذي يروي عنه ذلك الحديث، ولعله لهذا لم ير الجهالة ضارة.

وفي حديث آخر حَسَّن حديثاً فيه عبدالله بن عِصْمَة الجُشَمي [٦] ، وقد قال البزار فيه: (ليس بالمشهور) [٧] ، وقال الذهبي: (لا يعرف) [٨] ، وقال ابن حجر: (مقبول) [٩] ، وقد وثقه ابن حبان [١٠] كعادته.

وحسَّن حديثاً [١١] آخر فيه عم أبي زَخْر بن حصن وحميد بن منهب وكلاهما لا يعرف ولم أجد من ترجم لهما، ولذا قال الهيثمي في الحديث نفسه: (فيه جماعة لم أعرفهم) [١٢] .

كما وجدته أطلق الحسن على عدد من المراسيل ووصفها بأنها مراسيل حسنة [١٣] ، يريد بذلك أن ذلك المرسل قوي، فقد قال في مرسل يرويه سعيد بن المسيب: (وهو مرسل

---

(١) انظر الدر النقي من كلام البيهقي (ص١٨٨-١٨٩).

(٢) فضائل الأوقات (ص٩٨-١٠٤).

(٣) السنن الكبرى (٣٠/٢).

(٤) الميزان (٣٩٧/١).

(٥) التقريب (٩١٩).

(٦) السنن الكبرى (٣١٣/٥).

(٧) كشف الأستار (٤٦٤/١).

(٨) الميزان (٤٦١/٢).

(٩) التقريب (٣٤٧٧).

(١٠) الثقات (٢٧/٥).

(١١) معرفة السنن والآثار (٣٣٥/١٣) وساق سنده في دلائل النبوة (٢٦٧/٥).

(١٢) مجمع الزوائد (٣٣٢/٥) (٢٢٣/٦)، والحديث في المعجم الكبير للطبراني (٢١٣/٤) ومنه صوبت الأسماء التي وردت في دلائل النبوة للبيهقي مصحفة.

(١٣) انظر معرفة السنن (٢٦٤/٢) (٤٠٣/٢) (٣٧٠/١٣)، والسنن الكبرى (١٩٤/٢)(٣٢٦/٥) (٦٤/٧، ١٣٤)(٢١٠/١٠).

بذلك أن ذلك المرسل قوي، فقد قال في مرسل يرويه سعيد بن المسيب: (وهو مرسل حسن)[١]، ومرسل سعيد عنده أصح أنواع المراسيل [٢].

وبما تقدم يتأكد أن الحسن معناه عند البيهقي أوسع مما حدده المتأخرون ، ولكن يجب أن يلاحظ أن البيهقي أكثر من استعمال الحسن في الأحاديث التي لم تصل إلى درجة الصحيح المتفق بين المحدثين على صحته، وهذا واضح من الأمثلة السابقة، فحتى الأحاديث التي حسنها وفي الوقت نفسه صححها، لم تخلُ من بعض النظر لدى بعض النقاد [٣] .

ويظهر بجلاء من النصوص السابقة أن البيهقي لم يلتزم بتعريف الترمذي [٤] للحديث الحسن، فقد رأيناه استعمله في الصحيح ، وفي الحديث الضعيف الذي ليس له شواهد أو متابعات، وإن كان البيهقي من حيث العموم وكما يظهر من تصرفاته أنه استعمل الحسن أكثر الأحيان بوصفه مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف، كما يظهر من نوعية الأحاديث التي حسنها في الأمثلة السابقة.

٦- الإمام أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري (ت٤٦٣هـ):

وهو رحمه الله ممن أكثر إطلاق الحسن على الأحاديث ، وتعد دراسة تحسيناته من الأمور المهمة جداً بالنسبة لهذه الأطروحة، لأنه يمثّل علم الحديث في المغرب الإسلامي مع ما في ذلك من اختلاف في البيئة العلمية عن المشرق الإسلامي.

---

(١) معرفة السنن (٣١٢/٥).

(٢) السنن الكبرى (٤٢١/١).

(٣) انظر تعقبات ابن التركماني في الجوهر النقي (٣١٨/٢)(٢٥٠/٤)، وانظر كذلك التلخيص الحبير (٢٧٨/٢) هذه المواضع يتضح منها النقد الموجه للأحاديث التي صححها البيهقي مع تحسينه لها كما تقدمت الإشارة إليها.

(٤) تدل بعض النصوص صراحة أن البيهقي اطلع على كتاب العلل الكبير للترمذي كما ورد في سننه الكبير (٣٧١/١، ٣٩١) وهناك نصوص أخرى وقفت عليها نقلها البيهقي عن الترمذي وليست في كتابه العلل بل هي من جامعه انظر مثلاً (١٥٨/١،١٥٩) (١٠٠/١٠) ، (١٠٤/٢، ٢٥٩، ٤٥٤)، ومن المؤكد أن البيهقي لم تكن له رواية متصلة لهذين الكتابين لأني رأيته يُصدِّر بعض نقوله تلك بقوله بلغني عن أبي عيسى ولعل هذا هو ما جعل الذهبي في النبلاء (١٦٥/١٨) يقول : بأن جامع الترمذي لم يكن عند البيهقي أي لم يخرج مرويات مسندة عنه ولكن هذا لا ينفي وجوده عنده بطريق الوجادة، فقد وجدته يقول في كتابه "الجامع في الخاتم" (ص٤٦): (وقرأتُ في كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله عن قتيبة بن سعيد) ثم ساق الحديث سنداً ومتناً وقال بعده: (قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح) والحديث في جامع الترمذي برقم (١٧٤٣).

وقد جمعت تحسينات ابن عبدالبر التي وقفت عليها من كتابيه "التمهيد" ، و"الاستذكار" ، كما وقفت على بعض النصوص له من كتبه الأخرى ولكنها قليلة مقارنة بكتابيه الكبيرين.

ووجدت استعمالات ابن عبدالبر لمصطلح الحسن متعددة ومتنوعة، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيستين هما:

الأولى: استعماله للحسن بمعنى الحكم على الحديث بالقبول ويدخل في ذلك:

١- إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح.

٢- إطلاقه الحسن على الحديث الحسن لذاته.

٣- إطلاقه الحسن على حديث الضعيف المحتمل في الفضائل لا الأحكام.

الثانية: استعماله للحسن بمعنى حُسن المتن ولو كان السند ضعيفاً:

وبنحو هذا قال د. محمد عبد رب النبي فقد ذكر أن استعمال الحسن عند ابن عبدالبر واسع جداً ، ولا يكاد يوجد له فيه ضابط محدد [1] ، ثم ذكر أنه يمكن حصر ذلك في خمس حالات هي:

١- إطلاق الحسن وإرادة الصحيح.

٢- الجمع بين الحسن والصحة.

٣- إطلاق الحسن على ما كان في غير الصحيحيين.

٤- إطلاق الحسن وإرادة المعنى اللغوي.

٥- تحسينه لحديث المختلف فيه [2].

إلا أنني لا أوافقه على هذا التقسيم حيث يُعاب عليه التداخل في الحالة الأولى والثانية إذ كلتاهما تدل على أن ابن عبدالبر يطلق الحسن على الحديث الصحيح ، فلا داعي لجعلهما في فرعين مع إمكانية جعلهما فرعاً واحداً، لا سيما وأن المؤلف لم يبين ما يدل على وجود أي فروق بينهما اللهم إلا أن يكون راعى صيغة الاستعمال، وهذا في حد ذاته لا يصلح أن يكون عمدة في التفريق إلا في حالة كون التقسيم كله بُني على مراعاة ذلك ، فحينذاك لا اعتراض.

ومما يُعاب عليه أيضاً أن صياغة الحالة الثالثة غير جيدة إذ لا تؤدي معنى محدداً للقارئ ، فيمكن أن يُفهم منها أن ابن عبدالبر يعد كل حديث خارج الصحيحيين حسناً! ، وهذا غير صحيح بل ومن المؤكد أن المؤلف لم يرد هذا المعنى، ويظهر لكل من تسنى له دراسة

---

(١) منهج الحافظ ابن عبدالبر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد – رسالة دكتوراه – (ص٢٢٦).

(٢) المرجع السابق (ص٢٢٧-٢٣٢).

تحسينات ابن عبدالبر أنه لا يجعل سبب تحسين بعض الأحاديث فقط لكونها أُخرجت خارج الصحيحين، والشواهد التي ساقها المؤلف إنما تدل على أن ابن عبدالبر حَسَّن أسانيد في كتابي سنن أبي داود وسنن النسائي ، وليس فيها ما يدل على أن سبب تحسينه لتلك الأحاديث أن أبا داود والنسائي أخرجاها !!، وسيأتي معنا خلال استعراض النصوص أن ابن عبدالبر حَسَّن أحاديث في الصحيحين أو أحدهما، كما أنه من الواضح لكل من قرأ كتبه أنه يصحح أحاديث ليست في الصحيحين، فكيف يقال بعد ذلك إن الحالة الثالثة هي إطلاق ابن عبدالبر الحسن على ما كان في غير الصحيحين؟! بل ما هو المعنى المحدد أو الفائدة المنضبطة التي تدل عليها هذه الجملة ؟!، ولهذا أرى أن من الأولى بالمؤلف حذف هذه الحالة ، أو إعادة صياغتها بما يدل على مقصوده منها.

وبعد النقد السابق نجد أن الحالات الخمس ترجع في حقيقة الأمر إلى ثلاث حالات :

الأولى: إطلاق الحسن على الحديث الصحيح.

الثانية: إطلاق الحسن على حديث المختلف فيه (والشواهد التي ذكرها د. محمد عبد رب النبي تدخل في الحسن لذاته).

الثالثة: إطلاق الحسن وإرادة المعنى اللغوي .

وكل الأمثلة التي ذكرها د. محمد عبد رب النبي من الممكن إرجاعها إلى واحدة من هذه الحالات ، وقد فاتته بعض النصوص التي تدل على تحسين ابن عبدالبر لبعض أحاديث من كان محتمل الضعف إذا روى في الفضائل لا الأحكام وسيأتي ذكرها إن شاء الله.

أولاً: استعماله الحسن بمعنى الحكم على الحديث بالقبول:

١- إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح:

كثيرة هي النصوص التي أطلق فيها ابن عبدالبر الحسن على الأحاديث الصحيحة عنده فمن ذلك:

قوله: (حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** جعل بينه وبين الجدار في الكعبة ثلاثة أذرع، أصح من حديث سهل بن سعد من جهة الإسناد، وكلاهما حسن) [١] .

فهو يرى أن حديث بلال الذي رواه مالك أصح من حديث سهل مع أن الشيخين قد أخرجا حديثه في صحيحيهما [٢] ، ولم يخرجا حديث مالك وإنما أخرج البخاري من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر نحوه [٣]، فمع أن حديث سهل متفق عليه إلا أن ابن عبدالبر أطلق عليه الحسن، وبمثل هذا قال في حديث بلال ورأى أن إسناده أصح ، فهذا نص صريح في أن ابن عبدالبر لا يمانع من وصف أصح الأحاديث بالحُسن.

وفي نص آخر يقول: (وعند شعبة وغيره في هذا الباب أيضاً حديث عروة بن أبي الجعد البارقي... وهو حديث حسن ، ولشعبة فيه إسنادان أصحهما...) [٤] فساقه عن شعبة عن حصين وعبدالله بن أبي السفر أنهما سمعا الشعبي يحدث عن عروة بن أبي الجعد مرفوعاً: "**الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة**" ، والسند الثاني ساقه عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن العيزار بن حريث عن عروة بن أبي الجعد به.

السند الأول أخرجه البخاري عن شعبة به، وكذلك مسلم ولكن عن حصين به فهو متفق عليه [٥] ، وأما الثاني فأخرجه مسلم [٦] ، فالسند الأول في غاية الصحة وقد وصفه بأنه حسن.

وفي نص آخر يقول : (في الحياء أحاديث مرفوعة حسان) [٧] ، ثم ساق حديث عمران

---

(١) التمهيد (١٩٧/٤).
(٢) صحيح البخاري (٤٩٦) وصحيح مسلم (٥٠٨).
(٣) صحيح البخاري (٥٠٦).
(٤) التمهيد (٩٩/١٤).
(٥) صحيح البخاري (٢٨٥٠) وصحيح مسلم (١٨٧٣).
(٦) صحيح مسلم (١٤٩٤/٣) ورقم الحديث أيضاً (١٨٧٣).
(٧) التمهيد (٢٥٦/٩).

ابن حصين "**الحياء خير كله**" وهو في صحيح مسلم [١] .

وقد قال أيضاً في حديث "**لا تصلوا في أعطان الإبل**" : (وقد روي هذا المعنى من حديث أبي هريرة ، والبراء، وجابر بن سمرة ، وعبدالله بن مغفل، وكلها بأسانيد حسان، وأكثرها تواتراً وأحسنها حديث البراء ، وحديث عبدالله بن المغفل رواه نحو خمسة عشر رجلاً عن الحسن ، وسماع الحسن من عبدالله بن مغفل صحيح) [٢] .

حديث البراء بن عازب صححه الإمام أحمد بن حنبل والإمام إسحاق بن راهويه [٣] ، وكذلك ابن خزيمة [٤] وابن حبان [٥] ، وقال ابن خزيمة بعد أن أخرجه : (ولم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضاً صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه) [٦] .

وأما حديث عبدالله بن المغفل فقد صححه ابن حبان [٧] ، ومغلطاي [٨] ، وظاهر كلام ابن عبدالبر هنا أنه يراه صحيحاً؛ لأنه صحح سماع الحسن من ابن مغفل، وهذا دليل على تصحيحه للحديث؛ لأنه نص قبل ذلك على أن خمسة عشر رجلاً رووه عن الحسن.

وأما حديث جابر بن سمرة فهو في صحيح مسلم [٩] ، وقد صححه أحمد وإسحاق [١٠] وابن خزيمة [١١] وغيرهم. وكذلك حديث أبي هريرة صححه الترمذي [١٢] وابن حبان [١٣] وغيرهما .

فهذه أحاديث صحيحة عند أهل العلم بالحديث وقد وصفها ابن عبدالبر بالحُسن، ومن خلال كلامه عن حديثي البراء وابن المغفل يتراءى لنا أنه يصححهما.

والنصوص الدالة على تحسين ابن عبدالبر للأحاديث الصحيحة عنده كثيرة جداً ولعل

---

(١) صحيح مسلم (٣٧).
(٢) التمهيد (٣٣٣/٢٢).
(٣) نقل ذلك عنهما البيهقي في سننه الكبرى (١٥٩/١).
(٤) صحيح ابن خزيمة (٣٢).
(٥) صحيح ابن حبان (٤١٠/٣).
(٦) صحيح ابن خزيمة (٢٢/٤).
(٧) صحيح ابن حبان (٦٠١/٤).
(٨) فيض القدير للمناوي (٢٠٠/٤).
(٩) صحيح مسلم (٣٦٠).
(١٠) السنن الكبرى للبيهقي (١٥٩/١).
(١١) صحيح ابن خزيمة (٣١).
(١٢) الجامع للترمذي (٣٤٩).
(١٣) صحيح ابن حبان (٢٢٥/٤).

فيما ذكرته كفاية إن شاء الله [١] .

ويوضح ذلك بجلاء أنه كثيراً ما يقرن بين الحسن والصحة والثبوت، مثل قوله: (والأسانيد في ذلك متواترة حسان ثابتة) [٢] ، وقوله (وسائر الطرق في هذا الحديث كلها حسان عن النبي **صلى الله عليه وسلم**) [٣] وثم قال عن بعضها : (هي ثابتة)، كما قال في عدد جم من الأحاديث: "حسن صحيح" [٤] .

٢- إطلاقه الحسن على الحديث الحسن لذاته:

قال ابن عبدالبر: (... وقد روي بمثل هذا المعنى حديث حسن...) ثم ساقه من طريق عبدالرحمن بن القاسم، حدثنا نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبدالملك بن المغيرة عن سعيد بن أبي سعيد – المقبري – عن أبي هريرة مرفوعاً: **"من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه الوضوء"**، ثم أورد بعده: (قال ابن السكن: هذا الحديث من أجود ما روي في هذا الباب لرواية ابن القاسم له عن نافع عن أبي نعيم، وأما يزيد: فضعيف. قال أبو عمر – هو ابن عبدالبر – : كان هذا الحديث لا يُعرف إلا ليزيد بن عبدالملك النوفلي هذا، وهو مجتمع على ضعفه ، حتى رواه عبدالرحمن بن القاسم – صاحب مالك – عن نافع بن أبي نعيم القارئ ، وهو إسناد صالح إن شاء الله ، وقد أثنى ابن معين على عبدالرحمن بن القاسم في حديثه ووثقه ، وكان النسائي يثني عليه أيضاً في نقله عن مالك لحديثه، ولا أعلمهم يختلفون في ثقته) [٥] .

الملاحظ في هذا النص أن ابن عبدالبر وصف هذا الحديث بوصفين أولاً بأنه حسن ثم بأنه "إسناد صالح إن شاء الله"، وهذا يدل على أنه يرى هذا الحديث في مرتبة الوسطية، وذلك لأن نافع بن أبي نعيم وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال النسائي وابن عدي : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث، إلا أن الإمام أحمد قال: كان يؤخذ عنه القرآن وليس في الحديث بشيء، ولذا قال الساجي: صدوق اختلف فيه أحمد ويحيى، فقال أحمد: منكر الحديث.

---

(١) للمزيد انظر التمهيد (٥/٢٢٤) فقد حسن حديثاً ثم وثق رجاله، و(١٤/٣٥٨) حسن حديثاً وقال: (تلزم به الحجة)، و(١٦/١٨٩) حسن حديثاً ووثق راوييه وأطراه في موضع آخر (١٣/٧)، وانظر الاستذكار (١/١٧٩) حسن حديثاً وبين في التمهيد (١٦/٢٩٥) أنه صحيح، وانظر الاستذكار، أيضاً (٢٢/١٩٠) حسن حديثاً وهو صحيح متعدد الطرق عن الصحابي الذي يرويه.

(٢) التمهيد (٢٤/٢٠).

(٣) التمهيد (١٤/٣٣٩).

(٤) التمهيد (٣/١٦٥)، (١٠/١٢٥)(٢١/١٦٢) والاستذكار (٧/٢٣٦)(٢١/١٠٦)(٢٧/٥٢).

(٥) التمهيد (١٧/١٩٥).

وقال يحيى: ثقة [١] ، ولخص ابن حجر القول فيه بأنه صدوق، ثبت في القراءة [٢] .

فمثله يُحسن حديثه كما استقر عليه عمل المحدثين المتأخرين فيمن قيل فيه صدوق، ولعل هذا هو مراد ابن عبدالبر من تحسينه، فقد قال في الاستذكار بعد أن أخرج حديثه : (إلا أن أحمد بن حنبل كان لا يرضى نافع بن أبي نعيم القاريء، وخالفه ابن معين فيه، فقال: هو ثقة، وقال أحمد بن حنبل : هو ضعيف منكر الحديث، وروى سحنون هذا الحديث عن ابن القاسم فلم يذكر فيه نافع بن أبي نعيم) [٣] ، يشير بذلك إلى الخلاف في نافع فهو ليس بمتفق على توثيقه، وإلى الخلاف في زيادة اسم نافع في السند.

وفي نص آخر يقول: (هذا الحديث لا أعلمه يتصل من وجه صحيح... وليس في هذا الباب من المسند الحسن الإسناد إلا حديث رواه وكيع عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً جاء مسلماً على عهد رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ثم جاءت امرأته مسلمة بعده...) [٤] .

وهذا السند فيه سماك، وقد قال ابن عبدالبر في شأنه: (وسماك ثقة عند قوم، مضعف عند آخرين، كان ابن المبارك يقول: سماك بن حرب ضعيف الحديث، وكان مذهب علي – بن المديني – فيه نحو هذا) [٥] .

ومن تأمل كلام ابن عبدالبر هنا وضح له أنه عنى بتحسينه للحديث انحطاطه عن درجة الصحيح، فقد ابتدأ كلامه بقوله: (لا أعلمه يتصل من وجه صحيح) ثم بعد ذلك قال: (ليس في هذا الباب من المسند الحسن الإسناد)، أي مما يُقبل ويُحتمل وإن لم يكن صحيحاً، ويؤكد هذا الفهم ما ذكرته من كلامه عن سماك وأنه مختلف فيه.

وفي نص آخر يقول في حديث يرويه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن: (وإسناد ربيعة فيه صالح حسن) [٦] .

والدراوردي، قال ابن عبدالبر فيه: (صدوق، ولكن حفظه ليس بالجيد عندهم) [٧] ، وفي موضع آخر قال في حديث يرويه عن سهيل بن أبي صالح : (إسناد صالح لكنه لا تقوم الحجة

---

(١) انظر هذه الأقوال في تهذيب الكمال (٢٩/٢٨٢) والتهذيب (١٠/٤٠٨).
(٢) تقريب التهذيب (٧٠٧٧).
(٣) الاستذكار (٣/٣٢).
(٤) التمهيد (١٢/١٩).
(٥) التمهيد (١٦/١٤).
(٦) التمهيد (٣/٢٣٨) ولم يذكر عنه شيئاً في الاستذكار (٩/٥٥) بل أحال على التمهيد.
(٧) التمهيد (٥/٢٤).

به) [١] ، وهذا مما يؤكد أن تحسينه للحديث يشابه من حيث المقصد الحسن لذاته عند المتأخرين.

وقال في حديثٍ آخر من رواية شريك بن عبدالله النخعي: (وهذا حديث حسن، وفيه عن ابن عمر من قوله: "فإن ذلك يحزنه" ، ما ليس في غيره عنه) [٢] ، يعني أن الحديث محفوظ عن ابن عمر من عدة أوجه إلا أنه ليس فيه هذه الزيادة إلا من طريق شريك كما يفهم من كلامه في مواضع أخرى [٣] ، وهذه اللفظة ثبتت من طرق أخرى ولكن عند غير ابن عمر رضي الله عنهما [٤] .

ومن المستفيض عند المحدثين أن شريكاً سيئ الحفظ مع كونه صدوقاً ، وهو كما قال الحافظ ابن حجر : (صدوق يخطئ كثيراً، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة) [٥] .

ويظهر أن ابن عبدالبر حَسَّن هذه الزيادة مع أنها لم تذكر في مرويات الأثبات الذين هم أوثق من شريك وأضبط، لأنها – كما أشار هو إلى ذلك – قد ثبتت في حديث ابن مسعود وهو مرفوع أيضاً، كما أنها علة النهي عن تناجي الاثنين دون الثالث وهو موضوع الحديث، يضاف إلى ذلك أن شريكاً روى الحديث عن منصور عن أبي حازم عن ابن عمر، ولم يشاركه أحد من الثقات في هذا الطريق مما يضعف معارضة زيادته بترك الآخرين لها بعدم ذكرها.

ومن نصوص ابن عبدالبر التي من الممكن أن تندرج تحت تحسيناته التي أطلقها على مرويات المتوسطين عنده لولا أنه اختلف كلامه في شأن ذلك النص، قوله: (وهذا حديث حسن إلا أن جابراً الجعفي، يتكلمون فيه، وأجمعوا على أنه يكتب حديثه، واختلفوا في الاحتجاج به، فكان يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه، وكان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يضعفانه، وكان شعبة بن الحجاج وسفيان الثوري يشهدان له بالحفظ والإتقان، وكان وكيع وزهير بن معاوية يوثقانه، ويثنيان عليه، قال وكيع: مهما شككتم فلا تشكوا أن جابراً الجعفي ثقة)[٦] .

فظاهر هذا الكلام أنه حَسَّن حديث جابر الجعفي للاختلاف في الاحتجاج به، ولكني وجدته في كتابه التمهيد لم يحسن هذا الحديث بل قال فيه: (وليس هذا الحديث حجة من أجل

---

(١) المصدر السابق (١٢/٣٥) ولكنه في الاستذكار (٢٧/٢٨١) خالف قوله السابق فقال: (وحديث الدراوردي عن سهيل أيضاً صحيح).

(٢) الاستذكار (٢٧/٣٤٧).

(٣) انظر الاستذكار (٢٧/٣٤٤) والتمهيد (١٥/٢٩٢).

(٤) انظر تهذيب الكمال (١٢/٤٦٧-٤٧٥).

(٥) التقريب (٢٧٨٧).

(٦) الاستذكار (٢٤/٢٨).

جابر الجعفي، وإنما ذكرناه ليُعرف) [١] ، وهذا هو الأولى في حقه لاسيما وأن جابراً انفرد بذكر شيء في الحديث يخالف فيه ما رواه الثقات الأثبات في قصة رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم لماعز، إذ قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس ماعزاً بعد أن أقر أربع مرات بأنه زنى ثم سأل عنه فذكروا خيراً ، فأمر به فرُجِم، ومن تأمل قصة ماعز كما رواها الثقات يعلم يقيناً أن هذا لم يقع، بل يخالف ظاهر ما رووه من أنه عليه الصلاة والسلام أمر به فرُجم بعد أن أقر بزناه وثبت أنه لم يكن مجنوناً ولا مخموراً [٢] .

وعلى أية حال هناك نصوص غير ما تقدم يظهر منها بعد دراسة أسانيدها التي ذكرها ابن عبدالبر أنها تدخل في حد الحسن لذاته [٣] .

٣- إطلاقه الحسن على حديث الضعيف المحتمل في الفضائل لا الأحكام:

قال بعد أن روى إسنادين في فضل السواك في أحدهما: إسماعيل بن أبي أويس، وفي الآخر: محمد بن إسحاق: (هذا الإسنادان حسنان ، وإن لم يكونا بالقويين، فهي فضيلة لا حكم) [٤].

وقد قال في ابن أبي أويس: (ضعيف لا يحتج به) [٥] ، وأما راويه محمد بن إسحاق ففيها عنعنته وهو مشهور بالتدليس [٦] ، فهذان السندان ضعيفان عند ابن عبدالبر كما هو ظاهر من كلامه ، ولكن لما كان متنهما في فضائل الأعمال أطلق عليهما الحُسن لذلك، وهو رحمه الله ممن يرون أن أحاديث الفضائل لا يُتشدد فيها كأحاديث الأحكام [٧] .

وفي نص آخر وجدته يقول: (هذا حديث حسن غريب، وبقية بن الوليد ليس بمتروك بل هو محتمل، روى عنه جماعة من الجِلَّة ، وهو من علماء الشاميين، ولكنه يروي عن الضعفاء ، وأما حديثه هذا ، فعن ثقات أهل بلده، وأما إذا روى عن الضعفاء فليس بحجة فيما رواه، وحديثه هذا إنما ذكرنا أنه حديث حسن [لأنه] لا يدفعه أصل، وفيه ترغيب، وليس فيه حكم) [٨] .

---

(١) التمهيد (١٢٣/٢٣).
(٢) انظر التمهيد (١٠٧/١٢-١٠٩).
(٣) انظر التمهيد (٦١/٥) ، (٧٦/٢٣) فقد وصف ثمانية أحاديث بأنها من الحسان ومعظمها من الحسن لذاته.
(٤) التمهيد (٣٠١/١٨).
(٥) المصدر السابق (٣٩/٥).
(٦) طبقات المدلسين لابن حجر (ص١٣٢) وعده من الرابعة.
(٧) انظر مثلاً التمهيد (١٢٧/١)(٣٩/٦)(١٤٢/٨).
(٨) التمهيد (٣٧٤/٢٤).

وقد ضعَّف بقية في عدد من المواضع [(١)] ، وقال مرة: (وقد اختلفوا في الاحتجاج بما ينفرد به بقية عن الثقة) [(٢)] .

وقد قال في الحديث السابق نفسه ولكن في كتابه الاستذكار: (هذا حديث حسن غريب وهو من حديث الشاميين، رواته كلهم ثقات، وبقية إذا روى عن الثقات فليس بحديثه بأس) [(٣)].

وعلى أية حال فنصه السابق يبين بجلاء شروط تحسينه لحديث الراوي الضعيف وهي كما صرح بها:

١- أن لا يكون متروكاً، بحيث يعتبر ضعفه من النوع المحتمل.

٢- أن لا يدفع ذلك الحديث أصل أي لا يتعارض مع ما هو ثابت من رواية الثقات أو ما أجمعت عليه الأمة .

٣- أن يكون ذلك الحديث في الفضائل لا الأحكام، حيث يسوغ التساهل في الفضائل لخروجها عن حدود التكليف إلى الحث على المكارم والاستزادة من الخير.

ثانياً: استعماله للحسن بمعنى حُسن المتن ولو كان السند ضعيفاً:

لم أجد أحداً من العلماء قبل ابن عبدالبر أكثر من وصف الأحاديث بالحُسن بمعنى حُسن المتن بما فيه من ألفاظ وتراكيب، أو لما فيه من زيادة مهمة كما فعل هو رحمه الله، وهذا في حدود ما اطلعت عليه من مصنفات حتى الآن .

فقد قال في نصٍ: (وحديث عبدالله بن عمرو وأبي هريرة وعبدالله بن الحارث بن جزء، لا علة في شيء من أسانيدها ولا مقال، ومتونها حسان) [(٤)] ، ومتنها: "**ويل للأعقاب من النار**"، واستحسنها لأن فيها أبلغ الرد على من قال بمسح الرجلين من بعض السلف وبعض المبتدعة كالرافضة ومن وافقهم من أهل الأهواء.

وقال أيضاً في حديث آخر: (وقد روي من حديث عمر بن الخطاب، وهو صحيح حسنُ الألفاظ والسياقة) [(٥)] .

وقال أيضاً: (هذا حديث حسن في التفسير المرفوع، صحيح من نقل أهل المدينة) [(٦)] .

---

(١) انظر التمهيد (٣٣٩/٤) (٢٧٢/١٠)(١٢١/١٨).

(٢) المصدر السابق (٢٧٤/٢).

(٣) الاستذكار (٣٤٣/١٠).

(٤) الاستذكار (٤٧/٢) وقوله: "متونها حسان" زيادة من بعض النسخ التي اعتمدها المحقق.

(٥) المصدر السابق (٨٤/٢٦-٨٥).

(٦) التمهيد (٥٩/٥).

والذي استحسنه أن الحديث تضمن تفسيراً مرفوعاً إلى رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، والمروي في شأنها ما بين موقوف ومقطوع، فلما جاء تفسير الآية مرفوعاً في ذلك الخبر استحسن هذا الأمر، لأن المرفوع أقوى في تحديد المعنى ورفع الخلاف.

فهذه نصوص صحيحة عنده واستحسن متونها.

ومن النصوص التي استحسن متونها مع ضعف أسانيدها:

قوله : (هذا حديث حسن الألفاظ، ضعيف الإسناد) [١] .

وقال في حديث معاذ المشهور في فضل العلم: (وهو حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي) [٢] ، والسند موضوع ، فيه موسى بن محمد البلقاوي، وعبدالرحيم بن زيد العمي، تركهما أهل العلم [٣] . وقال ابن عبدالبر في كلٍ منهما أنه متروك ، وقال في موسى : وضع حديثاً على مالك [٤] .

وقد فسَّر العراقي قول ابن عبدالبر بأنه أراد حُسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي [٥] .

وقال في حديث آخر: (حديث غريب من حديث مالك، وهو حديث حسن، ولكنه منكر عندهم عن مالك ولا يصح عنه، ولا له أصل في حديثه) [٦].

وفي السند أحمد بن داود الحراني: كذاب [٧] ، فأراد بالحسن هنا حُسن المتن لا السند ؛ لأنه وضح أنه لا يصح لنكارته.

وقال في حديث آخر: (وهذا لا يرويه عن مالك من يوثق به ، ولا هو معروف من حديثه ، وهو حديث حسن تُرجى بركته إن شاء الله) [٨] .

والمتن يتضمن ثواباً عظيماً لمن قال لا إله إلا الله مئة مرة في اليوم، فلذا استحسنه وإلا فقد صرح بأن سنده لا يعتد به.

وقال في ترجمة سعيد بن زيد رضي الله عنه: (وكان إسلامه قديماً قبل عمر، وكان إسلام عمر عنده في بيته؛ لأنه كان زوج أخته فاطمة بنت الخطاب، وخبرهما في ذلك خبر

---

(١) المصدر السابق (٢٤/٤٣٧).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/٢٣٩) ط الزهيري.

(٣) انظر الميزان (٤/٢١٩) و (٢/٦٠٥).

(٤) انظر التمهيد (٥/٢٩٨-٢٩٩) و (٢٠/٢٥٩).

(٥) التقييد والإيضاح (ص٦٠).

(٦) التمهيد (٢١/٢١).

(٧) لسان الميزان (١/١٦٨).

(٨) التمهيد (٦/٥٥).

حسن) [١] .

وفي ترجمة فاطمة بنت الخطاب قال: (وخبرها في إسلام عمر عجيب) [٢] ، والخبر الذي يعنيه ابن عبدالبر ضعيف [٣] من حيث الإسناد، والظاهر أنه حسنه لمتنه المتضمن سياق قصة إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وعلى أية حال فإن المتتبع لتحسينات ابن عبدالبر يجد بجلاء أن الرجل أكثر من إطلاق الحسن بقصد حُسن المتن لا السند [٤] ، ولعل في ذلك بعض اللوم عليه رحمه الله تعالى؛ إذ أطلق الحسن في حق أحاديث موضوعة وشديدة الضعف، ولعل بعض من لا يحسن فهم مصطلحات المحدثين يقع في المحظور، ويظن أن ابن عبدالبر يقوي تلك الأحاديث فيأخذ بها ثقة منه في علم هذا الإمام الفحل – رحمه الله – ، والأولى بالمعاصرين عدم تقليد ابن عبدالبر في ذلك لما فيه من الإيهام على كثير من العامة ممن ليس لهم معرفة بمعاني الاصطلاحات الحديثيةويظهر مما تقدم مدى تنوع استعمالات ابن عبدالبر لمصطلح "الحسن" مما يؤكد أن هذا المصطلح استمر إلى زمن ابن عبدالبر لا يعرف التقييد الذي حاول الترمذي أن يُدخله عليه، مع العلم أن ابن عبدالبر قد اطلع على جامع الترمذي بدلالة أنه نُقل عنه قوله: (ثلاثة كتب مختصرة في معناها أوثرها وأفضلها : مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن، والأحكام في القرآن لابن بكير، ومختصر ابن عبدالحكم) [٥] .

ولم أجد ابن عبدالبر في نصٍ صريح يطلق الحسن ويريد به الحسن لغيره.

إلا أن د. محمد عبد رب النبي ذهب إلى أن ابن عبدالبر استعمل الحسن بالنظر إلى مجموع الطرق فقال: (وقد يحكم ابن عبدالبر على مجموعة طرق بالحسن، ويكون فيها المختلف فيه والضعيف والمقبول والمجهول، فيكون تحسينه حينئذٍ من منطلق الهيئة الاجتماعية لطرق الحديث) [٦] .

---

(١) الاستيعاب (٢/٢).

(٢) المصدر السابق (٣٨٣/٤).

(٣) انظر طرق قصة إسلام عمر في تاريخ الإسلام للذهبي (١/١٧٤-١٧٥، ١٧٧-١٧٩) وقد ضعفها في الميزان (٣٧٥/٣)، وفي فضائل الصحابة لأحمد طريق آخر (١/٢٨٥-٢٨٦) ضعفه فضيلة المحقق وبين الروايتين اختلافات.

(٤) للمزيد انظر التمهيد (١٠٦/٢٤) استحسن حديثاً صحيحاً لأن في متنه ما يرفع إشكالاً ، والاستذكار (١٥٦/٢٦) والدرر في اختصار المغازي (ص١٤٠).

(٥) فهرست ابن خير الإشبيلي (ص١٢١).

(٦) منهج الإمام ابن عبدالبر (ص٢٣٤).

ثم عزى في الهامش إلى موضعين في كتاب التمهيد [١] ، فلما رجعت إليهما وجدت أولهما يقول فيه ابن عبدالبر: (وقد روينا عن النبي **صلى الله عليه وسلم** أنه صلى على قبر من ثلاثة أوجه سوى هذه الستة الأوجه المذكورة وكلها حِسان) [٢] ، والأخبار في ذلك صحيحة بدون ريب بل تصل لحد التواتر، ولهذا قال قبل النص السابق: (وروي من وجوه كثيرة عن النبي **صلى الله عليه وسلم** كلها ثابتة) [٣] ، يعني حديث صلاته عليه الصلاة والسلام على القبر.

والنص الثاني يقول فيه : (وقد روي عن النبي – عليه الصلاة والسلام – أنه كبر في العيدين سبعاً في الأولى، وخمساً في الثانية من طرق كثيرة حِسان) [٤] .

وساق أحاديث صحح بعضها بعضُ أهل العلم، والبعض الآخر في أسانيدها بعض الضعفاء، فيكون إطلاق الحسن هنا ليس على الهيئة المجموعة ولكن لأن أحاديث أولئك الضعفاء ليست منكرة بل هي موافقة لما روي من طرق صحيحة، فمثلها يقال عليها: (حسن في الشواهد والمتابعات)، ولعل هذا هو مراد ابن عبدالبر ، ولا سيما وأن حديث عمرو بن شعيب الذي ذكره في أول ما ذكر صححه كبار الأئمة كأحمد بن حنبل وعلي بن المديني والبخاري وغيرهم [٥] ، كما أن حديث أبي هريرة الموقوف عليه بسند صحيح في ذلك، يرى ابن عبدالبر أن له حكم الرفع لأن مثله لا يكون رأياً بل لابد أن يكون توقيفاً [٦] ، فالأحاديث الأخرى مع ضعفها حَسَّنها باعتبار أنها تشهد لما صح في الباب.

والمراد هنا أن الحسن لغيره أو الحكم بالحسن للهيئة المجموعة لا يصح الاستدلال عليه إلا بأحاديث كلها ضعيفة ، وهذا ما لم يتوافر في المثالين السابقين اللذين أشار د. محمد عبد رب النبي إلى أنهما يفيدان ذلك، وفرق بين أن يتقوى الضعيف لأن حديثاً ضعيفاً آخر يشهد له، وبين أن يتقوى الضعيف لأن معناه موجود في حديث صحيح آخر هو ثابت من قبل ذلك الضعيف، ففي الحالة الأولى الضعيف لم يثبت معناه إلا بعد وجود شاهد مثله في الضعف، مما يعني أن اجتماع الضعيفين يُحدِث ويُولِّد الاحتجاج بالحديث بعد أن كان غير موجود، بخلاف الحالة الأخرى، فالاحتجاج ثابت، ولكن يستفاد من الضعيف في زيادة تأكيد وإقرار لما هو مستقر أصلاً، فالحالة الأولى تؤسس، والثانية تؤكد ، فالفرق بينهما واضح إن شاء الله.

---

(١) هما (٢٧١/٦)، (٣٨/١٦).
(٢) التمهيد (٢٧١/٦).
(٣) المصدر السابق (٢٥٤/٦).
(٤) المصدر السابق (٣٨/٨٦) والاستذكار (٤٩/٧).
(٥) انظر التلخيص الحبير (٨٤/٢).
(٦) التمهيد (٣٧/١٦) والاستذكار (٤٩/٧).

٦- الإمام أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ).

وهو من علماء الحديث الذين لهم إسهامات مهمة جداً في تعريف الحديث الحسن، حتى إنه صنف في ذلك رسالة أسماها: "تفسير قول المحدثين في الحديث إنه حسن" [١]، وقد أكثر من الحكم على الأحاديث بالحسن في كتابه الفذ "بيان الوهم والإيهام"، والحديث عن الحسن عند ابن القطان لا يقتصر على هذا المبحث فقط، فسيأتي ذكره في الباب الثالث عند الكلام على حديث المختلف فيه، وفي الباب الرابع أيضاً عند الكلام عن الاحتجاج بالضعيف المعتضد (الحسن لغيره).

وبخلاف الأئمة الذين سبق دراستهم فإن ابن القطان قد حَدَّد مقصوده من الحسن تحديداً دقيقاً، ولكن لم يخلو الأمر من إشكال سنأتي على ذكره بعد أن نذكر تعريف ابن القطان للحديث الحسن.

فقد عرَّف الحديث الحسن بقوله: (ونعني بالحسن ما له من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف، ويكون الحديث حسناً هكذا:

إما بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه، وثقه قوم وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً، فإنه إن كان مفسراً ، قُدِّم على توثيق من وثقه، فصار به الحديث ضعيفاً.

وإما بأن يكون أحد رواته: إما مستوراً ، وإما مجهول الحال، ولنبين هذين القسمين:

فأما المستور فهو: من لم تثبت عدالته لدينا ممن روى عنه اثنان فأكثر ، فإن هذا يختلف في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له.

فطائفة منهم يقبلون روايته، وهؤلاء هم الذين لا يبتغون على الإسلام مزيداً في حق الشاهد والراوي، بل يقنعون بمجرد الإسلام ، مع السلامة عن فسق ظاهر ، ويتحقق إسلامه برواية عدلين عنه ، إذ لم يُعهد أحد ممن يتدين يَروي الدين إلا عن مسلم .

وطائفة يردون روايته ، وهؤلاء هم الذين يبتغون وراء الإسلام مزيداً، وهو عدالة الشاهد أو الراوي، وهذا كله بناء على أن رواية الراوي عن الراوي ليست تعديلاً له ، فأما من رآها تعديلاً له فإنه يكون بقبول روايته أحرى وأولى ، ما لم يثبت جرحه .

والحق في هذا أنه لا تقبل روايته، ولو روى عنه جماعة، ما لم تثبت عدالته، ومن يُذكر في كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه، مهملاً من الجرح والتعديل ، فهو غير معروف

---

(١) ذكرها ابن عبدالملك المراكشي في الذيل والتكملة (١٦٨/٨)، كما ذكر ذلك الشيخ إبراهيم بن الصديق في كتابه علم علل الحديث (٢٩٦/١) (٢٩٦/١) ، ود. الحسين آيت سعيد في مقدمة تحقيقه لكتاب بيان الوهم والإيهام (١٥٢/١)، ولم أجد أي معلومات تدل على وجودها.

الحال عند ذاكره بذلك، وربما وقع التصريح بذلك في بعضهم... فهذا قسم المساتير.

فأما قسم مجهولي الأحوال: فإنهم قوم إنما روى عن كل واحد منهم واحد، لا يعلم روى عنه غيره، فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم من يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له، كالعمل بروايته، فأما من لا يرى رواية الراوي عن الراوي تعديلاً له، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف إلا أن تُعلم عدالة أحدهم، فإنه إذا علمت عدالته، لم يضره أن لا يروي عنه إلا واحد، فأما إذا لم تعلم عدالته، وهو لم يرو عنه إلا واحد، فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغي على الإسلام مزيداً، ولا من لا يبتغيه .

وقد عمل أبو محمد – يعني عبدالحق الإشبيلي – في هذا بالصواب : من رد روايتهم وقبول رواية من عُلمت عدالته منهم...) [١] .

وهذا التعريف للحديث الحسن أثار عدة إشكالات لدى الدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري الذي كتب حول ابن القطان أطروحته لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية في المغرب بعنوان: "علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن ابن القطان الفاسي".

فقد قال: (أما الحسن الذي عرفه هو ، واعتبره واسطة بين الصحيح والضعيف، فتصرفه إزاءه غامض ومتناقض وغير واضح ، وربما كان من أعوص مسائل كتابه) [٢] ، (ولعل أعقد ما يمكن أن يصادف الباحث في كتابه هو تصرفه في الحديث الحسن ... فتعريفه له قد باين سائر التعاريف المعروفة في كتب المصطلح ، وحَده عنده لا ينطبق لا على الحسن لذاته، ولا على الحسن لغيره... بل قد يكون الحسن عنده نوعاً رابعاً من أقسام الحديث، يضاف إلى الصحيح والحسن المعروف بقسميه عند الجمهور والضعيف، كما أن موقفه من الاحتجاج بالحسن غير واضح، فالغالب على تصرفه مخالفة الجمهور في الاحتجاج بالحسن، وأحياناً يجعله قسيماً للضعيف مما يفهم منه أنه يلحقه بالصحيح في الاحتجاج) [٣] .

وملخص ما ذكره د. إبراهيم بن الصديق من إشكالات ترجع إلى أمرين:

الأول: تعريف الحسن عند ابن القطان هل يندرج تحت أحد نوعي الحسن أم أنه قسم رابع مستقل؟

والثاني: هل الحسن حجة مطلقاً عند ابن القطان أم أن هناك تفصيلاً ينفرد به ابن القطان حول هذه المسألة؟

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/١٣-٢٠).

(٢) علم علل الحديث (٢/٣٩٤).

(٣) علم علل الحديث (٢/٣٧٦-٣٧٧).

ووجه الإشكال في الأمر الأول: أن تعريف ابن القطان للحسن لا ينسجم مع الحسن لذاته ولا مع الحسن لغيره، فهو فيما يظهر من كتابه لا يقول بتقوية الضعيف إذا تعددت طرقه كما أكد ذلك د. إبراهيم بن الصديق [١] ، ود. الحسين آيت سعيد [٢] وكلاهما قد درسا كتاب بيان الوهم والإيهام دراسة مطولة، وسيأتي تفصيل مهم لهذا الموضوع في الباب الرابع إن شاء الله، ومعنى هذا أن الحسن لغيره كما هو معروف عند المتأخرين لا يندرج في تعريف الحديث الحسن عند ابن القطان ، وقد نص هو – فيما سبق – على أن الحسن يطلق على حديث المستور ومجهول الحال ولكنه نص بعبارات صريحة أنه لا يقبل أحاديث هؤلاء الصنف، فلو كان يقول بالحسن لغيره لذكر في كلامه – الآنف – استثناء يشير به إلى دور الشواهد والمتابعات في ترقية حديث المساتير والمجاهيل وتقويته، ولكنه لم يفعل ذلك ، فعلم بذلك أن الحسن لغيره لا يدخل في تعريفه.

ويرى د. إبراهيم بن الصديق أن تعريف ابن القطان للحديث الحسن لا ينسجم مع تعريف المتأخرين للحسن لذاته، لأنه – أي ابن القطان – : (قد اعتبر في تعريف الحسن عنصرين:

الأول: أن يكون راويه مستوراً أو مجهول الحال، أي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يعدل، وقد رأينا أن الحسن لذاته عند الجمهور يجب أن يكون راويه ثقة مشهوراً أي معدلاً معروفاً ، مع خفة في الضبط، فلا ينطبق هذا العنصر عند ابن القطان على الحسن لذاته عند الجمهور.

العنصر الثاني: أن يكون راويه مختلفاً فيه، وثقه قوم، وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً ، وهذا بعينه هو ما يعتبر في راوي الصحيح عند الجمهور، بل في رجال الصحيحيين كما هو معروف ، فإنه ما من راوٍ اجتمع على توثيقه النقاد ... فإن اختلف النقاد في الراوي المعدل وكان جرحه مجملاً فهذا هو راوي الصحيح ، وفي رجال "الصحيحيين" من هذا الضرب المئات، وإن كان الجرح مفسراً بما يقدح فهو راوي الضعيف، فلم يبق مكان لراوي الحسن بين هذين ، فكلام ابن القطان لا يتنزل – فيما يبدو – على راوي الحسن لذاته بحال من الأحوال) [٣] .

ثم ينتهي د. إبراهيم إلى أن الحسن عند ابن القطان نوع خاص من أنواع الحديث، اصطلح عليه مع نفسه وطبقه في كتابه، كما اصطلح الترمذي على الحسن عنده وطبقه في

---

(١) علم علل الحديث (٢/٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٠٠).

(٢) بيان الوهم والإيهام – قسم الدراسة – (١/٢٤٤).

(٣) علم علل الحديث (٢/٣٨٧).

كتابه [١] ، ولهذا قد يكون الحسن عند ابن القطان نوعاً رابعاً من أقسام الحديث [٢] .

والذي لا شك فيه أن تعريف ابن القطان للحسن المتعلق بالراوي المختلف فيه فقط دون المساتير والمجاهيل لا ينطبق في ظاهر مفرداته مع تعريف المتأخرين للحسن لذاته الذي يتميز عن الصحيح في كون ضبط الراوي يخف عن ضبط الثقة، ولكنه قريب منه جداً إلى درجة يصعب معها إيجاد فروق حقيقية بين التعريفين، ويدل على هذا التقارب الشديد ما يلي:

١- أن جمعاً كبيراً من أئمة المحدثين المتأخرين [٣] يرون أن الراوي المختلف فيه يُحسن حديثه خاصة إذا لم يترجح جانب الموثقين أو المضعفين له، وهذه المسألة سيأتي تفصيلها في الباب الثالث، والمقصود هنا أن القائلين بتعريف الحسن لذاته من علماء هذا الشأن يأخذون بقاعدة ابن القطان في الراوي المختلف فيه بأن حديثه يكون حسناً لذاته، مما يدل على عدم وجود فرق بين تعريف ابن القطان مع تعريف الحسن لذاته.

٢- أن حقيقة الراوي الذي يحسن حديثه لذاته عند المتأخرين أنه متوسط الحفظ فيكون حديثه وسطاً بين الصحيح والضعيف ، وعند التأمل في تعريف ابن القطان المتقدم ذكره سنجد أنه ينص صراحة على أن الحسن منزلة بين الصحيح والضعيف ، ويؤكد ذلك أن بعض الرواة الذين حَسَّن لهم ابن القطان لا تجده يذكر أنهم مختلف فيهم، وإنما حَسَّن حديثهم لأن عبارات أئمة الجرح والتعديل فيهم تدل على وسطية ضبطهم، فمثلاً حسن حديثاً فيه: (المغيرة بن عبدالرحمن ابن الحارث بن عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، مدني، ليس به بأس، قاله أبو حاتم، وأبوه عبدالرحمن بن الحارث ، قال فيه ابن معين: صالح الحديث) [٤] ، فهذان الرجلان لم يذكر أنهما مختلف فيهما وحسن حديثهما؛ لأن عبارات التعديل في حقهما تعد من المرتبة الوسطى، والأليق بهذا الصنف الحكم على حديثهم بأنه حسن؛ لوجود الارتباط الواضح بين منزلة الحسن – كما هي عنده – ومنزلة هذين الرجلين من حيث منازل التعديل، فالجامع بينهما "منزلة الوسط".

فالحديث الذي يحسنه ابن القطان بسبب الخلاف في راويه له نفس منزلة الحسن لذاته عند المتأخرين من حيث المنزلة، إلا أن هناك اختلافاً في بعض النصوص التطبيقية، فليس كل حديث حسن عند المتأخرين يكون حسناً عند ابن القطان وكذلك العكس ، فلابد من وجود خلافات في تفاصيل الحكم على الحديث الحسن، ومرد هذا الاختلاف إلى أن خفة الضبط التي هي سمة الحسن لذاته غير منضبطة بصورة دقيقة، ولذا تجد بعض الخلافات في التطبيق لدى المتأخرين

---

(١) علم علل الحديث (٣٨٩/٢).

(٢) المرجع السابق (٣٧٧/٢).

(٣) سيأتي على ذكر أسمائهم في الباب الثالث مع تفصيل للمسألة.

(٤) بيان الوهم والإيهام (٥/٢٩٦-٢٩٧).

في الحكم على الحديث بالحسن أو الضعف أحياناً كما صرح بذلك الذهبي [١] ، كما أن ابن القطان لم يحدد بدقة ما هو الجرح المفسر الذي يراه مضعفاً لحديث المختلف فيه، ولوجود هذه المنطقة من الغموض في تعريفي الحسن ، يكون من الوارد جداً وجود خلافات في بعض تفاصيل الحكم على الحديث بالحسن أو تضعيفه بين ابن القطان وجمهور المتأخرين الآخذين بتعريف الحسن لذاته.

وبما تقدم أرى أننا إذا استثنينا الحسن المتعلق بالراوي المستور أو مجهول الحال الذي أدخله ابن القطان في تعريفه للحديث الحسن، والذي صرح بعدم احتجاجه به، يتبقى الحديث الحسن المتعلق بالراوي المختلف فيه، وهو فيما أرى يُشبه جداً الحسن لذاته من حيث المعنى والمنزلة، ولكنه مختلف بعض الشيء من حيث الاحتجاج به كما سأوضحه بعد قليل.

وأما ما ذهب إليه د. إبراهيم بن الصديق من أن الحسن عند ابن القطان نوع خاص به، قد يكون قسماً رابعاً، فلا أؤيده فيما ذهب إليه لما يلي:

١- لم ينص ابن القطان في تعريفه للحسن إلا على ثلاثة أقسام : الصحيح، والحسن، والضعيف، فالادعاء بأن الحسن نوع خاص قد يكون قسماً رابعاً، يفتقد لدليل من كلام ابن القطان نفسه.

٢- أن ابن القطان لم يكن يُعرِّف الحسن بالنسبة إليه، وإنما عرف الحسن عند المحدثين مطلقاً بدلالة أنه ذكر فيما يدخل تحت مسمى الحسن حديث المستور ومجهول الحال وبيَّن بوضوح أن حديث هذا الصنف لا يقبل، ويزيد الأمر وضوحاً أنني وجدته يقول في حديثٍ رواه راوٍ مختلف فيه: (والمحدثون يقولون في مثل هذا الحديث حسن) [٢] ، كما أنه قال في أحاديث يرويها سليمان بن موسى : (والمقصود الآن أن الأحاديث من روايته لا ينبغي أن تصحح على مصطلحهم إنما هي حِسان من أجله) [٣] ، وقال في حديث: (وهو حديث في إسناده ثلاثة ، كل واحد منهم مختلف فيه، بحيث يقال على الاصطلاح : الحديث من روايته حسن، أي له حال بين حالي الصحيح والسقيم) [٤] ، وقال في حديث: (قال فيه الترمذي: حسن، باعتبار اختلافهم في قبول روايات المساتير) [٥] ، وقد ذكر رجلاً بأنه من المساتير ثم قال: (والحق في الحديث

---

(١) الموقظة (ص٢٨-٢٩).

(٢) النظر في أحكام النظر بحاسة البصر لابن القطان (ص١٨٧).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥٧٧/٤).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٢٤٣/١).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٥٧/٥).

بحسب الاصطلاح أنه حسن كما قال الترمذي) [١] .

فالظاهر من هذه العبارات أن تعريفه للحسن مرتبط بما تحصل لديه من تتبع واستقراء لاستعمالات المحدثين قبله لهذا المصطلح، ويؤكد هذا أنه يوجه انتقاداته لعبدالحق في هذه المسألة بما يظهر من كلامه أنه خرج عن اصطلاح المحدثين في تصرفه، فمثلاً يقول: (وهو حديث لا ينبغي أن يقال فيه: صحيح، بل حسن لأنه من رواية عمرو بن هاشم... وإن كان قد وثقه ابن معين وغيره، فإن البخاري قال: فيه نظر عن ابن إسحاق، وضعفه مسلم مطلقاً...) [٢] .

وفي موضع آخر قال: (وابن إسحاق إنما يقال لما يرويه حسن إذا لم يكن لما يرويه علة غيره) [٣] ، فلو كان تعريفه للحسن ناتجاً عن رأي خاص به لما استقام له أن يوجه انتقادات كهذه لرجل أقدم منه، وقد ذكر في عدة مواضع أنه لا يلزم عبدالحق إلا بما التزمه بنفسه، فمن غير المعقول أن يكون تعريفه للحسن يرجع إلى رأي خاص لم يأخذ فيه بعمل المحدثين قبله!!

٣- ما ذكره د. إبراهيم من أن الحسن عند ابن القطان يخالف الحسن لذاته من حيث إن غالبية الرواة الموثقين مختلف فيهم والعمل على تصحيح حديثهم لا تحسينه، وذلك أن الجرح المجمل في الراوي الثقة لا يخرجه عن حد الصحيح ، وأن الجرح المفسر في الراوي المختلف فيه يجعله في منزلة الضعيف، فلم يبق مكاناً لراوي الحسن كما عرفه ابن القطان، فيكون تعريفه بهذا نوعاً خاصاً لا يشابه الحسن لذاته بحال من الأحوال.

والذي أراه أن هذا الاستدلال فيه تكلف ظاهر، فابن القطان يعرف الراوي الذي يحسن حديثه بأن يكون مختلفاً فيه بحيث يوثقه قوم ويضعفه آخرون، بشرط أن لا يكون ما ضعف به مفسراً، فإن كان كذلك قدّم على توثيق من وثقه فصار به الحديث ضعيفاً.

فابن القطان كما يظهر من تصرفاته لم يجعل كل اختلاف في الراوي سبباً لتنزيله عن درجة الثقة الذي يُصحح حديثه إلى درجة من يحسن حديثه، فقد قال مثلاً في سالم بن دينار: (وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة : لين، ولا يبالى بقول أبي زرعة، فإن العدول متفاوتون في الحفظ بعد تحصيل رتبة العدالة ، والحديث صحيح) [٤] ، فلا عبرة بقول مضعف واحد في حق راوٍ وثقه جمع من كبار أئمة الجرح والتعديل، ولم أر ابن القطان يقول في راوٍ حاله مثل هذه الحال حديثه حسن وليس بصحيح للاختلاف في راويه ، وإنما يقول مثل ذلك في حق رواة خلاف الأئمة في شأنهم ظاهر بحيث يصدق عليهم قوله: (يوثقه قوم، ويضعفه آخرون)، والعبارة

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٣/٦١٦).

(٢) بيان الوهم (٥/٥٠).

(٣) بيان الوهم (٥/٥٢).

(٤) النظر في أحكام النظر (ص٧٦).

ظاهرة الدلالة على أنه لم يرد الثقات الذين عرفوا بالثقة واشتهروا بها وذكر في تراجمهم قول لقائل بتضعيفهم، وهذا ظاهر جداً في كتابه أنه يصحح حديث الثقة إذا كان فيه تضعيف لا يبالى به، كقوله: (ضعفوا إبراهيم السكسكي فلم يأتوا بحجة، وهو ثقة، وقد أخرج له البخاري) [١]

وبما تقدم يتبين لنا أن مقصود ابن القطان من الراوي المختلف فيه لا يشتبه ولا يتداخل مع الراوي الثقة الذي يجرح بجرح مجمل لا يعتبر به في تنزيل مرتبته من الصحة إلى الحسن.

ويظهر لنا فيما تقدم أن الراوي المختلف فيه الذي يحسن ابن القطان حديثه شبيه بالراوي الذي يحكم له عند علماء المصطلح المتأخرين بأن حديثه حسن لذاته، ولكن الخلاف في أن المتأخرين يحتجون مطلقاً بهذا النوع، أما ابن القطان فللمسألة عنده وضع آخر كما سنناقشه في الإشكال الآتي.

الإشكال الثاني: حول حجية الحسن عند ابن القطان:

ووجه هذا الإشكال أن هناك نصوصاً يظهر منها التناقض والتعارض، فبعض النصوص يدل على أن الحسن حجة عنده، وبعضها تدل على عدم احتجاجه به.

وقد بين د. إبراهيم بن الصديق هذا الإشكال فقال: (والواقع أن كلام ابن القطان في الاحتجاج بالحسن متناقض... ومن نصوصه المتناقضة:

أ – ما يبدو منه منع الاحتجاج.

١- تقدم أن تعريفه للحسن اشتمل على شقين أو عنصرين ، الأول: أن يكون أحد رواته مختلفاً فيه، والثاني: أن يكون أحد رواته مستوراً أو مجهول الحال ، وقد تقدم في أصوله في المجهول، أن مجهول الحال عنده هو مجهول العين الذي لم يرو عنه إلا واحد ولم يعدل، فهو غير مقبول حتماً عنده، وعند الجمهور ... والمهم الآن هو أنه عَرَّف المستور الذي يكون حديثه حسناً فقال: "فأما المستور فهو من لم تثبت عدالته لدينا ممن قد روى عنه اثنان فأكثر ... والحق في هذا هو أنه لا تقبل روايته، ولو روى عنه جماعة، ما لم تثبت عدالته" ، ويقول أيضاً في المساتير: "والحق أنهم لا يقبلون ما لم تثبت عدالة أحدهم، وأنهم بمثابة المجاهيل الأحوال الذين لم يرو عن أحدهم إلا واحد".

فهذا النص يعطي أن الحسن الذي يرويه المستور مردود وغير مقبول للعمل والاحتجاج؛ لأن المستور لا تقبل روايته، وإذا لم تقبل روايته فلا يعمل بالحديث الذي رواه.

وأصرح من هذا النص في ترك الاحتجاج بالحسن ما قاله في خطبة كتابه: "وكنت قد

---

(١) بيان الوهم (٣/٣٠٦).

شرعت في باب أذكر فيه ما ترك ذكره من الأحاديث الصحاح المفيدة أحكاماً لأفعال المكلفين، لست أعني ما ترك من حسن أو ضعيف ، فإن هذا قد اعترف هو بالعجز عنه ، وهو فوق ما ذكر ، بل من قسم الصحيح ، فرأيته أمراً يكثر ، وتتعذر الإحاطة به".

فهذا النص صريح في أن الحسن لا يفيد أحكاماً لأفعال المكلفين، وهو مثل الضعيف في ذلك وإنما الذي يفيدها هو الصحيح.

ب - ما يفيد الاحتجاج بالحسن.

قال في تصدير : "باب ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة، أو مكملة أو متممة":

"ونحن لم نتعرض لذكر ما تركه من الحديث في الأحكام التكليفية، فإن هذا لو تتبع لم يصح لكثرته أن يكون باباً في كتاب ، بل كتاباً قائماً بنفسه، وإنما المقصود في هذا الباب من الزيادات ما يكون تفسيراً لمجمل، أو تتميماً لمعنى ناقص، أو مكملاً على وجه ، وقد يكون ما نورده في هذا الباب زيادة في الحكم المقصود بيانه من راويه في ذلك الحديث، وقد يكون من غيره ، ولم نذكر من ذلك إلا ما هو صحيح أو حسن، فأما الضعيف فكثير لم نعرض له".

فهذا يعطي أن الزيادة إذا كانت حسنة الإسناد تُضاف إلى الصحيح ، فتتمم الحكم التكليفي وتبينه وتفسره، فيلتحق الحسن بالصحيح في العمل والاحتجاج ، وهو يعتبر أن الزيادة مستقلة ، وإذا قبلها مستقلة كان قد قبل الاحتجاج بالحسن) [١] .

والذي يخلص إليه د. إبراهيم أن الحسن عند ابن القطان منزلة بين الصحيح والضعيف، فلا يقبل ولا يرد بل يتوقف فيه [٢] ، ولم أجد له مستنداً في رأيه هذا من كلام ابن القطان نفسه ، والذي يظهر أنه وصل لهذه النتيجة من خلال مقارنته بين الترمذي وابن القطان في معنى الحسن عندهما، فهو يقول أن الحسن عند ابن القطان : (هو الذي يقول فيه الترمذي "حسن غريب" أو "حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه" والحديث الذي يقول فيه الترمذي هكذا، هو غير ما يقول فيه حسن فقط... والذي يظهر أن ابن القطان إما لم يقف على تعريف الترمذي لما يقول فيه حسن فقط، أو وقف عليه ولم يلتفت لمسألة تعدد الطرق، بل تتبع صنيعه فيما يقول فيه: "حسن غريب" فوجده كله من النوع المتوقف فيه، كما أخذ بكلام أبي حاتم والبخاري وغيرهما ممن لم ير الاحتجاج بالحسن ، فكون من مجموع ذلك تعريفه للحسن عنده) [٣] .

---

(١) علم علل الحديث (٢/٣٩٥-٣٩٦).

(٢) علم علل الحديث (٢/٣٩١) وانظر أيضاً (٢/٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٤، ٤٠١) فقد نص في هذه المواضع على أن ابن القطان يقصد بتحسينه للحديث أنه متوقف عن الاحتجاج به.

(٣) علم علل الحديث (٢/٣٨٩-٣٩٠).

هذا هو ما يراه د. إبراهيم بن الصديق في مسألة هل الحسن حجة عند ابن القطان أم لا؟ وقد ذكرت كلامه بطوله لأنني سأناقشه فيه لعدم موافقتي على معظمه، ولي عليه بعض المؤاخذات هي:

أولاً: ما استدل به من نصوص على أن ابن القطان لا يحتج بالحسن ، لا تصلح للاستدلال بها على أن الحسن لا يحتج به مطلقاً عند ابن القطان، فبالنسبة للنص الأول، وضح ابن القطان أن الحسن يطلق على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: حديث المختلف فيه، الذي يوثقه قوم، ويضعفه قوم، وليس فيه جرح مفسر.

الصنف الثاني: حديث المستور، وهو الذي روى عنه اثنان فأكثر ولم تثبت عدالته.

الصنف الثالث: حديث مجهول الحال – حسب اصطلاحه – وهو الذي لم يرو عنه إلا واحد ولم تثبت عدالته.

وقد نص صراحة بأن حديث المستور غير مقبول، فهو يقول في ذلك: (والحق في هذا أنه لا تقبل روايته، ولو روى عنه جماعة ما لم تثبت عدالته...) [1] .

ثم نص بعد ذلك بأن حديث مجهول الحال غير مقبول أيضاً فقال: (فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم من يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له، كالعمل بروايته، فأما من لا يرى رواية الراوي تعديلاً له ، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف إلا أن تُعلم عدالة أحدهم، فإنه إذا علمت عدالته، لم يضره أن لا يروي عنه إلا واحد، فأما إذا لم تعلم عدالته، وهو من لم يرو عنه إلا واحد، فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغي على الإسلام مزيداً، ولا من لا يبتغيه ، وقد عمل أبو محمد في هذا بالصواب من رد روايتهم وقبول رواية من علمت عدالته منهم...) [2] .

فالصنفان الثاني والثالث مما يُطلق عليه اسم الحسن لا يحتج بهما ابن القطان، فبقي الصنف الأول، ولم يذكر أنه لا يحتج به بل سكت عن ذلك مع أن مقام الكلام وسياقه كان واحداً كما يظهر من النص الذي نقلته في تعريف الحسن عنده فيما سبق، ومفهوم هذا السكوت أن الحديث الذي يحسنه ابن القطان لأن راويه مختلف فيه يكون في الأصل حجة عنده، ولو لم يكن كذلك لصرح بعدم قبوله وبرده له كما فعل مع الصنفين الثاني والثالث، وما دام لم يفعل ذلك مع أن المقام يقتضيه دل صنيعه على أنه يحتج به، وكل من تأمل كلامه السابق في تعريف الحسن يخرج بالمعنى الآتي: أن الحسن عنده على قسمين:

---

(١) بيان الوهم والإيهام (١٣/٤).
(٢) المرجع نفسه (٢٠/٤).

١)حسن يحتج به، وهو ما يرويه الراوي المختلف فيه.

٢)وحسن لا يحتج به، وهو ما يرويه المستور ومجهول الحال.

فهذا النص يفهم منه تحديداً أن ابن القطان لا يحتج بالحديث الذي يُطلق عليه اسم الحسن إذا كان راويه مستوراً أو مجهول الحال، وليس فيه أن الحسن ليس بحجة مطلقاً كما أوهم كلام د. إبراهيم بن الصديق ، ولو تمعن فيه لظهر له أن فيه دلالة على حجية الحسن الذي يكون راويه مختلفاً فيه، وهذا ما لم يتنبه إليه أو يذكره !!

وأما بالنسبة للنص الثاني الذي نقله د. إبراهيم ، فهو كذلك لا يصلح للاستدلال به على عدم الاحتجاج بالحسن ؛ لأن النص كما يظهر لمن تأمله يدل على أن أحاديث الأحكام التي هي في درجة الحسن كثيرة يصعب حصرها، ومما ينقض الاستدلال السابق أن ابن القطان قال في آخر كتابه وهو يتحدث في باب "ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة أو مكملة أو متممة" : (ونحو هذا أكثر، وقد أعرضنا عن تتبعه لكثرته ، كما أعرضنا عما ترك من الحديث الصحيح والحسن في أحكام أفعال المكلفين) [(١)] .

وهذا السياق مماثل للسياق السابق، ويدل هنا على احتجاجه بالحسن لأنه قرنه بالصحيح الذي يؤخذ منه أحكام أفعال المكلفين، ومتى ما جمعت النصين سيتجلى لك بوضوح أن ما ذكره ابن القطان في خطبة كتابه يعد من المتشابه، وأن هذا النص من المحكم؛ لأن فيه كلاماً صريحاً مباشراً على أن الحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به.

كما يظهر من النص الذي استدل به د. إبراهيم بن الصديق على عدم احتجاج ابن القطان بالحديث الحسن، أنه مُساق عن كثرة الأحاديث وليس عن قوتها أو درجة الاحتجاج بها، ولهذا قلتُ إنه من المتشابه بعكس النص الذي ذكرته آنفاً ففيه دلالة صريحة مباشرة.

وبما تقدم يُعلم أن كلا النصين اللذين ساقهما د. إبراهيم لا تنهضان للاستدلال على أن الحسن غير محتج به مطلقاً عند ابن القطان.

ثانياً: ما خَلُصَ إليه د. إبراهيم من أن الحسن متوقف فيه عند ابن القطان ؛ أمرٌ لا يعضده شيء من كلام ابن القطان نفسه، ثم إن كلامه الذي ساقه مستدلاً به على هذه النتيجة مبني على خطأين هما:

١- جزمه القاطع بأن الحسن الذي عرفه ابن القطان هو مماثل للحسن الغريب عند الترمذي، ولم يوضح لنا على أي أساس علمي بنى هذا الاستنباط؟! والجزم في مثل هذه القضايا يحتاج إلى نص صريح من كلام ابن القطان نفسه، ولهذا تُعدُ الاستنباطات القاطعة التي لا تستند

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/٦٠٨).

على نص صريح أو استدلال صحيح تعسفاً لا يُحتمل في مثل هذه المسائل؛ لأنه بمثابة القفز إلى النتائج من دون مقدمات مسلم بها.

وحتى الآن لا أدري من أين جاء د. إبراهيم بأن ابن القطان تتبع صنيع الترمذي فيما يقول فيه: "حسن غريب" فوجده كله من النوع المتوقف فيه ؟! وكل الذي ذكره أن ابن القطان يرى أن "حسن" و "حسن غريب" عند الترمذي لا فرق بينهما ، وهذا كلام صحيح، فابن القطان – فيما أعلم – يعامل العبارتين معاملة واحدة على أنها مجرد تحسين للحديث، ولكن موضع النزاع مع د. إبراهيم هو في قوله؛ إن ابن القطان متوقف في ذلك ، فهذا هو الذي نطالبه فيه بالدليل.

٢- جزمه بأن أبا حاتم والبخاري لا يحتجان بالحسن، والاستدلال بذلك على أن ابن القطان تأثر بهما في عدم الاحتجاج به، وهذا الكلام يفتقر للصحة، والذي أوقعه في ذلك تقليده لما في كتب المصطلح من دون تحقق وبحث عن حقيقة هذا الزعم، وحجتي في ذلك أنني وجدت البخاري – كما هو معلوم مما مضى معنا في هذا البحث – يصحح عدداً لا بأس من الأحاديث التي يحسنها؛ بل وجدته ضم جملة مما حسنه في كتابه "الجامع الصحيح" ، فكيف يقال بعد ذلك إن البخاري لا يحتج بالحسن هكذا مطلقاً؟!

وأما أبو حاتم فإنما تعلقوا بنصٍ واحدٍ له يصعب تعميمه والاستنتاج منه بأنه لا يحتج بالحسن مطلقاً، وسنناقش ذلك بشيء من التفصيل في الباب الثالث في فصل حجية الحسن لذاته إن شاء الله .

فالقول بأن الحسن عند ابن القطان متوقف فيه كما يرى د. إبراهيم بن الصديق ، مبني على رأي شخصي وذوق خاص وانطباع عام توصل إليه الرجل بحسب فهمه واجتهاده ، ولكنه يفتقر للسند العلمي والأسلوب المنهجي في الاستدلال.

ثالثاً : معنى التوقف كما يظهر من كلام د. إبراهيم أن ابن القطان يمتنع عن الاحتجاج بذلك الحديث، فهو لا يقبله كما أنه لم يرده، وهذا التوقف هو في الحقيقة مماثل لموقف عدم الاحتجاج بالضعيف، فكلاهما لا يحتج بهما: الحسن للشك في ثبوته، والضعيف لترجح ضعفه، ففي النهاية يكون الحسن من حيث الاحتجاج كالضعيف من حيث الامتناع عن الاحتجاج بهما، وإن كان الحسن أرقى منزلة من الضعيف.

وقد وجدت ابن القطان يستعمل عبارة "التوقف" بمعنى التضعيف كما في قوله: (وأبو الزبير يجب التوقف فيما يرويه عن عائشة وابن عباس، مما لا يذكر فيه سماعه منهما ، لما

عرف به من التدليس ، ولو صح سماعه منهما لغير هذا، فأما ولم يصح لنا أنه سمع من عائشة، فالأمر بين في وجوب التوقف فيه) [(١)] ، فالتوقف هنا بلا شك معناه الرد وعدم القبول.

وفي موضع آخر يقول: (جسرة – بنت دجاجة – معروفة يوثقها قوم، ويتوقف في روايتها آخرون) [(٢)] وحسن حديثها [(٣)] ، بما يدل أن التوقف بمعنى التضعيف.

فهذه العبارة لم أر ابن القطان يستعملها إلا بهذا المعنى، مما يؤكد أنها لا تحمل عنده المعنى نفسه الذي ذهب إليه د. إبراهيم .

ومما يزيد الأمر قوة أن ابن القطان كما هو ظاهر لكل من درس كتابه "بيان الوهم والإيهام" رجل صاحب اجتهادات ورأي مستقل، يحرص على إظهار رأيه بكل جلاء ووضوح في كل مسألة قابلة للخلاف والنقاش، وقد ملأ كتابه بانتقاداته ونقاشاته وآرائه الخاصة ، فلو كان متردداً في الاحتجاج بالحسن أو متوقفاً فيه لأبان عن موقفه هذا بصراحة ومباشرة ولساق حججه وبراهينه على ذلك كما هي عادته، فأما أن يترك ذلك مبهماً غامضاً بدون تعليق أو إيضاح وبدون أن يحدد موقفه منه فهذا ما لا يتلاءم مع الروح السائدة في الكتاب ولا يتناسب مع المنهج العام الذي سار عليه هذا الإمام الذي يمتلك تلك العقلية العلمية القوية والواضحة.

ولم أجد – حتى الآن – نصاً صريحاً في أن حديث الراوي المختلف فيه والذي يحسنه ابن القطان يكون حكمه التوقف، بل على العكس من ذلك، وقفتُ على عدد كبير من النصوص يفهم منها بصراحة احتجاجه بذلك، وسأذكر منها فيما يلي أهمها:

(النص الأول) : نصه الصريح بأن الحديث الحسن الذي فيه مستور أو مجهول الحال لا يقبل بل يرد، وسكوته عن الحديث الحسن الذي يرويه المختلف فيه مع أن المقام يقتضي البيان ، فلو كان هذا الصنف لا يحتج به عنده لصرح بذلك كما صرح في المستور ومجهول الحال، وخلاصة كلامه أن الحسن يطلق على ثلاثة أصناف، اثنان لا يحتج بهما، فماذا يكون موقفه من الصنف الأول؟ لو كان عدم الاحتجاج لصرح بذلك لعدم وجود مانع يمنعه من التصريح برأيه ، كما أن المقام يقتضي ذلك، ولو كان موقفه التوقف لأشار إلى ذلك إشارة صريحة، لأن التوقف في حقيقته امتناع عن الاحتجاج لوجود شك في ثبوت الحديث، فلم يبق إلا الاحتجاج بذلك الصنف من الحديث الحسن، ويتأيد هذا الاستدلال بالنصوص التالية التي ترفع

---

(١) بيان الوهم (٥/٦٦).

(٢) المرجع السابق (٥/٣٥٣).

(٣) المرجع السابق (٥/٣٣٢).

عنه حالة الاحتمال.

(النص الثاني): قول ابن القطان الذي تقدم نقله قبل قليل: (وقد أعرضنا عن تتبعه لكثرته، كما أعرضنا عما ترك من الحديث الصحيح والحسن في أحكام أفعال المكلفين) (١) .

وهذا النص صريح الدلالة في أن الحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به في أحاديث الأحكام ، ولا شك أن قصد ابن القطان ليس حديث المستور أو مجهول الحال لأنه صرح بأنه لا يقبل حديثهما، فلم يبق إلا الأحاديث التي يحسنها من رواية المختلف فيهم.

(النص الثالث): ساق ابن القطان ثلاثة أحاديث بأسانيدها، قال في أحدها: (والحديث له إسناد حسن متصل) (٢) ، ثم ساقه وقال بعده: (وليس في الإسناد من ينظر فيه) (٣) ، ثم قال في الأخير : (وهذه – يعني الأسانيد – كلها صحاح) (٤) .

فهو هنا صحح حديثاً حسنه هو، مما يدل على أن ذلك الحسن يُعمل به كالحديث الصحيح.

(النص الرابع): وجدته في بعض المواضع يتردد بين تصحيح حديث أو تحسينه مما يدل على احتجاجه بالحسن، فعندما ضعَّف عبدالحق حديثاً لابن عباس في أن الأذنين من الرأس، رد عليه ابن القطان بقوله: (وليس عندي بضعيف بل إما صحيح، وإما حسن) (٥) ، ثم قال بعد ذلك: (وهذا الإسناد صحيح بثقة رواته واتصاله، وإنما أعله الدارقطني بالاضطراب في إسناده) (٦).

وفي حديث آخر مختلف قال: (وهذا الإسناد أيضاً حسن) (٧) ، ثم قال: (فالحديث إذن صحيح أو حسن من الطريقين جميعاً) (٨) .

---

(١) بيان الوهم (٥/٦٠٨).
(٢) المرجع السابق (٥/٢٣٧-٢٣٨).
(٣) المرجع السابق .
(٤) المرجع السابق (٥/٢٣٨) .
(٥) المرجع السابق (٥/٢٦٣).
(٦) المرجع السابق.
(٧) المرجع السابق (٥/٣٤١).
(٨) المرجع السابق.

(النص الخامس): ذكر عطاف بن خالد القرشي، وذكر أنه لا يضره تضعيف مالك وعبدالرحمن بن مهدي له؛ لأن ذلك لم يأت بأمر مفسر يجب لأجله ترك روايته ، ثم ذكر أقوال الأئمة فيه ومنها قول أبي حاتم الرازي: ليس بذاك ، ثم قال معقباً على ذلك: (وصدق، فإنه ليس بأعلى ما يكون ، وما مثله أعرِضَ عن حديثه) (١) .

وعدم الإعراض يعني القبول بلا شك ولا سيما لمن قرأ النص بطوله الذي ذُكر فيه الكلام السابق؛ لأن ابن القطان استدل برواية عطاف بن خالد في إعلال رواية أخرى، والذي يعنينا بصورة أساسية هنا قوله: (وما مثله أعرِضَ عن حديثه)، فإنه يفيد التعميم في كل راوٍ مختلف فيه لم يجرح بجرح مفسر.

(النص السادس): ذكر حديثاً في سنده عبدالرحمن بن إبراهيم القاص، ثم قال: (والذي لأجله كتبته الآن هنا، إنما هو أن تعلم أن حال هذا الحديث لا بأس بها؛ لأن رجاله لا بأس بهم، وليس فيهم من يوضع فيه النظر إلا هذا القاص، وهو لا بأس به ، وما جاء من ضعّفه بحجة، واستضعافهم إياه، إنما هو بالقياس إلى غيره ، فيقول قائلهم : ليس بالقوي.

وهذا الحكم في كل من يحفظ دون حفظ غيره، وهم بلا شك متفاوتون، وحال هذا الرجل لا بأس بها) (٢) ،ثم ساق أقوال النقاد فيه ثم قال بعد ذلك: (والمقصود أن تعلم أنه مختلف فيه ، والحديث من روايته حسن، والله أعلم) (٣) .

والذي نخرج به من هذا النص النفيس، أن الحديث الحسن الذي فيه راو مختلف فيه يكون لا بأس به؛ لأن رجاله لا بأس بهم، وأنه لا يقبل قول من ضعف ذلك الراوي إلا بحجة. ومثل هذا الكلام لا يقال في الحديث المتوقف فيه؛ لأن مضمونه ومحتواه يتعارض مع حقيقة التوقف لاسيما في عدم قبول قول المضعفين، الذي يعني صراحة قبول قول الموثقين ولكن مع بيان قصور درجة ذلك الراوي عن درجة الثقة الذي يصحح حديثه، والملاحظ في عدد من المواضع (٤) التي تصدى فيها ابن القطان لهذه المسألة ينص على أن قول المضعف لا يقبل إلا مفسراً، ولا يقول إن قول الموثق لا يقبل، مما يدل على أنه يميل لجانب الموثقين ولا يقبل

---

(١) بيان الوهم (٤٦٤/٢).

(٢) المرجع السابق (٣٧٦/٥).

(٣) المرجع السابق (٣٧٧/٥).

(٤) انظر بيان الوهم (٤٦٤/٢)(١١١/٣)(١٣/٤،٢٦)(٤٠٢/٥).

بتضعيف المضعفين ولكنه يستفيد منه أن ذلك الرجل ليس بأعلى ما يكون، ففي النهاية يكون الميل لقول من قبِل حديث ذلك الراوي، وليس لقول من رده، وهذا ما يتنافى بصورة تامة مع حقيقة التوقف الذي ذكره د. إبراهيم، وهو أن الحديث لا يكون مقبولاً كالصحيح ولا مردوداً كالضعيف ، ومقتضى هذا أن ابن القطان لا يقبل قول الموثقين ولا قول المضعفين، ولو كان الأمر كذلك لما نصَّ في عدد من المواضع بأنه لا يقبل قول الجارحين إلا بحجة، ويسكت سكوت الراضي المقتنع عن قول الموثقين، والمفترض في ذلك لو كان يرى التوقف، أن يقول: هذا رجل مختلف فيه فلا أقبل قول جارحيه إلا بحجة ، ولا أقبل قول موثقيه إلا بحجة، فلو قال مثل هذا القول أو بما يشبهه لكان فيه دلالة على أن مذهبه هو التوقف فيما يرويه ذلك الرجل.

والواقع أننا لم نجد مثل هذا القول، فتعين بذلك ترجيح ما ذكرناه آنفاً .

(النص السابع): قال ابن القطان منتقداً عبدالحق الإشبيلي: (وقوله في ثابت بن عجلان: لا يحتج به، قول لم يقله غيره فيما أعلم، ونهاية ما قال فيه العقيلي: لا يتابع على حديثه، وهذا من العقيلي تحامل عليه، فإنه يُمَس بهذا من لا يُعرف بالثقة، فأما من عُرف بها ، فانفراده لا يضره ، إلا أن يكثر ذلك منه.

وثابت بن عجلان المذكور هو أبو عبدالله الأنصاري حمصي...

قال بقية: قال لي ابن المبارك: أخرج إلي أحاديث ثابت بن عجلان، قلت: إنها متفرقة.

قال : أجمعها لي، فجعلت أتذكرها، وأُملي عليه.

قال دحيم: ثابت بن عجلان ليس به بأس...

وقال أبو حاتم: لا بأس به صالح الحديث.

وقال النسائي: ثقة [1].

وما روي عن أحمد بن حنبل من أنه سئل عنه فقال: كان يكون بالباب والأبواب [2] ، قيل: أكان ثقة؟ فسكت، لا يُقضى عليه منه؛ لأنه قد يسكت لأنه لا يعرف حاله، ومن علم حجة على من لم يعلم، وقد يسكت لأنه لم يستحق عنده أن يقال فيه: ثقة، وليس إذا لم يُنحل اسم الثقة فهو ضعيف، بل قد يكون صدوقاً، وصالحاً، ولا بأس به، وألفاظ أخر من مصطلحاتهم...

والحق أن من عُرِف بالطلب، وأخذ الناس عنه، ونقل ناقلون حُسن سيرته بتفصيل أو

---

(١) هذا التوثيق نُسب في تهذيب الكمال (٣٦٥/٤) لابن معين، ونقل عن النسائي قوله في ثابت هذا : ليس به بأس.

(٢) اسم مدينة على بحر طبرستان كما في معجم البلدان (٣٠٢/١).

بإجمال ، بلفظ من الألفاظ المصطلح عليها مقبول الرواية) [١] .

وثابت بن عجلان هذا الذي يُصرِّح ابن القطان بأنه يقبل ما ينفرد به وأنه مقبول الرواية ليس هو ثقة إلا عند ابن معين، أما دحيم وأبو حاتم الرازي والنسائي فيقولون فيه إنه لا بأس به، والإمام أحمد لما سئل عنه هل هو ثقة؟ سكت ، وفهم الذي سأله وهو ابنه عبدالله أن الإمام مَرَّض أمره [٢] ، ونقل عنه أنه قال: (أنا متوقف فيه) [٣] ، وقد ذكر له العقيلي في الضعفاء حديثاً قال: (لا يتابع عليه، ويقول: عن عطاء بن عجلان سمعت عائشة ، ولم يسمع منها شيئاً) [٤] .

وذكره ابن عدي في ضعفائه وساق له ثلاثة أحاديث ثم قال: (له غير هذه الأحاديث، وليس بالكثير) [٥] .

وقد قال الذهبي متعقباً ابن القطان في رده الآنف على العقيلي: (أما من عُرِف بالثقة فنعم، وأمام من وثق ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه، ومثل أبي حاتم يقول: صالح الحديث، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة، فتفرد هذا يعد منكراً) [٦] .

وأما الحافظ ابن حجر فلخص أقوال الأئمة فيه بقوله: (صدوق) [٧] .

والذي نخلص إليه مما سبق أن ثابت بن عجلان يعد في رأي ابن القطان في منزلة وسطى؛ لأن سكوت أحمد يدل على عدم توثيق ثابت فهو على أحسن الأحوال عنده – كما يرى ابن القطان – صدوق أو لا بأس به، فيكون دحيم وأبو حاتم وأحمد يرون أنه لا بأس به، والنسائي [٨] وحده يوثقه، فمثله لا يحكم على حديثه بالصحة بل بالحُسن على مقتضى منهج ابن القطان، ولهذا قال في حديثه الذي انتقد تضعيف عبدالحق له: (ولا ينبغي أن يقال فيه ضعيف) [٩]، ولو كان ثابت بن عجلان متفقاً على توثيقه لصحح ابن القطان حديثه.

فحديث من قيل فيه : لا بأس به، أو صدوق، أو صالح الحديث، يكون مقبولاً عند ابن

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/٣٦٣-٣٦٤).

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد برواية عبدالله (٣/٩٧).

(٣) ميزان الاعتدال (١/٣٦٤).

(٤) الضعفاء للعقيلي (١/١٧٦).

(٥) الكامل في الضعفاء (٢/٥٢٤).

(٦) ميزان الاعتدال (١/٣٦٥).

(٧) التقريب (٨٢٢).

(٨) ابن القطان نقل توثيق النسائي والذي في تهذيب الكمال (٤/٣٦٥) أن النسائي قال: ليس به بأس.

(٩) بيان الوهم (٥/٣٦٥).

القطان بدليل قوله السابق: (والحق أن من عُرف بالطلب، وأخذ الناس عنه، ونقل الناقلون حُسن سيرته بتفصيل أو إجمال، بلفظ من الألفاظ المصطلح عليها؛ مقبول الرواية).

وبين في نصٍ آخر أن الألفاظ المصطلح عليها مثل (ثقة ، ورضا، ونحو ذلك) [1] ، وفي النص السابق وضح ابن القطان أن عدم توثيق الإمام أحمد لا يعني أن ثابتاً ضعيف بل قد يكون صدوقاً وصالحاً ولا بأس به وألفاظ أخر من مصطلحاتهم، وهذه المصطلحات لا تدل على التضعيف بل تدل على حُسن السيرة، فمن قيلت فيه يكون مقبول الرواية أي محتجاً بحديثه، وقد رأينا في النص السادس أنه سمى الحديث الحسن بأنه حديث لا بأس به، وسمى الراوي المختلف فيه بأنه لا بأس به، ونراه هنا ينص صراحة على أن من قيل فيه لا بأس به كثابت بن عجلان يكون مقبول الرواية ، وأن تفرده لا يرد، فمجموع ذلك يدل على أن الحديث الحسن الذي يرويه الراوي المختلف فيه حجة عند ابن القطان.

(النص الثامن): ذكر في باب الزيادات المفسرة حديثاً في سنده ربيعة بن سيف وهو ضعيف عند عبدالحق، فقال ابن القطان: (وإنما اعتنيتُ به؛ لأنه عندي حسن لا ضعيف، وربيعة ابن سيف قد روى عنه جماعة...، وقال فيه النسائي: ليس به بأس ، والذي قاله أبو محمد من ضعفه، هو شيء لا أعرفه لأحد فيه، إلا أبا حاتم البُستي ، فإنه قال: إنه لا يتابع ، وفي حديثه مناكير، وهذا أمر لا يَعْرَى منه أحد من الثقات، بخلاف من يكون منكر الحديث جُله أو كله) [2].

ويظهر من نص آخر [3] أن ابن القطان لم يقف على قول النسائي وابن حبان فقط في شأن ربيعة بن سيف ، واعتمد في تحسين حديثه على قول النسائي: ليس به بأس فقط، ويظهر من كلامه أن من يحسن حديثه لا يرد حديثه إذا لم يتابع، ويظهر كذلك أن مثل هذا الكلام لا يقوله من يرى أن الحسن متوقف فيه، بل إن أسلوب الكلام يدل على قبوله للحديث الحسن بدلالة قوله: "وإنما اعتنيتُ به".

وإذا عرضنا هذا النص الذي فيه دلالة واضحة أن ابن القطان إنما حسن هذا الحديث لأن راويه عنده ليس به بأس ، على قوله السابق: (والحق أن من عُرف بالطلب ، وأخذ الناس عنه، ونقل ناقلون حسن سيرته بتفصيل أو بإجمال بلفظ من الألفاظ المصطلح عليها مقبول الرواية)، وقوله الآخر: (ومن علمت حاله في حمل العلم وتحصيله، وأخذ الناس عنه، ونقلت لنا

---

(١) المرجع السابق (٥/٣٧٠).

(٢) بيان الوهم (٥/٦١٨).

(٣) المرجع السابق (٥/٣٦١-٣٦٢).

سيرته الدالة على صلاحه، أو عبّر لنا بلفظ قام مقام التفاصيل من الألفاظ المصطلح عليها لذلك كثقة ، ورضا، ونحو ذلك، لا يُقبل من قائل فيه: إنه لا يحتج به، أو ما أشبه ذلك من ألفاظ التضعيف ، ولابد أن يضعفه بحجة، ويذكر جرحاً مفسراً، وإلا لم يسمع منه ذلك) (١) .

يتبين بوضوح أن الراوي المختلف فيه الذي يحسن ابن القطان حديثه مقبول الرواية كما نص على ذلك بصراحة، وفي ظني أن مجرد قوله: (وهذا أمر لا يعرى منه أحد من الثقات) قرينة قوية على قبوله للحديث الذي حسنه آنفاً؛ لأن مثل هذه العبارة لا تقال في حق حديث متوقف فيه !! وإنما استعنت بالنصين السابقين لشرح هذا النص وتوضيحه حتى ترتفع الشكوك التي قد تساور بعض النفوس.

(النص التاسع): قال ابن القطان : (محمد بن أبي السري العسقلاني ، وهو متكلم فيه من سوء حفظه، وليس ينبغي أن يُرد حديثه، فإنه حافظ مكثر صدوق) (٢) .

فهو في حكم من يحسن حديثه عند ابن القطان لأنه ليس بأعلى ما يكون كما صرح بذلك فيما تقدم من نصوص ، والملاحظ هنا أنه قال: "وليس ينبغي أن يرد حديثه"، ومفهوم هذا أنه مقبول الرواية بدلالة قوله: "فإنه حافظ مكثر صدوق"، لأن هذه الجملة جاءت في سياق تفسير سبب عدم رد حديثه، فدلت على أنه مقبول عنده.

ولو كان مثل هذا الرجل يتوقف فيه ابن القطان لقال: وليس ينبغي أن يُرد حديثه، كما أنه لا يقبل، والملاحظ أن ابن القطان لم يقل ذلك أبداً، بل ديدنه في مثل هذه الحالات هو الدفاع عن الراوي المختلف فيه ورد تضعيف المضعفين مما يدل على ترجيحه ووقوفه إلى جانب الموثقين أو المعدلين.

(النص العاشر): احتج ابن القطان بحديث في كتابه "النظر في أحكام النظر" وقال فيه: (وهو حديث حسن، وابن إسحاق لم يضره ما قيل فيه، والخوض فيه طويل عريض) (٣).

يعني محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي، ولو كان ابن القطان متوقفاً في الحديث الحسن لم يحتج بهذا الحديث، ولم يقل إن ابن إسحاق لم يضره ما قيل فيه، وموقفه هذا يدل دلالة واضحة بأن الحسن حجة عنده إذا كان راويه مختلفاً فيه ولم يجرح بجرح مفسر.

---

(١) بيان الوهم (٣٧٠/٥).

(٢) بيان الوهم (١٢٦/٣).

(٣) النظر في أحكام النظر (ص٥٤).

ويزيد الأمر وضوحاً أنه قال في ابن إسحاق : (والمتحصل من أمره الثقة والحفظ ، ولا سيما للسير ، ولم يصح عليه قادح) [١] ، وقد حسن أحاديثه في كتابه [٢] .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على النصوص السابقة نجد فيها:

أن ابن القطان عرَّف ثلاثة أصناف من الحديث الحسن، رد الأخيرين منها وسكت عن الأول مما يدل على قبوله به، ثم وجدناه يشير بأن الحديث الحسن قرين للحديث الصحيح في استخراج أحكام أفعال المكلفين منه، كما أنه يتردد في عدد من النصوص بين التصحيح والتحسين، مما يدل على قوة الحسن عنده ، ثم رأينا له نصاً صريحاً مباشراً بأن الراوي المختلف فيه ليس هو بأعلى ما يكون، ومع ذلك فهو لا يُعرض عن حديثه، وفي نص آخر يصرح بأن المختلف فيه يكون لا بأس به وأن ضعَّفَه لم يأت بحجة، وأن تضعيفه يكون بالقياس إلى غيره ممن هو أحفظ منه، فيصبح ما يرويه حكمه التحسين، وحكم الحسن هو أنه لا بأس به، وفي نص آخر وجدناه يشير إلى أن من قيل فيه: صدوق، ولا بأس، يكون مقبول الرواية، ثم وجدناه يحتج بحديث حسن عنده ويقول بصراحة إن فيه: محمد بن إسحاق ولم يضره ما قيل فيه، وبعد ذلك يقول في رجل آخر: هو متكلم فيه بسوء حفظه وليس ينبغي أن يرد حديثه.

فهذه النصوص المتضمنة عبارات كقوله: "لا أعرضُ عن حديثه"، "مقبول الرواية"، "لم يضره ما قيل فيه" ، "وليس ينبغي أن يرد حديثه"، ومثل وصفه للحديث الحسن بأنه لا بأس به، هل يفهم منها أنه متوقف في الاحتجاج بالحديث الحسن؟!

وبهذا يعلم أن د. إبراهيم بن الصدِّيق الغماري لم يُوفَّق في رأيه القائل إن ابن القطان متوقف في الحديث الحسن لأنه يتصادم مع نصوص الإمام ابن القطان السابقة ويتعارض معها.

هناك بعض النصوص التي يظهر منها بحق أن ابن القطان لديه تناقض في شأن الأحاديث التي يحسنها، ومما يؤخذ عليه في ذلك ما يلي:

١- تحسينه لبعض المستورين مع أنه صرَّح بأن حديثهم لا يستحق اسم الحسن بل الضعف .

٢- تحسينه لبعض الأحاديث مع أن الراجح فيها الضعف .

ويحتاج الأمر إلى ذكر أمثلة ليتضح الأمر، فبالنسبة للمؤاخذة الأولى تتلخص في الآتي:

صرح ابن القطان في عدد من المواضع [٣] أن المستور غير مقبول الرواية، وأنه عنده في حكم مجهول الحال – الذي يسميه غيره بمجهول العين – ، ومن نصوصه في ذلك قوله:

---

(١) بيان الوهم (٦٣٠/٥).

(٢) انظر بيان الوهم (٢٦١/٤، ٢١٨).

(٣) انظر مثلاً بيان الوهم (١٣/٥،٢٦، ١٥٠، ٥٢٢) وغير ذلك.

(والحق فيهم – أي المساتير – أنهم لا يقبلون ما لم تثبت عدالة أحدهم، وأنهم بمثابة المجاهيل الأحوال، الذين لم يرو عن أحدهم إلا واحد، فإنا إذا لم نعرف حال الرجل لم تلزمنا الحجة بنقله) (١) .

وفي نصٍ آخر وجدته يعترض على تحسين حديث المستور فقال في أحد الأحاديث: (وهو عندي ضعيف لا حسن، إلا على رأي من يقبل المساتير، ولا يبتغي فيهم مزيداً، فإنه يكون حسناً) (٢) .

ولكن وجدته يخالف في ذلك ويقول في نصٍ مختلف: (جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي القمي، لم تثبت عدالته ، وإنما هو من المساتير... فالحديث من أجله حسن) (٣) .

ويقول أيضاً في محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (ولا تعرف حاله... وابنه عبدالله بن محمد بن عمر بن علي... لا تعرف أيضاً حاله، فأرى الحديث حسناً) (٤) .

ويقول أيضاً: (وأما سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم فلا تعرف له حال، وإن كان قد روى عنه جماعة... ولا أعرف له من العلم غيره، وإن كان معروف البيت والنسب... فالحديث من أجله حسن) (٥) .

وهذه النصوص تتعارض من حيث الظاهر، إذ كيف يقول في حديث يرويه مستور: (وهو عندي ضعيف لا حسن إلا على رأي من يقبل المساتير...) ثم يحسن لعدد من المساتير؟!

والذي لا أشك فيه أن هذه الأحاديث لا يحتج بها ابن القطان حتى وإن أطلق عليها اسم الحسن؛ لأنه صرح فيما تقدم معنا في تعريفه للحسن أنه يُطلق على حديث المستور ولكنه صرح بأن حديث المستور غير مقبول.

وتأويل ذلك التصرف – فيما أرى والله أعلم – أن ابن القطان أطلق اسم الحسن على تلك الأحاديث إطلاقاً اصطلاحياً فقط، باعتبار أن أحاديث المستورين مختلف بين المحدثين في قبولها كما صرح بذلك في عدد من النصوص مثل قوله: (إنما هو عنده حسن باعتبار الاختلاف في قبول أخبار المساتير...) (٦) ، وقال في نص آخر: (فهو من جملة المساتير المختلف

---

(١) بيان الوهم (٥/٥٢٢).

(٢) المرجع السابق (٣/٤٨١).

(٣) المرجع السابق (٤/١٩٤).

(٤) المرجع السابق (٤/٢٦٧-٢٦٩).

(٥) المرجع السابق (٤/٥٠٣).

(٦) بيان الوهم (٣/٣٩١).

فيهم) [١] ، وقال أيضاً : (حكمهم أنهم مختلف فيهم بحسب الاختلاف في ابتغاء مزيد على الإسلام...) [٢] .

فيكون تحسين تلك الأحاديث باعتبار الاختلاف في مسألة "المساتير" لا باعتبار الاختلاف في نفس الرجل، ولكن ابن القطان صرح – كما قلت آنفاً – مراراً بأنه لا يقبل ولا يحتج بحديث المستور ، وهذا نص محكم يجب أن نفهم الأمثلة السابقة على ضوئه.

ومما يؤيد التأويل الذي اخترته وهو أن ذلك النوع من التحسين يكون اصطلاحياً ولا يعني القبول والاحتجاج، نص يقول فيه ابن القطان منتقداً عبدالحق : (سيار بن حاتم، قد روى عنه جماعة منهم أحمد بن حنبل، وعبدالله بن أبي زياد، وهارون بن عبدالله، فهو من المساتير، وهو يقبلهم، وإنما ألزمناه ما التزم، والحق في الحديث بحسب الاصطلاح أنه حسن كما قال الترمذي) [٣] .

ويفهم من هذا النص أن ابن القطان يرى أن تحسين هذا الحديث صحيح من حيث الاصطلاح؛ لأن بعض المحدثين [٤] كالترمذي والبزار وعبدالحق الأشبيلي يحسنون أحاديث هذا الصنف ولا مشاحاة في الاصطلاح، ويفهم من قوله: "وهو يقبلهم" عدم موافقته على ذلك، وأن المستور لا يحتج بحديثه كما قال في موضع آخر عن المستورين: (هم مقبولين عنده – أي عند عبدالحق –، وإن كانوا في الحق غير مقبولين ما لم تثبت عدالة أحدهم، ولو روى عن أحدهم جماعة) [٥] .

وأما بالنسبة للمؤاخذة الثانية، فتتلخص في الآتي:

أن ابن القطان يحسن بعض الأحاديث مع ضعفها عنده، ومن الأمثلة على ذلك مع ندرتها قوله في حديث : (وهو باعتبار ... حال أبي إسحاق – السبيعي – واختلاطه حسن، فإن أبا الأحوص – سلام بن سليم – ، وزهير بن معاوية سمعا منه بعد الاختلاط) [٦] .

ولا شك أن ما يروى عن المختلط بعد اختلاطه يعد من قبيل المردود عند ابن القطان وغيره من أئمة الحديث، فها هو يقول في عطاء بن السائب: (وحماد بن سلمة إنما سمع من

---

(١) بيان الوهم (٤٨/٥).
(٢) بيان الوهم (٥٢٢/٥) وانظر كذلك (٣٦٢/٤) (٤٥/٥، ٥٧، ١٥٠، ٣٤٧-٣٤٨)(١٥٠/٥).
(٣) بيان الوهم (٦١٦/٣).
(٤) انظر بيان الوهم (٣٦٢/٤) (٥٧/٥) (٣٤٧/٥-٣٤٨، ٣٥٤ .
(٥) بيان الوهم (٥٢٢/٥).
(٦) المرجع السابق (١٠٨/٤).

عطاء بعد اختلاطه، وإنما يقبل من حديث عطاء ما كان قبل أن يختلط)[1] ، وعلى هذا فـللحق أن يقال في حديث أبي إسحاق السبيعي إنه غير مقبول على مذهبه في المختلطين وعلى رأيـه فـي أبي إسحاق أنه مختلط وليس متغير الحفظ بعد كبر سنه.

ومثال آخر يقول فيه: (وعبيدالله بن زحر وإن كان صدوقاً فإنه ضعيـف، ضعفـه ابـن حنبل، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال فيه ابن المديني: منكر الحديث ، وقال أبو زرعـة: لا بأس به صدوق، فالحديث من أجله حسن) [2] .

وذِكر عبيدالله بن زحر في موضع آخر وقال فيه: (ضعيف ، وإن كان لا بأس به عنـد بعضهم ... ولا ندري من أضعف : أعلي بن يزيد أم عبيـدالله بـن زحـر؟ فكلاهمـا منكـر الحديث) [3] .

ومما يدل على تناقض الإمام ابن القطان هنا أن هذا الرجل عبيدالله بـن زحـر جرحـه مفسر بأنه منكر الحديث، وقد صرح هو بنفسه بأنه منكر الحديث، وقد قال فـي أحـد الرجـال: (مختلف فيه ، وقد فُسِّر تضعيفه بنكارة ما يرويه، وهو مسقط للثقة بروايته) [4] ، فعلـى مذهبـه يكون حديث ابن زحر ضعيف ولا ينبغي أن يقال فيه حسن!!

ومثال آخر قال فيه عن أحاديث سماك بن حرب: (وإنما هـي بـه إمـا حسـنة وإمـا ضعيفة) [5] ، ثم تكلم عن التلقين وأنواعه ومناسبة ذلك أن سماكاً وصف بأنه كان يتلقن، ثم قـال بعد ذلك: (ومن شُهد عليه بأنه كان يتلقن، ولم نعلم من حاله أنه كان يفطـن أو لا يفطـن، هـذا موضع نظر، وهذه حال سماك) [6] .

فالظاهر من كلامه أنه يميل لتضعيفه بسبب التلقين، وينبغي أن يعد التلقين مـن الجـرح المفسر على مقتضى مذهب ابن القطان في حديث المختلف فيهم، ويظهر من كلام ابـن القطـان بعض التردد في شأن تضعيف سماك بسبب ذلك مما يدل على أن التلقين جرح مفسـر إذا كـان الموصوف به لا يفطن مما يؤدي به إلى تلقن ما ليس من حديثه.

ومما يدخل في هذه المؤاخذة أنه يطلق في حق بعض الرواة أنهم مختلف فيهم مما يعنـي على مقتضى مذهبه فيهم أن حديثهم يكون حسناً، ثم يأتي في مواضع أُخر فيطلق فيهم الضعـف

---

(١) المرجع السابق (٣/٢٧٢).
(٢) المرجع السابق (٤/٦٥٧).
(٣) المرجع السابق (٣/٢٠٣-٢٠٤).
(٤) المرجع السابق (٥/١٥٤-١٥٥).
(٥) المرجع السابق (٤/٥٦).
(٦) المرجع السابق (٤/٦٤).

من دون إشارة إلى وجود خلاف فيهم، مثل الحجاج بن أرطاة [١] ، وحصين بن عبدالرحمن [٢]، وزهير بن محمد [٣] ، وسعيد بن بشير [٤] ، ومطر الوراق [٥] .

والنصوص السابقة تدل في الجملة على أن بعض الأحاديث الحسنة عند ابن القطان التي يكون سبب تحسينها الخلاف في الراوي، لا تصلح للاحتجاج لاسيما إذا كان جانب المضعفين أقوى، ولكن تلك النصوص قليلة – بحسب اطلاعي – مما يعني أن الأصل في حديث المختلف فيه الذي يحسن حديثه الاحتجاج كما ظهر لنا من عدد كبير من النصوص السابقة، ويؤيد ذلك أيضاً أن ما أوردته من نصوص في المؤاخذة الثانية لا يستبعد أن تكون وقعت من ابن القطان خطأ أو ذهولاً عما قَعَّده في الحديث الحسن.

وعلى أية حال فالذي أرجحه أن الحديث الحسن عند ابن القطان نوعان:

الأول: حسن حجة، وهو ما يرويه الراوي المختلف فيه، فالأصل عنده أنه حجة كما ظهر من نصوصه المتقدمة في ذلك.

الثاني : حسن غير حجة، وهو ما يرويه المستور ومجهول الحال – حسب اصطلاحه- فقد نص هو أنه لا يحتج بحديث هؤلاء.

ويبقى أن أُشير إلى أمر في غاية الأهمية، وهو أن ابن القطان يحرص بشدة على تمييز الحسن من الصحيح كما هو ظاهر بجلاء في كتابه "بيان الوهم والإيهام" ، وبَيَّن في بعض المواضع سبب هذا الحرص، فقال في حديث محمد بن إسحاق : (فهو للاختلاف في ابن إسحاق حديث حسن) [٦] ، ثم قال بعد ذلك منتقداً عبدالحق بعد أن سرد جملة من أحاديث ابن إسحاق: (كل هذه الأحاديث هي من رواية ابن إسحاق، ولم يبين أنها من روايته، فهي بحسب ملتزمه من السكوت عن كل حديث صحيح عنده، يُقضى لها بأنها صحيحة، كما هو صحيح لا شك فيه، ولو بين أنها من روايته، صادف من لا يقبلها من أجله، فكان الأولى تبيين ذلك لينظر فيه، ولئلا يختلط الصحيح الذي لا يختلف في صحته، بما هو مختلف فيه) [٧] .

فأبان هنا أن الحديث الصحيح هو ما لا يختلف في صحته ، وأما الحديث الحسن فهو

---

(١) انظر بيان الوهم (٤٦١/٣) فقد ذكر أنه مختلف فيه، وفي (١٢١/٣) ذكر أنه ضعيف.

(٢) انظر بيان الوهم (٣٣/٣) فقد ذكر أنه مختلف فيه، وفي (٥٢٦/٣) ذكر أنه ضعيف.

(٣) انظر بيان الوهم (٥٠١/٣) فقد ذكر أنه مختلف فيه، وفي (١٢٤/٣) ذكر أنه ضعيف.

(٤) انظر بيان الوهم (٤٤٢/٣) فقد ذكر أنه مختلف فيه، وفي (١٦٧/٣) ذكر أنه ضعيف.

(٥) انظر بيان الوهم (٤١٣/٣) فقد ذكر أنه مختلف فيه، وفي (٥٦١/٣) ذكر أنه ضعيف.

(٦) بيان الوهم (٢١٨/٤).

(٧) بيان الوهم (٢٦١/٤).

مختلف في الاحتجاج به بناء على الاختلاف في راويه حيث إن قوماً يوثقونه، وآخرين يضعفونه، فكأن ابن القطان يقول: وإن كنا نرى مثل هذا الحديث يصلح للاحتجاج إلا أن هناك من أئمة الحديث من لا يقبله، فوجب تمييزه عن الصحيح الذي لا يختلف في صحته . ولهذا وجدته في بعض المواضع يرد حديثاً حسناً عنده لأن في المتن ما يدعو للشك [١] ، ووجدته يشير إلى أن من يُحسن حديثه يقع في مروياته بعض المخالفة لمن هو أقوى منه [٢] ، وهذا متسق مع فهمه للحديث الحسن، فليس هو عنده بأقوى ما يكون، كما أنه دون الصحيح في المنزلة، فهو إذن لا يخلو ولابد من بعض الضعف.

فليس معنى تمييزه للحسن من الصحيح أنه ليس بحجة عنده، لما في ذلك من مناقضة لعدد من النصوص الصريحة في احتجاجه بالحسن، ولكن منطلقه في ذلك نابع من سمة أساسية في منهجه العلمي، وهي حرصه الشديد على تمييز المصطلحات ومراعاة الدقة في إطلاقها ، وخير دليل على هذا قوله: (اعلم أن الحديث المرسل أو المنقطع، مختلف في الاحتجاج به ، فإذا حُكِم على حديث بالضعف كان ذلك منفراً عنه، ولو أعلم أن الذي أعله به إنما هو الانقطاع أو الإرسال انقسم سامعوه إلى قابل وراد) [٣] .

وهو يقول هذا الكلام في الحديث المرسل والمنقطع، وهما عنده من قبيل الضعيف، ولكن حرصاً منه على الدقة يُفضل عدم إطلاق الضعف عليهما ، والاكتفاء بالتصريح بسبب القدح لوجود خلاف في قبولهما، ومثل هذا يقال في السبب الدافع وراء حرصه على تمييز الحسن من الصحيح، والله أعلم.

---

(١) انظر بيان الوهم (٢/٤٦٢).

(٢) انظر بيان الوهم (٥/٥١٢).

(٣) بيان الوهم (٥/٤٦٥).